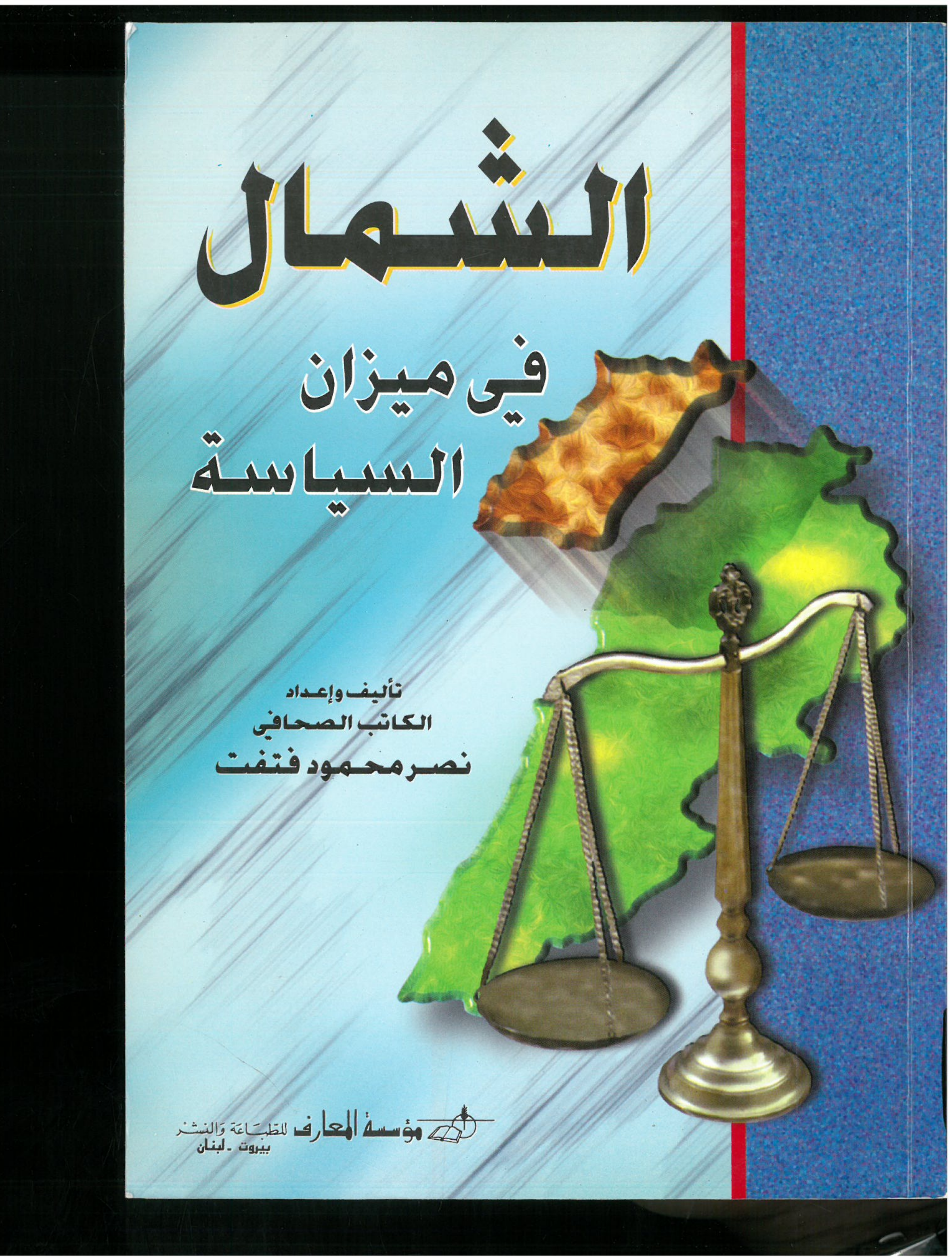

الشمال
في ميزان
السياسة
تأليف وإعداد
الكاتب الصحافي
نصر محمود فتفت
مؤسسة المعارف للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

الشمال

في ميزان السياسة

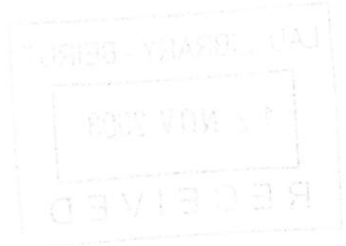
تأليف وإعداد
الكاتب الصحافي
نصر محمود فتفت

مؤسسة المعارف للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
بيروت - لبنان

يطلب من مكتبة المعارف ص.ب ١١/١٧٦١ بيروت - لبنان





الإهداء

إلى من ضحى وناضل وجاهد في سبيل حريته وكرامته، وقدم روحه قربانا للسلام. . .

إلى كل من عمل وضحى في سبيل وطنه وبلده.

إلى كل شهيد زفّ في الجنوب إلى شهداء المقاومة . . . أهدي كتابي هذا. . .

نصر فتفت

نعتذر من السادة القراء، لوقوع بعض الأخطاء، ونلفت نظرهم إليها،حيث يقتضي التصحيح، وهي التالية:

صفحة ٣٦٨، الأرقام التي ظهرت على الرسم البياني رقم واحد العائد للنائب طلال المرعبي هي خطأ

والصواب الأرقام التي وردت في الجدولين السابقين.ولكن الرسم البياني صحيح.

صفحة ٣٧٠، السطر الثامن ، ورد في سياق الحديث عن النائب مصباح الأحدب إسمه فأحدث تقاطع بين شطري الجملة خطأ.

صفحة ٣٧٨، السطر العاشر، ورد في سياق الحديث عن النائب صالح الخير إسمه، فأحدث تقاطع بين شطري الجملة خطأ.

صفحة ٣٨٨ ، السطر التاسع، ورد في سياق الحديث عن النائب قبلان عيسى الخوري إسمه، فأحدث تقاطع بين شطري الجملة خطأ.

صفحة ٤٢٠ ، ورد في السطر الحادي والعشرين، رئيس اللجنة البرلمانية الفرنكوفونية خطأ والصواب ، عضو اللجنة البرلمانية الفرنكوفونية ، وكذلك ورد في السطر الثاني والعشرين ، رئيس لجنة الصداقة اللبنانية اليابانية خطأ، والصواب عضو لجنة الصداقة اللبنانية اليابانية.، وذلك في سياق الحديث عن النائب الدكتور أحمد فتفت.

صفحة ٤٢٩ ، ورد في سياق الحديث عن الوزير سليمان فرنجية ، في السطر الخامس أخويه خطأ والصواب شقيقته .

كما ورد في الكتاب أخطاء مطبعية أخرى

مقدمة

عندما يكون التاريخ وليد السياسة، وتكون السياسة بنت الحياة، فلا بد للحياة من قانون ودستور يرعاها. ولعل اختيار عنوان «**الشمال في ميزان السياسة**» لهذه الدراسة، لم يأت بشكل عشوائي، وإنما عنينا به تلك السياسة التي كانت محكومة بقوانين فرضها التاريخ تبعا لتطور الأحداث في الشمال وارتباطه بمحيطه، وعبر شخصيات جسّدت هذه الحالة وأدت دورًا بارزًا في إدارة دفة الحكم الذي يسير بطريق منحدر تارة وملتو تارة أخرى، حتى التطم بأمواج خارجية قذفت به نحو المجهول وأجبرته على الرسوّ، وما زال يرسو قانعًا بالوضع الذي آل إليه ليقول للتاريخ: توقف واسترح، لا تصلح لأن تكون قائدًا؛ فالسياسة سفينة في بحر الحياة، والحياة تخلّت عن التاريخ؛ لأنه ابن السياسة التي غرقت في وحول الماضي وهي في طريقها إلى المستقبل.. هكذا هي السياسة في بلدنا: تنظر إلى المستقبل من منظار التاريخ، وتطبق عكس ما ترى.

«وإذا كان التاريخ علم الزمن الماضي فبإمكانه أن يكون أيضا علم استباق الزمن الآتي في حال عرفنا قراءته قراءة تحليلية لاستخلاص العبر والعمل بما تقتضيه. ومن المؤكد أن إيلاء تاريخنا السياسي أهمية كبرى من شأنه المساعدة على إخراج كتابة التاريخ من دوامة الأيديولوجيا الطائفية والسياسية»[1]؛ كونه ـ أي التاريخ ـ «من أهم وأبرز العلوم الإنسانية؛ حيث يتعاطى مع الماضي انطلاقا من مصادر غير كاملة أو غير واضحة أحيانا، فلا يمكنه الوصول إلا إلى حقيقة نسبية تتزايد تكاملا ووضوحا مع تراكم الأبحاث التاريخية ومع تنوع مصادرها ومواضيعها»[2]؛ لذا «أولى المؤرخون اللبنانيون ـ حتى اليوم التاريخ السياسي

---

(١) د. عبد المسيح سيمون، دراسات في التاريخ الاقتصادي لشمالي لبنان، «في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين» ١٩٩٧، ص(١).

(٢) مقدمة للدكتور جوزيف أبو نهرا، عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية، صدرت في كتاب سيمون عبد المسيح. دون صفحة.

الاهتمام الأكبر، كما أن الأحداث الأخيرة التي عرفها لبنان دفعت بالمؤرخين إلى الاهتمام أكثر بتاريخ الطوائف كمدخل ومحرك للتاريخ السياسي»[1].

ففي دراستنا هذه لم نعتمد على التاريخ وحده، وإنما تحدثنا عنه كمدخل إلى السياسة، فالهدف هو دور الدعاية السياسية في إيصال الرموز من منطلق الارتباط بين التاريخ والسياسة عبر القوانين والدساتير التي كانت عرضة للتغيير تبعا لمجريات الأحداث السياسية، «حيث اعتمد المؤرخون على الأحداث التاريخية البارزة لتقسيم مراحل التاريخ اللبناني، فكانت الفترة الحديثة تشمل المرحلة التي حكم فيها العثمانيون الشرق، وقد امتدت حوالي الأربعمئة سنة تقريبا (١٥١٦-١٩١٨)، وانتهت بسقوط السلطنة نهائيا».

«حملت هذه الفترة بطياتها الكثير من الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية، ولم تكن محافظة الشمال بعيدة عنها، لا، بل كانت في صلب الأحداث التي رافقت اكتمال تركيبة المجتمع العائلي الشمالي السياسي والاجتماعي، هي من الأهمية بمكان وتستحق الوقوف عندها.

من هذا المنطلق فضّلت الاستمرار بتحقيق هذه المهمة عملا بما تفرضه المنهجية السياسية والتاريخية الموضوعية منها والعلمية، علني أساهم ببعض الشيء في كتابة تاريخنا كتابة واقعية ورصينة؛ لنصل في النهاية إلى فهم واقعنا السياسي على حقيقته، فنبني على أساسه مستقبلنا السياسي ومستقبل وطننا، وهذا ما يحذونا لأن نقف عند التطورات الداخلية التي كانت تحصل في المجتمع اللبناني بشكل عام والشمالي بشكل خاص ـ والتي تسببت به القوى الخارجية، حيث سقطت هذه المقولة؛ لأن المنطق العلمي يثبت أن أي تغيير أو تبديل محلي يجب أن يخضع أولا إلى تركيبة المجتمع ذاته وتفاعل عناصره المختلفة ـ وهذا يقتضي النظر إلى المبادىء التي تخضع لها العلاقات السياسية في النظام نفسه وحصر مصادر التغيير فيها. وإذا كان التعمق التاريخي ضرورة والمعلومات أقل وفرة مما نحب ونتمنى فما هذا بعذر مقبول لتجنب الموضوع.!

سياسة الشمال عبر التاريخ، دراسة سياسية اجتماعية قانونية تاريخية إعلامية إحصائية إلى جانب كونها ثقافية، تلقي الأضواء على التحولات التي رافقت اكتمال تركيبة المجتمع العائلي والسياسي الشمالي وما رافقها من أحداث وتطورات»[2].

(١) مقدمة للدكتور جوزيف أبو نهرا، عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية، صدرت في كتاب سيمون عبد المسيح. دون صفحة.

(٢) تاريخ بشري الحديث، ص(٥).

«ولعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها لبنان في أواخر القرن التاسع عشر ونهايات القرن العشرين كان لها أبعد الأثر في تركيبة المجتمع اللبناني الحالي وفي بلورة كيانه السياسي. لقد شهدت نهاية القرن الماضي تحولا في الموازين السياسية والاقتصادية؛ إذ تقلصت ثروة المقاطعجيين الإقطاعيين، وتراجع نفوذهم السياسي لمصلحة فئة جديدة من المالكين والتجار، وأحدث أفول نجم وبروز فئة أخرى على الساحة السياسية تبدلا في مراكز أصحاب القرار، كما أحدث توترات اجتماعية لم تخل من مواجهات عنيفة اتخذت في بعض الأحيان طابعا طائفيا، ومن المعروف أنه في كل مجتمع تعددي كالمجتمع اللبناني لا يمكن لأي تبدل سريع في موازين القوى إلا أن يحدث عوامل مواجهة ونقاط توتر»[1].

إن الترابط بين الاقتصاد والسياسة يعطينا انطباعا عن الحالة التي جسدها الإقطاعيون إبان العهدين العثماني والفرنسي، حيث كان النفوذ بيد أصحاب الثروات الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى استئثارهم بكل القطاعات؛ فالعلاقة بين الإثنين تبين مسألة التناقض بين البنية المقاطعجية التي تمثلها عائلات محددة والبنية الفلاحية التي تمثلها العائلات الفلاحية؛ حيث مثل هذا الإقطاع البيئة الريفية، فيما سيطرت البرجوازية على المدن والساحل. إذ كان الصراع قد انعقدت ذروته بينهما في مرحلة الاستقلال.

«وتعكس مرحلة الانتداب ومن ثم الاستقلال حيث استؤنف الجهد التأريخي في هذه المرحلة ـ سوسيولوجية الثقافة التاريخية والسياسية، بحيث لا يقصد الخبر السياسي لذاته بل يأتي كنتيجة للخبر المناخي أو الضرائبي أو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وكافة هذه الأخبار ترد في إطار الطريقة التقليدية للتأريخ بحسب السنين، وليس عند المؤرخ هم استنتاج مفاهيم عامة أو قوانين سياسية وتاريخية»[2].

ولا ندعي من جهتنا أننا في هذه الأبحاث غادرنا المنهج التقليدي أو تنكرنا لقيمة هذا التراكم في الفكر السياسي والتاريخي في شمال لبنان، إنما حاولنا تقديمه بإطار أكثر تنظيما وتراتبا وفقا لمجريات الأحداث.

ونظرا للتاريخ السياسي الحافل بالأحداث على الساحة الشمالية، حددنا

(١) مقدمة للدكتور جوزيف أبو نهرا، عميد كلية التربية في الجامعة اللبنانية، في كتاب سيمون عبد المسيح. دون صفحة.

(٢) د. عبد المسيح سيمون، دراسات في التاريخ الاقتصادي لشمالي لبنان، «في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين» ١٩٩٧، ص(٢).

التاريخ وقسمناه إلى مرحلتين: من العام ١٨٥٠ وحتى العام ١٩١٨، ومن العام ١٩١٩ زمن دخول الفرنسيين إلى بلادنا حتى العام ١٩٩٦. حيث أجريت آخر دورة انتخابية عامة.

من هذا المنطلق أعددنا استمارة خاصة بالسادة النواب للتعريف عن أعضاء برلمان عام ١٩٩٦ وأعني النواب الشماليين وأشير أنه من ضمن فصول الدراسة مقابلة مع السادة النواب.

وكما أن البحوث العلمية والأكاديمية ـ بشكل خاص ـ تحفظ للدراسة قيمتها وجوهرها فإننا اعتمدنا في هذه الدراسة على الأسلوب الأكاديمي الموثق، علنا نضيف إلى قائمة البحوث لونا ونمطا حديثا يغني ـ ولو بقدر قليل ـ سلسلة البحوث بإضافة بحث يحوي دراسة أكاديمية مع انتفاء الصفة وإنما بأسلوب الطرح فقط.

وأود أن أنوه أن تاريخ الشمال السياسي على رغم غناه بالمواقف السياسية إلا أن أحدا لم يتطرق إلى ذكر العديد من مراحل هذا التاريخ ـ لا سيما فيما يتعلق بالأقضية الشمالية ـ حيث تعذر وجود مراجع تدعم البحث للوصول إلى النتائج المتوخاة.

من هنا حاولنا ـ قدر المستطاع ـ أن نبرز تاريخ القضاء، الذي يتمثل: بأبرز العائلات قديما وحديثا التي سبق لها ومازالت تتزعم القضاء المشار إليه، والرموز السياسية الحديثة ودورها في إغناء المسيرة السياسية الحديثة، وعن العائلات وعلاقتها ببعضها وأعني بذلك الصراع السياسي على الزعامة داخل القضاء. لذلك قد يجد القارىء فقرات عديدة متكررة في هذا الكتاب؛ وذلك يعود للمراحل السياسية التي مر بها الشمال: من دمج الأقضية تارة، وفصلها عن بعضها تارة أخرى، مما حملنا على ذكر المراحل عند الحديث عن كل قضاء.

أما فيما يتعلق بهيكلية الدراسة، فقد اعتمدنا الأسلوب الإحصائي العلمي، وقمنا بتحليل الأرقام التي حصل عليها النائب ووضعنا لها رسوما بيانية توضح الفوارق في الأرقام التي حصل عليها في كل قضاء، وهي خطة لرسم مستقبل سياسي إن لجهة التحالفات أو لجهة إعداد اللوائح. وهو الفصل الذي نتمنى أن يحوز على رضى وإعجاب القراء والسياسيين، وفيه تطرقنا إلى السيرة الذاتية للنائب.

كما تحدثنا في هذه الدراسة عن كل قضاء على حده، والذي يتضمن الصراع السياسي على الزعامات وأبرز العائلات السياسية التي تبوأت زعامة كل قضاء، وكيفية الوصول إلى الزعامة، وانتقالها من عائلة إلى أخرى. وتطرقنا في فصل آخر

إلى كيفية ولادة دولة لبنان الكبير كمبحث، وأتبعناه بمبحث آخر عن الانتخابات النيابية كونها استحقاق دستوري، فيما مبحث آخر تحدثنا فيه عن دور الإعلام والرأي العام في إيصال الرموز السياسية.

وحاولنا كذلك أن نتحدث عن مجريات انتخابات دورة عام ١٩٩٦، وما رافقها من مداخلات سياسية داخلية وخارجية وتطرقنا في الحديث عن المجلس الدستوري وما تعرض له أثناء دراسة الطعون.

وأخيرا توقفنا عند الدورة الاستثنائية الانتخابية وكيفية تقديم الطعون.

وفي ختام الكلمة أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع الذين ساعدوني ومهدوا لي سبل التفتيش والتقصي والبحث عما يتعلق بهذه الدراسة التي أتمنى أن تنال رضاكم وإعجابكم.

الكاتب الصحافي نصر محمود فتفت



الفصل الأول

لبنان والأنظمة الدستورية



المبحث الأول

دولة لبنان الكبير
السلطنة العثمانية وأطماع أوروبا

(في أول أيلول من العام ١٩٢٠ أعلنت فرنسا - باعتبارها الدولة المنتدبة - دولة لبنان الكبير في حدوده الحالية هذه، ثم أصبح لبنان جمهورية في العام ١٩٢٦، وعضوا مؤسسا في جامعة الدول العربية، وعضوا في منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ولكن قبل العام ١٩٢٠، أي منذ سنة ١٥١٦، كانت جميع الأراضي التي تقع اليوم ضمن الجمهورية اللبنانية، تحت السيادة العثمانية. وكانت حتى ١٨٦٤ تتألف من منطقتين إداريتين: واحدة في الشمال تابعة لولاية طرابلس، وثانية في الجنوب تابعة لولاية صيدا. أما منطقة البقاع فكانت جزءا من ولاية دمشق، منفصلة عن هاتين الولايتين تماما. كما كانت منطقة لبنان الجنوبي في الأساس جزءا من ولاية دمشق حتى إستحدثت ولاية صيدا في العام ١٦٦٠.

«يقول محمد فريد في كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية، شارحا ما عاناه لبنان بعد جلاء الجيش المصري عن البلاد، فقال: إنه بمجرد إخلاء الجيوش المصرية للأراضي اللبنانية وعدم شعور السكان بسطوة إبراهيم باشا وبطشه، تحركت فيهم العداوة القديمة وزادت الدسائس الأجنبية نار الشقاق، فكانت فرنسا تساعد فئة وإنكلترا تساعد الفئة الأخرى، وكلا الدولتين تعد العدة وتثير الشقاق لكي تتمكن من الحصول على تحقيق فكرة مبيتة تلخص بالاستيلاء على هذا القطر.

وهكذا ظهر الشقاق وتعدت الفئة الأولى على الثانية خصوصا في حوادث عام ١٨٤١، وفي عام ١٨٤٥ تجددت الحوادث فلم ير الباب العالي من مندوحة من التدخل بشدة في إدارة لبنان، فعزل الأمير الشهابي حاكم لبنان وأبطل ما للبنان من امتيازات، فتدّخلت الدول الأجنبية باعتبار أن امتيازات لبنان قديمة، وجرى الاتفاق على أن تعين الدولة حاكمين للبنان، الأول ماروني والآخر درزي، والإثنان يمثلان الوالي. لكن هذه الطريقة لم تلق تشجيعاً، فسلخ الباب العالي إقليم الجبل الآهل بالموارنة وضمه إلى طرابلس، فعارض البطريرك الماروني واحتج إلى قناصل

الدول، فأرسل الباب ـ العالي بصفته وال على الشام ـ أسعد باشا للنظر في تسوية هذه القضية، فرأى ضرورة إرجاع الأمير بشير الشهابي إلى إمارة الجبل فلم تقبل الأستانة بهذا الحل.

ثم انتدبت خليل باشا كوالٍ لحلِّ المسألة وإزالة تشكيات الطرفين، فدرس الخلاف وأشار بالرجوع إلى القائمقاميين، وأنه إذا حصل خلاف يرفع هذا الخلاف للوالي العثماني الذي يوكل إليه إيجاد الحل المناسب[1].

وفي عام ١٨٦٤، أعاد العثمانيون تنظيم إدارة الأقاليم، فبقيت منطقة البقاع جزءا من ولاية دمشق، فيما ألغيت ولايتا طرابلس وصيدا. وحلت مكانهما ولاية بيروت. وكانت قد أنشئت في ١٨٦١م ـ بضمان الدول الأوروبية ـ متصرفية جبل لبنان، بحدود تمتد على وجه التقريب من أعلى السلسلة الغربية إلى البحر، باستثناء مدينة بيروت ومنطقتي طرابلس وصيدا، وبقيت هذه المتصرفية مستقلة عن ولاية بيروت حتى العام ١٩١٥. وكان على رأس متصرفية جبل لبنان بين ١٨٦١ و١٩١٥م متصرف يعينه الباب العالي من بين رعاياه النصارى، بموافقة الدول الكبرى، ويعتبره مسؤولا أمامه، وكان يساعد المتصرف في الحكم مجلس إداري منتخب، وتقوم بحفظ النظام العام فصائل لبنانية من الدرك».

«في العام ١٥٣٥م عقدت معاهدة بين فرنسيس الأول وسليمان القانوني، منحت فرنسا بموجبها ـ للمرة الأولى في تاريخ السلطنة العثمانية ـ امتيازات خاصة. ثم أخذت فرنسا تنّمي مصالحها في بلاد الشام، وإذ كانت أقوى دولة كاثوليكية في أوروبا، اعتبرت نفسها حامية الموارنة، وهم آنذاك الطائفة الوحيدة في المنطقة المتحدة مع رومية، وعلى مر العصور توثقت عرى الصداقة بين الموارنة وفرنسا[2]، ففي عام ١٦٥٥م، تعين أحد مشايخ آل الخازن الموارنة نائب قنصل لفرنسا في بيروت، ثم قنصلا، وظل أحفاده يتوارثون هذا المنصب حتى ١٧٥٨م، وجرى في ما بعد تعيين مارونيين آخرين في هذا المنصب، أحدهما غندور السعد من «عين تراز» كبير معاوني الأمير يوسف. وكان لأمثال هؤلاء تأثير على الشهابيين، مما جعلهم ينظرون إلى أوروبا الكاثوليكية ـ وخصوصا فرنسا ـ نظرتهم إلى صديق[3].

---

(١) الزين سميح وجيه، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً» منذ أقدم الأزمنة وحتى عصرنا الحاضر، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ بيروت ١٩٦٩، ص(٣١٣ ـ ٣١٥).

(٢) كمال صليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، دار النهار للنشر والتوزيع بيروت ١٩٩١، ط٧، ص(٤١).

(٣) الصليبي كمال سليمان، «تاريخ لبنان الحديث»، دار النهار للنشر والتوزيع بيروت ١٩٩١، ط٧، ص(٤٢).

كانت الحالة العامة في الشرق الأدنى قد أخذت تتغير، فالضعف الذي منيت به السلطنة المركزية في السلطنة العثمانية، والذي تزايد مع انصرام القرن الثامن عشر، سمح لعدد من المغامرين بالاستيلاء على الحكم في بعض الولايات، منها الولايات الشامية ومصر، مما أحرج الباب العالي إحراجا شديدا. وفي الوقت ذاته أثار هذا الضعف اهتمام أوروبا في شؤون السلطنة؛ فاغتنمت روسيا في الأخص هذه الفرصة لتوسيع رقعة نفوذها نحو الجنوب، حتى إنها وجدت نفسها في ١٧٦٨م في حرب مع السلطنة العثمانية للمرة الثالثة في مدى قرن، وفيما كانت هذه الحرب قائمة، استطاع الروس تحويل انتباه العثمانيين عن الجبهة في الشمال بإثارة الإضطراب في بلاد الشام، فكان أن أصبحت شؤون هذه البلاد للمرة الأولى موضع نزاع دولي خطير[1].

وفيما ازدادت المنافسة بين الدول الأوروبية في الشرق الأدنى، كان لا بد من أن تكتسب الأحداث المحلية أهمية دولية، وأن تستحوذ على اهتمام الآخرين. وكان لبنان في القرن التاسع عشر أخصب بلدان الشرق الأدنى تربة للتدخل الخارجي؛ ذلك أن النزاع الإقطاعي والتوتر الطائفي بين سكانه، أوجدا مادة وفيرة للأزمات. لكن لبنان حتى نهاية القرن الثامن عشر ظل على الهامش، في ما سيطر ولاة عكا على مسرح الأحداث في بلاد الشام.

وفي العام ١٧٧٥م على إثر هزيمة ضاهر العمر، أقام العثمانيون على ولاية صيدا المغامر البشناقي أحمد الجزار، فجعل هذا من عكا مقرا له، وأصبح الشخصية النافذة في بلاد الشام حتى وفاته في ١٨٠٤م، وكثيرا ما كان الجزار يتولى أمر دمشق بالإضافة إلى صيدا، وعزم إلى جانب ذلك على وضع جبل لبنان تحت سيادته، فعزل بيروت عن جبل لبنان.

وعندما أصبح بشير الثاني أميرا على لبنان، تضافرت القوى الخارجية والداخلية على رفعه إلى مقام السلطة، وظلت هذه القوى تسترعي اهتمامه طيلة عهده الطويل.

وكان بشير الثاني في سنته العاشرة في الحكم حين غزا نابليون بونابارت مصر في ١٧٩٨م، فقلب الأوضاع الدولية في الشرق الأدنى رأسا على عقب، وفي السنين التي تلت هذه الفترة ازداد التنافس الأوروبي على النفوذ في الشرق الأدنى تعقدا، فأصبح لبنان في عهد بشير الثاني، أسير تطورات الوضع الجديد[2].

---

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٤٤).

(٢) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٧).

أصبح لبنان سنجقا عثمانيا له استقلاله الداخلي على أن تضمن كيانه الدول الست موقعة النظام. وفي٥ حزيران ١٨٦١ أي قبل التوقيع بأربعة أيام، غادر الجنرال دوتبول وجنوده لبنان.

وهكذا برز لبنان بعد ١٨٦١ في شكل جديد يرتكز على النظام الأساسي بمواده السبع عشرة، فأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي كاثوليكي يعينه الباب العالي، ويكون مسؤولا لدى الأستانة. وكان على هذا المتصرف أن يكون عثمانيا من غير اللبنانيين، وأن توافق على تعيينه الدول الست. وقضى النظام الجديد أن يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس إداري من إثني عشر عضوا يمثلون مختلف الطوائف: أربعة موارنة، وثلاثة عن الدروز، وإثنين عن الروم الأرثوذوكس، وواحد عن الروم الكاثوليك، وواحد عن السنة، وواحد عن الشيعة.

أما أراضي المتصرفية فاقتصرت على مناطق جبل لبنان دون بيروت والبقاع ومنطقتي طرابلس وصيدا، وقسمت بموجب النظام الأساسي إلى سبع مناطق إدارية أو أقضية، على رأس كل منها قائمقام يعينه المتصرف من الطائفة التي تشكل أغلبية سكانها. وجرى تقسيم الأقضية إلى نواح، على كل ناحية منها مدير يعينه المتصرف أيضا. وكان على أهالي كل قرية من قرى الناحية أن ينتخبوا مختارا أو شيخا لإدارة الشؤون المحلية، وكان مشايخ القرى ـ هؤلاء ـ هم المسؤولون عن انتخاب أعضاء المجلس الإداري. وفرض النظام الأساسي، على أن تساعد المتصرف في الحفاظ على الأمن فصائل من الدرك اللبناني، تقوم أيضا بمهام الشرطة القضائية. وجعلت الضرائب التي تجبى في لبنان أساسا للموازنة اللبنانية، فإذا فاض عنها شيء سلم إلى الأستانة، وإذا وقع عجز في الموازنة اللبنانية، قامت السلطنة العثمانية بسده. ونص النظام الجديد على إسناد القضاء إلى محاكم بدائية واستئنافية، وعلى إلغاء الإقطاع، وعلى المساواة بين اللبنانين جميعا أمام القانون.

وأخيرا تقرر العمل بهذا النظام لمرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات، وفي العام ١٨٦٤ أعيد النظر فيه وعدل بصيغته النهائية. وعملا باقتراح الحكومة الفرنسية، عين داود أفندي في ١٨٦١ أول متصرف في لبنان بلقب باشا، وكان داود باشا هذا أرمنيا كاثوليكيا من الأستانة، عمل ملحقا بالسفارة العثمانية في برلين، ثم مديرا للبريد والبرق في الحكومة المركزية[1].

استمر نظام المتصرفية في لبنان بالرغم من المعارضة المتزايدة مدة نصف قرن

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(١٤٨ ـ ١٤٩).

ونيف، ولم يكن النظام الأساسي ينص على المدة التي يبقى فيها المتصرف في منصبه، وإنما اكتفى بمنع بقائه مدى الحياة، كما جعله خاضعا للعزل. فعين داود باشا في ١٨٦١ لمدة ثلاث سنوات، مددت إلى خمس سنوات في ١٨٦٤. وعين نصري فرنكو باشا من طائفة الروم الكاثوليك من حلب خلفا له في ١٨٦٨ لمدة عشر سنوات، لكن نصري فرنكو توفي في ١٨٧٣، ولم يمض عليه في المتصرفية إلا خمس سنوات. وتلاه رستم باشا الإيطالي المولد لعشر سنوات. وكذلك خلفه واصا باشا الكاثوليكي الألباني، الذي عين في ١٨٨٣، وحين توفي هذا الأخير في ١٨٩٢، عين نعوم باشا لمدة خمس سنوات، وكان حلبيا من طائفة الروم الكاثوليك وابن أخ فرانكو باشا وصهرا له أيضا، وفي عام ١٨٩٧ أعيد تعيينه لخمس سنوات أخرى. وعقبه مظفر باشا الكاثوليكي البولوني في العام ١٩٠٢، لكن الأخير توفي في ١٩٠٧ دون أن يكمل مدته. فخلفه يوسف فرانكو باشا أحد أبناء نصري فرنكو من ١٩٠٧ ـ ١٩١٢، ثم الأرمني الكاثوليكي أوهانس قيومجيان باشا من ١٩١٢ ـ ١٩١٥، وكانت مدة قيومجيان قد حددت أصلا بخمس سنوات، كما جرت العادة منذ تعيين نعوم باشا، إلا أنه أقيل من منصبه بعد دخول تركيا الحرب العالمية الأولى.

كانت القوات التركية إذ ذاك قد احتلت جبل لبنان، وبذلك ألغي العمل بالنظام الأساسي، وفي السنوات الثلاث التي تلت، خضعت البلاد للحكم العثماني المباشر،وعين لها متصرفون مسلمون، فخلف علي منيف بك أوهانس قيومجيان في ١٩١٧، ثم استبدل بإسماعيل حقي بك في ١٩١٧، وكان هذا الأخير شيعي المذهب، وفي تموز ١٩١٨ عين ممتاز بك خلفا لإسماعيل حقي في المتصرفية، فلم تطل مدته إذ غادر لبنان في أيلول بانتهاء الحرب[1].

لم تستعمل عبارة لبنان استعمالا رسميا محدد المضمون، إلا بعد إنشاء المتصرفية؛ فالمعنيون حين حكموا مناطق لبنان الجنوبية، ثم وسعوا حكمهم في غضون القرن السابع عشر حتى شمل معظم المناطق الشمالية، عرفوا بـ«أمراء الدروز» لا بـ«أمراء لبنان». وكذلك عرف خلفاؤهم الشهابيون بين ١٦٩٧ و١٨٤١، مع أن هؤلاء لم يكونوا من الدروز وإنما من السنة.

«في شمال لبنان بقيت سيطرة المتصرفية على شيء من الضعف، مما أدى إلى استمرار التأخر الإداري في المنطقة، وكانت الأسر اللبنانية الكبرى تقطن كسروان والمناطق الجنوبية، وإليها انتمى عادة أصحاب المناصب العليا في عهد المتصرفية،

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(١٥٢ ـ ١٥٣).

وكان ذكر هذه الأسماء بحد ذاته يعيد إلى الذاكرة العهود السابقة.. وهكذا حافظت المتصرفية على الاستمرار السياسي في لبنان، باجتذاب أبناء الأسر الإقطاعية من نصارى ودروز، وجعلهم من أرباب الإدارة، وبذلك لم تنقطع الصلة بين عهد المتصرفية وما سبقه من عهود، بل بقيت طبقة الإداريين اللبنانين صلة تربط بين ماضي لبنان وحاضره.

والواقع أنه كان بين أفراد هذه الطبقة الإدارية ـ ومعظمهم من المناطق الجنوبية ـ أن نشأت واشتدت المعارضة الفعالة ضد المتصرفية، ففيما رفض موارنة البترون وبشري في الشمال، بدافع ولائهم لذكرى يوسف كرم أن يتعاونوا بكل قلوبهم مع المتصرفية، حافظ مواطنوهم في الجنوب من نصارى ودروز على صلة سياسية دائمة مع المتصرفين، فاكتسبوا بنتيجة ذلك خبرة سياسية، أتاحت لهم مجال الطموح إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي. ومع أن المتصرفية التي أنشئت في الأصل لضمان استقلال لبنان الذاتي، كانت في مصلحة نصارى لبنان؛ فإن ذوي المطامح السياسية من هؤلاء، ازدادوا مع الأيام نقمة على نظامها، خصوصا لأنه قضى بأن يكون المتصرف من غير اللبنانيين، ثم إنهم نددوا بتصغير لبنان، وأصروا على أن يشمل البقاع وبيروت ومنطقتي طرابلس وصيدا[1]. والواقع أن الموارنة في لبنان اعتزوا بعلاقتهم بفرنسا، ولم يحاولوا إخفاءها. وإذ لم ينسوا معونة فرنسا لهم في ١٨٦٠ لقبوها بـ«الأم الحنون»، بل إن البطريرك الماروني حتى في ١٩١٥، أيام الحرب العالمية الأولى، أعلن اعترافه بما لفرنسا على شعبه من دين، بالرغم من أن فرنسا كانت آنذاك تحارب السلطنة العثمانية.

وقد أعرب بولس نجيم عن الثقة التي وضعها الوطنيون اللبنانيون في فرنسا لتحقيق آمالهم ومطامعهم بقوله:

«يعي اللبنانيون تماما الدور العظيم الذي يفرضه عليه ماضيهم المجيد، فهم وقد وضعوا تحت حماية أوروبا المشتركة، يطالبون بأن لا تمنعهم السلطنة العثمانية من تحقيق هذا الدور، بل أن تعينهم على ذلك، وقبل كل شيء فإنهم يناشدون فرنسا حمايتهم على مر العصور.. أن تضمن إيجاد حل طبيعي وشرعي للقضية اللبنانية.

فلا غرابة إذا إبتهج النصارى في العام ١٩١٨، عندما احتلت فرنسا لبنان، ولم تمض سنتان على هذا الاحتلال حتى حققت فرنسا مطامح الوطنيين اللبنانين،

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(١٥٦).

فوسعت لبنان إلى حدوده الحاضرة، وفي أول أيلول ١٩٢٠ أعلن الجنرال هنري غورو ـ المفوض السامي الفرنسي الأول في بيروت ـ دولة لبنان الكبير»[1].

لم تكن فرنسا في حاجة إلى الحث والإلحاح لرعاية مصالحها التقليدية في بلاد المشرق، ففي نيسان ـ أيار ١٩١٦، أي قبل أن يعلن الشريف حسين ثورته في الحجاز، عقد فرنسوا جورج ـ بيكو قنصل فرنسا في بيروت سابقا مع السر مارك سايكس ممثل بريطانيا اتفاقا خاصا يضمن لفرنسا مركزا ممتازا في سوريا بعد الحرب، وبموجب هذا الاتفاق أقرت بريطانيا لفرنسا بحق الاستيلاء على جميع المناطق السورية الواقعة غرب حلب وحماه وحمص ودمشق، باستثناء فلسطين.

كانت بريطانيا قبل عقد هذا الاتفاق قد صارحت الشريف حسين بما لفرنسا من مصالح في تلك المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك أوضح السر هنري مكماهون، المعتمد البريطاني في مصر للشريف حسين، في المفاوضات التي أدت إلى الثورة العربية، أن سوريا العربية لا يمكن اعتبارها عربية صرفا، مما يحول دون ضم هذه المنطقة إلى المملكة العربية، وكان الشريف حسين في ذلك يعكس موقف القوميين العرب في سوريا، لكنه وقد كان حريصا على إنهاء المفاوضات، وافق أخيرا على محالفة بريطانيا مقابل أن يحصل على ضمانات منها حول هذه المسألة. وبعد نجاح الثورة في الحجاز، وفي اليوم الذي دخل فيه فيصل نجل الشريف حسين، الذي قاد الثورة إلى دمشق، انهارت السلطنة العثمانية، فسلم الحاكم التركي ممتاز بك مقاليد الحكم إلى عمر الداعوق، أحد وجهاء المسلمين في المدينة، وللحال أعلن هذا الأخير قيام حكومة عربية في بيروت، وأمر برفع الأعلام الشريفية على المباني العامة، وتوجه بعدئذ إلى بعبدا قاعدة المتصرفية اللبنانية، ورفع العلم العربي هناك، ثم دعا مجلس إدارة المتصرفية الذي كان قد حل في ١٩١٥ إلى الاجتماع مجددا، وطلب من الوجيه الماروني حبيب باشا السعد رئيس المجلس، أن يرأس الحكومة اللبنانية باسم الملك حسين، وامتعض المسيحيون اللبنانيون كثيرا، وكذلك الفرنسيون لاحتلال القوى العربية بيروت وبعبدا. لكن هذا الاحتلال لم يدم طويلا؛ ففي ٧ تشرين الأول نزلت بيروت بموافقة الجنرال اللنبي وحدات من الجيش الفرنسي. وفي اليوم التالي دخل الجنرال اللنبي بيروت على رأس جيشه، ترافقه كتيبة فرنسية بقيادة الكولونيل دي بيياب، وأصدر أوامره إلى شكري باشا الأيوبي بمغادرة المدينة، ثم أنزل العلم العربي عن المباني العامة، وسلم عمر الداعوق سلطته إلى الكولونيل دي بيياب، الذي أصبح الحاكم العسكري للبلاد. أما المجلس

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(١٥٨).

الإداري في بعبدا، فسمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاكمة في جبل لبنان، وأعتبر أن ولاءه للحكومة الشريفية في دمشق، لم يكن إلا تدبيرا مؤقتا، وفي نهاية الشهر احتل الحلفاء طرابلس وكان الجنرال اللنبي عندئذ قد وضع الخطوط الكبرى للحكم العسكري في سوريا، فاعتبرت البلاد من أراضي العدو المحتلة، وتقسمت إلى ثلاث مناطق : منطقة جنوبية بريطانية (فلسطين)، ومنطقة شرقية عربية (سوريا الداخلية)، ومنطقة شمالية فرنسية (لبنان والساحل السوري)، وفي ١٨ كانون الأول فصلت كيليكيا عن الساحل السوري، فدعيت «المنطقة الشمالية»، أما ما تبقى من الساحل السوري ولبنان إلى الجنوب، فدعي المنطقة الغربية، واستمرت هذه التسمية حتى عام ١٩٢٠.

خرج لبنان من الحرب العالمية الأولى خائر القوى، وكانت المجاعة في أثناء الحرب قد قضت على الكثيرين من أهله. وبنهاية الحرب انهارت السلطنة العثمانية والأنظمة القديمة في البلاد، فكان للفرنسيين بعد الاحتلال أن يقيموا فيها من الأنظمة الجديدة ما يشاؤون. وكانت الحكومة الفرنسية في ١٩١٧ قد عينت فرنسوا جورج - بيكو مفوضا ساميا لها في ما دعته بلاد المشرق، وقسمت المنطقة إلى مناطق عسكرية، وكلّفت الكولونيل دي بيباب حاكم بيروت العسكري، بإدارة المنطقة المحتلة، كما كلفت أحد دعاة الاستقلال اللبناني الكبار إميل إده، الذي حكمت عليه السلطنة العثمانية بالإعدام، فهرب إلى فرنسا بصفة لاجىء سياسي، فما كان على الدولة الفرنسية إلا أن تتبناه وتجعل منه زعيما لبنانيا، وبفضل توطيد علاقته بالفرنسيين، قرروا دعمه وأوفدوه إلى بيروت بصفته مستشارا لبنانيا للمفوض السامي الفرنسي، مما أظهر نوع السياسة التي نووا انتهاجها في لبنان، ولم تخف الإدارة الفرنسية في المنطقة الغربية، عزمها منذ لحظة قيامها على تحقيق جميع المطالب التي نادى بها دعاة الاستقلال اللبناني، حتى أن كولوندر صرح على الملأ في إحد المناسبات، بأن فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم[1].

«وفي ٢٨ نيسان من العام١٩٢٠، أقر مجلس الحلفاء الأعلى - المجتمع في سان ريمو - الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، بالرغم من احتجاج الحكومة العربية في دمشق، فصعق القوميون العرب للنبأ، فيما استقبلته أغلبية المسيحيين في لبنان بالارتياح. وأوكل إلى الجنرال هنري غورو - بعد إقرار الانتداب الفرنسي على البلدين - إتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل هذا الانتداب أمرا واقعا؛ فزحفت قواته

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧).

على المنطقة الشرقية وهزمت الجيش العربي في ميسلون في ٢٢ تموز ١٩٢٠، ثم واصلت زحفها إلى دمشق، وفي نهاية الشهر غادر فيصل سوريا، فأصبحت المنطقتان الشرقية والغربية كلتاهما في قبضة الفرنسيين.. وهكذا تمهدت الطريق أمام الجنرال غورو لإعادة تنظيم المنطقتين سياسيا وإداريا، وابتدأ بلبنان فأصدر في ٣١ آب ١٩٢٠ مرسوما بضم بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفية جبل لبنان، وجعلها جميعا دولة واحدة، وفي اليوم التالي أعلن غورو قيام دولة لبنان الكبير كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي»[1].

«اعترضت الأكثرية المسلمة في المناطق المضمومة على هذا الإجراء، ورفضت قبوله كتركيب نهائي؛ إذ كان هؤلاء المسلمون ولا سيما السنيين منهم، يرون أن انضمامهم إلى دولة لبنانية يسيطر عليها المسيحيون يهدد بفصلهم فصلا تاما عن العالم العربي - الإسلامي، الذي ينتمون إليه، فما أن أعلن لبنان الكبير، حتى هب المسلمون في بيروت والبقاع ومناطق طرابلس وصيدا وصور إلى المعارضة، فأعلنوا مقاومتهم للانضمام، وطالبوا بإلحاق مناطقهم بسوريا، ووجد المسلمون في موقفهم هذا بعض التأييد من الروم الأرثوذوكس وغيرهم من المسيحيين اللبنانيين، الذين كانت تستثيرهم فكرة القومية العربية بمفهومها العلماني، كما وجدوا صدى عند اللبنانيين الدروز خصوصا في أيام الثورة السورية، حين كان دروز حوران يحاربون الفرنسيين عبر الحدود اللبنانية، وإذ كانوا الدروز في لبنان الكبير من قلة العدد بحيث تعذر عليهم الأخذ بنصيب فعال من الزعامة، سعوا إلى إثبات وجودهم سياسيا باللجوء إلى المعارضة، أضف إلى ذلك أن الدروز كالروم الأرثوذوكس، امتعضوا من العناية الخاصة التي أظهرها الفرنسيون نحو الموارنة، وأحجموا عن إظهار الولاء الكامل لدولة كان الموارنة فيها العنصر المسيطر»[2].

كان قيام الجمهورية اللبنانية - في ١٩٢٦ - نتيجة التطور السياسي والإداري الذي قام في لبنان منذ ١٩٢٠؛ بتعاون اللبنانيين مع سلطة الإنتداب. وكان مثل هذا التطور قد تعذر في سوريا؛ للموقف العدائي الذي اتخذه القادة الوطنيون هناك من الفرنسيين، وبلغت مقاومة السوريين للانتداب ذروتها في عهد الجنرال ساراي، حين ثار دروز حوران على الفرنسيين، ثم شملت ثورتهم سوريا كلها بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، وفي هذه الأثناء بقي التعاون في لبنان قائما مع بعض التحفظ بين القادة الوطنيين والسلطات الفرنسية، ففيما طالب السوريون بالمستحيل وهو إلغاء

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٢٠٨ - ٢٠٩).

(٢) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٢١٤ - ٢١٥).

الانتداب، طالب اللبنانيون بالممكن وهو الحصول على قدر أوسع من الاستقلال، وألح اللبنانيون في الأخص على وجه العموم استعدادا لقبول الإصلاحات الإدارية، التي نوى الفرنسيون إجراءها، والتي عاد الفضل الأكبر فيها إلى روبير دي كيه، الأمين العام للمفوضية الفرنسية في عهدي الجنرال غورو(١٩١٩ـ ١٩٢٣)، والجنرال مكسيم ويغان (١٩٢٣ـ ١٩٢٤). وهكذا تمكن الفرنسيون في السنوات الأولى من الانتداب من وضع الأسس والقواعد التي قامت عليها الإدارة اللبنانية الجديدة[(١)].

وبعد أن وضع دستور دولة لبنان الكبير، أنشئ مجلس تمثيلي دعا إلى إنتخاب رئيس للجمهورية، وكان في الوقت نفسه قد اعترف بالمجلس التمثيلي مجلسا للنواب، وعين الأعضاء الستة عشر في مجلس جديد للشيوخ. وفي ٢٦ أيار عقد المجلسان جلسة مشتركة، تم فيها انتخاب شارل دباس المحامي والصحافي الأرثوذكسي أول رئيس للجمهورية.

وقد جاء الدستور اللبناني يكرس هذا المفهوم للبنان، فثبت حدود البلاد كما وضعت في ١٩٢٠ وجعلها غير قابلة للتغيير، وألزم رئيس الجمهورية المنتخب أن يقسم يمين الولاء لـ«الأمة اللبنانية»، لكنه تجنب تحديد مبادىء إلزامية التعاون بين مختلف الطوائف، بل آثر أن يترك المجال مفتوحا للأخذ والعطاء. وهكذا قضى الدستور بأن توزع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف على نحو عادل[(٢)].

ألمانيا حليفة السلطنة العثمانية

استطاع الإنكليز وحلفاؤهم الفرنسيون أن يحققوا انتصارات حاسمة في الجبهة الشرقية على القوات العثمانية وقيادتها الألمانية، لا سيما بعد الفشل العثماني في الهجوم على قناة السويس ما بين عامي ١٩١٦ و١٩١٨م، وكذلك هزيمة دول الوسط في الحرب. أدى ذلك إلى إصابة المصالح الألمانية في الشرق بالشلل التام، ولم تسترجع بعد ذلك الأهمية التي تمتعت بها قبل عام ١٩١٨م .ورغم هذا الفشل ظلت بروسيا وألمانيا البسماركية، تمارسان دورا ثانويا في المسألة الشرقية التي أدت إلى دفع بروسيا للدخول سياسيا إلى البلاد السورية لأسباب سياسية واقتصادية داخلية، ولاعتبارات دولية منها: (تثبيت بروسيا لوضعها في التوازن الأوروبي، ومحاولة بسمارك إشغال الدول الكبرى بمشكلات الاستعمار في ممتلكات السلطنة العثمانية، بعيدا عن أوروبا)، ولكن هذا الدور كان معدوما في

---

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٢١٠).

(٢) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(٢١٢).

مصير البلاد السورية، وحتى عصر الإمبرطور وليم الثاني، لم تشكل المقاطعات اللبنانية أية قيمة استراتيجية أو اقتصادية في سياسة ألمانيا العالمية، أو في استراتيجيتها تجاه السلطنة العثمانية.

نستخلص من ذلك، أن ألمانيا كانت تحاول إعاقة الفرنسيين والإنكليز في السيطرة على ممتلكات السلطنة العثمانية. ولا يمكننا أن نفسر مضايقة ألمانيا للفرنسيين، إلا للحصول منهم على تسويات في أوروبا،أسوة بالدول الأوروبية الأخرى.

وفيما يتعلق بمنطقة سوريا ولبنان، فإن مشاريع ألمانيا باتت تهدد النفوذ الفرنسي في سوريا، ووضع المنطقة ـ قبيل الحرب العالمية ـ أمام مشاريع فرنسية وألمانية مضادة. فألمانيا ترد على المحاولات الفرنسية بمشروع لجعل سوريا ولبنان خديوية عثمانية، وبإلغاء نظام جبل لبنان عام ١٩١٣م. ولما كانت آسيا الصغرى هي منطقة الإهتمام الإستراتيجي الألماني وليس سوريا ولبنان، فقد توصلت ألمانيا وفرنسا في شباط ١٩١٤م ـ بعد تسويات مماثلة مع كل من روسيا وبريطانيا ـ إلى اتفاقية حول تقاسم مناطق النفوذ لمشاريع أبرزها سكك الحديد، وبموجب الاتفاقية أطلقت ألمانيا يد فرنسا في سوريا مقابل إتمام ألمانيا الخط الحديدي خارج مناطق النفوذ الفرنسي، لكن هذه الاتفاقية لم تنفذ لعدم تصديق الحكومة العثمانية عليها ولاندلاع الحرب العالمية الأولى.

كانت ألمانيا تعلم أن السلطنة العثمانية على شفير الهاوية، وكان من ضمن أهدافها التوسعية السياسية منها والاقتصادية، ترويج مصالحها في آسيا وبشكل خاص آسيا الصغرى؛ حيث كانت تعتقد أن آسيا الصغرى ستؤول إليها بعد احتضار(الرجل المريض)، أي الدولة العثمانية. وكانت نقطة تنافس الدول المستعمرة هي مقاطعة لبنان المتعددة الطوائف، حيث حاولت بروسيا دخول المنطقة من خلال طوائف لبنان والقيام بدراسات استكشافية، لتعزيز سيطرتها في المنطقة، وخير دليل على ذلك (الطائفية اللبنانية)، إذ كانت مدخلا سياسيا عريضا لنفوذ الدول الكبرى في المنطقة.

بعد انهيار السلطنة العثمانية، بات تقسيم المشرق أحد أبرز المحاور التي استقطبت اهتمام الدول الأوروبية، وبخاصة منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن الواضح أن الدول الغربية وبشكل خاص فرنسا وبريطانيا وألمانيا، كانت تعمل على تقوية مواقعها الاقتصادية بوتيرة متصاعدة، ضمن السلطنة العثمانية، مستفيدة من مصاعبها المالية التي تفاقمت منذ سبعينيات القرن الماضي. وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت اتفاقيات قد وضعت بين العثمانيين والفرنسيين والإنكليز

والروس وألمانيا، هذه الإتفاقيات تحدد بشكل دقيق ومفصل امتداد السكك المنجزة أو المزمع إنجازها.

بيد أن المسألة لا تقتصر على سكك حديدية بقدر ما ترتبط بمناطق نفوذ اقتصادية، أو بالأحرى مناطق مغلقة على هذه القوة العظمى أو تلك، حيث تستطيع أن تمارس دون منافسة - وليس فقط النفوذ الاقتصادي - وإنما أيضا النفوذ السياسي.

بعد دخول السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، بدأت المفاوضات بين مختلف دول الحلفاء للاتفاق على مستقبل المناطق المشكّلة للسلطنة في حال انتهاء الحرب، وكانت لفرنسا علاقات تاريخية واتفاقات، كانت قائمة في إطار الدولة العثمانية، وهذا ما يعطي فرنسا أفضلية على كل الدول الأخرى الطامعة بأن يكون لها حصة أو مناطق نفوذ في المنطقة، فكانت الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨م التي شهدت انهيار الدولة العثمانية،كانت المفاوضات السرية تدور بين الحلفاء (بريطانيا - فرنسا - روسيا - وإيطاليا) للإتفاق على تقاسم مناطق النفوذ بعد الانهيار المرتقب للسلطنة، إلى جانب المفاوضات التي قادها مكماهون مع الشريف حسين، ووعد بلفور الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بتسهيل قيام وطن قومي لليهود في فلسطين.

ومع اتفاقيات سايكس - بيكو، بدأت الحرب العالمية الأولى في الخامس من تشرين الثاني من العام ١٩١٤م، وقد شكلت الدولة العثمانية مع ألمانيا ثنائياً لخوض الحرب. وفي الوقت ذاته بادر الحلفاء إلى التفكير بحماية مصالحهم الخاصة في السلطنة، وقرروا أن يحلّوا المسألة الشرقية حلا نهائيا، وبالإتفاق على تجزئة هذه الدولة. وفي الواقع إن فكرة التقسيم كانت قد اختمرت عندما توصلت بريطانيا العظمى بالاشتراك مع فرنسا - بعد تردد طال أمده - إلى عقد اتفاقية سرية مع روسيا في شهر آذار من العام ١٩١٥م تذعن بموجبها هاتان الدولتان لمطالب روسيا، إذ في حال انتصار الحلفاء، فإن إسطنبول والمضائق تضم إلى ممتلكات القيصر .

بقي الشق الثاني من القضية وهو حصة كل من بريطانيا العظمى وفرنسا من غنائم الدولة العثمانية بعد سقوطها. وهذا التقاسم يجب أن يتم في إطار من التوازن الدولي على مسرح البحر المتوسط من جهة، وضمن الشرق الأدنى من جهة أخرى. ومن جهتها فإن روسيا أقرت بحقوق إنكلترا وفرنسا في القسم الآسيوي من الدولة العثمانية.

في ٢٠و٢١ كانون الأول من العام ١٩١٥م، اختصرت المفاوضات الفرنسية الإنكليزية التي خرجت بعدة إعتبارات أهمها:

أن كيليكيا لا تشكل جزءا من المنطقة العربية، وأن لبنان المتمتع بنظام خاص، لا يمكن أن يدمج في الدولة العربية الجديدة، وإن مختلف القوى المسيحية لن تقبل بسلطة شريف مكة على فلسطين. ويبدو أن موقف بيكو - في المفاوضات - كان معارضا لتجزئة سوريا الطبيعية، وفي الوقت نفسه يشدد بيكو على اعتبار ضم بيروت وطرابلس والبقاع مسألة ضرورية للبنان. أما سايكس فقد أكد بأن مدينة بيروت هي منفذ بحري لا غنى عنه لدولة الشريف العربية. من هنا اقترح المفاوضون الإنكليز (بأن يبقى النظام القائم في لبنان على حاله، مع تبديل وحيد يقضي بتعيين حاكم فرنسي على رأسه، فيما ينتمي الساحل شكليا (طرابلس - بيروت والمدن الساحلية) إلى المملكة العربية. وهذا ما رفضه بيكو وأبدى استغرابه من هذا الاقتراح المتعلق بلبنان، وأكد مجددا بأنه لن يستطيع قبول اقتراح كهذا، لا يدعمه الحق ولا الواقع، وبالنسبة إليه فإن أي لبناني لن يقبل بالحل المقترح الذي يقتطع عن لبنان بيروت وطرابلس وسهل البقاع، لا سيما وأن الاتفاق كان قد تم بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني حول لبنان، الذي كان مقاطعة مميزة في ظل النظام العثماني. من هنا لا يمكن لبيكو أن يرى وضع لبنان يسوء بعد حرب اعتبرت تحررية، فبمجرد وضعه تحت سيطرة شريف مكة، وإن بشكل صوري، سيبدو ذلك دون شك نكسة للمسيحيين اللبنانيين. فيما السيد سايكس قد اقترح استشارة اللبنانيين حول هذا الموضوع عن طريق الاستفتاء الشعبي.

لم يبد المفاوض الإنكليزي سايكس مقاومة تذكر فيما يتعلق بالموقف البريطاني المتعلق بلبنان، وبشكل خاص بيروت والبقاع، وقد وافق دون جهد على وضع هذه المناطق تحت السيادة الفرنسية. وفي مقابل ذلك، أبدى اعتراضاته بالنسبة لضم طرابلس وسكة الحديد المارة بها تحت السلطة الفرنسية.

«إنطلاقا من العرض الذي قدمناه لسير المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا، لتوزيع مناطق النفوذ فيما بينها، ما هي الملاحظات التي يمكننا إبرازها بالنسبة لموقع لبنان في هذه المفاوضات؟.

١ - في توجيهاته إلى بيكو اعتبر الرئيس بريان أن سوريا هي بمثابة وحدة سياسية وجغرافية، وتجاهل ذكر لبنان كوحدة سياسية مستقلة عن باقي سوريا.

٢ - شدد بيكو على إلحاق بيروت وطرابلس والبقاع بمتصرفية جبل لبنان، معتبرا أن لبنان ما قبل الحرب غير قابل للحياة.

٣ ـ لا يعطي بيكو أي توضيح لوجهة نظر الفرنسيين عن طبيعة العلاقات بين لبنان الموسع وسوريا .

٤ ـ أقر الإنكليز بالمتصرفية كأمر واقع، وقبلوا بأن تكون منطقة نفوذ فرنسية، فالمتصرفية ستكون بنظرهم جزءا من الدولة العربية الجديدة التي ستنشأ، وإنما تكون متمتعة ببعض الإمتيازات..

٥ ـ لم يقبل الإنكليز بتوسيع المتصرفية، وأصروا على أن طرابلس وبيروت وصيدا يجب أن تعتبر منافذ طبيعية على البحر للدولة العربية المزمع إنشاؤها.

أما إتفاقية سايكس ـ بيكو، تجاهلت كليا ذكر لبنان، وحتى النص الذي أقر في أيار ١٩١٦م لا نجد فيه توضيحا لحدود لبنان وعلاقته بمحيطه.. نلاحظ أن فرنسا مصممة على إنشاء لبنان الكبير تحت إشراف فرنسي.. وبدوره وفي رسالة موجهة إلى دوفرانس Defronce قنصل فرنسا في القاهرة، ينصح وزير الخارجية الفرنسي السيد بيتون بالتنبه إلى (عدم استخدام كلمة لبنان، أو حتى لبنان الكبير، حين الإشارة إلى المنطقة التي تنوي فرنسا إنجاز عملها الحضاري فيها بشكل مباشر).

يهمنا إنطلاقا من هذه النصوص تسجيل ملاحظتين:

١ ـ استعمال كلمة لبنان أو جبل لبنان من قبل كبار المسؤولين الفرنسيين، أمثال الوزير بيتون Pidon والخبير بالمسألة السورية السيد بيكو، كان يحصل دون تعيين حدود جغرافية واضحة.

٢ ـ كانت الديبلوماسية الفرنسية تصرّ على اعتبار سورية الطبيعية بكاملها، أو على الأقل المنطقة الزرقاء ـ كما لونت على الخريطة ـ منطقة نفوذ لها. من هنا خشيتها من أن ينحصر مجال نفوذها في جبل لبنان أوفي لبنان الكبير»[1].

«وقد أبدى بعض الدبلوماسيين الفرنسيين خشيتهم من أن يعتقد الشريف حسين، بأن لبنان هو منطقة النفوذ الوحيدة لفرنسا في سوريا .

وعلى صعيد المسألة اللبنانية، وما كانت تطرحه بعض الحركات السياسية اللبنانية من مطالب تتعلق بتكبير حدود لبنان، فقد كانت هناك عدة تيارات في وزارة الخارجية الفرنسية بالنسبة لهذه المسألة أبرزها إثنان:

(١) مجلة أوراق جامعية، «دراسة بعنوان الحرب العالمية الأولى والاتفاقات السرية»، بقلم عصام خليفة ـ العدد الثاني ١٩٩٣، ص(١٨٨ ـ ١٨٩ ـ ١٩٠).

الأول: يدعو لجعل لبنان جزءا من كونفدرالية تشمل سوريا الطبيعية بأكملها، وهو مؤيد من قوى فرنسية نافذة، منها غرف التجارة والجمعيات الكونفدرالية والجغرافية وبعض السياسيين.

الثاني: يدعو لتكبير لبنان ضمن إطار (حدوده التاريخية والجغرافية)، مع إعطائه كيانا مستقلا تحت وصاية الانتداب الفرنسي.

ولكن كان لبنان بالنسبة للتيارين كليهما القاعدة الأساسية للسياسة الفرنسية في المنطقة، باعتبار أن هذه السياسة ترتكز على دعم الأقليات في شرق المتوسط[1].

الانتداب الفرنسي للبنان

نتائجه:

من أبرز نتائج الانتداب الفرنسي للبنان، إنشاء دولة صغيرة مستقلة عن سوريا التي سلخت منها تدعى دولة لبنان الكبير، تكون تحت رعايتها.

فمنذ أن« أصدر المفوض السامي القرار رقم ٢٩٩ في ٣ آب ١٩٢٠، «جاء في مقدمات القرار: أن فرنسا لم تقصد بمجيئها إلا لتمكين أهالي سوريا ولبنان من تحقيق أصدق أمانيهم من حرية وإستقلال، وأنه يقتضي لتلك الغاية، أن تُرد إلى لبنان حدوده الطبيعية كما عينها ممثلوه.، وأجمعت عليها رغائب عموم أهاليه..»[2].

وقد تضمن القرار أيضا، ضم الأقضية الأربعة «تلبية لرغبات السكان التي أعربوا عنها بحرية» وهي:أقضية حاصبيا ـ راشيا ـ بعلبك ـ والمعلقة أي (البقاع)»[3]. ثم أصدر المفوض السامي قرارا آخر بتاريخ ٣١ آب١٩٢٠ يحمل الرقم ٣١٨، الذي ينص على (إنشاء دولة باسم دولة لبنان الكبير)، تضم الأراضي الآتي بيانها:

أولاً ـ نطاق لبنان الإداري الحالي، أي (لبنان المتصرفية).

ثانياً ـ الأقضية الأربعة المقرر إلحاقها بموجب القرار ٢٩٩ المشار إليه .

(١) مجلة أوراق جامعية العدد الثاني ص(١٩٧ ـ ١٩٨)، مرجع سابق.

(٢) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، دستور لبنان (٢)، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص(س).

(٣) إدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص(٣٣٥).

ثالثا ـ الأقسام من أراضي ولاية بيروت المبينة فيما يلي:

١ ـ سنجق بيروت.

٢ ـ سنجق صيدا، باستثناء القسم الذي ضُم إلى فلسطين بموجب اتفاقات دولية.

٣ ـ القسم من سنجق طرابلس، الذي يشمل قضاء عكار في شطره الواقع جنوبي النهر الكبير، وقضاء طرابلس مع مديريتي الضنية والمنية، والقسم من قضاء حصن الأكراد، الواقع شمالي خط الحدود المعينة في المادة الثانية من القرار ٣١٨ المذكور، وهي الحدود المعينة في المادة الأولى من الدستور اللبناني الذي صدر فيما بعد. وبتاريخ ٣١ آب من العام ١٩٢٠، صدر أيضا القرار رقم ٣٢٠و٣٢١، وبموجبهما ألغي التقسيم الإداري السابق، وألغيت المجالس والمصالح القائمة، إعتبارا من أول أيلول ١٩٢٠، على أن يوضع للدولة الجديدة تنظيم جديد.

وفي الأول من أيلول سنة ١٩٢٠، أعلن الجنرال غورو من قصر الصنوبر في بيروت دولة لبنان الكبير والمستقل، (وكان لبنان يحتفل بعيد الإستقلال في أول أيلول، قبل أن يتحقق الإستقلال الحقيقي في ٢٢تشرين الثاني من عام ١٩٤٣). كما أعلن القرار٣٣٦ الذي ينص على النظام الإداري المؤقت لدولة لبنان الكبير.

وبموجب الفصل الأول من القرار المذكور، قُسم لبنان ست مقاطعات، وكان التقسيم الإداري كالتالي:

١ ـ سنجق لبنان الشمالي وعاصمته زغرتا، ويضم قضائي عكار وحصن الأكراد، وقضاء زغرتا وقضاء البترون.

٢ ـ سنجق جبل لبنان، وعاصمته بعبدا، ويضم أقضية كسروان والمتن والشوف ومديرية دير القمر.

٣ ـ سنجق لبنان الجنوبي، وعاصمته صيدا، ويضم أقضية صيدا وصور وحاصبيا .

٤ ـ سنجق البقاع وعاصمته زحلة، ويضم أقضية راشيا (البقاع المعلقة)، وبعلبك ومديرية الهرمل .

٥ ـ مدينة بيروت وضواحيها (وقد نص على أن تكون مدينة بيروت عاصمة الدولة).

٦ ـ مدينة طرابلس وضواحيها[1].

---

(١) أنور الخطيب، الدولة والنظم السياسية ص(ع ـ ف)، مرجع سابق.

الإستقلال وانفجار الأزمة اللبنانية ـ الفرنسية

دام الانتداب الفرنسي للبنان قرابة ثلاثة وعشرين سنة، شهد فيها تغيرات عدة، تمحورت حول وضع حدود له، وكذلك وضع دستور يتلائم وطبيعة هذا البلد. كما شهدت هذه الحقبة الزمنية من تاريخ لبنان نزاعات وصراعات بين الدولة المنتدبة وبين المعارضين لها.

انتخبت في ظل هذا الإنتداب مجالس تمثيلية ونيابية عدة، كانت المؤشر الأبرز لنيل هذا البلد إستقلاله، حيث كانت تشكل هذه المجالس تحديا للإنتداب، لكن الدولة المنتدبة كانت تقمع أي محاولة من هذا القبيل، إلا إذا أشرفت بنفسها على انتخابها. ولطالما لجأت إلى حل كل مجلس تفوز به المعارضة من قبل المفوض السامي، الذي يقيل ويعين من يشاء رئيسا لما تمليه عليه صلاحياته.

الأزمة اللبنانية ـ الفرنسية وتعديل الدستور

كانت الانتخابات النيابية في بدايتها، وبعد تحديد تاريخ إجرائها، بدأ التنافس على أشده بين المرشحين، حيث عمدت فرنسا إلى دعم مؤيديها من المرشحين، من أجل ضمان مصلحتها كونها الدولة المنتدبة، فيما كانت المعارضة تتلقى الدعم من الدول العربية، وتشجيع وتأييد فعالين من بريطانيا «فكان هذا الإعلان بداية سياسة جديدة، باتت مع الزمن من مستلزمات السياسة اللبنانية وركيزتها الأساسية»[1]، ورغم تعدد التيارات والضغوطات التي مورست على الناخبين، فاز في الإنتخابات النيابية أكثرية إستقلالية ترتكز على قاعدة شعبية واسعة، مما أدخل المعركة بين السلطة المنتدبة، وبين الإستقلاليين في خضم التصفيات النهائية، التي انحسمت لصالح الإستقلاليين، والتي تسببت بانتخاب كبير المعارضين الشيخ بشاره الخوري لمنصب رئاسة الجمهورية، يوم الثلاثاء في ٢١ أيلول ١٩٤٣م، والذي عمد بدوره إلى تكليف الزعيم الوطني رياض الصلح، بتأليف أول حكومة إستقلالية بالمعنى الصحيح.

لم ترض فرنسا بعد خسارتها في المرحلة الإنتخابية الأولى ـ والتي تشكل على أساسها رئيسًا للجمهورية ورئيسًا للحكومة ـ بهذا الوضع، لاسيما أن الرئيس المكلف رياض الصلح، لم يقم باستشاراته المندوبية العامة الفرنسية كما هو

---

(١) مرهج عفيف بطرس، إعرف لبنان ـ (لبنان عبر العصور)، موسوعة المدن والقرى اللبنانية الجزء الأول، آذار ١٩٧١ ـ المطبعة الأهلية اللبنانية، ص(١٧٥).

معروف، علما أن المفوض السامي هو الذي كان يعين ويقيل من يشاء في المناصب الهامة، من منطلق المصلحة العليا للدولة المنتدبة، مما أثار حفيظة الفرنسيين، فعمد السيد هللو على تعليق الدستور واعتقال الرئيسين الشرعيين للبنان، مع بعض أعضاء الحكومة، مما أدى إلى انفجار الأزمة السياسية بين لبنان وفرنسا، حيث تأزم الوضع وبلغ ذروته، ولم تحل إلا بالإفراج عن المعتقلين وإعادة الأمور إلى مجراها الدستوري العادي.

«اتضح للفرنسيين أن المعركة دخلت طورا جديدا يختلف عن الماضي في نوعية المطالبة وشرعيتها. فمصدر السلطات يعود بنظر الحكومة اللبنانية إلى الشعب، وبنظر الحكومة الفرنسية إلى سلطات الإنتداب. وتبين للفرنسيين أيضا، أن الإصطدام واقع لا محالة، فقابل المندوب العام رئيس الجمهورية اللبنانية في ٢٢تشرين الأول ١٩٤٣م، وحذره من اتخاذ أي موقف يتنافى مع استمرار الإنتداب، الذي لا يزال قائما شرعا»[١]، من جهة أخرى وجهت الحكومة مذكرة جوابية إلى السيد هللو، بتاريخ ٣٠ تشرين أول تتضمن تذكير المندوب العام بتصريحاته السابقة لرئيس الجمهورية، والتي تشير إلى أن قيام الإنتداب شرعا لا يتنافى مع ممارسة الإستقلال بصورة فعلية.

غير أن الموقف الفرنسي، تجاوز الحد في الممارسة الفعلية للإستقلال، وأصبح يشكل تراجعا عن الوعود السابقة التي أعلنت في حزيران ١٩٤١ عمدا. وفيما يخص تعديل الدستور، رأت فرنسا أنه لا يتعدى كونه تلبية لاتجاه شعبي، وأمر طبيعي أن يصدر هذا التعديل عن الحكومة وليس عن سواها، أي من مجلس نيابي أجري انتخابه في ظروف كانت معروفة، وبات واضحا أن الجدل أخذ يتصاعد ويتفاقم حيث تجاوز حدود المناقشة القانونية بين الفريقين، وأصبحت المجادلة واقعة لا محالة.

الأمر الذي اضطر المندوب العام للتشاور مع حكومته، الباسطة نفوذها في الجزائر، «من جهته مجلس الوزراء اتخذ الترتيبات المطلوبة لتعديل الدستور في أقرب فرصة ممكنة، فأحالت الحكومة اللبنانية إلى المجلس النيابي - تحت رقم ٩٢ بتاريخ ٥ تشرين الثاني - مشروع قانون يقضي بتعديل الدستور اللبناني في بعض مواده لمناقشته في دورته العادية»[٢].

(١) مرهج عفيف بطرس، إعرف لبنان، مرجع سابق ص(١٨٣).

(٢) مرهج عفيف بطرس، إعرف لبنان، مرجع سابق ص(١٧٥).

أما المماطلة التي اتّبعت من قبل الدولة المنتدبة في ذلك الوقت، هي من أجل العدول عن منح لبنان إستقلاله بتأجيل المواعيد والمعاهدات التي أبرمت من أجل الغاية نفسها. وذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث اعتبرت قرار الحكومة اللبنانية يشكل تحدّيًا لفرنسا، يقتضي الرد عليه؛ فعمدت إلى توجيه إنذار لم تأبه له الحكومة اللبنانية، بقولها: إن المعركة دخلت طور التصفية النهائية، وأعقب ذلك إشاعات ترددت في المدينة حول عمليات اعتقال واسعة، سوف تقوم بها الدولة المنتدبة، تطال كبار المسؤولين اللبنانيين.

وهذا ما حدث؛ إذ اعتقل كل من رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، والرئيس رياض الصلح، وسليم تقلا، وكميل شمعون، وعبد الحميد كرامي وغيرهم، وأدخل الجميع إلى قلعة راشيا.

تناقلت الوكالات العالمية نبأ اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اللبنانية، الأمر الذي أثار سخط الدول الحليفة، واستنكار الشعوب الصديقة. حيث قيل: إن الجنرال كاترو لم يصدق الخبر حين سمعه من الإذاعة، واعتبره مجرد مزحة أطلقها البريطانيون كي يغيظوا حلفاءهم الفرنسيين، فقال مازحا: (زادت وكالة رويتر العيار هذه المرة).

على إثر ذلك، انتفض الشعب اللبناني، مطالبا بالإفراج عن الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح. وحصلت تصادمات دامية بين الطرفين، عندما حاول الجنود الفرنسيون لجم المظاهرات والسيطرة على الوضع آنذاك.

بعد هذا الغليان الشعبي، أدرك هللو أنه اتخذ خطوة خاطئة، وبدأ بالتراجع عن خطته العنيفة فبدأ بالإفراج عن المعتقلين، وبدأت المشاورات من أجل تسوية الوضع وحل الأزمة.

بعد الإفراج عن المعتقلين، عادت الأمور السياسية إل مجراها الدستوري الطبيعي. وأبت الإرادة الشعبية إلا ان تنال حريتها، وبفضل ذلك اللبناني المجهول، تمّ في ٣١ كانون أول جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية في عهد فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية..

ميثاق عام ١٩٤٣

إن لبنان عندما نال الإستقلال عام ١٩٤٣، انقسم اللبنانيون فيه بين مؤيد لميثاق ١٩٤٣، باعتباره الدعامة القوية لهذا الإستقلال، من خلال الوحدة الوطنية التي تحققها مبادىء هذا الميثاق، ومعارض له باعتباره لا يحقق هذه الوحدة في العمق، بل في المظهر.

وأجريت الإنتخابات النيابية بين المرشحين المؤيدين لميثاق ١٩٤٣ والمعارضين له، دون تخوين هؤلاء المعارضين وإبعادهم عن ساحة الإنتخابات، بإعتبار أن الكلمة الفصل تبقى للناخبين.

وقد فاز في الإنتخابات الأولى في بداية عهد الإستقلال المرشحون المؤيدون للميثاق بأكثرية المقاعد النيابية وكان لهم الحكم وللآخرين المعارضة.

وفي الإنتخابات التي تلتها، اضطر الحكم إلى تزوير الإنتخابات التي عرفت بإنتخابات ٢٥ أيار الشهيرة، لأنه شعر بأن مرشحي المعارضة قد يفوزون بأكثرية المقاعد، فتضيع السلطة التي يمسك بها من يده وتسير البلاد في خط سياسي آخر. ولم تعد الإنتخابات بعد ذلك تخاض على أساس من هم مع ميثاق ١٩٤٣، ومن هم ضده، بل صارت تخاض على أساس تكتلات وتحالفات لها سياستها الداخلية والخارجية، ضد تكتلات وتحالفات لها سياسة أخرى، لأن الميثاق بات موضع شكوى من الذين كانوا يعتبرونه أساسا للوحدة الوطنية، وراحوا يطالبون بتعديل الدستور من أجل الحصول على مزيد من الصلاحيات، كي لا يظل رئيس الحكومة يوصف بـ «الباش كاتب»، وكان الآخرون يرفضون ذلك ويعتبرون مطالبتهم خرقا للميثاق.

والمسيحيون الذين قبلوا بميثاق ١٩٤٣، إنما قبلوا به على أساس تطبيق مبدأ لا شرق ولا غرب، وحفاظا على وحدة لبنان حيال من كانوا يهددون بالانضمام إلى سوريا، إذا بهم يجدون أن هذا المبدأ أخذ يخرق بتدخل عربي في شؤون لبنان الداخلية، تارة من هنا وطورا من هناك، إلى أن سقط ميثاق ١٩٤٣ واقعيًا، عندما فرض على لبنان اتفاق القاهرة، وباتت القيادة الفلسطينية من خلال فصائلها المسلحة هي التي تحكم أجزاء واسعة من البلاد، ووضع أهل الحكم في ذاك الوقت بين أحد خيارين: إما القبول بهذا الإتفاق، وإما حرب فلسطينية ـ لبنانية.

وبعد سقوط ميثاق ١٩٤٣، وإلغاء إتفاق القاهرة، بدأت حروب لبنان سنة ١٩٧٥ ولكل فريق من المتحاربين قضيته وشعاراته، ولا سبيل للتوفيق بينهما؛ فكل فريق يريد لبنان على قياس مصالحه، فظل كل فريق يحارب من أجل لبنانه كما يريده هو لا كما يريده كل الأفرقاء في لبنان، إلى أن كانت لقاءات الطائف التي إنبثق منها ما عرف بـ «إتفاق الطائف»، فكان القبول به محتوما رغم وجود بعض التحفظات من قبل بعض الأطراف إذ كان عليهم إما القبول به كما هو، وإما أن يتحملوا مسؤولية إستمرار الحرب[1].

---

(١) صحيفة النهار، العدد ١٩٩١٨، تاريخ الاثنين ٨ كانون الأول ١٩٩٧، سنة ٦٥، ص(٣).

المبحث الثاني

الانتخابات النيابية استحقاق دستوري

المجالس النيابية ابتداء من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٩٦

«يتضمن الفصل الثاني من القرار ٣٣٦، السلطة التنفيذية التي تمارس بتفويض من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية، بواسطة موظف فرنسي كبير، يحمل لقب (حاكم لبنان الكبير)، ويكون مسؤولا أمام المفوض السامي عن النظام والأمن العام والإدارة العامة للدولة.

اللجنة الإدارية: أنشأ مجلس من خمسة عشر عضوا أطلق عليه اسم اللجنة الإدارية، وقد نصت المادة ٢١ على توزيع المقاعد على أساس طائفي كما يلي:

- **مدينة بيروت**: ثلاثة مقاعد، أحدها للروم الأرثوذكس، والثاني للموارنة والأقليات، والثالث للسنة.
- **مدينة طرابلس**: مقعد واحد للسنة.
- **سنجق لبنان الشمالي**: ثلاثة مقاعد، اثنان للأرثوذكس، واحد للموارنة.
- **سنجق لبنان الجنوبي**: مقعد شيعي، ومقعد ماروني.
- **سنجق جبل لبنان**: مقعد درزي وثلاثة موارنة.
- **سنجق البقاع**: مقعد شيعي، ومقعد للروم الكاثوليك.

ويعين ويعزل أعضاء اللجنة، بناء على اقتراح الحاكم من المفوض السامي»[1]، تضمن القرار ١٣٠٧ من الدستور، دولة لبنان الكبير المؤرخ في ١٠ آذار سنة١٩٢٢، قانون انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي، وقد أجريت الإنتخابات بموجب هذا القرار، **وكان المجلس التمثيلي الأول** (من ٢٤ أيار ١٩٢٢، حتى ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥).

---

(١) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، مرجع سابق، ص(ص ـ ق).

وفي ٥ كانون الثاني من عام ١٩٢٥، قرر المفوض السامي دعوة المجلس التمثيلي لانتخاب ثلاثة مرشحين لوظيفة حاكم لبنان الكبير، من الشخصيات اللبنانية او الفرنسية، على أن يتم انتخابهم بالأكثرية المطلقة، وأن تعرض أسماؤهم على المفوض السامي، ليبلغ المجلس في اليوم الثاني إذا كان يوافق عليهم، فيبادر المجلس إلى انتخاب أحدهم لمدة ثلاث سنوات»[١].

المجلس التمثيلي الثاني:

(من ١٣ تموز ١٩٢٥، حتى ٢٥ أيار سنة١٩٢٦). عقد المجلس التمثيلي خلال هذا المجلس ثماني جلسات في أربعة أيام متتالية، من ١٩ ولغاية ٢٢من شهر أيار ١٩٢٦، أقر خلالها مشروع الدستور بحضور مندوب المفوضية الفرنسية السيد سوشييه، الذي اشترك في المناقشات .

وبعد إقرار الدستور تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس نيابي، بناء لما نصت عليه المادة ٩٧ من الدستور. وفي ١٧ تشرين الأول من عام ١٩٢٧، عدل الدستور لأول مرة، وقد أقر التعديل ضم مجلسي الشيوخ والنواب في مجلس واحد هو مجلس النواب، حيث استمر هذا المجلس حتى ١٣ أيار من عام ١٩٢٩، إذ ختم هذا المجلس ولايته بتعديل ثان للدستور، والذي صدر في ٨ أيار ١٩٢٩. وهكذا تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس نيابي بضم مجلس الشيوخ ليكون المجلس النيابي الأول، في ظل الإنتداب الفرنسي للبنان. .

مجلس النواب الثاني:

(من ١٥ تموز ١٩٢٩ ولغاية ١٠أيار سنة ١٩٣٢).

مجلس النواب الثالث:

جرت إنتخابات هذا المجلس في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٤، تحت إشراف حاكم فرنسي مؤقت، هو السيد بريفيه اوبوار، واستمر لغاية ٢٤ تموز سنة ١٩٣٧،وفي ٣١ تشرين الثاني من هذا العام عقدت معاهدة بين لبنان وفرنسا.

مجلس النواب الرابع:

تمّ انتخابه بتاريخ ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٧، على إثر حل المجلس النيابي الثالث، الذي لم تكتمل ولايته. وكذلك المجلس النيابي الرابع هذا لم يعمر طويلا، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول عام ١٩٣٩ م.

(١) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، مرجع سابق، ص(ش ـ ت).

مجلس النواب الخامس:

(من ٢١أيلول ١٩٤٣، ولغاية ٢ نيسان ١٩٤٧). وفي الثامن من حزيران عام ١٩٤١، أعلن الجنرال كاترو ـ مندوب فرنسا الحرة المحاربة ـ انتهاء الإنتداب الفرنسي على لبنان وسوريا. حيث سارع اللبنانيون بمطالبة كاترو تنفيذ وعده، الذي ألحقه بتصريح جديد في ٢٦ من شهر تشرين الثاني ١٩٤١، أعلن إرجاء تنفيذه إلى ما بعد انتهاء الحرب. منوها بوجوب عقد معاهدة فرنسية لبنانية،الأمر الذي لم يلق ترحيبا لدى اللبنانيين الذين طالبوه بالإستقلال فورا، وبإعادة الحياة النيابية إلى طبيعتها.

مجلس النواب السادس:

(من ٢٥ أيار سنة ١٩٤٧ ولغاية ٢٠ أيار سنة ١٩٥١). حيث تم خلال هذا المجلس التعديل السابع عشر للدستور، وكذلك في هذا المجلس عدّل الدستور لتجديد ولاية رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري.

مجلس النواب السابع:

(من ٥حزيران سنة ١٩٥١ ولغاية ٣ أيار سنة ١٩٥٣). وفي فترة هذا المجلس حصل الإنقلاب الأبيض على الرئيس بشارة الخوري، حيث وجد نفسه مرغما على تقديم استقالته؛ بانتخاب كميل شمعون خلفا له، الذي عمل على حل المجلس وتخفيض عدد أعضائه إلى ٤٤ نائبا.

مجلس النواب الثامن:

(من ١٣ آب سنة ١٩٥٧، ولغاية ٢٠ آب سنة ١٩٥٧). وفيه جرى تعديل قانون الإنتخاب، وزيد عدد النواب إلى ٦٦ نائبا.

مجلس النواب التاسع:

(من ١٢ آب سنة ١٩٥٨ ولغاية أول أيار سنة ١٩٦٠). وهو التاريخ الذي حلّ فيه مجلس النواب؛ إذ في عهد هذا المجلس وقعت حوادث دامية أطلق عليها حرب عام ١٩٥٨ أثناء ولاية الرئيس كميل شمعون، ولم تنته هذه الحرب إلا بنهاية ولاية الرئيس شمعون، وانتخاب الرئيس فؤاد شهاب خلفا له.

مجلس النواب العاشر:

(تمّ انتخابه بين ١٤ حزيران و٦ تموز من عام ١٩٦٠. وانتهت ولايته في ٨ أيار سنة ١٩٦٤).، وقد زيد في هذا المجلس عدد النواب ليصل إلى ٩٩ نائبا.

مجلس النواب الحادي عشر:

(تمّ انتخابه ما بين ٥ نيسان و٣ أيار سنة ١٩٦٤، وانتهت ولايته في ٨ أيار سنة ١٩٦٨). انتخب رئيسا للجمهورية في هذا المجلس الأستاذ شارل حلو، في ٢١ أيلول سنة ١٩٦٤.

مجلس النواب الثاني عشر:

(من ٣ أيار سنة ١٩٦٨ ولغاية ٣ أيار من سنة ١٩٧٢). وقد انتخب في عهد هذا المجلس الأستاذ سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية .

مجلس النواب الثالث عشر:

(من ٥ أيار سنة ١٩٧٢... وكان آخر مجلس نيابي ينتخب قبل الأحداث اللبنانية الأليمة في الجمهورية الأولى، وكان من المفترض أن تنتهي ولايته سنة ١٩٧٦، إلا أن الظروف لم تسمح بإجراء انتخابات. وقد مدد لهذا المجلس ثلاث مرات، حيث كان من المفترض أن ينتهي التجديد الثالث للمجلس في ٣١ كانون أول من العام ١٩٨٨، إلا أنه أعيد تمديد الولاية إلى نهاية عام ١٩٩٠، على أن تنتهي مدة الولاية في ٣١ كانون أول من العام ١٩٩٤.

وفي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٩٠ تعاقب على رئاسة الجمهورية كل من الرؤساء السادة: سليمان فرنجية ـ إلياس سركيس ـ بشير الجميل (اغتيل) ـ أمين الجميل ـ رنيه معوض(اغتيل) ـ إلياس الهراوي والذي مدد لولايته ثلاث سنوات تنتهي في تشرين الثاني عام ١٩٩٨.

وفي عام ١٩٨٩، اجتمع المجلس النيابي في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية، وتم تعديل الدستور للمرة الثامنة عشر، وقد شمل هذا التعديل تعيين المقاعد النيابية الشاغرة، وكذلك زيد عدد النواب ليصل إلى ١٢٨ نائبا، تم تعيين النواب المضافين الجدد قبل إجراء الإنتخابات النيابية عام ١٩٩٢ التي كان من المفترض أن تبدأ في عام ١٩٩٤، وذلك تبعا لما نص عليه اتفاق الطائف.

مجلس النواب الرابع عشر:

وهو المجلس النيابي الأول في الجمهورية الثانية:(تمّ انتخابه من ١٧ آب حتى ١٥أيلول ١٩٩٢)، وقد مدد للرئيس إلياس الهراوي ثلاث سنوات في عهد هذا المجلس.

مجلس النواب الخامس عشر :

المجلس الثاني في الجمهورية الثانية:(تمّ انتخابه من ٢٥ آب حتى ١٥ أيلول

سنة ١٩٩٦ ....؟). ومن المفترض أن تنتهي ولاية هذا المجلس عام ألفين٢٠٠٠، وقد انتخب هذا المجلس العماد إميل لحود قائد الجيش رئيسا للجمهورية اللبنانية.

رؤساء المجالس النيابية (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦)

تعاقب على رئاسة المجلس النيابي خلال عهدي الإنتداب والإستقلال، وفي الجمهوريتين الأولى والثانية وما بينهما، كل من الرؤساء الآتي ذكرهم، وهم على التوالي :

داود عمون (بين أيلول ١٩٢٠ وآذار ١٩٢٢).

حبيب باشا السعد (بين أيار ١٩٢٢ وتشرين الأول ١٩٢٣).

نعوم لبكي (بين تشرين الأول ١٩٢٣ وتشرين الأول ١٩٢٤).

إميل إده (بين تشرين الأول ١٩٢٤ وكانون الثاني ١٩٢٥).

موسى نمور (بين تموز ١٩٢٥ وتشرين الأول ١٩٢٧).

محمد الجسر (بين أيار ١٩٢٧ وأيار ١٩٣٢).

شارل دباس (بين كانون الثاني ١٩٣٢ وتشرين الأول ١٩٣٤).

باترو طراد (بين تشرين الثاني ١٩٣٤ وتشرين الأول ١٩٣٥).

خالد شهاب (بين تشرين الأول ١٩٣٥ وحزيران ١٩٣٧).

باترو طراد (بين تشرين الأول ١٩٣٧ وأيلول ١٩٣٩).

وفي ٢١ أيلول ١٩٣٩، أوقفت الحياة النيابية وعلق الدستور. وعندما أطل العهد الإستقلالي كان الرئيس صبري حمادة أول رئيس للمجلس النيابي، وقد تمكن الرئيس حمادة من الفوز برئاسة المجلس ٢٥ مرة، ثم توالى على الرئاسة كما هو معروف كل من السادة: أحمد الأسعد، حبيب أبو شهلا، عادل عسيران، كامل الأسعد.

وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٨٤ انتخب حسين الحسيني رئيسا للمجلس النيابي، وفي ١٨ تشرين الأول عام ١٩٨٨، تعذر انتخاب المجلس النيابي لعدم إكتمال النصاب. وظل المجلس النيابي بلا رئيس حتى ٥ تشرين الثاني من العام ١٩٨٩، وهو تاريخ انتخاب الرئيس الحسيني رئيسا للمجلس النيابي، حيث أعيد انتخابه واستمر في رئاسة المجلس حتى العام ١٩٩٢. إذ إنتخب النائب نبيه بري رئيسا

للمجلس، في دورة عام ١٩٩٢ الإنتخابية، ثم أعيد انتخابه في دورة عام ١٩٩٦ الإنتخابية.

الإصلاحات السياسية التي أدخلها اتفاق الطائف على المجلس النيابي..

كانت الإنتخابات النيابية تُجرى على أساس (المحافظة دائرة انتخابية واحدة)، حتى العام ١٩٥٣. ثم عدل القانون وأصبحت تُجرى على أساس (القضاء دائرة انتخابية واحدة)، حتى العام ١٩٧٢. وبعد هذا التاريخ لم تجر دورات انتخابية بسبب الأحداث الأهلية الدامية، حتى العام ١٩٨٩، حين اجتمع مجلس النواب في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، وأجرى تعديلات على الدستور اللبناني، والتي خرجت باسم وثيقة الوفاق الوطني. ومن ضمن هذه الوثيقة، تعديل قانون الانتخابات النيابية، الذي أقر على أن تصبح المحافظة دائرة انتخابية واحدة، وكذلك حدد موعد إجراء الإنتخابات في آب ١٩٩٢، علما بأن ولاية المجلس السابق كانت سوف تنتهي في عام ١٩٩٤،. وقد عمل بهذا القانون على دورتين متتاليتين (دورة ١٩٩٢ ودورة ١٩٩٦). وقد تصبح المحافظة دائرة انتخابية، عرفا في القانون اللبناني، على الرغم من طرح فكرة جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، ولكن هذا الإقتراح لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، لما يتطلبه من دراسة معمقة، لا سيما أنه الطرح الأخير الذي لم يخضع للتجربة بعد الدائرة الصغيرة والوسطى.

من أهم بنود القانون الإنتخابي بعد الإصلاحات التي أدخلها اتفاق الطائف على المجلس النيابي هي:

- الدائرة الإنتخابية، هي: المحافظة.
- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

ج - نسبيا بين المناطق.

يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٢٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين، من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

وفي حزيران من العام ١٩٩١، عينت الحكومة اللبنانية (٣٩) نائبا لملء المراكز النيابية الشاغرة.

وفي عام ١٩٩٢، عدلت حكومة الصلح بعض مواد قانون الإنتخابات النيابية، وقد جاء في المادة الأولى: تلغى المواد الأولى والثانية والثالثة من قانون الإنتخابات الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان سنة ١٩٦٠ ويستعاض عنها بالمواد الآتية:

المادة الأولى الجديدة: يتألف مجلس النواب من مائة وثمانية وعشرين عضوا، وتكون مدة ولايتهم أربع سنوات.

المادة الثانية الجديدة: تتألف الدائرة الإنتخابية من المحافظة، ويحدد عدد المقاعد النيابية فيها.

المادة الثالثة الجديدة: بصورة إستثنائية ولدورة إنتخابية واحدة، تتألف الدوائر الإنتخابية على الوجه الآتي:

- دائرة إنتخابية واحدة في محافظة مدينة بيروت.
- دائرة إنتخابية واحدة في محافظتي الجنوب والنبطية.
- دائرة إنتخابية واحدة في محافظة لبنان الشمالي.
- دائرة إنتخابية واحدة في كل قضاء من محافظتي جبل لبنان والبقاع، باستثناء قضاءي بعلبك والهرمل والذين يؤلفان دائرة إنتخابية واحدة، وقضاءي البقاع الغربي وراشيا الذين يؤلفان أيضا دائرة إنتخابية واحدة، ويحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة من هذه الدوائر.

المادة السادسة: يعلق العمل بالبطاقة الإنتخابية المنصوص عليها في قانون الإنتخاب الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ لمرة واحدة، ويستعاض عنها بتذكرة هوية يعود تاريخ إصدارها إلى ما قبل عام ١٩٧٥، او بيان قيد إفرادي جديد معفى من رسم الطابع، يعمل به لعملية إنتخابية واحدة.

المادة السابعة: بصورة استثنائية ولدورة انتخابية وفي الدوائر الانتخابية، التي يتعذر فيها الاقتراع على بعض أو كل الناخبين، يحدد عدد ومواقع مراكز أقلام إقتراع خاصة، بمراسيم تصدر بناء على إقتراح وزير الداخلية، على أن تراعى أحكام المادة ٣٩ من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠.

المادة الثامنة: يعدل نص الفقرة الأولى من المادة الوحيدة من القانون رقم ١ الصادر بتاريخ ٧ كانون الأول ١٩٨٩، المتضمن تمديد ولاية مجلس النواب على الوجه الآتي:

تعتبر ولاية مجلس النواب منتهية بتاريخ ١٥ تشرين أول ١٩٩٢، بدلا من ٣١ كانون أول ١٩٩٤، وإذا لم تحصل الانتخابات العامة في جميع الدوائر الانتخابية خلال المهلة المحددة في المادة ٤٢ من الدستور، تعتبر الفقرة السابقة من هذه المادة ملغاة حكما، وتستمر ولاية مجلس النواب حتى ٣١ كانون أول ١٩٩٤ .

المادة التاسعة: يعدل مقدار الغرامة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٦نيسان ١٩٦٠، بأن يصبح مبلغا يتراوح بين خمسماية ألف ومليون ليرة لبنانية.

المادة العاشرة: يحظر على كافة وسائل الإعلام - المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية - التعاطي في الإعلام والإعلان الإنتخابي السياسي، خلال الحملة الإنتخابية المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الإنتخابية حتى إجراء الإنتخابات، وإعلان النتائج النهائية، تحت طائلة التعطيل والإقفال التام بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة، وذلك طيلة مدة الحملة الإنتخابية، على أن يسمح لهذه الوسائل بالتعاطي فقط بالموقف السياسي.

المادة الحادية عشرة: تلغى جميع النصوص التي تتعارض أو لا تتفق وأحكام هذا القانون.

المادة الثانية عشرة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

البرلمان او السلطة التشريعية

تعريف:

«إن كلمة برلمان Parlement مشتقة من كلمة Parler الفرنسية، التي تعني الكلام. وكانت هذه الكلمة تطلق قديما على بعض الهيئات القضائية في فرنسا، وظلت حتى السابع من شهر نيسان سنة ١٧٩٠ م. عندما أصدرت الجمعية التأسيسية مرسوما بإلغاء الصلاحيات القضائية من جميع برلمانات فرنسا، وإعطاء تلك الصلاحيات إلى محاكم الإستئناف.

وأطلقت كلمة برلمان في إنكلترا على المجلس الذي عقده الملك شارل الأول سنة ١٦٤٠م للحصول على المال لأجل محاربة الأيكوسيين، ولكن البرلمان قاوم يومئذ إرادة الملك، فحاول الملك توقيف بعض أعضائه البارزين، ولكنه فشل في محاولته، واضطر أن يهرب من لندن، واشتعلت على إثره الثورة، وانتصر زعيمها كرومويل وقتل الملك، واستعملت الكلمة منذ ذلك الحين بمعناها الدستوري، وأخذ البرلمان يتطور وتتسع سلطاته على حساب الملك حتى أصبح يقال عن

البرلمان الإنكليزي أنه (قادر على عمل كل شيء، إلا أن يبدل من الرجل إمرأة ومن المرأة رجلا)، وأن إنكلترا لا تحكم بالمنطق بل بالبرلمان.

أما اليوم، فإن كلمة برلمان تطلق على مجموعة المجالس التشريعية في بلد ما: فمجلس العموم ومجلس اللوردات يؤلفان مع الملك برلمان إنكليترا، ومجلس الشيوخ والجمعية الوطنية يؤلفان في فرنسا برلمان الجمهورية الفرنسية، والكونغرس الأمريكي المؤلف من مجلس الشيوخ ومجلس الممثلين هو برلمان الولايات المتحدة الأمريكية».[١].

مفهوم البرلمان ودوره

لقد مرت البرلمانات عبر التاريخ بمراحل عدة، في كل مرحلة يضاف إليها دور جديد مع الاحتفاظ بما سبق من أدوار لما لهذا البرلمان من سلطة تخوله التطوير والتعديل، إذا رأى ذلك ضروريًا.

ومن أبرز التطورات التي أحدثها البرلمان عبر التاريخ، حيث مر بأدوار ثلاثة هي:

أولا: الدور الإستشاري الذي اقتصر دور المجلس فيه على إعطاء المشورة لصاحب السلطان، دون أن يكون لرأيه صفة الإلزام.، ونسيق مثلا على ذلك (المجلس التمثيلي واللجنة الإدارية في لبنان قبل دستور ١٩٢٦، ومجلس الإدارة في العهد العثماني) .

ثانيا: الدور التشريعي، وهو الدور الذي أصبح فيه المجلس حرا طليقا يجري تأليفه على أساس الإنتخاب العام، وتنحصر صلاحياته بدراسة مشاريع القوانين وإقرارها.

ثالثا: الدور البرلماني، وهو الدور الحالي الذي تلعبه البرلمانات، والذي يتناول - بالإضافة إلى التشريع - حق رقابة الحكومة وتوجيهها[٢].

صلاحيات المجلس النيابي اللبناني

إن المجالس النيابية التي جرت في لبنان منذ عهد الإنتداب وحتى اليوم، طرأ عليها تعديلات كثيرة، عند كل تعديل للدستور اللبناني، والذي حصل آخرها في

(١) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، مرجع سابق، ص(٢٥٩ - ٢٦٠).

(٢) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، المجموعة الدستورية القسم الثاني، «دستور لبنان (٢)»، السلطات العامة ص(٢٩٥ - ٢٦٠).

وثيقة الوفاق الوطني، التي أقرت في الطائف، إلا أنه لا بد من الإشارة هنا أن القواعد الأساسية لصلاحيات المجلس النيابي لا تتغير بل تتطور. وتنحصر صلاحيات المجلس الحالي بوظائف مهمة: فهو الذي يسنّ القوانين ويدقق ويوافق على موازنة الدولة العامة، وهو الذي ينظم واردات البلاد وصادراتها ومداخيلها ونفقاتها، وله أيضا حقّ مراقبة أعمال الحكومة، فيحاسبها أو يحجب ثقته عنها إن هي قصّرت في واجبها، أو تغاضت عن رغبة المجلس النيابي. ويوافق أيضا على المعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأجنبية، وينتخب رئيس الجمهورية كل ست سنوات..

أما ما نص عليه اتفاق الطائف فيما يخص المجلس فهو :

- مجلس النواب هو السلطة التشريعية، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.
- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.
- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه، وفي أول جلسة يعقدها، أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.
- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به وبعد موافقة مجلس الوزراء.

اختصاصات مجلس النواب أو السلطة التشريعية

في مجال التشريع :

أعطى الدستور اللبناني لمجلس النواب ممارسة الوظيفة التشريعية التي تتمثل في حق التشريع على نحو أساسي أصلي، وتتمثل تلك الوظيفة في حق اقتراح القوانين أيا كان نوعه، سواء أكانت اقتراحات قوانين عادية أو مالية. وكذلك في حق تقرير قوانين، أي في ضرورة موافقة مجلس النواب على القوانين، بحيث لا يصدر أي قانون أو ينشر إلا بعد موافقة المجلس عليه، وهو ما أكدته المادة ١٨ بقولها من حق مجلس النواب في اقتراح القوانين. وكذلك ضرورة موافقته على كل قانون، بحيث يستحيل نشر أي قانون إلا بعد إقرار المجلس النيابي له، وهو يتضح

كذلك في نص المادة ١٩ بقولها: لا ينشر قانون ما لم يقرّه المجلس، وكذلك المادة ٥١ بأن رئيس الجمهورية ينشر القوانين بعد أن يكون قد وافق عليها المجلس.

وفي اختصاصات مجلس النواب: المسائل المالية، كتقرير الضرائب والقروض التي حددها الدستور، وكذلك الموازنة؛ حيث اعتبرت الدولة اللبنانية قاعدة سنوية الميزانية، وهو ما يتضح من نص المادة ٨٣ التي قضت بأنه في كل سنة من بدء دورة تشرين أول، تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة لنفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة، ويقترح على الموازنة بندا بندا، ويتحتم عليه في بدء الدورة الثانية أن يقوم - قبل كل شيء - بحث الميزانية وإقرارها، على أن يصدر قانون الميزانية قبل ابتداء السنة المالية، ولكن ما الحل الواجب احتماله إذا تعذر ذلك، أي: إذا انقضت السنة المالية المنصرمة دون أن يتمكن المجلس النيابي من إقرار الموازنة الجديدة.

هناك احتمالان :

الأول :أن يعمل بالميزانية القديمة إلى حين العمل بالميزانية الجديدة .

الثاني: أن تتقدم الحكومة إلى المجلس النيابي بميزانية مؤقته لمدة معينة، حتى ينتهي المجلس من إقرار الموازنة الجديدة».

هذه هي مهام المجلس النيابي الذي يتوجب عليه القيام بها، لأن مهمة النائب هي التشريع قبل أن يكون معقب معاملات، كما أطلق عليه مؤخرا. ولمجلس النواب دورات يعقد فيها جلساته كما حددها الدستور.

دورات انعقاد مجلس النواب

للمجلس النيابي نوعان من دورة انعقاده:

١ - **العقود العادية**: يجتمع مجلس النواب مرتين في كل سنة، وتبدأ الدورة الأولى يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار، وتستمر حتى نهاية شهر أيار. أما الدورة الثانية، فتبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول حتى نهاية شهر كانون الأول. ويطلق على هاتين الدورتين الدورة العادية.

أما المواضيع التي يناقشها المجلس خلال دورته الأولى، فهي المواضيع والمشاريع بصورة عامة.

أما أعمال الدورة الثانية فتخصص:

لبحث الميزانية والتصويت عليها قبل أي عمل آخر، وبعد إقرار الميزانية يقوم المجلس بدراسة مالديه من مواضيع أخرى. ويلاحظ أن افتتاح الدورات العادية واختتامها، يجريان حكما بنص الدستور للمواعيد التي تم ذكرها، بحيث أن المجلس ينعقد من تلقاء نفسه في هذه التواريخ، واستنادا إلى حكم الدستور بهذا الخصوص. وكل اجتماع يعقده المجلس بغير المواعيد القانونية الآنفة الذكر يعد باطلا ومخالفا للدستور، حسب نص المادة (٣١). إلا أن هناك دورات استثنائية يعقدها المجلس في حالات طارئة، يتعين معها وجود دعوة مجلس النواب للانعقاد، وعندما يجتمع المجلس، لا سيما إذا تم إنعقاده في عطلة المجلس.

يطلق على هذا الاجتماع الدور الإستثنائي، ويقوم رئيس الجمهورية بدعوة انعقاد المجلس إذا رأى ذلك ضرورياً، وكذلك بإمكان المجلس أن ينعقد إذا طلبت الأكثرية المطلقة من جميع أعضاء المجلس بموجب النص الدستوري الذي قضى رئيس الجمهورية بإتفاق مع رئيس الحكومة، أن يدعوان مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه، الذين يؤلفون المجلس قانونا، وتخصص الدورات الاستثنائية لدراسة المواضيع التي يحددها مرسوم الدعوة. ويلاحظ أن كل اجتماع يعقده المجلس النيابي في غير دوراته العادية أو الاستثنائية يعد باطلا.

إنعقاد الجلسة الأولى بعد الانتهاء من عملية الانتخابات:

تبدأ انطلاقة المجلس الجديد بعد تحديد موعد الجلسة الأولى للمجلس العتيد، المخصصة لانتخاب هيئة المكتب، حيث ترى مصادر حقوقية أن المجلس سيكون ملزما بعقد الجلسة في ٢٢ تشرين الأول، رغم أن المادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس النواب، أعطت الخيار لعقد مثل هذه الجلسة في الخمسة عشر يوما الأولى من بداية الولاية، التي تبدأ للمجلس المنتخب في ١٥ تشرين الأول، ومرد حسم تحديد موعد الجلسة في ٢٢ تشرين الأول لا يعود في الحقيقة إلى نص دستوري ملزم بقدر ما يعود إلى أسباب عملية وموضوعية من شبه المستحيل أن يعمد المجلس إلى تجاوزها.

فجلسة افتتاح الولاية لأي مجلس تحكمها المادة ٤٤ من الدستور التي نصت في فقرتها الأولى على الآتي : في كل مرة يجدد المجلس انتخابه، يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سنا. ومن هذا النص يتبين أن الدستور لم يحدد تاريخ انعقاد الجلسة الأولى للمجلس المنتخب، الأمر الذي يصبح معه أمر التحديد متروكا للنظام الداخلي، أي للمادة الثانية من الدستور، ووفق هذا فمن الممكن أن يتحدد موعد الجلسة في ٢٧ تشرين الأول.

إن عقد جلسة الافتتاح قبل ٢٢ تشرين الأول، وإن كانت دستورية أصلا، إلا أنها شبه مستحيلة؛ لأن ذلك لن يعفي المجلس من عقد جلسة انتخاب ثانية بعد أيام، لا يمكن أن تزيد عن ستة أيام لإجراء انتخاب جديد لسبعة من أعضاء هيئة المكتب، كان انتخابهم قد تم في الجلسة الأولى. فالأسباب التي تمنع تحديد الجلسة قبل ٢٢ تشرين الأول هي ذاتها التي تمنع تحديد الجلسة بعد ٢٢، إنما بشكل مقلوب، فتحديد موعد الجلسة بعد ٢٢ تشرين الأول لا يعفي المجلس من أن يفتتح دورته العادية الثانية بموجب المادة ٣٢ من الدستور في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٢، وجلسة الافتتاح هذه وبموجب الدستور أيضا تكون محددة لانتخاب هيئة المكتب، فهل يمكن أن يعود المجلس إلى انتخاب جديد بعد أن يكون قد انتخب أعضاء الهيئة في ٢٢ أي في جلسة افتتاح الدورة العادية؟ وما هو مبرر عقد جلسة افتتاح الولاية أصلا إذا كان افتتاح الدورة قد تم في ٢٢ وهو موعد لا يمكن للمجلس أن يتجاوزه - استنادا للمادة ٣٢ من الدستور - إلا إذا ما تجاوز الدستور، من هنا يمكن القول أن جلسة افتتاح ولاية المجلس المنتخب وبالتالي انتخاب رئيسه ونائب الرئيس وبقية أعضاء هيئة المكتب في ٢٢ تشرين الأول تأكيدا، أما على الصعيد الثاني المتعلق بالوضع الحكومي فيبدو أن النص الدستوري يعد التعديلات المنشورة في ٢١/٩/١٩٩٠ جاء واضحا لهذه الجهة أيضا، فالمادة ٦٩ من الدستور، حددت ست حالات «تعتبر الحكومة فيها مستقيلة»، ومن هذه الحالات الست كما جاء في نص البند هـ من المادة ٦٩، «عند بدء ولاية مجلس النواب» وولاية المجلس الجديد تبدأ قانونيا في ١٥/١٠/، فانتهاء الولاية في ١٥ يعني أن تبدأ ولاية المجلس الجديد في ١٥ تشرين، وهكذا تصبح عملية التسلم والتسليم للمجلس «تتم في هذا اليوم تحديدا بعد كل أربع سنوات، واستنادا للمادة ٦٩ تصبح الحكومة في يوم ١٥ تشرين الأول مستقيلة بحكم الدستور، حتى إن أمر استقالتها لا يتطلب تقديم كتاب استقالة. ووفق هذا، فلا بد لرئيس الجمهورية من إصدار مرسوم في هذا اليوم لتكليف الحكومة بتصريف الأعمال أولا وليس للإعلان عن استقالتها..

إن الاستشارات النيابية لا بد من أن تبدأ بعد تكوين وضع المجلس القانوني، الذي أصبح من المتعارف عليه أنه لا يكتمل إلا بعد إنشاء هيئة المكتب، وليس بعد إجراء الانتخابات النيابية.

نص الفقرة ٢ من المادة ٥٣ من الدستور التي جاء فيها، «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استنادا إلى استشارات نيابية ملزمة، يطلعه رسميا على نتائجها؛ لذلك فمن المؤكد بالنسبة

لموضوع الحكومة، إن اعتبار الحكومة مستقيلة يبدأ في ١٥ تشرين الأول، إذ من المصادفة أن انتخابات دورة عام ١٩٩٦ أجريت في الصيف من حزيران ولغاية أيلول، وأن مدة تسمية رئيس الحكومة المكلف لن يتم إلا بعد ٢٢ تشرين الأول، وتحديدا في مساء ٢٤ أو في ٢٥ تشرين الأول، باعتبار أن الاستشارات التي يجريها رئيس الجمهورية لا يمكن أن تنتهي بيوم واحد، أما بالنسبة لإنجاز التشكيلة ومثولها أمام المجلس الجديد لنيل الثقة، فإن الأمر يبقى متوقفا على همة الرئيس المكلف، إلا أن ذلك لا يمكن أن يستمر لأكثر من ثلاثين يوما تلي صدور مرسوم التكليف، وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من الدستور، وإلا يصبح إصدار مرسوم تكليف لمكلف جديد ملزما[١].

الانتخابات في الدستور اللبناني

كل دولة تنظم الانتخابات حسب أحوالها السياسية والاجتماعية، ولبنان بلد التجاذبات السياسية الدائمة، أبرز مثال على ذلك التعديلات في نظامه الانتخابي. المتكررة. والدستور اللبناني أعطى المواطن حقه في الانتخابات والترشيح وقيده بشروط ضرورية.

تنص **المادة (٧)** على أن: كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

المادة (٢١):

١ - لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا.

٢ - لكل شخص الحق نفسه الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

٣ - إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية، تُجرى على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن التصويت[٢].

---

(١) صحيفة السفير، العدد ٧٤٩٢، تاريخ السبت ١٤ أيلول ١٩٩٦، السنة ٢٣.

(٢) صحيفة الإنشاء، العدد ٦٤٦١، تاريخ ١٣ تموز ١٩٩٦، السنة ٤٩.

تعريف الانتخاب كاختيار ديموقراطي حر

«الانتخاب هو الأسلوب الديموقراطي لاختيار الحاكمين، وهونتيجة طبيعية للفكرة التمثيلية التي تفترض اختيار ممثلي الشعب لممارسة السلطات، لأن الشعب لا يقدر على ممارستها بنفسه، كما هو الحال في الديموقراطيات المباشرة. والفكرة بأن للشعب حق اختيار الحاكمين حديثة العهد، إذا قيست بعمر السياسة. إذ إن الحكام في الماضي كانوا يفرضون فرضا على الناس مع أسطورة الحق الإلهي والقداسة. فمبدأ الانتخاب إذن هو وليد تطور المذهب الديموقراطي، أي سيادة الشعب. وقد سجل القرن التاسع عشر تقدما محسوسا بتوسيع حق الانتخاب حتى أصبح شاملا»[١].

مفهوم العملية الانتخابية

إن العملية الانتخابية هي عملية اختيار ممثلين سياسيين يمثلون الشعب في البرلمان، ويكونون بمثابة الناطق باسمهم والمطالب بحقهم. وتكون العملية الانتخابية بطريقة التصويت، عبر الاقتراع على صناديق الاقتراع التي يقوم بها الناخبون في يوم يحدد تبعا لمرسوم يصدره مجلس النواب كما هو الحال في لبنان، وعلى كل مواطن يتمتع بحقوقه العامة والشخصية، والمستوفي الشروط القانونية. ولكي تكون الانتخابات ديموقراطية ونزيهة، يجب أن تكون المنافسة بين المرشحين المشتركين حرة ونزيهة؛ من أجل إتاحة فرص اختيار حقيقية، يجب تجنب أي اختيار مخالف للأصول؛ وحتى يفسح المجال أمام المواطنين للاقتراع بحرية مطلقة، ودونما خوف أو إكراه أو انتقام، يجب أن يكون الاقتراع سريا. وما دام الهدف نزاهة الانتخابات يتوجب مراقبتها عن طريق مندوبين ورؤساء أقلام، يتولون هذه المهمة، وعملية المراقبة تبدأ حالما يبدأ تحضير العمليات الانتخابية، وتنتهي عند تسليم الصندوق إلى مركز المحافظة، حيث تسلم الصناديق إلى القضاة. وسوف نشرح هذا الموضوع بشكل مفصل.

الخصائص العامة لطبيعة حق الانتخاب

«عندما يعمد المشرع إلى وضع قانون للانتخاب، يجعل في رأس مباحثه موضوع طبيعة حق الاقتراع، ولقد كانت المجالس التشريعية تعالج هذا الموضوع دائما، على أنه مسألة قانونية، ولذلك كانت المناقشات في تلك المجالس حول الاقتراع الشامل، تدور بين أنصاره ومعاديه، في ضوء المذاهب التي يعتنقونها

---

(١) الخطيب أنور، مرجع سابق ص(٢٨١).

والمصالح السياسية التي تحركهم. من هنا برز الخلاف في الفقه الدستوري بين نظريتي الاقتراع الاختياري والاقتراع الاجباري،. وظهرت نظريتان في تحديد طبيعة الانتخاب القانونية، هما: نظرية (الانتخاب الحق) ونظرية (الانتخاب الوظيفة).

١ - **نظرية الانتخاب الحق**: فهي تستند إلى القول بأن الانتخاب هو حق من حقوق المواطن، لأنه يتولى جزءا من السيادة الشعبية .

٢ - **نظرية الانتخاب الوظيفة**: ترتكز على المذهب القائل (بأن السيادة الوطنية إنما هي سيادة تتولاها الأمة بشخصيتها المعنوية، المستقلة عن أعضائها الطبيعين، وأن هؤلاء الذين يمارسون سلطاتها ليسوا سوى أعضاء من جسم الأمة صاحبة السيادة، يقومون بوظيفة التصويت باسمها لانتخاب ممثليها. وينتج عن ذلك أنه إذا لم يكن الانتخاب حقا شخصيا للمواطن، فإن للأمة أن تعهد به إليه، لا إلى جميع المواطنين، بل إلى من ترى فيهم الأهلية الكافية لتولي هذه الوظيفة، ولايكون بالتالي الانتخاب عاما شاملا جميع المواطنين وإنما خاصا بهؤلاء الذين تتوافر فيهم الشروط التي تحددها الأمة بملء حريتها، حتى إذا رأت ذلك من مصلحتها جعلت الانتخاب إلزاميا للجميع، أو جعلته منحصرا بفئة دون أخرى، ويترتب على ذلك مبدأ إلزامية الاقتراع.

الخصائص السياسية الهامة لحق الاقتراع

إن التشريعات الانتخابية في هذا الشأن، تختلف باختلاف الدساتير والأنظمة السياسية التي تسود البلاد، والتشريع اللبناني كالتشريع الفرنسي ومعظم التشريعات الحديثة، تقرر أن حق الاقتراع يتمتع بالخصائص العامة الآتية:

إن الاقتراع حق (**متساو، وشخصي، واختياري، وسري، وعلى أساس إفرادي**).

وسنبحث كلا من هذه الخصائص في النبذات التالية:

- **الاقتراع المتساوي**: تعني عبارة الاقتراع المتساوي، أن كل فرد يتمتع بحق الاقتراع، لا يمتاز عن غيره من الأفراد بشيء في ممارسة هذا الحق مهما علا شأنه، ولذلك قيل: إن الأصوات تحصى ولا توزن.

- **الاقتراع الشخصي**: كل مواطن يريد أن يمارس حقه بالانتخاب، يجب عليه أن يذهب بنفسه إلى علبة الإقتراع ليلقي فيها بورقة اقتراعه. وقد نصت المادة ٤٩ من قانون الإنتخاب اللبناني: (لا يحق للناخب أن يوكل إلى غيره وضع الظرف في العلبة).

- **الاقتراع اختياري**: إن واجب الناخب بممارسة حق الانتخاب هو واجب أخلاقي، ولذا لم يضع القانون عقابا على الاخلال به. هذه هي حال التشريع التقليدي في فرنسا (التي استثنت هيئة الناخبين لمجلس الشيوخ في دستور الجمهورية الثالثة). وفي لبنان (باستثناء قانون ١٩٥٢ الذي طبق في انتخاب واحد وعدل منه سنة ١٩٥٦)، وفي معظم الدول الديموقراطية التقليدية. ولذلك كان الإنتخاب دائما معيبا بإمتناع فئة كبيرة من الناخبين عن ممارسة حقهم في الكثير من الدول كفرنسا وبريطانيا وفنلندا وأميركا.

ولا نقصد بالامتناع هنا، أولئك الذين ليس لهم عذر شرعي، يحول دون ممارسة حقهم، كالمرضى، أو غير المقيدين في قوائم الناخبين، أو غيرهم ممن يحظر عليهم القانون أحيانا أن يقترعوا (كرجال الجندية في لبنان) وإنما نقصد المهملين الذين يحتجون أن أصواتهم لن تقدم أو تؤخر في تغيير نتائج الانتخاب. إن هذا الامتناع يؤدي في الواقع إلى تشويه التمثيل النيابي. فالقانون الذي يقر الانتخاب يعبر عن الإرادة العامة او إرادة الأغلبية على الأقل.

من هنا قامت في العديد من البلدان نزعات قوية، لإقرار إجبارية الاقتراع تحت طائلة العقاب، بحجة أن الاقتراع مهمة ذات نفع عام، يترتب على من توكل إليه أن يقوم بها. ولقد أقرت بعض التشريعات عقوبة الغرامة الخفيفة عن جرم الامتناع عن التصويت، فلم تعط هذه التشريعات نتيجة مرضية. على أنه لا بد من الاعتراف أن الأغلبية في معظم مجالس التشريع في العالم لا تزال غير مقتنعة بصوابية نظرية الاقتراع الإجباري، فعقوبة السجن للممتنع عن الاقتراع صعبة التحقيق، (فلا يمكن تصور سجن عشرين أو ثلاثين بالمئة من هيئة الناخبين مثلا، لأن السجون تضيق عن استيعابهم)، وعقوبة الغرامة غير رادعة، وعقوبة الحرمان من حق الانتخاب هي على حد قول بعضهم: تشبه تحريم السيجارة على من لايحب التدخين.

الاقتراع في القانون اللبناني:

بموجب المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٦ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢، عدلت المادة ٢٣ من قانون ١٠ آب سنة ١٩٥٠، وذلك بإدماج نصها كفقرة ثانية في المادة ٢٤ المتعلق بانتخاب رجال الجندية، وحل محلها نص جديد يتعلق بإجبارية الاقتراع..

١ - **المادة ٢٣ الجديدة**: الاقتراع إجباري لكل ناخب مقيد اسمه في قائمة الانتخاب، وكل من يتخلف عن الاقتراع - دون عذر مشروع - يعاقب بالغرامة من خمسين إلى مئة ليرة لبنانية.

ويعتبر من الأعذار المشروعة:

أ - الغياب عن الأراضي اللبنانية.

ب - العجز والمرض.

ج - القيام بوظيفة عامة تقتضي قيام الناخب في مركز عمله.

د - القوة القاهرة الناتجة عن حوادث طارئة.

ينظم قلم الاقتراع لائحة الناخبين المتخلفين عن الاقتراع فور الانتهاء منه، ويرسلها في الحال إلى الحاكم المنفرد في المنطقة. تخضع المخالفات للأصول الموجبة المنصوص عليها في المواد ١٨٢ وما يليها من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وبتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٥٧ صدر قانون جديد للانتخاب لم يتضمن نص المادة ٢٣ المذكورة، وهكذا ألغيت بمقتضى أحكام المادة ٦٣ من القانون المذكور الذي ألغى جميع النصوص المخالفة لأحكامه»[1]، وهكذا أيضا أصبحت الانتخابات اختيارية بعد التعديل الذي أجري على المادة ٢٣ من قانون الإنتخابات التي ألغت إلزاميتها.

الاقتراع سري

«كان روبسبيير يقول أيام الثورة الفرنسية: (إن علنية الإقتراع هي الضمانة للشعب، لأن المواطنين الصالحين سيتمكنون من مراقبة المواطنين الصالحين.

وكان مونتسكيو يقول بالاقتراع العلني، وكأنه قانون أساسي في الديموقراطية. وقبله ستيوارميل وبسمارك.

ولقد عللوا رأيهم بالقول: إن التصويت السّري يشجع على إخفاء الجبن، ويجب على المواطن أن يكون شجاعا في إبداء رأيه، وإن التصويت العلني يخفف من استخدام الرشوة، لأن الناخب الذي يضمن السرية لاقتراعه، لا يرى ضيرا بقبول الرشوة مادام الراشي لن يعرف منحى تصويته. أما إذا كان الاقتراع علنيا فلن يتمكن الناخب من إخفاء تصويته، ولن يتمكن بالتالي من أخذ الرشوة. ولكن سرية الاقتراع لم تعد اليوم موضع جدل، فقد تبنتها معظم التشريعات الانتخابية. ويثير المنادون بسرية الاقتراع حججا حَرِية بالاعتبار، قائلين أن جميع الحجج المناقبية

---

(١) الخطيب أنور، مرجع سابق ص(٢٩٦ - ٢٩٧).

التي تؤيد العلنية لايمكن أن تعوض عيبا رئيسيا فيها، هو هدر حرية جزء كبير من هيئة الناخبين، فالذين يتضررون إذا ما كشف منحى تصويتهم كثيرون :العمال - الخدم - المستخدمون الذين يرتبطون بمن يستخدمهم، والتجار الذين يجب أن يراعو زبائنهم، والعمال المرتبطون بنقابات تستبد بآرائهم، إلخ. . . .

وفوق ذلك فإن الرشوة أسهل في التصويت العلني، لأن الراشي يمكنه أن يراقب المرتشي ويتأكد من تنفيذ وعده. .

أما في التصويت السّري، فالرشوة تصبح عملية مجازفة قلما يقدم عليها المرشحون.

وهكذا نرى أن الحجة الدامغة في تأييد سرية الاقتراع إنما هي تأمين الحرية للناخبين.

ولكن سرية الاقتراع صعبة التطبيق، فإن وكلاء المرشحين يمكنهم عند توزيع أوراق التصويت طيها بشكل مميز، كما أن رؤساء أقلام الاقتراع الذين يتصحبون لمرشحين معينين، يمكنهم القضاء على السرية بوسائل مختلفة؛ ولذلك أقرت معظم التشريعات، ومنها التشريع اللبناني الظرف الرسمي والمعزل.

أولا - الظرف الرسمي:

يجري الاقتراع بواسطة ظروف مصمغة غير شفافة من إنموذج واحد لجميع الناخبين، تقدمها وزارة الداخلية وتوضع تحت تصرف الناخبين، . ويطبع على هذه الظروف عبارة (وزارة الداخلية) وتمهر بختم المحافظة أو القضاء مع التاريخ، وترسل إلى رئيس قلم الاقتراع قبل الاقتراع، ويكون عددها مساويا لعدد الناخبين المقيدين على القائمة الانتخابية، ويرسل لرئيس القلم أيضا عدد من الظروف غير الممهورة، لكي يستعملها إذا وقع نقص في الظروف الممهورة بسبب قوة قاهرة أو عملية خداع ترمي إلى المساس في صحة الاقتراع. وفي الظرف المختوم يضع الناخب ورقة اقتراع بنفسه، ثم يضع هذا الظرف بنفسه أيضا في علبة الاقتراع (المادة ٤٦ من قانون الانتخاب).

ثانياً - المعزل:

المعزل هو مكان في قلم الاقتراع، محجوب عن الأنظار بستار أو بأي حاجز آخر، ومعد للناخبين ليمروا فيه ويضعوا ورقة اقتراعهم ضمن الظرف الرسمي لإسقاطه في علبة الاقتراع.

لم يدخل المعزل في تشريعنا اللبناني إلا بموجب قانون ٢٦ نيسان سنة ١٩٦٠، وعلى الإثر جرت الانتخابات النيابية العامة في حزيران سنة ١٩٦٠. وهنا يجدر التساؤل: هل إن سرية الانتخاب إلزامية؟، أي هل يلزم الناخب أن يدخل إلى المعزل أم أنه حر في هذا الشأن.؟.

إن الناخب حر في أن يمارس حقه بالاقتراع أو لا يمارس. فقد رأينا أن الاقتراع اختياري لا إلزامي. ولكن عندما يمارس الناخب هذا الحق، هذا الواجب المدني، يجب عليه أن يمر في المعزل، ذلك لأن سرية الاقتراع إلزامية بمقتضى المادة الخامسة من قانون الإنتخاب :(يكون الإقتراع عاما وسريا على درجة واحدة)، وفي الواقع لو كانت السرية اختيارية لأصبح مبدأ السرية معطلا، وكأنه لم يكن. وعليه فإن عدم وجود معزل في قلم الاقتراع، يجعل الإقتراع باطلا. وكذلك يكون باطلا الاقتراع الذي يجري بدون أن يمر الناخب بالمعزل. وهذا ما أقره الاجتهاد الفرنسي. وهذا ما يمكن بل يجب أن يتبناه الاجتهاد اللبناني. وإذا ما عرضت قضية في هذا المعنى على المجلس عند درس الطعون الانتخابية، أو على القضاء الإداري عند الطعن بالإنتخابات غير النيابية.

إنتخاب المجلس النيابي

يعين رئيس الجمهورية اللبنانية موعد الإنتخابات العامة، خلال الستين يوما التي تتقدم موعد انتهاء ولاية المجلس النيابي السابق، فيقدم عندئذ كل من يريد ترشيح نفسه طلبا إلى وزارة الداخلية، ولكل مرشح حق ترشيح نفسه في أية دائرة من الدوائر الانتخابية التي يكون قد عينها قانون الإنتخابات على المرشح أن يودع صندوق الحكومة مبلغا وقدره ثلاثة آلاف ليرة لبنانية حسب نص قانون الإنتخابات عام ١٩٦٠ ـ والذي قدر سنة ١٩٩٦ حسب سعر صرف الليرة بـ(١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين ليرة لبنانية، تبع في ذلك الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى تدهور قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي ـ لا تعاد إليه إلا إذا نال في الاقتراع ٢٥ بالمئة من أصوات المقترعين في الدائرة التي ترشح عنها.

شروط الترشيح:

«يحق لكل لبناني أن يرشح نفسه، شرط أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

أ ـ أن يكون لبنانيا، ومقيدا في قائمة الناخبين.

ب ـ أن يكون غير محكوم بجرم شائن أو جناية، وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

ج ـ أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من عمره.

وعلى المرشح الذي يود ترشيح نفسه أن يسجل اسمه في وزارة الداخلية، ليتأكد من أنه تتوفر فيه الشروط المتفق عليها، وبعد صدور اسمه في الصحف وإعلام الناس أنه قد ترشح رسميا، يبادر المرشح إلى الالتحاق في صفوف تشكيل اللوائح، ليفتش لنفسه عن مكان بين الأسماء ضمن اللائحة التي يميل إليها» ويجوز لمن توفرت فيه الشروط ليكون عضوا في المجلس النيابي أن يرشح نفسه عن أي دائرة كانت، غير أنه لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في دائرتين في آن واحد، وعندما تجري الانتخابات على مراحل، لا يجوز لمن رشح نفسه في دائرة أن يرشح نفسه مجددا في دائرة أخرى خلال المهلة نفسها، التي تجري فيها الانتخابات العامة كما أقرت المادة ٣٤ من قانون الانتخابات.

والمادة ٣٥ تنص، على من يرشح نفسه للانتخابات العامة أو الجزئية، أن يعين في تصريح مصدق لدى الكاتب العدل موقع منه شخصيا الدائرة التي يريد ترشيح نفسه فيها، وأن يودع في الوقت نفسه صندوق الحكومة مبلغا قدره ثلاثة آلاف ليرة لبنانية لا يعاد إليه إلا إذا نال في الانتخابات خمسة وعشرين بالمئة من أصوات المقترعين على وجه قانوني، يودع التصريح مركز وزارة الداخلية مقابل إيصال مؤقت قبل موعد الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل، وبعد خمسة أيام يعطى الإيصال النهائي، إلا في حال تبين أن ترشيحه مخالف لأحكام هذا القانون.

المادة ٣٧ تنص على أنه لايجوز للمرشح أن يرجع عن ترشيحه إلا بموجب تصريح قانوني مصدق لدى الكاتب العدل، يودع مركز وزارة الداخلية قبل موعد الانتخابات بعشرة أيام على الأقل، وإذا أدى هذا الرجوع إلى إستحالة انتخاب العدد اللازم في الدائرة جاز قبول ترشيحات جديدة تقدم قبل الاقتراع بثلاثة أيام، وقد عدلت هذه المادة بموجب المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ الصادر بتاريخ ٢٤/٧/١٩٩٢ على النحو الآتي: «تضاف إلى المادة ٣٧ من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠ الفقرة الآتية» (كل من يرجع عن ترشيحه وفقا للأحكام المبينة في هذه المادة، يحق له استرداد نصف المبلغ الذي أودعه).

فيما **المادة ٣٨** تنص على أن تبلغ أسماء المرشحين الذين أعطوا الإيصال النهائي بلا إبطاء إلى المحافظين والقائمقاميين، ثم تعلق على أثر وصولها في الأماكن التي تلصق فيها الإعلانات الرسمية. وهنا تبدأ الصراعات حول تشكيل اللوائح.

هذه هي الشروط التي فرضها القانون على من يريد ترشيح نفسه للانتخابات، وعدا ذلك يجب أن يتمتع المرشح بشخصية قوية، وأن يتحلى بثقافة واسعة نظرا للمهام التي ستلقى على عاتقه بعد انتخابه.

من هو الناخب

لكل لبناني رجلا كان أو امرأة حق الانتخاب إذا كان قد أتم الحادية والعشرين من العمر، وكان متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية، وغير محكوم بجرم شائن أو جناية.

في من لا يحق له أن يشارك في عملية الانتخاب:

الأشخاص الذين حكم بحرمانهم الحقوق المدنية، الأشخاص الذين حكم بحرمانهم مؤبدا الرتب والوظائف العمومية، أما الذين حرموا وظائفهم إلى أجل، فلا يجوز قيد أسمائهم إلا بعد انقضاء هذا الأجل.

الأشخاص الذين حكم عليهم من أجل جناية أو جرم شائن، الأشخاص المحجور عليهم قضائيا ما بقي هذا الحجر، الأشخاص الذين يعلن إفلاسهم، الأشخاص الذين يحكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٢٩ إلى ٣٣٤ من قانون العقوبات.

في من لا يجوز له أن يقترع:

لايجوز لأحد أن يشترك في الاقتراع إلا إذا كان اسمه مقيدا في القائمة الانتخابية، أو كان حاصلا على قرار من اللجنة بقيد اسمه. يعلق حق الاقتراع للموقوفين والأشخاص الموضوعين في مأوى الأمراض العقلية، وإن لم يكونوا تحت الحجر القانوني، المقيدة أسماؤهم على القائمة الانتخابية

رجال الجندية على اختلاف رتبهم من كافة الفروع (جيش، أمن دولة، قوى أمن الداخلي، والأمن العام) لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات في حالة القيام بوظائفهم، أما الذين يكونون في وقت الانتخاب محالين إلى الاستيداع أو حاصلين على إجازة قانونية لا تقل عن ثلاثين يوما، فيمكنهم أن يقترعوا في الدائرة التي قيدت فيها أسماؤهم.

المادة ٢٢ من قانون الانتخاب تنص على أن كل ناخب أهمل اسمه يمكنه أن يطلب قيده في مهلة شهر واحد من تاريخ نشر القوائم، وعلى لجنة قيد الأسماء أن تبت بالطلب قبل ١٥ أيار، بعد أن تكون قد إستمعت إلى صاحب العلاقة أو وجهت إليه دعوة وتخلف عن الحضور..

مهام رئيس قلم الاقتراع

المادة ٤٣ تنص على أن لرئيس القلم وحده السلطة للمحافظة على النظام داخل

قلم الاقتراع، ولا يجوز لأية قوة مسلحة أن تقف داخل قلم الاقتراع بلا طلب منه، ويجب على السلطات المدنية والقوات المسلحة أن تلبي مطالبه، إلا أن الطلب الذي يتقدم به رئيس قلم الاقتراع، لا يمكن أن يمنع المرشحين أو مندوبيهم من ممارسة حق رقابة الأعمال الانتخابية، ولا يمكن طرد مندوب أحد المرشحين إلا إذا أقدم على الإخلال في النظام، أو في حالة جرم مشهود يبرر توقيفه، ويشار إلى ذلك في المحضر مع ذكر أسباب الطرد والوقت الذي طرد فيه..

المادة ٥٣ من قانون الانتخابات: على الرئيس أن لا يختم عملية الاقتراع إلا بعد أن يكون الناخبون الحاضرون في باحة الاقتراع في الساعة المعينة لعملية الاختتام قد اقترعوا.

المادة ٦٠ يفوز بالانتخابات المرشح الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين، وإذا تساوت الأصوات فيفوز الأكبر سنا.

انتداب أشخاص للدخول إلى أقلام الاقتراع وتحديد مهمتهم..

للمرشح الحق في أن ينتدب لدخول كل قلم اقتراع أحد ناخبي الدائرة الانتخابية، ولدخول جميع أقلام الاقتراع عددا من ناخبي الدائرة نفسها، بنسبة مندوب واحد لكل قلمي اقتراع في القرى، وبنسبة مندوب واحد لكل خمسة أقلام في المدن، وذلك بتصاريح مصدقة من المحافظ أو القائمقام، تقتصر مهمة مندوبي المرشحين المأذون لهم بدخول أقلام الاقتراع على المراقبة فقط، ولا يجوز لهم إطلاقا الاتصال بالناخبين داخل القلم، وإذا كان لهم من ملاحظة فعليهم إبداؤها لرئيس القلم، لا يمكن لرئيس القلم طرد أحد المرشحين إلا إذا أقدم على الإخلال في النظام، أو في حال جرم مشهود يبرر توقيفه، يشار إلى ذلك في المحضر مع ذكر أسباب الطرد والوقت الذي طرد فيه.

مراحل إعداد العملية الانتخابية

تحديد التاريخ:

يعين رئيس الجمهورية موعد إجراء الانتخابات قبل موعد إجرائها بأقله شهرين، حيث من أولويات العملية الانتخابية وأهمها تحديد التاريخ، لكي يتمكن المرشحون من الاستعداد الكامل لخوض المعركة الانتخابية والتهيئة عبر الحملات الإعلامية، الوسيلة الوحيدة لتعريف الناس عليهم. وكلما كانت الفترة المحددة أطول، كلما تمكن المرشحون من الاستعداد والتنظيم لخوض المعركة الانتخابية.

تحديد الدائرة الانتخابية:

بعد التعديلات التي أحدثها اتفاق الطائف، فيما يتعلق بقانون الانتخابات النيابية، أصبحت تجرى الانتخابات في لبنان باعتماد المحافظة دائرة انتخابية واحدة، لذلك تحديد الدائرة الانتخابية ضروري وهام، إذ إعتمدت المحافظة دائرة انتخابية واحدة على دورتين ١٩٩٢ و١٩٩٦، علما أن تحديد الدائرة الانتخابية لم يطبق في جميع المحافظات، ففي جبل لبنان والبقاع إعتمد القضاء دائرة انتخابية بدلا من المحافظة وذلك تحت تأثير ظروف سياسية معينة. (استثنائيا).

تحديد السن:

ظلت مسألة تحديد السن موضع جدل لدى أعضاء مجلس النواب اللبناني، علما أنه معروف لدى جميع بلدان العالم، أن سن الثامنة عشرة هو السن القانونية، ففي هذا العمر يبلغ المرء مرحلة النضج والوعي، وفي هذا السن يستطيع الفرد أن يعتمد على نفسه، لذلك نجد القانون يتعامل مع هذا الفرد كمسؤول عن نفسه وباستطاعته أن يدلي برأيه، لأنه بلغ سن الرشد. إلا أنه في لبنان حرموا هؤلاء من المشاركة في العملية الانتخابية، بسبب أن الوضع في لبنان مازال حديث العهد في مسألة الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم الأهلي، وإن المواطن اللبناني هو بحاجة إلى الكثير من الإدراك والنضج والوعي السياسي، لذلك اقتصر الاقتراع على البالغين سن الواحد والعشرون سنة كما نص القانون، لكل مواطن بلغ سن الواحدة والعشرين سنة رجلا كان أو امرأة الحق في التصويت أو الاقتراع لكل عملية انتخابية نيابية كانت أو بلدية او اختيارية. وما زالت مسألة تحديد السن في لبنان خاضعة للنقاش، ونأمل من المجلس النيابي الحالي أن يحدد سن الاقتراع كما هو معروف دوليا.

لوائح الشطب:

يتوجب في كل دورة انتخابية إعداد لوائح شطب، للتأكد من الأسماء التي يحق لها أن تنتخب، وشطب المتوفين، وهذه العملية من صلاحيات وزارة الداخلية أولا، ثم دوائر النفوس، فهذا الأسلوب هو المتبع في العمليات الانتخابية في لبنان، إلا أن ثمة إشكالات وقعت في كلتا الدورتين الانتخابيتين ١٩٩٢ و١٩٩٦ وهي عدم صدور أسماء على لوائح الشطب، وكانت هذه الظاهرة مغال فيها في الدورة الانتخابية الأخيرة، حيث تكررت في مناطق عديدة من لبنان وبشكل خاص في محافظة لبنان الشمالي.

البطاقة الانتخابية:

جاء في المادة السادسة من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٦٠، يعلق العمل بالبطاقة الانتخابية لمرة واحدة، ويستعاض عنها بتذكرة هوية، يعود تاريخ إصدارها إلى ما قبل عام ١٩٧٥ أو بيان قيد إفرادي جديد معفى من رسم الطابع، يعمل به لعملية انتخابية واحدة، . وظل هذا القرار معلق حتى العام ١٩٩٦.

وهكذا بقيت البطاقة الانتخابية معلقة ولم يتم العمل بها لعدة اعتبارات أهمها: التكلفة المادية والمكننة، اي استخدام جهاز الكمبيوتر في عملية الفرز وانعدام الطريقة والدراسة المتعلقة بإنجاز هذه البطاقة، على الرغم من سهولة إنجاز هكذا بطاقة، وقد أثبتت البطاقة فعاليتها في دورة عام ١٩٩٧ الفرعية، حيث كانت معدة للانتخابات البلدية والاختيارية، وبرهنت عن مدى فعاليتها في تسهيل العملية الانتخابية.

أوراق الاقتراع:

«عندما تكون نسبة الأمية عالية في أوساط الشعب، يجب أن تكون أوراق الاقتراع معدة بطريقة تسمح للشخص الأمي بأن يصوت ويختار، ويتم ذلك عادة إما بالسماح للمرشحين والأحزاب باستعمال رمز معين، يتم الإعلان عنه خلال الحملة الانتخابية، وإما بتخصيص لون يختلف عن الآخر لكل حزب أو مرشح أو لكليهما، . ففي رومانيا مثلا وخلال الانتخابات المحلية سنة١٩٩٢، تمّ استعمال ورقة تصويت بيضاء كبيرة، قسمت إلى عدة مستطيلات حسب عدد المرشحين، . وظهر في كل مستطيل اسم المرشح وشعار الحزب ورمزه، وقد وضع بتصرف الناخب ختم مطاطي كي يختم وراء العازل إحدى المستطيلات، ليضع فيما بعد الورقة المطوية في صندوق الاقتراع، ويعيد الختم.»[1].

وفي لبنان اشترك في الانتخابات النيابية الأحزاب والحركات والمنظمات، ولكن ضمن لوائح هي بمثابة مزيج انصهر فيها جميع هؤلاء تعبيرا عن الوحدة الوطنية والتعايش المشترك بين مختلف الطوائف، وبما أن الأمية في لبنان أصبحت شبه معدومة، فقد لا نجد ضرورة للجوء إلى مثل هذه الطريقة، لا سيما أن المواطن الأمي يعتمد على ذويه ممن يحسنون القراءة والكتابة في تحديد الأشخاص الذين سوف ينتخبهم.

---

(١) مؤسسة فريدريش أنومان، «أوراق ليبرالية»، مراقبة الانتخابات والأنظمة الانتخابية، نقله إلى الإنكليزية خاطر وألين بزعوني، ص(٤)..

كيف تجرى عملية الاقتراع وفقا لما نص عليه الدستور

استنادا لما ورد في قانون الانتخابات، يكلف المحافظ لكل قلم اقتراع رئيسا وكاتبا أو كاتبين قبل الشروع في الانتخابات بثلاثة أيام على الأقل، ويساعد الرئيس أربعة معاونين، يختار الرئيس نصفهم ويختار النصف الآخر من بين مندوبي المرشحين عند افتتاح مركز الاقتراع، بعد تأمين تصريح يخولهم دخول أقلام الاقتراع، ومن مهماتهم مساعدة الكتاب، أي: رئيس القلم. عند عملية الاقتراع وفرز الأصوات، يضع رئيس قلم الاقتراع على طاولة القلم :

١ - نسخة من قانون الانتخاب

٢ - لائحة بأسماء المرشحين

٣ - لائحة بأسماء مندوبي المرشحين.

٤ - قائمة الناخبين وقائمة شطب مطابقة لها تماما .

٥ - ظروفا مصمغة وممهورة بخاتم المحافظة أو القضاء، مع تاريخ مهرها يكون عددها مطابق لعدد الناخبين في القلم، تستعمل للاقتراع.

تبدأ عملية الاقتراع، بحراسة قوى الأمن الداخلي، في الساعة السابعة تماما، ويدعى الناخبون إلى الانتخاب، فيدخلون واحدا واحدا إلى غرفة الاقتراع، يقدم الناخب تذكرة هويته إلى رئيس القلم، فيتحقق مع معاونيه من وجود اسم الناخب على لائحة الشطب، بعد التأكد من ورود اسمه على لائحة الشطب، يستلم مغلفا من رئيس القلم ثم يدخل به إلى المعزل، حيث يكتب أسماء المرشحين الذين يريد انتخابهم على ورقة يضعها داخل المغلف، وقد يكون قد أحضر الأسماء قبل أن يأتي ليقترع، ثم يعود إلى رئيس القلم بعد أن يكون قد تأكد رئيس القلم من أن المغلف الذي يحمله الناخب واحد، يطلب منه إنزاله في صندوقة الاقتراع، ويوقع الناخب أمام اسمه على لائحة الشطب ثم يتسلم تذكرة هويته بعد أن يكون الكاتب قد طبع على ظهرها تاريخ الاقتراع ومركزه.

تنتهي عملية الاقتراع في الساعة الخامسة مساء، فيفتح الصندوق وتحصى الأوراق التي فيه، وينظم بها محضر طبقا لما نصت عليه **المادة ٥٨** من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب ما حرفيته، «عندما تعلن النتيجة المؤقته للاقتراع ينظم محضر الأعمال على نسختين، يوقع جميع صفحاتها جميع أعضاء قلم الاقتراع، ويضم إلى هذا المحضر قوائم الناخبين وقوائم الشطب والظروف غير الممهورة التي لا تستعمل، وتحال رأسا إلى اللجنة المنصوص عليها في **المادة ١٤** من هذا القانون.

تقوم هذه اللجنة بفرز الأصوات، وتنحصر صلاحياتها في جمع الأصوات التي نالها كل مرشح، ولها أن تدقق في أوراق الاقتراع المضمومة إلى المحضر، فتعلن بطلانها أو قبولها استنادا إلى أحكام هذا القانون، وإذا كانت المحاضر والأوراق الملحقة بها غير منطبقة على أحكام هذا القانون، تنظم اللجنة محضرا خاصا بذلك بعد الانتهاء من جمع الأصوات، تنظم اللجنة محضرا وتعلن النتيجة وترسل المحضر مع جميع مقرراتها، والأوراق المتعلقة بالانتخابات إلى وزارة الداخلية رأسا، وتودع قائمقام المنطقة والمحافظ نسخة عنها، وعلى وزارة الداخلية أن تودعه فورا المجلس النيابي[١].

وفي شرح أحكام قانون الانتخاب يجب توضيح عملية الاقتراع كما يلي:

١ - علينا التأكد من ورود الاسم على قائمة الشطب، ومن مطابقته على اسمك في تذكرة الهوية او إخراج القيد، واستعلم عن مركز الاقتراع الذي يمكن أن تنتخب فيه ما بين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء.

٢ - يتم الانتخاب بواسطة تذكرة هوية غير ممزقة. أو إخراج قيد صادر حديثا وغير ممزق.

كل هوية أو إخراج قيد يخالفان التواريخ والمواصفات، يعرضان صاحبهما لمنعه من الانتخاب.

٣ - عند دخولك إلى قلم الاقتراع، أبرز تذكرة الهوية او إخراج القيد لرئيس القلم، وإستلم منه ظرفا مختوما وتوجه خلف المعزل الموجود داخل القلم، لتضع في الظرف ورقة واحدة لا غير، تحوي أسماء المرشحين الذين تختارهم..

٤ - ابدأ باختيار أسماء المرشحين الذين ستنتخبهم عن كل قضاء، وتأكد من عدم تجاوز عددهم لعدد المقاعد المخصصة لكل طائفة ضمن القضاء الواحد، لئلا تتعرض هذه الأسماء للشطب والإهمال والإلغاء.

٥ - لا تستعمل أية صفة (أستاذ، دكتور) او لقب (شيخ بك مثلا) للمرشحين على ورقة الاقتراع المكتوبة من قبلك بخط واضح كي لا تتعرض للشطب والإهمال أيضا، كما لا يضاف اسم أي مرشح عن طريق اللصق فوق اسم آخر للسبب عينه..

---

(١) صحيفة الأنوار، العدد ١٢٩٦٢، تاريخ الثلاثاء ٢٧ أيار ١٩٩٧ السنة ٣٧.

تعريف النيابة

«النيابة مسؤولية، يتطلع بها النائب بعد نجاحه في الانتخابات، ضمن الدائرة التي يحددها قانون الانتخاب، والنيابة مسؤولية (تكليفية) لا (تشريفية)، مناطة بشخص النائب المنتخب من الشعب، وهو مسؤول عن القيام بها نيابة عن الأمة وليس نيابة عن الشريحة التي أعطته أصواتها، أو الطائفة التي ينتمي إليها، أو الفئة التي يمثلها؛ فالمرشح بعد نجاحه في الانتخابات التمثيلية، يصبح وكيلا عن الشعب كله، يمثله ويقوم بقضاء حوائجه، ويسهر على تحقيق مصالحه ضمن القواعد والأصول والقوانين المرعية، وفي إطار النظام العام. كما أن عليه أن يعمل ويسعى إلى تحديث القوانين التي من شأنها تطوير النظام السياسي والحياة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية، وتكافؤ الفرص، إضافة إلى الإنماء المتوازن، وتدعيم السلم الأهلي والأمن الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وصولا إلى ازدهار الوطن واستقراره ورفاهيته». فالنيابة من هذا الجانب مسؤولية كبيرة تتعدى المفهوم التقليدي الذي لا يتجاوز (الخدمات الفردية) وقضاء (الحاجات الشخصية) اليومية، إلى تفعيل دور المؤسسات الرسمية لتؤدي وظيفتها وتقوم بواجبها الفاعل والفعال في النهوض الإنساني والاجتماعي والاقتصادي وغيره.

إن الدور النيابي كائنا ما كان حجمه ونوعه، لا يمكن أن يكون بديلا عن حجم الدولة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وبقدر ما ينجح النائب والمجلس النيابي في تسديد المسار الحكومي، وترشيد المؤسسات الإجرائية التنفيذية، بقدر ما يؤدي ذلك إلى حل المشكلات المختلفة حلا جذريا. من هنا يمكن اعتبار (النيابة) مدخلا طبيعيا لوضع التشريعات والقوانين ورسم السياسات الكفيلة بتطوير النظام والإدارة والآلية، والانتقال بالبلد إلى حالة متقدمة وفاعلة.

إن الدور (التشريعي) المناط بالمجلس النيابي يجب أن يخدم بالنتيجة الدور التنفيذي ويسدده ويرشده ويفعله، بصرف النظر (كم) المعارضة (ونوعها)، إذ الجميع مسؤول ضمن إطار الدستور، ومن خلال اللعبة السياسية (الديموقراطية) والحوار الموضوعي، والنقد البناء، عن الوصول إلى الأكمل والأمثل لقد مرت بلبنان عهود كانت النيابة تعني (الوجاهة والزعامة). ولهذا بقيت تراوح ضمن دائرة الطائفة والمذهب والعشيرة والعائلة، وإن بغير جدارة وأهلية في أغلب الأحيان.

كانت النيابة (موقعا زعاميا لخدمة الأتباع والأنصار والمحازبين، ولم تكن موقعا قياديا تشريعيا وسياسيا، وفي خدمة كل لبنان وكل اللبنانيين». وهذا ما جعل النيابة حكرا على عائلات كانت تتوارث النيابة أبا عن جد، بل هذا ما جعل النيابة

تمثيلا مفروضا على الطائفة وليس منبثقا عن إرادتها، ومفروضا على الجماهير وليس ممثلا بها». وهذا ما جعل النائب مستهلكا في تأمين حاجات عشيرته وعائلته (وأزلامه)، منصرفا عن معالجة جزور الأمور والمشكلات، والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا على الواقع اللبناني،وقضاياه الداخلية والخارجية.

لقد غلب الحس الطائفي والمذهبي على الحس الوطني والإنساني العام، كما غلب الدور المحلي والمناطقي على الدور الذي ينبغي أن يغطي الساحة والمساحة اللبنانية كلها.

إنها إشكالية لا بد من أن تصحح، ولا بد لمعالجتها من حلول قد يكون منها: إلغاء الطائفية السياسية، وتعديل قانون الانتخاب، وجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، وعلى أساس مشاريع تحملها كتل نيابية واسعة[1].

النيابة والخصائص الدستورية للنائب

بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج العامة، يجتمع النواب برئاسة أكبر الأعضاء سنا، وينتخبون هيئة المكتب، وتتألف هذه الهيئة من رئيس المجلس، ونائب الرئيس وأمينين للسر. يجري الانتخاب بالطريقة السرية..

بعد انتخاب مكتب المجلس، يعمد إلى انتخاب اللجان ويكون لكل وزارة لجنة تدرس المشاريع التي تتقدم بها الحكومة، ثم تضع تقريرا عنها وترفعه إلى مجلس النواب الذي له الحق في أن يقرر المشروع أو يرفضه.

الحصانة السياسية للنائب

إن مبدأ اللامسؤولية كما هو مقرر في المادة التاسعة والثلاثين من الدستور اللبناني، هو مبدأ مطلق. فهو يحول من جهة دون أي ملاحقة جزائية، كما يحول دون إقامة أية دعوى مدنية ناشئة عن عمل من أعمال النيابة، وهو يحول أيضا دون أية سلطة حتى المجلس النيابي نفسه من أن يعلق أو يزيل مبدأ اللامسؤولية.

مدة الحصانة السياسية للنائب

إن مبدأ اللامسؤولية ليس مطلقا فحسب، بحيث يحمي النائب مدة نيابته فقط،

(١) د. يكن فتحي، «أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان»، «الآداء النيابي بين المبدأ والتطبيق»، دار المركز الإسلامي للدراسات والتوثيق ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٩٩٦ بيروت، ص(٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥).

بل هو يحميه بعد انتهاء نيابته من الملاحقة بسبب آراء وأفكار نادى بها أثناء نيابته. والفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها مبدأ الحصانة هي أن النائب غير مسؤول عن آرائه وأفكاره، ولو كانت هذه الأفكار والآراء تشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وإن الغاية من الحصانة حسب تعبير الفقيه الفرنسي Vedel، تمكين النائب من التعبير بأكمل ما يمكن من الحرية.

مبدأ الصيانة أو الحصانة الجزائية

إن مبدأ اللامسؤولية يرمي إلى تمكين النائب من استعمال حريته كاملة، فيما يرمي مبدأ الصيانة إلى الوقوف في وجه السلطة التنفيذية صاحبة الحق بتحريك دعوى الحق العام، وصاحبة السلطان على النيابة العامة بواسطة وزارة العدل، لكي لا تأخذ من تصرفات النائب، سواء كانت تشكل عملا نيابيا أم لا حجة تتوصل من خلالها لإبعاد نواب المعارضة عن المجلس عن طريق التهديد والملاحقة، إن تعليق النائب أو ملاحقته أثناء الدورة، إلا في حالة التلبس في الجريمة أو رفع الحصانة

نطاق مبدأ الصيانة

١ - إن مبدأ الصيانة لا يتعلق إلا بالأفعال التي لا تدخل في النشاط النيابي، لأن هذه مشمولة بمبدأ اللامسؤولية، فهي إذا تشمل جميع الجرائم العادية.

٢ - إن مبدأ الصيانة لا يحمي النائب إلا من الملاحقات الجزائية من أجل جرم جزئي.

٣ - إذا ارتكب النائب جرما جزائيا أثناء دورة إنعقاد المجلس النيابي، فإنه يتمتع بحصانة تمنع ملاحقته مؤقتا حتى يأذن المجلس النيابي بالملاحقة، ويعرف هذا الإذن (برفع الحصانة)، غير أنه في حال انتهاء دورات المجلس عادية كانت أو استثنائية، فإنه يحق ملاحقة النائب جزائيا.

الفصل السادس:في العقوبات

المادة (٥٦): إذا ألغى مجلس النواب انتخاب أحد أعضائه وأحال ملف أوراق هذا الانتخاب إلى العدلية لتُجرى الملاحقات القضائية، تجري هذه الملاحقة خلال أربع وعشرين ساعة.

المادة (٥٧): إذا حكم على النائب الملغى انتخابه أو على أي شخص آخر بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٢٩ إلى ٣٣٤ من قانون العقوبات، فإنه يسقط من حقه في أن ينتخب مدة خمس سنوات.

المادة (٥٨): إذا تقرر إلغاء انتخاب ما مع ارسال ملف الأوراق المتعلقة به إلى وزير العدلية لإجراء الملاحقات القضائية، فلا يمكن الشروع في تجديد هذا الانتخاب قبل شهر، يبتدىء من يوم تقرير إلغائه، وإذا شرع في خلال هذا الشهر في تحقيق ما بحق النائب الذي ألغي انتخابه، فإن مهلة الشهرين المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون لا تبتدىء إلا من اليوم الذي يفصل فيه نهائيا في الدعوى المقامة عليه، وإلا فيجري الانتخاب الجديد في خلال ثلاثة أشهر، تبتدىء من اليوم الذي يكون قد ألغي فيه الانتخاب.

المادة (٥٩): لا يجوز ملاحقة أحد المرشحين عملا بأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات، قبل إعلان نتيجة الاقتراع.

المادة (٦٠): تنظم طرق تنفيذ هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء[1].



(١) صحيفة الديار، العدد ٣٠، الملف الانتخابي، تاريخ الاثنين ٢٩ تموز ١٩٩٦ ص(٤).

المبحث الثالث

دور الإعلام وتأثيره على الرأي العام

الدعاية السياسية:

إن الإعلام هو في أكثر الأحيان دعاية سياسية، توجه إلى عقول الناس لا إلى عواطفهم، وذلك بقصد التوعية، وهو يعتمد على المناقشة والإقناع، ويفترض الحوار ووجود الآخر، والإعلام يؤثر تأثيرا كبيرا في الرأي العام حتى أصبح له في العصر الحديث دور هائل في توجيه الرأي العام، وفي خلق الاتجاهات وتعديلها وتغييرها. وأما الدعاية فعلاقتها بالإعلام هي وثيقة جدا، لا سيما وأنها تتوجه مباشرة إلى الرأي العام من أجل إقناعه، حتى أن كل إعلام يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى غاية دعائية، وذلك عن طريق الحصول على الإقناع والموافقة من قبل الذين يتوجه إليهم، وأول دعاة في التاريخ هم الرسل والأنبياء وأصحاب المبادىء السياسية والاجتماعية، وذلك عن طريق الحملات الدعائية لشرح العقيدة ودعوة الناس إلى اعتناقها، وفي العصر الحديث تطورت أساليب الإعلام والدعاية بعد استخدام التقنيات الحديثة، وأصبحت أقوى في توجيه الرأي العام. . . .

مواصفات القيادة:

إن تأثير القائد يكون مباشرا على توجهات الرأي العام لما يتمتع به من شعبية اجتماعية، وفي الأنظمة الديموقراطية يتأثر هو أيضا بالرأي العام، وكلما كانت القيادة ملتصقة بالجماهير كلما كان تأثيرها كبيرا على الرأي العام وسلطتها عليه أرسخ وأوسع، وهنا لا يمكن الحديث عن القيادة الزعامة دون الحديث عن الجماعة الإنفعالية، التي هي شرط أساسي ورئيسي لكل شخصية ريادية.

والسؤال هو ما مدى مصداقية هذه الجماعة الانفعالية، يقول علماء النفس والاجتماع: «إن مصداقية هذه الجماعة الانفعالية تظهر حين تلتصق بالشخصيات البارزة من خلال انفعالاتها وأهدافها، فتصبح الجماهير هي البطل فيما يكون القائد مجسدا لآمالها، فرجل السياسة الذي يظهر على شاشات التلفزة مثلا، ويصل إلى جذب للمشاهدين، تصبح أنفاسه هي نفسها أنفاسهم، وأحاسيسه هي أحاسيسهم، وتكون أحكامهم عليه وليدة مشاعرهم نحوه، وليست أحكاما قائمة على تقويم دوره

وأفعاله، فهم يحكمون عليه من خلال انفعالاتهم رغم الأخطاء المعروفة عنه».

ومن هنا يعتمد الزعيم السياسي على مبدأ البساطة اللاعقلانية عند العامة، ومع أن صفات القيادة لا يمكن دراستها دراسة محددة، إلا أن أهم التعميمات عن صفات القيادة هي التي ذكرها الباحث (برايس) في كتابه (الديموقراطيات الحديثة)، حين قال: إن القادة يجب أن تتوافر فيهم الأصالة وفهم العوامل التي تؤثر على حاجات الناس، والبلاغة في القول والكتابة والثقة الذاتية، وتحقيق دعاية شخصية طيبة، على أن تكون للقائد القدرة على تحليل الرأي العام وعلى فهم الإعلام والدعاية، كذلك القدرة على تفهم نفسية الجماهير، ومن هنا ومن المسلك الدعائي للمرشحين إلى الانتخابات النيابية، يمكن القول أنه على الرغم من آلاف الدولارات التي صرفوها حتى الآن في المواسم الانتخابية على الدعاية، إلا أن الرأي العام اللبناني لا يزال على انقسامه في شرائح واتجاهات، حددت سلفا خياراتها على أساس الطائفة أو المبدأ، فيما لا تزال شريحة صغيرة جدا هائمة وغير منتمية، وهي لا تؤثر في نجاح هذا المرشح أو ذاك، ومن هذه الزاوية يصبح على المرشحين الذين ملأت صورهم الساحات والشوارع والزواريب، أن يوفروا أموالهم فالدعاية في غير محلها لا تجدي نفعا[1].

الحملة الانتخابية للمرشح

يختلف مفهوم الحملات الانتخابية من بلد لآخر، وحسب نوع الانتخابات وشكلها، عما إذا كانت انتخاب رئيس جمهورية أو نائب أو بلدية واختيارية، تبعا لقوانينها المرعية الإجراء.

فالهدف من الحملة الانتخابية التي عادة ما نبدأ بها، قبل موعد إجراء الانتخاب بأقله شهرا، هو تعريف المواطن بالمرشحين الذين سيخوضون الانتخابات، وهي تخضع لأساليب عديدة منها: (الصورة، المنشورات، البرنامج السياسي، الشعارات، الشائعات، الزيارات، الخدمات، المهرجانات الخطابية)، إلخ.

أ - الصورة:

يبقى للصورة وقعها الخاص والمميز على الناخب، فمن خلالها يتعرف على الشخص المرشح، وعلى المقعد الذي ترشح عليه وعن القضاء الذي ترشح عنه.

(١) صحيفة اللواء، العدد ٨٧٣٨، تاريخ الخميس ٢٥ تموز ١٩٩٦ السنة ٣٤، ص(٤).

وتلعب الصورة دورا هاما في خلق جو لدى المواطن، بحيث أصبحت الصورة رمزا تقليديا ودليلا واضحا لتهيئة الحملات الانتخابية، كما أن للصورة ردات فعل سلبية وإيجابية.

من سلبياتها أنها تكون سببا في النزاعات بين الأطراف المتنافسة، وأصبح الناس ينظرون إلى تعليق الصورة انتساب هذا الشخص أو ذاك إلى مرشح ما أو لائحة ما، . مما يخلق جوا من المشاحنات والضغائن والابتزاز، وربما تعدى ذلك إلى وقوع إشكالات بين الأطراف المتنازعة أو المتنافسة، طبعا على نفس المقعد. ولا يمكننا أن نحصي سلبيات الصورة جميعها لأن لها وجوها إيجابية تفرض المعادلة.

ب ـ المنشورات:

غالبا ما تتضمن المنشورات، السيرة الذاتية للمرشح، وأبرز أعماله الخيرية التي قام بها طيلة فترة تعاطيه الشأن العام.

يحاول المرشح من خلال المنشور أن يعرف الناخب عن شخصه وأهم منجزاته، وهذا الأسلوب في الحملات الانتخابية هو مشروع قانونا. ونحن لا نستطيع أن نجزم بأن المنشور ذا طابع عملي وفعال وله مدلول إيجابي، ولكننا نستطيع القول أن المنشورات هي الوجه الآخر للصورة، بل وتكون مكملة لها في معظم الأحيان، إذا أرفقت بالصورة، ويتوقف نجاح أو فشل المنشور على أسلوب التوزيع.

ج ـ البرنامج السياسي والانتخابي:

تكمن أهمية الحملات الانتخابية في أي بلد، بوفرة المقترحات والآراء والتطلعات المستقبلية لدى المرشحين، ففي بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية، نرى أن المرشح إلى رآسة البلد أول ما يطالب به هو برنامجه السياسي، الذي على أساسه سوف يصوتون له. والحالة لا تختلف لأن مفهوم الانتخابات هو واحد، وإن اختلف البلد، وعادة ما يحوي المنشور البرنامج السياسي للمرشح، وفيه يذكر مشروعه الذي سوف يسير على نهجه في حال حالفه الحظ بالفوز.

د ـ الشعارات:

الشعار عبارة تحمل معنى، وقد يكون رمزا للدلالة على فئة أو جهة معينة، ونلاحظ أن الشعار على الرغم من قلة استخدامه، إلا أنه أسلوب قوي التأثير، وأثبت فعاليته بشقيه الرمزي والمعنوي.

وفي عام ١٩٤٣ استخدم الدستوريون الشعار الذي يقول (تعاون لبنان مع الدول العربية تعاونا تاما لا يحده سوى استقلال لبنان وضمان حدوده)، هذا الشعار استخدم في الحملات الانتخابية في عهد الاستقلال وكان يتداول في المهرجانات الانتخابية أمام فلاحي القرى، وكان وسيلة استقطاب جماهيري واسع لكل التيار العروبي في تلك المناطق المحيطة بالجبل، ذات الأكثرية الإسلامية المرهفة الإحساس والسريعة التأثير بمثل تلك الشعارات. لم يمنع الدستور اللبناني توزيع الشعارات، على عكس ما يحدث في بعض الدول،كبلجيكا مثلا.

هـ ـ الشائعات:

أخطر ما يواجه المرشح في مرحلة ما قبل الانتخاب هي الشائعة أو الإشاعة(الوشاية)، التي تقلب الموازين رأسا على عقب، وتخطف البريق الذي طالما لمع في نظر الناس، ليحاولوا من خلالها تشويه صورة المرشح الذي يشكل خطرا عليهم. وتقسم الشائعة إلى قسمين: شائعة صحيحة وشائعة مزيفة.

١ ـ **الشائعة الصحيحة**: التي تتطابق مع المثل القائل (مسك يدي التي تؤلمني)، فهي بمثابة نقطة الضعف التي يستخدمها المنافسون ضد منافسيهم. وتهدف إلى إبراز نقاط الضعف، أو تذكر الناخبين بأخطاء مرتكبة من قبل المرشح الآخر.

٢ ـ **الشائعة المزيفة**: هي الشائعة التي يصطنعها المرشح المنافس ضد منافسه، ولا مكانة لها من الصحة، ولها نفس التأثير على المتلقي، بحيث لا تخرج عن كونها شائعة أو إشاعة، وربما يعدل الناخب من رأيه لمجرد سماعه لها، ويعمل مروجوها على انتشارها في المجمعات أو النوادي والأماكن التي تقتظ بالناس، وتلعب الشائعة دورا خطيرا في تشويه صورة المرشح، إذ تخفض من رصيده وشعبيته ليستفيد المرشح المنافس من هذه الفرصة التي ربما يكون قد اختلقها بنفسه لكسب المعركة.

ومن الشائعة الصحيحة نسوق مثلا: التهمة التي كانت لاصقة بأحد الإقطاعيين التي اعتبرته بحق من الموالين لسلطات الانتداب الفرنسي نظرا لعلاقاته الجيدة مع رجالها آنذاك، استخدمت كل الشعارات والشائعات بما فيها شعارات الاتهام بالخيانة والعمالة والقبض والارتماء بأحضان الفرنسيين، الأمر الذي أدى إلى إبعاده عن اللائحة الدستورية القوية آنذاك، بسبب تعامله مع الفرنسيين، مما أدى إلى سخط الفلاحين عليه، وبالتالي أدى ذلك ليس إلى فشله فحسب، بل إلى فشل اللائحة بأكملها.

و ـ الزيارات:

تعتبر الزيارة ركنا هاما من أركان الحملة الإعلامية للمرشح، وبشكل خاص إذا كانت الزيارة للمناطق الشعبية التي تفسح المجال للاحتكاك المباشر ما بين المرشح والناخب، وهذه من أهم الوسائل المعتمدة لدى المرشحين الذين لا ينتمون إلى عائلات سياسية، وخاصة أن ابن العائلة السياسية هذا يكون بغنى في بعض الأحيان عن هكذا زيارات، لأن خدماته السابقة تعرف عنها الطبقة الشعبية، حيث يقطع ابن العائلة السياسية المعروفة، أشواطا بعيدة في مسألة الحملات الإعلامية، مستندا على رصيد العائلة من مؤيدين وأنصار وأتباع يمثلون القاعدة الشعبية له..

ز ـ الخدمات:

يغلب طابع الخدمة بشقيها العام والخاص على كل أساليب الحملة الإعلامية للمرشح. فالخدمة في نظر المرشح كالدين، والدين يجب أن يدفع للدائن، حيث يرسم من خلال خدماته طريقا للوصول إلى غاية في نفسه.

وغالبا ما تكون الخدمات مناطة بالأثرياء من المرشحين، الذين يستطيعون أن يقدموا المساعدة الاجتماعية لأي فرد كان، أو بذوي المهن الإنسانية كالطبيب مثلا، الذي يستطيع أن يقدم جل خدماته بالتطبيب المجاني، أو برجال السياسة المشهورين الذين لهم باع طويل في العلاقات السياسية، وكلما اتسعت رقعة خدمات المرشح الخاصة والعامة، كلما زاد رصيده وشعبيته وازداد أمله بالفوز.

وهذا مما أدى إلى جعل النائب وكأنه معقب معاملات، وذلك حرصا منه على تلبية جميع الطلبات من مؤيديه لأجل كسب أصواتهم وتأييدهم.

ح ـ المهرجانات السياسية والخطابية:

أثبتت المهرجانات الخطابية في الحملات الانتخابية، فعاليتها بنجاح منقطع النظير، إذ من خلالها يلتقي المرشح أو اللائحة مع مؤيديهم، حيث يطرح على مسامعهم بشكل مباشر البرنامج السياسي، والمشاريع المستقبلية، وفي الدورات الانتخابية الماضية، حصدت المهرجانات الخطابية نتائج مذهلة، ونأخذ مثلا حيا على ذلك (المهرجانات التي أقيمت أثناء التحضير للانتخابات النيابية في دورة عام ١٩٩٦ والتي أقامتها اللوائح الثلاث: لائحة التضامن الوطني، ولائحة الإنماء والتغيير. ولائحة القرار الوطني في مدينة طرابلس)، فالمهرجان له تأثير على نفسية الناخب في الإقناع والترغيب، ولا يمكننا أن ننكر الدور الذي يلعبه في مسألة الجذب والتأثير وحصد الأصوات التي ترفع واحدا وتخفض آخر.

هل يسمح في لبنان بتنظيم الدعاية الانتخابية ؟، لعل الدستور اللبناني لم يمنع

إقامة الدعاية الانتخابية وذلك يعود لطبيعة نظامه الديموقراطي، لأن الأنظمة الديموقراطية تولي حرية تامة لمثل هذه الأمور.

القانون الذي صدر في ١٠ آب ١٩٥٠

جاء في المادة (٥٢) الواردة في الفصل الخامس(٥) والمتعلقة في الإعلانات وغيرها من الكتابات المختصة بالانتخابات ما يلي:

تعفى الإعلانات الانتخابية من رسم الطوابع.

وكذلك **المادة (٥٣)**: تعين السلطة الإدارية في كل مدينة أو مكان جامع مواضع خاصة لإلصاق الإعلانات الانتخابية طيلة مدة الانتخابات، يمنع نشر أي إعلان كان إذا لم يرسل المرشح أو المرشحون للانتخابات ثلاث نسخ موقعة منهم في خلال اثنتي عشرة ساعة على الأقل، قبل نشره إلى مكتب المحافظ أو القائمقام التابعة له دائرة الانتخاب التي يراد نشر الإعلان فيها.

المادة (٥٤): لا يجوز توقيع الإعلانات ولا إلصاقها ولا إرسال نشرات أو منشورات أو تصريحات عامة ولا توزيعها لمصلحة مرشح أو عدد من المرشحين، لم يكونوا قد قدموا تصريحا بترشيح أنفسهم، ولم يتقيدوا بوجه عام بأحكام هذا القانون، ينزع ويحجز كل إعلان ولوحة وبيان يلصق أو يوزع في مكان لا يجوز إلصاقه أو توزيعه فيه[1].

المادة (٦٣): يحظر على كل موظف في الدولة أو البلديات، وعلى المخاتير توزيع أوراق اقتراع أو مخطوطات أو نشرات لمصلحة أحد المرشحين أو ضده، أو لمصلحة مجموعة من المرشحين أو ضدهم..

يحظر جمع تذاكر الهوية أو البطاقات الانتخابية من قبل المرشحين بواسطة وكلائهم قبل الانتخابات وفي يوم الاقتراع، وكل مخالفة من هذا النوع يعاقب مرتكبها بالغرامة القصوى المنصوص عنها في **المادة(٦٦)**.

المادة العاشرة: يحظر على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية التعاطي في الإعلام والإعلان الانتخابي السياسي خلال الحملة الانتخابية المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية تحت طائلة التعطيل والإقفال التام بقرار يصدر عن حكومة المطبوعات

(١) صحيفة الديار، العدد ٣٠، الملف الانتخابي، تاريخ الاثنين ٢٩ تموز ١٩٩٦، ص(٤).

في غرفة المذاكرة، ذلك طيلة مدة الحملة الانتخابية على أن يسمح لهذه الوسائل بالتعاطي فقط بالموقف السياسي). كما سبق وذكرنا.

المادة (٥٥): كل مخالفة لأحكام هذا القانون لا يشملها قانون العقوبات وفي الأخص المواد ٣٢٩ إلى ٣٣٤ يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٢٥ إلى ٥٠٠ ليرة لبنانية

كما أنه ـ أي: الدستور ـ لم يحدد نفقة الحملات الانتخابية، وهذا الأمر يواجه انتقادات كثيرة، لأن النفقات المادية في الحملات الانتخابية، لعبت دورا هاما في هذا المسار، لا سيما شراء الأصوات أو الدخول في لوائح هامة، والإغداق اللامحدود في توزيع الهبات والحصص. وبات المواطنون ينتظرون الدورات الانتخابية لكي يستفيدوا منها ماديا، ونلاحظ أن «معظم الدول تفرض حدا أقصى لنفقات الحملة الانتخابية، مما يعني أن كل مرشح عليه أن يمسك سجلا عن الأموال التي أنفقها، ويمنع عادة تقديم الهدايا للناخبين، نقدية كانت أم عينية للحؤول دون شراء الأصوات»[1].

ولا ينطبق هذا على الأحزاب التي تود ترشيح شخص عن الحزب، ففي هذه الحالة تعمل الهيئة الإدارية في الحزب أو الحركة على جمع نفقات الحملة الانتخابية من الهيئة العامة فيها.



(١) فريدريش نومان، (أوراق ليبرالية)، مرجع سابق ص(٢٨).

الفصل الثاني

تطورات الشمال السياسية

١٨٥٠ - ١٩٩٧



تمهيد

إن التعاطي بالشأن السياسي، بات محط اهتمام لدى كافة المواطنين على اختلاف أنماطهم وثقافاتهم وطوائفهم، مما ساهم في خلق نوع من الصراع السياسي، وهذا الصراع الذي نشأ وترعرع منذ مطلع القرن التاسع عشر، ما زال قائما في لبنان، يتفاقم مع مرور الزمن، لينمو ويتزايد مع تطور الأحداث التاريخية في لبنان والمنطقة.

ولا يخفى على أحد أن السياسة كانت حكرا على الإقطاعيين والموالين للسلطات التي تعاقبت على حكم المنطقة، بداء من الحكم العثماني والانتداب الفرنسي، مرورا بالاستقلال إلى أن ينتهي مع نهاية الجمهورية الأولى، ليبدأ عصر جديد مع الجمهورية الثانية، ولكن بتركيبة سياسية مختلفة في النوع والمضمون.

لعل تاريخ لبنان السياسي قد يرجع بنا إلى عشرات السنين، لنبدأ من المحطة الأولى، التي كان لها الدور الكبير في خلق ما يسمى دولة لبنان، التي لوحت بشائرها مع انهيار السلطنة العثمانية، الذي تسبب بالزحف الأوروبي على الشرق ممثلا بالثلاثي فرنسا بريطانيا وإيطاليا، حيث تقاسموا المناطق التي كانت تحت رعاية العثمانيين إلى مناطق نفوذ فيما بينهم، فكانت بلاد الشام أو معظمها من نصيب الفرنسيين، الذين باشروا إلى إنشاء دولة تكون قاعدة لبسط نفوذهم على المنطقة من منطلق التعدد الطائفي، وحماية رعاياها الموارنة، حيث سعت إلى ضمها إلى دولة لبنان الكبير، . وهذا ما حذا باللبنانيين إلى أن يكونوا من رواد السياسة التي تمسك بزمام الأمور، من منطلق المعارضة لأي نوع من أنواع الاحتلال المتمثل بالانتداب الفرنسي والموالين له، أي المؤيدين لهذا الانتداب. نستطيع القول أن بداية الصراع السياسي انطلقت منذ انهيار السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي للبنان.

فإذا قسمنا تاريخ لبنان السياسي إلى أربع مراحل، والتي كانت محطات بارزة في تسيير دفة الحكم في ما سمي بدولة لبنان الكبير، نستهلها:

أولا: مرحلة الحكم العثماني: فالخلافة العثمانية التي كانت تتعامل مع مقاطعة لبنان بشكل مميز عن سائر المقاطعات التي تنضوي تحت رعايتها، فثمة أمور كانت تعالجها الدولة العثمانية فيما يخص هذه المقاطعة، نظرا لتعدد الطوائف فيها وبشكل خاص المسيحيون والدروز، مما اضطرها لاستعمال أسلوب خاص في التعامل معهم بعيدا عن التأثيرات الجانبية الداخلية منها والخارجية، التي كانت تمارسها السلطنة مع باقي العرب وبشكل خاص المسلمين..

ثانيا: مع انتهاء الدولة العثمانية، بدأ عهد جديد لا يختلف كثيرا في التعامل مع هذه المقاطعة، لا سيما الأوروبيون الذين تعاملوا معهم بكل بساطة ووضوح، الطوائف التي اعتبرتها الحامية لها، حسبنا أن نقول أن الفرنسيين ما جاؤوا إلى لبنان إلا لإنقاذ اللبنانيين المسيحيين من ظلم العثمانيين لهم، علما أن العثمانيين كانوا يتعاملون مع هؤلاء بكل دبلوماسية، معاملة خاصة ومميزة، تخدم مصالحهم وحمايتهم، وفرنسا كانت تعلم ما للعثمانيين من وصايا بحق تلك الطوائف، إلا أن طموحهم - أي المسيحيين - في تشكيل وطن مستقل لهم ساعد الانتداب في تحقيق ذلك، رغم وجود معارضين من المسلمين بالانضمام إلى هذا الوطن الصغير لبنان، مفضلين عدم سلخهم عن الوطن الأم سوريا، حيث بدا الصراع السياسي واضحا بين مؤيدي الانتداب الفرنسي والمعارضين له، والذي كان ركيزته في عاصمتي لبنان بيروت وطرابلس.

ثالثا: مرحلة الاستقلال وهي مرحلة جديدة من مراحل الصراع السياسي، الذي انحصر داخليا بين أفراد الحكم ورموز الاستقلال آنذاك، فقد شهدت هذه المرحلة - أي: مرحلة الاستقلال - صراعا سياسيا حافلا بالمواقف السياسية الهامة، بداء بتعديل الدستور إلى الاعتقالات وبزوغ رجالات وضعت أسس السياسة اللبنانية في إطار التجديد، وقد شهدت هذه الفترة أفول نجم الإقطاع السياسي لا سيما في لبنان الشمالي، وانخراط الطبقة الفلاحية في معترك السياسة اللبنانية عبر البرلمان..

استمرت هذه الوتيرة حتى نهاية الجمهورية الأولى، التي انتهت بنشوب حرب أهلية داخلية، حيث تعطلت الحياة الدستورية والسياسية في لبنان سبعة عشرة سنة.

رابعا: لم تبدأ المرحلة الرابعة إلا بالتعديل الجديد للدستور الذي تم في الطائف في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩، لتبدأ مرحلة جديدة من الجمهورية الثانية، ولتبدأ مرحلة جديدة من الصراع السياسي في لبنان، بين أقطاب سياسيين قدامى ومخضرمين، وبين أقطاب جدد يافعين، حيث بدا الصراع على أشده في هذه المرحلة، وهي في طور بدايتها، وقد عادت الحركة السياسية بعد توقف طال أمده، نشطة متجددة، ولكن مع تغيير طفيف في الموقع والصف، وتبادل الأماكن، وتبديل

كبير في الموقف والسياسة، التي في معظمها موروثة من الأجيال السابقة، ولكن أين موقع الشمال على الخارطة السياسية اللبنانية في الجمهورية الثانية.

في هذا السياق، سوف نتحدث بالتفصيل عن التاريخ السياسي، والصراع القائم بين أقطاب السياسة في كل قضاء على حده، وأبرز العائلات السياسية التي تعاقبت على تزعم كل قضاء عبر التاريخ، أي النزاع السياسي بين العائلات السياسية المعروفة.

نبدأ بعاصمة الشمال طرابلس كونها مركز المحافظة.



قضاء مدينة طرابلس الإدارية:

يعتبر العهد العثماني من أطول العهود التي مرت لا على طرابلس والشمال فحسب، بل على الأقطار العربية بمجموعها بما فيه لبنان، فقد استمر أربعة قرون كاملة، من سنة ١٥١٦ حين احتل السلطان سليم العثماني البلاد العربية واستخلصها من الحكم المملوكي العربي، حتى عام ١٩١٨ حين جلا الأتراك بصورة نهائية عن جميع الأقطار العربية، وحلت محلهم فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، تحت اسم الانتداب.

وقد طرأت خلال هذا العهد حوادث جمة، لعبت في خلالها البلاد العربية دورا كبيرا، ونشبت عدة ثورات إن كان في لبنان أو سوريا أو العراق أو الحجاز ونجد، واحتل المصريون سوريا ولبنان باسم محمد علي الذي تولى على مصر، وكان هدفه تأسيس دولة عربية والاستقلال بها عن جسم الدولة العثمانية، لكنه اضطر أخيرا إلى الجلاء عن سوريا ولبنان مرغما أمام ضغط دول أوروبا، التي لم ترض عن هذا الهدف بإعتبار أنها ترغب هي في تقسيم الدول العثمانية والحصول على هذين القطرين، وهكذا لعبت دول أوروبا أيضا دورا كبيرا في سياسة هذه البقعة[1].

كان نصيب طرابلس في خلال العهد العثماني، أي طيلة أربعة قرون، نفس نصيب باقي البلاد الشامية، فقد خضعت طرابلس خلال هذه السنين الطويلة لدمشق، ثم استقلت فترة من الزمن، ثم عادت فتبعت دمشق ثم بيروت ولم تزل.

ويحتوي تاريخ طرابلس في هذه الفترة من الزمن على المراحل الآتية:

١ ـ الخلافة العثمانية من سنة ١٥١٦.

٢ ـ الاحتلال المصري سنة ١٨٣٢.

٣ ـ جلاء المصريين عن طرابلس سنة ١٨٤٠.

---

(١) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(١٥٩ ـ ١٦٠).

٤ ـ رجوع الخلافة العثمانية حتى سنة ١٩١٨ حين جلا العثمانيون عن الوطن العربي.

٥ ـ عهد الانتداب من عام ١٩١٨ حتى إعلان استقلال سوريا ولبنان.

٦ ـ عهد الاستقلال.

طرابلس من مبتدأ القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى

النهضة السياسية:

كان في طرابلس في مستهل القرن العشرين عاملان، الأول: خفي ويدور حول الحرية والإخاء والمساواة وفقا للمبادىء التي سنها أبو الدستور مدحت باشا، ولما بثه من بذور النهضة الشيخ جمال الدين الأفغاني. والثاني: ظاهر، ويرتكز على التمجيد بالعهد الحميدي والسلطان عبد الحميد، وإظهار العبودية لصاحب عرش الأستانة حامي الإسلام[1]، تشير مذكرات الأستاذ يوسف الحكيم الذي عاصر الأحداث وشغل وظيفة نائب عام في طرابلس خلال عدة سنين، أن المجتمع الطرابلسي كان ممثلا برجال الدين والعلماء منهم ووجهاء البلدة البارزين والتجار وجمهور الأطباء والشعراء، لم يتجاوز عدد سكان طرابلس في ذلك الحين، أي قبل الحرب العالمية الأولى الخمسين ألف نسمة، كانت الامتيازات الأجنبية تلعب دورها الفعال، فالشرطي العثماني لم يكن له الحق بإيقاف أي أجنبي، والبريد الفرنسي والنمساوي ينقل الصحف والمراسلات المنوعة، والمحاكم القنصلية تنظر بخلافات الأجانب، وكان هناك عدد كبير من الطرابلسيين حصل على وظائف اسمية كترجمان وقواص لدى أحد القناصل، فيتمتع بجميع الامتيازات التي يتمتع بها الأجنبي، وبكلمة مختصرة نقول: إن الامتيازات الأجنبية كانت دولة ضمن دولة[2].

وورد في مذكرات يوسف الحكيم أن الحياة السياسية في طرابلس، كانت كما في غيرها من المدن اللبنانية والسورية قبل إعلان الدستور في عام ١٩٠٨، كانت هذه الحياة قائمة على مظاهر الإخلاص لجلالة السلطان عبد الحميد، وهو أكثر السلاطين إهتماما بالإسلام[3].

---

(١) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٢٨)..

(٢) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٣) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٣٥).

الدستور العثماني

الانقلاب الدستوري في استانبول

حين جرى إعادة نشر الدستور العثماني الذي سبق ووضعه مدحت باشا وذلك في سنة ١٩٠٨، خلع السلطان عبد الحميد، وأجلس السلطان محمد رشاد، أول سلطان دستوري في الدولة العثمانية، عم السرور في طرابلس وأقيمت الحفلات الخطابية تيمنا بهذا العهد الجديد، وأخذ الناس يهنؤون بعضهم البعض بانتهاء عهد العبودية والاستبداد، وقامت المظاهرات بإسقاط رجال العهد الأول البائد القديم، وقد قام أهالي الأسكلة (الميناء) بمظاهرة كبيرة وأسقطوا موظفي الحكم الحميدي وأطنبوا برجال جمعية الاتحاد والترقي، وجرى تأسيس فرع للجمعية المشار إليها في طرابلس، وانتسب إليها قسم كبير من وجهاء البلدة.

شهدت هذه السنوات التي أعقبت عام ١٩٠٨ تطورا سياسيا بارزا في مدينة طرابلس، هو جزء من تطور عام شهدته المنطقة بعد الانقلاب الدستوري في إستنمبول، الذي أطلق مبادرات أسهمت في تحرك القوى المحلية المدينية لتأخذ نصيبها من التمثيل السياسي، لكن الأحداث التي تلاحقت من الانقلاب الدستوري حتى بدء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وخلال سنوات الحرب حتى خروج العثمانيين عام ١٩١٨، فخضوع لبنان وسوريا للانتداب الفرنسي. كانت هذه الأحداث تترك المدن - إذا اعتبرناها وحدات سياسية واجتماعية قائمة بذاتها - أمام مصائرها المقبلة تبعا للوضع الخاص بكل مدينة على حده، لقد انضوت منطقة تشمل سوريا ولبنان في مصير مشترك، لكن التطور الخاص بكل مدينة، يمكن أن ينظر إليه على حده، تبعا للقوى المحلية وتطورها ودرجة التحاقها بالترتيبات الإدارية المستجدة، واستجاباتها أو مناهضتها للسلطة.

وتعطينا الأحداث في المرحلة المذكورة من العام ١٩٠٨حتى العام ١٩٢٠ انطباعا إجماليا حول نوع القوى المحلية في مدينة طرابلس، والتي كانت على مقربة من التطورات السياسية، ونلاحظ بأن ثمة عددا من الشخصيات كانت تحتفظ بحد من الاستعدادات لتتعاطى مع الأحداث والمستجدات، وهي شخصيات توارثت المناصب والوظائف وتنتمي إلى عائلات معروفة في الوسط المحلي، سبق أن لعب أفرادها أدوارهم على مستوى المدينة في مراحل سابقة، لكن ذلك لا يلغي كون الأحداث المتسارعة بحد ذاتها، قد أفسحت المجال أمام بروز عدد من الشخصيات من الفئات الوسطى[1]، كما أسس الانقلاب الدستوري لمرحلة جديدة سمتها

---

(١) مجلة الشمال، وكالة أنباء الشرق، العدد ١١٤، تاريخ حزيران ١٩٩٢ ص(٧٠).

الرئيسية انقسام النفوذ العائلي في اتجاهين أو محورين، وهذا الانقسام سيترك آثاره البعيدة في العهود اللاحقة»، وفي طرابلس.

فإن الانقلاب الدستوري في إستنامبول عام ١٩٠٨ ساهم في رفع شعارات الحرية والإخاء، وقد ترك العواطف والأجواء. فقد ظهرت بسرعة الصحف والمجلات في هذه المدينة المحافظة والمتعلقة بالسياسة العثمانية تقليدا، وقد حصل انقسام أولي بين تيار محافظ يتمحور حول حزب الائتلاف العثماني، بينما برز مؤيدون لحزب الاتحاد والترقي، الذي مثل لفترة قصيرة التطلعات الجديدة. إلا أن هذا الانقسام حول مبادىء عامة لا تختص بطرابلس، أخذ طابعا محليا وبدأ يتبلور حول فئات وعائلات أهلية.

وهذا ما ظهر خلال الانتخابات التي جرت بعد الانقلاب، كما أخذت الاجتماعات تتوالى لترشيح من يمثل طرابلس في مجلس المبعوثان أو النواب، وقد رشح الاتحاديون - وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي - عمر المنلا، وعبد الغني الأدهمي،(فؤاد خلوصي) لتمثيل البلدة، وكان الانتخاب على درجتين، ينتخب الشعب عددا من الممثلين الذين يقومون بدورهم بانتخاب عضو المجلس العتيد. ولعبت المداخلات؛ لأن فؤاد خلوصي لم يكن من طرابلس بل هو تركي ابن مدرس في المدرسة السلطانية، لكن الإتحاديين رشحوه، وهكذا فاز بعضوية المجلس عن طرابلس، وفشل محمد الجسر الذي كان مؤيدا للاتجاه الإصلاحي العثماني، أما في انتخابات عام ١٩١٢ فقد فاز عن طرابلس ومحمد الجسر وسعد الله المنلا، وعثمان المحمد. . .

ومع انحسار النفوذ الذي كان للاتحاديين، تحول المؤيدون له إلى تأييد الاتجاه العروبي، الذي أخذ بالتبلور، وكان من بين هؤلاء بعض الذين درسوا في الأستانة وانتسبوا هناك إلى النادي العربي، أمثال الطبيب حسن رعد وعزت المقدم وغيرهم، وعند انعقاد المؤتمر العربي عام ١٩١٣ في باريس، وجهت من طرابلس برقية إلى المؤتمرين تبرز مشاعر الوطنية، وقد وقعها عدد من الشباب الطرابلسي الصاعد، وتشير العريضة الموقعة إلى نمو فئات جديدة وتأييد الأوساط التجارية والمتعلمة للاتجاه العروبي، والواقع هو أن النافذين كانوا يتلمسون التطورات خلال مرحلة عشر سنوات حفلت بالأحداث والتقلبات منذ العام ١٩٠٨، وهو عام الانقلاب العثماني ثم اندلاع الحرب وتعطل الأحوال في طرابلس، وتقهقر الحالة الاقتصادية إلى خروج العثمانيين سنة ١٩١٨.

وخلال هذا الدور سيبرز شخصان، تمحورت حولهما الاتجاهات اللاحقة، الأول هو الشيخ محمد الجسر رجل دين وممثل طرابلس في مجلس المبعوثان،

والثاني هو الشاب عبد الحميد كرامي، الذي عين فقيها بعد وفاة والده رشيد كرامي عام ١٩١٢[١].

طرابلس بعد الدستور وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى

يمتد هذا العهد من عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١٤ حين أعلنت الحرب العالمية الأولى، وقد تولى متصرفية طرابلس في خلال هذا العهد عزمي بك مدير شرطة الأستانة، الذي نقل من هذه الوظيفة لمتصرفية طرابلس لخلاف وقع بينه وبين أحد السفراء حاول عزمي بك القيام ببعض الإصلاحات، منها جر مياه الشفة وتصفيتها وجرها إلى طرابلس ضمن قساطل من الحديد، بعد أن كانت تجر مكشوفة مما كان يتسبب بتفشي مرض التيفوئيد بين السكان، كما شق شارعا مستقيما يصل البلدة بالأسكلة والذي مازال يعرف باسمه حتى اليوم (شارع عزمي)، كما تمكن من تنفيذ رغبته خلال الحرب أثناء توليه ولاية بيروت، حيث نقل إليها بعدما كان متصرفا في طرابلس، ليتسلم ولاية بيروت خلفا للوالي بكر سامي بك، وقد حل واليا على متصرفية طرابلس خلفا لعزمي بك، رشيد بك طليع، وفي عهده اشتدت أعمال الشقاوة والشغب في الأسكلة واضطرب حبل الأمن[٢].

من الانتداب إلى الاستقلال

خرجت طرابلس خائرة القوى من الحرب العالمية الأولى، بعد أن قضى الجوع على عدد كبير من أبناء طرابلس، كغيرها، عانت الكثير من الويلات والثبور إلى أن انتهت الحرب، ليبدأ عصر جديد وهو عصر الانتداب.

تمتد هذه المرحلة من أواخر عام ١٩١٨ حتى اواخر عام ١٩٣٩، حين نشبت الحرب العالمية الثانية.

ففي أواخر أيلول لعام ١٩١٨، لم تعد تأتي للأسكلة السيارات الألمانية لنقل الأغلال إلى ألمانيا، ثم أخذت الأخبار تذيع بالسر عن انحدار الجيش التركي واحتلال الإنكليز لفلسطين، وبما أنه ليس لطرابلس أية قيمة حربية، لذلك كانت هذه الأخبار تأتي متأخرة.

وقد عرف الموظفون الأتراك أن مغادرتهم للبلاد العربية أصبح وشيكا، وجاءتهم تعليمات بوجوب الانسحاب سرا، وهكذا جلا جميع الموظفين الأتراك عن طرابلس رويدا رويدا، بما فيهم الضباط من الأتراك، وكان المتصرف قد سلم أمور البلدة إلى السيد عبد الحميد كرامي مفتي طرابلس، وجلا عن المدينة[١]، وقد حل الإنكليز مكان الأتراك بضعة أشهر، لحين وصول الجيش الفرنسي طرابلس تنفيذا لاتفاقية سايكس - بيكو، ابتدأ الفرنسيون بالتسلط على مرافق البلاد وبالتالي على طرابلس، فأرسلت السلطة الفرنسية الكومندان المان، فاستلم مقدرات البلدة من الوطنيين وعينت معاونا له الكابتان بيتون، وكلا الاثنين من العسكريين الذين غرهم النصر، وسترا للظواهر الوطنية، عينت السلطة الفرنسية حسين الأحدب متصرفا على طرابلس، ثم توالت الأحداث في سوريا التي أعلن الأمير فيصل ملكيته عليها، وكان لهذا الإعلان أثره في طرابلس، وأخذ الناس يتحدثون بمجريات الأمور ولكن الحالة ما لبثت أن تبلورت، فانكفأ الأمير فيصل، ودخل الجنود الفرنسيون دمشق تحت قيادة الجنرال غورو، الذي عينته الحكومة الفرنسية مفوضا على سوريا ولبنان، وبعد أن وضع الفرنسيون يدهم على لبنان، أصدر الجنرال غورو في ٣١ آب من سنة ١٩٢٠ قرارا بإعلان استقلال لبنان الكبير بحدوده الطبيعية، وضمت إليه المدن المنسلخة عنه بما فيه طرابلس وبيروت وصيدا وصور والأقضية الأربعة[٢].

وتم إعلان استقلال لبنان في قصر الصنوبر بحدوده الطبيعية، من وادي حرمون إلى النهر الكبير، ومن رؤوس إنتيلبنان إلى البحر المتوسط، وأن بيروت هي عاصمته، وتعين الكومندان ترابو حاكما للبنان بعد استقلاله عن البلاد العربية التي كانت تحت إشراف السلطة العثمانية.

بعد إعلان الاستقلال بأيام قليلة صدر قرار بتأليف لجنة إدارية تحل محل مجلس إدارة لبنان المنحل، وتعين الحاج عثمان علم الدين ممثلا لطرابلس في اللجنة الإدارية، ثم أصدرت المفوضية الفرنسية القرار رقم ١٢٠٨ قانونا للبلديات وبموجبه جرى انتخاب أول مجلس بلدي في عهد الانتداب للبلدة وللأسكلة، وبنتيجة الانتخاب عينت السلطة الفرنسية خير الدين عدره رئيسا لبلدية طرابلس حتى العام ١٩٢٩، ونور علم الدين رئيسا لبلدية الأسكلة، وعينت عبد الحليم الحجار حاكما إداريا على طرابلس[٣].

---

(١) مجلة الشمال، وكالة أنباء الشرق، العدد ١١٤، تاريخ حزيران ١٩٩٢ ص(٧١ - ٧٢).
(٢) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨).

(١) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٦٢).
(٢) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٦٥).
(٣) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٦٦).

وفي أوائل الحرب العالمية الثانية ألغت الحكومة اللبنانية رئاسة بلديتي طرابلس، وعينت مديرا يشرف على البلديتين وهو أنطون إده، ومنحته صلاحيات إنفاق موازنات البلديتين، وبعد مدة من الزمن ولجت المحافظ بإدارة بلدية طرابلس، وأخيرا أعيد نظام رئاسة البلدية، وما زال هذا النظام مرعي الإجراء حتى اليوم.[1]

التنظيمات الإدارية في طرابلس

عندما قدمت لجنة كنج - كراين الأمريكية في العاشر من حزيران ١٩١٩، للتحقق من مشاعر الأهلين ومطالبهم، بعد تنوع وتناقض وجهات نظر ممثليهم أمام مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، فإن هذه اللجنة كانت تسجل وفي جميع المناطق الإسلامية التي زارتها - ومن ضمنها مدينة طرابلس - نفس مشاعر الوحدة العربية والإستقلال، التي عبرت عنها قرارات المؤتمر السوري، المنعقد في دمشق بتاريخ الثالث من تموز ١٩١٩، ثم كان أن برز مبدأ الانتداب في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، الذي ورد نصه في مطلع معاهدة فرساي في حزيران ١٩١٩.

لكن هذا المبدأ تأخر تطبيقه قانونا حتى الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣، تاريخ توقيع معاهدة لوزان بين الحلفاء وتركيا الكمالية، التي أقرت بتنازلها عن البلدان العربية، التي كانت تسودها[2].

إلا أن فرنسا لم تنتظر صك انتدابها على لبنان وسوريا، بل شرعت إثر قضائها على عرش الأمير فيصل، عقب معركة ميسلون، واحتلال دمشق إلى إنشاء أربع دول، سوريا من جهة، وتأسيس الدولة اللبنانية بإلحاق بعض أجزاء ولايتي بيروت ودمشق بمتصرفية جبل لبنان من جهة اخرى[3].

وبموجب الولايات العثمانية الذي صدر عام ١٨٦٤، ونظام إدارة الولايات العمومية الصادر عام ١٨٧١، أعيد تقسيم بلاد الشام بطريقة لا تختلف كثيرا عن التقسيمات التي سبق للعثمانين أن أجروها خلال حكمهم الطويل لبلادنا، غير أن

---

(١) الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ص(٣٦٧).

(٢) رباط إدمون، «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني» ص(٣٠٦)، نقلًا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي، أطروحة دكتوراه، ص(٣١٣).

(٣) رباط إدمون، «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني»، ص(٣١٥) نقلًا عن قاسم الصمد ص(٤٦). مرجع سابق.

الجديد في نظام الولايات، هو أن الدولة أعادت النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولاياتها، فضمت ولايات لأخرى، وشكلت ولايات جديدة. وقد نالت بلاد الشام نصيبا من هذه التغيرات، فقسمت إلى ولايتين هما ولاية سوريا التي اتسعت بضم أجزاء من إيالتي طرابلس وصيدا القديمتين، وولاية حلب، وقد اتسعت بضم أجزاء من "جزيرة والأناضول[1]، وفي عام ١٨٨٧ أنشأت الدولة العثمانية ولاية بيروت، مكونة من ألوية بيروت، وعكا، والبلقاء، وطرابلس، واللاذقية، وقد بررت ذلك بأنه نتيجة لازدياد أهمية مدينة بيروت وحساسيتها، وللوقوف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه وأسبابه، وإضافة إلى انساع ولاية سوريا واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزا لهم، الأمر الذي يجعل بيروت في وضع دون أهميتها[2].

«وهكذا قسمت الولاية إلى ألوية - سناجق، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى ومحلات ومزارع. ومن ضمن الألوية لواء طرابلس الذي يتألف من ثلاثة أقضية وخمس نواح و٦٨٣ قرية». وظل هذا التقسيم ساري المفعول حتى العام ١٩٢٠.

خلال الحكم العثماني وأثناء الانتداب الفرنسي، مرت طرابلس بعدة مراحل إدارية: فالدولة العثمانية كانت تصدر مراسيم تحدد فيه الولايات العثمانية تبعا لتغيير أحوال البلاد التي تحكمها، فنظرا لمرسوم الولايات العثمانية الذي صدر عام ١٨٦٤، ونظام الولايات الصادر عام ١٨٧١، أعيد النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولاياتها، فضمت ولايات لأخرى وشكلت ولايات جديدة، وقد نالت بلاد الشام نصيبها أيضا، فقسمت إلى ولايتين هما: ولاية سوريا، التي اتسعت لتضم أجزاء من إيالتي طرابلس وصيدا القديمتين. وولاية حلب: وقد اتسعت لتضم أجزاء من الجزيرة والأناضول.

ولكن ذلك لم يدم طويلا لأنه في عام ١٨٨٧ أنشأت الدولة العثمانية ولاية بيروت مكونة من ألوية بيروت وعكا والبلقان وطرابلس واللاذقية، وذلك بمحاولة منها لدعم موقع بيروت نظرا لحساسيتها وأهميتها في الوقوف بوجه النفوذ الأجنبي الذي أخذ ينتشر داخل أراضي السلطنة العثمانية ولأن الولاة العثمانيون كانوا يتخذون من دمشق مركزا لهم مما يقلل من أهمية بيروت.

---

(١) عوض عبد العزيز، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤ - ١٩١٤)»، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٩، ص(٦٩ - ٧٠).

(٢) عوض عبد العزيز، «الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق، ص(٧٠).

وهكذا يتبين لنا وضع طرابلس بأنه لم يكن ليستقر نظرا لأن الأحداث كانت تتسارع، مما يدفع الدولة العثمانية لإصدار تنظيمات إدارية تبعا لمجريات الأحداث.

ومن أهم الأسباب التي دفعت على إبراز طرابلس كمدينة هو الانقلاب الدستوري الذي حدث في إستانبول فقد شهدت السنوات التي أعقبت عام ١٩٠٨ تطورا سياسيا بارزا في طرابلس، . فهذه الفترة أخذت طرابلس تنتخب من يمثلها في مجلس المبعوثين في إستانبول، وبعد الحرب العالمية الأولى واستعمار لبنان من قبل فرنسا تحت اسم الانتداب، أعلنت الدولة الفرنسية دولة لبنان الكبير بحدوده الدولية المعترف بها. ، وهنا كان لا بد من إصدار تنظيمات إدارية جديدة لضبط أمور البلاد وخاصة أن مدن كبيرة لا ترغب بهذا الضم في حين ترغب بالإنضمام إلى المملكة العربية، وكانت طرابلس تؤيد هذا الاتجاه، ولكن فرنسا مضت في مشروعها.

وفي الأول من أيلول ١٩٢٠، أصدر غورو المفوض السامي القرار رقم ٣٣٦ وفيه يحدد مؤقتا التنظيمات الإدارية لدولة لبنان الكبير، وفقا لهذه التنظيمات، قسمت أراضي الدولة إلى أربع متصرفيات، وبلديتين مستقلتين، وقسمت المتصرفيات إلى اثني عشر قضاء، وتألفت الأقضية من مديريات، (المادة الثانية من القرار رقم ٣٣٦ تاريخ الأول من أيلول ١٩٢٠). [١]، لذلك نلاحظ أن سلطات الانتداب الفرنسي، قد إتبعت إلى حد كبير النظام الإداري العثماني من حيث هيكليته وفعاليته، في الوقت الذي جعلت فيه من مدينتي بيروت وطرابلس بلديتين مستقلتين[٢].

كما حدد القرار رقم ١٠٤٠ الصادر عن حاكم لبنان الكبير ترابو، بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٢١ الحدود الإدارية للألوية والمدن المستقلة إداريا في لبنان الكبير، كما يلي: لواء لبنان الشمالي، من الشمال حدود الدولة، من الشرق قمم لبنان، من الجنوب الحدود الجنوبية لقضاء البترون القديم، ومن الغرب حدود منطقة طرابلس. حدود منطقة طرابلس البلدية: من الشمال نهر البارد، ومن الشرق خط قمم جبل تربل، ومن الجنوب طريق سير، والخط المستقيم المار بمخفر زغرتا القديم على بعد كلم واحد من طرابلس، ومخفر أبو حلقة وطريق بيروت حتى القلمون (التابعة لطرابلس).

وعندما نشبت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، وامتد لظاها إلى المناطق

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، أطروحة دكتوراه الجامعة اليسوعية، ١٩٨٤ ص(١٤).

(٢) الصمد قاسم، تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(١٥).

الشمالية والجنوبية من لبنان وفور انتهائها، صدر مرسوم بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٢٧، تألفت بموجبه سرية الجندرمة اللبنانية من خمس كتائب، ومحافظة مستقلة ومدرسة، وجعلت طرابلس مركزا للكتيبة الأولى المشتملة على محافظتي طرابلس والبترون، تبعا لتقسيمات ساراي الإدارية، ثم تشكل آلاي الجندرمة اللبنانية عام ١٩٣٠ من خمس بلوكات ومدرسة، فكانت طرابلس مركزا لبلوك لبنان الشمالي، وقد اشتمل على أقضية طرابلس، تبعا لتقسيمات حكومة إميل إده، عكار، زغرتا، البترون، الكورة[١].

وإذا أردنا أن نتجاوز الفصول والمراحل التي سبقت ورافقت إعلان دولة لبنان الكبير، فلا بد من التوقف قليلا عند المراسلات السرية الخاصة بتنظيم الانتدابات، والتي تبودلت بين الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي، وبين رئيس وزراء فرنسا ميللران في شهر آب عام ١٩٢٠، ثم عرضنا لمواقف الزعماء في كل من طرابلس والضنية الذين حمل البعض منهم راية الوحدة مع الداخل السوري، في حين أقبل البعض الآخر منهم على التعامل مع الفرنسيين والانخراط في الحياة الإدارية والسياسية في دولة لبنان الكبير. .

في السادس من آب ١٩٢٠، أرسل ميللران إلى غورو برقية سرية موقعة تحمل عنوان مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سوريا[٢]، .وفيها يذكر المحاذير التي قد تنتج عن ضم لبنان إلى الاتحاد السوري بالنسبة لمصالح فرنسا، مقترحا في الوقت نفسه نظام المدن المستلحقات المستقلة. ، وهو ما يتناسب تماما مع وضع طرابلس، بإعتبارها مركزا إسلاميا سنيا لا يرغب في الالتحاق ببلاد مسيحية، وتشكل كغيرها من المدن السورية الداخلية، وتعتبر هذه المدن هي حلب - حماه - حمص - دمشق. ، مركز جذب لمنطقة محيطة يسكنها مسلمون سنيّون يطمحون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم، ويحترمون سلطة العائلات الحاكمة التي تملك أراضي الريف، والتي يمكن أن تشكل منها في كل مدينة مجلسا للأعيان[٣]، وقد رد غورو على ميللران ببرقيات متتالية بين ١٣و٢٠ آب، البرقيات مرسلة بتاريخ ١٣ آب وتحمل

(١) جر عدد ٢١٣، تاريخ ٧ آذار ١٩٣٠ المرسوم رقم ٦٣٣٣، تاريخ ٤ آذار ١٩٣٠ نقلًا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي ص(٤٢).

(٢) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي بيروت ١٩٨٠، ص(٢١٧).

(٣) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي بيروت ١٩٨٠، ص(٢٢٢)، مرجع سابق.

الأرقام من ١٥٧٧ إلى ١٥٨٤[1] بدأها بطرح مسألة لبنان والمناطق والمدن التي ينبغي أن تضم إليه.

يشير أولا إلى طرابلس، فلا يوافق على رأي ميللران في جعلها كانتونا أو مستلحقة، بل مطلب استقلالية طرابلس هو مطلب أنصار الأمير فيصل، باعتبار أن ذلك قد يسمح ضمنا بالإرتباط بدمشق، وأن فكرة إلحاق طرابلس بلبنان كانت تثير أيضا شكوك المسلمين، لأنه يلغي كل فرصة للارتباط بمملكة دمشق التي تأمل في أن تكون طرابلس منفذها على البحر[2].

ويتابع غورو في برقيته مؤكدا أن الفترة التي كانت طرابلس لا ترغب فيها بالإلتحاق بلبنان الكبير، قد انتهت مع انتهاء دولة الأمير فيصل، وأن ذلك قد عدل شكل المسألة كليا، وبصورة خاصة، أنقص حماس وأهمية مطلب الانضمام إلى سوريا. (إن مسلمي طرابلس الشام يقبلون اليوم طوعا الارتباط بلبنان الكبير، على أن يحافظوا على استقلال إداري من السهل أن نضمنه لهم)[3].

(وفي برقية أخرى من غورو تحمل أيضا تاريخ ١٣ آب ١٩٢٠، يحذر فيها ميللران من الأضرار التي تنتج عن جعل طرابلس مستلحقة في فيديرالية سورية قائلا: إن المفهوم الذي يتصوره سعادتكم يترتب عليه ضررا كبيرا، وهو أننا نجاذف بأن تمارس سوريا الداخلية على التجمع الطرابلسي تأثيرا دينيا وسياسيا جاذبا تندفع نحوه ـ على كل حال ـ نزعات هذا التجمع، وهي نزعات ينبغي صونا لمصالحنا تجنبها)[4].

ثم يخلص غورو فيما يخص طرابلس إلى القول بأنه، (من الواجب أن نعطي بصورة أكيدة للدولة اللبنانية التي ترتبط مصالحها بصورة لا تقبل الفصل بمصالحنا أكبر قدر من الإمتداد والقوة المنسجمين مع الضرورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتي لا يتعارض أي منها مع ضم طرابلس الشام إلى لبنان)[5].

أما ميللران في برقيته المرسلة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢٠ إلى غورو، فإنه يعود

(١) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، مرجع سابق ص(٢٢٥).

(٢) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، مرجع سابق، ص(٢٢٥)، نقلًا عن قاسم الصمد، ص(٤٧ ـ ٤٨).

(٣) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، مرجع سابق، ص(٤٨ ـ ٤٩)، نقلًا عن قاسم الصمد، ص(٢٢٥).

(٤) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، ص(٢٢٥)، مرجع سابق.

(٥) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، ص(٢٢٥)، مرجع سابق.

ليبدي تحفظه على صيغة إلحاق طرابلس وبيروت بلبنان، معتبرا أن دمجها به لا يعود بفائدة أكيدة، لا على هاتين المدينتين ولا على لبنان بحد ذاته، ومن المستحسن أن تخصص فترة تجربة تحتفظ خلالها طرابلس وضاحيتها المسلمة، وكذلك بيروت باستقلالية إدارية ومالية واسعة، إلى أن نرى كيفية تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض.[1]

في اليوم الأول من أيلول عام ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو القرار رقم ٣٣٦ وفيه يعلن دولة لبنان الكبير بحدوده الحالية، (اعترضت الأكثرية المسلمة في المناطق المضمومة على هذا الإجراء، ورفضت قبوله كتدبير نهائي، إذ كان هؤلاء المسلمون ولا سيما السنيون منهم، يرون أن انضمامهم إلى دولة لبنانية يسيطر عليها المسيحيون يهدد بفصلهم عن العالم العربي ـ الإسلامي الذي ينتمون إليه. فأعلنوا مقاومتهم للانضمام وطالبوا بإلحاق مناطقهم بسوريا)[2]، (وقد كان على رأس هؤلاء مسلمو مدينة طرابلس، التي منذ أن دخلت لبنان وصارت جزءا منه، بقيت تضرب الرقم القياسي في عدد المرات التي هددت فيها لبنان بالانفصال عنه، مما أعطاها سلاحا خاصا للمساومة مع الحكومات المتعاقبة، فهي كما سماها بعض المؤرخين «بعبع الجمهورية وساقها الحساس، والجانب الثائر فيها)[3].

ومما ساعد طرابلس في موقفها الصلب هذا، تلك القيادة العنيدة المتمثلة بمفتيها اليافع عبد الحميد كرامي، الذي كان خصوصا في السنوات الأولى للانتداب، يعهد بطرابلس تقريبا كما يريد، وذلك بمناوأة الفرنسيين والوقوف بوجههم، بالرغم من أن هؤلاء كانوا على مر الأيام يزيدون من ابن طرابلس الآخر الشيخ محمد الجسر وجاهة وسطوة.

وقد استطاع الشيخ بالنفوذ الذي أعطاه إياه الفرنسيون، وبقوته الذاتية وشخصيته البارزة ووجاهته في طرابلس، أن يخفف كثيرا من نتائج معارضة عبد الحميد كرامي للفرنسيين، والمطالبة بإلحاق طرابلس بسوريا[4].

(١) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، ص(٢٢٥)، مرجع سابق، نقلًا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي، ص(٤٧ ـ ٤٨).

(٢) الصليبي كمال سليمان، «تاريخ لبنان الحديث»، ص(٢١٤) مرجع سابق.

(٣) رياشي إسكندر، «قبل وبعد»، ص(٤٩)، نقلًا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي، ص(٤٩ ـ ٥٠).

(٤) رياشي إسكندر، «قبل وبعد»، ص(٤٩)، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٤٩ ـ ٥٠). مرجع سابق.

(ولعل دخول قوات الحلفاء إلى بلادنا ساهم في تأجج المشاعر القومية في صفوف المسلمين، الذين اغتبطوا لإعلان المؤتمر السوري في دمشق في آذار ١٩٢٠ استقلال سوريا بأقسامها الثلاث، الداخلية والساحلية والجنوبية، والمناداة بالأمير فيصل بن الشريف حسين ملكا عليها،«على أن ترعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العالمية، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي)[1].

إلا أن إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول من السنة نفسها، جاء مفاجأة مؤلمة للفئة التي كانت تطمع بالوحدة مع سوريا، مما حملها على الاحتجاج بشتى الأساليب على تدبير لم يؤخذ رأيها فيه[2].

(حيث إن الجنرال غورو، لم يعمد وقتئذ إلى استفتاء أهالي المناطق المضمومة، الذي كانت رغباتهم تتجه بأكثريتها الساحقة إلى سوريا[3].

وقد نشرت جريدة الإنشاء الطرابلسية برقية يعود تاريخها إلى العام ١٩٢٣،تحمل تواقيع سبع عشرة شخصية من مدينة طرابلس، من بينهم عبد الحميد كرامي، والطبيبان حسن رعد وعبد اللطيف البيسار، مرسلة إلى المقامات العليا في باريس وبيروت جاء فيها[4]: «نحن أهالي طرابلس، نعرض أن إلحاقنا بجبل لبنان بدون استفتائنا ورضانا، سبب لنا أضرارا عظيمة بمصالحنا الاقتصادية والإدارية، لذلك نطلب سلخنا عن لبنان وإلحاقنا بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية[5].

وعندما باشرت الدولة المنتدبة فرنسا وضع قانون لدستور لبنان الجديد أعدت استمارة تحتوي على أسئلة لرسم هيكلية للدستور، حيث أسندتها إلى لجنة وضع القانون الأساسي النيابية، «والتي قررت أن يكون الذين تستعين بآرائهم في عملها، مؤلفين من كبار رجال القضاء والنواب السابقين، ومن خمسة من كل الهيئات التالية: نقابة المحامين، والصحافة، والأطباء، والصيادلة، وإثنان من كل من

(١) رباط إدمون، «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني»، ص(٢٩٩)، نقلًا عن قاسم الصمد، ص(٥٢).

(٢) بيهم محمد جميل، «لبنان بين مشرق ومغرب»، ص(٢٣)، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٥٢).

(٣) رباط إدمون، ص(٢٩٩)، مرجع سابق، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٥٢).

(٤) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(٦٦).

(٥) جريدة الإنشاء، العدد ٩٧، تاريخ ١٤ تشرين أول ١٩٤٩ ص(٣).

المهندسين، والبورصة، والغرف التجارية، وجمعية التجار، والملاكين، ومجالس الإدارة، والبلديات في المحافظات»[1].

لكنه سرعان ما جاء الرفض المطلق للإجابة على أسئلة الدستور من قبل الفريق الذي لم يقبل أصلا بالانتداب، ولمس في إجابته على هذا الرفض موقف أغلب زعماء مسلمي بيروت، وصيدا، وطرابلس، وبعلبك[2].

ففي طرابلس، اجتمع المحامون في دار العدلية للبحث في أسئلة القانون الأساسي، وأسفرت النتيجة عن تقرير رفض الاشتراك في الإجابة عليها، فكان رفض المسلمين لعدم اعترافهم بلبنان الكبير، ورفض المسيحيين لعدم إشراكهم فعليا بالأمر، وقد أرسل النقيب رشيد طرابلسي برقية إلى المجلس النيابي، أبلغه فيها بالنتيجة[3].

أما الفعاليات الاقتصادية والبلدية والدينية، فقد بعثت بعريضة إلى رئيس المجلس جاء فيها»: إن رغائب الأمة الطرابلسية هي رفض الانضمام إلى لبنان الكبير، وعليه: تقرر بالإجماع، بمناسبة وصول الأسئلة الموجهة إلينا من اللجنة الدستورية، أن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على إلحاقها بلبنان، ورفض الإشتراك في الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة. . ولهذا لم نر بعد ذلك لزوما لإعطاء الجواب على هذه الأسئلة، وإرسال مندوبين. كذلك أرسل مفتي طرابلس محمد رشيد ميقاتي وقاضيها، عريضة بتاريخ السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٦ إلى رئيس المجلس التمثيلي، يصوران فيها الرفض المطلق من قبل جميع شخصيات المدينة، إعطاء الأجوبة على أسئلة الدستور. ونظرا للروحية التي لم نعرف مثلها قبل اليوم بطرابلس، وللتهجم الزائد على الشخصيات سواء في الجرائد أو في الأفواه، في المجتمعات العمومية، ولعدم اعتياد المحيط على إحترام الرأي الشخصي، لم نتمكن حتى اليوم من الظفر بأحد ممن وقف موقف الحياد تجاه هذه القضية، يجروء على التعرض لمخالفة هذا الهوس. .[4] فما هو السبب الذي دفع بالسلطة إلى نفيها خارج لبنان؟.

(١) صحيفة صدى الشمال، عدد ٢٧ تاريخ ٣١ كانون أول ١٩٢٥ ص(٣٠).

(٢) إسماعيل عادل، «السياسة الدولية في الشرق العربي»، المجموعة الخامسة، ص(١٠٨ ـ ١١٣). دون تاريخ.

(٣) صدى الشمال، عدد ٢٩، تاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦، ص(٣).

(٤) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، أطروحة دكتوراه، ص(٦٨ ـ ٦٩)، مرجع سابق.

لما اشتدت معارضة زعماء المسلمين في لبنان لعملية سن الدستور اللبناني، ورفضهم الإجابة على الأسئلة إليهم، قامت سلطات الانتداب باعتقال معظمهم، فأرسلت البعض منهم إلى السجون والبعض الآخر إلى المنفى في جزيرة أرواد[١].

وهذا كان نصيب كل من عبد الحميد كرامي، وعارف باشا الحسن، والدكتور عبد اللطيف بيسار، الذين اتهموا وبحق بتعاطفهم مع الثورة التي كانت قد قاربت حدود طرابلس، عندما أصبحت الضنية مسرحا للمعارك التي خاضها بعض أبنائها ضد القوات الفرنسية[٢]، كما عقد المشاركون مؤتمرا أطلق عليه مؤتمر الساحل في تموز عام ١٩٢٨، ترأسه عبد الحميد كرامي، وشاركت في هذا المؤتمر وفود من بيروت، وطرابلس، وجبل عامل وصور، ووادي التيم، واللاذقية، والبقاع، وحصن الأكراد، وبعلبك[٣].

وقد انحصرت مطالب وقرارات المؤتمرين: بتحقيق وحدة البلاد السورية العامة، وذلك بضم جبل الدروز وبلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم إلى الدولة السورية[٤].

(ومن ضمن هذه المناطق طرابلس، التي استمرت تناهض الكيان اللبناني، وظل عبد الحميد كرامي يجلس في واجهتها معارضا بلا هوادة. فلان جميع السياسيين المناهضين لفرنسا في البداية، إلا عبد الحميد،الذي لم يحمل راية لبنان إلا في اليوم الذي حمل فيه الفرنسيون حقائبهم وجلوا عن البلاد)[٥].

لكن الحكومة المنتدبة، لم تأبه للقرارات التي صدرت عن المؤتمر، الذي ترأسه عبد الحميد كرامي، واستمرت في وضع التنظيم الجديد لدولة لبنان الكبير بحدوده الحالية[٦].

---

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، أطروحة دكتوراه، ص(٩٧ ـ ٦٩). مرجع سابق، وكذلك عادل إسماعيل، السياسة الدولية، ج٥ ص(١١٣).

(٢) مذكرات الأطرش، في بيروت الماء عدد ١١٦، تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٦ ص(٣٦)، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٩٧).

(٣) حلاق حسان، «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، ملحق رقم ٣٦ ص(١٦٦) وما بعدها.

(٤) حلاق حسان، المرجع نفسه، ص(١٦٦) وما بعدها.

(٥) رياشي إسكندر، «قبل وبعد»، مرجع سابق ص(٥١).

(٦) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(٢٥).

أسباب تخصيص قائمقامية لطرابلس

لعل الأسباب الموجبة التي دعت الحكومة المنتدبة، إلى تخصيص قائمقام لطرابلس ما يلي:

إن مدينة طرابلس والميناء، قد أصبحت نسبة لاتساعها وأهميتها، بحاجة لأن تخصص لها موظفًا خاصًا، يقوم مقام محافظ الشمال في إدارة مصالحها العامة[١]. لكن نائب طرابلس أمين المقدم، كان يشك بحسن نية الحكومة في استنسابها جعل طرابلس قضاء استثنائيا، بغية تسهيل إدارتها وترقية مرافق عمرانها، متخوفا من أن يفتح ذلك بابا للمناظرة والمسابقة لبعض أهالي الأقضية، كي تطلب أن ينقل مركز المحافظة إليها، حيث اعتقد أن هذا خطأ ويسبب أتعابا، لأن طرابلس كائنة في وضع مركزي بين أقضية محافظة لبنان الشمالي[٢].

كذلك نراه في موضع آخر يوجه سؤالا إلى الحكومة، يتضمن اتهاما لها بأنها لم تكن لتخصص قائمقاما لطرابلس إلا على إثر الحوادث الدامية والإضراب الشهير الذي قامت به المدينة عام ١٩٣٦، مطالبة بالوحدة مع سوريا، ومتهمة رجالات الحكم فيها بالتخلي عن طرابلس، وعن دعاة الوحدة من أبنائها وزعمائها، وبقبول الأمر الواقع الذي فرضته سلطات الانتداب الفرنسي، التي ألحقت طرابلس والضنية وعكار والأقضية الأربعة بمتصرفية لبنان[٣].

وقد جاء في سؤال النائب المقدم، أن أهالي طرابلس، إن تمردوا وأقدموا على تضحيات دامية ومؤسفة ليست لمجرد تسلي أو تشفي، بل الألم واليأس هما الذان دفعا بهم إلى ذلك، وغير معقول أن ينتحر الإنسان بلا سبب. ثم يصل المقدم بسؤال إلى القول: هل كان إيجاد قائمقامية مركز طرابلس العاصمة الثانية للجمهورية، متصورا منذ القديم من لدن الحكومة؟! أم هي اختارته على إثر حوادث طرابلس الأخيرة؟! على كلا الحالين، ما هي الفوائد والمحسنات المنتظرة من هذا الوضع، سواء من الوجهة الاقتصادية والإدارية والفلاحية، وترقية الأحوال العمومية، مما يطمئن في المستقبل على هذا المشروع[٤]؟! في الوقت الذي وضحت فيه أسباب استحداث منصب قائمقام لطرابلس تمهيدا كما أشيع يومها، لنقل مركز المحافظة من طرابلس المدينة إلى الأسكلة، أو ـ كما تخوف النائب

---

(١) محاضر مجلس النواب، عام ١٩٣٦ ص(٩)، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٢٥).

(٢) محاضر مجلس النواب، عام ١٩٣٦ ص(٩)، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٢٥).

(٣) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، مرجع سابق، ص(٢٥).

(٤) محاضر مجلس النواب عام ١٩٣٦، ص(٨٨)، نقلًا عن قاسم الصمد ص(٢٥ ـ ٢٦).

المقدم - إلى إحدى مراكز أقضية الشمال، قد تكون زغرتا، أو بشري أو أميون أو البترون، وهي التي رفضت بتوجيه وقيادة عبد الحميد كرامي، قبول الأمر الواقع، والانضمام إلى كيان لبنان الكبير[1]. بموجب قانون عام ١٩٣٦ كما نصت مادته الثانية على أن يقوم المحافظ بوظيفة القائمقام في القضاء المركزي الملحق بمحافظته، دون أن يخصص لقضاء طرابلس قائمقاما متفرغا. كذلك الأمر بالنسبة للمرسوم الإشتراعي رقم ١١ الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤، الذي لم يأت بجديد بالنسبة للتقسيمات الإدارية السابقة سوى أنه جعل عدد الأقضية ٢٤ قضاء، كما أنه أحدث تجديدا في تأليف ومهمات وصلاحيات مجلس المحافظة، الذي استحدثه المرسوم الإشتراعي رقم ١٨.

الزعامة الشعبية في طرابلس من عام ١٩١٢ إلى ١٩٨٧

الزعيم عبد الحميد كرامي:

يعتبر الزعيم عبد الحميد كرامي من بناة الاستقلال اللبناني، ومن دعاماته الكبرى، قضى جميع حياته مناضلا مكافحا في سبيل إجلاء الأجنبي عن أرض الوطن اللبناني. ولد في سنة ١٨٩٧، وتعلم في مدارس طرابلس وألقيت عليه مهام منصب الإفتاء في طرابلس، وهو في عنفوان الشباب، فقام بالمهمة أحسن قيام، وحين جلا الأتراك عن لبنان عهدت إليه الحكومة العربية خلفا لرشيد بيك طليع سنة ١٩١٢ - ولمدة وجيزة - بمنصب حاكمية طرابلس، فقاد البلدة أحسن قيادة وأعلن استقلال البلاد، وتبين فيما بعد أنه استعمار مغلف تحت اسم الانتداب، فأبى أن يتعاون مع المستعمر وترك مركز الحاكمية وتولى زعامة طرابلس في نضالها ضد الأجنبي، قاسى من اضطهاد الدولة المنتدبة الكثير، ونفي مرارا وتكرارا لكنه رفض كل عروض الدولة المنتدبة للتعاون معها، ولم يرض بديلا عن الاستقلال التام وانسحاب الجيوش الأجنبية عن أرض لبنان.، وحين أعلنت الحرب العالمية الثانية جاءت حكومة الجنرال ديغول وأعلنت استقلال لبنان، وجرى في سنة ١٩٤٣ انتخاب أول مجلس للنواب في عهد الاستقلال، فانتخبته طرابلس نائبا عنها بالإجماع. لكن المندوب السامي الفرنسي لم يرض عما قام به النواب من تعديل للدستور اللبناني، وحذف المواد التي تقيد الاستقلال، وهكذا في ليل الحادي عشر من تشرين الثاني من السنة المشار إليها، ألقى عليه الجنود السنغاليون القبض، واقتادوه بملابس النوم إلى المنفى مع الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح

(١) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(٢٦).

وغيرهم، حيث بقوا حتى الثاني والعشرين من تشرين الثاني وهو اليوم الذي اتخذ فيما بعد عيدا للاستقلال.

وفي عام ١٩٤٥ عهد إليه بتأليف الوزارة، فقام بالمهمة أحسن قيام، ومثل لبنان في تأسيس الجامعة العربية. وفي سنة ١٩٥٠ أصيب بمرض عضال، أدى إلى وفاته وفي سنة ١٩٦٣ احتفلت طرابلس ولبنان بإقامة تمثال للرئيس كرامي في مدخل طرابلس، إلا أن الأحداث الأخيرة في طرابلس أدت إلى تحطيم التمثال.

كان عبد الحميد كرامي يتجاوب مع الاتجاه العام لمدينة طرابلس، فرفض فكرة إنشاء دولة لبنان، وقد بدأ نجمه بالصعود منذ الحكومة العربية في دمشق، وبالرغم من حداثة سنه، فقد عين حاكما لطرابلس من قبل حكومة دمشق، ومما يدل على استجماعه لعواطف الأهالي - هو رفضهم تعيين سعد الله المنلا كحاكم على طرابلس - مما حدا بالملك فيصل إلى الاستجابة لمطلب أهالي طرابلس، بتعيين كرامي. والواقع أن عبد الحميد كرامي منذ سنة ١٩١٨ ارتبط بسياسة فيصل وبالموالاة للإنكليز، ومناهضة الفرنسيين. ومع الانتداب الفرنسي بدأ يبرز كزعيم شعبي وبهذا المعنى فإن عبد الحميد كرامي مثل في بداية العشرينات ظاهرة جديدة لم تعرف المدن من قبل، وهي ظاهرة الزعامة الشعبية وبصفته مناهض للفرنسيين، أخذ يستقطب القوى المتوسطة والشعبية دون أن يحصل على أي منصب رسمي قبل سنة ١٩٤٣ حين انتخب نائبا عن طرابلس.

كانت صلات عبد الحميد كرامي إسلامية وعربية من خلال مؤتمرات الساحل، التي عقدت في بيروت، ومن خلال المؤتمرات التي عقدت في دمشق، مما أضفى على شخصه أبعادًا إضافية.

وكانت القوى المحلية في طرابلس، قد رفعت عام ١٩٢٣، مع القوى الوحدوية، أي التي كانت تطالب بالوحدة مع سوريا، في المناطق الساحلية، مذكرة إلى الجنرال ريغان تضمنت المطالبة بالانفصال عن لبنان، والالتحاق بسوريا، وقّعها من طرابلس: إبراهيم الحسيني السندروسي، عبد الحميد كرامي، إسماعيل الحافظ، محمد منير ملك، عبد اللطيف البيسار، سعد المنلا، محمد أديب، عبد الواحد محمد، كمال البركة، وهذا يدل على أن السياسة المناهضة للفرنسيين، قد أخذت تستقطب بعض أبناء العائلات التقليدية، وخصوصا أولئك الذين لم يجنوا أية فوائد من الانتداب الفرنسي. في عام ١٩٢٦ رفضت طرابلس الإجابة على الأسئلة المتعلقة بسن الدستور، وأرسلت برقيات من المحامين والتجار والعمال والخياطين، أي: من الفئات الوسطى والمتعلمة، كذلك من المندوبين الثانويين الذين يناط بهم عادة انتخاب أعضاء المجلس النيابي، ونجد أن قادة الاتجاه العروبي والوحدوي

في طرابلس، كانوا ـ سنة ١٩٢٨ ـ في مؤتمر الساحل بالإضافة إلى عبد الحميد كرامي، الذي ترأس الوفد، الذي ضم إلى جانبه: الدكتور عبد اللطيف البيسار، مصطفى الهندي، وسعدي المنلا، وعارف الحسن الرفاعي، والدكتور حسن رعد، وصبحي الملك، وتيودور حكيم، من المناوئين له ويعترفون بزعامته.

كانت الزعامة الطرابلسية تنعقد لعبد الحميد كرامي، وفي عام ١٩٣١ قامت تظاهرة في طرابلس دعما لجهاد ليبيا ضد الإيطاليين، انطلقت من الجامع المنصوري الكبير وتقدمها محمد حمزة الذي بدأ أيامه بالبروز، وكان رد سلطات الانتداب: إعتقال كرامي الذي اعتقل ونفي مرات سابقة، منها عام ١٩٢٦، ويؤكد ذلك على زعامته للشارع. وفي ذكرى المولد النبوي الشريف عام ١٩٣٤، انطلقت تظاهرة إلى منزل كرامي، مما يعني أنه أصبح محط أنظار الأهالي والشعب، فألقى خطابا في وضع حرج تميز بالشدة التي أخذتها سلطات الانتداب.

وفي ذات السنة في ذكرى إعلان دولة لبنان الكبير، عبرت طرابلس بطريقة معاكسة وسلبية، فأرسلت البرقيات إلى هيئة الأمم للاحتجاج على إرغام المدينة على ضمها إلى لبنان. وقد وقع على هذه البرقية وجهاء مدينة طرابلس، حيث تُظهر أسماء الموقعين مدى الدعم الذي يلقاه الاتجاه الذي يمثله عبد الحميد كرامي، مما جعله في أواسط الثلاثينيات الزعيم غير المنازع للمدينة. وكانت قمة رفض طرابلس للانتداب ـ وللدولة اللبنانية ـ قد جاء مع زيارة رئيس الجمهورية آنذاك إميل إده لطرابلس، فعبرت المدينة عن الرفض بإضراب كبير، انتهى باعتقالات وصدامات مع الشرطة(١).

الرئيس الشيخ محمد الجسر:

برز اسم الشيخ محمد الجسر بصفته ابنا للعلامة حسين الجسر، وقد حصل عام ١٩٠٧ على منصب مدير مدرسة سلطانية في اللاذقية بمسعًى من والده، إلا أن حكومة الاتحاد والترقي عزلته عن المنصب عام ١٩٠٩ فعاد إلى طرابلس. وفي عام ١٩١٢ انتخب ممثلا في مجلس المبعوثين، فأقام في الآستانة حتى عام ١٩١٤، ثم عاد بعد اندلاع الحرب، فحصل على منصب نائب رئيس المجلس العمومي لولاية بيروت، وبقي في المنصب حتى عام ١٩٢٠، وخلال إقامته في بيروت، وطد صلاته بزعامات من الطوائف الإسلامية والمسيحية على وجه الخصوص، وبعد الانتداب حصل على منصب رئيس محكمة جنايات بيروت ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، ثم

(١) مجلة الشمال، وكالة أنباء الشرق، العدد ١١٤، حزيران ١٩٩٢، ص(٧٢ ـ ٧٣).

مدعي عام محكمة التميز عام ١٩٢٢، وأصبح ناظرا للداخلية عام ١٩٢٣، وناظرا لمجلس النواب بين ١٩٢٧ و١٩٣٢. وترسم هذه السيرة المختصرة للشيخ محمد الجسر صورة عن شخصه ودوره، فقد كان إداريا ورجل دولة، حصل على المناصب العليا، إلا أن ما يميز ذلك هو قبوله الأمر الواقع، فكان يعين في مجلس الشيوخ ثم في مجلس النواب تعيينا، وصار بذلك رئيسا للمجلسين، وبالرغم من ابتعاده عن المدينة، إلا أن العائلات التاجرة والمعروفة، بدأت تتحلق حوله، وهذا ما دفع بالشيخ الجسر لأن يقدم على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية اللبنانية(١).

محمد الجسر رئيسا للجمهورية

عندما رأى الشيخ محمد الجسر، أن هناك ظروفًا تسمح بترشيح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية اللبنانية مغتنما بذلك الخلاف الذي نشأ بين إميل إده وبشارة الخوري، في عهد الرئيس شارل دباس، ولكن هذا الخلاف لم يأخذ شكله الواضح إلا بعد عام ١٩٣٢، ذلك أن الصراع بين الزعيمين المارونيين في عهد شارل دباس، لم يكن يتجاوز المنافسة الشخصية. وكان بعض وجهاء المسلمين في هذه الأثناء، قد وطدوا مكانتهم السياسية، فاستطاع الدباس أن يحظى بتأييد عدد كبير منهم، وأن يشرك بعضهم في إدارة شؤون الدولة، وكان أبرز هؤلاء الوجيه الطرابلسي الشيخ محمد الجسر، الذي رئس مجلس الشيوخ، ثم مجلس النواب من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٢، وبالرغم من الانتقاد الذي وجهه المسلمون إلى الجسر، لاشتراكه في الحكومة اللبنانية، وتعاونه مع الانتداب، فإن النجاح الذي أحرزه، والسلطة النافذة التي يتمتع بها كرئيس للمجلس وكممثل للطائفة الإسلامية في الحكم، أغريا غيره من المسلمين السنيين على الاقتداء به، لكن هؤلاء ظلوا أقلية، واستمرت أكثرية المسلمين تعارض الأوضاع الراهنة، وفي ما اقتصر نشاط بعض هؤلاء ـ وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي في طرابلس وسليم سلام في بيروت ـ على المطالبة بالاتحاد مع سوريا، ذهب غيرهم من الجيل الطالع إلى أبعد من ذلك، فتزعموا الدعوة إلى وحدة عربية شاملة.

وكان بين دعاة الوحدة الشاملة الصحافي الطرابلسي الأصل خير الدين الأحدب، وصديقه رياض الصلح، وسواه من شبان آل الصلح، الذين نزحوا أصلا من صيدا إلى بيروت، وأخذوا ينافسون وجهاء المسلمين هناك على الزعامة(٢)،

(١) مجلة الشمال العدد ١١٤، حزيران ١٩٩٢ ص(٧١ ـ ٧٢).

(٢) رياشي إسكندر، «قبل وبعد»، ١٩١٨ ـ ١٩٤١، لم يذكر التاريخ ص(٨١ ـ ٨٤)، مرجع سابق.

وكان الوجهاء البيروتيون مضطرين إلى مراعاة الشعور السائد في العاصمة، ولعل في ذلك ما يفسر إصرارهم على عدم التعاون مع الجمهورية اللبنانية والانتداب الفرنسي، وبسبب موقفهم السلبي هذا، تعذرت عليهم خدمة مصالح أبناء طائفتهم، فضعضعت زعامتهم وسهل على الدخلاء أن ينتزعوا الكثير من نفوذهم، وكان الشيخ محمد الجسر أول من استفاد سياسيا من هذا الوضع، فجعل من نفسه الممثل الأوحد للطائفة السنية طيلة عهد الدباس.

وفي هذه الأثناء برز خير الدين الأحدب ورياض الصلح إلى الميدان السياسي، في طليعة المنادين بالوحدة العربية، وكان موقف الأحدب والصلح من الجمهورية اللبنانية من الناحية النظرية، شبيها بموقف الزعماء البيروتيين وغيرهم من المصرين على الوحدة مع سوريا، إلا أن عروبة الأحدب والصلح لم تمنعهما من الاهتمام بالسياسة اللبنانية، وبالرغم من اختلافهما الحاد في الرأي السياسي مع كبار الزعماء المسيحيين في البلاد، لا سيما بعد تأليف لجنة تتولى المفاوضات لعقد المعاهدة الفرنسية اللبنانية، تم التوقيع عليها في بيروت يوم الجمعة الموافق للثالث عشر من تشرين من نفس السنة. ولما انفرط عقد الحكومة الائتلافية التي كان يرأسها خير الدين الأحدب بوفاة وزير الداخلية الدستوري ميشال زكور في حزيران ١٩٣٧، وفي الوقت الذي فشل فيه الأحدب في استعادة الأكثرية النيابية إلى جانب حكومته، التجأ إلى المفوض السامي دي مارتل الذي اقتنع بضرورة الحل، فصدر عن رئيس الجمهورية المرسوم رقم EC\891 تموز ١٩٣٧ علل فيه أسباب الحل. في بداية تشرين الأول ١٩٣٧ أعلن دي مارتل قراره الشهير الخاص بفرض الائتلاف الانتخابي بين أنصار رئيسي الجمهورية والحكومة إده والأحدب، وبين زعيم المعارضة الدستورية بشارة الخوري[١]، وبذلك استطاع خير الدين الأحدب من تأليف حكومته بمعاونة الفرنسيين.

استطاع الأحدب والصلح أن يوطدوا أواصر الصداقة معهم، وأن يقيما الصلات مع المسؤولين الفرنسيين في بيروت، والأوساط السياسية الفرنسية في باريس. ورحب الفرنسيون بإقبال الأحدب والصلح على الاهتمام بالسياسة اللبنانية، وكان الزعيمان الشابان بالفعل خير من يمثل وجهة النظر الإسلامية في الحوار مع الزعماء اللبنانيين المسيحين، والمسؤولين الفرنسيين، لكنهما آثرا في حينه عدم الاشتراك في الحكم كما آثر غيرهما من الزعماء والوجهاء المسلمين. وهكذا بقي الشيخ محمد الجسر ممثلا للطائفة الإسلامية في الحكومة اللبنانية دون منافس حتى ١٩٣٢.

(١) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١١٢).

وكان في هذه الأثناء قد أعيد انتخاب شارل دباس رئيسا للجمهورية في ١٩٢٩، فاشتد على إثر ذلك النزاع بين إميل إده وبشارة الخوري، حتى بلغ ذروته في أواسط ١٩٣١. وكان الزعيمان المارونيان يتطلعان إلى خلافة الدباس في السنة التالية، عند انتهاء مدة رئاسته الثانية والأخيرة، بموجب الدستور، فأصبح التنافس بينهما مباراة علنية للفوز برئاسة الجمهورية، وأشيع في ذلك الوقت أن السلطات الفرنسية كانت تؤيد إده، لكن سرعان ما اتضح أن الخوري كان أقوى المرشحين، وذلك بفضل علاقاته الحسنة مع المسلمين، واستياء هؤلاء من تصرفات خصمه، ففي الفترة القصيرة التي تولى فيها إده رئاسة الوزارة في عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، اتبع نهجا في السياسة زاد في تنفير المسلمين منه، من ذلك أنه عمل في حقل التربية الوطنية على تعزيز نفوذ البعثات الكاثوليكية الأجنبية، التي كان المسلمون ينظرون إليها بعين الريبة والشك، كما أنه تحدى القومية العربية التي نادى بها زعماء المسلمين، فشجع فكرة الفينيقية التي دعا إليها صديقه شارل قرم[*]. ولما تبين لإده أن لا حظ له بالرئاسة، سعى إلى التعكير على خصمه بمحاولة البحث عن مرشح ماروني آخر يسلبه أصوات النواب المسلمين، التي كانت تضمن له النجاح، إلا أنه لم يوفق إلى ذلك. ومن هنا كان ظهور الشيخ محمد الجسر المفاجىء في أوائل ١٩٣٢ مرشحا مسلما لرئاسة الجمهورية، يدعمه إده وسواه من أخصام الخوري الموارنة، وللحال أعلن النواب المسلمون والروم الأرثوذوكس تأييدهم لترشيح الجسر، فتأكد فوزه. اعترض البطريرك الماروني أنطون عريضة مبدئيا على ترشيح مسلم لرئاسة الجمهورية، لكن البطريرك وقد كان خصما سياسيا لبشارة الخوري، سهل إقناعه بأن ترشيح الجسر ما هو إلا مناورة تنتهي قبل الشروع الفعلي بالانتخاب، فعاد عن اعتراضه، وكان الاعتقاد قد ساد أن السلطات الفرنسية تقف من ترشيح بشارة الخوري موقف التحفظ، لكن المفوضية الفرنسية مهما كان موقفها من ترشيح الخوري، لم تكن مستعدة لقبول مسلم رئيسا للبنان؛ إذ رأت والجسر نفسه لم يجهل ذلك، أن لبنان ليس منفصلا عن باقي البلدان العربية، إلا لأن له طابعا مسيحيا دوليا معروفا، مما يقضي بأن يكون رئيس جمهوريته ممهورا بهذا الطابع. وظن الجسر في البدء أنه يستطيع تبرير ترشيحه بإظهار تفوق اللبنانيين المسلمين على المسيحيين في العدد، فطالب بإجراء إحصاء عام للبرهان على ذلك - وقد جرى هذا الإحصاء في ٣١ كانون الأول ١٩٣٢ بعد تعليق الدستور - واستمر في المعركة رافضا أن يصغي إلى الذين ناشدوه الانسحاب. ولما اقترب موعد الانتخاب، قرر المفوض السامي هنري بونسو (١٩٢٦ - ١٩٣٣) في آخر الأمر، أن

(*) (شارل قرم أديب لبناني كتب بالفرنسية عاش ما بين عامي ١٨٩٤ - ١٩٦٤.).

يتدخل ويفرض إرادته. وفي ٩ أيار ١٩٣٢ استدعي محمد الجسر بصفته رئيسا لمجلس النواب إلى دار المفوضية، فأبلغه المفوض السامي تعليق العمل بالدستور، وفي الحال حل المجلس وتأجل انتخاب رئيس الجمهورية إلى أجل غير مسمى.

وفي اليوم التالي طلب المفوض السامي من شارل دباس أن يبقى في منصبه كرئيس للجمهورية بالتعيين، فقبل الدباس بذلك.

لم يكن ترشيح الجسر لرئاسة الجمهورية، إلا السبب المباشر لتعليق العمل بالدستور. أما السبب الأساسي فكان يعود إلى عدم اطمئنان السلطات الفرنسية إلى سلوك السياسيين اللبنانين، إذ كانت براعة هؤلاء في المناورات الحزبية واستغلال النفوذ السياسي، تفوق وعيهم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت تعانيها البلاد، واهتمامهم بمعالجتها[١].

الرئيس الشهيد رشيد عبد الحميد كرامي:

من مواليد طرابلس سنة ١٩٢١ درس في كلية التربية والتعليم في طرابلس، ثم أكمل دراسته الجامعية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وتخرج منها سنة ١٩٤٧.

تدرج في مكتب الأستاذ فؤاد رزق، ترشح للانتخابات للمرة الأولى سنة ١٩٥١، إثر وفاة والده المرحوم عبد الحميد كرامي، عين وزيرًا لأول مرة سنة ١٩٥٣ وشكل الحكومة سنة ١٩٥٥، ترأس أول حكومة بعد أحداث ١٩٥٨ شكل أكبر عدد من الوزارات، وسجل رقما قياسيا في بقائه رئيسا للحكومة لمدة ثلاث سنوات متواصلة، من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٤، وتولى مناصب وزارية عديدة.

سجل انتصارا كبيرا بتشكيل الحكومة بعد أزمة وزارية استمرت سبعة أشهر سنة ١٩٦٩، قام بعدة رحلات إلى الخارج بدعوات رسمية وخاصة، ونال الأوسمة العديدة من خلالها. برلماني من الطراز الأول، تزعم الجبهة الديموقراطية البرلمانية. استشهد في حزيران عام ١٩٨٧ إثر انفجار مروحيته، التي وضع فيها عبوة ناسفة أدت إلى استشهاده.

لعل هذه السيرة القصيرة للزعيم الراحل الشهيد رشيد كرامي، تعطينا انطباعا عن الدور الكبير الذي قام به طيلة فترة من الزمن ليست بقصيرة، استطاع من خلالها أن يكون السياسي والزعيم الأول في طرابلس ولبنان وهو ذا شخصية سياسية دولية، مثل الطائفة السنية عبر مركزه في رآسة الوزراء لدورات عدة..

(١) الصليبي كمال سليمان، «تاريخ لبنان الحديث»، الطبعة السابعة، دار النهار ص(٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣).

التوازن العائلي

يمكن أن نقسم المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٧٢، أي سحابة نصف قرن من الزمن إلى مرحلتين كبيرتين، مرحلة الانتداب ومرحلة الاستقلال، وقد تبدلت فيها جزئيا الحياة الانتخابية، إذ نأخذ بالاعتبار الطريقة التي كان يتم فيها تعيين النواب، ونأخذ بالاعتبار أن مرحلة الانتداب في طرابلس تميزت باستنكاف الزعامة الشعبية عن المشاركة في الدورات الانتخابية، إلا أن الدورات الانتخابية عموما في العهدين الانتدابي والاستقلالي، واختيار النواب بالتعيين أو الانتخاب، تعطينا انطباعا عن نوع الحياة السياسية العائلية في المدينة[١].

لقد أبدت العائلات في طرابلس مرونة فائقة في التعامل مع الأحداث والتطورات، واستطاعت أن تستوعب كل ما كان يبدو أنه يحمل نهاية نظامها، وقد تمكن النظام العائلي أن يصمد منذ نهاية القرن الثامن عشر، عبر تقلبات متغايرة، كما استطاع هذا النظام أن يستفيد أقصى الإفادة من التنظيمات الإدارية العثمانية. ثم في فترة الانتداب نجد ذات العائلات تعود للتعاون مع السلطة الجديدة القائمة بذات الزخم، محتفظة ببنيتها القادرة على التكيف مع التبدلات والتحولات، التي تتكيف مع النظام العائلي. والواقع أن دراسة متخصصة لبحث مرونة البنية العائلية وقدرتها على التمدد والانكماش تصبح ضرورية لفهم الآلية التي تعمل بها العائلة، لاستيعاب الصدمات ولإدراك الوظيفة التي تقوم بها..

وبالرغم من وجود عائلات موالية ومعارضة إزاء السلطة القائمة، وبالرغم من الخصومات التي وضعت بعض العائلات في مواجهة بعضها بعضا، إلا أن النظام العائلي بحد ذاته، كان بعيدا عن التهديد أو الشك بمقدرته على الإستمرار وفعاليته في جمع الأنصار وتأمين المصالح. والواقع أن نظام الوجاهة يملك تفسيرا أوليا طالما أن الوجاهة - بصفتها نظاما قائما بحد ذاته - تستطيع أن تجعل العائلات الوسطى قادرة على الالتحاق بالعائلات الصغيرة وانفتاح هذا النظام الذي يشرح مرونة هذا النظام، وقد لاحظنا مرونة النظام العائلي في قدرته على مجابهة التنظيمات الحزبية، وذلك لأن الأحزاب لم تستطع أن تخترق النظام العائلي أصلا؛ لأنها استقطبت الفئات الهامشية والضعيفة في المجتمع المحلي، واستقطبت كذلك العناصر الهامشية داخل العائلات نفسها، . أي غير المندرجة في النظام العائلي. وقد إستطاعت العائلات أن تستوعب التنظيم الحزبي فاستخدمته وخلقت أحزابا على قياسها، فجابهت بها الأحزاب الشديدة التنظيم، وجابهت الأعضاء المنظمين

(١) مجلة الشمال العدد ١١٤ ص(٧٦) تاريخ حزيران ١٩٩٢.

والعقائديين بالأزلام والمحاسيب، وأخيرا فإن العائلات كان بإمكانها أن تستخدم ذات الأحزاب لأغراضها العائلية البحتة.

ومع ذلك فإن طرابلس قد أبرزت خصوصيتها من خلال الزعامة الشعبية، التي تمحورت حول عبد الحميد كرامي خلال فترة الانتداب، وحول رشيد كرامي خلال المرحلة الاستقلالية وحتى وفاته في حزيران ١٩٨٧، والواقع أن عائلة كرامي في الأساس لا تملك ميزات استثنائية تميزها عن غيرها من العائلات، حتى عام ١٩٢٠، وينبغي أن يعزى بعض التمايز لشخص عبد الحميد كرامي نفسه، الذي ملك طباعا شعبية واضحة، إلا أن هذه الطباع كان بإمكانها أن تتمثل بأي شخص آخر.

ولكن المرحلة الانتدابية - بوجهيها؛ الانتدابي والوطني - كانت تتطلب شخصيات على مستوى تكوين الدولة ومتطلبات الانتقال من الإطار المديني إلى الإطار الدولتي، وقد مثل محمد الجسر الوجه الذي يريد أن يربط طرابلس بعجلة الدولة اللبنانية، أما عبد الحميد فمثل الوجه النقيض الذي أراد لفترة أن يربط طرابلس بعجلة النضال التحريري. ومع ذلك فإن الرجلين حرصا على حفظ روابطهم العائلية والمحلية.

وقد استفاد عبد الحميد كرامي من التأييد الشعبي، وهو أمر جديد تماما ليجابه نفوذ العائلات الأخرى المنافسة، كما استفاد من شكل التنظيم الحزبي المبسط لجمع الأعوان والمؤيدين والأزلام، وهو الأمر الذي لم تقدر عليه بذلك زعامته المحلية، بينما استفاد محمد الجسر من نفوذه في الدولة لتأمين الوظائف لأبناء عائلته ولأعوانه، وأخيرا فقد استفاد كرامي من توليه الحكومة لسحق منافسيه وخصومه، وهو الأمر الذي جر عليه خسارة نفوذه، فقد كان يعمل بطريقة غير مباشرة على سحق النظام العائلي الذي ينتمي إليه، وهو الأمر الذي لم يسمح له بإكماله. على أن عبد الحميد كرامي لم يكن يسعى إلى هدم نظام العائلات، بل كان يريد أن يكتسب الاعتراف بزعامته المؤيدة من الأهالي والعائلات على حد سواء؛ وهذا الأمر استطاع أن يقوم به رشيد كرامي بطريقة أكثر دقة..

ويتلخص أسلوب رشيد كرامي بإقامة مسافة متوازنة بين زعامته من ناحية، وبين مصالح العائلات من ناحية أخرى، فيعمد إلى توزيع متكافىء للمناصب العليا والمناصب بين أبناء العائلات، على أن تعترف هي بزعامته. ومن هنا ضمن عدم منافستها له في الدورات الانتخابية، علما أن حلفاءه في اللوائح الانتخابية، كانوا من بين الأشخاص الذين ينتمون إلى ذات النظام العائلي، ولا يثيرون المنافسات العائلية. في نفس الوقت - وبطبيعة الحال - فإن رشيد كرامي قد مر بمرحلتين. في

المرحلة الأولى: كان مضطرا فيها إلى التحالف مع بعض خصومه، قبولي الذوق ثم نديم الجسر ثم محمد حمزة. وفي المرحلة الثانية: استطاع أن يفرض شركاءه على ناخبيه وعلى العائلات دون اعتراض من جانبها، وبهذا الشكل أطفأ الطموح السياسي لعائلات علم الدين، منلا، الذوق، سلطان، ثم الجسر وغيرها.

وقد استفاد رشيد كرامي بشكل خاص من تشكيله للحكومات المتتابعة، فضمن بذلك القدرة على إرضاء الحلفاء والأتباع، كما ضمن القدرة على التفوق على خصومه بصفته شخصية لبنانية وعربية، ورجل سياسي من الطراز الأول. ونلاحظ بهذا الخصوص أن عائلات طرابلس قد احتفظت عموما بطابعها الأهلي والمحلي، فعدا عن سعدي المنلا الذي تسلم الحكومة أربعة أشهر سنة ١٩٤٦، فإن عبد الحميد كرامي ورشيد كرامي، هما الذان عملا رؤساء لحكومات متتالية، وهذا ما ضمن استمرار زعامة الأخير بينما عجز أي شخص آخر عن الحصول على كرسي وزاري خلال فترتي الانتداب والاستقلال. ولكن بعد العام ١٩٧٢ تمكن أكثر من شخص تبؤ منصب وزاري كالوزير السابق مصطفى درنيقة،والرئيس أمين الحافظ الذي كلف بتشكيل حكومة يرأسها والتي لم تدم أياما، ولكن سرعان ما تنحى بسبب ظروف لا مجال لذكرها هنا وفي الجمهورية الثانية برز الوزير عمر مسقاوي ليضيف إلى قائمة العائلات السياسية في طرابلس اسماً جديداً رغم اعتراض الكثيرين له.

إن الطابع المميز للنظام العائلي حين يندرج في إطار مؤسسات الدولة، هو في قدرته على ترتيب مصالحه بالتدريج، وفي كل الظروف وفي كل العهود، فإن النظام العائلي يقدم الخاص على العام، بل ويسخر العام أي المؤسسات الحكومية أو النيابية أو الإدارية لخدمة مصالح الأقارب والأتباع والأزلام، ومن هنا استهلاك المؤسسات العامة في المدينة للمصالح العائلية والمصالح الخاصة. والواقع أن سنوات الحرب قد وضعت النظام العائلي السياسي قيد التجربة، إلا أن طابعها العبثي قد مد العائلة بعناصر إضافية للاستمرار، ودون الخوض في أي تقويم، يمكننا أن نتساءل على النحو التالي: هل تركت سنوات الحرب مجالا لاستمرار الأسس التي يقوم عليها النظام العائلي؟ وهل مازالت العائلة محتفظة بمرونتها لتتمكن من استيعاب نتائج الحرب وتجييرها لمصلحتها؟[١].

نستطيع القول أن الحرب جمدت استمرارية النظام العائلي، لكنها ما لبثت أن انجلت الحرب، لتعود العائلية إلى سابق عهدها، وبشكل أكثر تماسكا، رغم وجود

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٤ حزيران ١٩٩٢ ص(٧٧ - ٧٨).

الأحزاب التي تركت انطباعا سيئا لدى العامة، عما بدر عنها خلال فترة الأحداث.

المرجعية في طرابلس:

كانت الزعامة في طرابلس معقود لواؤها على الزعيمين الشيخ محمد الجسر والزعيم عبد الحميد كرامي فترة من الزمن ليست بقصيرة، شهدت خلالها صعود وهبوط. وبما أن عبد الحميد كرامي الأحدث سنا من محمد الجسر، فقد استمر في مشواره الذي اتسم بالطابع النضالي، والذي يؤسس قاعدة شعبية ومؤيدين، حافظ على هذه القاعدة، وقد ساعده على ذلك انخراطه في العمل السياسي، لا سيما بعد فترة الاستقلال، مما جعل منه مرجعية طرابلسية وشمالية دون منازع، في الوقت الذي تراجع فيه أبناء محمد الجسر عن بناء مثل هذه المرجعية بسبب وفاة والدهم محمد الجسر، فلم يستطيعوا أن ينافسوا عبد الحميد كرامي، ومن بعده رشيد كرامي الذي حافظ على هذه الزعامة وطورها واستقطب بفضل سياسته الذكية العائلات التي كان يرى فيها استعدادا لمنافسته أمثال آل المقدم وغيرهم.

واستمر هذا الوضع رغم وجود منافسة على هذه الزعامة داخل العائلة نفسها، حتى وفاة الرئيس رشيد كرامي لتنتقل إلى شقيقه الرئيس عمر كرامي، وقد حاول الرئيس كرامي الحفاظ على هذه المرجعية التي لا تتلائم مع تطورات العصر ولا يمكن لهذا الجيل المثقف أن يتأقلم مع شيء يعتبره من مخلفات العصر القديم، فقد واجه الرئيس عمر كرامي في الفترة الأخيرة انتقادات كثيرة بسبب تشبثه بهذه المرجعية البائدة التي يرفضها الشعب على اختلاف أنماطه، لا سيما أن بروز عائلات لا تقل شأنا من حيث نفوذها، ناهيك عن اختلاف أصول السياسة الحديثة التي انتهجها الجيل الجديد، وقد ظهر ذلك عبر الانتخابات النيابية التي كشفت الأقنعة وباتت الأوراق مكشوفة لدى الملأ، لأن الشعب يرفض أن يتحكم رجل واحد بمصيره ومستقبله، لا سيما إذا كان هذا الشخص وريث أفكار يعتبرها سببا رئيسيا في تخلفه ورجعيته. فالمرجعية في هذا العصر تعني الاستقلالية والتجزءة، ونحن في عصر الإنفتاح .

المجالس النيابية

كانت الانتخابات النيابية التي تهدف إلى تشكيل مجلس الشيوخ ومجلس النواب في مطلع عهد الانتداب، من ذات نوع المجالس الإدارية في العهد العثماني، خصوصا أن تشكيل مجلس النواب والشيوخ يتم عن طريق التعيين والانتخاب عن طريق المندوبين الثانويين، وهي الطرق نفسها التي كانت متبعة زمن العثمانيين، وكما كانت ثمة عائلات مرتبطة ومحظوظة لدى الدولة العثمانية،

فإن عائلات أخرى حصلت على الخطوة لدى سلطات الانتداب، وهذا يعني غيابا لبعض العائلات وحلول أخرى مكانها. إلا أنه تجدر الإشارة إلى ثلاثة فروق أساسية بين المجالس الإدارية في العصر العثماني، والمجالس النيابية في زمن الانتداب ثم في العهد الاستقلالي، ويتوجب أن نراعي التسلسل الزمني في ترتيبها.

أولا: أصبح عدد ممثلي طرابلس في المجالس النيابية أضيق مما كان عليه في مجالس الإدارة، مما جعل المنافسة بين المتزعمين والعائلات أصعب وأشد مما كانت عليه في السابق.

ثانيا: كان مجلس إدارة اللواء يمثل زعامة محلية بحته، بينما أصبح المجلس النيابي وحدة تشريعية على مستوى لبنان ككل، ومع ذلك فإن النواب الذين يتم اختيارهم تعيينا أو انتخابا، يؤكدون من خلال ذلك زعامتهم المحلية...

ثالثا: في مراحل لاحقة أصبح النواب ينتخبون من قبل الشعب مباشرة، مما أدى إلى فك العزلة التي تضربها على نفسها العائلات، واضطر المرشحون إلى توسل أصوات الناخبين، وقد أخرج هذا الأمر ولو جزئيا الزعامة من دائرة العلاقات الخاصة إلى دائرة أكثر اتساعا.

وعلى هذا النحو، فإن التجربة النيابية مع عهد الانتداب، أدت في واقع الأمر إلى تمركز جديد للنشاط السياسي القائم على القاعدة العائلية، وبالنسبة إلى طرابلس وخلال المرحلة الممتدة طوال سنوات الانتداب، يتوجب أن نميز بين التمثيل النيابي من جهة والتمثيل الشعبي من ناحية أخرى، فالتمثيل النيابي يجري عموما بين عدد من الأفراد ينتمون إلى عدد من العائلات، التي رضيت بالتعاون مع الفرنسيين بالمقارنة مع الاتجاه الوطني والشعبي الرافض لمبدأ الانتخابات، والمشاركة في مجالس الدولة اللبنانية التي لم يعترف بها.

سار التمثيل النيابي منذ بداية الانتداب على النحو التالي:

المجلس التمثيلي الأول: مثل طرابلس في المجلس التمثيلي الأول ـ الذي تم انتخابه في أيلول ١٩٢٠ وحتى آذار ١٩٢٢ ـ عثمان علم الدين.

المجلس التمثيلي الثاني: مثل طرابلس في المجلس التمثيلي الثاني ـ الذي تم انتخابه في أيار ٢٢ وحتى كانون الثاني ١٩٢٥ ـ نور الدين علم الدين، (بعدما اعتبرت محافظة الشمال دائرة انتخابية واحدة، ففي ١٨ آذار سنة ١٩٢٢ أصدر المفوض السامي بالوكالة روبير دي كي قرارا يقضي بانتخاب مجلس تمثيلي للبنان

الكبير، جعل عدد أعضائه ثلاثين عضوا، كان نصيب لواء لبنان الشمالي ما عدا طرابلس أربعة أعضاء: ٢ موارنة، واحد سني، واحد أرثوذكس وقد فاز بالمقعد الأرثوذوكسي الوحيد مرشح طرابلس يعقوب النحاس[١].

(ففي سنة ١٩٢٣، حلت الحكومة اللبنانية اللجنة الإدارية المعينة وأصدرت قرارا بموجبه جرى انتخاب أول مجلس تمثيلي، وجرت الانتخابات على درجتين، وبقيت صلاحيات هذا المجلس استشارية. وفي عهد الجنرال سراي انتخب مجلس ثان فاز خير الدين عدره بتمثيل طرابلس، إلا أن المندوب الفرنسي الجديد المسيو دي جوفينيل منح المجلس النيابي حق وضع دستور للبنان، باعتباره بلدا مستقلا، وقد نص هذا الدستور على إيجاد مجلسين: للنواب وللشيوخ، كما ذكرنا في فصل سابق، وبقي خير الدين بك عدره نائبا عن طرابلس، كما تعين الشيخ محمد الجسر شيخا عنها، وكذلك جبران النحاس، واجتمع المجلسان كل على حده. لكن السلطة المنتدبة رأت فيما بعد أن الضرورة تقضي بإلغاء مجلس الشيوخ، فجرى تعديل الدستور وألغي مجلس الشيوخ، وجرى ضم أعضائه لمجلس النواب بعد توحيد المجلسين، وأكمل المجلس مدته حتى عام ١٩٢٩)[٢].

وفي تموز ١٩٢٥ دعت سلطات الانتداب إلى انتخاب مجلس تمثيلي جديد للبنان، عدد مقاعده ثلاثين مقعدا، وكانت حصة لبنان الشمالي خمسة مقاعد منها، موزعة على النحو التالي (٢ موارنة، واحد أرثوذكس، ٢ للسنة)، وجعلت طرابلس مركز محافظة الشمال بدلا من زغرتا[٣].

مجلس عام ١٩٢٩: وفي تموز ١٩٢٩ انتقل تمثيل طرابلس إلى رشاد أديب المنتخب، وإلى محمد الجسر وعبد الله نوفل المعينين، واجتمع المجلس وانتخب الشيخ محمد الجسر رئيسا له حتى أيار ١٩٣١، (وفي هذا المجلس تدخلت سلطات الانتداب بشكل سافر في عمليات الانتخاب، مما أدى إلى حصول إطلاق نار في سراي طرابلس)[٤].

مجلس عام ١٩٣٤: في سنة ١٩٣٤ ألحقت مدينة طرابلس بمحافظة لبنان الشمالي، التي أصبحت تشكل دائرة انتخابية واحدة، لها خمسة نواب منتخبين (٢

---

(١) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الدار اللبنانية للنشر الجامعي ١٩٨٣ الجزء الأول ج١، ص(٣٢٢).

(٢) الزين سميح وجيه، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً»، مرجع سابق ص(٣٦٩).

(٣) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١٠١).

(٤) الخوري بشارة، مرجع سابق، الجزء الأول، ج١، ص(١٦٦).

للسنة - ٢ للموارنة وواحد للروم الأرثوذكس)، وفاز عن مقعد طرابلس أمين المقدم[١].

وبعد حل المجلس ووفاة الشيخ الجسر، نجد أن طرابلس في مجلس ١٩٣٤ - ١٩٣٧ قد تمثلت بأمين المقدم، وهي مرحلة صعود آل المقدم وفي مجلس ١٩٣٧ - ١٩٣٩ تمثلت المدينة براشد المقدم وشفيق كرامي، ويتوجب أن نلاحظ هنا بأن آل كرامي ما كانوا بعيدين كل البعد عن الحياة النيابية، وإن حملت خصومهم السياسيين، فإن شفيق كرامي أصبح ممثلا عن طرابلس بالرغم من استنكاف عبد الحميد كرامي عن المشاركة، وجرى تعطيل العمل النيابي مع بداية الحرب العالمية الثانية، أما في المجلس النيابي في مرحلة الاستقلال من أيلول ١٩٤٣ وحتى نيسان ١٩٤٧، نجد أن طرابلس قد تمثلت بعبد الحميد كرامي وحليفه الرئيس سعدي المنلا، وخلال هذه المدة صار كرامي رئيسا للحكومة وكذلك سعدي المنلا الذي تولى الحكومة ستة أشهر (..ففي تشريع عام ١٩٤٣ - ١٩٤٧، بقيت البلاد بدون تمثيل نيابي خلال السنتين الأوليتين من الحرب العالمية الثانية، وفي أواسط عام ١٩٤٣ تقرر إجراء انتخابات لمجلس النواب، وعمت الخلافات حول التمثيل الطائفي، كانت المعركة الانتخابية عنيفة وحادة، تدخلت فيها فرنسا وبريطانيا، وتشكلت في محافظة الشمال لائحتان: اللائحة الحكومية التي دعمها الفرنسيون، وضمت من عكار كلا من معين القدور وخالد عبد القادر وإسحاق عطية، وكانت برئاسة الشيخ نديم الجسر[٢]. واللائحة الدستورية وكانت برئاسة عبد الحميد كرامي، وضمت عن عكار كلا من محمد عبود عبد الرزاق المرعبي وسليمان العلي المرعبي ومحمد المصطفى المرعبي ويعقوب الصراف، وقد فازت هذه اللائحة بتأييد الشعب وخاصة في الأرياف، حيث تزايدت النقمة ضد تصرفات حكومة الانتداب في تلك المرحلة[٣]. ولعل مداخلة الإنكليز والفرنسيين وفرض كل منها مرشحيه، أسفر ذلك عن عدة اجتماعات، لعقد الميثاق الوطني بين طوائف لبنان، وتقرر أن يكون التمثيل بنسبة ٤ أربعة إلى ٥ خمسة، أربعة من المسلمين وخمسة من المسيحيين، وهكذا تقرر أن يكون عدد النواب من المسلمين ٢٥ وعدد النواب من المسيحيين ٣٠، كان نصيب طرابلس مقعدين وانتخب بالإجماع الرئيس عبد الحميد كرامي والرئيس سعدي المنلا[٤].

---

(١) الحلو ناجي كريم، «حكام لبنان ١٩٢٠ - ١٩٨٠»، مؤسسة خليفة للطباعة بيروت ١٩٨٠، ص(١٢ - ١٣).

(٢) مجلة صدى الشمال عدد ١٣٠٦، تاريخ ٢٢ آب ١٩٤٣.

(٣) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١٢٢ - ١٢٣).

(٤) الزين سميح وجيه، «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً»، مرجع سابق، ص(٣٧٢).

مجلس عام ١٩٤٧ : إن أحداث ربيع سنة ١٩٤٧ التي أشرنا إليها سابقا أدت إلى عزوف عبد الحميد كرامي عن المشاركة في الانتخابات (حيث كانت قضية ترشيحه الشغل الشاغل للحكومة في محافظة الشمال، حيث انفرد عبد الحميد - كما يقول بشارة الخوري - عن رفاقه الذين فازوا في انتخابات ١٩٤٣، فعقد بعضهم اجتماعا في علما في دار المقدم وتعاهدوا على خوض المعركة المقبلة بمعزل عنه[1].

وبذلك تشكلت نواة القائمة من السادة حميد فرنجية، نصوح الفاضل، مايز المقدم، محمد العبود، وسليمان العلي[2]، مما لم يترك مجالا لكرامي في إمكان فرض المرشحين الذين يرغب فيهم، بسبب اتفاق هؤلاء مع مايز المقدم، الذي انحازت العامة في طرابلس إليه لتدفعه إلى النيابة دفعا مهما كلف الأمر، في حين أن معظم العائلات الكبرى كانت تعتبر عبد الحميد كرامي زعيما عليها[3]، وهكذا فقد أعلن عبد الحميد منذ العاشر من نيسان، أنه سوف لن يخوض معركة الانتخابات النيابية ولكن أنصاره تنادوا إلى تأليف وفد إلى بيروت لإقناعه بالترشيح، فقبل أمام إلحاحهم، حيث أبدى استعداده لخوض الانتخابات ثم ما لبث أن أعلن انسحابه عندما لم تقبل اللجنة بالشروط التي وضعها، قائلا أنه باستطاعته خدمة بلاده عن غير طريق النيابة. في هذه الأثناء كانت اللائحة الائتلافية قد إكتملت في الشمال، حيث وصفت باللائحة المدللة، وقد ضمت كلا من السادة: حميد فرنجية، مايز المقدم، نصوح الفاضل، محمد العبود، الدكتور يوسف فضول، سليمان العلي، يوسف كرم، يوسف ضو، عدنان الجسر، جبران النحاس، ميشال مفرج، وندره عيسى الخوري[4]، أما اللائحة المنافسة فقد تألفت من السادة: عفيف عبد الوهاب، عبد الغني سلطان، خالد عبد القادر، محمد المصطفى، أحمد اليوسف، أنطانيوس الشمر، جان خوري، قبلان عيسى الخوري، جورج حداد، وفيليب بولس[5]، حيث فازت القائمة الائتلافية بكاملها.)

ففاز في طرابلس خصومه العائليين التقليديين مايز المقدم، وعدنان الجسر،

---

(١) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الجزء الثالث، الدار اللبنانية للنشر الجامعي ١٩٨٣، ص(٣٢).

(٢) صدى الشمال، عدد ١٤٩٢، تاريخ ١٤ نيسان ١٩٤٧ ص(١).

(٣) الخوري بشارة، حقائق لبنانية الجزء الثالث، مرجع سابق، ص(٣٣).

(٤) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١٣٧).

(٥) صدى الشمال، عدد ١٤٩٧ تاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٧، وكذلك الأفكار عدد ٣٧٧ تاريخ ٢١ أيار ١٩٤٧ ص(٢).

بالإضافة إلى جبران نحاس؛ فمايز المقدم هو ابن راشد المقدم زعيم العائلة والنائب السابق، أما عدنان الجسر فهو ابن الشيخ محمد الجسر، واستمر هذا التمثيل حتى عام ١٩٥١.

انتخابات عام ١٩٥١ : أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية، وأصبحت محافظة لبنان الشمالي تضم ثلاث دوائر انتخابية هي: دائرة طرابلس وقضائها، دائرة عكار، في حين شكلت مناطق زغرتا والبترون والكورة وبشري دائرة انتخابية واحدة، وبعد وفاة عبد الحميد كرامي نشأ صراع بين آل كرامي على وراثة عبد الحميد كرامي سياسيا، بين شقيقه مصطفى رئيس حزب الشباب الوطني، وابنه رشيد، وقد حسم الأمر لصالح رشيد كرامي الذي تحالف مع نواب سابقين مثل نصوح الفاضل من الضنية، كما تحالف مع بعض الأسماء الجديدة مثل: الطبيب هاشم الحسيني الذي مثل آنذاك الشباب الطرابلسي المتعلم والعصامي، وفؤاد البرط عن كرسي الأرثوذكس لتفادي التحالف مع جبران النحاس حليف خصومه في الدورات السابقة، كما تحالف مع قبولي الذوق رئيس حزب النداء القومي الذي كان يمثل الشباب العروبي، كما ضمت لائحة كرامي سعدي المنلا وهو حليف سابق لآل كرامي.

إلا أن المعركة الانتخابية في سنة ١٩٥١، كانت أكثر المعارك تعبيرا عن تداخل الطابع العائلي والطابع الحزبي، وتميزت هذه المعركة بإختلال نسبي للإستقرار السياسي السابق، والذي تميز بعدد قليل من الممثلين الذين احتفظوا سابقا بتمثيل طرابلس، ونلاحظ أن مايز المقدم وعدنان الجسر، قد خرجا من تمثيل طرابلس في الدورة السابقة ضعفاء، أما بيت كرامي فتحيط بهم الخلافات العائلية الداخلية، ووراثة زعامة عبد الحميد.

ومن هنا نجد أن هذه المعركة جاءت وفي طياتها محاولات العائلات لوراثة التركات، تركة آل المقدم، وآل الجسر، وآل كرامي، كذلك فقد جاءت هذه المعركة إثر أحداث لبنانية وعربية، حرب فلسطين، والانقلابات في سورية ثم التجديد لبشارة الخوري، فترشيح العديد من ممثلي الأحزاب وأبناء العائلات على النحو التالي: كمال سلهب، سالم كبارة ممثل حزب النجادة، ورئيس حزب العمال اللبناني سمير رافعي ابن عبد الحميد الرافعي كاتب عدل طرابلس، وابن عائلة دينية معروفة، الطبيب عبد الله البيسار كوريث لعبد اللطيف البيسار، الذي مثل دورا بارزا في طرابلس خلال عهد الانتداب، مصطفى الذوق، أكرم سلطان، محمد رفعت عدرة، هاشم سلطان، وهؤلاء من عائلات طرابلسية معروفة،نديم الجسر، شقيق محمد الجسر، وقاضي طرابلس مايز المقدم النائب السابق، جمال قرحاني أمين عام جمعية التجار. وترشح عن مقعد الأرثوذكس جبران نحاس، وديع صراف،

فؤاد البرط، كميل خلاط، ويمثلون أبرز العائلات الأرثوذكسية آنذاك. وعن قضاء طرابلس ترشح شمس الدين رعد، ومحمد مصطفى علم الدين، وحسين علي الصمد. وترشح عن الشيوعيين رضوان الشهال. وعن الماسونيين أشرف كبارة. وعن النجادة أحمد عدنان الحكيم. وكان العدد الإجمالي للمرشحين ٣٠ مرشحًا وفازت لائحة كرامي.

وقد استفاد رشيد كرامي من العطف الذي أحاط به بعد وفاة والده، كما استفاد من إجماع نسبي بين أهل الرأي ومنهم فوزي القاوقجي، إلا أننا نلاحظ بعض الثبات في سياسة كان اتبعها والده، وهي التمايز الذي يصل إلى حد العداء للعائلات التقليدية، وبالمقابل فإن العائلات الطرابلسية، أبرزت ضعفا واضحا وتشتتا فاضحا إلى حد اشتراك العائلة الواحدة بأكثر من مرشح واحد، مثل آل سلطان أو كبارة أو ذوق.

تشريع عام ١٩٥٣: اختلف الأمر عام ١٩٥٣، فقد قسمت طرابلس إلى دائرتين انتخابيتين: التبانة والحدادين، وقد جاءت هذه الدورة الانتخابية في أعقاب استقالة بشارة الخوري، وتضييق كميل شمعون لعدد أعضاء المجلس النيابي، فكان الوضع الانتخابي على هذا النحو: الدائرة الأولى: الحدادين، ترشح فيها قبولي الذوق، هاشم الحسيني، مصباح الأحدب، طارق اليافي، ورفيق رضا. وكان هاشم الحسيني في هذه الدائرة حليفا لرشيد كرامي، أما قبولي الذوق فهو حليف سابق أيضا ونائب في الدورة السابقة، أما مصباح الأحدب فينتمي إلى عائلة كان لفرعها في بيروت دورا سياسيا بارزا مع خير الدين الأحدب وحسين الأحدب. أما الدائرة الثانية: فترشح فيها محمد حمزة وهو زعيم شعبي ومحلي، ثم رشيد كرامي، ورفيق المرعبي، ومصطفى كرامي، (شقيق عبد الحميد). وكانت الانتخابات في الدائرتين صعبة، فلم يفز هاشم الحسيني إلا بفارق مئة صوت عن قبولي الذوق إلى جانب رشيد كرامي عن الدائرة الثانية

وتعطي مرحلة ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ الانطباع عن احتدام الصراعات العائلية والسياسية التي ساورت رشيد كرامي في بداية حياته السياسية، إلا أن انتخابات عام ١٩٥٧، جاءت بعد أن أصبح رشيد وزيرا ورئيسا للحكومة، أي بعد أن استطاع أن يثبت مواقعه السياسية طرابلسيا ولبنانيا، لهذا فإن المعركة الانتخابية العائدة لعام ١٩٥٧، لم تعرف الانقسامات السابقة، فكان عدد المرشحين ١٢ مرشحا يتنافسون على أربعة مقاعد، رشيد كرامي، هاشم الحسيني، فؤاد البرط، نديم الجسر، محمد حمزة، متولي الذوق، حبيب عبد الوهاب، جبران نحاس، عبد المجيد الرافعي، ممدوح نملي، أمين نوفل.

وقد فازت لائحة كرامي التي ضمت هاشم الحسيني، وفؤاد البرط حليفيه

السابقين، كما ضمت لائحته نديم الجسر وهو خصم تقليدي لآل كرامي، ومع ذلك فإن هذا التحالف يعطينا انطباعا عن أسلوب رشيد كرامي في العمل النيابي داخل طرابلس.

ففي الدورتين السابقتين كما في دورة ١٩٥٧ التي نحن بصددها نجده لا يتوقف عن الخصومات السابقة، كما أنه لا يتقيد بالتحالفات الثابتة، عندما يجد أن ذلك قد يضر بفوز لائحته كاملة، ويمكننا أن نتلمس من خلال ذلك أمرين يحددان سياسة رشيد كرامي الطرابلسية.

أولا: تكريس نفسه كرئيس لائحة وكوريث لزعامة عبد الحميد الشعبية، وقد استفاد بشكل خاص من تسلمه للحكومة.

ثانيا: خصومته الثابتة لطموح العائلات التي قبلت على م بزعامة كرامي مقابل تسيير مصالحها.

تشريع عام ١٩٦٠ : جاءت انتخابات عام ١٩٦٠ في ذروة قوة رشيد كرامي كحليف للشهابية، وشكل لائحته على النحو التالي: رشيد كرامي، هاشم الحسيني، فؤاد البرط، ثم اختار محمد حمزة وهو خصم سابق يتمتع بنوع من التأييد الشعبي. كما اختار الدكتور أمين الحافظ، وهو ابن إسماعيل الحافظ أمين الفتوى سابقا، وابن عائلة تميزت تاريخيا بروابطها الدينية مع آل كرامي، لكن أمين الحافظ لم يكن يحظ بقواعد تأييد واسعة، ومع ذلك فإن اختياره يمثل بشكل خاص تفادي رشيد كرامي اختيار أحد أبناء العائلات السياسية المعروفة.

تشريع عام ١٩٦٤: كانت معركة انتخابات عام ١٩٦٤ في أيسر ظروف بالنسبة لرشيد كرامي، الذي احتفظ بحلفائه الرئيسيين بعد إجراء تبديل خرج بموجبه محمد حمزة ودخل مكانه سالم كبارة في اللائحة، وكذلك فإن أبناء عائلات الجسر ومنلا وعدرة وسلطان وغيرهم، كانوا بعيدين عن المسرح الانتخابي نتيجة لتحالف ضمني مع كرامي، فتشكلت لائحة منافسة ضمت عوني الأحدب ابن مصباح الأحدب المرشح سابقا، وفواز المقدم كممثل لآل المقدم، وقبولي الذوق السياسي العتيق والنائب السابق، ثم سعد الله شعبان وهو محام، كما ترشح لهذه الدورة عبد الله البيسار، فضل أديب، جلال مولوي، موريس فاضل وفاروق المقدم.

كما تميزت دورة عام ١٩٦٤ هذه بعدم التكافؤ، فمن جهة كان رشيد كرامي زعيمًا لبنانيًا يواجه خصومًا محليين؛ اللائحة المنافسة ضمت متناقضات، ولم تكن قادرة على الإقناع، ومع ذلك فقد حصدت عشرة آلاف صوتا وهي النسبة الدنيا من الأصوات المعارضة في المدينة لرشيد كرامي..

تشريع عام ١٩٦٨ : جاءت انتخابات عام ١٩٦٨ بعد حرب حزيران، فتميزت هذه المعركة بطابع حزبي إلى حد بعيد، فقد شارك فيها ممثلون عن أحزاب البعث، والشيوعي، وحركة القوميين العرب، فكانت معركة الحزبيين ضد لائحة كرامي التقليدية، وقد تشكلت لائحة ناقصة قوامها عبد المجيد الرافعي، مصطفى الصيداوي، عمر عبد اللطيف البيسار، كما تقدم للانتخابات سعد الله شعبان وفاروق المقدم وعبد الله البيسار وموريس فاضل، ولم يقبل ترشيح نقولا الشاوي لانتمائه إلى حزب غير مرخص، واستطاع رشيد كرامي مرة أخرى أن يحتفظ بتمثيل طرابلس من خلال فوز لائحته كاملة.

تشريع عام ١٩٧٢ : كانت الدورة الانتخابية الأخيرة عام ١٩٧٢، والانطباع السائد أن فرص خرق لائحة كرامي قائمة، فتميزت هذه الدورة بكثافة عدد المرشحين، وكثافة الحضور الحزبي، وكانت أشبه بدورة عام ١٩٥١ من هاتين الناحيتين. وإذا كان ثمة نسبة بين دورتي ١٩٥١ و١٩٧٢، وخصوصًا لجهة التضعضع العائلي (ثلاث مرشحين من آل المقدم إلا أن رشيد كرامي قد أجرى تعديلين: باستبداله موريس فاضل المتمول الأرثوذكسي بفؤاد البرط، واستبدل سالم كبارة بعبد الغني عبد الوهاب، وهو متمول من ميناء طرابلس. وبالمقابل تشكلت لائحتين ذات طابع حزبي، الأولى: ضمت عبد المجيد الرافعي، مصطفى صيداوي، خالد علوش، أحمد الأحدب، وجبرائيل خلاط. ، أما اللائحة الثانية فضمت: نقولا الشاوي وهو الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، وفاروق المقدم، والمحامي رشيد درباس - بالإضافة إلى اللائحتين،عرفت الدورة المرشحين المنفردين، ممتاز المقدم، فواز المقدم، أسعد البرط، قبولي ذوق، سعد الله شعبان، خلدون نجا، محمد حمزة[1]، وفاز عن طرابلس كل من رشيد كرامي، أمين الحافظ، هاشم الحسيني، عبد المجيد الرافعي، موريس فاضل.

تشريع عام ١٩٩٢ : مثل طرابلس في دورة عام ١٩٩٢، كل من السادة النواب، الرئيس عمر كرامي، الأستاذ محمد كبارة، الدكتور فتحي يكن، الوزير عمر مسقاوي، الرئيس أمين الحافظ، الأستاذ علي عيد، مقعد مستحدث، الوزير جان عبيد (مقعد مستحدث)، الأستاذ سليم حبيب، وقد جاءت هذه الدورة بعد توقف طال أمده حيث كثرت الرهانات على إمكانية إجراء هذه الانتخابات ولا سيما بعد التعديل الدستوري في الطائف والذي جعل المحافظة دائرة انتخابية واحدة، حيث تشكلت في محافظة الشمال لائحتان: لائحة السعادة التي ترأسها الرئيس عمر كرامي،

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٤ حزيران ١٩٩٢ ص(٧٣ - ٧٤ - ٧٥).

ولائحة الإنماء التي ترأسها أحمد كرامي، وقد خرقت اللائحة الأولى بثلاثة فقط وكان للمشاركة الحزبية في هذه الدورة الأثر البارز في تشكيل اللوائح. إلى جانب مرشحين منفردين.

تشريع عام ١٩٩٦: مثل طرابلس كل من السادة النواب، الرئيس عمر كرامي، الوزير عمر مسقاوي، الأستاذ محمد عبد اللطيف كبارة، الأستاذ أحمد كرامي، الأستاذ محمد مصباح الأحدب، الوزير جان عبيد، الأستاذ أحمد حبوس، الأستاذ موريس فاضل.

التنظيمات الحزبية في مدينة طرابلس حتى العام ١٩٧٢

كانت الحياة السياسية في طرابلس تدور حول شخصيات ذات تراث عائلي وشخصي، ونلاحظ أن البرقيات كانت توقع من قبل أشخاص، وكذلك المشاركة في الوفود والمؤتمرات فإنها تأتي من قبل أفراد يمثلون أنفسهم ويعكسون انتماءاتهم العائلية والأهلية، ومن خلال ذلك يعبرون بشكل واسع وفضفاض عن الاتجاه أو التيار الوطني. وهكذا كان شأن كرامي وعبد اللطيف البيسار، كما كان شأن محمد الجسر ثم راشد المقدم.

وفي فترة صعود زعامة كرامي، أي في مطلع الثلاثينيات، بدأ يدخل إلى المدينة شكل جديد من الممارسة السياسية والنضالية لا تستند إلى الفرد وتراثه الشخصي والعائلي، وإنما تعبر عنها بتنظيمات سياسية حزبية ذات طابع منظم وسري، وأول الأحزاب التي مارست نشاطا في طرابلس هو الحزب الشيوعي سنة ١٩٣٢، وقد حصل الحزب الشيوعي على مناصرين ومحازبين في أوساط الطائفة الأرثوذكسية، ثم في أوساط عمالية كعمال الطباعة مثلا. وبعد فترة قصيرة أي في سنة ١٩٣٤ تأسس فرع للحزب القومي السوري في طرابلس، ومن بين أوائل الذين انتسبوا إلى هذا الحزب، كان طارق اليافي وخالد المقدم وآخر من آل أديب. وفي سنة ١٩٤٢ تأسس فرع لحزب النجادة في المدينة، ومع ذلك فإن الاتجاه العروبي كان هو الأقوى في المدينة بين التيارات العقائدية، فكان شوقي دندشي أحد الشباب الذين شاركوا كرامي في تمثيل طرابلس في مؤتمر الساحل، على صلة بعصبة العمل القومي في دمشق، وفي سنة ١٩٤٤ تأسس في طرابلس حزب النداء القومي برئاسة متولي الذوق، ومعه شوقي دندشي، واستقطب هذا الحزب أتباع الاتجاه العروبي، وخصوصا من الشباب الذين بدأوا ينفكون عن زعامة كرامي..

وإزاء تقدم النشاط الحزبي، عمد آل كرامي إلى تأسيس حزب الشباب الوطني في أواسط الثلاثينيات، وأسندت رئاسته لمصطفى كرامي شقيق عبد الحميد، وكان

هذا الحزب يمثل إطارا لجمع الأنصار والمؤيدين، وبطبيعة الحال فقد كان حزبا محليا وعائليا إلى حد بعيد، ويسعى إلى تأطير التأييد الشعبي الذي حظي به عبد الحميد آنذاك.

والواقع أن الأحزاب المحلية تبدأ أو تنتهي أحزابا عائلية أو شخصية، وكما حزب الشباب الوطني الذي هو في الأساس حزب عائلي، فإن النداء القومي الذي استقطب الشباب العروبي، سرعان ما تحول طموحه إلى إيصال رئيسه إلى مقعد النيابة، وعلى نفس الغرار تأسست في طرابلس أحزاب أخرى مثل حزب العمال الذي أسسه سالم كبارة،وهذه الأحزاب هي في الأرجح أطر لتنظيم المعارك الانتخابية. وكذلك برزت الحركات الإسلامية فكانت الجماعة الإسلامية في طرابلس قد بزغ نجمها في مرحلة الستينيات، وانبثاق الحياة الحزبية، لم ينقل النشاط السياسي من إطاره العائلي إلى الإطار المنظم والعقائدي، فبقيت العائلات التقليدية بمنأى عن الحياة الحزبية، أمثال آل المقدم وآل الجسر وآل المنلا، وكذلك عدرة والأحدب، وغيرها، إلا أن انتشار العمل الحزبي كان مؤشرا لدخول عنصر جديد في الحياة السياسية في طرابلس.



قضاء الكورة

تمهيد:

إن أي باحث في جغرافية الكورة وتاريخها، وفي بناها الاجتماعية والاقتصادية، يلمس خصوصية وفرادة هما جوهر غناها وسمة شخصيتها، وإذا كانت طبيعتها على قدر كبير من الانكشاف والانبساط، فإن موقعها الجغرافي قد حتم مجموعة تعقيدات إجتماعية وسياسية، وتبدو الكورة وكأنها المساحة التي لا يمكن ملؤها إلا بالعناصر الاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها الآن، تلك العناصر التي هيأها لها تاريخها وعقيدتها وسلوكها، بأن تكون في المدن وامتداداتها، كما الواقع بين طرابلس والكورة، وإنها غير مضطرة للصعود شرقا نحو الجبال.

وعلى أي حال فإن إشكاليتها التاريخية الحديثة منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، تتمحور حول علاقاتها بمحيطها، فمن مقاطعة في ولاية طرابلس، إلى قضاء في قائمقامية النصارى (١٨٤٢)، ثم في متصرفية جبل لبنان (١٨٦١)، مع مساع غير ناجحة لاستقلالية إدارية.

ويبدو أن الكورة تنجذب نحو الديناميكية والحياة، فهي في ولاية طرابلس، زمن كانت الولاية ومركزها تعيشان رخاء اقتصاديا وبنية إدارية وسياسية مستقرة نسبيا، وهي في جبل لبنان مع ازدهاره وخروجه من جموده وبنيته المقاطعجية، لم تكن بمنأى عن التأثيرات الواردة من خارج الحدود الإدارية، بسبب طبيعة نظام الالتزام المتحرك، وبفعل العلاقات بين المناطق على أنها في الحالتين أيضا كانت تفتش عن استقلالية ذاتية[١].

الجغرافيا التاريخية لقضاء الكورة:

تنفصل الكورة وهي - إستدارة خضراء - عن جوارها الجبلي بنهرين، نهر

---

(١) د. عبد المسيح سيمون، «دراسات في التاريخ الاقتصادي لشمالي لبنان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»، ١٩٩٧ ص(٧٥). لم يذكر دار النشر.

الجوز في الجنوب ويفصلها عن بلاد البترون، ونهر أبوعلي في الشمال الشرقي ويفصلها عن منطقة زغرتا الزاوية، وهي تنبسط كهضبة سهلية أمام الجبال الشرقية، إن المورفولوجيا وطبيعة التربة والمناخ، تجعل الكورة فرادة مميزة تشجع بدرجة كبيرة الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تستطيع أية تنظيمات إدارية أن تحجبها[١]، تشكل مقاطعة الكورة إحدى المقاطعات الشمالية التي تشكل منها الإيالة، وقد حددت بأنها تمتد إلى جنوبي طرابلس من نهر أبي علي إلى نهر العصفور، أمراؤها قوم من التركمان بنو العساف، ثم من الأكراد بنو سيفا، ولما إشتهر أمر بيت العازار وعرفوا عند حكام طرابلس، تركهم الأمراء العسافيون في الحكم، ثم تقاسموا إمارة الكورة فأخذوا ثلثًا منها، وهي أميون وتوابعها، وكانوا يكفلون الدولة بازار المقاطعجية[٢]. ويبدو أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر، وهي المرحلة التي وصلت فيها ولاية طرابلس إلى ذروة ضعفها، في حين كانت تشهد الإمارة صعود قوتها، دخلت الكورة ميدان التجاذب بين الولاية والإمارة، إذ بعد انتصار الأمير يوسف على المشايخ الحمادية في معركة أميون (١٧٦٦)، وطردهم من الكورة والمناطق الشمالية، أضحى تدخل الشهابيين مسألة عادية، إن لجهة الالتزام أو لجهة التأثير في المجريات السياسية والاقتصادية للكورة، وبخاصة بعد تحويل إنتاجية مساحات واسعة من أراضي البكليك لحساب مطابخهم الشخصية.

في عام ١٨٤٢ حاول العثمانيون فصل بلاد جبيل والمقاطعات الشمالية بما فيها الكورة عن القائمقامية النصرانية، وعينوا على بلاد جبيل والبترون والكورة ثلاثة من المشايخ الحمادية، إلا أن الأهالي نفروا منهم لأن ولايتهم مرفوعة من نحو ستين سنة، إلا أنهم أخيرا رضخوا لضغط الفرنسيين والإنكليز وألحقوها بالقائمقامية، وقد طرح في هذه الآونة مشروع إقامة قائمقامية أرثوذكسية في الكورة، على أنه تبين من تقارير القناصل الفرنسيين رفضهم الفكرة تحت شعار: قائمقام مسيحي واحد لكل اللبنانيين، ولأن ذلك سيؤدي إلى قائمقاميات مماثلة للطوائف الأخرى. على أن السبب الأساسي هو إبقاء النفوذ الروسي بعيدا عن المتوسط، ورغم محاولة فصل أميون عن قائمقامية النصارى وضمها إلى سنجق طرابلس عام ١٨٧٩ فإن الكورة شكلت عام ١٨٦١ قضاء من الأقضية السبعة في متصرفية جبل لبنان.

(١) د. عبد المسيح، سيمون، مرجع سابق، ص(٧٦).

(٢) د. عبد المسيح، سيمون، مرجع سابق، ص(٧٨).

القوى السياسية التقليدية

لم تسيطر في المرحلة المقاطعجية، عائلة واحدة على كل بلدات وقرى الكورة، ففي أميون برز بنو العازار، وبحسب بعض الروايات، فإنهم - بانتمائهم - إستلموا في مرحلة القائمقامية مهمات أمنية، وفي عهد المتصرفية توجه آل العازار مع يوسف بك كرم إلى البترون لملاقاة المتصرف، بهدف التحقيق في حوادث الكورة، وفي بداية القرن العشرين شغل الشيخ جرجس العازار، مركز عضو مجلس الإدارة عن قضاء الكورة.

وفي بلدة بطرام برز آل مالك، وقد كانوا حكاما على الكورة التحتانية، وبرز منهم عدة رجالات، ولكن يبدو أن وضعهم الاقتصادي قد تراجع في أربعينيات القرن التاسع عشر، كغيرهم من العائلات المقاطعجية، بدليل اضطرارهم إلى بيع أرزاقهم في المرحلة اللاحقة.

أما الأمراء الأيوبيين فقد سكنوا رأس نحاش منذ العام ١٥٥٨ في مهمة أوكلها لهم السلطان سليم، وهي المحافظة على التخوم من الإفرنج، وقد ساندوا ولاة طرابلس في محاربة المشايخ الحمادية، وقد تواجدوا أيضا في قرى أخرى من الكورة وبخاصة في بلدتي النخلة ودده وعصفديق، إلا أن سلطتهم انهارت وأصبحوا فقراء، وفي بعض قرى الكورة بقايا أمراء قسى عليهم الدهر، بعد أن رفع أجدادهم إلى ذروة المجد، .ولم يبق منهم سوى بعض أشخاص لا يزالون محافظين على تقاليدهم وكرامة أجدادهم، وبعضهم لا يملكون شروى نقير شأن الذين لا يحسبون للدهر حسابا، وهم الأمراء الأيوبية [١].

الكورة في زمن المتصرفية

التقسيمات الإدارية:

شكلت متصرفية جبل لبنان «في سنة ١٨٦١، بإدارة دولية، وألحقت بها منطقة الكورة التي إعتبرت بموجب التقسيمات الادارية قضاء واحدا، يمثله في مجلس إدارة المتصرفية عضو أرثوذكسي منتخب[٢]، ويديره قائمقام اتخذ مركزه الصيفي في بلدة أميون، والشتوي في بلدة أنفه[٣]، كما قسم هذا القضاء - الذي ضم خمسين

(١) د. عبد المسيح، سيمون، مرجع سابق، ص(٧٩).

(٢) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢ ص(٥٥).

(٣) منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٧٠ الجزء الأول، ص(٥٢).

قرية ومزرعة ومحلة -[1] إلى ثلاث مديريات يدير كلا منها مدير، وهي مديرية الكورة الشمالية، ومديرية الكورة الوسطى، ومديرية القويطع. في حين ألحقت بعض القرى بمركز القضاء في أميون مباشرة[2].

ونلاحظ أن تقسيمات الكورة إلى نواح، قد وضعت على أساس طائفي، فألحقت القرى ذات الأكثرية المارونية، بمركز القضاء مباشرة، في حين جمعت القرى ذات الكثافة الإسلامية في ناحية الكورة الشمالية، وتوزعت الأكثرية الأرثوذكسية على ناحيتي الكورة الوسطى والقويطع، مع وجود استثناءات قليلة حتمها الموضع الجغرافي للقرية.

البنية الاجتماعية - والاقتصادية زمن المتصرفية:

يختلف سكان الكورة من حيث التركيب الاجتماعي وبنية العائلة، فمعظم العائلات الأرثوذكسية قليلة العدد، أو لا تتجاوز العائلة منها عشرات الأشخاص، وقلما نجد واحدة منها تتعدى المئة نسمة، أما العائلات الإسلامية فهي كبيرة تعد بالآلاف، مثل الأمراء الأيوبيين وبكوات آل الحسن[3].

كانت الكورة تشكل مركز الثقل الأرثوذوكسي في المتصرفية، (أكثر من ثلث مجمل عدد الأرثوذوكس في متصرفية جبل لبنان[4]، وأن الثروة المادية والعقارية للأرثوذوكس فيها، كانت تتركز في يد عدد قليل من عائلاتها الغنية، مثل آل العازار، وآل الحايك، وآل تامر.

يتبين لنا المستوى المادي المتردي الذي عاشته الغالبية العظمى من أبناء هذه الطائفة في الكورة في ذلك الزمان، ونستدل من ذلك المعدل الذي كان يدفعه المسلم السني من ويركو الأملاك (٥١ غرشا) في المتصرفية على الملكية العقارية الواسعة، التي حاز عليها المسلمون في متصرفية جبل لبنان عامة، وفي الكورة خاصة، على اعتبار أن السنة في هذه المنطقة يتحدرون من أمراء، ويتمتعون بملكية عقارية موروثة واسعة[5].

---

(١) رستم أسد، «لبنان في عهد المتصرفية»، دار النهار بيروت ١٩٧٣، ص(٤٥).
(٢) مجلة الشمال، العدد ١١٠، شباط ١٩٩٢ ص(٥٥).
(٣) مجلة الشمال، العدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٥٥).
(٤) لجنة أدباء لبنان، مباحث: الجزء الثاني، ص(٦٤٤ - ٦٤٥).
(٥) الصمد قاسم، تاريخ الضنية السياسي، «أطروحة دكتوراه، الجامعة اليسوعية»، بيروت ١٩٨٤، ص(٣١ - ٣٥).

النشاطات السياسية في الكورة زمن المتصرفية:

نستطيع القول أن هذه البنية الاقتصادية - الاجتماعية، حددت التوجهات السياسية لأبنائها بصورة عامة، فالأنظمة الطائفية التي توالت على لبنان زمن المتصرفية والانتداب، والاستقلال، نظرت إلى الكورة وتعاملت معها على أنها منطقة أرثوذوكسية، لأن الأرثوذوكس يشكلون العدد الأكبر من سكانها، ومن جهة ثانية فقد عارض الأرثوذوكس في الكورة مشروع ضمهم إلى متصرفية جبل لبنان سنة ١٨٦١ وإخضاعهم لحكم متصرف ماروني، وفضلوا البقاء تحت سلطة إسلامية، وطلبوا من المبعوثين الأميركان أن يبنوا مدارس خاصة لأبنائهم، لأنهم لا يرغبون في رؤيتهم يتعلمون نفس علوم الطلاب الموارنة[1]، كما عارض كومسير القنصل الروسي، إخضاع الكورة إلى سلطة مارونية[2]، كما دعم الأرثوذوكس فؤاد باشا سفير الباب العالي إلى لبنان، إثر أحداث ١٨٦٠، لأنه عارض مشروع إنشاء حكم ماروني في المتصرفية، فوقّع مطارنتهم في زحلة وعكار وطرابلس وصيدا اقتراح مديح له بهدف إرساله إلى السلطان العثماني[3]. غير أن ضعف نفوذ العائلات السياسية في الكورة في ذلك التاريخ، وتلاقي مصالح الدول الأوروبية حول إنشاء المتصرفية، حالا دون تحقيق رغبة الأرثوذوكس في الكورة، وكانا السبب في إلحاق هذه المنطقة بالمتصرفية[4].

ولا يمكننا تصنيف منطقة الكورة أنها إقطاعية، بسبب ظروفها الاقتصادية السيئة، الأمر الذي جعلها بمأمن من أطماع الإقطاعيين، لا سيما في تاريخ لبنان الحديث، إذ تعتبر المنطقة الوحيدة في لبنان التي لم يحدث فيها صراع إقطاعي أو تقاتل المقاطعجيين على ضمها إلى نفوذهم، حيث بقي آل العازار بعيدين عن النزاعات بين الأمراء الإقطاعيين، واستطاعوا على قلة عددهم وضعف إمكاناتهم المادية والعسكرية - مقارنة مع سائر الإقطاعيين في جبل لبنان أو عكار - من الاستمرار في حكم الكورة منذ أن اقتطعها لهم الأمير حيدر الشهابي، إثر معركة عين داره سنة ١٧١١ وحتى زمن المتصرفية .

«وبعد إلحاق الكورة بمتصرفية جبل لبنان، بدأ التنافس بين عائلاتها الوجيهة على شغل المناصب الرفيعة، مثل عضوية مجلس الإدارة، ومديرية النواحي الثلاث،

---

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٥٧).
(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٥٧).
(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٥٧).
(٤) مجلة الشمال، المرجع نفسه، ص(٥٧).

والقائمقامية، ومشايخ ومخاتير القرى، وسائر الوظائف الرسمية. هذا وقد اضطر المتصرفون، لدى توزيع المناصب العالية في الكورة، إلى خرق القاعدة التي وضعها داود باشا والقاضية بإسناد الوظائف الهامة إلى طبقة الأمراء، وذلك لعدم وجود أمراء بين الأرثوذوكس في الكورة. وكان داود باشا قد عين الأمير حسن شهاب مديرا لقضاء الكورة، بعد أن اعتنق هذا الأخير المذهب الأرثوذوكسي، علما بأنه ليس من سكان الكورة، أما سائر الموظفين في القضاء، فقد لمسوا انتقام داود باشا من أبناء الكورة، وفي مقدمة هذه الوظائف الهامة وظيفة القائمقام التي أنيطت بشخص اسكندر أفندي الخوري.

وفي عهد رستم باشا. توالى على هذا المنصب - من العام ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٧[1] - كل من: أسعد بك طالب سنة ١٩٠٠[2]، ثم أمير الجرديني، وعبد الله الخوري، وفارس الخوري والشيخ فؤاد بن جرجي العازار[3]، ثم نجيب أفندي الخوري[4]. ونلاحظ من خلال استعراض أسماء هؤلاء الكورانيين، الذين احتلوا مناصب رفيعة زمن المتصرفية، أن الكورة كانت مقسمة إلى ثلاث مناطق نفوذ: منطقة الكورة الشمالية وفيها نفوذ الأمراء الأيوبيين، ومنطقة القويطع وفيها نفوذ بيت الخوري ومركزهم قرية حامات، ومنطقة الكورة الوسطى وقد تنازع النفوذ عليها كل من آل طالب وآل الحايك وآل العازار، وبما أن التعيين في هذه الوظائف (القائمقامية ومديرية الناحية) كان مرهونا بمشيئة المتصرف، فقد تسابقت هذه العائلات المتنافسة على كسب وده ونيل رضاه مع الملاحظة بأن النظام الطائفي في المتصرفية، حال دون وصول الموارنة في الكورة والأمراء الأيوبيين فيها إلى وظيفة القائمقام، ووظيفة عضو مجلس الإدارة، اللتين خصصتا لأبناء الطائفة الأرثوذوكسية الأكثر عددا فيها.

وتبقى عضوية مجلس الإدارة المنصب السياسي الأكثر أهمية والأرفع شأنا، الذي تسابق عليه وجهاء الكورة الأرثوذوكس. ولم يسمح داود باشا بانتخاب أعضاء هذا المجلس كما نص النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان، بل عينهم تعيينا.

(١) رستم أسد، مرجع سابق، ص(١٧٧).
(٢) الأسود عزلتوا إبراهيم بك، «دليل لبنان»، المطبعة العثمانية، بعبدا، الطبعة الثالثة، ١٩٠٦ ص(١٩).
(٣) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٥٧).
(٤) تامر جرجي، «نظامات لبنان والآثار الدستورية»، مطبعة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٩٠٩، ص(٢٠٥) سنة ١٩٠٩.

وكان من بينهم إبراهيم طالب ممثلا للكورة، خلفه ابنه أسعد طالب في هذا المنصب، ولكن ليس بطريق التعيين، إنما بالانتخاب، لأن فرنكو باشا كان أول متصرف يطبق النظام الأساسي ويأمر بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة[1]، ثم أعيد انتخابه مجددا عام ١٨٧٢ في عهد رستم باشا، واستمر ممثلا للكورة في هذا المجلس حتى عام ١٨٨٣ [2]، ثم انتخب في العام ١٨٨٣ أسعد أفندي الحايك، الذي كان يشغل سابقا وظيفة كاتب المال في القائمقامية[3]، وبعده انتخب جرجس العازار أربع مرات متتالية واستمر في منصبه حتى وفاته سنة ١٩٠٨ [4]، ثم انتخب بعده جرجي تامر سنة ١٩١٥.

بقيت الكورة ما بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٥ دون تمثيل بسبب دخول تركيا الحرب العالمية الأولى وذلك بعد ما أمر جمال باشا بحل مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس جديد بالتعيين وليس بالانتخاب، فعمد المتصرف أوهانس باشا إلى تلبية هذا الأمر وعين مجلسا جديدا، كان زخور العازار عضوا فيه، ممثلا منطقة الكورة[5]، وبعد خروج العثمانيين ودخول جيوش الحلفاء إلى لبنان سنة ١٩١٨، أعيد مجلس الإدارة المنتخب الذي كان قائما قبل الحرب، وكان نقولا غصن عضوا فيه[6].

التنافس بين العائلات لانتخاب عضو مجلس الإدارة

تشير المصادر التاريخية إلى أن انتخاب ممثل الكورة في مجلس إدارة المتصرفية، كان يتحول إلى معركة سياسية بين المرشحين، وتؤدي أحيانا إلى صدام مسلح بين أنصار كل منهم، وكان تدخل قناصل الدول الأوروبية من جهة، ومتصرف جبل لبنان من جهة ثانية يؤدي إلى تأجيج الصراع، ويلعب دورا فعالا في ترجيح كفة مرشح على آخر.

ففي شباط ١٩٠٧ فاز الشيخ جرجس العازار مجددا في الانتخابات، رغم عدائه الشخصي مع المتصرف مظفر باشا، ويعزو القنصل الفرنسي في بيروت -

(١) رستم أسد، مرجع سابق، ص(١٢٥).
(٢) رستم أسد، مرجع سابق، ص(١٦٨).
(٣) الخوري فؤاد، «النيابة في لبنان»، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص(٥٢).
(٤) جريدة الخطيب، عدد ١٠٨، السنة السادسة، تاريخ الأحد ٢٤ آذار ١٩٤٠.
(٥) خاطر لحد، «عهد المتصرفين في لبنان»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧ ص(٢٠١).
(٦) الخوري فؤاد، مرجع سابق، ص(٩٣).

السيد كمبانا ـ فوز العازار في تلك الانتخابات بـ ٢٢ صوتا ضد ١١ صوتا إلى عدة عوامل منها: نشاطه وجاذبيته ولطافته، وكذلك الحماية التي منحتها له القنصلية الروسية، والدعم الذي لقيه من البطريرك الماروني[1].

انتخابات دامية في أنفه

بعد وفاة عضو مجلس الإدارة الشيخ جرجس العازار سنة ١٩٠٨، دعا المتصرف يوسف باشا، مشايخ قرى الكورة إلى انتخاب خلف له، وكان يرغب في ترشيح ابنه فؤاد العازار، ليحل محله، لكن معارضي يوسف باشا، اغتنموا هذه الفرصة لإبعاد آل العازار عن مجلس الإدارة، لأن وجهاء هذه العائلة يؤيدون المتصرف ضد رغبة العديد من وجهاء المتصرفية، وقد أجمع المعارضون على ترشيح جرجي تامر (من حامات)[2]، أصر أنصار آل العازار على ترشيح فؤاد العازار، وبدأت المعركة الانتخابية حامية فاضطرت السلطات إلى تأجيلها عدة مرات.

وقف قناصل الدول الأوروبية موقف اللامبالاة من جرجي تامر، في حين لقي فؤاد العازار الدعم من المتصرف والقنصل الروسي غاغارين. وبناء على طلب القنصل الروسي، عزل المتصرف قائمقام الكورة إلياس بحمدوني، لأنه من مؤيدي جرجي تامر، وعين بدلا منه إلياس بركات، الذي تربطه بقنصلية روسيا علاقات طيبة ومعروفة، ثم طلب القنصل تأجيل الانتخابات مجددا لكن أعضاء مجلس الإدارة المؤيدين لتامر، رفضوا التأجيل لكي يفوتوا على القنصل فرصة التأثير على الناخبين لمصلحة فؤاد العازار، ثم جرت الانتخابات في بلدة أنفه في جو محموم، فامتنع مشايخ القرى المؤيدين لفؤاد العازار عن التصويت، وكان عددهم ثلاثة عشر شيخا، في حين زحفت جموع مسلحة من أميون إلى أنفه، وحاصرت السراي، وحاولت خطف الصندوق، فتبادلت النار مع قوى الأمن المكلفة بحراسة السراي، وكان قائد قوى الأمن في المتصرفية ـ سعد الدين بك ـ من المعارضين لسياسة المتصرف، ومن مؤيدي المعارضة[3]، وهكذا نلاحظ أن الخلافات بين المتصرف وأعضاء مجلس الإدارة، كانت تنتقل إلى الكورة التي كانت من جهة ثانية مسرحا لتدخل القنصل الروسي. .

أما المعارك الانتخابية الهادئة، فقد كانت الرشوات تلعب فيها دورا حاسما،

(١) مجلة الشمال، العدد ٧١١٠ شباط ١٩٩٢، ص(٥٧).

(٢) الخوري فؤاد، مرجع سابق، ص(٧٧).

(٣) خاطر لحد، مرجع سابق، ص(١٧٩).

فقد وصف القنصل الفرنسي في بيروت انتخابات أيار ١٩١٣ أنها كانت فضيحة حقيقية، تبارى فيها المرشحان جرجي تامر ونقولا غصن على شراء أصوات الناخبين، وصرفا في هذا السبيل ما يقدر بخمسة آلاف ليرة عثمانية، ثم فاز فيها نقولا غصن لأنه أوفر مالا، كما أنه أنفق أكثر من منافسه على شراء الأصوات، وكان القنصل الروسي قد أعلم المتصرف أنه لن يتدخل لصالح أحد المرشحين، لكنه على حد زعم القنصل الفرنسي، أرسل سرا ترجمانه بجولة دعائية إلى قرى الكورة، لصالح نقولا غصن[1].

المحاور السياسية في الكورة زمن المتصرفية:

نستخلص مما تقدم أن آل طالب وآل الحايك وآل تامر وآل غصن، تصدروا النشاط السياسي في الكورة في زمن المتصرفية، كما نلاحظ من خلال استعراض أسماء المرشحين وسير العمليات الانتخابية أن العائلات التي استأثرت بتمثيل الكورة في مجلس الإدارة كانت حتى العام ١٩٠٨ من الكورة الوسطى،(طالب ـ حايك ـ عازار)، ومن بلدة أميون في أغلب الأحيان (طالب ـ عازار). ثم بعد ذلك التاريخ، ظهر منافس جديد من منطقة القويطع من آل تامر في حامات وآخر من كوسبا في الكورة الوسطى من بيت غصن. وقد انحصر التنافس في مديرية الكورة الشمالية بين أمراء الأيوبيين على منصب مدير الناحية، وعلى صعيد القويطع كان بيت الخوري (حامات) هم أسياد هذه الناحية دون منازع على ما يبدو، وذلك أنهم احتفظوا بمنصب مدير الناحية دائما. أما في الكورة الوسطى فقد كان التنافس على أشده بين آل طالب وآل الحايك وآل العازار في البداية، ثم انضم إليهم آل غصن في القرن العشرين.

وعلى صعيد العمل السياسي في الكورة ككل يمكن ملاحظة ظاهرتين أساسيتين: -

الظاهرة الأولى: المراحل الأولى من المتصرفية، تم إبعاد مشايخ بيت العازار حكام الكورة قبل زمن المتصرفية من أعلى منصب سياسي فيها عضوية مجلس الإدارة ـ لمدة تزيد عن٢٢ سنة، وعين بدلا منهم آل طالب وآل الحايك أصحاب الثروة الطائلة الذين كانوا حديثي العهد في الكورة في ذلك الزمان، وربما كان ذلك بسبب معارضة زعماء الأرثوذوكس الانضمام إلى المتصرفية إثر أحداث ١٨٦٠ الطائفية. لكن مشايخ آل العازار تمكنوا بعد ذلك من استعادة نفوذهم السياسي بدعم من روسيا

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٥٨).

وبعض المتصرفين، وإستأثروا بعضوية مجلس الإدارة في المتصرفية في زمن الشيخ جرجس العازار لمدة تزيد عن ربع قرن حتى عام ١٩٠٨.

الظاهرة الثانية: كانت عائلات الكورة الوسطى - أميون بصورة خاصة - تستأثر بعضوية مجلس الإدارة لسببين أساسيين.

السبب الأول: يكمن في التنظيم والإدارة، فقد كان انتخاب عضو مجلس الإدارة يتم ليس بتصويت الشعب، إنما بتصويت مشايخ الصلح في القرى، هذا النظام الانتخابي أعطى المرشحين من الكورة الوسطى إمكانية الفوز على المرشحين من القويطع، لأن عدد قرى الأولى كان ست عشرة قرية، فيها ستة عشرة شيخ صلح، وعدد قرى الثانية اثنتي عشرة قرية، فيها اثنا عشر شيخ صلح[1]، أي أن عدد المقترعين من منطقة نفوذ المرشح من الكورة الوسطى كان أكثر من عدد المقترعين في منطقة نفوذ المرشح من القويطع، أضف إلى ذلك أن مشايخ قرى ناحية الكورة الشمالية كانوا يوالون في معظم الأحيان عائلات الكورة الوسطى، نظرا لعلاقة حسن الجوار بينهما. في حين كان بعدهم عن القويطع يجعلهم أقل حماسا للمرشحين منها. أضف إلى ذلك أن الروابط الحسنة التي كانت قائمة بين مشايخ آل العازار والبطريركية المارونية[2]، كانت كافية لحمل مشايخ القرى المارونية في الكورة على تأييد هذه العائلة في الانتخابات..

السبب الثاني: يكمن في دعم روسيا ذات التأثير الواسع في الكورة للمرشحين من الكورة الوسطى، مثل آل العازار وآل غصن من بعدهم، على اعتبار أن هذه الناحية تعتبر مركز الثقل الأرثوذكسي، وتضم أكثر العائلات الأرثوذكسية وجاهة في ذلك الزمان[3]، لكن وقوف مشايخ بيت العازار وبخاصة الشيخ جرجس والشيخ فؤاد إلى جانب المتصرف في نزاعه مع معظم مجلس الإدارة أضعف نفوذ هذه العائلة، وأدى إلى توزيع النشاط السياسي في الكورة على محورين أساسيين: محور الكورة الوسطى، يتمركز حول أميون وقطبه آل العازار، ومحور القويطع وقطبه جرجي تامر من حامات، لكن أحداث أنفه سنة ١٩٠٨ ساهمت في إضعاف نفوذ آل العازار، وأوصلت زعيمهم فؤاد إلى السجن، ولم يفرج عنه إلا بعد وساطة القناصل الأجانب، هذه التطورات الداخلية أتاحت المجال لظهور قطب جديد في الكورة الوسطى هو نقولا غصن من كوسبا، الذي تصدر الحلبة لمنافسة جرجي تامر سنة

(١) تامر جرجي، مصدر سابق، ص(٣٠٢ - ٣٠٤).
(٢) مجلة الشمال، العدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٥٨).
(٣) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٥٨).

١٩١٣ وفاز عليه بماله وبدعم معظم العائلات في الكورة الوسطى، ومن بينهم آل العازار، وبمساندة قنصل روسيا في بيروت .

ثم تتالت بعد ذلك الظروف التي أدت إلى مزيد من ضعف نفوذ آل العازار، وجلبت المزيد من القوة والدعم لزعامة نقولا غصن، التي كانت حديثة العهد في ذلك الزمان.

ومما يجدر ذكره في مجال الحياة السياسية في الكورة في زمن المتصرفية، أن عامة الناس كانت بعيدة كل البعد عن النشاطات السياسية والمعارك الانتخابية التي تحدثنا عنها، لأن حق الاقتراع كان محصورا بمشايخ الصلح في القرى بل إن قيود المتصرفية تبين أن عامة الناس كانت من ظلم مشايخ الصلح وتسلطهم على أرزاق الناس[1].

الكورة في زمن الانتداب

(كان آل العازار يتلقون الدعم من الدولة العثمانية المتمثلة بالمتصرف، ومن روسيا المتمثلة بالقنصل، إلا أن التغيرات التي حصلت بعد الحرب العالمية الأولى، تركت ذيولا انعكست على آل العازار، منها: انسحاب تركيا من لبنان وسوريا إثر الهزيمة التي منيت بها الدولة العثمانية، والثورة البلشفية عام ١٩٠٧ أدت إلى تجميد نشاط روسيا في المنطقة، فخلا الجو للمنتصرين الفرنسيين الذين كانوا يراقبون تحركات القنصل الروسي بحيطة وحذر، وكانوا غير مرتاحين لسياسة آل العازار، في حين كانت عائلة العازار تشهد تفسخا في صفوفها، الأمر الذي أدى إلى إضاعة أموالهم، في الوقت الذي انصرف فيه غيرهم إلى العلم، وبقوا هم يعيشون على أمجاد عائلتهم وفروسياتها).

في هذا الوقت كانت بعض العائلات الثرية ثراء محدودا، قد تمكنت من بناء زعامة محلية محصورة بمحيط القرية الواحدة وذلك بفضل احتلال بعض أفرادها مناصب عضوية مجلس البلدية، أو المختارية أو شيخ صلح البلدة. ونذكر من هؤلاء بيت غصن، وبيت البرجي، وبيت شماس، وبيت سابا، وبيت غنطوس، وبيت الخوري، وبيت سالم، وبيت مالك، وبيت مفرج، وبيت تامر، وبيت بولس[2].

(١) تامر جرجي، مرجع سابق، ص(٢٤٨ - ٢٥٤)، وكذلك أسد رستم، مرجع سابق، ص(١٧٣).
(٢) تامر جرجي، مرجع سابق، ص(٢٥٤ - ٢٤٨).

وبزوال زعامة آل العازار، أفسح المجال أمام وجهاء هذه العائلات، لتصدر زعامة الكورة عامة، لم يكن لفرنسا المرتابة من سياسة بيت العازار أي بديل سياسي عنهم في الكورة، لذلك كان بوسع أي من هؤلاء الوجهاء أن يكون البديل عن بيت العازار، إذا هو تفهم الظروف التي استجدت بعد الحرب وأحسن استخدامها لكسب ود الفرنسيين وحملهم على التعاون معه[١].

الزعامة السياسية في الكورة

نقولا غصن يتصدر زعامة الكورة:

كان نقولا غصن مديرا لناحية الكورة الوسطى سنة ١٩٠٩، ثم انتخب عضوا في مجلس الإدارة سنة ١٩١٣، أقيل هذا المجلس سنة ١٩١٥ ثم أعيد بعد الحرب سنة ١٩١٨. كان فوز نقولا غصن في عضوية مجلس الإدارة مدعوما على حد زعم القنصل الفرنسي بصورة سرية من القنصل الروسي، لكن نقولا غصن كان على ما يبدو أكثر وجهاء الكورة الأرثوذوكس تفهما لتبدل مراكز القرار في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، فبادر فورا إلى التفتيش عن غطاء بديل عن روسيا التي انسحبت من حلبة الصراع في الشرق الأوسط، بعد الثورة البلشفية، وقد جاء الظرف المناسب عندما توصل سبعة من أعضاء مجلس الإدارة إلى اتفاق مع حكومة الملك فيصل في سوريا على احترام استقلال لبنان، وقرروا رفع مذكرة بذلك إلى مؤتمر الصلح في باريس، فأقال الجنرال غورو في ١٢ تموز ١٩٢٠ مجلس الإدارة، وأعتقل سبعة من أعضائه، ولم يكن نقولا غصن من بين المعتقلين، لأنه لم يكن من بين الموقعين لتلك المذكرة[٢]، ربما بسبب غيابه عن جلسة التوقيع لأسباب خاصة، فباع بذلك موقفا حسنا لسلطة الاحتلال الفرنسي[٣]، في حين لم يكن غيره - من سائر وجهاء الكورة في موقع مماثل - يمكنه من لفت نظر الفرنسيين إليه. ، بالإضافة إلى ذلك فقد اتخذت سلطات الانتداب الفرنسي سلسلة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية، كان لها دور كبير في تقرير مصير الزعامة السياسية في الكورة[٤] وبعد اعتقال مجلس الإدارة في ١٢ تموز ١٩٢٠، عينت سلطات الانتداب لجنة إدارية جديدة بدلا من مجلس الإدارة استمرت من ٢٢ أيلول ١٩٢٠ إلى ٨

---

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٥٩)، مرسوم اشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٣.

(٢) الخوري فؤاد، مرجع سابق، ص(١٠١ - ١٠٥).

(٣) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٥٩).

(٤) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٥٩).

آذار ١٩٢٢، وكان من بين أعضائها نقولا غصن وإبراهيم الصراف، عضوين ممثلين للأرثوذوكس في شمالي لبنان[١].

وفي تموز عام ١٩٢٥، دعت سلطات الانتداب إلى انتخاب مجلس تمثيلي جديد للبنان عدد مقاعده ثلاثين مقعدا، وقد فاز بالمقعد الأرثوذوكسي نقولا غصن كما فاز في دورة عام ١٩٢٩ ودورة عام ١٩٣٤. وفي سنة ١٩٣٧، رفع عدد مجلس النواب إلى ٦٣ نائباً منهم ٤٢ منتخبين والباقي معينين، وقد رافقت الانتخابات في ذلك العام عمليات تزوير فاضحة،كما أن دي مارتل، فرض على كل مرشح مبلغا كبيرا من المال لشراء الناخبين[٢]، وفاز المرشحون الذين اتفق عليهم بدعم السلطة[٣] وكان من بينهم نقولا غصن ممثلا عن الكورة[٤]، وبعد تحقيق الاستقلال كافأ العهد الجديد مرشحه نقولا غصن، بأن أسند إليه رئاسة مجلس الوزراء ووزارة البريد والبرق والتجارة والصناعة عام ١٩٤٥[٥]، فاحتكر بذلك تمثيل الكورة في مجلسي النواب والوزراء في آن معاً، وأصبح زعيم الكورة بلا منافس[٦] ولعل ظاهرة فوز نقولا غصن على ست دورات متتالية: تؤكد على أنه كان سياسياً محنكاً، يجيد اللعب بين التحالفات من دون الانجراف إلى مواقف تغضب السلطة، فساير سلطة الانتداب حتى سنة ١٩٤٣. وعندما رأى قوة تيار الكتلة الدستورية المعارضة للانتداب، انحاز إليها من دون أن يأبه لغضب المندوب السامي، فتحالف مع حميد فرنجية وعبد الحميد كرامي، وتبوأ مركزا بين رجال العهد الأول للاستقلال. كما حافظ من جهة أخرى على تحالفه مع قبلان فرنجية، وابنه حميد من بعده، نظرا لنفوذ هؤلاء بين الموارنة في القرى الملحقة بالكورة[٧]، وذلك بعد فوزه بانتخابات عام ١٩٦٠.

فيليب بولس أول وزير كوراني:

أما فيليب بولس فقد أسند إليه المفوض السامي وكالة أمانة سر الدولة للتربية والشبيبة[٨]، فيكون بذلك أول شخصية كورانية تتسلم وزارة في الدولة اللبنانية في

---

(١) الحلو ناجي كريم، «حكام لبنان»، بيروت ١٩٨٠، مرجع سابق، ص(١٣).

(٢) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٥٩).

(٣) الخوري فؤاد، مرجع سابق، ص(١٣٦).

(٤) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص(٣٢٨).

(٥) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(٧٦).

(٦) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٠).

(٧) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦١).

(٨) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(٥٠).

عهد الانتداب، ثم عهد إليه بوزارة العدل ونيابة رئاسة الوزراء من ١١كانون الأول عام ١٩٤١ ولغاية ٧ تموز عام ١٩٤٢[١]، ووزارة الأشغال العامة والخارجية من ٢٧ تموز ١٩٤٢ ولغاية ١٨ آذار ١٩٤٣[٢]، وبعد تحقيق الاستقلال إثر انتخابات عام ١٩٤٣، أبعد فيليب بولس عن المناصب الوزارية في بداية عهد بشارة الخوري، نظرا لتأييده للائحة الحكومية المدعومة من الفرنسيين[٣]، وقبيل انتخابات سنة ١٩٤٧ كان فيليب بولس من مؤيدي كتلة الإصلاح المعارضة للحكومة، التي شكلها عبد الحميد كرامي، حيث قرر الأخير عدم خوض الانتخابات بعدما انفصل عنه حلفاؤه السابقون، كان هذا القرار نذير شؤم بالنسبة لمؤيدي فيليب بولس، الذي اضطر إلى التحالف مع بعض الشخصيات لتأليف اللائحة التالية، التي لم تكن تحظى بتأييد الحكومة[٤]، فلم يحالفه الحظ، وبعد أن فاز فيليب بولوس في انتخابات عام ١٩٥١، شكلت وزارة جديدة كان بولس نائبا لرئيسها ووزيرا للأشغال العامة[٥]، فاحتكر بذلك تمثيل الكورة في مجلس النواب والوزارة، وبعد فوزه بانتخابات عام ١٩٦٠، عين بولس وزيرا للعدل والاقتصاد والسياحة،ونائبا لرئيس الوزراء من ٢١ أيار ١٩٦١ وحتى ٢٠ شباط ١٩٦٤[٦].

الزعامة السياسية في الكورة ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧

يتبين لنا من خلال الاستعراض للأسماء التي مررنا على ذكرها، أن التنافس على الزعامة السياسية في الكورة ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧ انحصرت بالعائلات التالية: آل غصن، آل بولس، آل العازار، ثم ظهر في دورة عام ١٩٤٧ منافس آخر من آل مفرج، لكن التنافس كان على أشده بين آل غصن وآل بولس، ونلاحظ من جهة ثانية أن نقولا غصن استأثر بالمقعد النيابي الوحيد للكورة طيلة ست دورات متتالية، مشكلا بذلك ظاهرة فريدة في تاريخ الزعامة السياسية في الكورة، فهل كان ذلك نتيجة قوة شعبية أم أن هناك عوامل أخرى ساعدته بالاحتفاظ بالنيابة طيلة هذه المدة[٧]؟!.

---

(١) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(٥٢).
(٢) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(٥٣).
(٣) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(٧٦).
(٤) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٠).
(٥) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(٨٢).
(٦) مجلة الشمال، عدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢.
(٧) مجلة الشمال، مقال للدكتور فاروق حبلص، ص(٦١)، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، وكذلك قاسم الصمد، مرجع سابق، ص(١٠١).

لم يكن بوسع أي زعامة في الكورة في ظل الدائرة الانتخابية الواحدة على صعيد المحافظة، مهما بلغت قوتها في الأوساط الأرثوذوكسية، حتى ولو استقطبت جميع الأرثوذوكس فيها، لم يكن بوسعها الفوز بمقعد نيابي ما لم تنل أصواتا إضافية من خارج الكورة، أي من سائر أقضية الشمال؛ لذلك كان نجاح المرشح الكوراني يتوقف بالدرجة الأولى ليس على شعبيته داخل الكورة، إنما على تحالفه مع لائحة قوية، تضم مرشحين من طوائف أخرى أقوياء، باستطاعتهم تأمين عدد كبير من الأصوات اللازمة للنجاح. هذا الواقع جعل المرشحين الأرثوذوكس سواء في الكورة أو عكار أو طرابلس هم الأضعف في اللائحة الانتخابية الواحدة، ودفع بهم إلى موضع التبعية للزعماء الأقوياء في الأقضية الأخرى، وذلك لتأمين نجاحهم على حساب هؤلاء الآخرين[١]، وكانت سلطات الانتداب حريصة على إقامة توازن سياسي بين أقوى متنافسين في الكورة، فتعمد إلى إرضاء من لم يحالفه حظه في الانتخابات بإعطائه منصبا وزاريا، وهكذا أسندت الوزارة إلى فيليب بولس في ثلاث وزارات متتالية ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣[٢]، بحيث بات من المعروف أن الخدمات العامة في الكورة، لم تعد سبيلا للزعامة السياسية حتى بداية الخمسينيات من هذا القرن. وقد أدى ذلك إلى عدم بروز زعامة نيابية كورانية قوية وراسخة على صعيد الشمال خاصة ـ ولبنان عامة ـ في مرحلة ما قبل الستينات من هذا القرن أي القرن العشرين، حتى أن أحدا من مرشحي الكورة لم يكن في يوم ما قطبا بارزا من أقطاب اللوائح الانتخابية، على صعيد الدائرة الواحدة لمحافظة الشمال، لهذه الأسباب لم تنشأ في الكورة زعامة نيابية أو وزارية مرتكزة إلى قاعدة شعبية كورانية، إنما كانت الكورة تدور دائما في فلك الزعامات القوية في المناطق المجاورة، وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة عدم التفاف قطاع شعبي واسع في الكورة حول نائب أو وزير منها.

كان باستطاعة مرشحي الكورة الأكثر شعبية فيها، لعب دور بيضة القبان في ترجيح كفة إحدى اللوائح الانتخابية، عندما يكون التنافس حادا بين لائحتين، لكن تدخل السلطة لصالح قائمة ضد أخرى واعتمادها التزوير أحيانا، وتأثر الناخبين بزعامات المناطق المجاورة أحيانا أخرى، هي أمور كانت تفوت على مرشح الكورة لعب هذا الدور وتبقيه بالتالي مرهونا بأقطاب اللوائح في المحافظة تماما على عكس المرشحين العكاكرة: (عبود عبد الرزاق، سليمان العلي، محمد المصطفى)،

---

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦١).
(٢) مجلة الشمال، العدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦١).

الذين تمكنوا بعد اتفاقهم سنة ١٩٤٣ من إقناع عبد الحميد كرامي بقبولهم في لائحته وتخليه عن مرشح الضنية، لأنه شعر بقوة تأثيرهم نظرا لكثرة عدد الناخبين في عكار، وسيطرة هؤلاء على الوضع[١]، لهذه الأسباب كان ميشال مفرج من النواب الشماليين القلائل، الذين تمسكوا عام ١٩٥١ بضرورة اعتماد الدائرة المصغرة في الانتخابات، وأيد في ذلك نصوح الفاضل وسليمان العلي، بينما كان بعض النواب الآخرين يعارضون هذا الاقتراح، لأنهم مستفيدون من نظام الدائرة الموسعة على صعيد المحافظة[٢].

الشمال دائرة انتخابية واحدة من العام ١٩٢٩ وحتى العام ١٩٥١

دعت سلطات الانتداب إلى انتخاب مجلس تمثيلي جديد للبنان في تموز عام ١٩٢٥، عدد مقاعده ثلاثين مقعدا، وكانت حصة لبنان الشمالي خمسة مقاعد موزعة على النحو التالي (٢ موارنة ـ ١ أرثوذوكس ـ ٢ سنة)، وجعلت طرابلس مركز محافظة الشمال بدلا من زغرتا[٣]، وقد أعد السيد ريمون ـ مندوب المفوض السامي ـ القوائم الانتخابية للمرشحين، وأسفر تدخل السلطات الفرنسية بشكل سافر عن نجاح اللوائح التي أعدتها.

انتخابات ١٩٢٩ : في هذه الانتخابات ضمت طرابلس إلى محافظة الشمال التي اعتبرت دائرة انتخابية واحدة، وتدخلت سلطات الانتداب بشكل سافر في عمليات الانتخاب، مما أدى إلى حصول إطلاق نار في سراي طرابلس.

انتخابات ١٩٣٤: خفض عدد النواب إلى ثمانية عشر نائبا من بينهم خمسة نواب لمحافظة الشمال، موزعين على النحو التالي ٢ موارنة ـ ٢ سنة ـ ١ أرثوذوكسي، ولم يتقدم للترشيح في هذه الدورة سوى قائمة واحدة، فاز أعضاؤها، وهم حميد فرنجية، أمين المقدم، شبل عيسى الخوري، محمد عبود عبد الرزاق، ونقولا غصن[٤].

انتخابات عام ١٩٤٣: كان الصراع حادا بين الزعماء المعارضين لسلطة الانتداب والزعماء المؤيدين للحكومة والمدعمون من سلطة الانتداب، في حين استطاع بعض الزعماء اللعب على الحبلين، فخاض المعركة في لائحة فرنسية

(١) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١٢٢).
(٢) صوت الفيحاء، عدد ٦١٥، تاريخ ١٨ حزيران ١٩٥٠.
(٣) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١٠١).
(٤) مجلة الشمال، عدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٠).

الرعاية، فيما هو مقتنع بالاتجاه الآخر، والعكس بالعكس[١]، وتشكلت في محافظة الشمال لائحتان:

- **اللائحة الدستورية**: المدعومة من الإنكليز، وتضم: عبد الحميد كرامي سعدي المنلا، محمد عبود عبد الرزاق، سليمان العلي، محمد المصطفى، حميد فرنجية، يوسف إسطفان، وهيب جعجع، بطرس الخوري، نقولا غصن، يعقوب الصراف. كما سبق وذكرنا.
- **اللائحة الحكومية**: المدعومة من سلطات الانتداب وتضم: نديم الجسر، نصوح الفاضل، معين القدور، الدكتور عمر المقدم، خالد عبد القادر، جواد بولس، أنطوان شاهين، ندره عيسى الخوري، توفيق عواد، شارل خوري، فيليب بولس، إسحق عطية[٢]، وقد تدخل البطريرك الماروني لصالح اللائحة الحكومية في الشمال، وأصدر قرارا بالحرمان بحق كل من ينتخب لائحة عبد الحميد كرامي وقبلان فرنجية. وبذل رجال الدين مبالغ طائلة لشراء أصوات الناخبين، لكنهم فشلوا في ذلك، كما عجزت قوى الانتداب عن ممارسة الضغط والإرهاب في الأرياف الشمالية، مما ساعد على فوز الكتلة الدستورية[٣].

انتخابات دورة عام ١٩٤٧: نجحت الجهود في جمع حميد فرنجية ويوسف كرم في قائمة واحدة، وكان حميد فرنجية ينوي ضم الصحافي حنا غصن إلى قائمته، لكن هذا الخيار أقصي بعدما أصر حليفه يوسف كرم على انتقاء مرشح ثري من الكورة، لكي يؤمن نفقات الانتخابات، فوقع اختياره على ميشال مفرج[٤]، وبعد ذلك تم تشكيل سائر أعضاء اللائحة التي عرفت باللائحة الائتلافية، وهي: حميد فرنجية، مايز المقدم، نصوح الفاضل، محمد العبود، يوسف فضول، سليمان العلي، يوسف كرم، يوسف ضو، عدنان الجسر، جبران النحاس، ميشال مفرج، ندره عيسى الخوري[٥]، وقد فازت اللائحة بكاملها. في حين ضمت اللائحة الثانية كل من: عفيف عبد الوهاب، عبد الغني سلطان، خالد عبد القادر، محمد المصطفى، أحمد اليوسف، أنطانيوس الشمر، جان خوري، قبلان عيسى الخوري، جورج حداد، فيليب بولس[٦]، لكن هذه اللائحة لم تحظى بتأييد الحكومة.

(١) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١١٩).
(٢) جريدة الأفكار، عدد ٣٥، تاريخ ٢٢ آب ١٩٤٣.
(٣) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(١١٩).
(٤) الخوري بشارة، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص(٣٤).
(٥) صدى الشمال، عدد ١٤٩٧، تاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٧.
(٦) صدى الشمال، عدد ١٤٩٧، تاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٧.

انتخابات عام ١٩٥١: بعد مداولات عديدة أقر مجلس النواب في آب سنة ١٩٥٠ مشروعا جديدا للانتخابات، زيدت بموجبه المقاعد النيابية من ٥٥ مقعدا إلى ٧٧، وقسمت محافظة الشمال إلى ثلاث دوائر انتخابية، هي: دائرة قضاء طرابلس، دائرة قضاء عكار، ودائرة أقضية بشري، زغرتا، البترون، والكورة. وأصبح لهذه الدائرة الأخيرة ست نواب: خمسة موارنة وواحد أرثوذوكس[1]، وكان عدد الناخبين فيها ١٨٩٧٥ ناخبا. لكن الحصول على نسبة ٤٠٪ من أصوات الناخبين التي جعلها القانون كحد أدنى لفوز كل مرشح[2]، أبقى فوز مرشح الكورة مرهونا بتحالفه مع مرشحين أقوياء من زغرتا والبترون.

كان التنافس بين القوائم الانتخابية قويا في تلك الدورة، وبدأت المعركة الانتخابية مبكرة وتشكلت ثلاث قوائم هي:

١ ـ **قائمة أولى**: حميد فرنجية، رنيه معوض، نقولا غصن، يوسف ضو، ندره عيسى الخوري، بطرس طربيه[3].

٢ ـ **قائمة ثانية**: جواد بولس، ميشال مفرج، جان حرب، يوسف فضول، أسعد الخوري، سعيد طوق.

٣ ـ **قائمة ثالثة**: فيليب بولس، يوسف كرم، أنطوان أسطفان، فؤاد الدويهي، قبلان عيسى الخوري، كميل عقل.

وترشح الدكتور جميل البرجي منفردا، لكنه انسحب قبل يوم الاقتراع[4].

وقد فاز عن الكورة فيليب بولس لتحالفه مع يوسف كرم، المرشح القوي في زغرتا.

وتذكر المصادر المطلعة أن هذه الانتخابات جرت في جو هادىء بعيدا عن تدخل السلطة، التي التزمت الحياد التام، لكن المال لعب دورا في إنجاح بعض المرشحين.

انتخابات عام ١٩٥٣: بعد أن أصبح قضاء الكورة دائرة انتخابية واحدة بناء على المرسوم رقم ٢٠٦٢، خصص لها مقعد نيابي واحد. تعدد المرشحون لهذا

(١) قانون الانتخابات الصادر في ١١ آب ١٩٥٠، الجريدة الرسمية عدد ٣٣ تاريخ ١٦ آب ١٩٥٠.

(٢) جريدة الإنشاء، عدد ١٦٦، تاريخ ٣ أيار ١٩٥١.

(٣) جريدة الإنشاء، عدد ١٣٦، تاريخ ١٢ نيسان ١٩٥١.

(٤) جريدة الإنشاء، عدد ١٥٩، تاريخ ٧ نيسان ١٩٥١.

المقعد، إذ ترشح كل من: ميشال مفرج، وفؤاد غصن، والدكتور جميل البرجي[1]، والدكتور عبد الله سعادة، وفيليب بولس. وعلى الرغم من أن الكورة أصبحت دائرة انتخابية مستقلة، فقد ذكرت جريدة الإنشاء أن الترجيح لأحد المرشحين فيها بقي مرهونا بتأييد زعماء زغرتا وبشري وكفرصغاب، كما كان مرهونا أيضا بتأييد زعيم طرابلس رشيد كرامي، الذي يتمتع بتأييد السنة في الكورة، وقد اتفق حميد فرنجية مرشح زغرتا، والشيخ أنطوان إسطفان مرشح دائرة كفرصغاب ـ بشري، وكميل عقل مرشح البترون، على تشكيل كتلة واحدة، واعتبار ميشال مفرج مرشح هذه الكتلة في الكورة[2].

ومن جهة ثانية اتفق الدكتور عبد الله سعادة ـ مرشح الحزب القومي السوري الاجتماعي ـ مع الدكتور جميل البرجي على أن ينسحب هذا الأخير من أجل توحيد أميون مع عبد الله سعادة، على ألا يترشح سعادة في الدورة التالية، بل يعمل على دعم البرجي[3]، ويقول الدكتور عبد الله سعادة في مذكراته: إن المهرجانات والجولات الانتخابية التي قام بها في ذلك العام، أظهرت نجاحا ظاهرا ودلت على نمو شعبيته، مما أقلق السلطة ومطرانية الموارنة وبعض زعماء الشمال، الذين عقدوا ـ قبل موعد الاقتراع بأسبوع ـ اجتماعا في كرم سدة، حضره فؤاد شمعون أخو الرئيس كميل شمعون، ومصباح سلام أخو رئيس الوزراء آنذاك صائب سلام، والمطران العبد. تدارس المجتمعون انتخابات الكورة وكيفية العمل على إسقاط عبد الله سعادة، وكان تأييد الحضور موزعا بين فيليب بولس، وفؤاد غصن، فتبين لهم أن غصن هو الأقوى بين الإثنين، وتعاهدوا على دعمه. وكان المطران العبد قد طلب من سعادة ألا يعمل لمصلحة الحزب القومي في المجلس النيابي في حال نجاحه، لكن سعادة رفض ذلك. فأصدر المطران العبد رسالة تليت في كنائس الموارنة في الكورة، تنص على أنه «محروم من نعمة المسيح في الأرض والسماء من ينتخب عبد الله سعادة»، ثم أضيف إلى قرار الحرمان هذا كل من لاينتخب فؤاد غصن[4]، وكان لموقف الكنيسة هذا تأثير بالغ على الموارنة في الكورة، ودور هام في ترجيح كفة الانتخابات، خاصة وأن الموارنة كانوا يشكلون حوالي ربع ناخبي الكورة في تلك الدورة. حاول الدكتور سعادة استغلال نتائج اجتماع كرم سدة،

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٦٢).

(٢) جريدة الإنشاء، عدد ٢٦٦، تاريخ ٢ تموز ١٩٥٣.

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٦٢).

(٤) سعادة عبد الله، «أوراق قومية»، (مراجعة غسان مطر وبدر الحاج)، بيروت ١٩٨٧، ص(٥٥).

بإقناع فيليب بولس بالانسحاب لصالحه، لكن هذا الأخير أصر على الاستمرار في ترشيح نفسه، أما عائلات أميون الوجيهة، فقد وقفت إلى جانب فيليب بولس وفؤاد غصن، مثل آل الشماس، وآل طالب، وآل العازار، وكانت النتيجة فوز فؤاد غصن[١].

انتخابات دورة عام ١٩٥٧: في هذه الدورة انفصلت عن قضاء الكورة عدة بلدات ذات الأكثرية المارونية وضمت إلى قضاء البترون؛ مما أدى إلى تخفيض نسبة أصوات المقترعين الموارنة الذين كانوا يشكلون ثلث عدد الناخبين في القضاء. كما ألحقت أيضا بعض القرى القريبة من قضاء زغرتا وبشري وضمت إليهما..

وقد بدأت المعركة الانتخابية في الكورة بالتنافس بين مرشحين اثنين، هما: عبد الله سعادة الذي لاقى ترشيحه حملة تأييد واسعة في الكورة الساحلية، حيث يكثر عدد الشباب القومي السوري الاجتماعي، وفؤاد غصن الذي كان يتمتع برصيد شعبي لا بأس به في الكورة[٢]، وكان الرئيس كميل شمعون يرغب في ترشيح الدكتور شارل مالك عن الكورة، فبدأ أتباع السلطة بإطلاق شائعات عن انسحاب، بهدف جس نبضه ومعرفة ردة فعل أنصاره، لكن فؤاد غصن نفى ذلك مرارا وأكد في الصحف عزمه على استمراره في خوض المعركة. عمدت السلطة بعد ذلك إلى مفاوضة بعض المرشحين المنافسين لمالك، فاستدعي الدكتور جميل البرجي إلى القصر الجمهوري، حيث تم إقناعه بالانسحاب[٣]، ولم يكن إقناع الدكتور سعادة بالانسحاب عسيرًا نظرا لوحدة الاتجاه السياسي بينه وبين الدولة آنذاك[٤].

بينما توفيق مفرج فقد أعلن انسحابه في ٢٦ حزيران ١٩٥٧[٥]، حاولت السلطة مساومة فؤاد غصن المرشح القوي والعنيد، فعرضت عليه منصب ترضية، وخيرته بين تعيينه محافظا لمدينة بيروت، أو سفيرا في الأرجنتين[٦]، لكنه رفض المساومة.

والحقيقة أن المعركة الانتخابية في الكورة عام ١٩٥٧ تعدت نطاق المألوف

---

(١) سعادة عبد الله، «أوراق قومية»، مرجع سابق، ص(٥٠).

(٢) جريدة الإنشاء، عدد ١٦٠٩، تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٥٧، والعدد ١٦١٠ تاريخ ٤ أيار ١٩٥٧.

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٤) جريدة الإنشاء، عدد ١٦٣١، تاريخ ٤ أيار ١٩٥٧.

(٥) جريدة الإنشاء، عدد ١٦١٠، تاريخ حزيران ١٩٥٧.

(٦) جريدة الإنشاء، عدد ١٦١٠، تاريخ ٤ أيار ١٩٥٧.

في المعارك السابقة، وارتدت طابع الصراع بين سياسة شمعون الذي خاطر بربط لبنان بالسياسة الأمريكية، وبين سياسة المعارضة الرافضة لمشروع إيزنهاور[١]، فقد جاهر زعماء المعارضة الشماليون مثل رشيد كرامي وحميد فرنجية بتأييد فؤاد غصن، وحضا أهالي الكورة على انتخابه، وذلك نبذا لمبادىء شارل مالك الانعزالية مع العرب والإيجابية مع الغرب ومشاريعه، وأعلن رشيد كرامي أمام سكان بتواريخ والنخلة المسلمين، وكانوا يعدون حوالي ألف ناخب، أنه يؤيد فؤاد غصن ويأمل منهم تأييده[٢].

في هذه الأثناء كان شارل مالك يقوم بجولات دعائية في الكورة تحت حراسة رجال الأمن العام، وكان رجال السلطة يمارسون ضغوطات على أنصار غصن، ويتوعدون باعتقال بعض الشخصيات المؤيدة له، كما جاء في كتاب مفتوح موجه من المحامي سهيل شماس - الذي كان من مؤيدي غصن ضد مالك[٣] - إلى هذا الأخير.

في هذه الأثناء صرح مقربون من السفارة الأميريكية في بيروت، أن أميركا ستوقف مساعداتها للبنان إن فشل مالك في الانتخابات، وقالت هذه المصادر أن القصر وحده يستطيع إقناع فؤاد غصن بالانسحاب، كانت السلطة مقتنعة رغم كل ممارساتها أنها غير قادرة على تأمين فوز شارل مالك، إلا إذا سحب فؤاد غصن ترشيحه، فاستدعت هذا الأخير إلى القصر حيث لحق به شقيقه وبعض المقربين منه، ومورست على الجميع أشد أنواع الضغط بما في ذلك التهديد، مما اضطره بعد ذلك إلى إعلان انسحابه من دون أن يتمكن من إخفاء مشاعره، إذ بدت عليه علامات الحزن والأسى[٤]، وجرت الانتخابات ولم يبقى سوى مرشحين هما شارل مالك وعبد الله حريكة مرشح الحزب الشيوعي، وجاءت النتائج كالتالي (شارل مالك ١٠٣٢٠ صوتا وعبد الله حريكة ٢٧٦ صوتا).

علما أن شارل مالك كان أثناء الانتخابات وزيرا للتربية وللخارجية، مما ساعده في ممارسة ضغط على موظفي وزارة التربية، وهم كثر من الكورة، ثم أسندت إليه وزارة الخارجية والمغتربين[٥].

انتخابات عام ١٩٦٠: قبيل انتخابات سنة ١٩٦٠، صدر قانون جديد

---

(١) الخوري فؤاد، مرجع سابق، ص(٣٢٣).

(٢) جريدة الإنشاء، عدد ١٦٢٣، تاريخ ٨ حزيران ١٩٥٧.

(٣) جريدة الإنشاء، عدد ١٦٢٣، تاريخ حزيران ١٩٥٧.

(٤) جريدة الإنشاء، عدد ١٦٢٣، حزيران ١٩٥٧.

(٥) مجلة الشمال، عدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٣).

للانتخابات، رفع بموجبه عدد المقاعد النيابية إلى ٩٩ مقعدا، وأصبح للكورة نائبان بدلا من نائب واحد[١]، وكان هذا القانون فاتحة عهد جديد في الحياة السياسية في الكورة، التي لم تعد زعاماتها تتنافس على مقعد واحد بل أصبحت تتحالف إثنين إثنين، الأمر الذي أفسح في المجال أمام طامحين جدد بالنزول إلى المعركة، معتمدين على تحالفهم مع ذوي الخبرة في هذا الميدان، وكان من المرشحين الجدد في هذه الدورة، المحامي سهيل شماس الذي يتمتع بشعبية واسعة نظرا لمواقفه المشرفة، وأدمون نصر معتمدا على خدماته، وفاروق طالب وموريس الزاخم وجورج مفرج، بالإضافة إلى مرشحين سابقين كالدكتور جميل البرجي، والدكتور عبد الله سعادة، وإزاء ترشيح هذا الأخير نفسه، وجد خصما الأمس فؤاد غصن، وفيليب بولس أن مصلحة كل منهما تقضي بتحالفهما في قائمة واحدة، لمواجهة عبد الله سعادة الذي يتمتع بتأييد حزبي وشعبي، وقد باركت السلطة هذا التحالف لأنها كانت تعارض فوز سعادة[٢]، كان تحالف غصن ـ بولس ضربا سياسيا موفقا زاد من فرص نجاح كل منهما نظرا لعدم وجود لائحة مضادة، ولكن سرت شائعات في يوم الانتخاب عن شراء أصوات للدكتور سعادة، وعن إتفاق سري بين مرشحي أميون: سعادة والبرجي وشماس، على تبادل أصوات مؤيدي كل منهم، وفي النتيجة فازت لائحة غصن ـ بولس، وتبين من عمليات فرز الأصوات أن مرشحي أميون الثلاثة، لا يتمتعون بتأييد أبنائها، بل إن بعض هؤلاء صوت لمصلحة غصن ـ بولس، كما تبين أن لائحة غصن بولس،نالت تأييدا كاسحا في القرى المارونية والإسلامية[٣]، وبعد ذلك عين فؤاد غصن وزيرا للإرشاد والأنباء في ١ آب ١٩٦٠[٤].

انتخابات عام ١٩٦٤: جرت هذه الانتخابات في أجواء مماثلة للانتخابات السابقة،١٩٦٠ فتحالف فيليب بولس وفؤاد غصن في لائحة واحدة، في حين بقي سائر المرشحين يعملون بصورة إفرادية، أشهرهم جميل البرجي، إدمون شماس، مخايل شاهين، جورج حبيب، وقد انسحب هذا الأخير قبل موعد الانتخابات. وقد فاز في هذه الانتخابات تحالف بولس غصن[٥].

انتخابات عام ١٩٦٨: شهدت انتخابات عام ١٩٦٨ ظاهرة جديدة في تاريخ

(١) مجموعة التشريع اللبناني، الجزء الخامس، ق.م.
(٢) سعادة عبد الله، مرجع سابق، ص(٦٥).
(٣) جريدة الإنشاء، عدد ٢٢٦٢، تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٠.
(٤) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، (١٢٠).
(٥) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٦٣).

التنافس على النيابة في الكورة، فقد ظهر مرشح جديد في بلدة كوسبا (باخوس حكيم)، بعدما كانت هذه البلدة مقفلة في السابق لزعامة بيت غصن، وكان الدكتور جميل البرجي الذي أثبتت نتائج الانتخابات السابقة شعبيته وقوته، ينوي التحالف مع الدكتور إلياس سابا[١]، لكن وساطات بعض الزعماء الشماليين، أسفرت عن تحالفه مع الدكتور باخوس حكيم في لائحة واحدة. في هذه الأثناء جرت محادثات على الخط المعاكس، حيث عقد في ١٥ آذار ١٩٦٨ اجتماع في منزل رشيد كرامي في مرياطة، لتكريس التآلف بين عضوي الجبهة الديموقراطية البرلمانية، فؤاد غصن، وفيليب بولس، وجمعهما في لائحة واحدة[٢]. أما فاروق طالب فقد آثر الابتعاد عن هذه التحالفات وأعلن ترشيحه منفردا. كان التنافس حادا بين اللائحتين، رافقته اعتداءات ومواجهات بين أنصار كل منهما[٣]، وقد فاز في هذه الدورة كل من فؤاد غصن وباخوس حكيم..

وبعد ذلك عين فؤاد غصن وزيرا للأنباء والبريد والبرق والهاتف، ونائبا لرئيس الوزراء في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٨ وكذلك عين إلياس سابا وزيرا للمالية في ١٣ تشرين أول ١٩٧٠[٤].

انتخابات عام ١٩٧٢: في هذه الدورة فرط عقد التحالف بين قطبي الكورة، فؤاد غصن وفيليب بولس، إثر الانتخابات السابقة، ويقول الدكتور فؤاد البرجي الذي رشح نفسه بعد وفاة شقيقه الدكتور جميل البرجي، أنه جرت اتصالات بينه وبين الدكتور إلياس سابا، على أن يترشحا في لائحة واحدة، لكن الدكتور سابا انسحب وفضل عدم خوض المعركة[٥]. كانت أصوات الناخبين في بلدة أميون موزعة بين ثلاثة مرشحين من أبنائها هم: النقيب سامي ضاهر، الدكتور عبد الله سعادة، الدكتور فؤاد البرجي. وقد علقت الأنباء على الوضع في القويطع بالقول: إن كثرة عدد القوميين السوريين في القويطع وظهور الدكتور عبد الله سعادة مجددا بعد خروجه من السجن، هما أمران جعلا القويطع منطقة غير صافية التأييد للدكتور سابا[٦]، أما في كفرعقا فقد كان التأييد تماما لفيليب بولس المرشح الوحيد فيها.

كانت المواقف قبيل الانتخابات حساسة، تتطلب حسن اختيار الحليف؛ لأن

(١) جريدة الإنشاء، تاريخ ٢٥ شباط ١٩٦٨.
(٢) جريدة الإنشاء، تاريخ ٦ آذار ١٩٦٨.
(٣) جريدة الإنشاء، تاريخ ١٩ آذار ١٩٦٨.
(٤) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، ص(١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٥) مجلة الشمال، عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٦٤).
(٦) مجلة الشمال، عدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٤).

شعبية معظم المرشحين متعادلة تقريبا؛ لذلك وقع فؤاد غصن في حيرة من أمر اختيار حليفه، وحتى الخامس من شباط ١٩٧٢ كان احتمال تحالف غصن - بولس قائما، كما كان يحتمل تحالف غصن مع أحد مرشحي أميون، وربما مع الدكتور عبد الله سعادة، وكان هنالك احتمال آخر بأن يقايض القوميون ما لهم من أصوات في طرابلس، مع بعض القيادات الطرابلسية صاحبة النفوذ في الكورة، والتي بوسعها أن تجير أصوات مؤيديها إلى الدكتور عبد الله سعادة، لكن أوساط القيادة الطرابلسية اشترطت لذلك أن يتحالف سعادة مع أحد إثنين، إما فؤاد غصن وإما فيليب بولس، وكان هذا الأخير ينتظر حتى يفرغ فؤاد غصن من اختيار حليفه لكي يتخذ هو الموقف المناسب، فيتعاون مع سعادة في لائحة واحدة إذا ما تعاون غصن مع الدكتور إلياس سابا، وكذلك كان الدكتور باخوس حكيم يفكر في التعاون مع أحد مرشحي أميون النقيب سامي ضاهر، أو الدكتور فؤاد البرجي[١]، إذ كانت تتجاذب المرشحين فكرة إجراء تحالفات ترتكز على أساس مناطقي على النحو التالي، تحالف كوسبا القويطع، قطباه: فؤاد غصن وإلياس سابا وتحالف أميون كفرعقا قطباه: فيليب بولس وعبد الله سعادة، وتحالف أميون كوسبا قطباه: باخوس حكيم وفؤاد البرجي أو سامي ضاهر، لكن وساطات الزعامات المجاورة جمعت بين مرشحي كوسبا، باخوس، حكيم، وفؤاد غصن في لائحة واحدة، الأمر الذي دفع فيليب بولس إلى التحالف مع سعادة رغم الاختلاف الكبير في سياسة وتفكير ونهج كل منهما في التصدي لحلف غصن - حكيم، قضت بتحالفهما في قائمة واحدة، وقد تخللت الانتخابات حوادث طفيفة وعمليات شراء أصوات، وجاءت النتيجة بنجاح باخوس - حكيم وفؤاد غصن.

كما اتهم الدكتور سعادة الدولة بالتدخل ضده وقال، إن الحياد في لبنان كذبة وأن هذه الانتخابات أسوأ من انتخابات أيار، سيكون لها أخطر المضاعفات على مصير لبنان[٢].

وفي انتخابات عام ١٩٩٢: وبعد أن اعتمدت المحافظة دائرة انتخابية واحدة، كما نص عليه اتفاق الطائف، فقد تصدر إلى الواجهة مرشحون كثر من الكورة، حيث برز إلى الساحة من آل غصن النائب فايز غصن والنائب نقولا غصن أبناء عم، إلى جانب مرشح الحزب القومي السوري الاجتماعي سليم سعادة نجل عبد الله سعادة، حيث ترشح في لائحة الرئيس عمر كرامي، وخاصة بعد أن زيد عدد أعضاء

(١) جريدة الإنشاء، تاريخ ٥ شباط ١٩٧٢.

(٢) مجلة الشمال عدد ١١٠، شباط ١٩٩٢، ص(٦٣ - ٦٤).

المجلس النيابي فأصبح لقضاء الكورة ثلاثة نواب، فقد انضم إلى لائحة كرامي عن الكورة الوزير السابق النائب فريد مكاري، والنائب السابق سليم سعادة، والنائب فايز غصن، فيما انضم النائب نقولا غصن وحنا عيتاني إلى اللائحة الثانية التي أطلق عليها لائحة الإنماء، وفاز في هذه الدورة: فايز غصن، سليم سعادة مرشح الحزب القومي، وفريد مكاري الذي عين وزيرا للإعلام في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري.

انتخابات دورة عام ١٩٩٦: تشكلت في هذه الدورة الانتخابية لائحتان قويتان في محافظة الشمال إذ ترشح أشخاص جدد ومعروفون بخدماتهم، وعلى صعيد قضاء الكورة فقد كانت المعركة حامية إلى حد ما وخصوصا بين أبناء العم نقولا وفايز غصن، وبين سليم سعادة الذي تحالف مع الوزير السابق فريد مكاري، وكذلك برز مرشحون جدد أمثال نجيب بولس وفارس بولس وحنا عيتاني، جوزيف شيخاني وعادل دريق، فقد ضمت لائحة كرامي عن الكورة كل من: الوزير السابق فريد مكاري، والنائب فايز غصن، والنائب السابق سليم سعادة. وضمت لائحة الإنماء والتغيير عن قضاء الكورة كل من نقولا غصن نجل النائب السابق فؤاد غصن، فيليب بولس، حنا عيتاني. وقد فاز من هذه اللائحة نقولا غصن ومن لائحة الرئيس كرامي فايز غصن وفريد مكاري.

مقومات الزعامة السياسية في الكورة

ترتكز زعامة العائلات الكورانية على عدة عوامل: تاريخية واقتصادية واجتماعية وعائلية وخدماتية وسياسية أيضا.

١ - **العوامل التاريخية**: إن بعض العائلات الكورانية، أخذت طريقها إلى الزعامة من خلال عملها في زمن المتصرفية كمشايخ صلح في القرى، وأعضاء بلدية أو مخاتير، مثل: بيت غصن، وبيت مالك، وبيت سابا، وبيت بولس، وبيت الحايك، وبيت مفرج، وبيت سالم، وبيت شماس، وبيت البرجي. ولما كانت هذه المناصب ذات أهمية في زمن المتصرفية، فقد تمكن أصحابها من بناء زعامة محدودة ضمن نطاق القرية. وبعد الضعف الذي أصاب آل العازار، وآل الحايك، وآل طالب، فتحت أمام بعض هذه العائلات الطريق لتوسيع نفوذها، وزعاماتها كما رأينا.

٢ - **العوامل الاقتصادية**: كانت الثروة المادية التي تمتلكها هذه العائلات عاملا هاما في بناء زعاماتها، فقد كان آل العازار، والبرجي، ومالك وشماس، ومفرج، وطالب، وحايك، يمتلكون مساحات واسعة من كروم الزيتون، ويستأثرون

بملكية الحرير في الكورة، وكانت هذه الملكية عاملا هاما من عوامل تبعية الفلاحين والعاملين في مصانع الحرير لهذه العائلات المالكة لمصدر عملهم ورزقهم، غير أن القضاء على صناعة الحرير في الكورة في مطلع القرن العشرين، حرر الكثير من العمال من التبعية لأرباب العمل، كما كان لتغيير البنية الاجتماعية في الكورة، بسبب كثرة المتعلمين فيها، وبروز عدد كبير من الموظفين وأرباب المصالح الحرة، دور هام في تحرير قطاع كبير من الناس من التبعية لأصحاب الملكيات والثروات الخاصة.

٣ ـ **عوامل عائلية**: لا توجد في الكورة عائلات ذات كثرة عددية، ومعظم عائلاتها، تعد بالعشرات وقليلة هي العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن مئة نسمة، لذلك لم تلعب العائلية دورا منظورا في الزعامة السياسية في الكورة التي تخلو من عائلة إقطاعية كبيرة ذات نفوذ وقوة بشرية، قادرة على كسب المؤيدين وربطهم بها عن طريق المصالح الاقتصادية والمعيشية، وبسط حمايتها على قرى المنطقة، هذا الأمر يعود إلى سببين أساسيين: -

أولا: التركيبة الاجتماعية في الكورة في القرن العشرين، هذه التركيبة التي تقوم على تحصيل العلم وليس على قوة العائلة الاقتصادية أو البشرية، ومن جهة ثانية فإن كثرة المتعلمين من حملة الشهادات العالية، ساعد على توزيع أصوات الناخبين على عدد كبير من المرشحين، وبالتالي إضعاف زعامة كل منهم، بحيث أصبح تأثير زعماء المناطق المجاورة للكورة أقوى من تأثير أبنائها ومرشحيها.

ثانيا: التركيب الطائفي، حيث تسود أكثرية أرثوذكسية لا جذور إقطاعية لها في المنطقة، على غرار ما للسنة والموارنة.

وقد حاول بعض زعماء الكورة تخطي هذه العقبة عن طريق مصاهرة بعض العائلات الوجيهة، إما لكسبها إلى جانبه أو لتجنب منافستها له، وغالبا ما أدت هذه المصاهرات إلى شق الموقف الموحد للعائلة، وتوزع أصواتها بين مرشحين يرتبط كل منهما بها بالمصاهرة.

٤ ـ **الخدمات**: تبدو الخدمات عاملا هاما من عوامل الزعامة في منطقة الكورة، حيث يكثر عدد الموظفين وطلاب الوظيفة في دوائر الدولة، خاصة وأن الدولة كانت في أغلب الأحيان تعتمد على الوساطة لا الكفاءة في اختيار وترقية الموظفين وتشكيلاتهم، لذلك حرص زعماء الكورة على تقديم الخدمات لأبناء منطقتهم، فكان فؤاد غصن يحرص دائما على إجابة طالب الخدمة بعبارة «تكرم»،

حتى أصبح يعرف بـ«فؤاد تكرم»، وكذلك قامت زعامة بيت البرجي وبيت طالب على خدماتهم وبخاصة آل البرجي أصحاب الخدمات في المجال الطبي. بهذه الخدمات استطاع الدكتور جميل البرجي أن ينال ما يزيد عن ستة آلاف صوت، ولكن يمكن أن نلاحظ ظاهرتين هامتين على صعيد الخدمات في الكورة.

أ ـ إن الخدمات هي بمجملها خدمات شخصية تسدى لأفراد.

ب ـ إن الخدمات الشخصية في الكورة، لم تؤد إلى التفاف الأتباع والأزلام حول زعيم، لأن مجتمع الكورة مثقف إجمالا لا يؤمن بمثل هذه الأساليب. كما أنها لم تؤد بالضرورة إلى حصول الزعيم على تأييد مطلق من المستفيدين من خدماته، وذلك لأسباب تتعلق بالزعيم والمستفيدين من الخدمة على السواء، فصاحب الحاجة يلجأ دائما إلى الزعيم القوي، طالبا دعمه ومساعدته، فما أن يضعف هذا الزعيم حتى يبادر صاحب الحاجة إلى التفتيش عن زعيم آخر، لأن الزعامة في الكورة ليست زعامة عائلات إقطاعية دائمة وثابتة، بل هي زعامة آنية في معظم الأحيان.

٥ ـ **العوامل السياسية**: وهي من أهم عوامل الزعامة في الكورة، وذلك نظرا للقوانين الانتخابية وتحديد الدوائر الانتخابية كما رأينا، والتركيب الطائفي للمجتمع في الكورة حيث يكثر عدد الناخبين المسلمين والموارنة، ليشكل نسبة تزيد عن ثلث أصوات الناخبين في الكورة، كما أن تدخل الدولة لصالح مرشح ضد آخر، كان يؤدي كما رأينا إلى إضعاف زعيم ودعم آخر، بل أن الدولة تمكنت في عهد شمعون من فرض زعامة شارل مالك، رغم أنه كان غير معروف من الغالبية العظمى من سكانها، وذلك من خلال حمل المرشحين الأقوياء على الانسحاب من المعركة الانتخابية، كما كانت الدولة تلجأ إلى تقوية زعيم لم يحالفه الحظ في الانتخابات بإعطائه حقيبة وزارية، وبخاصة قبل سنة ١٩٦٠ عندما لم يكن للكورة سوى نائب واحد[1].

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٠، تاريخ شباط ١٩٩٢، ص(٦٤ ـ ٦٥).

قضاء المنية الضنية

توطئة:

كانت مقاطعة الضنية في عهد السلطنة العثمانية، تابعة لولاية أو متصرفية طرابلس، نظرا لما كانت عليه المصالح الشديدة الارتباط بين ولاة الأمر في الضنية، هذه المنطقة التي تحكمها قوة منفردة تمثلت في عائلة واحدة إقطاعية استقرت في هذه المنطقة منذ ما قبل عام ١٧٥٠، واستملكت المقاطعة بكاملها بناء على توصية من الدولة العثمانية التي كانت تتبع في نظامها تولية الموالين لها لضبط أمور المقاطعة.

إن تفرد أشخاص أمثال آل رعد في منطقة الضنية، والذين نالوا لقب الآغا، وهو اللقب الذي كانوا يطلقونه العثمانيون على العاملين ضمن نطاق مصالحهم، أمثال مشايخ بنو رعد في الضنية، وبنو المرعبي في عكار، وغيرهم. إن مشايخ بنو رعد في تلك الفترة، يرأسهم زعيمان هما: محمد الفاضل، وخضر عباس، فقد ترك الأول طرابلس غداة نجاح الحملة المصرية، أما الثاني فقد تصدى للمصريين في أواخر عهدهم. وقد عين السر عسكر العثماني محمد عزت باشا، محمد الفاضل قائمقاما على طرابلس إثر جلاء المصريين، مكافأة له على ولائه للعثمانيين وتصديه لأعدائهم المصريين[1].

ثم ما لبث أن أولاه على مقاطعة الضنية التي نزح إليها من أجل جلب الضرائب العائدة للدولة العثمانية، حيث إستقر الأمر وتم تلزيمه إياها لتصبح ملكيتها عائدة إليه.

وقد شهدت مقاطعة الضنية عبر هذا التاريخ المليء بالمتناقضات عدة حقبات هامة في تاريخها النضالي، لا سيما تلك الفترة التي استطاع بها زعماء بنو رعد

(١) نوفل نعمة الله نوفل، «كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام»، ص(٣٣٠) لم يذكر التاريخ.

الموالين للسلطنة العثمانية أن يثبتوا دعائمهم في هذه المنطقة، التي آلت أملاكها إليهم، أن يستبدوا بفلاحيها بالابتزاز اللامتناهي في فرض الضرائب القاسية التي يعجز عنها أغنياؤها في تلك الفترة، فقد كانوا يفرضون على الفلاح العامل في ممتلكاتهم ثلاثة أرباع ما يجنيه خلال السنة، فقد عملوا على تجويعهم وإيذائهم للرضوخ لهم، ولخدمتهم ليس إلا.

استمر هذا الوضع حتى أواخر عام ١٩١٨، السنة التي انهارت فيها الدولة العثمانية. وفي مرحلة الانتداب الفرنسي للبنان، سارع أحد وجهاء آل رعد الفاضل، إلى التقرب من الفرنسيين ليضمن مصالحه الذاتية، وهو الذي كان يعلم أن الانتداب الفرنسي للبنان سيطول أمده، لذلك يقتضي منه أن يكسب ودهم وصداقتهم ليقوي بذلك نفوذه ليس في الضنية فحسب بل في طرابلس أيضا. علما أن زعماء الضنية الباقون كانوا في أغلبهم وفي معظم مراحل فترة الانتداب الفرنسي، لا يسايرون عبد الحميد كرامي في مواقفه الثابتة والرافضة لأي من أشكال التعاون مع الفرنسيين، وكذلك لإنضمام طرابلس وبالتالي الضنية التابعة لها إلى دولة لبنان الكبير.

منذ بداية القرن التاسع عشر كانت الزعامة في الضنية معقود لواؤها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، لثلاثة وجوه فقط من آل رعد، هم: محمد بك الملحم، نصوح الفاضل، ونجيب آغا الفاضل، بحكم امتلاكهم لمساحات شاسعة من الأراضي في مختلف قرى المنطقة، مما كان يستتبع بالضرورة تمتعهم بالحرية الكاملة في تقرير المواقف السياسية التي تقتضيها مصالحهم الخاصة فقط، دون أن يعيروا اهتماما للمشاعر الوحدوية المتأجحة في طرابلس. وفي وقت كان فيه فلاحو منطقتهم يرزحون تحت وطأة الفقر والجهل، نتيجة تراكم وتنوع الضرائب وترسيخ الحقوق الاقطاعية التي مثلت مظهرا من أسوأ مظاهر الحياة الريفية إبان العهدين التركي والفرنسي، فقصمت ظهور الفلاحين بكثرتها، هذه الحقوق التي إتخذت طابعا قانونيا نظرا لممارستها من قبل السلطة المنتدبة على شكل سخرة وضرائب عينية، وإنجاز فتح الطرقات وأعمال الري وغيرها، مما شجع الإقطاعيين على استغلال فلاحيهم المرابعين أكثر فأكثر، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى امتلاك حق القضاء وإجراء العدالة في القرى التي يمتلكها دونما أي تدخل من الدولة[1].

(١) ضاهر مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص(٢٧)، نقلًا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي.

الزعامة السياسية في قضاء الضنية
إبان العهدين التركي والفرنسي

محمد بك الملحم:

استطاع الإقطاعي الأول محمد بك الملحم، أن يحقق لنفسه زعامة مزدوجة: فهو الزعيم الاقتصادي للمنطقة، التي يسيطر عليها، كونه يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي ويسيطر على الفلاحين العاملين عليها من جهة، ومن جهة أخرى هو الزعيم السياسي الذي يمثل منطقته في الإدارات الجديدة التي أرسى الفرنسيون قواعدها. ولم تمض شهور قلائل على إعلان دولة لبنان الكبير، وتحديد التنظيمات الإدارية لها، حتى سارع كبير زعماء الضنية محمد الملحم إلى تسلم مركزه في الإدارة الجديدة، كممثل لمديرية الضنية في مجلس إدارة لواء لبنان الشمالي، بموجب القرار الصادر عن حاكم لبنان الكبير ترابو، بتاريخ العاشر من كانون الأول عام ١٩٢٠، وذلك بناء على انتهاء متصرف اللواء ومصادقة المستشار الفرنسي[1].

كذلك جدد تعين محمد الملحم عضوا في مجلس إدارة اللواء، ومن ثم محافظة لبنان الشمالي، في كل من الأعوام التالية: ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠ حتى العام ١٩٣٤، حيث توفي لتبدأ فترة الزعامة السياسية لنصوح الفاضل إلى جانب وجاهته الاقتصادية والاجتماعية[2].

نصوح الفاضل:

بعد وفاة محمد الملحم عام ١٩٣٤، الذي يعتبر الإقطاعي الأول في الضنية حيث استأثر بالعديد من المراكز في الدولة إبان العهدين العثماني والفرنسي، والمالك الأول لأكبر مساحة من الأراضي الشاسعة في مقاطعة الضنية، لم يترك مجالا لأي من أقربائه المنافسين له في الظهور. إلا أن بوفاته فتح المجال واسعا للرجل الثاني الذي كان يتحين الفرص من أجل الاستأثار بالسلطة، بزغ نجم نصوح الفاضل الذي اعتبره ملحم بن محمد الملحم مغتصبا الزعامة التي هي من حقه، إلا أن هذا الأخير ـ أي ملحم ـ الواقع تحت تأثير حسن بك العلي رعد وأولاد أسعد رعد خاصة آصف وناصر الذي كان المهيمن والقيم على أمور ملحم. وهنا لا بد من ذكر العلاقة الوطيدة القائمة بين أولاد أسعد من جهة وبين بشارة الخوري من

---

(١) جريدة البشير، العدد ٢٦٥٦ تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٢٠، ص(٢).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، مرجع سابق ص(٥٠ ـ ٥١).

جهة أخرى، الذي كان يعتبرهم ويعاملهم كأبناء له، علما بأنه هو الذي أشرف وساعد على تعيينهم في الوظائف القضائية والإدارية والعسكرية منذ بداية الثلاثينيات، لذلك ماشوه وأصبحوا من المقربين إليه وعملوا بوحي منه على الوقوف ضد نصوح في انتخابات ١٩٤٣، ومعاضدة عبد الحميد كرامي صديق بشارة الخوري ورئيس اللائحة الدستورية الاستقلالية في لبنان الشمالي[1].

وأشير هنا أن ملحم بن محمد الملحم لم يكن يملك الكفاءة لتبوء مركز السلطة، بل كان مزاجيًا يعبث بأموال أبيه ويكره السياسة، الأمر الذي حذا بنصوح الفاضل إلى تخطي الصفوف غير عابئ بأقربائه من آل الأحمد ورعد، اللذان ينافساه ويعملا على إزاحته. لكن نصوح المعروف بذكائه وحنكته السياسية، فضلا عن أنه من كبار الملاكين الإقطاعيين في ذلك الحين، استطاع أن يبني لنفسه مركزا مرموقا بين كبار رجالات السياسة في لبنان، وكذلك العلاقة الوطيدة مع الانتداب الفرنسي جعلا منه الرجل الأول في مقاطعة الضنية، حيث تبوأ مناصب رفيعة كان أهمها نائبا عن منطقة الضنية بالتعيين، ومن ثم بالترشيح.

ولعل طبيعة العلاقة التي قامت بين الضنية وسلطات الانتداب الفرنسي، طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ حتى العام ١٩٤٣، تسمح للمراقب المتتبع لمسار تلك العلاقة بتسجيل الملاحظات الآتية أبرزها: الإقبال السريع الذي أبدته الطبقة المستنفذة صاحبة الحل والعقد، والمتمثلة فقط بوجهاء عائلة رعد بشقيها آل الأحمد وآل الفاضل، على التعامل مع الفرنسيين من خلال استلامهم للمناصب الإدارية والسياسية والقضائية في دولة لبنان الكبير، فور إعلانها من قبل الجنرال غورو عام ١٩٢٠، فكان نصيب محمد الملحم عضوية مجلس إدارة لواء لبنان الشمالي من عام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٣٤، حيث تسلمها نصوح الفاضل الذي ابتدأ عام ١٩٢٢ رئيسا لبلدية سير، وانتهى بتعيينه نائبا عن الضنية[2].

نصوح الفاضل والدولة الحديثة:

في وقت لم تكن الدولة قد قوي عودها، تشير بعض المصادر إلى أن نصوحا كان أكبر زعماء الضنية وجاهة وقدرة بعد محمد الملحم، عاصر عبد الحميد كرامي، وركب معه موجة الرفض لانضمام طرابلس ومعها الضنية إلى دولة لبنان الكبير، ثم ما لبث أن تخلى عنه فور إعلان دولة لبنان الكبير، محاولا إصلاح

---

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، مرجع سابق ص(١٢١).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، مرجع سابق ص(٨٧).

العلاقة مع أنسبائه، لا سيما محمد الملحم، ليظفر بالإنعامات والوظائف التي بدأت السلطات تعرضها عليه.

كان من الصعب على نصوح الفاضل أن يتخطى زعامة نسيبه محمد الملحم وسطوته، الذي ما إن توفي حتى قفز نصوح إلى الواجهة متخطيا جميع وجهاء عائلته بمن فيهم ملحم بن محمد الملحم، الذي لم يستطع الصمود في وجه نصوح الداهية، ففي عام ١٩٣٤ تم انتخاب نصوح الفاضل عضوا في مجلس إدارة محافظة لبنان الشمالي، وفي عام ١٩٣٧ أصدر المرسوم رقم ١٣٦٨ / EC الذي نص على تعيينه نائبا عن منطقة الضنية في المجلس النيابي اللبناني، بناء على تزكية من رئيس الوزارة القوي خير الدين الأحدب، الذي تمسك بتعيينه نائبا رغم معارضة أبناء أسعد رعد القاضيين اللامعين آصف وناصر، والمهندس في وزارة النافعة محمد علي، الذين كانوا يجدون أنفسهم أحق بالمركز النيابي من نصوح، باعتبار أنهم يتمتعون بالمؤهلات العلمية العالية، وأنهم لا يقلون حسبا ونسبا عن نصوح، لاسيما وأنهم كانوا يعتبرون الوجهاء الكبار لآل الأحمد. الفرع الآخر من بيت رعد، إضافة إلى الرصيد الاجتماعي والشعبي الذي أورثه لهم والدهم أسعد مدير الطابو في طرابلس، في كلا العهدين العثماني والفرنسي[1].

وثمة أسباب دعت الحكومة إلى تعيين نصوح الفاضل نائبا عن الضنية، الصداقة الحميمة التي كانت تجمع بين نصوح وكل من الرئيسين إميل إده وخير الدين الأحدب، علما بأن أولاد أسعد كانوا ينتسبون إلى الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، الذي اشترك بصفته زعيما للمعارضة مع الأحدب رئيس الحكومة في الاتفاق الانتخابي الشهير[2].

المجالس النيابية في قضاء الضنية وملحقها المنية

تشريع عام ١٩٤٣: «إن إحجام عبد الحميد كرامي عن ترشيح أحد أبناء الضنية على لائحته، إن هو إلا اعتراف غير مباشر بأحادية الزعامة التي احتكرها نصوح الفاضل لنفسه من جهة، ومن جهة أخرى تمكن عبد الحميد كرامي من الهيمنة على المنطقة والتكلم باسمها، واعتبار نفسه نائبا عن طرابلس والضنية في آن واحد».

ولعل حصول لائحته على أكثرية أصوات الناخبين في قرى الضنية، إن هو إلا

(١) جر، عدد ٣٥٠٧، تاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٧ نقلاً عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي، ص(٥٣ ـ ٥٤).

(٢) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، ج١ مصدر سابق، ص(٢٢٥).

دليل على التفرد بزعامة المنطقة بشقيها طرابلس والضنية، وقد استطاع تعبئة الشعب وبشكل خاص وجهاء آل رعد المناهضين بشكل مباشر لنصوح، الذي بنى علاقة جيدة مع الانتداب الفرنسي، مما ساعد كرامي على تعبئة الشعب وشحن نفوسهم بمشاعر العداء والمعارضة ضد الانتداب، وضد النائب والمرشح نصوح الفاضل[1]، «الذي كان يعتقد أن مكانه الصحيح هو بين الأقوياء في اللائحة القوية، التي تزعمها عبد الحميد المناهض الأكبر لسلطات الانتداب، وحامل لواء استقلال لبنان حديثا، نظرا لما بين الاثنين من علاقات ود وقربى قديمة العهد، إلا أن أسبابا كثيرة حالت دون الاتفاق على إدخال نصوح في تلك اللائحة، أبرزها تلك التهم التي كانت لاصقة بنصوح على اعتباره من الموالين لسلطات الانتداب الفرنسي[2]، بدليل تعيينه نائبا عام ١٩٣٧، عقب الانتخابات النيابية الائتلافية التي أشرف عليها دي مارتيل، تؤكد العلاقة الجيدة مع رجالها، والتي بلغت ذروتها»، بحيث باتت المعركة مصيرية ولا حاجة لادخار أية وسيلة تضمن مزيدا من الأصوات والمؤيدين، فقد استخدمت كل الشعارات بما فيها شعارات الإتهام بالخيانة والعمالة والقبض والارتماء بأحضان البريطانيين والفرنسيين[3]، الأمر الذي حذا بجموع الفلاحين لا سيما القسم الأكبر من ناخبي الضنية، أن يقترعوا لعبد الحميد كرامي ولائحته تحت تأثير الدعاية، ناهيك عن المنافسة الشديدة من قبل أنسبائه آل الأحمد رعد، الذين كانوا يتحينون الفرص للنيل منه والقضاء على زعامته السياسية، أضف إلى ذلك حاجة عبد الحميد كرامي لمزيد من الأصوات، لكي يستطيع تأمين فوز لائحته كاملة، فلم يجد نصوح هذا والمحسوب على الفرنسيين إلا أن ينتمي إلى اللائحة الموالية لهم، الأمر الذي أدى إلى وقوع الضنية وملحقها منطقة المنية، بخسارة مقعدها النيابي...

ربما كانت المرة الأولى في تاريخ الضنية التي أعطي الشعب حرية الاختيار والتعبير عن رأيه في الوقوف مع هذه الفئة أو تلك من الزعامات الإقطاعية المتوارثة، والتي كانت تحسن احتكار التصرف بأرزاق وأفكار فلاحيها لمئات السنين في العهد العثماني وطيلة فترة الانتداب الفرنسي على بلادنا، والتي طالما حرمت من التمثيل بطريقة الاقتراع الشعبي في أي من المجالس التمثيلية منها والنيابية، التي جرى إنشاؤها من قبل الفرنسيين في كل من الأعوام (١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٤ ـ ١٩٤٣)، لأسباب منها: توزيع الكراسي النيابية الذي جرى عام ١٩٢٢

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٩٠).

(٢) الجسر باسم، مقالة بعنوان الاستقلال اللبناني ـ الميثاق الوطني، نشرت في مجلة تاريخ العرب والعالم.

(٣) ضاهر مسعود، «البنان الاستقلال والميثاق والصيغة»، المعهد العربي بيروت ١٩٧٧، ص(١٤).

بموجب القرار ١٢٤٠ الذي جعل لطرابلس المستقلة إداريا نائبا سنيا واحدا. كما جعل للسنة في لواء لبنان الشمالي الذي ضم فيما ضم كلا من عكار والضنية ذات الأكثرية السنية نائبا واحدا أيضا، وبالتالي إحجام زعماء الضنية عن الترشيح لقوة منافسيهم في طرابلس وعكار، وعلى رأسهم عبود عبد الرزاق. كذلك في عام ١٩٣٤ لم يترشح أحدا من زعماء الضنية. وفي انتخابات عام ١٩٣٧ المعروفة تبين أيضا أن نصوحا لم يتقدم بترشيح نفسه. يبقى أن نشير إلى السبب الذي حال دون فوز أحد زعماء الضنية بتمثيل منطقته بطريقة الاقتراع الشعبي في الانتخابات النيابية الأخيرة، التي أجراها الفرنسيون عام ١٩٤٣، يعود بطريقة أو بأخرى إلى الهيمنة المباشرة التي مارسها عبد الحميد كرامي على منطقة الضنية فلاحين وزعماء.

وهكذا يمكن القول أن الضنية حرمت من منصب نيابي طيلة فترة الانتداب الفرنسي، على لبنان، اللهم إلا تلك السنين التي قضاها نصوح الفاضل من عام ١٩٣٧ إلى العام ١٩٣٩ في النيابة بطريقة التعيين، ثم ليعود سنة ١٩٤٧ إلى التربع والإنفراد بزعامة منطقته على الأقل سياسيا، حتى سنة ١٩٦٠[١]، مرورا بفوزه في انتخابات المجالس النيابية التي جرت في أعوام (١٩٤٧ - ١٩٥١ - ١٩٥٣ - ١٩٥٧). ولم يحصل أن نازع أحدا نصوحا هذا في زعامته تلك، منذ عام ١٩٣٤ حتى انتخابات ١٩٦٠ النيابية، حيث أحجم عن ترشيح نفسه، أو ترشيح أحد ولديه[٢].

انتخابات عام ١٩٤٧: استطاع نصوح الفاضل أن يثبت زعامته في منطقة الضنية والاستئثار بها دون جميع وجهاء عشيرته من آل رعد، وذلك من خلال فوزه في انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧. وكذلك استطاع نصوح الفاضل أن يستحوذ على صداقة كبار رجال السياسة في لبنان آنذاك، لاسيما رجال المعارضة أمثال عبد الحميد كرامي وكميل شمعون وسامي الصلح وكمال جنبلاط وسليمان العلي، إذ يعتبر نصوح أكثر هؤلاء سعة وغنى، وهو يعرف جيدا كيف يقيم معهم أوثق الصلات التي بقيت قائمة حتى وفاته عام ١٩٦١. وقد فاز نصوح الفاضل في الانتخابات النيابية التي جرت في الأعوام ١٩٥١ - ١٩٥٣ - ١٩٥٧ وما تخللها من مواقف وأحداث، جعلته من الشخصيات الأكثر خطورة لدى الرئيس شمعون ورجال حكمه السياسيين منهم والإداريين..

وبما أن علاقة نصوح الفاضل كانت ممتازة مع الرئيس شمعون، صاحب الثورة التي عرفت بثورة ١٩٥٨، فقد أثارت هذه العلاقة غضب شعبي عارم وأثارت نقمة الفلاحين عليه، الأمر الذي أدى إلى عدم ترشيح إحدى ولديه بسام وأحمد

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٩٠ - ٩٢).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٩٤).

للانتخابات النيابية عام ١٩٦٠ بل وأحجمته عن ترشيح نفسه شخصيا، لأنه كان يعلم أن البساط قد سحب من تحت قدميه، وحفاظا على ماء الوجه، أحجم عن ترشيح نفسه. وهكذا استطاع نصوح الفاضل، بما حققه لنفسه من نفوذ وسطوة في عهد الانتداب، ولما كان يتمتع به من دهاء وحنكة، إضافة إلى ثرائه وامتلاكه الأراضي الشاسعة، استطاع أن يستأثر بالزعامة السياسية كنائب عن منطقة الضنية حتى عام ١٩٦٠[١].

انتخابات عام ١٩٦٠: إن المتتبع لأحداث منطقة الضنية وخاصة السياسية منها، يدرك مدى أهمية الصراع القائم آنذاك بين قطبي الصراع المتمثلين بالإقطاع والفلاح. هذا الصراع الذي دام عشرات السنين، أضحت نتائجه ظاهرة للعيان، بعد غليان شعبي عارم وانتقام كاد أن يتفجر بإعلان ثورة فلاحية ضد الإقطاع، الذي استأثر بكل القطاعات غير عابئ بأولئك الذين نذروا حياتهم للأرض وأصبحوا قطعة منها.

كان عام ١٩٦٠ العام الذي باتت بشائره تلوح عندما أقدم أحد الفلاحين بترشيح نفسه ليكون لسان الفلاح وعينه، وليكون بداية عصر جديد. هذا العام هبت فيه الثورة الشعبية على الإقطاع المتمثل سياسيا واقتصاديا بنصوح الفاضل، الذي اعتبر يومها من مخلفات العهد السابق، وكان عام ١٩٥٨ العام الذي أفل فيه نجم الزعامة التي احتكرها آل رعد منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر. وفي عام ١٩٦٠ ومن موقع اجتماعي وسياسي ليس بعيدا عن كل من نصوح الفاضل ورشيد كرامي وباسم فلاحي منطقة الضنية، فاز محمد فتفت ومحمد علم الدين على كل من مرشد الصمد وعلى ناصر رعد وفاضل الفاضل[٢].

تعديل الدستور وزيادة عدد النواب.

«في السادس والعشرين من شهر نيسان من العام ١٩٦٠ نشر رئيس الجمهورية فؤاد شهاب قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب اللبناني الذي حدد عددهم بتسعة وتسعين نائبا، تكون مدة ولايتهم أربع سنوات، موزعين على ست وعشرين دائرة انتخابية، جعل منها في محافظة لبنان الشمالي سبع دوائر، إحداها الدائرة الواحدة والعشرون المؤلفة من قرى قضاء طرابلس: الضنية والمنية، والتي خصص لها مقعدان سنيان»[٣].

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٥٥).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(١٦٥).

(٣) جر، عدد ١٨، تاريخ ١٩٦٠، قانون ٢٦ نيسان ١٩٦٠، نقلاً عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي.

بعد صدور هذا القانون، بدأت الحياة النيابية تأخذ مجراها لا سيما فيما يتعلق بتحديد الأشخاص الذين ينوون ترشيح أنفسهم، في الوقت الذي أعلن فيه نصوح الفاضل عن عدم ترشيح نفسه، وكذلك عن عدم ترشيح إحدى ولديه نظرا لعلاقة نصوح الفاضل آنذاك بالرئيس شمعون، الذي تسبب بنشوب ثورة عام ١٩٥٨ الشهيرة. وفي هذه الأثناء كان من أبرز الذين تعاطوا الشأن العام: رئيس جمعية الإصلاح ومختار بلدة سير محمد خضر فتفت، والمعروف بالتأييد الشعبي له، بالإضافة إلى تزكية رشيد كرامي له، لم يجد سبيلا إلا أن يرشح نفسه للانتخابات عام ١٩٦٠، مكونا لائحة ضمت إلى جانبه مرشح منطقة المنية محمد علم الدين. في حين ترشح وفي لائحة ثانية، مرشد حسين الصمد، الذي فتح له المجال والده الذي ترشح ضد نصوح الفاضل، إلا أن التحالفات آنذاك فرضت على مرشد الصمد الذي ترشح عن الفلاحين أيضا إلى جانب كل من فتفت، ناصر رعد، وفاضل الفاضل، محمد علم الدين، آثر عدم التحالف مع كل من ناصر رعد وفاضل الفاضل لكونهما يمثلان الإقطاع، الذي ترشح أصلا ضدهم.

إن موقع محمد فتفت، كان يعتبر نقطة الارتكاز في إعطاء هذه التحالفات شكلها التي آلت إليه، لا سيما بعد إعلان دعم رشيد كرامي له، وكذلك رضى بعض الأجهزة الرسمية عنه. وقد جاء ترشيح كل من فتفت والصمد اللذان ترشحا عن الفلاحين، ليقضيا أولا على تلك الزعامة التي تجسدت في بيت الفاضل رعد، وليوقفا هذا الامتداد الذي دام ما يقارب الثلاثة قرون. ولعل من أهم أسباب نجاح لائحة فتفت ـ علم الدين، تعود إلى تأييد سكان المناطق الجردية لفتفت بصفته وكيلا سابقا على أملاك نصوح الفاضل، وكذلك الخدمات الجمة التي كان يسديها لهم من منطلق كونه رئيس جمعية الإصلاح والتعاون، لا سيما خلال ثورة عام ١٩٥٨..

ولكن بعد هذا الفوز الذي حققه فتفت مع علم الدين، وهو التحالف الأول بعد انحسار المد الإقطاعي بوفاة نصوح الفاضل، هل تبقى علاقة فتفت ـ كرامي مستمرة بعد أن اختاره، ولماذا فتفت دون سواه؟ كان بإمكانه أن يدعم مرشد الصمد أو فاضل الفاضل!! ولكنه يريد رجلا يتمتع بشعبية كبيرة، وبالتالي ليضمن فوزه، إذ لا يمكن لرشيد كرامي أن يختار شخصا أمله بالفوز ضعيف، فقد ينعكس ذلك سلبا عليه، فضلا عن أنه يضمن لنفسه صوتا وهو المرشح ليكون رئيسا للحكومة آنذاك.

ولكن محمد فتفت «بالرغم من تأييد رشيد كرامي وتزكيته له، فإن خلافا ما لبث أن تحول إلى خصومة سياسية نشب بين الرجلين، سببه طموح فتفت وطمعه في

استصدار المراسيم التي ينتج عنها تحقيق المشاريع الإنشائية الحيوية والمراكز الحكومية الإدارية في الضنية، في حين أن كرامي كما يتهمه محمد فتفت، لم يعمل على مساعدته في تحقيق رغباته وهو النائب الفلاحي الذي أراد أن يثبت لأبناء منطقته أن عهدا من الإزدهار قد بدأ، وأنه سيعوض على الضنية ما فاتها من مشاريع الدولة وخيراتها، وذلك عندما طلب منه في عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ مساعدته في تحقيق بعض المشاريع الهامة للضنية كالمدرسة الثانوية، دائرة النفوس، فصيل الدرك، محكمة شرعية وأخرى مدنية، وغير ذلك، بإعتبار أن تنفيذها يمر عبر موافقة كرامي وتأييده، بصفته رجل السياسة الأقوى في الشمال، والقيم على أمور نائبي الضنية والمنية، غير أن كرامي تمنع عن المساعدة طالبا من فتفت أن يذهب إلى صائب سلام رئيس الحكومة آنذاك والطلب منه تنفيذ تلك المشاريع[١]». ولعل رفض رشيد كرامي هذه المطالب التي تحقق لمنطقة الضنية استقلالا ذاتيا، كونها قضاء، إلا أن كرامي كان يفضل أن يبقى قضاء طرابلس تابعا إداريا إلى مدينة طرابلس، وتحقيق مثل هذه المطالب يعطي المنطقة استقلالية ذاتيّة، تفرض جعل قائمقامية لها وفصلها عن طرابلس.

في هذه الأثناء كانت قد مثلت حكومة سلام أمام المجلس في آخر شهر أيار من العام ١٩٦١ ببيان لقي معارضة شديدة، وكان قد سبق لكرامي أن طلب من فتفت حجب الثقة عن سلام في الجلسة نفسها. في الوقت الذي رغب فيه عن تلبية متطلباته الخاصة بمنطقة الضنية، فوجد فتفت أن سلام سوف يحقق مطالبه غير آبه برشيد كرامي، وقد وجد فتفت نفسه في موقع الحيرة أثناء الجلسة، حتى أدى به الأمر إلى أن يكون آخر المقترعين، «فمنح صوته للحكومة التي فازت بثقة ست وأربعين نائبا، مقابل أربعة وأربعين معارضا، حجبوا الثقة عنها، فخرجت من المجلس إلى الحكم ملقبة بوزارة الصوت الواحد، هو صوت محمد فتفت، الذي يصر على القول بأن صائب سلام بقي في الحكم بعد ذلك مدة ستة أشهر بفضل صوته. وكانت تلك الحادثة بداية للعلاقة الجيدة التي كانت تربط بين فتفت وسلام، في حين كانت السبب المباشر في الخلاف بينه وبين كرامي. ثم جاء ترشيح محمد فتفت لصائب سلام في الاستشارات النيابية التي أجراها فؤاد شهاب تمهيدا لتشكيل حكومة جديدة، التي كلف بتأليفها أخيرا رشيد كرامي»[٢].

(١) ملحة جان، «الوزارات اللبنانية وبياناتها، ص(١٣٤)، نقلاً عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي، ص(١٤٠ ـ ١٤٣).

(٢) الإنشاء عدد ٢٥٤٤، تاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٨١.

وبوصول رشيد كرامي إلى رآسة الحكومة، توسع الخلاف بينه وبين فتفت، وتحول إلى خصومة سياسية. «بالرغم من ذلك فإن منطقتي الضنية والمنية لم تحرما من خيرات الدولة ومشاريعها التي بدأ سيلها بالتدفق منذ العام ١٩٦٢، حيث يقول النائب فتفت أنه بتوجيه من الرئيس شهاب، رصد للضنية والمنية في ميزانية ذلك العام ما يزيد عن الخمسة ملايين ليرة مخصصة لمشاريع المياه والكهرباء والطرقات»[1].

نستنتج من ذلك، أن منطقة الضنية لم تنل نصيبها من الإنماء والإعمار بسبب عدم اهتمام، أولا: الإقطاع بمنطقتهم، ولعل السبب يعود إلى عدم نفوذهم، ثانيا: إلى عدم اهتمامهم واستهزائهم بمنطقتهم. ولم تختلف معاملة زعماء طرابلس من آل كرامي في التعامل مع هذه المنطقة، إذ لا تخرج عن كونها سياسة إقطاعية وظلم إستبدادي، ألحق بهذه المنطقة، وعندما خرج من يطالب بحقوقها، وجد من تصدى له من موقع القوة والتسلط

لماذا لم يقبل رشيد كرامي بترشيح السفير الدكتور مدحت فتفت؟

نلاحظ أن رشيد كرامي أبدى عدم موافقته على ترشيح الدكتور مدحت فتفت، شقيق النائب محمد فتفت، وسفير لبنان في مصر، وممثله الدائم في جامعة الدول العربية، الذي قدم من القاهرة عام ١٩٦٠ إلى بلدته سير، بناء على طلب من جمعية الإصلاح والتعاون، إذ يعتبره سليط اللسان، وذا شخصية قوية، فضلا عن أنه يحمل أفكارا مثالية، معلقين في عنقه مسؤولية إنقاذ المنطقة مما تتخبط فيه، لكنه لم يبد رغبة في ترشيح نفسه، مفضلا العمل في السلك الدبلوماسي، وعندما وجد إصرارهم على ترشيحه، «استمهلهم أياما قليلة لدراسة الموقف، حيث عمد إلى الاجتماع بمرشحي دائرة الضنية، طالبا منهم تفويضا في اختيار رفيقه في اللائحة، ومشترطا إجماع هؤلاء المرشحين على تأييده»[2]، لكن شروطه وآراءه ومثاليته اصطدمت بواقع الصراعات، وتهافت المرشحين وعدم استصدارهم للعمل بأفكاره وشروطه، مما دفعه للعودة إلى القاهرة بعد أن فشل في ما سعى إليه من تكتل مرشحي الضنية والمنية، لدابر الخلافات التي بدأت تذر قرنها بين أنصارهم[3]، أما شقيقه محمد فتفت فإنه يورد أسبابا أخرى لعدم ترشيح مدحت في انتخابات عام

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٢٩٥).

(٢) الإنشاء الأعداد ٢٢٢٦ ـ ٢٢٣١ ـ ٢٢٣٤، تاريخ ١٠ ـ ١٧ ـ ٢٠ أيار ١٩٦٠.

(٣) الإنشاء عدد ٢٢٣٥، تاريخ ٢٢ أيار ١٩٦٠ ص(٤). نقلا عن تاريخ الضنية السياسي لقاسم الصمد، ص(٢٨١).

١٩٦٠، منها رفض مدحت نفسه لهذا الترشيح بسبب وجوده خارج المنطقة، وبالتالي لا يعرفه الناس ولم يكن على احتكاك بهم، الأمر الذي يجعل من ترشيحه خسارة للمنطقة[1].

انتخابات عام ١٩٦٤: عندما وجد رشيد كرامي أن محمد فتفت الذي آثر دعمه في دورة عام ١٩٦٠ الانتخابية، قد خرج من دائرته بعد أن رفض مطالبه الخاصة بقضاء الضنية، فوجد رشيد كرامي أنه سيعمل على إسقاطه في هذه الدورة الانتخابية ليرد له الصاع صاعين. ومن جهة أخرى بتنا نلاحظ أن النائب «أضحى رجل مراجعات وخدمات ومشاريع كي يستطيع الحفاظ على شعبيته وضمان تأييد الناخبين له في انتخابات لاحقة. هؤلاء الناخبين كانوا لكثرة مطالبهم وشدة شعورهم بالحرمان، بعدما يعجز النائب عن تحقيق كل رغباتهم، سرعان ما ينقلبون عليه، ليمحضوا تأييدهم لمرشح آخر. وفي هذا تفسير واضح لظاهرة فشل أي من نواب الضنية في الفوز مرتين متتاليتين بالنيابة، بالرغم مما كان يلقاه بعضهم من تأييد بعض الأجهزة الحكومية ورجالات الحكم في لبنان[2]، وثمة مبرر آخر لفشل النائب في دورة انتخابية تعقب الدورة الأولى، عندما يسعى إلى العمل من أجل جذب المشاريع الحيوية إلى منطقته مع الإشارة إلى أن كثيرا من هذه المشاريع، كان يجري تخطيطها خلال نيابته، ولا تأخذ طريقها إلى التنفيذ إلا خلال نيابة الآخر[3]، وهذا ما حصل مع النائب السابق محمد فتفت، الذي بذل أقصى جهده، كيف لا، وهو مرشح الفلاحين من أجل تحصيل ما أمكنه تحصيله للارتقاء بمنطقته التي حرمت منذ ما يقرب عن الثلاثة قرون.

التحالفات: بعد وفاة نصوح الفاضل عام ١٩٦١، وبعد أن فوت على ولديه فرصة الترشيح لإنتخابات عام ١٩٦٠ الذي آثر عدم ترشيح نفسه أو إحدى ولديه على أن يترشح ويكون نصيبه الفشل، رأى في العدول عن ذلك حفاظا على ما تبقى من السلطة والهيمنة والنفوذ، لأنه كان يدرك تماما أن فشله سوف ينعكس سلبا عليه، وبفشله يفقد الوجاهة التي طالما كانت جواز العبور لديه..

ففي انتخابات عام ١٩٦٤ وجد أن «الجديد في مجال الترشيح هو إعلان أحمد بن نصوح الفاضل، ترشيح نفسه للنيابة عن منطقة الضنية[4]، ففي هذه

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٢٨١).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٢٩٦).

(٣) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٢٩٦).

(٤) الإنشاء، عدد ٣١١٩ ص(١). نقلاً عن قاسم الصمد. تاريخ الضنية السياسي.

الدورة زيد عدد المرشحين في كلا المنطقتين الضنية والمنية، والذي بلغ عددهم تسع مرشحين، فإلى جانب محمد فتفت، أحمد الفاضل، ومرشد الصمد، كان محمد مصطفى علم الدين، محمود طبو، كاظم الخير، مصطفى ملص، ومحمد هاشم علم الدين، وتوفيق زريقة، لم يستمروا جميعهم في الترشيح، أما التحالفات فكانت: (محمد فتفت ـ كاظم الخير)، (مرشد الصمد ـ محمد علم الدين) ـ (أحمد الفاضل وتوفيق زريقة)، وقد فازت في هذه الدورة لائحة مرشد الصمد ومحمد علم الدين.

وبنجاح مرشد الصمد اعتبر الجميع أنه حقق نصرا مؤكدا لرشيد كرامي على كل من خصميهما أحمد الفاضل المتهم سابقا بعلاقته مع كميل شمعون، منذ ما قبل أحداث ١٩٥٨، ومحمد فتفت الخارج عن إرادة كرامي منذ العام ١٩٦١، لذلك وجد مرشد الصمد نفسه مرتبطا في مواقفه السياسية ومعتمدا، في تحقيق ما يصبو إليه من إنجازات ومكاسب لمنطقته على رشيد كرامي، زعيم الأكثرية النيابية التي انتظمت في ما سمي يومها بالجبهة الديموقراطية البرلمانية، حتى أصبح نائبا الضنية والمنية في موقع التبعية الكاملة لكرامي، شأنهما في ذلك شأن نواب مدينة طرابلس[١].

انتخابات عام ١٩٦٨: «اقتصر الترشيح لانتخابات عام ١٩٦٨ في دائرة الضنية المنية، على ستة من الزعماء المعروفين بقوتهم الانتخابية، ثلاثة من الضنية هم فتفت، الصمد، الفاضل. وثلاثة من المنية هم: علم الدين، طبو وصالح الخير، الذي أفسح له والده المجال لترشيح نفسه. كانت مفاجأة انتخابات عام ١٩٦٨ هو ذلك التحالف الذي جمع في لائحة واحدة المرشحين أحمد الفاضل ومحمد فتفت، الذي بدأ زعامته نائبا عام ١٩٦٠ بصفته مرشح الفلاح المناهض لسيطرة الإقطاع والقضاء على زعامته المزمنة. من هنا يمكن فهم دهشة بعض أبناء المنطقة واستغرابهم واستنكار البعض وشجبه لهذا التحالف»[٢]، وسط هذا التشاجب والاتهامات التي ساقها له منافسوه، لا بد من الإيضاح للأسباب التي دفعت بفتفت إلى هذا التحالف الذي وصف بالخطير، كونه اتخذ مثل هذه الخطوة، سوف تنعكس عليه سلبا أولا، ومن ثم إعادة الإقطاع الذي حارب من أجل القضاء عليه ثانيا، فقد أوضح محمد فتفت الأمر «ودفع التهم عن نفسه، بأنه إنما ترشح أصلا لانتخابات ١٩٦٨ كي يحول دون فوز لائحة مرشد الصمد المستأثرة بدعم رشيد كرامي بقوله:

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣١١).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣١٥).

لقد رشحت نفسي باعتباري خصما عنيدا لرشيد كرامي، الذي وجدت أن إقطاعيته كانت أشد وأعتى من إقطاعية آل رعد[١]، وقد فاز في هذه الدورة لائحة فتفت ـ الفاضل».

انتخابات عام ١٩٧٢: شهدت الدائرة الحادية والعشرون الانتخابية تطورات عدة على صعيد المرشحين فيها، وكان أهم هذه التطورات عزوف النائب محمد فتفت عن الترشيح، ثم إعلان محمد أحمد عمار ـ من بلدة بيت الفقس ـ ترشيح نفسه، وإنقسام آل علم الدين في المنية، فترشح كل من النائب السابق محمد ونسيبه عز الدين.

لقد عد عزوف فتفت عن ترشيح نفسه عن منطقة الضنية عام ١٩٧٢ مفاجأة أدهشت أغلب المرشحين في المنطقة وكذلك الكثيرين من أنصاره، الذين سريعا ما وافقوه على خطوته هذه، لا سيما عند إدراكهم الأسباب التي دفعته إلى ذلك. أدرك محمد فتفت وهو المعروف ببعد نظره في دقة الموقف الانتخابي، من حيث تعادل الكفة تقريبا بين منافسيه أحمد الفاضل ومرشد الصمد، فالأول يضع كامل إمكانياته المادية في المعركة، ويتمتع بعطف ودعم مختلف أجهزة وإدارات الدولة، التي كانت منذ انتخاب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية ـ في آب ١٩٧٠ ـ تسهل له تنفيذ كل طلباته، سواء على صعيد تنفيذ المشاريع أو على صعيد الخدمات الفردية، التي يعرف استغلالها جيدا. وفي حديث للنائب فتفت حيث يقو: منذ انتخاب الرئيس فرنجية أخذ أحمد يعرقل المشاريع التي أردت تنفيذها في القرى المعروفة بتأييدها لي، فحصل الانفصال بيننا، ولما حان موعد الانتخابات النيابية وجدت أن لا سبيل للانتقام منه وضربه إلا بدعم مرشد الصمد منافسه الرئيسي[٢].

التحالفات: لم يبرز إلى الوجود سوى لائحتان فقط، ضمت إحداها الفاضل وطبو، والأخرى الصمد والخير. فازت الأخيرة على الرغم من الاحتجاجات والاعتراضات التي ساقها أحمد الفاضل متهما الدولة بالتقصير، وشاكيا. «حيث صرح يوم الاقتراع بأنه لم يكن من فاعلية لوجود الدولة في الضنية، بل كانت ميليشيا مرشد الصمد هي المسيطرة، وبأن معركة الضنية كانت أقوى معركة انتخابية حصلت في لبنان، وأن الحكومة غير موجودة، مما اضطره إلى أن يفتح معركته على جبهات غير منتظرة»[٣].

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣١٦).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣٢٩ ـ ٣٣٠).

(٣) لسان الحال، عدد ٢٢١٨٤، تاريخ ١٨ نيسان ١٩٧٢، نقلا عن قاسم الصمد، ص(٣٣١).

وقد عمل الفاضل آنذاك على بعثرة أصوات مؤيدي فتفت، للحؤول دون تجييرها إلى مرشد الصمد، وذلك بترشيح محمد عمار المرشح عن القرى الجردية. ولعل فوز لائحة مرشد الصمد وصالح الخير، يعتبرها البعض فوزا كبيرا لرشيد كرامي، الذي اعتبرها كرامي تعويضا عن خرق عبد المجيد الرافعي للائحته.

انتخابات دورة عام ١٩٩٢: ترشح لهذه الانتخابات جيلا جديدا يحمل أفكارا إعمارية جديدة لا سيما بعد انتهاء الأحداث، وقد أخذت هذه الدورة طابعا جديدا لم تشهده منطقة الضنية والمنية في العهود السابقة، حيث عرفت الضنية بالزعامة الإقطاعية، ومن ثم مشاركة الفلاح وتقاسمه ثم احتكاره لهذه الزعامة، التي تتصف بالعائلية. شهدت المنطقة وصول أشخاص عن طريق الأحزاب والجماعات الإسلامية، فقد تمكن النائب السابق أسعد هرموش من الفوز بالمقعد النيابي عن قضاء المنية الضنية وهو مرشح الجماعة الإسلامية، إلى جانب النائب صالح الخير والنائب السابق محمود طبو، الذان ترشحا على لائحة السعادة التي رئسها الرئيس عمر كرامي، فيما ترشح الدكتور أحمد فتفت والسيد فاروق الصمد والمهندس هاشم علم الدين في لائحة واحدة هي لائحة الإنماء، بالإضافة إلى مرشحين منفردين، ولم يحالفهما الحظ بسبب قوة اللائحة الأولى. بينما كانت شعبية الجماعة الإسلامية في محافظة الشمال تتمتع بتأييد شعبي كبير استطاعت لائحة الإصلاح التي ترأسها النائب السابق الدكتور فتحي يكن وحليفه النائب السابق أسعد هرموش من خرق لائحتين جبارتين.

إذن لأول مرة تشهد منطقة الضنية فوز نائب لا ينتمي إلى عائلة لها تاريخ سياسي أو إقطاعي،كما هو معروف في تاريخ هذه المنطقة السياسي.

انتخابات دورة عام ١٩٩٦: رافقت هذه الدورة الانتخابية تطورات جديدة على صعيد تشكيل اللوائح الانتخابية، والتي أبرزها التحالف الذي جمع مرشح الجماعة الإسلامية أسعد هرموش مع المرشح العائلي الدكتور أحمد فتفت إلى جانب مرشح منطقة المنية هاشم علم الدين، في لائحة الإنماء والتغيير، فيما ضمت لائحة التضامن الوطني عن منطقة الضنية مرشح الحزب القومي السوري الاجتماعي عبد الناصر رعد والمهندس جهاد الصمد الذي تنازل له عمه فاروق الصمد، إلى جانب مرشح منطقة المنية القديم الجديد صالح الخير.

وقد فاز من لائحة الإنماء والتغيير الدكتور أحمد فتفت، ومن لائحة التضامن النائب صالح الخير والمهندس جهاد الصمد. فيما لم يحالف الحظ أسعد هرموش بسبب ترشيح الدكتور محمد شندب العضو البارز في الجماعة الإسلامية عن المقعد السني الثالث في الضنية.

أسباب الخلاف بين فتفت والفاضل

منذ انتخابات عام ١٩٦٠ وما أعقب ذلك حتى عام ١٩٧٢ من تبدل في التحالفات السياسية، ما كان منها على صعيد المرشحين في الضنية إبان مواسم الانتخابات، أو على صعيد الارتباط بالزعامات السنية الكبيرة في طرابلس وبيروت، أو الولاء للعهود الرئاسية من قبل نواب الضنية، هذا الولاء الذي كان يمر إلا في القليل النادر عبر الارتباط بتلك الزعامات السنية، وكان أهمها رئيسا الحكومة رشيد كرامي وصائب سلام[1]، وقد ظهر ذلك في العلاقة بين النائبان فتفت والفاضل، اللذان لم يجدا بدا من تغيير اتجاههما السياسي أو تعديله على الأقل، وقد ساعدهما على ذلك الخلاف بين النهج والمعارضة، حول حكومة عبد الله اليافي التي أشرفت على الانتخابات، ولما كانت العادة تقضي بأن يقدم الرئيس استقالة حكومته عقب انتخاب رئيس المجلس النيابي، فإن نواب كل من الفريقين المتصارعين، بدؤوا يتشاورون من أجل اختيار الوزارة العتيدة. إلا أن الخلاف حول هذا الأمر، جعل حكومة اليافي تنال الثقة بأكثرية اثنين وستين صوتا، مقابل ست وعشرين حجبوها عنها، وكان في عداد ما نحّى الثقة، كل من النائبين فتفت والفاضل. وقد قام فتفت بزيارة رئيس الحكومة في ٢٥ أيار ١٩٦٨، وأبلغه أنه سيمنح الحكومة الثقة، وكان في ذلك كما تقول بعض المصادر، منسجما مع زميله الفاضل الذي كانت تربطه بسليمان فرنجية وزير الداخلية علاقة طيبة، خصوصا وأن فرنجية أصر على عدم استقالته من الحكومة بسبب الظروف العصيبة، التي كانت تمر بها البلاد من محاولة اغتيال الرئيس شمعون، إلى انطلاقة الثورة الفلسطينية واعتداءات إسرائيل المتكررة، فعارض بذلك أصدقائه أركان الحلف الثلاثي الذين يريدون استقالة الحكومة[2].

بدأ الوهن ومظاهر الخلاف - المستتر ثم العلني - يسيطران على العلاقة الطيبة وعلى أسس التحالف والانسجام في المواقف السياسية القائمة بين محمد فتفت وأحمد الفاضل، منذ أن بدأت طلائع معركة رئاسة الجمهورية بالظهور في صيف ١٩٧٠. بيد أن خصومة محمد فتفت وأحمد الفاضل لرشيد كرامي في انتخابات ١٩٦٨، والتي جمعت بين فتفت والفاضل، جاءت مناسبة انتخابات رئاسة

---

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(١٦٥).

(٢) الإنشاء، العدد ٤٢١١، تاريخ ٢٦ أيار ١٩٦٨، ص(٢)، وعدد ٤٢١٦، تاريخ ٧ حزيران ص(٣). وكذلك محمد جميل بيهم، لبنان مشرق ومغرب ص(١٨٠ - ١٨١) وفؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص(٤٠٠).

الجمهورية عام ١٩٧٠ لتقطع تلك العلاقة وتنهي الوفاق الذي دام ما يزيد عن السنتين، فتحول إلى خلاف، ومن ثم إلى خصومة في انتخابات ١٩٧٢ النيابية[١]، ولعل سبب تأييد الفاضل لسليمان فرنجية، يعود إلى الروابط والصداقة والجيرة والمصلحة، مع العلم أنه وعد إلياس سركيس بأنه سوف ينتخبه، حيث أعرض فتفت عن انتخاب فرنجية، لينتخب إلياس سركيس، «ويزيد فتفت الأمر وضوحا ويكشف عن تفاصيل أكثر، فيروي أنه استطلع رأي فرنجية في بداية المعركة عارضا عليه تأييده بسبب رابطة الجيرة التي تجمع بين منطقتي الضنية وزغرتا، إلا أن فرنجية كغيره من مرشحي الرئاسة ولتكتيك انتخابي يتبعونه في بداية المعركة، نفى أن يكون مرشحا للرئاسة، فذهب إلى فؤاد شهاب في صربا عارضا عليه تأييده قائلاً: أنا مديون لك فخامة الرئيس، بما كان لتوجيهاتك من فضل وأثر في رصد المبالغ الكبيرة لمشاريع منطقة الضنية خلال أعوام ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣، فطلب شهاب منه تأييد إلياس سركيس، ومنذ انتخاب فرنجية رئيسا للجمهورية في ١٧ آب ١٩٧٠، ازداد نفوذ أحمد الفاضل في دوائر الدولة ومصالحها، وفي أروقة القصر الجمهوري، بحيث أطلق عليه مناصروه لقب ابن القصر المدلل، واستأثر بتنفيذ المشاريع التي أرادها أن تحمل اسمه فقط دون زميله محمد فتفت، فوقع الانفصال بينهما مما جعل فتفت، كما يقول: يعزف عن ترشيح نفسه لانتخابات ١٩٧٢، ويؤثر مرشد الصمد خصم الفاضل الرئيسي، بدعمه الانتخابي والمعنوي[٢].

الإدارات السياسية والجغرافية لمنطقة الضنية وملحقها المنية

يبقى الحديث عن منطقة الضنية والمنية، التي أصبحت فيما بعد ومن فترة ليست ببعيدة، قضاء شبه مستقل، موضع اهتمامي لما لقيته هذه المنطقة من تجاذبات سياسية وإدارية، إن لجهة استقلالها كقضاء أو إتباعها لطرابلس إداريا، حيث بقيت الضنية والمنية موضع خلاف كبار رجال السياسة في الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٦٠، وقد لقي انتقادات قاسية كل من طالب باستقلالية هذه المنطقة، وجعلها قضاء مستقلا إداريا. وقد اتهم بإثارة النعرات الطائفية، الأمر الذي جعل الضنية واحة الصراع السياسي، بحيث لا يعقل بعد إعلان دولة لبنان الكبير وإلغاء نظام النواحي أن تبقى منطقة من لبنان غير مبتوت بشأنها. وبالرجوع إلى ما قبل عام ١٩١٨ أي في نهاية الحكم التركي، نجد: «(أن منطقة الضنية تابعة

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣٢٦).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣٢٦).

إداريا وسياسيا لمتصرفية طرابلس، التي تبعت ولاية بيروت سابقا،كانت تشكل الحدود الشمالية لمتصرفية جبل لبنان)»[١] كانت الضنية ما تزال تسمى مقاطعة الضنية، يستدل على ذلك من الوثيقة أي الرسالة التي وجهها والي صيدا إلى مشايخ وإختيارية مقاطعة الضنية، وعموم أهالي المقاطعة المذكورة، ردا على عرض حالهم الذي يشكون منه[٢].

ولعل السبب الأبرز في حرمان مقاطعة الضنية موقعها الجغرافي، كونها أقرب إلى منطقة زغرتا، منها عن طرابلس، وكذلك السكان الذين هم في معظمهم من المسلمين السنة، مع أقلية مارونية وأرثوذوكسية، بحيث باتت (المناطق ذات الأكثرية الإسلامية، التي ضمت مجددا إلى لبنان الكبير ومنها الضنية، لم تراع أكثريتها المسلمة أسوة ببيروت وطرابلس، بل إن ما أصاب مسلمي الضنية من جراء إلحاق مديريتهم بقضاء زغرتا، ذات الأكثرية المارونية الساحقة، قد عطل كل قيمة أو دور سياسي لهم؛ إذ أن الضنية طيلة فترات الحكم العثماني، كانت تابعة لولاية أو متصرفية طرابلس، نظرا لما كانت عليه المصالح الشديدة الارتباط بين ولاة الأمر في الضنية ورجالاتها،من جهة، وبين الولاة والمتصرفين في طرابلس ووجهائها من جهة أخرى، إلى درجة أنه قد حصل أكثر من مرة أن تبوأ زعيم أو وجيه من الضنية وخاصة من مقاطعجيين الضنية، مقاليد الأمور في مدينة طرابلس ذاتها)[٣]، لا سيما بعد إلحاق الضنية بلواء لبنان الشمالي، فور إعلان دولة لبنان الكبير.

وعادة ما كان يجري اختيارهم من بين زعماء المناطق النافذين. وأشير هنا إلى أن تنظيمات عدة أقرت أثناء فترة الانتداب الفرنسي على لبنان، تتعلق بشأن التقسيم الإداري للبنان أبرزها التنظيمات التي عدلها إميل إده، في البيان الوزاري لحكومته الذي ألقاه في تشرين الثاني من العام ١٩٢٩، والمتعلق بأمور التنظيمات الإدارية بقوله، «بناء عليه، تقسم البلاد إلى خمس مناطق بدلا من الإحدى عشرة منطقة الموجودة الآن، ولأجل الاستعاضة عن الـ ٣٦ مديرية الموجودة تقسم كل منطقة من المناطق الجديدة ما عدا منطقة بيروت إلى أقضية، أقل عددا من مديريات النواحي، وذلك كما يلي: منطقة لبنان الشمالي: قضاء طرابلس قاعدته طرابلس، قضاء عكار قاعدته حلبا، قضاء زغرتا بشري قاعدته زغرتا بشري، البترون قاعدته البترون، وقضاء

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(١).

(٢) عوض عبد العزيز، «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤»، الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٦٩، ص(٨).

(٣) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣٨ - ٧٧ - ٧٨).

الكورة قاعدته أميون». ونلاحظ أن إده لم يأتي على ذكر قضاء طرابلس، كقضاء مستقل بل أتبعه مباشرة إلى طرابلس، لتكون مركزه، في حين أعقب ذلك تشكيل لجنة ـ مؤلفة من خمسة عشر نائبا ـ انتدبها المجلس النيابي للنظر في بيان الوزارة ودرسه وتدقيقه، وكان من أعضاء هذه اللجنة نائب طرابلس رشاد أديب، الذي اقترح جعل الضنية قضاء مستقلا يتبع مباشرة محافظة لبنان الشمالي ومركزها طرابلس، غير أن هذا الاقتراح أثار حفيظة بعض أصحاب الصحف في الشمال والعاصمة بيروت مما جعلهم يخرجون عن طورهم ويتهمون النائب أديب بالطائفية[1]، ويندّدون بالاقتراح، واصفين إياه بأنه يخالف قواعد الجغرافيا الطبيعية والبشرية[2].

ونقلا عن كتاب تاريخ الضنية السياسي، الذي نشر افتتاحية صدى الشمال، ننقلها كما وردت في الكتاب ص (١٩). حيث جاء فيها.......... أما ما لا ينطبق على المعقول، وما لا يسلم به المنطق، هو جعل الضنية قضاء مستقلا له قائمقامه وحاكمه الفرد، ومما يخالف القواعد الجغرافية أيضا، هو إلحاق الضنية رأسا بطرابلس على ما اقترحه نائب طرابلس رشاد أديب، وتقول صحف العاصمة: إن اللجنة وافقت عليه. وما هي الحكمة في تكليف ابن الضنية أن يراجع طرابلس بمصالحه الإدارية والقضائية، ماراً في زغرتا أو ضواحيها، ولا يراجع زغرتا بمصالحه هذه بدلا من أن يقطع أضعاف المساحة حتى يصل إلى طرابلس؟! فمن أجل هذا كله بتنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن العامل الذي دفع بالنائب أديب إلى هذا الاقتراح هو ويا للأسف عامل الطائفية فقط. نحن لا نرضى بأن يقول ابن زغرتا مثلا أن النائب المسلم اقترح إلحاق الضنية بطرابلس، ليس إلا لمجرد أن طرابلس مدينة إسلامية يجب أن تتبعها الضنية، اعتقادا منه بأن أكثرية منطقة الضنية إسلامية. فيجب والحال هذه أن نحتج على إلحاقنا بطرابلس، لأنها مدينة إسلامية، ونطلب أن تكون زغرتا وملحقاتها منطقة مستقلة بنفسها، لها متصرفها ومحافظها ودوائرها الحكومية كطرابلس[3].

وبالفعل عندما أنهت اللجنة النيابية درس بيان الوزارة، قدمت صورة لرئيس مجلس النواب، الشيخ محمد الجسر، عن القرارات التي اتخذتها كتعديل للبرنامج

(١) صحيفة صدى الشمار، الأعداد (٣١٩ ـ ٣٢١ ـ ٣٢٤ ـ ٣٢٧)، صاحبها فريد أنطون من قضاء زغرتا، تاريخ ٢٧ تشرين الثاني والرابع من كانون الأول والرابع عشر من كانون الأول ١٩٢٩ والثاني من كانون الثاني ١٩٣٠.

(٢) افتتاحية صدى الشمال، العدد ٣٢١، تاريخ الرابع من كانون الأول ١٩٢٩ ص(١).

(٣) افتتاحية صدى الشمال، الملحق رقم ١ ص(٤٠٨ ـ ٤٠٩)، نقلاً عن تاريخ الضنية السياسي لقاسم الصمد، ص(١٩).

الوزاري، ليرفعها بدوره لرئاسة الوزارة. ما جاء فيها: أنه بعد أن عقدت اللجنة عدة اجتماعات اتخذت القرارات التالية: ـ

١ ـ قبول مبدأ المحافظات الخمس.

٢ ـ قبول التقسيم الإداري للقائمقاميات الواردة في برنامج الوزارة، مع إحداث القائمقاميات التسع الآتي بيانها: في النبطية، في تبنين أو بنت جبيل، في حاصبيا، في عاليه صيفا والدامور شتاء، في حمانا، في بحنس صيفا والجديدة شتاء، في جبيل، في بشري، وقائمقامية في سير.

٣ ـ أن ينشأ في كل قائمقامية دائرة طابو ودائرة مالية وسجن.

٤ ـ قبول مبدأ التشكيل القضائي المبني في البرنامج الوزاري على أن يضاف إليه عدة محاكم منها، واحدة في سير حتى ولو لم يحدث فيها قائمقامية[1].

غير أن إميل إده رئيس الوزارة رفض التعديل رفضا باتا، واضطرت اللجنة النيابية أمام هذا التصلب إلى سحب التعديل بأكثرية ساحقة[2]، وهكذا حرمت الضنية من استحداث قائمقامية فيها وما يستتبع ذلك من وجود دائرة طابو ودائرة ماليه وسجن ومحكمة صلحية، وأتبعت مباشرة بطرابلس كقضاء يحمل اسم قضاء طرابلس مركزه مدينة طرابلس، كما قسمت المحافظات الخمس إلى ثمانية عشر قضاء، وتألفت محافظة لبنان الشمالي، من ستة أقضية هي: طرابلس، عكار، زغرتا، بشري، البترون، الكورة[3].

كذلك نصت المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٥: أن المحافظ يقوم بوظيفة القائمقام في القضاء الملحق بمركز محافظته، وألغيت المناطق الإدارية المسماة النواحي بموجب المادة ٥١ من المرسوم المذكور، وعليه فقد صرف من الخدمة سبعة عشر مديرا من مديري النواحي، بموجب المرسوم ٦٢٢٠ الصادر بتاريخ الثالث من شباط ١٩٣٠، وكان من بين المصروفين من الخدمة مدير ناحية سير، بسبب إلغاء الوظيفة[4].

(١) صدى الشمال، عدد ٣٣٤ تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٢٩ ص(١).

(٢) صدى الشمال، عدد ٣٣٤، تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٢٩ ص(٣).

(٣) المادة الثانية من المرسوع الاشتراعي رقم ٥، تاريخ الثالث من شباط ١٩٣٠ ـ المجلة القضائية يوسف، صادر في السنة العاشرة ص(٤٩ ـ ٦٠)، صدر في جر عدد ٢٣٠٤، تاريخ ١٢ شباط ١٩٣٠ المرسوم الاشتراعي رقم ٥.

(٤) جر عدد ٢٣٠٦، تاريخ ١٧ شباط ١٩٣٠، نقلا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي. ص(٢٠).

ومنذ ذلك الحين باتت تتخبط منطقة الضنية بين عدة أطراف، تمثلت في جهات رسمية وشعبية، عما ستؤول المنطقة بين إتباعها إلى قضاء زغرتا، أم إبقائها تابعة لطرابلس، ولم يدر في خلد أحد، أن هذه المنطقة التي كثر الصراع حولها أن تعطى استقلالية ذاتية كحل لإنهاء التجاذب بين الأطراف المتنازعة حول ضمها. وقد احتج أصحاب الغايات إثر تشكيل حكومة إده، «ليحولوا دون سلخ مديرية سير الضنية عن طرابلس، وهي التي شكلت مع مديريات زغرتا، حلبا والقبيات، محافظة لبنان الشمالي بموجب تنظيمات ساراي ـ كايلا عام ١٩٢٥، علما بأن التنظيم الإداري الذي أحدثه غورو عام ١٩٢٠ ـ وقد سمي يومها بالتنظيم المؤقت ـ كانت المرة الوحيدة عبر جميع التقسيمات الإدارية والقضائية التي أجرتها كل من الدولة العثمانية والسلطة الانتدابية، والتي أتبعت فيها ناحية الضنية بلواء لبنان الشمالي وقاعدته زغرتا»[1].

ومن ضمن الإصلاحات الإدارية أيضا التي تمت على عهد الرئيس فؤاد شهاب، جعل مدينة طرابلس مركزا لقائمقامية قضاء طرابلس، حرم أبناء الضنية من تحقيق الحلم الذي طالما راودهم منذ عام ١٩٢٩، وهو جعل منطقتهم قائمقامية مستقلة يكون مركزها سير، وكذلك نرى هذا في العريضة المقدمة من جمعية الإصلاح والتعاون الشعبي التي تألفت خلال أحداث عام ١٩٥٨ برئاسة النائب السابق محمد فتفت، إلى المراجع الرسمية بتاريخ الثاني من شباط ١٩٥٩، وكان في رأس المطالب الواردة فيها، هو إحداث قائمقامية في عاصمة المنطقة سير، وفتح الدوائر الملحقة بها[2]. وفي الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٢ صدر عن رئيس الجمهورية كميل شمعون المرسوم الاشتراعي رقم ٦ الخاص بقانون الانتخابات النيابية، الذي حدد عدد أعضاء المجلس النيابي بـ ٤٤ نائبا، موزعين على ثلاثة وثلاثين دائرة انتخابية.

كانت منطقة الضنية هي الدائرة السابعة عشر، لها نائب واحد سني[3]، وقد حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٧ القرى التابعة لها، فضمت لها قرى وأحياء كل من منطقتي الضنية والمنية،(وبذلك تكون قد ألحقت منطقة المنية إلى قضاء الضنية انتخابيا.)، وبذلك أيضا تكون منطقة الضنية للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات

---

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٢١ ـ ٢٢).

(٢) الإنشاء، عدد ١٩٠٤، تاريخ الرابع من شباط ١٩٥٩ ص(٤)، نقلاً عهن تاريخ الضنية السياسي لقاسم الصمد، ص(٢٩).

(٣) جر، عدد ٤٥ تاريخ ١٩٥٢، المرسوع الاشتراعي رقم ٦ تاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢، نقلا عن تاريخ الضنية السياسي، لقاسم الصمد.

النيابية قد استقلت ـ وما تزال على الأقل انتخابيا ـ بدائرة منفردة، عما كان الأمر عليه في السابق حيث كانت تشكل مع مدينة طرابلس منطقة انتخابية واحدة في انتخابات ١٩٥١، أو مع أقضية محافظة لبنان الشمالي كما جرى في كل انتخابات ١٩٤٧ وما سبقها. وعلى هذا الأساس فإن التعديل يجب أن يستهدف جعل الانتخابات تجرى على أساس الدائرة الضيقة[1]، وبعد انتخابه نائبا عن المنطقة طالب النائب محمد فتفت باستحداث قائمقامية في الضنية، لكنه بالرغم من موافقة كمال جنبلاط وزير الدولة المكلف بمهام وزارة الداخلية، واعداده للمشروع، فإن رئيس الحكومة رشيد كرامي أصر على رفض هذا المشروع رفضا قاطعا، في الوقت الذي أبدى فيه موافقته على إعطاء الضنية أكثر الدوائر التي يستوجبها استحداث القائمقامية من إنشاء المخافر في بعض القرى، وسجن وقلم نفوس ومحكمة دائمة في عاصمة المنطقة سير[2]. وهنا أتساءل: أين دور زعماء المنطقة الإقطاعيين في مسألة المطالبة باستقلالية منطقة الضنية بإحداث قائمقامية؟ وهم كما هو معروف، كانوا أصحاب نفوذ واسع وعلى علاقة وطيدة مع كبار رجال السياسة آنذاك، وأيضا على علاقة ممتازة مع الانتداب الفرنسي، علما أن جعل منطقة الضنية قضاء مستقلا يخدم مصالحهم وينقذهم من هيمنة زعماء طرابلس، كما تبين لنا ضمن هذا السياق في عرض واقع الضنية السياسي والتاريخي.

إن الفترة الممتدة ما بعد عام ١٩٦٠ حتى العام ١٩٧٢ كانت منطقة الضنية تمارس صلاحياتها الإدارية وتحصيل ما أمكن تحصيله من الدوائر التي تشير إلى استقلال منطقة الضنية وملحقها المنية، كقضاء مستقل، ولكن مع وقف التنفيذ، لعدم الإقرار أو صدور مرسوم تشريعي يقضي بإنشاء قائمقامية له. وثمة من يعرقل هذا المشروع لأن مصالحه لا تلتقي مع فصل الضنية وجعلها قائمقامية مستقلة، حيث جمد هذا المشروع بسبب الحرب الأهلية، ليعود إلى التفعيل في عام ١٩٩٠ لتحريكه، ومن ثم إعادة درسه من جديد في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري عام ١٩٩٢ بعد المبادرة التي قام بها أشخاص وفاعليات إلى جانب نواب المنطقة في المطالبة بإنشاء قائمقامية في القضاء الذي سمي فيما بعد قضاء المنية الضنية، ويبقى الخلاف حول مركز القائمقامية عما إذا كان في منطقة المنية أم في منطقة الضنية، علما أن مركز القضاء هو بلدة سير الضنية، وقد أصبح المرسوم ساري المفعول بانتظار وجود المكان المحدد لإنشائها.

---

(١) صوت الفيحاء، عدد ٦١٥، تاريخ ١٨ حزيران ١٩٥٠ ص(٢).

(٢) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٣٠).

قضاء عكار

توطئة

عندما يتردد على مسامعنا كلمة عكار، أول ما تستعرضه ذاكرتنا هو تلك العائلة المتجذرة تاريخيا منذ ما يزيد على ثلاثة قرون، إنهم المراعبة الذين كان وما زال لهم الدور الأبرز، ليس في عكار فحسب بل طال نفوذهم طرابلس والشمال، لما كانوا عليه من موقع سياسي هام في مختلف العهود، بدأ من الحكم العثماني وانتهاء بمرحلة الاستقلال حيث تقلص هذا الدور تدريجيا مع ازدياد عدد أفراد العائلة المرعبية والمنتشرة على امتداد مساحة الأراضي العكارية، حيث باتوا يشكلون ثلث سكان القضاء مع نهاية عام ١٩٦٠.

المراعبة أو آل المرعبي الذين قطنوا عكار منذ العام ١٧٧٠ كيف استطاعوا أن يؤسسوا هذه القاعدة البرجوازية؟، وكيف استطاعوا أن يستأثروا بهذا النفوذ والثروة العقارية والمادية طيلة هذه الحقبة من الزمن ؟ .

«ازداد نفوذ المراعبة وتنامت قوتهم في أواخر القرن الثامن عشر»، بحيث اعتمدت عليهم الدولة العثمانية لتثبيت الأمن والاستقرار في طرابلس، والقضاء على حركات التمرد والعصيان فيها، ومنحت بعضهم لقب باشا وعينته واليا على طرابلس أمثال عثمان باشا الشديد المرعبي (عام ١٧٨٨ ولغاية عام ١٧٩٠)[١]، وعلي باشا الأسعد المرعبي من (العام ١٨٢٤ وحتى العام ١٨٢٦)[٢]، وبذلك كان نفوذ هذه العائلة يتسع أحيانا ليتخطى حدود عكار ويمتد إلى ولاية طرابلس بأكملها من مقاطعات بلاد جبيل جنوبا إلى حدود اللاذقية شمالا. من هنا يمكن القول: إن نفوذ باشوات المراعبة فاق نفوذ غيرهم من المقاطعجيين اللبنانيين، بل إن أمراء بني

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل ٣٢ ص(٣٢ ـ ٣٣)، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٢).

(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل ٤٩ ص(٣١ ـ ٣٢).

شهاب كانوا يلتزمون من المراعبة الذين تولوا طرابلس بلاد جبيل والبترون والكورة حسبما تبين من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

ولا شك أن هذه الأمور كانت بمثابة رصيد تاريخي تمتع به أحفاد المراعبة على صعيد الحياة السياسية في لبنان، في عهدي الانتداب والاستقلال، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السياسة التي اتبعها زعماء المراعبة في ذلك الزمان، كانت السبب الرئيسي الذي مكن هذه العائلة من الاحتفاظ بنفوذها ووجاهتها في عكار في العصور العثمانية، فلقد أدرك المراعبة أن الدولة العثمانية هي صاحبة القرار النهائي والأخير في المنطقة في ذلك الزمان، فحرصوا على عدم إغضابها طالما أنها لا تحاول القضاء على زعامتهم في عكار، كما أنهم أقاموا شبكة علاقات واسعة مع العائلات السياسية الأخرى في هذه المنطقة، الأمر الذي ساعدهم على تعزيز زعامتهم ووجاهتم فيها.

وفي الوقت عينه أبقت الدولة على زعامة المراعبة، لأن زعامتهم كانت تشكل عامل استقرار في المنطقة، وكان ذلك أمرا حيويا وهاما بالنسبة للعثمانيين.

بهذه السياسة احتفظ المراعبة بمكانتهم على رأس الجهاز الإداري في عكار حتى نهاية الحكم العثماني سنة ١٩١٨، مما أتاح لهم فرصة الدخول في البرلمان اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي والمشاركة في تقرير السياسة اللبنانية في عهد الاستقلال[١].

«وإذا كانت القوة المادية تشكل عنصرا هاما في بناء الزعامات، فإن الملكية العقارية تحدد مكانة الفرد في مجتمعه. والزعامات السياسية التي انبثقت في عكار تتمتع بالثروة المادية والعقارية»، وقد حازها البعض بالوراثة، والبعض الآخر بالكد والجهد الشخصي. فعمل المراعبة بالالتزام في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، هذا الالتزام أمن لهم ثروة مادية وعقارية واسعة، ثم جاء قانون الأراضي العثماني سنة ١٨٥٨ ليساعد في تحويل الأراضي الأميرية التي كانت موضوعة بتصرف المراعبة إلى ملكيات صحيحة لهم، لأن هذا القانون اعتبر الدولة المالك الوحيد للأرض الأميرية، تمنحها للتصرف بها شرط أدائه مبلغا من المال بدل هذا التصرف[٢].

وبناء على ذلك، انتقلت ملكية الأراضي الأميرية التي كانت تلزم سابقاً إلى

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٢).

(٢) الدستور اللبناني، المجموعة الأولى، م١ ص(١٥).

بكوات عكار لقاء مبلغ رمزي كانوا وحدهم القادرين على دفعه دون سائر الفلاحين، فأصبحوا مالكي الأرض الشرعيين بموجب سندات طابو، وبهذه الطريقة آلت ملكية معظم الأراضي الزراعية في عكار لآل المرعبي.

ففي بداية القرن العشرين، كان في عكار حوالي أربعين ملاكا كبيرا، يتقاسمون ملكية أراضيها تقريبا[1]، حيث انفرد آل المرعبي وحدهم في إدارة مقاطعات عكار منذ مجيئهم إليها سنة ١٧١٤ وحتى بداية الانتداب الفرنسي، رغم المساحة الواسعة التي تشغلها تلك المنطقة، والتي تساوي مجموع مساحة مقاطعات عدة عائلات إقطاعية أخرى، مثل كسروان والمتن وبلاد جبيل والشوف وجزين. في حين نرى أن سلطة الإقطاعيين اللبنانيين محدودة بسلطة الأمير الشهابي الذي يشرف على مجمل المقاطعات في الإمارة الشهابية، والذي يخضع بدوره لسلطة والي صيدا، أو والي دمشق. أما بكوات المراعبة فقد كانوا يتصلون مباشرة بوالي طرابلس دون وساطة أمير، ويلتزمون منه مباشرة جباية أموال عكار[2].

«لقد ساعدت هذه الملكيات العقارية الشاسعة وجهاء المراعبة في قيادة المجتمع في عكار حتى الخمسينيات من هذا القرن؛ فقد كان ارتباط الفلاح بالمالك كافيا لتأمين انقياده له، وتأييده في المواقف التي تؤكد زعامته[3] شأنه في ذلك شأن إقطاعيي الضنية وغيرهم، إلا أن الظروف الاقتصادية التي واجهها البعض منهم، اضطرهم إلى بيع قسم كبير من هذه العقارات»، من هنا يعتبر المراعبة من أقدم العائلات السياسية اللبنانية المتبقية إلى يومنا الحاضر من أمثال آل جنبلاط وآل حمادة وأرسلان والأسعد والخازن، ولكن سلطتهم اختلفت عن سلطة هذه العائلات من أوجه متعددة[4].

زعامة العائلات السياسية في عكار

عائلة المرعبي:

بقيت الزعامة السياسية في عكار حكرا على آل المرعبي ما يقارب قرنين

(١) التميمي محمد، وبهجت رفقي، «ولاية بيروت»، دار خاطر بيروت، الجزء الثاني ج٢، ص(٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، حجج التزام عكار، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢، ص(٦٢).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢.

(٤) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٢).

ونصف من الزمن، لم يكن من منافس لهم، مستمدين سلطتهم من العلاقة الوطيدة مع السلطنة العثمانية، حيث كان يعمل وجهاء المراعبة على جباية الضرائب وجمع المحاصيل بتكليف من الحاكم العثماني آنذاك، والذي ألزم مقاطعة عكار فيما بعد لتصبح ملكيتها عائدة إليه.

«وتستمد العائلات زعامتها في عكار من إرث إداري أو حالة اجتماعية موروثة، ترقى جذورها التاريخية إلى ثلاثة قرون من الزمن، أمثال آل المرعبي، وقرن من الزمن عند البعض، في حين لا تتجاوز عشرات السنين عند بعضها الآخر، فزعامة آل المرعبي تعود بجذورها التاريخية إلى بداية نزولهم في عكار في القرن الثامن عشر، على خلاف ما يعتقد معظم المراعبة اليوم من أن وجود عائلتهم في تلك المنطقة يرقى إلى القرن السادس عشر، وإلى عهد فخر الدين المعني الثاني. حيث تفيد سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن جد المراعبة الشيخ شديد الناصر المرعبي نزل مع عشيرته في عكار سنة ١٧١٤ واتخذها موطنا له[1].

وقد استفادت هذه العائلة من الضعف العام الذي أصاب الدولة العثمانية وولاتها في بلاد الشام عامة وطرابلس بصورة خاصة، واستغلت ما تولد عن هذا الضعف من تردي الأوضاع الأمنية في عكار، وبخاصة بعد انهيار الجند الاقطاعي فيها منذ القضاء على سلطة بني سيفا في منتصف القرن السابع عشر، وبرهنت عن كفاءة قتالية عندما قضت على نفوذ آل حمادة، الذين خلفوا بني سيفا في عكار والتزموا جباية أموالها الأميرية.

وبقتل زعيم الحماديين آنذاك الشيخ عيسى حمادة على يد الشيخ شديد الناصر المرعبي وحلفائه آل رعد حكام منطقة الضنية، حقق بذلك المراعبة ما عجزت سواهم من القوى السياسية المحلية الناشئة يومذاك عن تحقيقه، ونالوا رضا الدولة العثمانية وواليها على طرابلس، الذي كافأهم بإعطاء زعيمهم الشيخ شديد الناصر المرعبي التزام جباية الأموال الأميرية من عكار»[2].

فتمهد بذلك السبيل أمام أبنائه وأحفاده من المراعبة لتولي مهام التزامها من بعده، ولعب دور ممثلي السلطة العثمانية فيها، وتشير سجلات المحكمة الشرعية في

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل رقم ٥ ص(١٠٤)، نقلا عن مجلة الشمال، عدد ١١٣.

(٢) د. حبلص فاروق، تاريخ عكار الإداري والاقتصادي والاجتماعي، دار لحد خاطر ودار الدائرة بيروت، ١٩٧٨، ص(٢٧).

طرابلس إلى استمرار تلزيم عكار لآل المرعبي ـ البكوات منهم حتى نهاية العمل بنظام الالتزام سنة ١٨٣٩[1]، وإلى تعيين وجهائهم مديرين على نواحي عكار منذ عام ١٨٦٤، مثل محمد بك العبود المرعبي ١٨٧٤[2]، ومعين بك القدور المرعبي ١٨٦٧[3]، كما عين خليل بك الأسعد المرعبي قائمقاما على جبلة سنة ١٨٦٧[4]، وكان عمر باشا المحمد المرعبي، عضوا في مجلس إدارة المتصرفية (متصرفية طرابلس سنة ١٩٠٩)، «ثم انتخب عثمان باشا المحمد المرعبي عضوا ممثلا لولاية بيروت في مجلس المبعوثان في إستنبول، ونظرا للعلاقة الوطيدة التي كانت قائمة بين بكوات المراعبة وباشواتهم، والدولة العثمانية في عهدها، فقد أدى ذلك إلى عدم رضى الفرنسيين عليهم وبشكل خاص» نواب القناصل الفرنسيين في طرابلس في بداية القرن العشرين، حيث طالب نائب القنصل الفرنسي في طرابلس السيد (دوكوسو) في تقرير بعثه إلى حكومته في فرنسا سنة ١٩١٣، يطالب فيه نفي أو سجن عشرة من بكوات المراعبة، وعلى رأسهم محمد رشيد بك الياسين المرعبي[5]، إلا أن هذا الموقف العدائي من المراعبة لم يدم طويلا، وسرعان ما اكتشف الفرنسيون أنهم لا غنى لهم عن المراعبة، لا سيما بعد أن لمست عند بعضهم الرغبة في التعاون معها، فقد عملت على تعديل موقفها تجاههم منذ سنة ١٩٢٢ بهدف تدعيم سلطتها في المنطقة، وقد استفاد المراعبة أيضاً من هذه العلاقة التي أخذت تتحسن مع مرور الزمن، حيث فتحت لهم المجال وبشكل خاص البكوات منهم في التناوب على تمثيل عكار في البرلمانات اللبنانية، من هذا الماضي التاريخي العريق يستمد المراعبة زعامتهم السياسية.

العائلات السياسية الأخرى في عكار:

يتزايد عدد العاملين والطامحين إلى العمل في الحقل السياسي في عكار يوما بعد يوم، ويمكن حصر العائلات التي مارست نشاطا سياسيا في عكار حتى انتخابات عام ١٩٩٦ ـ بغض النظر عن حجم الدور الذي لعبته ـ بالعائلات التالية:

(١) حبلص فاروق، مرجع سابق، ص(٣٨٦).

(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل ٧٨ ص(١٢٥)، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢.

(٣) سالنامة ولاية سوريا لعام ١٢٨٣ هـ، ص(١٠٩)، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢.

(٤) سالنامة ولاية سوريا لعام ١٢٨٣ هـ، ص(١٠٩). نقلاً عن مجلة الشمال عدد ١١٣.

(٥) كوثراني وجيه، «بلاد الشام»، معهد الإنماء العربي بيروت، ١٩٨٠ ص(٢٧٥).

آل المرعبي، آل عطية، آل الصراف، آل الضاهر، آل الراسي، آل فخر، آل الحاج، آل حنا، آل صاغية، آل البعريني، آل الدندشي، آل المراد، آل ضاهر، آل حبيش، آل فارس،آل إسماعيل، آل يحيى، آل الزعبي، آل رحال، آل عز الدين، آل الضاهر. وتختلف هذه العائلات العكارية اختلافا كبيرا من حيث بنيتها وزعامتها وتاريخ نشأة الدور السياسي لكل منها، فمعظمها حديث العهد في الزعامة والسياسة، لا يتعدى نشاطهم السياسي السنوات القليلة بعد العام ١٩٩٠، وبعضها إلى عهد الاستقلال، ويرقى نشاط بعضها الآخر إلى ما قبل الانتداب، أما المراعبة والدنادشة فهما عريقان في السياسة القديمة والمعاصرة في عكار، تكمن في استعراض قائمة النواب الذين مثلوا هذه المنطقة في البرلمان اللبناني منذ الانتداب وحتى الانتخابات النيابية الأخيرة، والشخصيات العكارية التي تولت مناصب وزارية في الحكومات اللبنانية[1].

ونشير هنا إلى أن ظهور عائلات مسيحية يتعاطون الشأن السياسي في عكار، هو أمر حديث العهد، إذ كما هو معروف أن الزعامة السياسية كانت محصورة بآل المرعبي زمن الحكم العثماني، كونهم عملوا ولاة وملتزمين ومديرين للنواحي والمقاطعات، في حين لا تشير الوثائق العثمانية الرسمية إلى استخدام العائلات المسيحية في مثل هذه المناصب الإدارية ذات الطابع السياسي، وفي بداية الانتداب ظهر إبراهيم الصراف وهو أرثوذوكسي كممثل لعكار في اللجنة الإدارية، كما ظهر اسم حسن عطية كعضو في مجلس إدارة لواء لبنان الشمالي[2] وبعد ذلك حجب دور هذه العائلات المسيحية حتى عام ١٩٤٣، حيث عاد بعضها لممارسة نشاط سياسي لبناء زعامته في المنطقة، بعدما فصلت عكار عن سائر مناطق محافظة الشمال، وألفت دائرة انتخابية مستقلة[3].

ولعل ما يدفع هذه العائلات إلى ممارسة السياسة ـ للوصول إلى مركز الزعامة ـ مجموعة عوامل ومقومات، على رأسها المقومات البشرية، إذ لا يمكن لعائلات مسيحية كانت أو إسلامية، أن تخوض هذه التجربة وعددها قليل، بحيث «تشكل بنية العائلة، من حيث تنظيمها الداخلي وكثرة أفرادها عنصرا هاما من عناصر الزعامة السياسية للعائلات السنية في عكار. أما العائلات السياسية المسيحية فهي وإن كانت منظمة تنظيما حسنا وشديدة التماسك، لا تشكل كثرة عددية تمكنها من

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٢).

(٢) جريدة البشير، عدد ٦٢٥٦، تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٢٠، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢.

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٤).

إنجاح نائب بحد ذاتها؛ ذلك أن عدد أفراد أكبرها لا يتعدى المئات (بيت الضاهر، بيت عطية، بيت الراسي)، بل إن بعضها لا يزيد عن عشرات الأشخاص (بيت فخر مثلا) لذلك نلاحظ أن سكن العائلة الواحدة منها ينحصر في قرية واحدة، وتغطي العائلة السياسية المسيحية هذا النقص في عدد أفرادها بالإعتماد على المؤيدين ـ لها ولزعامتها ـ الذين تمكنت من جمعهم حولها بالخدمات التي أسدتها إليهم من جهة وبتحالفاتها مع الزعامات المرعبية السنية قبيل المعارك الانتخابية. من جهة اخرى[1]، على عكس العائلة المرعبية المعروفة بكثرتها العددية، حيث باتت تشكل عنصرا هاما في تكوين زعامتها السياسية، وقد شبهها البعض بعشيرة كبيرة قدرها العاملون في حقل الانتخابات بحوالي خمسة عشر ألف نسمة قبل العام ١٩٧٢ موزعين على مختلف قرى عكار ومناطقها. ونظرا لتطور بنيتها الداخلية نتيجة الظروف التاريخية، بدت العائلة المرعبية ـ في مطلع القرن العشرين ـ موزعة إلى عشرات الفروع، كل فرع يحمل إسم الجد الأكبر أو الزعيم القيم على تدبير أمورهم، حيث بات كل فرع من فروع المراعبة، أو كل بيت منهم يشكل وحدة متراصة تلتف حول وجيه منها اعتبر بمثابة زعيمها الذي يمثلها وينطق باسمها».

ويبقى العامل المادي وهو أمر ضروري ومطلوب، قد لا يعوض النقص البشري، إلا أنه ذات فعالية كبيرة كما سبق وذكرنا. «ولا تزال الثروة المادية تشكل عاملا هاما لبناء الزعامة والوجاهة في عكار، رغم تطور الحياة الاجتماعية وأسلوب المعيشة وتحرر الفلاح من التبعية المطلقة للمالك، فالتقاليد الريفية تفرض على الزعيم السياسي وطالب الزعامة أن يقيم علاقات اجتماعية مع أبناء منطقته، وأن يبقى بيته مفتوحا لمراجعات السكان ذوي الحاجة، الأمر الذي لا يتأتى له إلا إذا كان صاحب ثروة طائلة وكرم ملحوظ....».

والثروة المادية ضرورية أيضا للدعاية الانتخابية، وتغطية نفقات الانتخابات ومصاريف الجولات الدعائية وما إلى ذلك من مصاريف قد تبدو ضرورية لكسب المزيد من الأصوات، كما سبق وذكرنا، لذلك يضعها رئيس القائمة الانتخابية في أول اهتماماته لدى الشروع في تشكيل لائحته، فينتقي من بين الطامحين إلى دخول البرلمان من يستطيع تغطية نفقات الدعاية، ويمكننا أن نسوق مثلا هنا: ففي سنة ١٩٥٣ وبعد خفض الرئيس كميل شمعون عدد النواب إلى أربعة وأربعين نائبا أصبح لعكار مقعد واحد للأرثوذوكس، فطرحه محمد العبود المرعبي بالمزاد، وتضافر المتزايدون عليه[2].

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٥).

(٢) جريدة الإنشاء، عدد ١٥٣، تاريخ ١٨٩ آذار ١٩٥٣.

وفي دورة عام ١٩٦٠ بلغ ثمن مقعد الأرثوذوكس في عكار ستين ألف ليرة لبنانية[1]. وأنوه بأن معظم العائلات المسيحية السياسية العكارية معظم ثروتها حديثة، ليست موروثة لأن أغلبهم ـ وبشكل خاص زعماءهم ـ كانوا في الاغتراب وأتوا بأموال طائلة وظفوها في بناء زعامتهم ووجاهتهم، في حين تفيد سجلات المحكمة الشرعية في حلبا أن بعض العائلات المسيحية في عكار انضمت إلى كبار الملاكين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تمكنوا من امتلاك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أمثال آل عطية وآل طعمة وآل الصراف.

العامل الخدماتي: تدرك تماما العائلات السياسية في عكار «أهمية الخدمة في تدعيم زعامتها، وتعمل على خدمة أبناء منطقتها عن طريق التوظيف في الدوائر الحكومية والجيش والمؤسسات الخاصة والعامة وغيرها، من الخدمات الفردية. بينما تقتصر الخدمات العامة على تعبيد الطرقات وفتح المدارس ونقل المدرسين، وإلى آخر ما هنالك من الخدمات الممكنة. ويمكن القول أن بعض زعامات عكار، اعتمدت بالدرجة الأولى على خدماتها لتدعيم زعامتها، أمثال النائب السابق بشير العثمان المرعبي، والنائب الحالي طلال المرعبي، والنائب السابق يعقوب الصراف، فلقد ارتكزت زعامة هذا الأخير على الخدمات الطبية التي أسداها إلى سكان عكار دون تمييز بين الأديان والطوائف، وقد استطاع بهذه الخدمات تأمين شعبية تحبه وتخلص له، كما أصبحت عائلته من أقوى المحاور الانتخابية بين العائلات الأرثوذوكسية في عكار[2]. وكذلك اعتمد بيت الضاهر في عكار على الخدمات المختلفة التي أسدوها إلى سكان منطقتهم وأبناء طائفتهم، وبهذه الخدمات استطاعت العائلات السياسية الصغيرة أن تغطي نقص عدد أفرادها بجموع كثيرة من العائلات الأخرى التي التفت حولها وأيدتها لرد الجميل ومكنتها من منافسة العائلات الأخرى»[3].

العامل السياسي: يبقى للنظام السياسي أهمية بالغة في نشأة وتدعيم أو إضعاف زعامة سياسية، إذ أنه يمارس تأثيرا غير مباشر في ذلك من خلال: تقسيمات الدوائر الانتخابية، والأخذ بمبدأ التمثيل الطائفي، وتعديل عدد مقاعد مجلس النواب. فقرار سلطات الانتداب الفرنسي برسم الحدود الشمالية لدولة لبنان الكبير، أضر كثيرا

(١) جريدة الإنشاء، عدد ٢٢٢٥، تاريخ ١٨ أيار ١٩٦٠، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢.

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٧).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٧).

بزعامة الدنادشة وأضعف من نفوذهم السياسي في لبنان، بعد أن قسم مناطق تواجدهم بين لبنان وسوريا، أضف إلى ذلك أن معارضة الدنادشة للفرنسيين والثورة عليهم عام ١٩١٩ أدت إلى مجابهتهم من قبل سلطات الانتداب[١] ومحاربة زعامتهم السياسية في عكار طيلة فترة الانتداب رغم الكثرة العددية التي يشكلونها في تلك المنطقة. وقد حاول الأستاذ شوقي دندشي استعادة الدور السياسي لعائلته، فرشح نفسه للانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ لكنه انسحب، وبعده عاود حسن نمر دندشي المحاولة وتأهب لترشيح نفسه سنة ١٩٦٣ ثم أحجم، وكرر محاولته سنة ١٩٧٢ لكنه لم يوفق[٢].

والزعمات المسيحية التي ظهرت في عكار بعد الاستقلال، ترتكز أيضا إلى جذور تاريخية، فالنصف الثاني من القرن التاسع عشر، يشكل مرحلة تاريخية خصبة، بذرت فيها بذور النفوذ السياسي للعائلات المسيحية في تلك المنطقة، وقد أينعت هذه البذور وأثمرت في النصف الثاني من القرن العشرين، ذلك أن نظام القائمقامية الذي طبق في عكار بموجب قانون تنظيم الولايات في سوريا الصادر سنة ١٨٦٤، أتاح أمام النصارى فيها فرصة تبوء مراكز إدارية عالية عن طريق استخدامهم كأعضاء في مجلس إدارة لواء عكار، كان يضم رؤساء الطوائف الروحية فيها بالإضافة إلى عضوين منتخبين من النصارى الحائزين على لقب شيخ أو أفندي، كما تشير هذه الوثائق إلى تعيين بعض أفراد العائلات المسيحية مأمورين في الدوائر الرسمية، ففي سنة ١٨٦٧ عين إسحق أفندي الكوسا وخليل أفندي عطية ومنصور أفندي عطية مأمورين في قضاء عكار، كما كان منصور أفندي عطية عضوا في مجلس دعاوى القضاء، وكان طنوس أفندي عضوا في مجلس إدارة القضاء[٣].

ومما يجدر ذكره: أن الثروة المادية التي تمتعت بها تلك العائلات، سمحت لأفرادها بتبوء المناصب الإدارية الرفيعة، لأن الدولة اشترطت في المرشحين لملء هذه الوظائف أن يكونوا على درجة من الثراء المادي، إذ كان يتوجب على المرشح منهم أن يكون من بين الذين يدفعون سنويا ما لا يقل عن مئة وخمسين غرشا[٤]. ثم جاءت سلطات الانتداب الفرنسي واستخدمت النصارى في عكار في الدوائر

(١) دندشي حسن نمر، «الدنادشة»، دار الإنشاء طرابلس، ١٩٨٥، ص(٩٦).

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٧).

(٣) سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٨٣ هـ ١٨٦٧ م ص(١٠٩)، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢.

(٤) الدستور العثماني، م١ ص(٣٩٣)، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٥).

الرسمية، فعين إبراهيم الصراف في اللجنة الإدارية لدولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢[١]. وقد لعب مبدأ التمثيل الطائفي والقوانين ـ التي حددت عدد الدوائر الانتخابية في محافظة الشمال منذ ولادة البرلمان اللبناني ـ دورا هاما في هذا المجال، فقد رأينا سابقا أن عكار لم تعرف زعامة مسيحية في العصور العثمانية، ورأينا أن العائلات المسيحية في ذلك القضاء لم تتمكن من إقامة أكثر من وجاهة اجتماعية، قامت على عمل أبنائها في الدوائر الرسمية وامتلاك الأرض من دون أن يتمكن أبناؤها من بلوغ الزعامة السياسية من بابها الواسع. وفي بداية الانتداب تمكنت بعض العائلات المسيحية في عكار من بناء زعامة سياسية رغم اعتماد مبدأ التمثيل الطائفي، وتوزيع مقاعد مجلس النواب منذ عام ١٩٢٦[٢].

وعندما ضمت طرابلس إلى محافظة الشمال، «توزعت المقاعد النيابية بين الطائفة السنية والموارنة والأرثوذكس، فكان للسنة نائبان ونائبان للموارنة ونائب الأرثوذكس»، وبسبب هذا التقسيم استأثرت مناطق بشري وزغرتا والكورة ذات الثقل المسيحي بالنسبة إلى عكار بالمقاعد المخصصة للنصارى، وحرمت العائلات المسيحية العكارية من الوصول إلى البرلمان اللبناني، ولم تتمكن من بلوغ ذلك إلا في سنة ١٩٤٣، بعدما زيد عدد مقاعد مجلس النواب. عندها فاز يعقوب الصراف من عكار بمقعد عن الأرثوذكس في محافظة لبنان الشمالي، والسبب في نجاحه لا يعود إلى زعامة عائلاته على سائر العائلات الأرثوذكسية في دائرة محافظة لبنان الشمالي الانتخابية، التي كانت تضم الكورة آنذاك، بل يعود الفضل في نجاحه إلى تكتيك سياسي ناجح اتبعه يعقوب الصراف في تلك الدورة، إذ تحالف مع اللائحة التي تضم أقوى المرشحين المراعبة في تلك السنة، وهم سليمان العلي ومحمد العبود. الأمر الذي ساعده على مزاحمة سائر المرشحين الأرثوذكس في سائر أقضية محافظة الشمال، والفوز عليهم[٣]، وبعد أن أعادت الدولة اللبنانية تقسيم الدوائر الانتخابية سنة ١٩٥١ وأصبحت عكار دائرة انتخابية واحدة، خصصت بأربع مقاعد، اثنين للسنة وواحد للموارنة، وواحد للأرثوذكس، أفسح المجال أمام زعامات مسيحية جديدة لا سيما الموارنة منهم، لأنه لم يكن باستطاعتهم مجارات موارنة الزاوية والبترون وبشري.

(١) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٥).

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ١٩١٦، تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٣٤، والعدد ٢٩١٢، تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٤، مرسوم رقم ١.

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٨).

عبود عبد الرزاق المرعبي الزعيم السياسي الوحيد:

يمكننا القول أن المراعبة كانوا العائلة السياسية الوحيدة التي مثلت جميع الطوائف في عكار ما بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٤، ويعتبر عبود عبد الرزاق المرعبي هو السياسي الوحيد الذي استطاع أن يصل إلى المجلس النيابي طيلة هذه الفترة، لا سيما أن الموارنة والأرثوذوكس في عكار لم يكن لهم ممثل في البرلمان. «ففي سنة ١٩٢٢ استحدث المجلس التمثيلي للبنان على مبدأ التمثيل حسب المحافظة، وكان عدد مقاعده ثلاثين مقعدا، منها واحد للسنة في محافظة لبنان الشمالي بأكملها ما عدا مدينة طرابلس، وقد فاز به عبود عبد الرزاق المرعبي على دورتين متتاليتين في (٢٦ أيار ١٩٢٢ ـ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥)، و (١٣ تموز ١٩٢٥ ـ ٢٣ أيار ١٩٢٦)»[1].

أما الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٢٦ و١٩٤٣،والتي أطلق عليها فترة الحكم غير المباشر «أصبح للبنان مجلس نيابي عدد مقاعده ستة وأربعون مقعدا، وقسمت المناطق إلى دوائر انتخابية، وشكلت منطقة لبنان الشمالي ما عدا مدينة طرابلس دائرة انتخابية واحدة، أعطيت حق التمثيل بأربعة نواب، بينهم واحد فقط للسنة، وقد فاز عبود عبد الرزاق المرعبي بهذا المقعد، نتيجة انتخابات ١٩٢٧ و١٩٢٩، ولم يكن لعكار في تلك المرحلة أي ممثل عن الطوائف الأخرى غير السنة[2]. وتشير المصادر التاريخية أن من أبرز أسباب وصول عبود عبد الرزاق المرعبي إلى الزعامة طيلة هذه الفترة هو موقفه المتحفظ على ثورة الدنادشة ضد الفرنسيين سنة ١٩١٩، ومحاولته تأليب أهالي الضنية ضد ثورة سعيد العاص المناهضة للفرنسيين، الذين كافؤوه بدعمهم له في الانتخابات النيابية، وضمان نيابته منذ سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٤»[3]، ونيابة ابنه محمد العبود المرعبي من العام ١٩٣٤ إلى مقتله قبيل انتخابات سنة ١٩٥٣ بقليل، بالإضافة إلى ذلك، كان عبود عبد الرزاق المرعبي يحافظ دائما على بروتوكولات التقدير والاحترام للفرنسيين[4]، ويتضح ذلك من خلال الزيارة التي قام بها للجنرال غورو يرافقه كل من يعقوب النحاس ووديع طربيه والدكتور يونس مسعود، قبيل انتخابه أول مرة عام ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٥

(١) الحلو ناجي كريم، «حكام لبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠»، بيروت ١٩٨٠.

(٢) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ١٩٨٣ ج١ ص(٢٣٥).

(٣) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي، مرجع سابق ص(٧٤).

(٤) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٧).

كان عبود عبد الرزاق المرعبي الفائز الوحيد عن عكار، وكذلك أدت العلاقة الجيدة بين عبود المرعبي والفرنسيين إلى فوز نجله محمد العبود المرعبي سنة ١٩٣٤. فيما زعماء المراعبة الآخرين، فقد حاربتهم سلطات الانتداب، نظرا لمواقفهم ومبادئهم التي تتعارض مع مصالح فرنسا في لبنان، فقد حارب الفرنسيون المرشح للنيابة عثمان باشا المحمد المرعبي، وحالوا دون فوزه في انتخابات سنة ١٩٢٢[1]، لأنه كان نائبا سابقا في مجلس المبعوثان العثماني في إستنبول، وكان معروفا بتأييده للعثمانيين. وكذلك حاربت سلطات الانتداب الفرنسي كلا من محمد رشيد الياسين المرعبي وعلي الأسعد المرعبي (والد النائب السابق سليمان العلي؛ نظرا لمعارضتهما للفرنسيين، وإبداء عطفهما على الثوار الدنادشة[2]. وكذلك لم يتمكن خالد عبد القادر المرعبي من ترشيح نفسه للانتخابات، إلا في سنة ١٩٣٩ أي بعد معاهدة ١٩٣٦ حيث فاز إلى جانب محمد العبود بدعم من رئيس الوزراء آنذاك خير الدين الأحدب، والسبب أنه كان في البداية من مشايعي فكرة الانضمام إلى سوريا، ورفض إلحاق عكار بدولة لبنان الكبير، وكان عضوا في مؤتمرات الساحل التي عملت من أجل هذه الغاية.

ظل عبود عبد الرزاق المرعبي ممثلا للسنة في عكار وغيرها من مناطق محافظة لبنان الشمالي (الضنية ـ الكورة ـ والبترون) طيلة أربع عشرة سنة، من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٤[3].

احتفظ عبود عبد الرزاق المرعبي لوحده بهذا المقعد على أربع دورات متتالية، وذلك يعود طبعا إلى عدة أسباب، منها: دعم سلطات الانتداب الفرنسي له، وتفوق الزعامة السياسية للمراعبة على سائر العائلات السنية في تلك المناطق، والكثرة العددية للسنة في عكار قياسا عليهم في سائر المناطق كالكورة والبترون والضنية[4].

وقد مهد الطريق لولده محمد الذي فاز عن المقعد السني سنة ١٩٣٤ بعد أن ألحقت طرابلس بمحافظة لبنان الشمالي، حيث شكلت دائرة انتخابية واحدة خصص لها خمسة نواب قسموا تبعا للطوائف التالية (مقعدين للسنة ـ مقعدين للموارنة ـ مقعد للأرثوذوكس).

(١) جريدة البشير، عدد ٢٨٥٧ و٢٨٥٨، تاريخ ٢ و٤ أيار ١٩٢٢.

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٧).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٤) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

اللوائح والخيار الصعب:

«كان في عكار وفي مطلع القرن العشرين أربعة باشوات وعشرة بكوات، وجميعهم من المراعبة الطامحين إلى الزعامة، لكن تحديد عدد ممثلي السنة في محافظة لبنان الشمالي بمقعد واحد للسنة سنة ١٩٢٥، ودعم الفرنسيين الكامل لعبود بك عبد الرزاق المرعبي، اضطر سائر وجهاء العائلة المرعبية إلى الاحتجاب وحسم الصراع على النيابة لصالحه هو حتى العام ١٩٣٤»(١).

ولعل الحديث عن احتكار عبود عبد الرزاق المرعبي وتفرده بالزعامة يجسد نفس الحالة التي عايشها زعيم الضنية نصوح الفاضل في منطقة الضنية، مما يدل على أحادية الزعامة لكلا المنطقتين في نفس الحقبة الزمنية من تاريخ الصراع السياسي في الشمال اللبناني. ومع أفول نجم عبود عبد الرزاق المرعبي، عاد التنافس إلى مجراه بين وجهاء المراعبة ولكن بقالب جديد، سيطر عليه التقسيم بين زعماء المراعبة عن طريق تشكيل اللوائح المتنافسة في خوض المعارك الانتخابية، والجدير بالملاحظة أن تشكيل اللوائح الانتخابية في عكار إبان هذه المرحلة، لم يأخذ طابعا طائفيا أو حزبيا وإنما كان رهن معطيات عديدة محلية في أغلبها، حيث بات تشكيل اللائحة مرهون بعدة أمور نوجزها كالآتي:

أولا: مقدرة المرشح على تأمين أكبر عدد من الناخبين، لذلك كان رؤساء اللوائح الانتخابية يتريثون في الإعلان عنها إلى ما قبل خوض المعركة بوقت معين، وذلك ريثما تنجلي المواقف، وتظهر مقدرة كل مرشح وشعبيته، وكانت اللوائح غير ثابتة أحيانا وعرضة للتغيير والتبديل في أسماء المرشحين فيها، ففي سنة ١٩٥٧ تأخر إعلان اللوائح التي استغرق تشكيلها أكثر من شهر تقريبا، وبدا سليمان العلي المرعبي حائرا في اختيار خالد صاغية أو جود الخوري عن المقعد الأرثوذكسي، ومخاييل الضاهر أو رشدي فخر عن المقعد الماروني(٢)، وكذلك تأخر بشير العثمان المرعبي في تشكيل قائمته سنة ١٩٥١، بسبب البلبلة التي نشأت عن الخلاف بين قطبي الانتخابات آنذاك: سليمان العلي ومحمد العبود المرعبي(٣).

ثانيا: كان تشكيل اللائحة الانتخابية محكوما بمراعاة انتماء المرشح إلى منطقة

---

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٩).

(٢) جريدة الإنشاء عدد ١٦١٥، تاريخ ١٨ أيار ١٩٥٧، وعدد ١٦٣٢، تاريخ ٢٩ حزيران ١٩٥٧، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢، ص(٦٩).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٩).

ما، فسليمان العلي مثلا، كان يؤيد الاتجاه الرافض لتوجهات الثوار سنة ١٩٥٨، بينما كان علي عبد الكريم المرعبي من قادة الثوار في عكار، ومع ذلك فقد خاض الاثنان الانتخابات التي تلت تلك الثورة - انتخابات ١٩٦٠ - في قائمة واحدة، والسبب في ذلك يعود طبعا إلى: رغبة سليمان العلي المرعبي - وهو ينتمي إلى منطقة (الجومة) - في تطويق منافسه بشير العثمان المرعبي - وهو من منطقة (القيطع) -، وكسب أصوات منطقته، فاختار لذلك علي عبد الكريم المرعبي، لأنه أحد أبناء بيت عريق فيها هو بيت علي باشا المحمد المرعبي. أما بشير العثمان المرعبي فلم يكن بوسعه إرضاء طموح علي عبد الكريم والتحالف معه؛ لأنهما سوية من منطقة القيطع، وبالتالي فإن تحالفهما سيؤدي حتما إلى خسارتهما أصوات الناخبين في منطقتي الجومة والدريب، لذلك اضطر بشير العثمان إلى التحالف مع ابن الجومة عبد الكريم القدور المرعبي، لكسب أخصام سليمان العلي في تلك المنطقة.

وكذلك كان عبود عبد الرزاق المرعبي سنة ١٩٥٧، يرغب في التأليف بين القائمتين الحكوميتين لمحاربة سليمان العلي المرعبي، وإحكام الحصار عليه. وكان يفضل الجمع بين حليفيه جود الإبراهيم وبشير العثمان، لكنه لم يقدم على تلك الخطوة لأنها ستؤدي حتما إلى خسارتهما الأكيدة لأصوات الناخبين المراعبة بخاصة في منطقتي الجومة والدريب، مهما أعطاهما حليفيهما المسيحيان في هاتين المنطقتين(١).

إذن يمكن ملاحظة تقليد متبع في تشكيل اللائحة الانتخابية في عكار، يقضي بأن تضم اللائحة الواحدة مرشحا سنيا عن القيطع وآخر سنيا عن الجومة، وآخر أرثوذكسيا من الجومة أيضا، ومرشحا رابعا مارونيا من منطقة الدريب، وأي لائحة تخرج عن هذا التقليد تجازف بمصيرها، وتخسر كثيرا من فرص نجاحها.

ونلاحظ أيضا أن هذا التقليد أخرج مراعبة الدريب من بلوغ الزعامة السياسية، ووضعهم على هامش الصراع، وأدى إلى نشوء محاور زعامة نيابية في عكار، انحصرت في بيت المحمد في القيطع (ومنهم محمد العبود، ثم بشير العثمان)، وبيت العلي في الجومة (سليمان العلي)، وبات كل من زعماء هذه المحاور ينتقي إلى جانبه مرشحا آخر من منطقة المحور الآخر. ونلاحظ أن سليمان العلي وبشير العثمان كانا الأوفر حظا في الفوز بالنيابة، مما جعلهما قطبي الصراع

---

(١) الإنشاء، عدد ١٦٣١، تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٧، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢.

على الزعامة السياسية في عكار عامة وزعامة العائلة المرعبية بشكل خاص.

وكانت حدة التنافس تزداد أو تخف حسب عدد المقاعد النيابية المخصصة للسنة في عكار، فعندما خفض الرئيس كميل شمعون سنة ١٩٥٣ عدد النواب إلى أربعة وأربعين نائبا، بحيث أصبح لعكار نائبان فقط، واحد للسنة وآخر للروم، زادت حدة التنافس بين زعماء المراعبة بشير العثمان وسليمان العلي ومحمد العبود على الفوز بهذا المقعد، وقد تخلل هذا التنافس قطع طرقات ونصب كمائن وأعمال شغب وإطلاق نار على الدرك من قبل رجال محمد العبود[1]. وكان من نتائج هذا التنافس أن قتل محمد العبود قبيل الانتخابات، وتكرس التباعد بين الباقيين سليمان العلي وبشير العثمان، فلم يلتقيا بعد ذلك[2].

آل البعريني:

برزت عائلة البعريني كعائلة تتعاطى الشأن السياسي من منطلق محاربتها للإقطاع المرعبي في بداية عام ١٩٦٨ حين ترشح محمد وجيه البعريني للانتخابات النيابية وذلك من أجل مناهضة المراعبة الذين استأثروا بجميع المرافق الحياتية، ومن أجل تحرير الفلاح من عقال العبودية والانصياع للإقطاع السياسي والاقتصادي المتمثل بآل المرعبي، وقد جاء هذا الصراع بفترة متأخرة ويعود السبب في ذلك إلى قوة النفوذ المرعبي المهيمن على المقدرات الزراعية والاقتصادية، حيث تعتبر عائلة البعريني ـ التي تقطن بلدة فنيدق في أعالي جرود القيطع على حدود عكار مع الضنية والهرمل ـ واحدة من وحدات شبه عشائرية، تعتمد على الزراعة وتربية الماشية. امتازت هذه العائلة عن غيرها من العائلات العشائرية بصياغة مشروع سلطة سياسية، بدأت بمحاورة السلطة العكارية (إقطاع آل المرعبي). ولعبت دورا توحيديا لفنيدق في صراعها مع الجوار وخاصة الجوار الهرملي، وما لبثت عائلة البعريني أن إمتازت بحيوية هائلة وطموحات سياسية كبيرة، أدخلتها في صراع عنيف مع السلطة المحلية العكارية، والدولة اللبنانية، خاصة إثر محاولات التحديث الشهابية وانتكاسها في نهاية الستينات، حملت هذه العائلة خطابا تحرريا من الظلم والإقطاع، وقادت صراعا مريرا غير بنظرها معالم المنطقة وتسميتها الجغرافية، فلم تعد المنطقة وفق عبارات أبي وجيه البعريني هي فنيدق، بل هي جبال الكرامات لكسر الطوق الإقطاعي المرعبي، ولتنفيس الفلاح بعد أن قضى عمره في القهر

(١) الإنشاء، ملحق العدد ٦٢٨، تاريخ ١٩ تموز ١٩٥٣، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٧٠).

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٧٠).

والجبر، وسرعان ما انطلقت الحركة البعرينية وخطابها العفوي إلى الإطار العربي، فاندرجت فيه بعفوية مع سوريا البعثية ـ الناصرية، ثم سوريا الراهنة منذ ما قبل بداية الحرب الأهلية ـ سنة ١٩٧٥[1].

حملت عائلة البعريني مشاعر الاستياء العام في جرد القيطع العكاري، منذ الستينات ورفعت لواء التصدي لهيمنة آل المرعبي (العلي خاصة)، وهي لم تتكتل كعشيرة بعرينية تمتاز بالمواصفات العشائرية فحسب، ولكن قيادتها لم تجد من يتجند في مشروعها منذ البدء، ويكون أقرب إليها من أقربائها بالدم، ومن عشرانها أهالي فنيدق والجوار ممن يعيش نفس المعاناة، ويطمح لنفس الطموحات[2].

إن الحركة البعرينية لا ترجع بجذورها إلى المرحلة العثمانية كالعديد من العائلات السياسية (خاصة في عكار آل المرعبي)، ولا هي ترجع إلى مرحلة الانتداب. بل هي حالة حديثة جدا، كما هي، تكمن في كونها نشأت في خضم صراع اجتماعي سياسي عام، بدأ مع أحداث العام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، ونشط أثر انهيار التجربة الإصلاحية الشهابية في منتصف الستينات، وانتكاس محاولة بناء دولة حديثة؛ ليتخذ الصراع في عكار حدة بالغة العنف، دفعت خلالها الحركة البعرينية التي انطلقت منذ البداية على قاعدة عصبية قرابية ـ محلية (الوحدة البعرينية + الوحدات المقيمة في فنيدق)؛ فإنها حاولت تأسيس مشروع تنظيم سياسي في أواخر السبعينات، «تأسيس التجمع الشعبي العكاري» كحركة سياسية لا تقوم على عصبية قرابية محلية (جرد القيطع)[3].

الحاج أبو وجيه محمد البعريني:

تدين الحركة البعرينية في تاريخها الحديث إلى محمد محمود البعريني (أبو وجيه)؛ ففي عام ١٩٦٨ حاول أبو وجيه أن يترشح للانتخابات، فاتصل به بعض الأصدقاء المعروفين بصلتهم مع شهاب، وطلبوا منه أن يتريث حتى الدورة القادمة. «كان موقف السلطة أثناء الانتخابات منحازا للإقطاع». رفض الرئيس سليمان فرنجية ترشيحه في البداية، وعرقلت السلطات تحركاته أثناء الجولات الانتخابية، ويوم

(١) د. عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، الطبعة الأولى أيار ١٩٩٤، ص(١٨). دون دار نشر.

(٢) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٢٣).

(٣) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٢٤).

الاقتراع كانوا ضده بتوجيه من السلطة، وقال أبو وجيه: «عملنا على ضبط النفس ومنع إهدار الدم، ولكنهم زوروا الانتخابات ورموا صناديق الاقتراع في الغابات والبحر، ومع ذلك حصلنا على نسبة عالية من الأصوات، حوالي(٨٠٠٠) صوتا، كان ذلك أول مسمار في نعش الإقطاع».

الإقطاع ينتقم والدولة معه:

«فهم الإقطاع أنه نجح تزويرا، وأرادوا التخلص منا، وكان أول عمل قاموا به فور استلام سليمان العلي لوزارة الزراعة، هو إقالة حوالي ٤٨ موظفا من وظائفهم في وزارة الزراعة، وكلهم من أنصارنا ومن بينهم أنا»، يقول أبو وجيه، «كان الإقطاع يريد اخضاع الفلاحين بالوظيفة ومنها لقمة العيش، فتوتر الجو، حاول النائب طلال المرعبي إيجاد حل للأمر، وقام بمفاوضات، ولدى اتصاله بنا أجبناه حرفيا. «هالحمل ما فيك عليه»، ولما رفضنا الخضوع عملوا على اغتيالنا وقتل أنصارنا، وكان أول من استشهد محمد عبد السلام البعريني عام ١٩٧٣، ثم توالت الضحايا حيث قتل العديد من نساء ورجال، وهكذا عمدوا إلى الاغتيالات وعملوا على نسف منازلنا وسياراتنا في طرابلس. ولم تقتصر الأمور على ذلك، بل عمدت الدولة إلى مطاردتنا»[١].

التجمع الشعبي العكاري:

تأسس بصمت من عائلات وفعاليات عكارية دينية واجتماعية وثقافية، لم يعتمد صيغة تنظيمية دقيقة. الهدف منه تجاوز العشائرية المنغلقة والطائفية البغيضة، وملاحقة قضايا الشعب الاجتماعية والاقتصادية، وإعلاء الشأن القومي[٢]، وبتشكيل «المؤتمر الشعبي العكاري» المكون من أحزاب وفعاليات عكار، ما بين آذار وآب من العام ١٩٨١، تم اختيار وجيه البعريني عضوا في لجنة المتابعة للعمل الشعبي، وعندما تشكلت الجبهة الوطنية في عكار في ٢٣ أيلول ١٩٨٤، كان التجمع الشعبي العكاري عمودها الفقري بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين.

من هذا المنطلق بدأ الصراع مع الإقطاع العكاري المرعبي، ببالغ الجدية ولكن هذا الصراع كان قد بدأ منذ أقرت الإمبراطورية العثمانية حق الملكية الخاصة

(١) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٣٣ ـ ٣٤).

(٢) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٤٠).

على نطاق واسع يومها، حاول أحد بكوات المراعبة استملاك فنيدق، حيث اجتمع بالشيخ بكار جد فنيدق وعرض عليه تطويب أراضي البلدة واستملاكها لمصلحته. فرد الشيخ بكار أن القرار بيد أبناء البلدة، بعدها عقد الشيخ بكار اجتماعا مع مختار البلدة آنذاك محمد يحي البعريني، وتم رفض الطلب، ليصبح فيما بعد حكام المنطقة الحقيقيون هم رؤساء العائلات القوية، أمثال بكار، زكريا، البعريني[١].
وتميزت نهاية الخمسينات وفترة الستينات (لاسيما سنواتها الأولى الأربع) بجملة أحداث سياسية، شكلت محطات تاريخية سياسية حضنت نزعة عائلة البعريني وواقعها المشار إليه آنفا، وساهمت بتحويلها الجدي إلى قوة سياسية فاعلة.

لقد صدف أن كان أهل النظام في عكار وهم بقيادة المراعبة موالين للسياسة الشمعونية، ومعادين للناصرية ولتيارات العروبة، بعكس معظم المواقع والقوى السنية في لبنان (طرابلس ـ بيروت ـ صيدا)[٢]، وهكذا نشأ وترعرع الصراع بين القطبين المتمثلين بالإقطاعي والفلاحي ولكنه لم يتطور إلا في فترة حديثة مقارنة مع إقطاعيي المناطق المجاورة.

التحدي الإقطاعي والرد البعريني

اتسمت الأجواء العامة العكارية بعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٧٢، بسعي عائلة العلي إلى تأديب «آل البعريني» من جهة، وبدفاع «آل البعريني» عن أنفسهم بكل جرأة من جهة ثانية، وعكست هذه الحركة المزدوجة التناقض الفعلي الذي أوصله هجوم عائلة العلي على آل البعريني إلى حدود اللاعودة: إما نحن وإما هم. وبقدر ما كان هجوم عائلة العلي متصاعدا وشرسا، كان الرد أكثر تصاعدا وحدة، ولم يقتصر الأمر على حدود اللعبة المحلية عكاريا، بل تعداها بسرعة، مما أدخل الدولة اللبنانية طرفا علنيا، وانتقلت المسألة إلى إطار أوسع من حدود الدولة اللبنانية.

لماذا اندفع آل العلي في هجومهم هذا؟ لقد اهتزت سلطة آل العلي المطلقة إثر أحداث ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، وتعرضت في المرحلة الأخيرة من أيام حكم «النهج» إلى تراجع فعلي، على مستوى صراعها مع بقية عائلات المراعبة فضلا عن

(١) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٤٣).

(٢) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٨٢).

استفرادها في «انتفاضة» فلاحي سهل عكار. لقد أحس آل العلي أن الشهابية تعمل على إضعافهم بكل الوسائل كرد على وقوفهم إلى جانب سياسة كميل شمعون، وفي ذلك يقول أحد المراعبة: أن هناك مؤامرة على عائلة المرعبي سابقة على الشهابية. ويضيف: «مع مجيء العهد الشهابي إثر ثورة ١٩٥٨، ظل الهدف هو نفسه، ولكن أسلوب محاربة المراعبة اختلف فصارت الحرب سياسية وكان المكتب الثاني أداة لها، وقد أوجد «المكتب الثاني» بشير العثمان لمحاربة أولاد عمه المراعبة، كانوا يريدون تركيع سليمان العلي، فلم يقدروا، استعملوا سلاح تقوية الجرد (فنيدق، مشمش، أكروم،وادي خالد، المشاتل)، فصاروا يغدقون رخص السلاح على ساكني الجرد لدفعهم إلى الإنقلاب على عائلة المرعبي».

انتهى العهد الشهابي وجاء عهد شارل حلو، وبقي الهدف مع وسيلة جديدة: استمالة كل مختار وشخصية بارزة. وقفت هذه القرى خلف شخصية فلاحية - جردية، هو الحاج أبو وجيه البعريني بتحالفه أساسا مع محامي الفلاحين خالد صاغية، الذي لعب دورا هاما في عكار في ثورة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، إستحق عليه قرارا من مجلس الوزراء باعتقاله وبموافقة الوزير بشير العثمان..

لم يكن الأمر سهلا على الإقطاع المرعبي عامة وطليعته آل العلي، خاصة أنهم يدركون جيدا أن انفلات الفلاح من «عقاله» الإقطاعي، يعني الكثير لتلك السلطة المرعبية، آل العلي بالتحديد، التي بذلت الكثير من الجهود ترغيبا وترهيبا لثني الفلاح البسيط عن خوض الانتخابات النيابية، أو لفك تحالفه مع المناضل العروبي صاغية، حلبة الانتخابات النيابية، ولكنه للمرة الأولى يتحرك مستندا إلى قوة فعلية، شكل تحالفه معها مصدر الخطر الأكبر على سلطة إقطاعية لطالما تحكمت بقرار الفلاحين منذ أيام العثمانيين. لقد أدرك آل العلي خطورة تكتل الجرد العكاري حول البعريني وصاغية، وشكل ذلك فعليا أول تهديد فعلي لميزان القوى السياسية في عكار»[١].

كان الاعتقاد بأن صاغية منظر التحرك السياسي لآل البعريني، وبالتالي لا بد من إزاحته، خاصة وأن الحركة بدأت تأخذ أبعادا عكارية شاملة حتى للنواحي المطلبية[٢]. بينما كان «آل البعريني» يسعون إلى خوض النضال السياسي بالأساليب

(١) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(٩٧ - ٩٨ - ٩٩).

(٢) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(١٠٧).

الديموقراطية الإعلامية، كان آل العلي مصرين على الاستمرار في النهج الدموي حتى نهايته. ففي ٨ أيار ١٩٧٤ تعرض خالد صاغية لمحاولة اغتيال (حذره منها مرارا وجيه البعريني)..

وجيه البعريني إلى مجلس النواب:

لم تسفر المساعي التي شهدها ربيع ١٩٧٥ عن نتائج جدية في إجراء المصالحة بين آل العلي وآل البعريني، ولم يحصل لقاء مباشر أو اجتماع بين الطرفين، لا في منزل سماحة الإمام الصدر ولا في مكان آخر. بيد أن هذه المساعي كانت كافية لتبريد أجواء التوتر، ولتخفيف استنفار الطرفين في ملاحقة بعضهما البعض. كما أنها أدت إلى إنهاء الحملة الشاملة على عكار وتخفيف الضغط عن «المطلوبين»، لا سيما وأن قيادة الفريقين المتصارعين كانت متورطة بما فيه الكفاية. ولم يعد هناك إلحاح من جانب سليمان العلي ومحاكمته. وعليه اتجه آل البعريني إلى إعادة تنظيم جبهة الجرد بمزيد من التجاوب مع عائلات فنيدق في مطالبها بالصفح والتسامح، وفتح صفحة جديدة، وكان لما شهدته عكار في نهاية ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ من أحداث مؤسفة أن فتح ملفا جديدا وطرح على «آل البعريني» وغيرهم سياقا جديدا من النشاط السياسي، فما بين أيلول ١٩٧٥ وأواخر ذلك العام، تعرضت بعض القرى في عكار (بيت ملات، تل عباس، القبيات، عندقت) لمضايقات وممارسات كانت ردا مبالغا فيه وفي منحاه على استفزازات غير مسؤولة ومتهورة، وهذا ما أدى في النهاية إلى تسعير العداء الطائفي وتهديد وحدة المجتمع. ولم تهدأ الأمور وتعود إلى نصابها الصحيح إلا بدخول قوات الردع العربية - السورية إلى عكار. وعلى الإثر، شهدت منطقة عكار مشاريع مكثفة لإعادة اللحمة إلى المجتمع العكاري، بالتركيز على العيش المشترك بين جميع عائلاته، ونبذ روح التفرقة الطائفية[١].

وبناء على المرسوم رقم ١٣٠٧، تاريخ ٧ - ٦ - ١٩٩١ تم تعيين النواب في المراكز الشاغرة - وكان عددها٣١ مقعدا - بموجب القانون ١ - ٨٩ بتاريخ ٧ كانون الأول ١٩٨٩ وفي المراكز المستحدثة (عددها تسعة مقاعد) بموجب القانون ٥١ - ٩١ بتاريخ ٢٣ - ٥ - ١٩٩١. وبموجب ذلك تم تعيين وجيه البعريني نائبا عن عكار لملء المقعد الشاغر بوفاة النائب سليمان العلي.

(١) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(١١٥).

شكل هذا التعيين صفعة جديدة لعائلة العلي، ونصرا جديدا لآل البعريني. وبعد هذا التعيين ما لبث البعريني أن تحول إلى مرجعية عكارية فعلية، يقصده الجميع طلبا لخدمات شتى: تعيين موظف، تسهيل معاملة في الدوائر الدولة، شق طريق حفر بئر ارتوازية تأمين كهرباء. إلخ[1].

جاءت الانتخابات النيابية في ٢٣ آب ١٩٩٢ لتؤكد على واقع هذا العامل (عمق تعلق قطاع واسع من أبناء عكار به) وقد احتل وجيه البعريني المرتبة الثانية في الشمال بين جميع المرشحين السنة في المحافظة المذكورة، إذ نال ٦٨٩٤٣ صوتا. بينما نال الرئيس عمر كرامي في تلك الدورة ٧٢٣٥٨ .

هذا الفرق القليل نسبيا لصالح كرامي، لا يعكس بعد الهوة في العمل السياسي بين الإثنين، فالأول حديث العهد في السياسة، ومن عائلة فلاحية جردية متواضعة في تراثها وتاريخها، والثاني عميق الجذور السياسية، إذ هو سليل عائلة مدينية سياسية، احتلت كرسي رئاسة مجلس الوزراء لمرات عديدة[2].

دور الأحزاب في بروز رموز سياسية جديدة في عكار

تسببت الأحداث اللبنانية الأخيرة بنشوء أسماء جديدة تصدرت الساحة السياسية، وغيرت مفهوم النظرة الإقطاعية للسياسة في عكار، وكان للأحزاب دور كبير في إيصال أشخاص إلى الندوة البرلمانية، وأعطت طابعا جديدا ومغايرا للمفهوم المتعارف عليه عكاريا، إذ من المعروف أن العائلات هي التي تستحوذ على لعب الدور الأبرز في السياسة المحلية، ففي دورة عام ١٩٩٢ كان للحزب القومي السوري الاجتماعي دور فعال سياسيا، حيث تمكن من إيصال الوزير والنائب السابق حسن عز الدين إلى الندوة البرلمانية، وهو إنجاز لم تشهده المعارك السياسية في قضاء عكار، وفي دورة عام ١٩٩٦ استطاعت الجماعة الإسلامية إيصال العضو البارز فيها عن قضاء عكار النائب الحالي خالد ضاهر إلى الندوة البرلمانية، فيكون بذلك قد خرق العرف المتبع في قضاء عكار، ناهيك عن تجارب بعض العائلات ذات المنحى الديني أمثال آل الزعبي في المشاركة في

(١) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(١٢١).

(٢) عبد الله جوزيف إبراهيم، «الصراع الاجتماعي في عكار وظهور عائلة البعريني»، مرجع سابق ص(١٢٢).

الانتخابات النيابية وإن كانت محاولة غير موفقة وإنما ترمز إلى تخطي الطوق الذي أول ما حاول تخطيه آل البعريني، الذين حاولوا مجارات المراعبة في السياسة وتزعم المنطقة قد حاولوا رغم محاولات التفشيل التي تعرضوا إليها إبان المرحلة التي يصفها آل البعريني مرحلة الخروج من هيمنة الإقطاع المرعبي والتحرر من التبعية، وكذلك بالنسبة للطوائف الأخرى فإن آل حبيش استطاعوا عبر شخص الوزير فوزي حبيش خوض التجربة السياسية في عكار حيث استطاع الوزير حبيش من خلال خدماته ـ وهو موظف درجة أولى ـ أن يتبوأ لنفسه مركزا بين العائلات العكارية منافسا بذلك عائلة الضاهر. وكذلك استطاع رجل الأعمال الكبير النائب عصام فارس أن يخوض التجربة السياسية في عكار والشمال من منطلق اعتماده على الخدمات الواسعة النطاق في مجالي التعليم والتطبيب وأن يتخذ لنفسه مكانا بين عائلات عكار الأرثوذكسية وغيرهم من العائلات العكارية التي برزت في الفترة الأخيرة، وكثيرة هي العائلات التي حاولت أن تفتش لنفسها عن مكان بين العائلات العكارية منها ما هو ذات منحا حزبي ومنها ما هو ذات منحا عائلي أو خدماتي، فآل الصراف استطاعوا بشخص الوزير السابق يعقوب الصراف ومن قبله إبراهيم الصراف والنائب الحالي الدكتور رياض الصراف، أن يحوزوا على تزعم الطائفة الأرثوذكسية في عكار إلى جانب عائلة الراسي ولا يمكننا أن نغوص في هذا المجال لأنه يتطلب منا دراسة أوسع ولا مجال لها هنا.

الصراع السياسي داخل العائلة الواحدة:

قلما نجد عائلة تتعاطى الشأن السياسي، معتمدة على الزعيم الفرد، ففي معظم العائلات المعروفة نجد التنافس بين أفرادها واضحا، إذ يتنازع على تبوأ المناصب الرفيعة أكثر من شخص. «والصراع على الزعامة داخل العائلة الواحدة هو أيضا ظاهرة واضحة في حياة العائلات السياسية الكبيرة في لبنان عامة والشمال خاصة، أمثال آل المرعبي وآل الضاهر وآل عطية في عكار وآل رعد في الضنية. بيد أن العائلات السياسية الأخرى في عكار، أمثال آل الصراف وآل فخر وآل حنا وآل الحاج، فلم تعرف حتى السبعينات من هذا القرن صراعا داخليا على الزعامة، وما تزال كل واحدة من هذه العائلات، تشكل وحدة متراصة حتى اليوم، تلتف حول زعيم واحد هو مرشحها الأوحد في الانتخابات البرلمانية. والسبب في ذلك يعود طبعا إلى عدة أمور وفي طليعتها قلة عدد أفراد هذه العائلات وعدم تشرذمها إلى فروع وأفخاذ أولا، وحداثة عهدها بالزعامة السياسية ثانيا، «فيما آل الضاهر في القبيات قد بدأ التنافس بينهم بشكل مبكر، رغم حداثة عهدهم في الزعامة، إذ ترشح من هذه العائلة أكثر من شخص منذ انتخابات

١٩٦٤»[1]. كذلك آل عطية قد عرفوا التنافس على الزعامة بين بعضهم البعض، بدليل تعدد المرشحين من هذه العائلة إلى الانتخابات النيابية، منذ دورة عام ١٩٥٧[2].

وتزداد حدة التنافس على النيابة داخل العائلة المرعبية، نظرا لقدم زعامة هذه العائلة من جهة ورسوخ التنافس بين فرعوها من جهة ثانية، ويعود هذا الصراع إلى عدة أسباب أبرزها: -

أولا: ندرة العائلات السنية الأخرى المنافسة للمراعبة على زعامة عكار .

ثانيا: التنظيمات الإدارية، فقد تنافس الوجهاء من المراعبة على الالتزام في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم تنافسوا على شغل المناصب الرفيعة في القائمقامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم تنافسوا على الفوز بالمقاعد النيابية المخصصة للسنة في الشمال وعكار، في عهدي الانتداب والاستقلال[3].

ونلاحظ أن المراعبة لكثرة عددهم، يشكلون بتفرعهم عدة مناطق نفوذ بسبب انتشارهم على معظم الأراضي العكارية إلى جانب تفوقهم بالثروة المادية، دون سائر العائلات الأخرى التي تقطن في تلك المنطقة، وقد ساعد ذلك في تكوين زعامات عدة منبثقة من عدة أفخاذ، وتنتمي في جذورها العائلية إلى آل المرعبي، ولعل التسلسل التاريخي للحقبات الزمنية، يظهر لنا بجلاء مراحل تكوين النفوذ لدى المراعبة؛ ففي العصور العثمانية نلاحظ التقسيم الذي أفرزه الصراع على الزعامة في عكار، محدد بثلاث مناطق نفوذ بسبب تفرع العائلة إلى عدة فروع، كذلك في فترتي الانتداب والاستقلال التي اشتهرتا بكثرة المرشحين على المقاعد النيابية، الأمر الذي أدى إلى خلق أجواء مشحونة بالعنف، حيث وصل الأمر إلى تدمير المنافس تدميرا كاملا». وقد تبين من خلال سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، أن الجيل الأول من المراعبة حافظ على تماسك عائلته ووحدتها بإلتفافه حول زعيم واحد، هو شديد الناصر المرعبي، ومن بعده أبناؤه إسماعيل آغا، وسلهب آغا. وكانت عكار في عهد هؤلاء عهدة واحدة يلتزمها أحدهم وتنقاد له عائلته وتساعده

(١) مجلة الشمال، العدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢.

(٢) الإنشاء عدد ١٦٣١، تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٧، نقلاً عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، أيار ١٩٩٢. ص(٩٢).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٩٢).

في جباية الأموال منها، وفرض الأمن في ربوعها[1].

وقد أمن من هذا الالتزام للمراعبة ثروة مادية طائلة، أضيفت إلى جانب تنظيم عائلتهم وتماسكها، فضلا عن المكانة السياسية والاجتماعية، وهي العامل الأساسي في تاريخ المراعبة والمنطقة بشكل عام. «بيد أن حب الزعامة والسلطة دفع أحفاد العائلة المرعبية منذ عام ١٧٥٦ إلى التحول إلى مجموعات تتنافس على السلطة وامتلاك الأراضي، وتبوء المناصب الإدارية. وقد ساعد نظام الالتزام المعمول به في تلك المرحلة على تفريع العائلة والتباعد بين فروعها، أضف إلى ذلك أن الكثرة العددية لأفراد هذه العائلة وتضارب مصالحهم المادية، أدتا إلى التخفيف من خضوعهم لقواعد القرابة العائلية، وتشير سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة إلى سنة ١٧٦٦، أن زعامة آل المرعبي آلت في تلك السنة إلى أربعة أشخاص، هم الشيخ أسعد بن شديد المرعبي، والشيخ أحمد بن شديد المرعبي، والشيخ سعد الدين بن إسماعيل بن شديد المرعبي، والشيخ حسين بن شديد المرعبي»[2].

غير أن تقسيم عكار إلى أربع مناطق نفوذ، لم يستطع الصمود طويلا بسبب تعارضه مع نظام الري القائم على توزيع الثروة المائية في عكار، التي تعتبر ركيزة أساسية لنمط الاقتصاد الزراعي الذي ساد إبان تلك المرحلة؛ فقد شكلت حاجة بعض هذه المناطق إلى الثروة المائية من بعضها الآخر، سببا لتصادم مصالح القيمين عليها، وأدت بالتالي إلى إعادة تقسيم المنطقة إلى مقاطعات أخرى على أساس استقلال كل منها على الأقل في مصدر رزقه وثروته المائية، وهكذا أعيد في أواخر القرن الثامن عشر، تقسيم عكار مجددا إلى ثلاث مناطق نفوذ، شكلت كل واحدة منها وحدة إدارية تمتد على ضفاف مجرى مائي معين من منبعه إلى مصبه، وتخضع لزعامة ملتزم واحد من المراعبة[3]، السبب الذي أدى إلى تشعبهم إلى فروع ثلاثة، هم: بيت عثمان باشا الشديد المرعبي والذين انتشروا في منطقة القيطع، وفرع بيت أسعد آغا بن شديد المرعبي في منطقة الجومة، وأخيرا فرع بيت عبد القادر بك بن شديد المرعبي في منطقة الدريب، وبقي هؤلاء كل حسب انتمائه، وبدا التنافس على أشده بين هذه الفروع حتى ألغي نظام الالتزام سنة ١٨٣٩.

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٨).

(٢) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل رقم ٢٣، ص(١٣٠)، وسجل رقم ٢٥، ص(٢٩).

(٣) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، سجل رقم ٣٣ ص(٨٩).

«وبعد تحويل عكار إلى قائمقامية سنة ١٨٦٤، وتعديل نظام الالتزام، تنافس المراعبة على ملء الوظائف الإدارية (مجلس إدارة عكار)، وقد كان للتنظيمات الإدارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما رافقها من تحجيم دور الملتزم والحد من نفوذه، أثر واضح في إضعاف تنظيم فروع العائلة المرعبية، وزيادة تفرعها. فقد رافق هذه التنظيمات تفكك ملحوظ في العلاقات العائلية، يعود بالدرجة الأولى إلى تقليص نفوذ كبير العائلة في الدوائر الرسمية وقد انعكس ذلك على مكانته داخل عائلته بتولي سلطته على أبنائها، وتجزئة الأرض وتقسيم الورثة بين مستحقيها وبخاصة في حال تعرض حصة أحدهم إلى أي نقصان مهما كان ضئيلا. وهكذا تفرق كل فرع من فروع آل المرعبي الثلاثة إلى جماعات جديدة، حملت أسماء مشاهير رجالاتها[1]. ومنذ ذلك التاريخ، نلاحظ أن المراعبة مع تزايد عددهم يتزايد التنافس بينهم على الزعامة، لا سيما في بدايات القرن العشرين وحتى النصف الثاني منه، وكثيرا ما أوصلهم هذا التنافس إلى خسائر بشرية، ذهب ضحيتها عبود عبد الرزاق المرعبي. كما أن مقتل محمد العبود في ٢٣ تموز سنة ١٩٥٣، أدى إلى قطيعة سياسية بين بيت العلي (سليمان العلي)، وبيت العثمان (بشير العثمان)، دامت زمنا ليس بقصير. إلا أن هذه القطيعة السياسية كانت ذا نتائج مزدوجة سلبا وإيجابا؛ فقد سعى هذا الأخير إلى التفوق على منافسه عن طريق تقديم الخدمات الخاصة والعامة لأبناء عكار بهدف كسب المزيد من المؤيدين، كما أن هذه القطيعة ساعدت غيرهما من المراعبة الطامحين على تحقيق طموحاتهم بعدما رفع عدد مقاعد النواب السنة في عكار إلى نائبين بدلا من نائب واحد، وذلك بالوقوف إلى جانب أحدهما»[2].

وهذا التنافس على الزعامة السياسية بين فروع العائلة المرعبية، أدى إلى نتائج عديدة، وأهم هذه النتائج:

١ - إضعاف قوة المراعبة بعد ما أدى إلى إنقسام أصوات الناخبين من هذه العائلة، بين لائحتين على الأقل، وباتت أصوات كل لائحة بمفردها غير قادرة على إنجاح مرشحها الذي أصبح لزاما عليه الاعتماد على أصوات مؤيدي المرشحين المسيحيين المتحالفين مع لائحته. من هنا برزت أهمية معرفة انتقاء المرشح المسيحي الأوفر حظا كعملية تكتيكية، يتوقف عليها النجاح أو الفشل إلى حد بعيد، وكانت هذه العملية من أصعب مراحل تشكيل اللائحة

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٩).

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٧٠).

الانتخابية، وغالبا ما نلاحظ تأخر إعلان رئيس القائمة عن حليفيه الماروني والأرثوذوكسي إلى قرب يوم الاقتراع، بل أن سليمان العلي وبشير العثمان، آثرا في المعركة الانتخابية الأخيرة سنة ١٩٧٢ عدم الإعلان عن حليفيهما الأرثوذوكسيين، بعدما صعب على كل منهما تقدير المستقبل السياسي للمرشحين الأرثوذكسيين في تلك الدورة، وهما: يعقوب الصراف الذي كان يتمتع بتأييد شعبي واسع من أبناء طائفته، وعبد الله الراسي الذي تمتع بدعم الرئيس سليمان فرنجية والد زوجته[1].

٢ - من جهة ثانية فقد أدى المنحى التصعيدي الذي اتخذه هذا التنافس بين فروع المراعبة إلى إضعاف موقف العائلة بين سائر العائلات السياسية في محافظة لبنان الشمالي. «فعندما اتفق كبار زعماء المراعبة سنة ١٩٤٣ سليمان العلي ومحمد المصطفى، ومحمد العبود على خوض المعركة الانتخابية سوية على صعيد محافظة الشمال، اضطر عبد الحميد كرامي رئيس اللائحة الدستورية إلى قبول ترشيحهم ثلاثتهم على لائحته، علما أنه كان يرغب في أن تضم لائحته مرشح من الضنية كما سبق وذكرنا، لكنه قبل بالتخلي عن رغبته تجنبا لإنضمام هذا الحلف الثلاثي المرعبي القوي إلى اللائحة الحكومية المنافسة له»[2].

٣ - أتاح استمرار التنافس بين المراعبة على النيابة في المجال لتدخل السلطة القائمة في نزاعاتهم الداخلية وفتح لها باب ترجيح كفة زعيم على آخر، من خلال أجهزتها العاملة في عكار.

٤ - ولعل من أبرز الظواهر السياسية الجديدة بالملاحظة في تاريخ الانتخابات النيابية في عكار، والناتجة بدون شك عن زيادة التنافس بين زعماء المراعبة، هي ظاهرة تشكيل لائحة انتخابية كاملة في عكار سنة ١٩٧٢، لا تضم أحدا من المرشحين المراعبة، بل ركناها السنيان محمد البعريني والد النائب وجيه البعريني ومعن ملحم، ولا شك أن هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ تشكيل اللوائح الانتخابية في عكار حاولت بتحالفها منافسة المراعبة للفوز بالنيابة، وتثبيت زعامتها وتوسيع قاعدتها الشعبية عن طريق إسداء الخدمات الممكنة للمواطنين[3].

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٧٢).

(٢) قاسم الصمد، مرجع سابق، ص(١٢٢).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٧٢).

المجالس النيابية في عكار

بعد إعلان دولة لبنان الكبير مباشرة أنشأ الجنرال غورو لجنة إدارية في ٢٢ أيلول سنة ١٩٢٠ تضم سبعة عشر عضوا يمثلون الشعب اللبناني بأجمعه، وكان إبراهيم الصراف وهو أرثوذكسي عضوا فيها وممثلا لعكار وسائر مناطق الشمال[١]، وقد أصدر قرار حمل الرقم ٣٣٦ نص على أن يكون في كل متصرفية لجنة إدارية إلى جانب المتصرف، تبدي رأيها في الأمور العامة وتضم عشرة أعضاء يعينهم حاكم لبنان لمدة سنة واحدة، بناء على اقتراح المتصرف. وفي ١٠ كانون أول ١٩٢٠ صدر قرار تعيين هذه اللجنة. وكان من بين أعضائها عبود عبد الرزاق المرعبي، وحسن عطية[٢].

وفي سنة ١٩٢٢، استحدث المجلس التمثيلي للبنان على مبدأ التمثيل حسب المحافظة وكان عدد مقاعده ثلاثين مقعدا، منها واحد للسنة في محافظة لبنان الشمالي بأكملها ما عدا مدينة طرابلس، وقد فاز به عبود عبد الرزاق المرعبي - على دورتين متتاليتين - في(٢٦ أيار ١٩٢٢ إلى ١٣ كانون أول ١٩٢٥) و(١٣ تموز ١٩٢٥ إلى ٢٣ أيار ١٩٢٦)[٣].

وفي سنة ١٩٢٦ أصبح للبنان مجلس نيابي عدد مقاعده ستة وأربعون مقعدا. وقسمت المناطق إلى دوائر انتخابية وشكلت منطقة لبنان الشمالي ما عدا طرابلس دائرة انتخابية واحدة، أعطيت حق التمثيل بأربعة نواب بينهم واحد فقط للسنة، وقد فاز عبود عبد الرزاق المرعبي بهذا المقعد بنتيجة انتخابات ١٩٢٧ و١٩٢٩، ولم يكن لعكار في تلك المرحلة أي ممثل عن الطوائف الأخرى غير السنة[٤]. إذ ظل عبود عبد الرزاق المرعبي ممثلا للسنة في عكار وغيرها من مناطق محافظة لبنان الشمالي (الضنية والكورة والبترون) طيلة أربع عشرة سنة، من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٤ كما سبق وذكرنا[٥]. وفي سنة ١٩٣٧ رفع عدد مقاعد مجلس النواب من خمسة وعشرين مقعدا إلى اثنين وستين مقعدا، وأصبح لمحافظة لبنان الشمالي تسعة

(١) الحلو ناجي كريم، «حكام لبنان ١٩٢٠»، بيروت ١٩٨٠، مرجع سابق. دون صفحة.

(٢) جريدة البشير، عدد ٢٦٥٦، تاريخ كانون أول ١٩٢٠، نقلا عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢.

(٣) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، دون صفحة.

(٤) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ١٩٨٣، ج١ ص(٣٢٥).

(٥) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، نقلا عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

نواب منتخبين، وقد فاز في الانتخابات في ذلك العام نائبان من عكار، وهما خالد عبد القادر المرعبي ومحمد عبود عبد الرزاق المرعبي. وفي سنة ١٩٤٣ - وهي مرحلة الإستقلال - خفض عدد المقاعد النيابية إلى خمسة وخمسين مقعدا، كان منها لمحافظة الشمال ثلاثة عشر مقعدا، من بينها أربعة مقاعد للسنة، وقد فاز في الانتخابات التي أجريت قبيل الاستقلال كل من سليمان العلي المرعبي ومحمد المصطفى ومحمد العبود المرعبي (ابن عبود عبد الرزاق المرعبي) عن السنة، كما فاز يعقوب الصراف عن الروم الأرثوذكس[١]. وفي عام ١٩٤٧ فاز من عكار عن لواء لبنان الشمالي محمد العبود المرعبي وسليمان العلي المرعبي[٢].

في عام ١٩٥١ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية وأصبحت محافظة لبنان الشمالي تضم ثلاث دوائر انتخابية، وقد حدد نواب دائرة عكار بأربعة، موزعين على الشكل التالي: ٢ للسنة واحد للموارنة واحد للروم الأرثوذكس. وقد فاز في انتخابات ذلك العام سليمان العلي المرعبي وبشير العثمان المرعبي وألبير الحاج ويعقوب الصراف. وفي انتخابات ١٩٥٣ فاز عن دائرة عكار الانتخابية بشير العثمان المرعبي ورؤوف حنا[٣].

انتخابات ١٩٥٧ فاز عن عكار بشير العثمان المرعبي وعبد الكريم القدور المرعبي ورؤوف حنا وميشال الضاهر. وفي انتخابات ١٩٦٠ فاز عن عكار سليمان العلي المرعبي وعلي عبد الكريم المرعبي ورشدي فخر ويعقوب الصراف. وفي انتخابات ١٩٦٤ فاز عن هذه الدائرة بشير العثمان المرعبي ويعقوب الصراف ورشدي فخر وبهيج القدور المرعبي. وفي دورة أيار ١٩٦٨ فاز عن عكار بهيج القدور المرعبي وبشير العثمان المرعبي وفخر فخر ويعقوب الصراف. وفي انتخابات عام ١٩٧٢ فاز عن عكار سليمان العلي وطلال المرعبي ومخايل الضاهر وعبد الله الراسي[٤]. وفي دورة عام ١٩٩٢ وبعد أن زيد عدد أعضاء مجلس النواب ليصبح ١٢٨ للبنان، حدد عدد نواب قضاء عكار بـ ٧ مقاعد موزعين على الطوائف التالية: ثلاث مقاعد للسنة، مقعدان للروم الأرثوذكس، مقعد للموارنة، مقعد للطائفة العلوية، بعد أن أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بناء على اتفاق الطائف، واعتمد المحافظة دائرة انتخابية واحدة. وقد فاز عن قضاء عكار كل من طلال المرعبي وجيه البعريني حسن

(١) الحلو ناجي كريم، مرجع سابق، نقلا عن مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٤) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

عز الدين عن السنة. رياض الصراف عبد الله الراسي ـ توفي فخلفه نجله كريم الراسي بفوزه في انتخابات فرعية عام ١٩٩٤ ـ عن الروم الأرثوذكس. مخايل الضاهر، عن المقعد الماروني. عبد الرحمن عبد الرحمن، عن المقعد العلوي.

دورة عام ١٩٩٦، فاز كل من: طلال المرعبي وجيه البعريني خالد ضاهر، عن السنة. رياض الصراف عصام فارس، عن الروم الأرثوذكس. فوزي حبيش، عن المقعد الماروني. عبد الرحمن عبد الرحمن، عن المقعد العلوي. .

الحقائب الوزارية في عكار

أما على صعيد الحقائب الوزارية: مثلت عكار بعض الشخصيات، ويعتبر محمد العبود المرعبي أول وزير من عكار؛ تولى وزارة المالية من ٧ حزيران ١٩٤٧ إلى ٢٦ تموز ١٩٤٨[1]، ثم عين سليمان العلي المرعبي وزيرا للاقتصاد والزراعة من ١١ شباط ١٩٥٢ إلى ١٩ أيلول ١٩٥٢، ثم أسندت إليه هذه الوزارة مجددا في أول آب ١٩٦٠ إلى ٢١ أيار ١٩٦١، ثم عين وزيرا للزراعة من ٢٧ أيار ١٩٦٢ إلى ٢٥ نيسان ١٩٦٣، ثم أسندت إليه وزارة الزراعة مجددا في ٣١ تشرين الأول ١٩٧٢ إلى ٢٣ أيار ١٩٧٥، ثم عين بشير العثمان المرعبي وزيرا للبريد والبرق والهاتف من ١٢ آذار ١٩٥٨ إلى ٢٣ أيار ١٩٥٨، ثم أسندت إليه وزارة الزراعة في ٢٩ نيسان ١٩٦٦ واستمر فيها إلى ٦ كانون أول ١٩٦٦، وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ عين يعقوب الصراف وزيرا للصحة، واستمر في منصبه حتى ٢٥ تموز ١٩٦٥، وعين طلال عبد القادر المرعبي وزيرا للاقتصاد والتجارة والصحة العامة في ١٦ تموز ١٩٧٩[2]، كما شغل الوزير السابق مخائيل الضاهر منصب وزارة التربية والفنون الجميلة، وشغل الوزير السابق حسن عز الدين منصب وزير التعليم المهني والتقني في عام ١٩٩٣ في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري

وأخيرا عين فوزي حبيش وزيرا للثقافة والتعليم العالي في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري في كانون الأول ١٩٩٦ ولم يزل حتى صدور هذا الكتاب عام ١٩٩٨.

خلاصة

مثل المراعبة السنة في عكار والبترون والكورة والضنية في المرحلة من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٤؛ لأن محافظة لبنان الشمالي كانت تمثل في تلك المرحلة بخمسة مقاعد نيابية: اثنان منها للسنة، واحد عن طرابلس والآخر عن سائر المناطق، وبعد

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

ما ضمت مدينة طرابلس إلى محافظة الشمال سنة ١٩٣٤، وبعد ما أصبحت هذه المحافظة دائرة انتخابية واحدة نلاحظ أن زعامة العائلة المرعبية ظلت تحتفظ بتمثيل السنة في محافظة الشمال، وأنها اقتسمت زعامة السنة مع زعماء مدينة طرابلس رغم كثرة العائلات السنية السياسية في المدينة آنذاك، ففاز محمد العبود المرعبي وأمين المقدم بتمثيل السنة في الشمال سنة ١٩٣٤، وفاز بتمثيلهم في العام ١٩٣٤ كل من خالد عبد القادر المرعبي ومحمد العبود المرعبي من عكار، وشفيق كرامي وراشد المقدم من طرابلس[1]. أما في العام ١٩٤٣ فقد استأثر آل المرعبي بثلاثة مقاعد نيابية من أصل خمسة مقاعد لمحافظة لبنان الشمالي، وخرجت العائلات الطرابلسية بمقعدين فقط، ففاز عبد الحميد كرامي وسعدي المنلا عن طرابلس، في حين فاز من المراعبة سليمان العلي المرعبي ومحمد المصطفى المرعبي ومحمد العبود المرعبي، مما يدل على الثقل السياسي الذي كان للمراعبة بحيث أنهم كانوا يرجحون كفة لائحة انتخابية على أخرى ويفرضون إرادتهم في حال اتفاق زعمائهم على رؤساء اللوائح الانتخابية[2].

كما انحصر تمثيل السنة في عكار في الفترة الممتدة من العام ١٩٣٤ إلى العام ١٩٧٢ بآل المرعبي وحدهم، مما يدل على رسوخ زعامة المراعبة في عكار وعدم وجود عائلة سنية أخرى قادرة على منافستهم في تلك المنطقة، علما بأن محاولات قليلة من هذا النوع جرت في سنة ١٩٥٧ عندما ترشح عبد الكريم المراد للانتخابات إلى جانب جواد بك الإبراهيم المرعبي[3]، ثم كرر محاولته في الأعوام ١٩٦٨و١٩٧٢، لكن الحظ لم يحالفه ولم يتمكن من النجاح، وكذلك حاول كل من شوقي الدندشي وحسن نمر دندشي منافسة المراعبة في الانتخابات النيابية لكنهما لم يوفقا، كما ترشح أبو وجيه البعريني في دورة عام ١٩٧٢ لكنه لم يفز. وفيما عدا ذلك لا تشير قوائم المرشحين إلى الانتخابات النيابية في عكار منذ سنة ١٩٢٠ حتى الانتخابات الأخيرة عام ١٩٧٢ إلى وجود مرشح سني آخر من غير المراعبة، علما بأن عكار تضم عائلات سنية أخرى كبيرة، مثل آل زكريا وآل الزعبي، غير أنها ذات صفة دينية، كما أنها لا تملك الثروة الاقتصادية التي تمكنها من مزاحمة المراعبة في السياسة[4].

(١) الخوري بشارة، مرجع سابق، ج١ ص(٦٤).

(٢) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٤).

(٣) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

(٤) مجلة الشمال، عدد ١١٣، تاريخ أيار ١٩٩٢، ص(٦٣).

قضاء البترون

تمهيد:

يتميز قضاء البترون عن غيره من أقضية محافظة الشمال من أوجه متعددة، نظرا لانعدام النظام الإقطاعي في هذه المنطقة، وبالتالي سيطرة الفكر الإكليريكي المتجسد بالكنيسة كما سيتبين لنا من خلال هذا العرض التاريخي لقضاء البترون. ومن جهة أخرى تشكل هذه المنطقة الحدود الجغرافية مع محافظة جبل لبنان، مما يعكس الصورة السياسية المرتسمة فيها من منطلق الانصهار الطائفي من جهة والامتداد المسيحي العائلي من جهة أخرى، وكثيرا ما تبين لنا بأن أكثر من شخصية بترونية عينت مديرا للنواحي في جبل لبنان. مما يدل على أن قضاء البترون نظرا للتقسيمات الإدارية قد تبع محافظة جبل لبنان في مراحل عدة.

البترون زمن المتصرفية

لم تختلف منطقة البترون - بشقيها الساحلي والجردي - عن بقية المناطق اللبنانية، إن لجهة التقسيمات الإدارية أو لجهة تعيين أعضاء مجالس الإدارات في زمن المتصرفية، وقد تُبين انتخابات عضو مجلس الإدارة في المتصرفية عن قضاء البترون الإنقسامات، ففي سنة ١٨٦٨ انتخب أسعد جرجس أبي صعب خلفا لبطرس حنا الضاهر، وأعيد انتخابه لدورة ثانية سنة ١٨٧٥، وفي سنة ١٨٨١ انتهت عضويته فعاد يترشح لدورة ثالثة يدعمه مطران الأبرشية يوسف فريفر صديق المتصرف رستم باشا، إلا أن هذا الأخير لم ينس موقف أسعد الرافض لاشتراك جبل لبنان في انتخابات هيئة المبعوثان، فأوعز إلى كنعان البيطار من بلدته البترون بأن يترشح ففعل وفاز بفارق صوت واحد، إلا أنه استقال تحت الضغط، وتم الاتفاق على انتخاب أبي صعب وهو أخو أسعد. وفي سنة ١٨٨٧ توفي الشيخ إلياس فأجريت الانتخابات بين إثنين هما عساف البيطار (بلاد البترون) تسانده البطريركية المارونية والشيخ كنعان الضاهر ويسانده المتصرف، ففاز الضاهر بـ ٥٢ صوتا مقابل ٤٣ للبيطار، ولم تؤد احتجاجات المطران فريفر إلى نتيجة. وفي سنة ١٨٩٣ أعيد

انتخاب كنعان الضاهر. وفي سنة ١٨٩٩، وبعد منافسة بين يوسف أرسانيوس (كور البترون) مدعوما من البطريركية، والشيخ كنعان الضاهر مدعوما من المتصرف نعوم باشا - ولما رأى المتصرف أن نتيجة الانتخابات ليست لصالحه اغتنم موضوع الانتخابات بالوكالة الذي اعتمده البعض، فألغى الانتخابات، وطرح فكرة استبعاد المرشحين والالتفاف على مشرح جديد، فتم الاتفاق على أمين لبس طربيه، الذي كان مديرا لناحية إهدن، وهو ابن أخت يوسف بك كرم، إلا أن أمين طربيه توفي سنة ١٩٠٠ وحل محله سعد الله الحويك أخو البطريرك الماروني، يلاحظ إذاً أن اتجاهات المتصرف العامة كانت دعم القوى التقليدية، في حين كانت البطريركية المارونية تدعم القوى البرجوازية[1].

الإدارات التنظيمية والتقسيمات الإدارية في قضاء البترون

في عام ١٩٢٥ أصدر كيلا حاكم لبنان الكبير القرار رقم ٣٠٦٦ وفيه أعاد تنظيم التقسيمات الإدارية، وجعل بموجبه البترون محافظة وألحق بها مديرية الكورة[2]، وبعد انتخابات عام ١٩٥٣، فصلت عن الكورة القرى ذات الأكثرية المارونية، فألحقت عكار وبعض قرى القويطع بقضاء البترون بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٣، ثم فصلت عنها في عام ١٩٥٤ القرى التالية: دير بلا، قنات، متربت، قرزا، قبولا، معز الأصول، مزرعة بني صعب، مزرعة عساف، برحليون، عبدين، قنبور، بيت منزر، زغرتا المتاولة[3]، مما أدى إلى تخفيض نسبة أصوات الموارنة فيها. وكان هذا الإجراء خطوة ثانية على طريق ترسيخ وتكريس الفرز المناطقي على أساس طائفي، بموجب هذا الإجراء الذي يهدف إلى زيادة عدد الموارنة في دائرة البترون لكي تحتفظ بنائبين، وللسبب عينه ألحقت القرى المذكورة سابقا بدائرة بشري وزغرتا.

العائلات السياسية في البترون

أبرز الشخصيات السياسية في قضاء البترون:

نلاحظ أن قضاء البترون اشتهر ببروز شخصيات تنافست على تبوء المراكز

(١) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٢٩ ـ ٣٠).

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ١٨٦٢، تاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٥.

(٣) الجريدة الرسمية، عدد ٥١١، تاريخ كانون الثاني ١٩٥٥، المرسوم الاشتراعي رقم ١١ تاريخ ٢٩ كانون أول ١٩٥٤.

الإدارية بعكس المناطق الأخرى التي استأثرت بمختلف القطاعات ولعل السبب يعود إلى عدم سيطرت الإقطاع على مقدرات المنطقة وتساوي أبناءها في الممتلكات في كلا العهدين العثماني والانتداب الفرنسي، ولكن هذه الشخصيات مهدت لزعامة عائلية استمرت حتى أيامنا هذه، وأشهر هذه الشخصيات:

أنطون بك الخوري حرب: الذي عين قائمقاما على منطقة المتن في محافظة جبل لبنان واستقال من وظيفته لسوء تفاهم حصل بينه وبين المستشار الفرنسي على لبنان، وبما أنه كان من القائلين بوجوب طلب الحكم الذاتي وتحديد إشراف فرنسا على لبنان، تعرف معه حقوق الدولة المنتدبة وواجباتها، اتهم على إثر استقالته من قائمقامية المتن بمناصرة قرار مجلس إدارة لبنان الكبير بالتوجه إلى باريس للاعتراض على حكومة الانتداب العسكرية، فأحيل إلى المحاكمة، واستمرت محاكمته ستة أيام وأسفرت النتيجة عن براءته، وأنطون بك الخوري حرب هو أول من تولى منصبا في عهد المتصرفية من أبناء الشعب لأن المناصب كانت محصورة بأصحاب الإقطاعات، مشايخ وأمراء لإقامة التوازنات.

شغل أنطون بك المناصب التالية: رئيس محكمة البترون البدائية، ثم شغل المركز نفسه في كسروان ونقل من السلك القضائي إلى السلك الإداري فسمي قائمقاما على قضاء كسروان ثم المتن وجزين، ثم على المتن للمرة الثانية، كما تولى في عهد الانتداب منصب مستشار في مجلس شورى الدولة.

إميل أنطون بك الخوري حرب: انتخب لفترة رئيس بلدية تنورين ورشح نفسه غير مرة للانتخابات النيابية، ولكن تمحور عائلة حرب حول أبناء عمه الشيخ بطرس الخوري حرب، جعله يحصل على أصوات ضئيلة، ولم يحالفه الحظ، وغالبا ما كان يقدم على ترشيح نفسه نكاية بأبناء عمه الشيخ بطرس الخوري حرب. والجدير بالذكر أن إميل أنطون بك الخوري حرب، كان في بداية حياته السياسية عروبيا يدعو للعروبة ويدافع عنها، وتحول في الفترة الأخيرة إلى اللبنانية المتشددة حتى المناهضة للعروبة، وكان من نتيجة تحوله كتابة التراث اللبناني العظيم، وانضم إلى مدرسة شارل القرم وسعيد عقل ومي المر وسواهم.

شارل بطرس الخوري حرب: درس المحاماة ودخل سلك القضاء، ترأس عدة محاكم وأقيل من القضاء بسبب خلاف «كتلوي - دستوري»، رشح نفسه للانتخابات النيابية عام ١٩٤٣ على لائحة توفيق لطف الله عواد، نسيب البطريرك أنطون عريضة - على أساس الدائرة الكبرى - ضد لائحة (عبد الحميد كرامي - حميد فرنجية)، ونال رقما من الأصوات ملحوظا في تنورين وقضاء البترون بنسبة عالية، ولكن الأصوات التي حصلت عليها اللائحة المنافسة في طرابلس وعكار أخلت بموازين القوى، ولم

يحالفه الحظ بالنجاح، والجدير بالذكر أن شارل الخوري حرب بالرغم من ميوله الدستورية نزل على لائحة توفيق عواد إرضاء للبطريرك عريضة لأسباب خاصة، لأنه لم يكن راضيا عن سياسة الكتلة الوطنية الموالية لفرنسا، ويرعاها غبطة البطريرك عريضة. وبعد وفاة شارل انعقد لواء زعامة العائلة من بعده لشقيقه جان حرب ورشح نفسه للانتخابات النيابية مستفيدا من عديد أصوات أبناء عائلته، ومن الرصيد الذي خلفه له شقيقه شارل حرب.

فاز بالمقعد النيابي عن قضاء البترون في أربع دورات متتالية:

في مجلس النواب الثامن من ١٣/٨/١٩٥٣ إلى ٢٠/٨/١٩٥٧

في مجلس النواب التاسع من ٢٠/٨/١٩٥٧ إلى ١٨/٧/١٩٦٠

في مجلس نواب العاشر من ١٨/٧/١٩٦٠ إلى ٨/٥/١٩٦٤

في مجلس النواب الحادي عشر من ٨/٥/١٩٦٤ إلى ٩/٥/١٩٦٨ .

وفشل في انتخابات مجلس النواب الثاني عشر، بسبب تكتل الأحزاب العقائدية في المنطقة ضده، وكانت قد بدأت آنذاك تلعب دورا فاعلا على الساحة في قضاء البترون، في ترجيح كفة هذا أو ذاك من المرشحين.

النزاع السياسي داخل العائلة الواحدة

خلاف بين أبناء العمين أنطون بك الخوري، والشيخ بطرس الخوري:

في سنة ١٩٤٣ طلب شارل من ابن عمه إميل ترشيح نفسه عن الانتخابات النيابية في قضاء البترون، بحجة أنه أحق منه بهذا المنصب، بالنسبة إلى المراكز التي كان يتولاها والده سابقا، رفض إميل الطلب، فكان رد إميل: عليك أنت أن تكون المرشح لتثبت للذين أقالوك من الوظيفة أنك رجل كفوء وشريف وهكذا كان.

وبعد وفاة شارل، حاول إميل استعادة مركزه في زعامة العائلة، فلم يوافق على ذلك عمه الشيخ بطرس وأولاده معتبرين أنفسهم أصحاب الحق، وبسبب وجود الشيخ بطرس الخوري الدائم في تنورين، وإلى جانبه ولده الشيخ جان وعلى اتصال مستمر بأبناء العائلة، التفت عائلة حرب حول بيت الشيخ بطرس، وتخلت عن إميل حتى أن البعض من أبنائها ناصبه العداء السافر، وقد حاول إميل بطرق شتى إعادة جمعها حوله، فلم يتمكن؛ بسبب حضوره الفصلي إلى تنورين فتتحلق حوله العائلة، ولما يغيب تعود العائلة للالتصاق ببيت الشيخ بطرس. بالإضافة إلى ذلك فإن لغة إميل السياسية كانت صعبة في تلك المرحلة، وعلاقته بأبناء العائلة كانت رسمية

وبروتوكولية، تحد من تعاملهم معه تلقائيا وإن تكن ديموقراطية، في حين كانت لغة أولاد عمه الشيخ بطرس سهلة عادية وعلاقتهم بهم عفوية تلقائية ريفية عشائرية يستسيغونها ويرتاحون إليها، مع علمهم بأن إميل أوفر علما وثقافة ومهابة ومؤهلاته الشخصية تفوق أضعافا مؤهلات ابن عمه جان في مجالي السياسة والثقافة. توفي إميل والخلاف مستحكم ومستعص حله بينه وبين أبناء عمه.

صراع جديد بين أبناء العمين الشيخ جوزف حرب، والشيخ أنطون حرب.

بعد وفاة النائب السابق جان حرب، برز صراع جديد بين أبناء الشيخ أنطون حرب وأبناء شقيقه الشيخ جوزف حرب، وكان محورا الصراع الدكتور وسيم أنطون حرب، والمحامي بطرس جوزف حرب.

الدكتور وسيم حرب: يعتبره أصدقاء المرحوم والده أنطون حرب، أنه هو صاحب الحق بتولي الزعامة بعد عمه الشيخ جان حرب، لأنه ضحى بالكثير من ثروته ونفوذه ومصالحه في سبيل إيصال شقيقه جان إلى المجلس النيابي، حتى أن البعض من أبناء العائلة يقولون لولا وجود أنطون لما أصبح جان نائبا.

رشح الدكتور وسيم نفسه في الانتخابات النيابية سنة ١٩٧٢ في لائحة عقل - يونس، ولائحة بطرس حرب ابن عمه والدكتور جورج سعادة مرشح الكتائب اللبنانية، ففازت لائحة سعادة ـ حرب، وكاد سعادة أن يفشل لولا الدعم الكافي الذي وفره له الرئيس سليمان فرنجية، ولم يكن وسيم أوفر حظا من العائلة من ابن عم والده الأستاذ إميل الخوري حرب، إذ كان إجماع العائلة حول ابن عمه المحامي الشيخ بطرس حرب.

وعلى الرغم من أن عائلة حرب، يبدو فيها بعض الصراعات الداخلية فإنها ماتزال متماسكة في وجه العائلات التنورية الأخرى.

يقول فارس سعد حرب عن نفسه أنه لم يحارب زعامة العائلة سياسيا، إنما له موقف من زعامتها الإقطاعية والاستزلامية، وأنه وقف لمرة واحدة ضد زعامة العائلة في الانتخابات، لأن الشيخ جان حرب أسكرته انتصاراته المتكررة، وراح يتجاهل رموز العائلة. وأنه أراد بموقفه هذا محاولة إعادته إلى قواعد العائلة والاسترشاد برأيها؛ لأن كرامة العائلة من كرامته والعكس.

كما أنه كان يعيب على زعامة الشيخ بطرس الخوري حرب، سعيه إلى إبقاء العائلة في حالة الجهل ليسهل انقيادها له.

نقيب المحامين في الشمال جان الخوري مرعب حرب: نائب رئيس بلدية تنورين سنة ١٩٤٣، حاول متابعة دور والده سمعان الخوري حرب، حيث انتسب إلى حزب الكتائب اللبنانية ورشح نفسه للانتخابات النيابية لمرة واحدة، وقام بعدة زيارات في بعض القرى، إلا أنه لم يتابع طريقه.

يقول أحد المثقفين من عائلة حرب: أن أبناء هذه العائلة، على مختلف مستوياتهم الفكرية والثقافية والاقتصادية ما يزالون يدينون بالولاء للذهنية العائلية القبلية، وبالتحديد لزعامة عائلة الشيخ بطرس الخوري حرب، جد النائب الحالي بطرس حرب، ويضيف: بالاستناد إلى ما له من خبرة في شؤون عائلته وبلدته تنورين، أن العقلية التنورية بتركيبة العقلية اللبنانية بوجه عام، إذ أنه عندما تقضي مصلحة العائلة يتخلى المتفقون ودعاة التحرر عن نظرياتهم التحررية ويعودون إلى قواعدهم العشائرية وتقاليدهم السلفية.

ولكنه يستدرك أن من بين المتفقين في عائلات تنورين، من يحاولون شق طريقهم إلى الزعامة السياسية بعصاميتهم وذهنيتهم المستنيرة والمنفتحة على جميع التيارات الفكرية والسياسية المعاصرة، إلا أنه لا يستطيع الجزم بأن هذه الفئة الصاعدة بإمكانها إحداث تغيير جذري في المعطى الاجتماعي في تنورين والتغلب على تراث سلفي متجذر في النفوس.

في هذا الجو العائلي التنوري تألق نجم النائب بطرس بن جوزيف بطرس حرب، معتمدا على عديد أبناء عائلته الكبيرة وإجماعها عليه، وعلى رصيد عمه الأستاذ شارل حرب ورصيد عمه النائب المرحوم جان حرب، وعلى دعم صداقات هذا الأخير التي نمت وتكاثرت خلال وجوده لأربع دورات متتالية، عضوا في المجلس النيابي الذي ساعده على تقديم الخدمات الجماعية والإفرادية في قضاء البترون.

النائب بطرس حرب: من مواليد تنورين ١٩٤١ يحمل شهادة بكالوريوس في الحقوق من الجامعة اليسوعية، انتخب نائبا عن بلاد البترون سنة ١٩٧٢، عين وزيرا للأشغال العامة والنقل، ووزيرا للتربية عام ١٩٧٩، كان مقربا من الرئيس كميل شمعون، وفي سنة ١٩٧٢ دعم ترشيحه الرئيس سليمان فرنجية في لائحة مشتركة مع الدكتور جورج سعادة مرشح الكتائب اللبنانية، تمكن أثناء حرب السنتين من تحييد تنورين عن ميدان الصراع المباشر، عضو فاعل في تجمع النواب الموارنة المستقلين، يعتبر موقفه محايدا من خلاف الكتائب ـ فرنجية.

عندما كان وزيرا للتربية لعب دورا هاما في الوزارة،فهو الذي أصدر تخصيص

يوم للعلم والاحتفال به كل سنة، كان مقربا من الرئيس السابق إلياس سركيس.

عائلة يونس:

اشتهر من هذه العائلة في بداية حياتها السياسية جرجس بك الخوري يونس، الذي تولى مديرية تنورين وحصل ثروة وجاها، ومن بعده اشتهر ولده مسعود جرجس بك الخوري يونس - وهو مواليا للفرنسيين - وبدعم من سلطات الانتداب، انتخب نائبا عن قضاء البترون لأربع دورات متتالية.

١ - في المجلس التمثيلي الأول من ٢٤/٥/١٩٢٢ إلى ١٣/١/١٩٢٥

٢ - المجلس التمثيلي الثاني من ١٣/٧/١٩٢٥ إلى ٢٣ /٥/ ١٩٢٦

٣ - مجلس النواب الأول من ١٨/١١/١٩٢٧ إلى ٢٣/٥/١٩٢٩

٤ - مجلس النواب الثاني من ١٥/١١/١٩٢٩ إلى ١٩/٥/١٩٣١

لم يكن النائب مسعود يونس يهتم كثيرا بإقامة قواعد شعبية له في المنطقة، لأن نفوذه الانتخابي كان مستمدا من نفوذ سلطات الانتداب، ولا يعير اهتمامه كثيرا للارادات الشعبية، ولهذا السبب لم يترك لعائلته رصيدا شعبيا في المنطقة......

وبعد أن توفي مسعود يونس انتقلت زعامة العائلة بعد وفاة أولاد جرجس بك الخوري إلى بيت جرجس خطار يونس والد الدكتور والنائب السابق منوال جرجس خطار يونس. حيث اشتهر من هذه العائلة النائب السابق منوال يونس، إذ كان على علاقة طيبة بالرئيس فؤاد شهاب ومن أنصار الشهابية، والمنتخب نائبا عن قضاء البترون في مجلس النواب الحادي عشر من٨/٥/١٩٦٤ إلى ٩/٥/١٩٦٨، وكان إجماع عائلته حوله كاملا، كما انضم إليه عدد ملحوظ من العائلات التنورية من آل مراد وطربيه وداغر ومطر.

عزف عن ترشيح نفسه لانتخابات المجلس النيابي التالي بسبب خلاف ما يزال واضحاً بينه وبين المكتب الثاني، وأوحى لأفراد عائلته وأنصاره بانتخاب مرشح الكتائب الدكتور جورج سعادة، ردا للجميل في الانتخابات السابقة ونكاية بمنافسه ابن بلدته جان حرب، إلا أنه رشح نفسه في انتخابات ١٩٧٢ مع زميله في اللائحة سايد بك عقل، وفشل الإثنان بسبب الدعم الذي وفره نفوذ الرئيس سليمان فرنجية للائحة حرب - سعادة، وبسبب تأليف لائحة ثالثة تضم وسيم حرب - إميل نجم، التي انتزعت قسما كبيرا من الأصوات كان منتظرا لها أن تكون لمصلحة لائحة يونس - عقل. ولهذا تم انتقال زعامة العائلة من بيت جرجس بك الخوري يونس، إلى بيت جرجس خطار يونس دون حدوث أي خلل في العائلة على مستوى

القمة والقاعدة، لأن العائلة كانت تشعر بالحاجة إلى زعامة تلتف حولها بعد وفاة مسعود بك وأسعد بك، وفشل وريثيهما جورج أسعد يونس في تأكيد زعامته وجمع العائلة حوله.

عائلة طربيه: هي العائلة الأسبق والأعرق بين عائلات تنورين في المشيخة والسياسة والتقدم، اشتهر منها منذ فترة قديمة الشيخ بشارة طربيه وولده أنطون وحفيده بطرس أنطون بك طربيه.

بطرس أنطون بك طربيه: رشحه حميد فرنجية عام ١٩٥١ على لائحته الانتخابية، في مثلث زغرتا الزاوية - الكورة - البترون، لم يحالفه الحظ بعد أن توفي، انتقلت الزعامة كليا إلى أولاد الشيخ أسعد كنعان وعلى رأسهم ولده الشيخ كلوفيس طربيه، صاحب الكلمة الأولى في العائلة، وعلى الرغم من التفاف العائلة حول زعامة بيت الشيخ كنعان طربيه، فقد ظهر في عائلة طربيه من حاول خلق زعامة محلية وبموافقة بيت أسعد كنعان طربيه، نذكر منهم: المحامي إميل طربيه والدكتور خليل طربيه.

المحامي إميل طربيه: عمل في المحاماة وانضم للحزب التقدمي الإشتراكي فور تأسيسه، وشغل عدة مناصب هامة في الحزب، وكان تقدميا اشتراكيا واعيا ومنضبطا حزبيا، رشح نفسه للمقعد النيابي عن دائرة البترون تحت شعار «انتخبوا رفيق كمال جنبلاط»، وكان لهذا الشعار تأثيره بعد الانقلاب الأبيض الذي تزعمه كمال جنبلاط ضد الرئيس بشارة الخوري، في محاولة منه لتغيير نهج الحكم وتصويب مسار العمل السياسي في لبنان، وإحداث بعض التغييرات في بنية النظام اللبناني، إلا أن المحامي إميل طربيه لم يمض في معركته حتى النهاية، وأعلن انسحابه. فهو أول مرشح عقائدي يساري عن دائرة البترون، وجاء ترشيحه ظاهرة غير عادية في منطقة يتحكم بوعي أبنائها الفكر الإكليريكي السلفي والتقاليد العائلية المحافظة..

الدكتور خليل طربيه: رشح نفسه منفردا للمقعد النيابي عن دائرة البترون، وكان رأي العائلة مجمعا عليه لا سيما وأن الشيخ كلوفيس طربيه لم يرشح نفسه لأسباب خاصة به في سنة ١٩٧٢، ولكنه لم ينجح إنما نال عددا ملحوظا من الأصوات على الرغم من أنه كان مرشحا منفردا، ولم يكن الشيخ كلوفيس راضيا عن ترشيح الدكتور خليل طربيه لئلا ينافسه على زعامة العائلة، وبرر عدم رضاه بحجة أنه لا يجوز ترشيح أحد أفراد العائلة إذا كان فوزه غير مضمون، فمثل هذا الترشيح يسيء إلى سمعتها ومكانتها. وعائلة طربيه لا تختلف عقليتها عن عقلية سواها من عائلات تنورين بالرغم من نسبة المتعلمين من أبنائها، وفي مرحلة متقدمة من تاريخها، ولذلك ما يزال لواء زعامة العائلة معقودا للشيخ كلوفيس طربيه وبصورة خاصة بعد وفاة المحامي إميل طربيه والدكتور خليل طربيه..

يقول المقربون من الشيخ كلوفيس طربيه، أنه يتقن اللعب على التناقضات العائلية في تنورين، فهو يوالي أحيانا زعامة آل حرب، وأحيانا زعامة آل يونس دون أن يتخلى عن الإمساك بزعامة العائلة.

عائلة فريفر: اشتهر من هذه العائلة التي تسكن بلدة كفرحي، الخوري يوسف فريفر، الذي سيم مطرانا سنة ١٨٧٠ وتولى النيابة البطريركية على أبرشية البترون وإدارة مدرسة مار يوحنا مارون.

تولى يوسف فريفر بن مخايل بك فريفر شقيق المطران المذكور، مديرية ناحية جونية، ونفاه الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى بسبب ولائه لفرنسا، ثم إعتزل العمل السياسي. لم يهتم الباقون من أسرة فريفر بالشأن السياسي وانصرفوا إلى هواياتهم الشخصية.

عائلة نجم: تقطن في بلدة شبطين وعائلة سعادة. اشتهر من عائلة نجم بطرس بك نجم، الذي تولى مديرية ناحية البترون الوسطى. إلا أن أولاد الدكتور جرجي نجم، ابن عم بطرس بك نجم، وهم: سليم وإيلي وإميل وكميل وجوزيف، حاولوا وما زالوا يحاولون استرجاع موقع عمهم بطرس بك نجم، تحت شعار: «استعادة مركز المنطقة الوسطى بالتمثيل النيابي»، وعلى هذا الأساس رشح الدكتور سليم جرجي نجم نفسه للانتخابات النيابية تحت شعار: «وجوب تمثيل المنطقة الوسطى وعدم حصر المقعدين النيابيين في دائرة البترون ببلدة تنورين ومدينة البترون». وقد ترشح للانتخابات في سنة ١٩٥٣ إلى جانب أمين فريد الخوري من شكا ولم يحالف الحظ الإثنين، ثم عزف عن العمل في السياسة وانصرف إلى العمل في المجال الطبي، وتخلى لشقيقه المحامي إميل جرجي نجم.

تابع إميل نهج أخيه معتمدا على رصيده الشخصي ورصيد أشقائه، القائمقام إيلي نجم، والمهندس كميل نجم والمحامي جوزف نجم، ورصيد شقيقه المرشح السابق الدكتور سليم، رشح إميل نفسه للانتخابات إلى جانب زميله الدكتور وسيم أنطون حرب في سنة ١٩٧٢ ولكنه لم يوفق مع زميله..

إنضم إلى حزب الوطنيين الأحرار ويشغل حاليا منصب أمين سر مجلس أمناء حزب الوطنيين الأحرار.

عائلة سعادة: اشتهر من هذه العائلة الدكتور جورج حنا سعادة: وهو من أسرة سعادة البجانية من بلدة شبطين، عين رئيس مصلحة التعليم الخاص سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٨، انتخب نائبا عن دائرة البترون منذ العام ١٩٦٨ في دورتين متعاقبتين، عين

وزيرا للتصميم العام ١٩٧٢ في حكومة الرئيس صائب سلام، وعين وزيرا للأشغال العامة والنقل عام ١٩٧٤ في حكومة الرئيس رشيد الصلح، شارك في مؤتمرات برلمانية وعربية وعالمية، وفي مؤتمري جينيف ولوزان، بصفة مستشار لبيار الجميل رئيس حزب الكتائب..

انتسب إلى حزب الكتائب في عام ١٩٤٥، حيث ترأس إقليم البترون الكتائبي منذ سنة ١٩٦٨، أمين عام مساعد للشؤون العربية في حزب الكتائب، اشترك في وفود حزبية زارت بلاد الاغتراب، شغل عدة مراكز حزبية هامة وانتخب رئيسا لحزب الكتائب خلفا لإيلي كرامة، وكان مرشح تسوية بين القوات اللبنانية وتيار أمين الجميل - رئيس الجمهورية - شغل منصب وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية في حكومة الوفاق الوطني.

استطاع الدكتور جورج سعادة أن يفكك تحالف تنورين معتمدا على الأسباب التالية:

١ - استفاد من فترة وجوده رئيسا لمصلحة التعليم الخاص، فأغدق على المعلمين المنح الخاصة بالمدارس المجانية وتقديم الخدمات لمعلمي المدارس الرسمية، بحكم ترابط المصلحة الشخصية بين مدير التعليم الابتدائي والمتوسط، ورئيس مصلحة التعليم الخاص. والجدير بالملاحظة في هذا المجال أن معلمي المدارس الرسمية باتوا يلعبون دورا هاما في العملية الانتخابية، متساوين في ذلك مع كهنة ومخاتير القرى عددا ونفوذا، وهذا ما وفر للدكتور جورج سعادة رصيدا انتخابيا إضافيا على رصيده الكتائبي.

٢ - استفاد من وجود بيار الجميل رئيس حزب الكتائب في الوزارة، بصورة شبه دائمة لتقديم الخدمات للأفراد في القطاعين الخاص والعام. وتزفيت وشق طرق وغيرها، فزادت هذه الخدمات من رصيديه السابقين.

أخفق في الدورة الانتخابية الأخيرة دورة عام ١٩٩٦ - كمرشح حزبي - كما أخفق غيره من المرشحين الحزبيين، رغم أنه ترشح في لائحة قوية وهي لائحة التضامن الوطني الذي ترأسها الرئيس عمر كرامي مع حليفيه الوزير سليمان فرنجية والنائب عصام فارس، وبسبب منافسة الوزير السابق النائب الأستاذ بطرس حرب، الذي حقق نصرا باهرا رغم وضع فيتو عليه للحيلولة دون ترشحه في لائحة .

عائلة الحويك: دخلت هذه العائلة مسرح الحياة السياسية من خلال البطريرك إلياس الحويك، الذي ذهب إلى مؤتمر الصلح في باريس وعاد من فرساي حاملا

وعدا من الحلفاء ورسالة من كليمنصو «بخلق الدولة اللبنانية» دولة لبنان الكبير.

تولى شقيقه سعد الله عضوية المجلس الإداري الكبير، وعين رئيسا وبقي في العضوية لمدة سبع عشرة سنة، وفي الرئاسة بالوكالة لمدة سبعة أشهر، عند فراغ المتصرفية من الحاكم. ويوم أمضى المجلس الإداري الكبير قرارا بالتوجه إلى باريس للاعتراض على حكومة البلاد العسكرية، كان سعد الله من بين الموقوفين السبعة، الذين حوكموا بتهمة الخيانة ونفوا إلى جزيرة كورسيكا.

رزق سعد الله من البنين ولدا واحدا هو يوسف سعد الله الحويك. اشتغل في السياسة في باريس في أثناء المفاوضات حول القضية اللبنانية مع صديقيه الكاتب اللبناني خير الله خير الله وغيره من السياسيين، الذين أموا العاصمة الفرنسية للغرض نفسه، ثم عزف عن العمل السياسي وعاد إلى لبنان.

أما شقيق البطريرك الثاني لاون بك الحويك، فتعاطى الشأن السياسي مستفيدا من نفوذ شقيقه البطريرك ورشح نفسه عن قضاء البترون للمجلس التمثيلي، ولم يحالفه الحظ فهجر السياسة.

فيما إلياس لاوون بك الحويك، ظل ممسكا بأداة العمل السياسي أكثر من شقيقه ميشال، مواليا للفرنسيين ومقيما معهم أعمق الصداقات، وعلى أعلى المستويات، وظل على ولائه للفرنسيين حتى بعد خروجهم من لبنان، وقد كان له مواقف واضحة وعلنية في أثناء انتخابات ١٩٤٣، وفي أثناء اعتقال الرئيس بشارة الخوري ورياض الصلح وحكومته، مساندا الانقلاب الذي قام به الرئيس السابق إميل إده. رشح نفسه للمقعد النيابي عن دائرة البترون، ولكن الحظ لم يحالفه، وحصل على عدد من الأصوات لا يتناسب مع مكانته ومكانة عائلته السابقة.

عائلة البيطار: بدأ نفوذ عائلة البيطار في بلدة كفيفان، بالخوري جرجس موسى، الذي رزق ولدا وحيدا وهو عساف البيطار، وأولاد عساف هم واكيم، جرجي، وميشال. تولى جرجي البيطار مناصب قضائية، وميشال عمل موظفا في دوائر المالية، أما واكيم فدرس المحاماة وانتخب نقيبا لمحامي الشمال في طرابلس، وكان صديقا حميما للرئيس إميل إده، انتخب في أثناء ولايته رئاسة الجمهورية نائبا عن قضاء البترون في مجلس النواب الرابع من ٢٩/١٠/١٩٣٧ إلى ٢١/٩/١٩٣٩، ويعود له الفضل في جر مياه الري إلى مدينة البترون..

مارس الأستاذ واكيم البيطار نفوذا سلطويا في بلدته كفيفان، وأحيانا عنيفا. وبالرغم من كل هذا، كان إجماع أهالي بلدته عليه يكاد يكون تاما.

انتقلت زعامة العائلة إلى ولده الطبيب إميل واكيم البيطار، اشتهر كطبيب

وعرف بحسّه الوطني، فهو وطني ورجل سياسي مستنير، يكره الطائفية والتعصب ويقف موقفا وسطيا بين اليمين المتحجر واليسار المتطرف، ويدعو إلى التغيير في بنية النظام اللبناني ليواكب متطلبات العصر، وعلى هذا الأساس شارك في تأسيس الحزب الديموقراطي ليحقق من خلاله تطلعاته الوطنية التقدمية.

عين وزيرا للصحة في حكومة الشباب برئاسة صائب سلام، في عهد الرئيس سليمان فرنجية، وحاول أن يجعل من هذه الوزارة بكافة مؤسساتها في خدمة الشعب، وشن حملته المشهورة على المتاجرين والمحتكرين بالدواء، وترك الوزارة عندما تبين له أن حملته لن تصل إلى غايتها السليمة في كبح جماح المحتكرين، بسبب وقوف بعض أركان الحكم وأصحاب النفوذ إلى جانب التجار ومحتكري الأدوية، وكان لاستقالته وقع أليم على أصحاب الدخل المحدود والفقراء والبؤساء. توفي الدكتور إميل وهو في ذروة العطاء ولبنان في أمس الحاجة إلى سياسيين مستنيرين أمثاله..

بعد وفاة الدكتور إميل، بدأ صراع جديد ضد زعامة بيت عساف البيطار، يقوده محام ناشىء من العائلة ذاتها وهو المحامي حنا البيطار، بمواجهة العميد المتقاعد في الجيش جوزف جرجي البيطار، ابن عم الدكتور إميل البيطار، وقد أصبح لكل منهما أنصاره ومؤيدوه.

عائلة خير الله: يعتبر خير الله طنوس خير الله، من الأعلام اللبنانيين البارزين في العلم والسياسية والصحافة، من مواليد جران ١٨٨٢ أتم دروسه في بلجيكا ليسام كاهنا، ولكنه عدل عن ذلك، له سبعة عشر مؤلفا في السياسة والتربية، شارك في أول احتفال بعيد العمل على الأراضي العربية سنة ١٩٠٧، كما شارك في العيد نفسه سنة ١٩٢٥ تطوع في الجيش الفرنسي في بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وحكمت عليه السلطات العثمانية غيابيا بالإعدام وفي الأول من تموز ١٩١٦ أسس في باريس ـ بالاشتراك مع اللبنانيين من آل نجار وعبد النور وشقير والنحات يوسف الحويك ـ الحزب الاشتراكي الفرع العربي سنة ١٩١٩، عقد إجتماعا مشتركا بين الإشتراكي المصري والإشتراكي الفرع العربي، وتم تأسيس حزب التحالف الإشتراكي الشرقي، انتخب خير الله سكرتيرا له.

وفي صيف ١٩٢٥ رشح نفسه للمقعد النيابي عن دائرة البترون، فحاربته المفوضية الفرنسية والحكومة اللبنانية، وحالتا دون فوزه رغم حصوله على عدد كبير من الأصوات، وبقي له أربعة أصوات ليفوز بالمقعد النيابي، ثم اضطر تحت ضغط الفرنسيين إلى مغادرة لبنان. وتوفي خير الله في تونس بسبب حادث اصطدام سيارة، ويقال أن السلطات الفرنسية دبرت محاولة اغتياله. وأمضى حياته عازبا. وزعامة

خير الله في بلدة جران لم تعرف النزعة السلطوية والتحكم الفئوي، إنما كانت زعامة قائمة على التفاهم والتعامل السليم بين أبناء البلدة وعائلة خير الله.

عائلة شديد: بدأ ظهور هذه العائلة على المسرح الاجتماعي بالخوري إلياس شديد، وتنامى نفوذها في عهد ولده سيادة المطران إلياس شديد، الذي بقي لمدة طويلة وكيلا للبطريركية في أبرشية البترون، ومشرفا على إدارة مدرسة مار يوحنا مارون في كفر حي،. واشتهر كذلك من هذه العائلة جاك نسيب أفندي الخوري، الذي درس المحاماة وانضم بصورة باكرة إلى حزب الكتائب اللبنانية، حيث رشحه الحزب للانتخابات النيابية عن دائرة البترون إلى جانب الدكتور منوال يونس في لائحة دعوها بـ «اللائحة اللبنانية» سنة ١٩٦٤، وبالرغم من حصوله على نسبة عالية من الأصوات، لم يحالفه الحظ بالنجاح.

إن نفوذ عائلة شديد، لم يستقطب حوله جميع أهالي القرية، فإن عائلة ملاخيا وبعض من لفيفها يرفض وصاية عائلة شديد، ويسلك أبناؤها سلوكا مغايرا لها على جميع الصعد.

عائلة أرسانيوس: بدأت شهرة العائلة في بلدة كور بالخوري يوسف الخوري واشتهر منها أرسانيوس أفندي الذي تولى رئاسة المحاكم في المتن والشوف والبترون بموجب نظام ١٨٦١، وعين عضوا في مجلس المحاكمة الكبير في عهد المتصرف داود باشا إلى جانب بشارة الخوري ـ الذي أصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية اللبنانية ـ وكما اشتهر ولده يوسف أرسانيوس، وتقلب في عدة مناصب وتابع سيرة والده وجده الأستاذ فرنان أرسانيوس، الذي شغل مركز مستشار في محكمة الاستئناف، ومدعي عام المركزي في بيروت، ومن ثم مدعي عام الجمهورية اللبنانية. حاول فرنان أرسانيوس بعد إحالته على التقاعد ترشيح نفسه للانتخابات، وقام بعدة زيارات للقرى المجاورة لبلدته كور، ويقول أحد الذين رافقوه: أنه قال بعد عودته من زيارة أخيرة: لن أتابع معركتي، فأنا لا أستطيع أن أتوسل الذين كانوا يقفون بباب مكتبي ساعات لمقابلتهم، وأرى نفسي اليوم مضطرا لانتظارهم في منازلهم، متوسلا إليهم منحي أصواتهم في صندوقة الاقتراع.

عائلة عقل: بدأت زعامة العائلة بإبراهيم بك عقل، الذي كان صديقا للبطريرك إلياس الحويك، ومن غبطته كان يستمد الدعم المعنوي والسياسي. نفاه الأتراك إلى إسطانبول في الحرب العالمية الأولى بتهمة الولاء لفرنسا، وعاد بعد الحرب إلى لبنان، وعين حاكم صلح بلدة البترون، رزق إبراهيم بك عقل ثلاثة أولاد خليل وكميل وإميل. اشتهر من هؤلاء كميل الذي درس الهندسة وهاجر إلى كلومبيا، وعاد بعد فترة طويلة إلى لبنان، ليرشح نفسه للمقعد النيابي عن مثلث زغرتا الزاوية ـ

الكورة ـ البترون، على لائحة الشيخ أنطوان إسطفان ضد لائحة حميد فرنجية في سنة ١٩٦٠ وفاز بالمقعد النيابي، وفشل في انتخابات الدورة التالية ١٩٦٤، وسافر إلى كلومبيا من جديد واعتزل العمل السياسي.

انتقلت زعامة العائلة من بعده إلى ابن شقيقه سايد إبراهيم بك عقل، رشح نفسه عن دائرة البترون الانتخابية إلى جانب مرشح تنورين الشيخ جان خوري حرب، ضد لائحة منوال يونس ـ جاك شديد، وفاز بالمقعد النيابي في دورة عام ١٩٦٨، وفشل في انتخابات دورة عام ١٩٧٢، وهو عضو وصديق في الكتلة الوطنية. ثم أعاد ترشيح نفسه في دورة عام ١٩٩٢ على لائحة السعادة التي يرئسها الرئيس عمر كرامي إلى جانب الوزير السابق والنائب السابق مرشح حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة وفازا معا، ثم أعاد ترشيح نفسه في دورة عام ١٩٩٦ على لائحة التضامن الوطني التي يرئسها الرئيس عمر كرامي إلى جانب الدكتور جورج سعادة. فنجح، وكان آخر الفائزين من النواب في محافظة الشمال.

عائلة ضو: ظهرت هذه العائلة على مسرح العمل السياسي بظهور الشيخ يوسف ضو، الذي تولى حكم المقاطعة الشمالية في أيام الأمير حيدر، وانتقلت الزعامة لولده أسعد ضو، الذي درس المحاماة وتولى لمدة مديرية البترون وتعاقب على الزعامة من بعده ولداه يوسف ومنير.

ترشح يوسف ضو للانتخابات النيابية عن دائرة البترون في اللائحة الكبرى، وفاز في دورتين متعاقبتين. في مجلس النواب الخامس من ٢١/٩/١٩٤٣ إلى ٧/٤/١٩٤٧ ـ وفي مجلس النواب السادس من ٢٥/٥/١٩٤٧ إلى ٢٠/٣/١٩٥١، وفشل فيما بعد بالدورات اللاحقة، واشتهرت عائلته بعلاقتها الحميمة بعائلة فرنجية في قضاء زغرتا وبتبادلهما التعاون في السياسة وسواها من القضايا الوطنية.

والجدير بالذكر أن الصراع السياسي في مدينة البترون، يكاد يكون محصورا بين عائلة عقل وعائلة ضو ولكل عائلة أنصارها ومؤيدوها. وولاء الكثيرين من الأصدقاء والأنصار، ولاء متحرك وغير ثابت، يتحول ويتبدل تبعا لمصالح الأفراد، فهو ولاء مختلف تماما عن ولاء أبناء العائلة الواحدة ـ كما هي الحال في تنورين وبشري وزغرتا وسواها ـ على قاعدة أنا مع زعيم العائلة في حالتي الخطأ والصواب أيا كان ومهما كانت الظروف، وهذه الحالة تنسحب على أنصارهما ومؤيديهما في المدينة والقضاء.

والصراع بين عائلة عقل وضو، هو صراع قديم تعود جذوره إلى أسعد ضو وإبراهيم عقل الذين كانا يتنافسان على زعامة البلد، وازداد هذا الصراع حدة بعد

اغتيال الأستاذ منير ضو شقيق يوسف ضو وقائمقام صور، اتهم على الأثر خليل بك عقل بالتحريض على الاغتيال. إلا أن هذا العداء وإن يكن بلغ الذروة لم يؤد إلى عمليات ثأر بين العائلتين، وقد بدأ في المرحلة الأخيرة يذوب جليد الحقد بين العائلتين، وكثيرا ما يلتقي سايد خليل عقل مع الأستاذ جورج يوسف ضو في مناسبات تعود لمصلحة البلد..

والأستاذ جورج يوسف ضو ابن النائب السابق يوسف ضو محام معروف، ويتولى زعامة العائلة بعد وفاة والده وما يزال أنصار العائلة القدامى والجدد يوالونه ويقولون قوله، كما وأنه لا يزال على صداقته التي هي صداقة العائلة التقليدية مع عائلة فرنجية، وبالتحديد بالرئيس سليمان فرنجية وولده روبير بك فرنجية، فهم يعتبرونه القاعدة الأساسية التي ينطلقون منها في عملهم السياسي في قضاء البترون. ترشح الأستاذ جورج ضو في دورة عام ١٩٩٦ على لائحة الإنماء والتغيير إلى جانب الأستاذ بهاء حرب عن مقعدي البترون ولم يحالفهما الحظ.

عائلة الحكيم: اشتهر منها في البترون الدكتور إميل حكيم، رشحه حزب الكتائب عن دائرة البترون منفردا وهو أول مرشح حزبي كتائبي، وقد جاء ترشيحه بمثابة جس نبض لمعرفة ثقل حزب الكتائب الشعبي في منطقة البترون، نال عددا ملحوظا من الأصوات ولكنه لم ينجح.

(كما ظهرت في قضاء البترون عائلات أخرى مثل آل مراد، وآل داغر، وآل الجميل، وآل الخوري. وقد لعبت هذه العائلات دورا سياسيا هاما في قضاء البترون)[1].

لماذا لم تتمكن الأحزاب اليسارية من إختراق جدار التقليد؟

لعل مرد ذلك إلى أن التفاوت الطبقي في قضاء البترون، ليس تفاوتا عميقا لدرجة إحداث طبقي حاد. فمرشحو العائلات التقليدية لم تمتد جذورها عمقا وعرضا في التربة الإقاطعية المعروفة تاريخيا بالمفهوم السياسي، بل هي عائلات قامت زعامتها على تمايز فئوي في نشأتها في احتضان كاهن أو جد ذكي، عرف كيف يبني نفسه بعصاميته، فهي في الأساس البعيد ذات جذور شعبية، لهذه الأسباب لم يتوفر للأحزاب اليسارية المناخ الطبقي والصراع الطبقي والتناقض الحاد للنمو، كما هي الحالة في المناطق التي يتحكم بها إقطاعيو الأراضي والمال؛ فأبناء

(١) مجلة الشمال، عدد ١١٢، تاريخ أيار ١٩٩٢.

قرى قضاء البترون كلهم ملاكون شبه متساوين زراعيا، لا تستهويهم كثيرا الشعارات والمقولات اليسارية باستثناء قلة من طبقة العمال في مصانع شكا وسلعاتا، والذين يعملون في مصانع العاصمة وسواها، لذلك بقي نمو اليسار مقتصرا على نخبة من المثقفين الذين يرون مصلحة الوطن الملاك، بل يرون أنها تتجاوز في أبعادها حدود المصلحة والقرية والمنطقة الآتية العابرة إلى الميناء الاقتصادي السليم المتحرر من التبعية، وبناء دولة عصرية تستطيع مواكبة التطور على قدم المساواة مع الدول النامية المستقلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وهذا الأمر يصعب فهمه بسهولة على الشرائح الشعبية التحتية بانتظار تعميم العلم ونمو الوعي الذاتي وعيا تاما للمصلحة الوطنية العليا[1].

خلاصة وتقويم

من الملاحظ أن الزعامة في قضاء البترون معقود لواؤها على القيادة العائلية، نظرا لانعدام الحكم الإقطاعي المتسلط كباقي المناطق المجاورة، ولعل مرد ذلك إلى أن سكان البترون متساوون في الملكية، مما يبعد شبح الإقطاع المتحكم بعيش العائلات الفقيرة والضعيفة.

ويتضح من استقراء جذور العائلات التي عملت في السياسة على الساحة البترونية، أن في أساس نموها وانتشارها كاهن أو رجل دين للأسباب التالية:

إن الحق التي أولته الكنيسة لرجال الدين باستيفاء بعض الرسوم عن القيام بالمراسيم الدينية وبالأخص كهنة الرعايا «عماد، زواج، صلاة الجناز التذكاري والسنوي، حسنات القداديس، الإكراميات، الهبات العينية بمناسبة الأعياد، إلخ»، كل هذه العائدات كانت وما تزال تؤمن للكاهن دخلا ثابتا يمكنه من بناء منزل يليق بمقامه الديني والاجتماعي، ويضمن له تعليم أولاده على نفقته الخاصة، إذا لم يكن على نفقة المؤسسات الدينية.

كما أن الهالة القداسية التي يحيط بها «العوام» الكاهن، تفرض احترامه على أبناء رعيته منذ الصغر، وقد كان فيما مضى يوصون الأولاد لدى التقائهم بالكاهن بتحيته وتقبيل يده، لدرجة أن الاعتقاد كان سائدا بأن إغضاب الكاهن يعني إغضاب الله، والإساءة إليه إساءة إلى الله ذاته، هذه الهالة وهذا الاحترام وهذا التقدير تنتقل جميعها بالوراثة إلى أولاد الكهنة، كما تنتقل الطاعة والامتثال لأوامرهم إلى أبناء الرعية.

(١) مجلة الشمال، وكالة أنباء الشرق، عدد ١١٢، تاريخ أيار ١٩٩٢.

والكاهن كان وما يزال المرجع الذي يعود إليه أبناء الرعية، لفض مشاكلهم ومعالجة قضاياهم. والإحتكام إلى رأيه يعَوِّد أبناءه على التعرف على مشاكل المجتمع والاطلاع على ذهنية الناس ومشاربهم، وهذا ما يساعدهم على ولوج ميدان العمل السياسي، ويسهل لهم بصورة باكرة سبل الاتصال بالناس اتصالاً واعيا ومدروسًا.

لذلك، إن الطابع الفكري الإكليريكي السائد في مجتمع قضاء البترون، وغياب الفكر العلماني ـ حتى لدى المتعلمين ـ ما يزال يسيطر على سلوك ومفهوم غالبية أبناء المنطقة، وإن باستطاعة رجال الدين ـ كهنة رعايا ورهبان ـ وبما يملك الرهبان من ملكيات عقارية، تجنيد أكبر عدد ممكن من أبناء الرعايا لخدمة مآربهم الشخصية، وتوظيف إجماعي في موالاة أو في ترجيح كفة المرشح الذي يوالونه. بالإضافة إلى تأثير موقع رجال الدين في الحقل الاجتماعي من الوجهة الدينية.

وهناك عامل آخر وهو تهافتهم على الإثراء، وقد أدرك المرشحون نقطة الضعف هذه عندهم، فأغدقوا عليهم العطاءات بأشكال متنوعة، ويكتسب المرشح بهذه الوسيلة أصواتهم بالإجماع. ولدى العودة إلى الماضي السياسي نجد أن الذين عملوا في السياسة هم من الذين كان لهم أو لآبائهم دور في عهد المتصرفية، والذين حل عليهم غضب العثمانيين بسبب ولائهم لفرنسا، وتحول هذا الغضب إلى محبة وتقدير لهم في عهد الانتداب، دون أن يكون للشعب رأي واضح وصريح في هذا المجال، واستمر شأنهم نافذا في عهد الاستقلال.

أما النواب الذين جاؤوا إلى المجلس النيابي من الجيل الجديد فترة الاستقلال، كانوا يصلون بعملية ظاهرها ديموقراطي وباطنها فراغ من الديموقراطية، إذ كان يكفي للمرشح أن يجمع عليه أبناء عائلته العريقة التقليدية، وأتباعهم المستزلمين ليضمن لنفسه الفوز بالمقعد النيابي.

ظل النواب حتى مجلس النواب الثامن ١٩٥٣ سنة نجاح جان حرب، يرشحون أنفسهم معتمدين على تراثهم العائلي دون التقدم من الشعب ببرنامج عمل سياسي وطني، فالنائب جان حرب هو أول مرشح تقدم ببرنامج انتخابي، ويعود الفضل في ذلك إلى المحيطين به من المفكرين اليساريين، الذين أقنعوه بهذه البادرة، وبأنها تؤمن له وهجا سياسيا جديدا، وقد شاء اليساريون ذلك لأنهم كانوا يرون في جان حرب رجلا ريفيا عايش البؤس في الريف والحرمان في بلدته تنورين، فلا بد له من التجاوب مع طروحات اليسار الشعبية قبل إصدار بيان مراضاة لهم لا إيمانا بمضمونه.

وبسبب ظاهرة ضمان النجاح لمرشح العائلة الكبيرة العدد، شاعت ظاهرة إنشاء الروابط العائلية لتفرض المرشح وتسمح له بالانطلاق من عديد أفراد عائلته إلى المشاركة في تأليف اللوائح أو فرض نفوذه على المرشحين والنواب. لم تتمكن الأحزاب العقائدية التغييرية ولا سيما اليسارية من إثبات وجودها في المجال الترشيحي، بل إن موقفها من المرشحين في ترجيح كفة المرشح الأنسب، الذي إن لم ينفع لا يضر ولا يؤذي ولا يجور على أخصامه، ولقد جرت عدة محاولات لاختراق تحالف عائلات البترون ـ تنورين، وجميعها باءت بالفشل. قام في البترون الدكتور إميل خليل حكيم مرشح حزب الكتائب وفشل، وقام في شكا أمين فريد وفشل، وكذلك خليل الجميل وسليم نجم وإميل نجم[1].



(١) مجلة الشمال، وكالة أنباء الشرق، عدد ١١٢، تاريخ أيار ١٩٩٢.

قضاء بشري

تمهيد

إن الجغرافيا الطبيعية تلعب دورا هاما في تكوين الحدود الإدارية والتنظيمية في منطقة بشري وهي منطقة جردية على اتصال مع زغرتا الزاوية وإهدن، وهو المنفذ الوحيد للجبة، شهدت هذه المنطقة صراعات عديدة في العهود السابقة منذ سيطرة الحمادية ومن بعدهم الانتداب الفرنسي، فلم تعرف الهدوء والاستقرار إلا في فترات قليلة بسبب النزاعات بين إهدن وبشري، والذي كان للزعيم يوسف بك كرم الدور الأبرز في هذه الصراعات التي كانت تتمحور حول تزعم الطائفة المارونية في هذه المنطقة. وقد اشتهر من هذه المنطقة رجالات عرفتهم الساحة البشراوية من خلال الدور البارز الذي لعبوه إبان فترتي الانتداب والاستقلال.

الجذور التاريخية في جبة بشري في منتصف القرن التاسع عشر

لا يمكن اعتبار التقسيمات الإدارية المعاصرة حدودا علمية لدراسة التاريخ المناطقي، فالتداخل والترابط بين الجبة وما يحيط بها لا تحتمها جغرافية الجبة بوحدتها الطبيعية فقط، بل ذلك التاريخ المشترك وشبكة العلاقات الاجتماعية، فحدود الجبة إذًا: شمالا مجرى نبع جوعيت الذي ينبثق من أسفل مرج إهدن على طول مسيلة المتصلة بنهر أبو علي، ويحدها جنوبا الوادي بين قنات ومزرعة أبي صعب، وتخمها الغربي حدود الزاوية الشرقية، أما تخمها الشرقي فضهر القضيب بأساده الجنوبية والشمالية[1].

---

(١) البطريرك الدويهي إسطفان، «تاريخ الطائفة المارونية»، نشره رشيد الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، بيروت ١٨٩٠، ص(٢٠٢ ـ ٢٣٧ ـ ٢٣٩).، وكذلك الخوري بطرس غالب، صديقه ومحاميه، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٢٤، ص(٢٤٢ ـ ٢٤٣ ـ ١٣٩ ـ ٢٥٠).

الإدارات التنظيمية في قضاء بشري

عندما أعادت حكومة إميل إده ـ في عام ١٩٣٠ ـ تقسيم لبنان إلى خمس محافظات، قسمت محافظة الشمال إلى ست أقضية هي بمثابة دوائر انتخابية حيث ضمت: قضاء زغرتا ـ بشري، وقضاء عكار، وقضاء البترون، وقضاء طرابلس، وقضاء الكورة[1]. وفي عام ١٩٥١ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية وأصبحت محافظة لبنان الشمالي تضم ثلاث دوائر انتخابية هي دائرة طرابلس وقضائها، دائرة عكار، في حين شكلت مناطق زغرتا، والبترون، والكورة، وبشري دائرة انتخابية واحدة[2]، يتضح لنا أن قضاء بشري كان يشكل مع قضاء زغرتا دائرة انتخابية واحدة، وفي عام ١٩٥٣ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بناء على التنظيمات الإدارية حيث أصبح قضاء بشري قضاء مستقلا عن قضاء زغرتا وخصص له مقعدين نيابيين بعد أن كان يمثل بمقعد واحد فقط.

المقاطعجية الإقطاعية في جبة بشري زمن المتصرفية

شهدت القائمقامية النصرانية في النصف الثاني من خمسينيات القرن التاسع عشر، أي في عهد القائمقام بشير أحمد أبي اللمع، أزمة طاولت مختلف الفئات الاجتماعية والفلاحون الشركاء منهم الذين تعرضوا لتعسف مقاطعجييهم والآخرون المكشوفون أمام قساوة التبادل الرأسمالي، وكان المقاطعجيون أيضا في أزمة، وهم يواجهون تغير الزمن مع جدلية الضعف الاقتصادي وتضاؤل النفوذ السياسي؛ لذلك فإن أزمتها السياسية لم تكن إلا انعكاسا للأزمة المالية، وبدت عاجزة عن السيطرة على التوترات التي اندلعت في أكثر من مكان، وأبرزها الحوادث التي جرت بين بشري وإهدن في عامي ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧، يأتي صراع بشري ـ إهدن في سياق أزمة عامة، ويمكن تفسيره بصورة مقنعة تتجاوز أسباب «الصدفة» والجهل، مع ما لهذه العناصر من دور. إن التحليل البنيوي للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية في ما بين البلدتين وفي داخل كل منهما، يسمح بطرح فرضيات تفسير أعتقد أنها تقارب الحقائق، وهذا التحليل هونفسه بإمكانه أن يفسر منطلقات ثورة يوسف بك كرم، واتجاهات الانقسام السياسي في المقاطعات الشمالية في عهد المتصرفية[3].

لعل من أبرز الخلافات التي لحقت بجبة بشري، ذلك الخلاف الذي وقع بين

---

(١) الجريدة الرسمية، تاريخ شباط ١٩٣٠، المرسوم الاشتراعي رقم (٥).

(٢) صدى الشمال، عدد ١٣٠٦، تاريخ ٢٢ آب ١٩٤٣ ص(١).

(٣) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٢٧).

مخائيل كرم وأخيه يوسف! ولماذا وقف مشايخ الجبة إلى جانب الأول؟ وكيف كان من المنطقي أن يدعم الإنكليز ميخائيل وأنصاره من المشايخ وأن يكون لهم نفوذ في بشري، في حين يطرد البروتستانت من إهدن وتقام دعوى على يوسف كرم، وفي موازاة انقسام العهدة الإهدنية يلاحظ انقسام ثنائي في بشري بين مشايخ بيت عيسى الخوري ومشايخ بيت حنا الضاهر، انعكس عام ١٨٥٧ بتعاون بعض أهالي بشري مع يوسف بك كرم، والأغلب أنهم من بيت عيسى الخوري أو من العائلات المحازبة لهم، في حين كان بيت الضاهر على عدائهم ليوسف بك وهذا ما يفسر تعيين بطرس حنا الضاهر عضوا في مجلس إدارة جبل لبنان عن قضاء البترون، الذي كان يشمل الجبة والزاوية سنة ١٨٦٦، وتكليف راجي بك حنا الضاهر حاكم مديرية بشري في هذه الأثناء بالتفتيش على كرم.

مما لا شك فيه أن القوى البورجوازية في شمالي لبنان كانت إلى جانبه، في حين كانت القوى التقليدية ضده، وهذا ما يعكس الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي من جهة، والصراع الفرنسي ـ العثماني من جهة أخرى، إذ من الواضح أن الإنكليز والعثمانيين أرادوا مواجهة النفوذ الفرنسي المتنامي مع صعود الخواجية التجارية بإعادة النفوذ إلى القوى المقاطعجية، وهذا ما تبينه بوضوح مراجعة أسماء القائمقامين والمديرين في مرحلة المتصرفية، إذ أن غالبيتهم تنتمي إلى العائلات المقاطعجية، وعدا عن أن مشايخ الجبة استمروا بوظيفتهم التقليدية في جباية الضرائب[١].

(وكثيرا ما تداخلت العائلات التقليدية مع العائلات الخواجية، مما ساهم في إحداث استقرار اجتماعي لصالح هذه العائلات، وأدى إلى استمرارية سلطتها وتبادل المنافع في ما بينها، دون أن يلغي ذلك إمكانيات التنافس. في ما بينها)[٢].

وقد شغل أفراد الخواجية الصاعدة دورا في الحياة السياسية، ففي بشري ـ ورغم العصبية الضعيفة لآل عريضة ـ فإن أحدهم ويدعى هندي عريضة قد تسلم مشيخة صلح بشري في بداية حكم المتصرفية[٣].

الصراع السياسي بين بشري وإهدن زمن المتصرفية

عندما أصبح مشايخ جبة بشري في السلطة، بعد تحالفهم لطرد الحماديين من المنطقة، فرقتهم السياسة والزعامة وشهوة السلطة. والملفت في الأمر كان

---

(١) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٢٩).
(٢) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٣٠).
(٣) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٣٠).

المنحى الذي اتخذه الصراع السياسي بين بشري وإهدن، والذي ترجم مرات عديدة أعمالا دموية وانتقامية مؤلمة، فالبلدتان تشكلان ركنين من أركان الموارنة، ويجمعهما مصير واحد وهدف واحد، فرقتهما السياسة والمداخلات الخارجية، التي وجدت الأجواء مهيأة لذلك، والمتتبع لمسار الأحداث بين البلدتين، يرى أن المنافسة بينهما كانت على القرار والزعامة المارونية، فالذي يمسكهما ـ أو يسيطر عليهما ـ كان يمسك بالقرار الماروني في جبل لبنان، والملفت هنا العامل السوسيولوجي وذهنية التعاطي، والممارسة الحياتية عند أهالي البلدتين، فالواضح أن هناك اختلافا جوهريا بينهما على هذا التعاطي ووجهة النظر، لكن بعض الأحيان تخطت الأحداث الحدود المعقولة واتخذت طابعا دمويا يتخطى الأعراف الإنسانية.

ومن مفارقات التاريخ أن يتحول الصراع بين البلدتين «مضربا للأمثال على كل شفة ولسان، حتى القوى الخارجية تدخلت أحيانا مستغلة هذا الصراع لتنفيذ سياستها، فالقنصل الفرنسي العام في بيروت دوليسابس، أبلغ وزير خارجيته والوسكي في إحدى الرسائل سنة ١٨٥٧،بقوله: إنه الصراع الماروني ـ الماروني، فبتأثير وحماية من المبعوث الإنكليزي وبعد دعمهم بالأسلحة والذخائر، قام أهالي بشري بهجوم على بلدة إهدن وعلى الزعيم يوسف كرم، حاكم مقاطعة إهدن التي ورثها عن عائلته، إن جريمتهم لا تغتفر. ومنذ سنوات وهو يعارض تدخل العميل الإنكليزي تشرشل في جبل لبنان».

وقد تكررت المحاولة في ١٣ نيسان ١٨٦٦، فالقنصل الفرنسي العام في بيروت مسيو دي إيسارد، أبلغ وزير خارجيته درون، قائلا: «منذ أربعة أيام وصلت إشاعة إلى بشري تفيد أن الزعيم الماروني التجأ إلى دير مار سركيس في إهدن، فتوجهت عند الساعة الثالثة صباح ١٣ نيسان مجموعة مؤلفة من ستين بشراويا إلى إهدن، وطوقت الدير الذي قيل لهم أن كرم موجود فيه، وفتشوا جميع غرفه، ولم تنسحب العصابة البشراوية، إلا بعد التأكد من أن المعلومات التي وصلتهم كانت خاطئة.

في المقابل، نستدل من المراجع والمصادر أن تيار يوسف بك كرم كان له مؤيدون في بشري، فالشيخ خليل عيسى الخوري حاكم المديرية الشمالية في بشري، كان متحالفا مع يوسف بك، وقد خاض إلى جانبه معارك عدة أشهرها معركة بنشعي ومعركة عيناتا، لكن الظاهر أن هذا النوع من التحالفات كان ظرفيا، لأن الخلاف لم يتوقف بين البلدتين، وكلما سنحت الظروف كانت تتجدد الاشتباكات. ويروي الخوري أغناطيوس جعجع تفاصيل الأحداث التي وقعت سنتي

١٨٥٦ و١٨٥٧ وجاء فيها[1].

أحد القناصل الفرنسيين في بيروت ويدعى كوجيه، بعث بتقرير إلى وزير خارجيته جونادر بتاريخ ١٠ شباط ١٩١٣ يعطي رأيه فيه باللبنانيين، وجاء فيه:

«إن اللبنانيين غير قادرين على حكم أنفسهم، وخير دليل على ذلك ممارستهم وأفعالهم التي يقومون بها في بيروت، والتي تعبر عن عقليتهم بالتفكير، في شمالي لبنان السلطة سيئة، وسعادتكم يتذكر الأحداث التي وقعت السنة الفائتة بين بلدتي إهدن وبشري، حتى الآن لم يعد السلام إلى هاتين البلدتين، فالمذنبون فروا بالتواطؤ بين السلطة وحكامهم، ولم ينته القضاء بعد من وضع جداول الإحصاءات، ولم تصدر الأحكام أيضا، وأهالي إهدن المتضررون عادوا مؤخرا إلى سلب الرعاة البشراويين، كما تعرضوا لمركز المطران أنطون عريضة أسقف مدينة طرابلس الماروني، الذي لم يتجرأ على العودة إليه منذ سنة، وقد باشر القضاء عمله من جديد ونتأمل أن يكون أوهانوس باشا قويومجيان أفضل من سابقيه ويقوم بواجباته[2].

وخلاصة القول: إن الأحداث التي شهدتها جبة بشري لم تكن سوى حلقة من حلقات المعاناة التي عاشها الموارنة آنذاك في جبل لبنان. وسخونة الأحداث في الجبة مع ما رافقها من تعدد في الحكام وانجرارهم وراء المداخلات الداخلية والخارجية، حولاها منطقة غير مستقرة وغير آمنة، ولو تخللتها فترات من الهدوء والاستقرار ظلت قليلة في أي حال، وإن تسارع الأحداث والاضطرابات في منطقة اعتبرت ملجأ للهاربين من ظلم الأكثرية المذهبية، زاد من إيمان هؤلاء بأن وجودهم مرهون بقدرتهم على الصراع الدائم والتجدد المستمر، لا التفتيش عن حلول بديلة تنهي شقاءهم وتسلب منهم حريتهم واستقلال قرارهم، وهذا الاستنتاج ليس إلا نقلا عن واقع حال جبة بشري الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، نتيجة لعدم الاستقرار الذي ضعضع «البنية الذهنية» عند أبنائها عموما، والبشراويين خصوصا، هذه البنية التي تقوم مؤشراتها على استقراء الانجازات الحضارية والتجارب التاريخية والمقومات الثقافية لهذا المجتمع، وجميعها ليست سوى تعبيرات عن تركيب ذهني تجمعت أجزاؤه خلال ظروف ومراحل تاريخية معينة[3].

---

(١) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(١١٤).

(٢) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٦٤).

(٣) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(١٣٢).

أشهر العائلات التي حكمت قضاء بشري إبان المتصرفية والانتداب

تميز قضاء بشري بطابعه العائلي، حيث تبين من خلال استقرائنا لتاريخ هذا القضاء، بأن السمة العائلية تطغى على كافة المحاور السياسية والاجتماعية في جبة بشري، ولعل الشخصيات التاريخية التي أتيح لها أن تتبوأ أكثر من مرة تزعم هذا القضاء، الذي اشتهر بالنزاعات العائلية فيما بين العائلات التقليدية، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وما زالت هذه النزاعات تستشري بين أبناء بشري القضاء.

اشتهر في قضاء بشري كل من الشخصيات التي تمثل العائلات، حيث نأتي على ذكر الذين كان لهم الدور الأبرز في تسيير دفة الحكم، من منطلق علاقتهم مع المتصرفية ومن ثم الانتداب الفرنسي، ولقد تجنبنا التسلسل التاريخي لهذه للشخصيات.

فالتصنيف العائلي فيما بين العائلات: التي يمكن أن نعتبرها تقليدية بحكم اندراجها وعلاقتها بالنظام المقاطعجي وأخرى جديدة ترتبط أكثر بعلاقات رأسمالية، وعدم الوضوح ناتج عن تراوح بعض العائلات تاريخيا بين المستويين المقاطعجي والرأسمالي، كآل كرم في إهدن، أو بسبب لقب الشيخ الذي تحمله بعض القوى كآل رفول إجبع، وقد دخلت ميدان العلاقات الرأسمالية. فالألقاب إذا لا تساعد على التصنيف، فبعض العائلات حملت في مرحلة لقب الشيخ، ثم في مرحلة تالية لقب الخواجة لتعود مجددا إلى المشيخة.

ولعل مسألة دحض فكرة مسبقة تقول بضعف اندماج المقاطعات الشمالية المارونية في علاقات رأسمالية بالمقارنة مع جبل لبنان، تفسر بنيتها العائلية المتماسكة[1].

كما اشتهرت جبة بشري برجالاتها وعائلاتها التي تحمل كبار الرموز البشراوية وأبرزهم:

الشيخ شبل الخوري (؟ - ١٨٦٣)

تسلم حاكمية بشري الجنوبية من عمه، ومدد له داود باشا سنة ١٨٦١، وتوفي سنة ١٨٦٣ فخلفه ابنه الشيخ قبلان عيسى الخوري، ولم تمر ثلاث سنوات على

---

(١) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(١٣ - ١٤).

حكمه حتى تمكن الشيخ راجي بك الضاهر من توحيد المديريتين تحت سلطته، واستمرتا موحدة حتى سنة ١٩٠٤[١].

الشيخ خليل شبل الخوري(؟ - ١٨٦٨)

يعتبر الشيخ خليل شبل الخوري من المشايخ الذين كانوا على علاقة جيدة وتحالف مع يوسف بك كرم. وقد تبين ذلك إثر ازدياد الخلاف بين داود باشا متصرف جبل لبنان، ويوسف بك كرم، فأرسل الأول إلى بنشعي وجوارها مجموعة من جيشه للقبض عليه، فانتشر الخبر في كل نواحي الشمال، فقام الشيخ خليل عيسى الخوري لمساندة صديقه يوسف بك كرم. وبسبب السياسة المناهضة لداود باشا والموالاة للسياسة الفرنسية في جبل لبنان، تحالف الشيخ خليل شبل الخوري ويوسف بك كرم، وقادا المعارك جنبا إلى جنب ضد رموز العثمانيين، إلى أن قوي في وجههم هذا الخط، وكان الشيخ راجي بك الضاهر - حاكم مديرية بشري - مناهضا لخط الشيخ خليل فانكفأ آخر أيامه إلى عيناتا حيث قضى بقية حياته هناك وأصابه مرض عضال أدى إلى وفاته سنة ١٨٦٩[٢].

الشيخ عيسى الخوري الثاني(؟ ١٨٨٠)

تولى السلطة على مديرية بشري الشمالية، وكان يحكم المديرية الجنوبية الشيخ حنا بطرس الضاهر، وتوسع الشيخ عيسى في اتجاه عيناتا عن طريق شراء أراضي بني حرفوش هناك مع أخيه، ويقول الخوري فرنسيس في هذا الصدد! «اشترى الأراضي في عيناتا كي يوسع على أبناء رحمه، ويخرج من حرج مكانهم في بشري، وكان يرمي مع هذه الغاية إلى غاية أسمى ألا وهي وضع حامية في ذلك الثغر، تصد هجمات المتاولة عن بشري»[٣].

إبان حاكميته كان يحرجه ابن أخيه شبل كثيرا، وظل يضيق عليه حتى تنازل له عنها أخيرا، وتوفي سنة ١٨٨٠.

الشيخ نجيب بك الضاهر (١٨٦٩ - ١٩٤٣)

عندما وحد الشيخ راجي بك مديريتي بشري سنة ١٩٠٤، سعى الشيخ كنعان

(١) الخوري جعجع أغناطيوس، ص(٧٨٠)، نقلا عن سيمون عبد المسيح، مرجع سابق.

(٢) الخوري فرنسيس رحمة، ص(٦٥٨)،

(٣) الخورس رحمة فرنسيس، «تاريخ بشري أو مدينة المقدمين»، الجزء الأول، سان باولو - البرازيل، ١٩٥٦ ص(٧١٩ - ٧٢١).

الضاهر قائمقام البترون لدى مظفر باشا البولوني - متصرف جبل لبنان (١٩٠٢ - ١٩٠٧) - لإعادة قسمة بشري إلى ماكانت عليه، فيدير الشيخ نجيب الضاهر الناحية الشمالية، والشيخ ملحم بك عيسى الخوري يدير الناحية الجنوبية، وكان له ما أراد، منعا لتجدد الخلافات بين زعماء البلدة. وفي سنة ١٨٩٧، قلد نعوم باشا الشيخ نجيب الوسام العثماني الثاني، وفي سنة ١٩٠٩ عهد إليه فرنكو باشا مديرية حصرون، وما لبث أن اعترض معتمد الدولة الفرنسية جورج بيكو في بيروت على هذا الأمر، فأعفي الشيخ نجيب من هذه المهمة، وأسندت إليه قائمقامية جزين، وبقي فيها حتى وقوع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤. انتخب نائبا عن الشمال سنة ١٩٣٤ في مجلس الشورى، وجدد انتخابه سنة ١٩٣٦، حتى حل المجلس المذكور سنة ١٩٣٩ عشية الحرب العالمية الثانية. وقد توفي سنة ١٩٤٣[١].

الشيخ حنا بك الضاهر (١٨٧٥ - ١٩٢٠)

ولد في بشري سنة ١٨٧٥، وتلقى دروسه الإبتدائية فيها، ثم انتقل إلى مدرسة الحكمة، ليصبح سنة ١٩٠٣ ضابطا أيام مظفر باشا، ورقي سنة ١٩٠٥ إلى رتبة ملازم، وفي سنة ١٩١٤، عينه أوهانس باشا مديرا بالوكالة على بشري بدلا من أخيه الشيخ نجيب بك الضاهر، وحصل حنا بك الضاهر على الوسام المجيدي الثالث والوسام العثماني الثالث، كما نال ميدالية الحرب وميدالية اللياقة والشجاعة توفي سنة ١٩٢٠.

الشيخ ملحم عيسى الخوري (١٨٥٧ - ١٩١٤)

توحدت مديريتا بشري إثنين وثلاثين سنة تحت حكم راجي بك الضاهر، لكن سنة ١٩٠٤ أعيدتا إلى ما كانتا عليه، فعين الشيخ ملحم بك عيسى الخوري مديرا على الناحية الجنوبية. ويصف الخوري فرنسيس عودة بيت عيسى الخوري إلى السلطة قائلا: «لقد أعاد الشيخ ملحم بجهوده ما كان لجدوده، بعد فترة لا تقل عن ٣٢ سنة، إستقل حاكما فيها راجي بك، إلى أن أديل منه كل من الشيخ عباس أبي صعب حتى سنة ١٨٩٥، ومن ثم خلفه نجيب بك حنا الضاهر، ثم خلف هذا مخائيل بك الضاهر، من بعده جاء الشيخ كسروان الخازن وقد توالى هؤلاء المدراء الأربعة على بشري ونواحيها في فترة سبع سنوات»[٢].

(١) عزلتوا إبراهيم بك الأسود، «دليل لبنان»، المطبعة العثمانية، بعبدا، الطبعة الثالثة، ١٩٠٦ ص(٦٨٧).

(٢) الخوري رحمة فرنسيس، مرجع سابق، ص(٧٣١).

الشيخ راجي بك حنا الضاهر (١٨٣٨ ـ ١٩١٧)

تولى مديرية بشري الجنوبية سنة ١٨٦١، وبعد سنتين وحد المديريتين. على ما ذكرنا سابقا.

الشيخ شبل بك عيسى الخوري (١٨٨٠ ـ ١٩٣٤)

نال لقب بك بموجب فرمان صادر عن متصرف جبل لبنان مظفر باشا سنة ١٩٠٢، وحصل على وسام الأكاديمية الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى[١]، ترشح للمقعد النيابي سنة ١٩٢٩، لكنه لم يفز، وترشح مرة ثانية سنة ١٩٣٣ ففاز ونتيجة لإصابته بمرض عضال توفي سنة ١٩٣٤ .

الشيخ عزيز بك حنا الضاهر (١٨٧٥ ـ ١٩٤٥)

الشيخ عزيز حنا بك الضاهر (١٨٧٥ ـ ١٩٤٥)، عين مديرا على ناحية حصرون سنة ١٩٠٣، ثم مديرا على بشري، ووحد المديريتين من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٤ عندما بدأت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، عينه جورج بيكو قائمقاما على كسروان، وبعد سنتين أسند إليه حاكم جبل لبنان ترابو قائمقامية مرجعيون وحاصبيا، وسنة ١٩٢١ أصبح قائمقاما على عكار[٢].

المجالس النيابية في قضاء بشري

لعب قضاء بشري دورا سياسيا رائدا في السياسة اللبنانية وأعطى رجالات كبارا، أما أبرز العائلات السياسية فهي: طوق ـ رحمة ـ الضاهر ـ عواد ـ جعجع ـ فضول ـ كيروز ـ سكر ـ شعيا ـ عيسى الخوري، وقد مثل القضاء في الندوة البرلمانية على التوالي:

مجلس٣٠/١/١٩٣٤ شبل عيسى الخوري ثم نجيب حنا الضاهر.

مجلس ٢٦/١٠/١٩٣٧ نجيب حنا الضاهر والشيخ توفيق عواد.

مجلس ٢١/٩/١٩٤٣ وهيب طاريا جعجع.

مجلس ٢٥/٥/١٩٤٧ د. يوسف فضول وندره عيسى الخوري.

مجلس ٥/٦/١٩٥١ قبلان شبل عيسى الخوي.

---

(١) الخوري رحمة فرنسيس، مرجع سابق، ص(٧٤٦).

(٢) الخوري رحمة فرنسيس، مرجع سابق، ص(٦٦٠).

مجلس ١٣/٨/١٩٥٣ الشيخ سعيد ملحم طوق.

مجلس ١٢/٨/١٩٥٧ قبلان عيسى الخوي.

مجلس ١٨/٧/١٩٦٠ حبيب أغناطيوس كيروز والشيخ سعيد طوق.

مجلس ٨/٥/١٩٦٤ حبيب كيروز وقبلان عيسى الخوري.

مجلس ٩/٥/١٩٦٨ حبيب كيروز وقبلان عيسى الخوري.

مجلس ١٠/٥/١٩٧٢ د.جبران ملحم طوق وحبيب كيروز.

مجلس ١٩٩٢ قبلان عيسى الخوري وحبيب كيروز.

مجلس ١٩٩٦ د. جبران طوق وقبلان عيسى الخوري.



قضاء زغرتا

قضاء زغرتا في زمن المتصرفية:

ما زال تمثاله شامخا حتى يومنا هذا في بلدته إهدن، إنه الزعيم يوسف بك كرم، الذي لعب دورا بطوليا في زمن المتصرفية، وكثيرا من المؤرخين الذين كتبوا عن هذا الزعيم الذي ناضل من أجل الحرية والاستقرار، حيث حكم مديرية إهدن، عندما كان داود باشا حاكم لبنان، فقد وجد المتصرف نفسه أمام معارضة شديدة من الزعيم الماروني يوسف كرم. ففي الأشهر الأولى من الإحتلال الفرنسي فيما كانت اللجنة الدولية منعقدة في بيروت، قام فؤاد باشا بتعيين يوسف كرم خلفا لبشير أحمد أبي اللمع في قائمقامية النصارى. وفي المدة القصيرة التي قضاها يوسف كرم في هذا المنصب، توفق إلى غزو كسروان وقهر طانيوس شاهين، زعيم ثورة الفلاحين هناك، وبذلك عاد الهدوء والنظام إلى قائمقامية الشمال، وسمح يوسف كرم لطانيوس شاهين أن يحتفظ بإدارة شؤون كسروان كمفوض محلي، إلا أنه سمح أيضا للأسر الإقطاعية التي جلت أو أجليت عن المنطقة، بأن تعود إليها، وإذ كان يوسف كرم محبوبا - على وجه العموم - من الموارنة ومدعوما من أوساط ذات شأن في فرنسا، فقد أمل في أن تسند إليه حاكمية لبنان كله، أو على الأقل أن يثبت في قائمقامية النصارى بعد أن تنتهي اللجنة الدولية من عملها، لكن أمله هذا خاب مع مرور الأيام، ذلك أن دوتبول، قائد القوات الفرنسية في لبنان، لم يكن من المعجبين به، هذا بالإضافة إلى أن الجنرال آثر أن يرى مجيد شهاب حفيد بشير الثاني أميرا على لبنان.

وأمام معارضة الجنرال الفرنسي، استقال يوسف كرم من قائمقامية النصارى، قبيل إنجاز اللجنة الدولية مهمتها، ولعله توقع من وراء ذلك أن يعاد تعيينه في المنصب أو في منصب أفضل منه، بعد انسحاب القوات الفرنسية من البلاد، لكنه أدرك حين وصل داود باشا إلى بيروت متصرفا على لبنان في ٢٢ حزيران ١٨٦١، أن ما توقعه لم يصح، وبذل داود باشا جهده لاكتساب مودة كرم، فعرض عليه مختلف المناصب الكبرى وعامله ندا للأمراء والمشايخ الكبار، وكان بعد أن رفض

كرم منصب قائد الدرك، أنه اقتنع بقبول قائمقامية جزين في أقصى جنوب البلاد، ولكنه لم يبق في هذه القائمقامية سوى ثلاثة أيام، عاد بعدها إلى بلدته إهدن في الشمال، ثم لم يلبث أن تأهب للعصيان، فاستدعاه فؤاد باشا وكان لا يزال في بيروت، ونفاه إلى مصر.

وفي ٦ أيلول ١٨٦٤ أعيد النظر في النظام الأساسي، فمدد لداود باشا في منصبه خمس سنوات أخرى، ثم أذن ليوسف كرم في تشرين الثاني أن يعود إلى إهدن بشرط أن يخضع كل الخضوع لحكومة داود باشا، وقبل يوسف كرم هذا الشرط، فلزم حده مع داود باشا مدة سنة أو أكثر، لكنه لم يلبث أن عاد إلى العصيان وكان بعض أنصاره في كسروان قد رفضوا دفع ما استحق عليهم من الضرائب، مما حمل داود باشا على معاقبتهم.

فلما رفعوا أمرهم إلى كرم، زحف هذا الأخير إلى كسروان لمساعدتهم، وهنا نشب قتال بين جموع يوسف كرم وبين قوات داود باشا، وتلبيةً لطلب المتصرف أرسلت فرقة من الجنود الأتراك لإخضاع العصاة، فاستمر القتال سجالا بين الجانبين أكثر من سنة، واندحر يوسف كرم في آخر الأمر فسلم نفسه للسلطات في بيروت، وفي ٣١ كانون الثاني ١٨٦٧ نفي إلى أوروبا، وعبثا ذهبت طلباته المتكررة للسماح له بالعودة إلى لبنان، فمات في منفاه بإيطاليا في ٧ نيسان ١٨٦٧ وله من العمر ٧٦ عاما.

وبعد ما باء عصيان يوسف كرم بالفشل التام في العام ١٨٦٧، توطدت دعائم المتصرفية في جميع أنحاء لبنان، إلا أن الاستياء وعدم الرضى بقي كامنا في نفوس موارنة الشمال طيلة عهد المتصرفية، وسرعان ما أضعفت هذه المعارضة الصامتة معنويات داود باشا فاستقال من منصبه في صيف ١٨٦٨ وعاد إلى الأستانة. وهكذا نشأت عند الموارنة حول شخص يوسف كرم فكرة القومية اللبنانية المسيحية، فكان نموها وتشجيع الأوساط السياسية والدينية الفرنسية لها، وجها من وجوه هذه الحقبة في تاريخ لبنان[1].

في الوقت الذي شكلت فيه عائلة كرم الإهدنية فيما بعد نموذجا عن ذلك التصنيف الاجتماعي، فهل ينتمي آل كرم إلى البنية المقاطعجية أم إلى البنية الخواجية؟، تتوضح على ضوء الإجابة مواقف عديدة لهذا البيت وبخاصة مواقف يوسف كرم في مرحلة الصراع الاجتماعي في لبنان في منتصف القرن التاسع

(١) الصليبي كمال سليمان، مرجع سابق، ص(١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢).

عشر.. لقد شارك بيت كرم في الثورة على الحمادية وعين أحدهم (الشيخ بشارة كرم)، بكباشا لقيادة العسكر، فقتل لدى عودته من حملة جبة المنيطرة في مكمن نصبه الحمادية[1].

المصادر التاريخية تشير إلى بروز الخواجية في إهدن في كافة عائلاتها، أو ممن ينتسبون إلى تلك العائلات بالمصاهرة، كأمين لبس طربيه (ابن أخت يوسف بك كرم)، الذي عين سنة ١٨٩٣ مديرا لناحية اهدن، ثم انتخب عضوا لمجلس إدارة لبنان عن قضاء البترون سنة ١٨٨٩، وجريج باسيم الذي نافس أسعد جرجس أبي صعب في انتخابات عام ١٨٦٩، وعمل في الوظائف الحكومية العثمانية (في الشرطة، وفي شركة الريجي العثمانية كمدير) ومنهم أيضا حنا معوض وقد عين سنة ١٨٦٧ مديرا لناحية إهدن.

التقسيمات الإدارية في عهد الانتداب الفرنسي

إن مسألة التحديد الجغرافي لقضاء زغرتا، لم تلتزم بصيغة المديريات التي منها قضاء البترون في عهد المتصرفية، وذلك بسبب التداخل الإداري والاجتماعي بين مديريتي إهدن والزاوية، إذ من المتعذر على الباحث في هذه المرحلة أن يعزل زغرتا عن محيطها في الزاوية كما هو الحال في التقسيم الإداري، حيث تتبع زغرتا مديرية إهدن وكذلك يصح على بلدات أخرى مثل سبعل وأيطو ومزيارة، اعتبرت في مديرية إهدن، وهي على علاقة وثيقة مع محيطها الجغرافي[2].

في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠، أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو، القرار رقم ٣٣٦ وحدد بموجبه التنظيمات الإدارية المؤقتة لدولة لبنان الكبير، فقسم لبنان إلى متصرفيات، وكان من بينها متصرفية لبنان الشمالي التي حددت زغرتا مركزا لها، وألحق بها قضاء عكار وقضاء بشري وقضاء البترون المؤلف من مديريتي الكورة والبترون، بإستثناء طرابلس[3]، وعين على رأس كل مديرية، مدير يكون مرجعه الأول القائمقام الذي يرئس القضاء، ويكون مسؤولا أمام المتصرف المقيم في زغرتا، والمفوض بتعيين المديرين التابعين له: القرار

(١) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(١٨ ـ ١٩).

(٢) د. عبد المسيح سيمون، «دراسات في التاريخ الاقتصادي لشمالي لبنان، في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين»، ١٩٩٧، ص(١٢٨).

(٣) الدستور اللبناني، قرار رقم ٣٣٦، تاريخ ١٩٢٠، المادة ٢ ـ ٣، المرجع، المادة ٣ من القرار رقم ٣٣٦ الصادر بتاريخ الأول من أيلول ١٩٢٠.

٣٣٦ الصادر بتاريخ ١٩٢٠ المادتان ٣٤ ـ ٣٥ كما نص القرار ٣٣٦ على تشكيل لجنة إدارية في كل متصرفية تحولت فيما بعد إلى لجنة إدارة المحافظة[1]، وفي سنة ١٩٢٦ أصبح للبنان مجلس نيابي عدد مقاعده ستة وأربعون مقعدا، وقسمت المناطق إلى دوائر انتخابية وشكلت منطقة لبنان الشمالي ما عدا مدينة طرابلس دائرة انتخابية واحدة، وأعطيت حق التمثيل بأربعة نواب.كما عينت السلطة الفرنسية جبران بك النحاس متصرفا على زغرتا، لأنها خلقت من الزاوية مركزا للمتصرفية[2]. في عام ١٩٥١ كانت منطقتي زغرتا وبشري يمثلان دائرة انتخابية واحدة، وفي عام ١٩٥٣ وبناء على التقسيمات الإدارية الجديدة، أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية، فقسمت محافظة الشمال إلى ستة أقضية من بينها قضاء بشري، وقضاء زغرتا الذي يضم مديرية إهدن.

الانتخابات في ظل الانتداب والاستقلال:

في عام ١٩٢٥ انقلب المجلس التمثيلي المنتخب إلى مجلس تأسيسي، عندما شارك في وضع دستور الجمهورية اللبنانية، الذي بموجبه أصبح للبلاد مجلسان تشريعيان، مجلس للنواب يتألف من النواب الثلاثين المنتخبين. ومجلس للشيوخ،يجري تأليفه بتعيين أعضائه بموجب مرسوم تتخذه السلطة، ويبلغ عددهم نصف عدد النواب المنتخبين، وفي أيار ١٩٢٦تم دمج المجلسان في مجلس واحد بموجب قانون أقره المجمع النيابي، سمي قانون تعديل الدستور اللبناني الذي ضم أعضاء المجلسين. وفي تشرين الأول من العام ١٩٢٧، أصدر المفوض السامي قرارا جاء في مادته الأولى «تتولى السلطة التشريعية هيئة واحدة هي مجلس النواب». وفي مادته الثانية: «يتألف هذا المجلس من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقا لأحكام القرار ١٣٠٧ ثلاثون نائبا، وعلى درجتين، ومن نواب معينين بمرسوم من رئيس الجمهورية اللبنانية، يتخذه في مجلس الوزراء.

أما عدد النواب المعينين فيوازي نصف عدد النواب المنتخبين كما جاء في المادة الثالثة، كما سبق وذكرنا. كما أبدلت كلمة البرلمان بكلمة مجلس النواب[3].

(١) الصمد قاسم، «تاريخ الضنية السياسي»، أطروحة دكتوراه، الجامعة اليسوعية، بيروت ١٩٨٤، ص(٣١ ـ ٣٥).

(٢) الزينس وجيه سميح، «تاريخ طرابلس قديمنا وحديثاً»، (من أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر»، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت دون تاريخ، ص(٣٦٥).

(٣) جر، عدد ٢١١٦، تاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧، نقلا عن قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي،، ص(١٠٤).

وفي نيسان ١٩٢٩ وقبل انتهاء مدة هذا المجلس بحوالي ثلاثة أشهر، أصدر رئيس الجمهورية شارل دباس مرسوما دعا فيه الناخبين من الدرجة الأولى في كل المناطق الانتخابية المنصوص عنها في القرار ١٣٠٧ لدورة الاقتراع الأولى يوم الأحد الثاني من حزيران، وذلك لأجل انتخاب مندوبي الهيئات الانتخابية للدرجة الثانية، المندوبين الثانويين، كما دعا هؤلاء إلى الاجتماع يوم الأحد السادس عشر من حزيران في مراكز المناطق الانتخابية، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد[١]، حيث بلغ عدد المندوبين الثانويين في منطقة لبنان الشمالي من دون مدينة طرابلس وقضائها ٩٦ ستة وتسعون مندوبا[٢].

فاز نواب لبنان الشمالي: قبلان فرنجية، الدكتور مسعود يونس، عبود عبد الرزاق نقولا غصن، وقد رافق هذا التشريع حوادث شغب أدت إلى مقتل العديد من الرجال الزغرتاويين.

في الثالث من كانون الثاني ١٩٣٤ أصدر رئيس الحكومة أوبوار المرسوم رقم واحد، وزع بموجبه مقاعد النيابة الثمانية عشر على المحافظات فكان للشمال منها خمسة: إثنان لكل من السنة والموارنة وواحد للروم الأرثوذكس، فاز بالمقعد الماروني عن زغرتا السيد حميد فرنجية ومن قضاء بشري شبل عيسى الخوري.

وفي مجلس عام ١٩٣٧ وبالرغم من إجراء الانتخابات النيابية في مطلع عام ١٩٣٤ وبالرغم من انتخاب المجلس المنبثق عنها لرئيس الجمهورية إميل إده في العشرين من كانون الثاني ١٩٣٦[٣]، ظلت البلاد دون مجلس نيابي ولا دستور طيلة السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٣، ظهر أن الزعماء المناهضين لسلطات الانتداب في لبنان الشمالي كانوا السباقين إلى رص صفوفهم وتأليف قائمتهم الانتخابية التي شكل كل من حميد فرنجية ويوسف إسطفان عن زغرتا وبشري، عبد الحميد كرامي عن طرابلس، محمد عبد الرزاق وسليمان العلي عن عكار، الذي ضمهم المهرجان الانتخابي الكبير، الذي أقامه على شرفهم في زغرتا حميد فرنجية في منتصف حزيران ١٩٤٣[٤].

(١) جر، عدد ٢٢٢٩، تاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٩، مرسوم رقم ٤٨٤١، تاريخ ١٢ نيسان ١٩٢٩، نقلا عن قاسم الصمد، ص(١٠٤).
(٢) الخوري بشارة «حقائق لبنانية»، مرجع سابق، ص(١٦٦). نقلا عن قاسم الصمد ص(١٠٦ - ١٠٧).
(٣) الخوري بشارة، حقائق لبنانية ج١، مرجع سابق، ص(١٩٤).
(٤) صدى الشمال، عدد ١٢٩٧، تاريخ ١٩ حزيران ١٩٤٣، ص(١).

وفي عام ١٩٥١ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية وأصبحت محافظة لبنان الشمالي تضم ثلاث دوائر انتخابية هي: دائرة طرابلس وقضائها، دائرة عكار، في حين شكلت مناطق زغرتا، والبترون، والكورة، وبشري دائرة انتخابية واحدة. وعلى صعيد اللوائح الانتخابية، فقد تشكلت في محافظة لبنان الشمالي لائحتان كباقي المحافظات، اللائحة الدستورية التي تلقى الدعم من الإنكليز والأخرى التي تحظى بتأييد الفرنسيين وسلطاتهم، والتي سميت بالحكومية؛ لأن الحكومة كما تقول بعض المصادر في اتهامها هي التي ألفتها بواسطة معاون أمين السر في محافظة الشمال توفيق عواد، وبمعاونة يد أجنبية في الجناح الغربي من سراي التل[١]. ضمت اللائحة الأولى عن دائرة البترون زغرتا وبشري والكورة، حميد فرنجية، يوسف إسطفان، يوسف ضو، وهيب جعجع، وبطرس الخوري عن الموارنة، نقولا غصن، عن الروم الأرثوذكس، فيما ضمت اللائحة الثانية والتي أطلق عليها اللائحة الحكومية، كل من، جواد بولس، أنطوان شاهين، ندره عيسى الخوري وتوفيق عواد وشارل الخوري عن الموارنة، فيليب بولس عن الروم الأرثوذكس[٢].

العائلات السياسية في قضاء زغرتا

عائلة فرنجية

يعتبر الزعيم يوسف بك كرم أول من رسخ الزعامة في زغرتا، وكان يلتف حول كرم أنصاره الذين يحملون أسماء العائلات مثل فرنجية بشخص أغناطيوس فرنجية، وكذلك أغناطيوس معوض وأنطونيوس بشارة وجميع هؤلاء كما تشير الوثائق التاريخية من أنصار يوسف بك كرم، وهم الذين رافقوه إلى بيروت أثناء منفاه. واعتبارا من ذلك التاريخ أي من ستينات القرن التاسع عشر لم يغب اسم فرنجية عن سجلات زغرتا وإهدن، وشيئا فشيئا يتقدم ليصبح هو محور الأحداث ومحركها في زغرتا[٣]، لا سيما بعد أن انتهت ملحمة يوسف بك كرم على الأرض إذ بدأ عهد جديد كان لعائلة فرنجية نصيب من هذا التغيير وذلك بانتخاب أغناطيوس فرنجية مختارا وكذلك لوظيفة شيخ صلح.

يعود أصل عائلة فرنجية إلى الصليبيين كما يقول الدكتور فيليب حتي وكذلك إسطفان البشعلاني هو أيضا يرجع آل فرنجية إلى الصليبيين في كتابه لبنان ويوسف

(١) صدى الشمال، عدد ١٣٠٦، تاريخ ٢٢ آب ١٩٤٣، ص(١).
(٢) الصمد قاسم، مرجع سابق، ص(٢٢ - ١٢٣).
(٣) فرشخ جورج، «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال»، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص(١٧)..

كرم[1]، يمكن القول أن الزعامة الفرنجية تأخذ جذورها في هذه الولاية الطويلة وفي شخصية أغناطيوس، وصار الشيخ جزءا من الاسم ولم يعد يندهش من أن يرى أغناطيوس وأولاده يتقدمون القوم وساعده هذه المشيخة الناشئة على مواصلة الصعود أن صاحبها لم يفكر يوما في الزعامة[2]، فلم ينتبه أحدا لخطره، ولم يحاول أحدا قمعه ولا منافسته التي لم يكن فيها لأحفاد كرم دور سياسي بارز.

أقام الزغرتاويون لبطلهم تمثالا أمام كنيسة مار جرجس في إهدن عام ١٩٣٢، كان النائب قبلان فرنجية حفيد أغناطيوس قد تبوأ مركز الزعامة الزغرتاوية في هذه الفترة، إذن نستطيع القول أن زعامة آل فرنجية بدأت مع أغناطيوس فرنجية ومن ثم ولده سليمان فرنجية (١٨٤٦ ـ ١٩٠٨) الذي ترك له والده أغناطيوس ثروة وشهرة، وقد عينه مظفر باشا سنة ١٩٠٤ مديرا لإهدن حتى وفاته سنة ١٩٠٨، حين خلفه ابنه قبلان حتى سنة ١٩١٣ وخلال مرحلة الانتداب خاض الانتخابات بمواجهة وديع طربيه[3]، منذ عام ١٩٠٤، ومديرية إهدن بيد سليمان بن أغناطيوس فرنجية، ثم بيد ابنه قبلان فرنجية حتى عام ١٩١٤، حين اندلاع الحرب. وفي عام ١٩٢٩. أصبح قبلان فرنجية نائبا، ومنذ ذلك الحين لم تغادر النيابة بيته، بالرغم من كل التطورات والتعديلات السياسية والاجتماعية، وبالرغم من التغييرات الإدارية التي تعرضت لها الدوائر الانتخابية وظلت هذه الزعامة تتقدم وتتطور فانتقلت من النيابة عل يد قبلان إلى الوزارة على يد حميد إلى رئاسة الجمهورية على يد سليمان، لا يوجد في لبنان زعامات كثيرة انطلقت من حيث إنطلقت هذه الزعامة ووصلت إلى حيث وصلت، هل يوجد في لبنان زعامة حافظت على هذه الوتيرة الدائمة الصعود؟ ومثلما أن القرن التاسع عشر كان قرن الكرميين، فإن القرن العشرين هو قرن بيت فرنجية[4].

قبلان بك فرنجية:

الانتخابات النيابية الأولى التي أجراها الجنرال غورو في لبنان عام ١٩٢١، كان يوسف بك كرم الثالث لا يزال طفلا، فترشح نسيبه بطرس بك كرم ولم يحالفه

(١) حتي فيليب، «تاريخ لبنان»، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عام ١٩٢٤، ص(٣٩٠).
(٢) فرشخ جورج، «حميد فرنجية»، وجمهورية الاستقلال، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص(١٩).
(٣) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(٣٠).
(٤) فرشج جورج، «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال»، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص(٢٧).

الحظ، فيما نجح منافسه وديع طربيه نائبا عن زغرتا، وبعد أن غادر غورو لبنان عينت الحكومة الفرنسية الجنرال فيغان خلفا له لكنه لم يبق طويلا واستبدل مكانه الجنرال سراي عام ١٩٢٥ حيث حدد موعدا لإجراء الانتخابات يومي ٢٨ حزيران و١٢ تموز من نفس العام، لم يستقبل الزغرتاويون هزيمة بطرس بك كرم بغضب كبير وإن كانوا يردوون أن النيابة يجب أن تعود إليهم وليس إلى أحد من الزاوية، وعندما جاءت الانتخابات الثانية أجمعت الكلمة على ترشيح قبلان بك فرنجية، ولأن القاعدة يجب أن يكون لها استثناء، كسر الشيخ خليل كرم الإجماع وأيد وديع طربيه النائب السابق وابن بنت مخايل بك كرم شقيق البطل يوسف كرم. كانت الانتخابات تجرى على مرحلتين، ففي إنتخابات عام ١٩٢٥ تدخل الفرنسيون تدخلا سافرا لإسقاط قبلان فرنجية بمنعه من دخول لائحة محمد الجسر، وضغطوا على الناخبين الكبار كي يقترعوا لوديع طربيه، وسقط قبلان فرنجية في هذه الدورة، فكان سقوطه عظيما في نظر أهل زغرتا، وسكت الزغرتاويون على م حين رأوا أن إميل إده سقط أيضا في بيروت وهو الزعيم الكبير ورجل الفرنسيين[1]. في هذه الأثناء كانت الزعامة الكرمية في زغرتا تبدي مقاومتها الأخيرة لانتقالها إلى بيت فرنجية، وترجمت تلك المقاومات بسلسلة من الاشتباكات الدامية بين أفراد من العائلتين، والزعامة في منطقة مثل زغرتا لا تأتي طوعا ولا بالآدمية، الآدمية شرط من شروطها أما إذا كانت الصفة الوحيدة لصاحب الطموح فإنها تلعب ضده، يوسف بك كرم الثالث ولد في عقر دار الزعامة لكنه لم يحب السياسة ولا الزعامة، إنتهى نائبا سابقا، ولم يعمل وزيرا، وفرم زعامة تاريخية حسده عليها الناس بفضل آدميته[2]، بعد أن سحب الشيخ خليل كرم دعمه لوديع بك طربيه في الانتخابات قرر أن يدعم قبلان بك فتحقق عندئذ الإجماع من جديد، وأصبح قبلان بك فرنجية مرشح المدينة كلها، وكان قد سبق ذلك معركة دموية بين طرفي النزاع.

استعد الفرنسيون لمكافأة قبلان فرنجية مرة ثانية، ولكن الزغرتاويين كانوا قد استعدوا بدورهم، وحل موعد الانتخابات في حزيران ١٩٢٩[3]، وقد رافق هذه المعركة اشتباكات بين عائلة فرنجية وعائلة طربيه، سقط ضحيتها قتلى وجرحى، حزن قبلان بك لسماعه هذا النبأ وقرر على إثره الانسحاب لأنه لا يريد نيابة ملطخة بالدم، أما تفاصيل الحادثة كما وردت، «زحف أهالي زغرتا إلى طرابلس فأطلق المتطوعون العلويون النار عليهم وأردوا ثلاثة منهم، ولكن الزغرتاويين دخلوا

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٤٣).
(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٤٤).
(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٤٦).

السرايا عنوة وضغطوا على الناخبين الثانويين مما إضطر وديع طربيه للانسحاب ففاز قبلان فرنجية بالمقعد النيابي»[1].

بعد عزوف قبلان بك فرنجية عن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية قرر أن يتنازل إلى المحامي الشاب الذي لمع نجمه وهو الأستاذ جواد بولس حفيد الشيخ أسعد بولس واليد اليمنى ليوسف بك كرم، وكان على علاقة وطيدة بالفرنسيين حيث رأى فيه الشخص الأجدر لتمثيل زغرتا، لكن شقيقة قبلان وتدعى سلطانة عارضت أخيها وآثرت ابنه حميد، رغم أن قبلان كان يرى أن حميدا هذا لم يصبح بسن يسمح له بتحمل المسؤولية، وقالت: إما أن تتنازل لولدك أو لا تتنازل أبدا، ووقف حميد يدافع عن حقه، وسانده أخوه سليمان واستطاعوا إقناعه بترشيح حميد فرنجية.

معركة انتخابات ١٩٣٤: لم تكن معقدة سياسيا وحسب فقد وقع اختيار المفوض السامي على كانون الثاني من تلك السنة حيث موسم الأمطار والثلوج فلم يتمكن المرشح من إقامة الزيارات الانتخابية وكذلك الناخب كان يرى صعوبة في الوصول إلى مراكز الإقتراع، ومع ذلك فاز حميد فرنجية بالمقعد النيابي وكان الأصغر سنا بين النواب[2].

حميد وسليمان فرنجية:

حميد هو الابن البكر لقبلان فرنجية ولد عام ١٩٠٧، ترعرع حميد فرنجية في فترة زمنية حرجة وغنية بالأحداث أبرزها انهيار السلطنة العثمانية، في هذه الأثناء لم يكن حميد في عمر يسمح له بالاهتمام والتعاطي بالشؤون السياسية، في سنة ١٩٢٤ نال حميد البكالوريا وهو في السابعة عشرة من العمر، ثم درس الحقوق والتحق بمكتب الشيخ بشارة الخوري وتدرج على يديه، فيما سليمان لم يتابع تعليمه وهو يصغر حميدا بثلاث سنوات[3].

اللعب في زغرتا وإهدن وما بينهما وفي بيت قبلان فرنجية بالذات بين حميد وسليمان، سليمان أدى خدمات كثيرة لأخيه أهمها أنه حرره من عائلته أو عشيرته ومن زغرتا ووضعه فوق الجميع، سليمان فرنجية جنب أخاه هذه المشقة وتركه

---

(١) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص(١٦٦).

(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٥٢).

(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٥٢).

للقضايا الاستثنائية فأصبح الوصول إليه استثنائيا، البعد بعد المسافة وزاده هيبة على هيبة[1].

حوادث زغرتا أدركته وأعادته بعنف إلى واقعها، وفي عهد النواب والوزراء كثرت الحوادث في زغرتا، وعندما يسيل الدم فيها تتغير وتثقل وطأتها، وتتحول إلى عبء، وعبؤها مرهق، زعامة بيت فرنجية غير مهددة لكن الحذر واجب، العيون مبثوثة والآذان صاغية[2].

حميد فرنجية:

دخل حميد فرنجية المجلس النيابي وهو في السابعة والعشرين من عمره، يتفق الجميع على أن حميد فرنجية كان قطبا من أقطاب الحياة البرلمانية، ولم تقتصر برلمانيته على الكلام فقط بل بالممارسة والحضور والمشاركة، حيث بدأ يأخذ سطوة ويؤثر على النواب. هذا التأثير لم يأت من العدم، ولم يكن مجانا، محاضر مجلس النواب كما تنشرها الجريدة الرسمية، تبين أن حميد فرنجية دخل المجلس النيابي في بداية دوره التشريعي الثالث في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ وانقطع عنه في نهاية العقد الأول من الدور التشريعي التاسع، أي عمليا بعد أربعة أشهر من إعادة انتخابه في أواخر أيلول من عام ١٩٥٧، فيكون قد إنتخب سبع مرات نائبا عن زغرتا الزاوية حينا وعن محافظة لبنان الشمالي أحيانا[3].

وبتقدير حميد فرنجية أن دور النائب جعله يفضله على الوزارة، لم يرفض يوما أن يكون وزيرا ولكنه رفض دائما الاستمرار في الوزارة إذا كان ذلك على حساب مبادئه أو كرامته أو تحالفاته السياسية، وبالفعل فقد استقال من الحكومة أربع مرات، وكان يعود دائما إلى مقعده النيابي بفرح ونشاط لأنه يعتبر النيابة أساس العمل السياسي[4].

لم يخرج عن صمته إلا نادرا ودائما لسبب له علاقة بأخيه أو بزغرتا، عندما انتخب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية في آب ١٩٧٠، جاء من المجلس النيابي إلى بيت أخيه، ووضع الرئاسة بين يديه وقال له: أنه جاء بها بفضله، وتصور الأصحاب المخلصون أن القلوب تصافت وأن العائلتين عادتا إلى سابق العهد من

---

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٥٣).

(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٤٥).

(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٥٩).

(٤) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٩٤).

الألفة، واستعد قبلان حميد فرنجية وكان قد بلغ السادسة والعشرين، فالمقعد النيابي في زغرتا خلا بانتخاب عمه رئيسا لكن طوني هو الذي ترشح وفاز بالتزكية.

قبل وقت طويل من موعد الانتخابات في عام ١٩٧٢ شكل طوني سليمان فرنجية لائحته التي ضمت إليه النائبين رينيه معوض والأب سمعان الدويهي، وفوجىء قبلان حميد فرنجية، وحين لم يفاتحه أحد بالموضوع أعلن ترشيحه ونزل إلى الساحة وبقوة خارقة عجز عن تشكيل لائحة تنافس لائحة ابن عمه، المرة الثانية التي قطع فيها حميد فرنجية عزلته كانت عندما اشتدت الحملة على الرئيس فرنجية في عز حرب السنتين تطالبه بالاستقالة، فجأة وحين لم يكن ينتظره أحد تكلم المعتكف الصامت ورفع صوته وضمه إلى جوقة المطالبين بالإستقالة.

لم يكن الرئيس فرنجية أول من يضرب من بيت أبيه وتلك الضربة كانت قاسية.

عاطفيا أصاب النداء نقطة حساسة عند الرئيس فرنجية، سياسيا أعطى مفعولا عكسيا وجعل الرئيس يتشنج، لو برقت فكرة الاستقالة في ذهن الرئيس فرنجية ثانية واحدة لعدل عنها بعد النداء، أخوه حميد مقدس عنده، وهناك حدود، وسليمان فرنجية مقتنع أن حميد فرنجية بعقله الواسع لايتجاوز تلك الحدود[١].

توفي حميد فرنجية في بيروت في الخامس من أيلول ١٩٨١ ودفن في إهدن كان أخوه سليمان قد أخذ المشعل من زمان والمخلصون الذين خافوا على الشعلة من أن تنطفىء فرحوا عندما سجلوا أنها تزداد توهجا خصوصا وأن سليمان فرنجية حافظ على الروح التي نفخها حميد فرنجية في خطوطها الجوهرية برغم الصعوبات والعراقيل التي اعترضت سبيله[٢]. حميد فرنجية كان دعامة من دعائم النظام اللبناني، وفي السنوات الحاسمة ـ التي سبقت ضياع فلسطين والتي رافقته أو التي شهدت قيام إسرائيل ونموها ـ كان حميد فرنجية وزيرا قويا بدون انقطاع تقريبا منذ ١٩٤٤ وإلى ١٩٤٩ وفي هذه الفترة الرئيسية من حياته تسلم حقائب ثلاثا المالية ثم الخارجية والتربية الوطنية معا[٣].

الرئيس سليمان فرنجية:

الرئيس سليمان فرنجية دخل البرلمان في دورة عام ١٩٦٠، بعد ما أصاب العجز شقيقه حميد بسبب مرض عضال أصابه مما أدى إلى إعتكافه، لعب الرئيس

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٨٠ ـ ٣٨١).
(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٨٢).
(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٢٩٤).

فرنجية دورا سياسيا هاما في زغرتا والشمال ولبنان، تسلم حقيبة وزارة الداخلية، استطاع أن يكون مرشحا لرآسة الجمهورية بفترة قصيرة جدا قياسا إلى غيره، وفي عام ١٩٧٠ انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية، وقد خلا المقعد النيابي بانتخابه رئيسا فرشح نجله طوني ونجح بالتزكية، توفي الرئيس سليمان فرنجية عام ١٩٩١.

حميد فرنجية أول وزير للخارجية اللبنانية:

كان حميد فرنجية لا يزال أصغر نائب في المجلس النيابي عندما عين وزيرا للمال للمرة الأولى، وكان قد أعيد انتخابه للمرة الثانية بسهولة، ولاحظ الجميع نشاطه واهتمامه وتدخله بكلام قليل ومفيد فتوسموا فيه الخير[١].

عين وزيرا للمالية في عام ١٩٣٨في حكومة عبد الله اليافي ووزيرا للخارجية في وزارة أحمد الداعوق عام ١٩٤١، في تلك الأثناء، اتخذ موقفا وطنيا ثابتا، ينسجم جزئيا مع رغبات السلطات البريطانية واضطر لمغادرة الوزارة بناء على تدخل الجنرال كاترو[٢]، حين صدرت المراسيم بتكليف رياض الصلح تشكيل حكومته الثانية في ٣ تموز ١٩٤٤ دخل فيها حميد فرنجية وزيرا للمالية وتلك الحكومة التي تحمل الرقم ٢٠ منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية، كانت الحكومة الثانية في عهد الاستقلال الفعلي وكان حميد فرنجية قد عين وزيرا للمالية مرة أولى في حكومة الدكتور عبد الله اليافي عام ١٩٣٨ لكنه لم يدم طويلا في الوزارة[٣].

كانت الوزارة السابعة عشرة في تاريخ الجمهورية اللبنانية والوزارة الأولى التي فيها حقيبتان للخارجية والدفاع بكل صلاحياتهما وكان إنشاء هاتين الوزارتين في رأي الجنرال كاترو وسلطات الانتداب، دليلا على تمتع لبنان باستقلاله باعتبار أن حكومته هي التي باتت ترسم وتنفذ السياسة الخارجية وسياسة الدفاع الوطني، فكان حميد فرنجية أول وزير للخارجية، وكان عليه أن يؤسس هذه الوزارة، حيث أن الوزارات الأخرى كان لها مقر وجهاز وإدارة وكل ما يلزم في وزارة الخارجية يجب ابتكار كل شيء، وما أن صدر المرسوم حتى أعلن أنه صار للبلاد سياسة خارجية وسلك دبلوماسي ومقر للوزارة، وفي عملية اجتياح لم يعرف المجلس النيابي سابقة لها، احتل حميد فرنجية غرفة فيه وجعل منها مقرا لوزارته[٤].

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٩٩).
(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٠٥).
(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٣٢).
(٤) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٠٣).

استقبل حميد فرنجية عام ١٩٤٥ وهو وزير للمالية في حكومة رياض الصلح، وودعه وهو وزير للخارجية والتربية في حكومة سامي الصلح وبين الحكومتين الصلحيتين، لم تعش حكومة عبد الحميد كرامي سوى أشهر معدودة. استقالت حكومة عبد الحميد كرامي في الثاني والعشرين من آب ١٩٤٥ وشكل سامي الصلح الحكومة رقم ٢٢ في اليوم ذاته أي بعد أسبوع واحد على استلام البيان الذي وقع في الخامس عشر من آب، اتخذ سامي الصلح حميد فرنجية وزيرا للخارجية والمغتربين وللتربية الوطنية، فكانت تلك وزارته الرابعة وكانت الأولى التي تجمع فيها حقيبتين الخارجية والتربية والأولى التي يتسلم فيها التربية[١]، لم تعش حكومة سامي الصلح طويلا بعد استقالة حميد فرنجية ويوسف سالم، ورحلت في الثاني والعشرين من أيار ١٩٤٦ وكلف الشيخ بشارة الخوري نائب طرابلس سعدي المنلا بتشكيل الحكومة الجديدة واستبعد حميد فرنجية. لم يأت كانون الأول إلا وسعدي المنلا يقدم إستقالة حكومته، ولم يندهش أحد من تكليف رياض الصلح بتشكيل الحكومة الجديدة[٢].

معارك حميد فرنجية الإنتخابية:

كانت الانتخابات النيابية في عام ١٩٤٣ مهمة وصعبة، تواجه فيها اللبنانيون بانقساماتهم وشيعهم، وتواجه فيها العرب أيضا والإنكليز، والأمريكيون أنفسهم تدخلوا.

كانت معركة حميد فرنجية دقيقة وتدخل سليمان فرنجية فيها بكل قوته وعنفوانه، كانت اللائحة على مستوى المحافظة كلها، ونزل عبد الحميد كرامي بثقله، وأراد أن يحجم حميد فرنجية وأن يستفرده في اللائحة، وبعد أن تأكد سليمان فرنجية أن مفاوضات اللحظة الأخيرة فشلت وأن عبد الحميد أفندي مصر على موقفه، توجه سليمان إلى منزل عبد الحميد كرامي، لم تذكر التفاصيل التي دارت بين الرجلين إلا أن النتيجة كانت دخول حميد لائحة كرامي وفوزها كاملة فيما بعد[٣].

ما كادت تنتهي قصة إميل إده حتى بدأت قصة يوسف بك كرم ومرة أخرى كان حميد فرنجية في قلب الحدث وبدأت القصة بموت نائب بشري وهيب جعجع

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٤١).
(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٩٣).
(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٠٨).

في ظروف غامضة، ترشح شقيقه حسيب طاريا جعجع وترشح ضده يوسف بك كرم باعتبار أن التمثيل كان عن المحافظة[١].

الرأي السائد في زغرتا وفي معظم الأوساط أن الفرنسيين أقنعوا يوسف كرم بترشيح نفسه، الجنرال بينيه المندوب الفرنسي العام ينفي ذلك بحجة أنه لم تكن لديه مصلحة في خوض معركة حتى وإن كانت مضمونة، باعتبار أن إدخال نائب أو إثنين إلى المجلس لن يغير شيئا من الوضع السياسي العام. ولأول مرة اختلف الأخوان، حميد فرنجية ضد ترشيح يوسف بك كرم انطلاقا من موقف سياسي عام، وسليمان فرنجية مع الترشيح تجاوبا منه مع مشاعر الناس الذين يعيش بينهم، زغرتا كلها تقريبا، مالت مع إبن كرم ولا سيما بعد الإشكال المسلح الذي وقع في طرابلس بين زغرتاويين مناصرين ليوسف بك كرم وبشراويين مناصرين لحسيب جعجع، وقد قام سليمان فرنجية بجولات يدعو فيها إلى تأييد يوسف كرم وكان لسليمان فرنجية مآرب أخرى من وراء هذا التأييد فهو لم ينس موقف عبد الحميد كرامي في انتخابات ١٩٤٣[٢].

جرت الانتخابات في ٢٣ نيسان ١٩٤٤ وفاز يوسف كرم وكانت تلك نيابته الأولى ويقول «وما أن عرفت نتيجة الانتخابات في الشمال حتى اندفع خصوم العهد يبشرون بهذا الفوز صابغينه بصبغة سياسية زائفة كأنه فوز للسياسة الاستعمارية على السياسة اللبنانية[٣]، موقف حميد فرنجية من معركة يوسف كرم وسع دائرة تأثيره وتقديره، معظم الذين كانوا يتتبعون المعركة، من فرنسيين وإنكليز ولبنانيين، تصوروا أن العصبية الزغرتاوية ستتغلب عليه وأن التيار الشعبي سيجرفه ويرغمه على مسايرة مواطنه يوسف كرم، غير أنه ترفع فوق العصبية الضيقة ووقف في وجه التيار، معرضا سمعته كزعيم شمالي. ويرى منح الصلح أن «موقف حميد فرنجية في تلك المعركة حقق له كسبا عربيا وإسلاميا، لا سيما وأن المظاهرة كادت تتحول إلى انقلاب وتخوف كثيرون من أن يتعدى المتظاهرون على الحكومة والنواب إذا تمكنوا من اقتحام المجلس، لقد أثبت حميد فرنجية أنه يقدم الموقف الوطني على الموقف المحلي»[٤].

الانتخابات الأولى في العهد الاستقلالي كانت محكا جديدا للزعامة الفرنجية

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٢٧).
(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٢٨).
(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٢٩).
(٤) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٣١).

في زغرتا، انتصار يوسف كرم في الإنتخابات الفرعية في عام ١٩٤٤ ضج، المرشح الذي دعمه حميد فرنجية، أيقظ الزعامة الكرمية وأعطاها زخما وسرى التيار من أقصى الشمال إلى أقصاه، في هذه الأثناء كان سليمان فرنجية قد هيأ الجو للتحالف مع الزعيم الكرمي الشاب وفي الوقت نفسه، ابتعد عن عبد الحميد كرامي فمهد الطريق مع مايز المقدم وحين جاء زمن التحالفات الرسمية غادر سليمان فرنجية دائرة الضوء تاركا الساحة لأخيه حميد، وانكفأ راضيا ليتسلم الآلة الانتخابية بحيث لم يحتج إليها في تلك الانتخابات بسبب عزوف عبد الحميد كرامي عن الترشيح[١].

انتخابات عام ١٩٥١: يقول بشارة الخوري أن هذه الانتخابات هي أنزه انتخابات نيابية، ففي هذه الانتخابات عاد سليمان فرنجية إلى الظهور، لم يكن لديه مانع من تكرار تجربة الانتخابات الأخيرة، التحالف مع يوسف كرم مفيد ومريح لأنه يقطع الطريق على مرشحين آخرين من المنطقة أو على الأقل لا يترك لهم حظا كبيرا، وإذا تحقق هذا التحالف يسهل التفاهم مع المرشحين الآخرين من بشري والكورة والبترون، لكن سليمان فرنجية لا يلمس عنده حماسا كبيرا، باختصار وبسرعة أدرك سليمان فرنجية أن هناك يدا تعمل لعرقلة أي تحالف ممكن مع الزعيم الكرمي، وعرف حميد فرنجية مصدر العرقلة خصوصا بعد أن أعلن الشيخ أنطوان إسطفان ترشيح نفسه، ومع ذلك لم يأبه وواصل اهتمامه بالانتخابات، وسجل أن العهد أو مريديه يحاربونه في عقر داره، سيكون لهذه المعركة عواقب في زغرتا، الرئيس بشارة الخوري كتب يقول عن معركة حميد فرنجية في عام ١٩٥١ «إبتدأت المعركة وحميد فرنجية المرشح المفضل عند أكثر الناس ولكنه تأخر بإعلان قائمته وتردد كثيرا باختيار رفقائه، معتدا بقوته ولم يأبه للتنبيهات المخلصة التي أبديت له، وقد افتقرت قائمته للرجال والمال ففاز وحده وفازت قائمة خصومه»[٢].

علاقة حميد فرنجية بالرئيسين بشارة الخوري وكميل شمعون:

كان كميل شمعون يعترض بشكل منهجي على كل اقتراح يتقدم به حميد فرنجية، ويقلل من أهمية أي حجة يقدمها ويستهجن مداخلاته في وجه الوزيرين الفرنسي والإنكليزي[٣]، وقد ترجم ذلك دعوة الشيخ بشارة الخوري مجلس الوزراء إلى الاجتماع في الثاني والعشرين من شباط ١٩٤٦، حيث اتخذت الحكومة اللبنانية

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٩٦).

(٢) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص(٣٦٣).

(٣) شمعون كميل، «أزمة في الشرق الأوسط»، ص(١٧٦)، نقلا عن جورج فرشخ، حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال.

قرارا بالسماح للوفد اللبناني بالانتقال إلى باريس لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل التوصل إلى الجلاء. ومنعا لأي التباس صدر بيان رسمي عن الحكومة اللنانية بتكليف الوفد اللبناني المؤلف من حميد فرنجية ورياض الصلح ويوسف سالم بهذه المهمة، ولم يرد اسم كميل شمعون في عداد هذا الوفد، حاول شمعون عرقلة الوفد والحؤول دون سفره إلى باريس لمناقشة مسألة الجلاء مع الوزراء الفرنسيين الكبار، لكن محاولات شمعون ذهبت دون جدوى، وتمكن الوفد اللبناني من الذهاب إلى باريس[١].

في الرابع والعشرين من شباط أي مباشرة بعد ثورة الغضب الشمعونية قدم السيد شون الوزير المفوض البريطاني في بيروت مذكرة إلى الرئيس بشارة الخوري، تنم لهجتها هن انزعاج لندن من قبول لبنان أن يفاوض في باريس دون أن تفصح عن ذلك[٢]، وكانت فكرة التفاوض من أجل الجلاء في باريس من اقتراح حميد فرنجية، ونظرا للعلاقة الجيدة بين حميد وبشارة الخوري والإعجاب برأيه، أخذ اقتراحه على محمل الجدية مما أزعج كميل شمعون الذي ناصب العداء للفرنسيين آنذاك، كان حميد فرنجية قد وجه إلى جورج بيكو في آذار ١٩٤٦ مذكرة طويلة سجل فيها تحفظاته على المفاوضات الفرنسية البريطانية التي أقصي لبنان عنها وعرض وجهة نظر الحكومة اللبنانية وأخرج جورج بيكو تلك المذكرة من ملفاته، ومثلما يعمل كل مفاوض يريد التوصل إلى تسوية مقبولة قصر المهلة الفرنسية المطلوبة وطول المهلة اللبنانية المعروضة، وبينما كان كميل شمعون يشمت بالوفد في لندن كان حميد فرنجية يعطي موافقة مبدئية على التسوية التي توصل إليها مع جورج بيكو، ويبرق إلى بيروت طالبا المصادقة عليها ومشددا على السرية من أجل أن يتم الإعلان عن الاتفاق في الوقت ذاته في باريس وبيروت، وأخيرا جاءت الموافقة من بيروت على خطة الجلاء على النحو التالي:

أولا: تسحب معظم الجيوش الفرنسية المقاتلة قبل نهاية حزيران ١٩٤٦.

ثانيا: ينتهي سحب الجيوش المقاتلة قبل ٣١ آب ولا يبقى إلا ٣٠ ضابطا ونحو من ٣٠٠ فني.

ثالثا: يغادر آخر جندي أو فني فرنسي الأراضي اللبنانية قبل ٣١ كانون أول ١٩٤٦.

وعلى الفور أبلغ حميد فرنجية نظيره الفرنسي النبأ محددا الثالث والعشرين من آذار موعدا لتبادل الرسائل التي تبرم الاتفاق وتدخله حيز التنفيذ[٣].

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٦٩).

(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٧٠).

(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٨٣).

«نجاح مهمة الوفد اللبناني كان كاملا، وبفضل إرشادات الرئيس بشارة الخوري وتوجيهاته الفعلية، وبفضل الدبلوماسية البارعة التي قادها حميد فرنجية، تمكنت الحكومة اللبنانية من أن تحقق هدفها الرئيسي ألا وهو الجلاء عن تراب الوطن الذي كان التعبير الحسي عن الاستقلال»[1].

يروي الشيخ بشارة الخوري: أن كميل شمعون، بعد أن علم أن حميد فرنجية نجح في مسعاه ووقع وثيقة الجلاء لم يبادر إلى تهنئته بل أبرق إلى بيروت يعتب على الرئيس لأنه لم يأخذ بوجهة نظره، ويمنع الوفد من السفر إلى باريس، لا يقول أحدا أن كميل شمعون كان ضد الجلاء، إنما يفضل أن يتحقق عن طريقه وبمساعدة صديقه الجنرال سبيرس[2].

حميد فرنجية ومعركة الرئاسة:

بعد الانتهاء من الإنتخابات النيابية انصرف حميد فرنجية إلى معركة رئاسة الجمهورية، ينافسه الرئيس كميل شمعون عام ١٩٥٢ لكنه ما لبث أن انسحب من المعركة بعد أن لمس من بعض النواب تراجعا بتأييده من جهة، ودعم من دمشق لكميل شمعون، كان الشيخ بشارة الخوري مرشحه الطبيعي ولم يكن واردا في ذهنه أن يرشح نفسه وإن كان بعض زملائه حاول إغراءه بترشيح نفسه[3].

الإقطاعية السياسية في زغرتا:

لعل الحديث عن إقطاعية سياسية في زغرتا أمر لا يستلطفه حميد فرنجية على الرغم من أنه كان سيرسي قاعدتها بمساعدة أخيه سليمان فرنجية، ولطالما كان يندد بهذا الفهم للعمل السياسي، والتناقض هنا ظاهري وحسب، وكان يقتدي بزعامات زمانه وأولهم الشيخ بشارة الخوري، وحميد فرنجية يرفض مقولة الإقطاع السياسي، والشعور العام بزغرتا يميل إلى الاعتقاد بها والتأسيس لإقطاعية سياسية عن تصميم أو عن غيره، لا بد وأن يؤدي في الممارسة إلى صدامات ومواجهات وإلى تجاوزات وارتباكات يأسف لذيولها حميد فرنجية ويأباها على صعيد السلوكية الفردية، ولا يجد لها مبررا ويدافع عنها في سياق العمل السياسي، لأن هذا العمل لا يتحمل التردد والحالات النفسية وبراغماتية حميد فرنجية جعلته يتعايش مع العائلات السياسية المكرسة في زغرتا ولا سيما بعد أن سلمت بتقدمه عليها فكان

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٨٥)، وكذلك جريدة بيروت المساء، عدد ٢٥، ١١، ١٩٥٧.

(٢) الخوري بشارة، «حقائق لبنانية»، الجزء الثاني، ص(٢٢٩)، نقلا عن جورج فرشخ، مرجع سابق، ص(١٨٨).

(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(١٠٩).

من الصعب أن يرتفع رأس من خارج القيادات التقليدية لهذه العائلات[1].

آل فرنجية ومشايخ آل إسطفان:

في عهد الانتداب الفرنسي، بدأت مرحلة جديدة بالنسبة للمشايخ يوسف وسايد أسطفان ومن بعدهما أنطوان إسطفان، على كافة المستويات، فعلى المستوى السياسي، فستبدأ بتعيين الشيخ يوسف نائبا في مجلس الشيوخ اللبناني سنة ١٩٢٦، ثم توليه وزارة الداخلية سنة ١٩٣٧، وتداول اسمه كمرشح لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٤٣ في إطار البحث عن مرشح توفيقي بين بشارة الخوري وإميل إده، الأمر الذي أثار حفيظة آل فرنجية لما آل إليه آل أسطفان من سلطة ونفوذ الذي لطالما حاول الحفاظ عليها قبلان فرنجية رغم وفرة المؤيدين له، والنفوذ السياسي الذي تميزت به عائلة فرنجية، إلا أن هذا الأمر لم يقف في وجه تقدم آل إسطفان في الخوض بغمار التجربة السياسية وقد ساعدهم في ذلك الحالة الاقتصادية الوفيرة على تبوأ الزعامة فترة ليست بقصيرة، فحتى عام ١٩٥١ ورغم المكانة المحلية والدولية التي كانت للأستاذ حميد فرنجية، فإن الانتخابات التشريعية التي جرت في هذا العام دلت على القوة الساحقة لآل إسطفان، حيث فازت لائحة الشيخ أنطوان بالكامل بإستثناء مقعد واحد حفظ لحميد فرنجية. ولعل أبرز العوامل المأثرة في ذلك، طبيعة الصراع السياسي في الشمال خاصة، محاولة انتقام كميل شمعون من الشيخ أنطوان بعد أن أصبح رئيسا منذ سنة ١٩٥٢ بحجة تصويت الشيخ لحميد فرنجية في معركة رئاسة الجمهورية[2]، ولعل الحساسية السياسية والاجتماعية والطائفية، التي كانت وما تزال تسوء العلاقات بين أبناء زغرتا وبين أبناء مدينة طرابلس ومختلف مناطق الشمال، والتي يعتقد أنها كانت من الأسباب الهامة التي دفعت كتلة نواب طرابلس برئاسة رشيد كرامي إلى تأييد كميل شمعون ضد منافسه فرنجية. وفي الثالث والعشرين من أيلول تم انتخاب كميل شمعون خلفا لبشارة الخوري بإجماع شبه كامل[3].

الصراع داخل العائلة الواحدة:

بعد رحيل قبلان فرنجية تقاسم أبناؤه إرثه السياسي، فكان من الطبيعي أن يستحوذ الابن الأكبر حميد فرنجية الذي انتخب نائبا على سبع دورات وتوليه مناصب وزارية عديدة حتى وفاته، ثم انتقلت زعامة آل فرنجية إلى الرئيس الراحل

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٤٤).

(٢) عبد المسيح. سيمون، مرجع سابق، ص(٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٣) محاضر مجلس النواب عام ١٩٥٢، ص(٢٥١٦ - ٢٥١٧).

سليمان فرنجية الذي انتخب نائبا أكثر من ثلاث مرات عن قضاء زغرتا، وشغل منصب وزير ثم انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية عام ١٩٧٠، وقد رشح ولده طوني فرنجية للمقعد النيابي وفاز، إلا أن هذا الأخير توفي إثر مجزرة إهدن الشهيرة وخلفه نجله الوزير سليمان طوني فرنجية.

وخلال فترة الأحداث اللبنانية تنامت هذه الخلافات وكبرت بين أبناء العم، سمير حميد فرنجية وسليمان طوني فرنجية في من يرث زعامة آل فرنجية، وبرغم العلاقة والصداقة القوية التي بناها الرئيس الراحل سليمان فرنجية مع دمشق كان لها أبعد الأثر على الوزير الحالي سليمان فرنجية، فهذه العلاقة قطعت الطريق على ابن عمه سمير، وبات أمله بالوصول إلى تزعم آل فرنجية شبه مستحيل، حيث اشتكى في تصريحاته الإعلامية أكثر من مرة عن وقوف السلطة ومحاربتها له للإحالة دون وصوله إلى الندوة البرلمانية.

عائلة الدويهي

يعود أصل عائلة الدويهي إلى الصليبيين كما يقول الدكتور فيليب حتي، وكذلك إسطفان البشعلاني هو أيضا يرجع آل الدويهي إلى الصليبيين في كتابه لبنان ويوسف كرم[1]، إبتدأت زعامة آل الدويهي مع الشيخ فؤاد الدويهي الذي ترشح للانتخابات النيابية.

فالتغيير الذي حدث مع اشتداد المعارضة ضد الرئيس شمعون، كان نوعيًا في حوادث زغرتا، كانت فردية صارت عائلية، كانت ثأرية صارت سياسية، وكانت زعامة الشيخ فؤاد الدويهي في تراجع بعد انتخابات ١٩٥١ يوم نجح حميد فرنجية وحده دون سائر أعضاء لائحته، وسقط الشيخ فؤاد وحده من لائحة يوسف كرم، وربط الناس بين ذلك السقوط المحير والنجاح المعجزة، وفي زغرتا روايات كثيرة حول تلك العلاقة التي يصعب على الباحث التحقق منها إلى نتيجة موثقة. والثابت أن شعبية فؤاد الدويهي تراجعت في أوساط عائلته ذاتها، وتزامن هذا التراجع مع ظهور راهب أنطوني، هو الأب سمعان الدويهي الذي أرسلته رهبنته إلى زغرتا رئيسا لدير مارسركيس، ونظرا لكونه صاحب مبادرة، فتح الأب سمعان أبواب الدير وحوله إلى مدرسة، وانطلقت المدرسة، وبنسبة ما كانت الإشاعات حول الشيخ فؤاد تتضخم، فازداد إلتفاف بيت الدويهي حول الراهب الشاب الذي وجد ذلك أمرا طبيعيا، فهو راهب ورسالته أن يخدم الناس، وفي عائلة بيت الدويهي تقليد

(١) فيليب حتي، «تاريخ لبنان»، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، بيروت، ص(٣٩٠)، وكذلك الخوري إسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، عام ١٩٢٤، لا يحمل اسم دار النشر.

عريق بالإلتفاف حول رجال الدين، وعندما نشبت الخلافات بين بيت فرنجية وبيت الدويهي وجد الراهب الشاب نفسه في وسط معمعة لم يطلبها فبادر إلى التوفيق والتصالح أولا: ثم وجد نفسه وبشكل مفاجىء في مواجهة مع حميد فرنجية بسبب حادث محلي انخرط فيه أقرباء ومقربون، وبالشكل المفاجىء أيضا استيقظ الأب سمعان الدويهي ذات يوم ليجد نفسه أصبح محط اهتمام مسؤولين وكبار الشخصيات السياسية المعروفة آنذاك[1].

كانت الأجواء أجواء تطاحن وتصادم من الجو الدولي وحربه الباردة، إلى النزاع العربي الإسرائيلي وحربه الساخنة، إلى الوضع السياسي الداخلي المتأثر بهما، إلى الحياة الإجتماعية المنتقلة بوتيرة عالية، إلى توتر زغرتاوي ذاهب في التصاعد بين عائلتي فرنجية والدويهي، لم يتعز بيت الدويهي عن خسارتهم نيابة الشيخ فؤاد، سواء كان للشيخ ضلع في تلك الخسارة أم لا، فهم يعتبرون أن لهم نصيبا مشروعا من الزعامة المدنية لزغرتا التي كانت معقودة اللواء لهم إلى أن توفي الشيخ يوسف بولس الدويهي - شيخ إهدن - قتيلا في واقعة المِحيان، فتولى عوضه الشيخ بطرس كرم الهدناني وأولاده من بعده حتى اليوم[2].

كان للشيخ يوسف بولس الدويهي ابنتان فقط زوجهما لآل كرم، وهكذا انتقلت الزعامة الإهدنية من بيت الدويهي إلى بيت كرم.

هذا الجو المشحون كان لابد من أن ينفجر، بخاصة وأن الدولة ما عملت شيئا لتخفيف التوتر، بالعكس ساهمت في تصعيده عندما «اتهم كميل شمعون أنه يقوي خصوم حميد فرنجية في زغرتا ويساندهم[3]».

بعد رحيل الأب سمعان الدويهي برز الوزير إسطفان الدويهي على الساحة كوريث للأب الدويهي، على الرغم من منافسة طلال الدويهي للوزير إسطفان الذي تسلم حقيبة وزارة الشؤون الإجتماعية في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري.

حادثة مزيارة

حادثة مزيارة سببها ترشيح الأب سمعان الدويهي للانتخابات النيابية، ففي

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٤٧).

(٢) الشيخ الشدياق طنوس يوسف، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، الجزء الثاني، الطبعة الأولى عام ١٩٥٩، بإشراف المعلم بطرس البستاني، الطبعة الحديثة عن دار نظير عبود، ص(٢٤).

(٣) رياشي إسكندر، «رؤساء لبنان كما عرفتهم»، ص(١٦٩) نقلا عن جورج فرشخ، مرجع سابق، ص(٣٤٧).

عرض تاريخي لتطور الخلافات بين عائلتي الدويهي وفرنجية مذكرا بالظروف التي أعلن فيها الأب سمعان الدويهي ترشيحه، مؤكدا نوايا السلطة بافتعال الحوادث لمناسبة الانتخابات .

«وقد ترددت شائعات عديدة، منها أن إصرارالسلطات اللبنانية على ترشيح الأب الدويهي لم يقصد منه إيصاله إلى كرسي النيابة، بل يقصد منه أن يقع في المنطقة حوادث دامية بين الفريقين»[1].

يقول حميد فرنجية أن تدخل شقيقه سليمان فرنجية هو الذي أنقذ الأب سمعان الدويهي، واعتبر حميد فرنجية أن وراء هذه المجزرة الشنيعة التي ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى السياسة[2]، فيما الأب سمعان الدويهي روى وقائع المجزرة من وجهة نظره، حيث كان يوجه الاتهام إلى حميد فرنجية الذي رد المجزرة إلى دوافع سياسية والأب سمعان الدويهي اعتبر أن الدافع النهائي هو ابتعاد الناخبين عن حميد فرنجية وتخليهم عنه، «بسبب سياسته الخارجية غيراللبنانية» وحيث يتحدث حميد فرنجية عن مؤامرة مدبرة بمعرفة الدولة وتشجيعها يؤكد الأب سمعان الدويهي أن المؤامرة من صنع عائلتي فرنجية ومعوض، وتستهدف اغتياله والقضاء عليه وعلى عائلته[3].

وجه الأب سمعان الدويهي تهمة القتل إلى سليمان فرنجية ورنيه معوض شخصيا، ويعتبر الأب سمعان الدويهي المسؤول الأول والأخير عن المجزرة هم السادة حميد فرنجية وشقيقه سليمان والأستاذ رينيه معوض[4].

عائلة طربيه

تعاقب أفراد عائلة طربيه في وظيفة ترجمان القنصلية الفرنسية في طرابلس، حتى مرحلة الانتداب الفرنسي في القرن العشرين، حيث كان يشغلها وديع بك طربيه[5]، وقد حاولوا سنة ١٧٣٦ لنيل الجنسية الفرنسية بتوسيط البطريرك الماروني لدى ملك فرنسا، على أن الباب العالي لم يوافق على ذلك فيكون من أمر الملك

(١) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٥٤).

(٢) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٥٥).

(٣) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٥٦).

(٤) فرشخ جورج، مرجع سابق ص(٣٥٦).

(٥) طربيه ناصيف، «النظم الطريف بقلم ناصيف»، القسم الثاني، الكتاب محفوظ في مكتبة معالي الوزير السابق هندي طربيه.، نقلا عن جورج فرشخ، مرجع سابق.

متعبة لآل طربيه لا راحة[1]، هذا رغم أنهم حازوا على عدة براءات سلطانية تعفي الترجمان وأولاده وخدامه من إعطاء الجزية.

إن نظام الحماية الفرنسية، المثبت بالبراءات السلطانية العثمانية، قد أمن لآل طربيه الظروف المناسبة للعمل التجاري، بالإضافة إلى أعمالهم في القنصلية، مما أنتج لديهم تراكما نقديا، استخدم أحيانا لتخليص أبناء ملتهم[2]، ومن المرجح أن الآليات الاقتصادية قد اشتغلت في منطقة الزاوية كما اشتغلت في بلاد جبيل والبترون في المرحلة الممتدة إلى عام ١٨٦٠، حيث عجز الفلاحون عن مواجهة الأعباء الاقتصادية الجديدة وضغط الضرائب، مما اضطرهم إلى بيع أرزاقهم أو تم التنفيذ العقاري عليها من قبل دائنيهم، فهل إلى هذه المرحلة يعود تكون الملكيات العقارية الشاسعة لآل طربيه والمنتشرة في قرى عديدة من منطقة الزاوية، إن المقارنة التاريخية لعمل الآليات الاقتصادية من جهة وسيادة قوانين تاريخية عامة ـ رغم الخصائص المناطقية ـ من جهة ثانية، تؤكد ذلك مع الإشارة إلى ما سبق تلك المرحلة وما أعقبها من استمرارية عمل تلك الآليات المؤدية إلى التوسع العقاري[3].

إن الآليات الاقتصادية التي كانت تعمل منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر والمؤدية إلى التنفيذ العقاري على أملاك الفلاحين، كانت قد استقرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على إقطاعة خواجية موازية للعهدات المقاطعجية التقليدية، لا بل تفوقها مساحة على مستوى الخراج وعلى شركاء على المستوى الاجتماعي، ويمثل إسحق بك حبيب مخائيل فرنسيس طربيه نموذجا صارخا عن القوة العقارية، حيث تنتشر أملاكه في عدد كبير من قرى الزاوية. وعلى سبيل المثال إسحق طربيه، هناك من العائلات المقاطعجية والخواجية في الزاوية التي تملك مساحات عقارية شاسعة تؤمن لها ريوعا محترمة، وإن كانت هذه المرحلة قد بدأت تشهد تحللا لهذه الملكيات بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتلك العائلات[4]. لا شك أن عائلة طربيه تعتبر العائلة الأكثر ثراء في منطقة زغرتا،

(١) الخوري غالب بطرس، «صديقه ومحاميه»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٢٤ ص(٣٠٨ ـ ٣٠٩).

(٢) البطريرك الدويهي إسطفان، «تاريخ الطائفة المارونية»، نشره رشيد الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، بيروت ص(٥٦٥)، الشرتوني، ص(٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٣) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(١٢٩ ـ ١٣٠).

(٤) د. عبد المسيح سيمون، مرجع سابق، ص(١٣٠).

على الرغم من أنها لا تعتبر عائلة إقطاعية، وإنما حازت على هذه المساحة الهائلة من العقارات من المتاجرة، وقد ساعدهم في جمعها عملهم في القنصليات الفرنسية كمترجمين، لكنهم ظلوا بعيدين عن السياسة، حيث كانوا يطمحون إلى مغادرة البلاد والإقامة في فرنسا، يستدل من ذلك عندما طلبوا أن تمنح لهم الجنسية الفرنسية، ويمثل آل طربيه الطبقة الخواجية في منطقة زغرتا.

عائلة معوض

اشتهرت عائلة معوض بشخص حنا معوض الذي عين سنة ١٨٦٧ مديرا لناحية إهدن، وبعد وفاته لم تظهر عائلة معوض على الساحة السياسية إلا عام ١٩٥٧ عندما انتخب الرئيس رنيه معوض عضوا في المجلس النيابي.

الرئيس الراحل رنيه معوض:

لماذا رينيه معوض؟ ليس فقط لأنه الرئيس الذي تطايرت أشلاؤه مع الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، كان فرصة لمصالحة اتفاق الطائف مع الشهابية في رحاب الدولة، ودولة المؤسسات التي تعثر عليها في النصوص اليوم ولا تعثر عليها في النفوس أو الوطن.

انتخب نائبا عن زغرتا في العام ١٩٥٧ على لائحة حميد فرنجية، اعتبر التحالف مع آل فرنجية من الثوابت، ولم يظهر في أي وقت استعدادا لدخول صراع دامي على الموقع الأول هناك، لكن هذا التحالف لم يثقل خطوات معوض الذي أدرك أهمية نسج علاقات قوية في المركز في بيروت، وهي علاقات مكنته لاحقا من إبقاء التحالف الزغرتاوي قائما مع الافتراق في الوقت نفسه عن خيارات الرئيس فرنجية على الصعيد العام.

ففي عام ١٩٧٠ اقترع معوض لمصلحة صديقه إلياس سركيس ضد سليمان فرنجية، الذي فاز بفارق صوت واحد، وفي العام ١٩٨٢ اقترع لمصلحة بشير الجميل، بعد طول معاناة وخوف من الفراغ الدستوري، ولم يتسبب ذلك في صدام، إذ بدا كأنه انتزع لنفسه حق الافتراق خصوصا بعدما كانت التجربة الشهابية حملته إلى الوزارة مرات عدة ومكنته من بلورة شبكة علاقات واسعة، هذا لا يلغي أن موقف الرئيس فرنجية كان العقدة الأهم أمام طموحات معوض الرئاسية، خصوصا أنه كان يتمسك بالحصول على مباركة فرنجية لرئاسته إذا حان موعدها.

وحين انتخب معوض رئيسا في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ في القليعات في شمال لبنان، كانت العقدة قد حلت بفضل عاملين أساسيين ـ كما يقول أحد الذين رافقوا تلك المرحلة عن قرب ـ: تدخل سوري رفيع لدى الرئيس فرنجية، ودور بارز لعبه

الوزير الحالي سليمان طوني فرنجية، لإقناع جده بالموافقة وهكذا كان[1].

الرئيس معوض رحل قبل أن يتمكن من تكليف أحدا بتشكيل الحكومة

إن تشكيل حكومة متوازنة برئاسة الدكتور سليم الحص تعطي صورة حقيقية للعملية الوفاقية، وفي هذا السياق تحفظ معوض عن توزير بعض الأسماء التي تم توزيرها لاحقا، وكان حازما في رفضه إسناد أي من الحقائب الأربع الرئيسية إلى الميليشيات، وذلك انطلاقا من منطلق مصالحة مسيحية ـ مسيحية بين آل فرنجية وحزب الكتائب والقوات اللبنانية، بدا واثقا من تحقيقها بعدما تلقى تأكيدات من سليمان طوني فرنجية، أنه يقبل بكل التضمينات التي يمكن أن تساعده على تركيز عهده.

يقول أحد السياسيين: إن المشهد السياسي كان سيكون مختلفا لو حكم معوض، فالحسيني كان عراب العهد واسم الرئيس إلياس الهراوي لم يطرح للتوزير، وكان معوض ينوي إعطاء السيد رفيق الحريري دورا إعماريا.

علاقة الرئيس معوض بالرئيس سليمان فرنجية:

داخل منطقتهما زغرتا وخارجها، وهي علاقة من الطبيعي أن تكون معقدة، تقول النائب السيدة نائلة «طبعا هي علاقة معقدة لكنها محكومة بمسلمات احترام متبادل قوي وروابط عميقة جدا، لقد عاشا معا أياما لا تنسى، مثلا كانا في خندق واحد سياسيا في عهد الرئيس شمعون، وحتى حين كانا في اللاذقية تعرضا لحادث طريف، إذ ادعى محتال أنه ثري عربي وسرق كل أموالهما، عاشا معا أياما صعبة في علاقة عائلتي معوض وفرنجية، وفي طلعاتها ونزلاتها، هنا مسلمات تقوم على الاحترام والاعتراف المتبادل بالوجود وما يستتبع ذلك.

كانت العلاقة على مستوى رفيع: الصداقة شريفة والخصومة شريفة؛ حين اغتيل النائب طوني سليمان فرنجية في العام ١٩٧٨، شعرنا نحن بأننا قد خسرنا أخا وأكثر، الرئيس معوض كان ينسق مع الرئيس فرنجية في كثير من الأمور على الصعيدين الشمالي والوطني، مثلا بعد ١٩٧٨ لم يعد الرئيس فرنجية يأتي إلى بيروت، فكان الرئيس معوض يضعه دائما في الأجواء ويطلعه على ما لديه من معطيات.

وعما إذا كان عدم مشاركة معوض في أي حكومة في عهد فرنجية، تعني أنه

(١) مجلة الوسط، العدد ١٢٤، تاريخ ١٣ ـ ١٩ ١٩٩٤، ص(٢٥).

كان بعيدا أو مستبعدا تقول «لا أستطيع القول أنه مستبعد، وقد خاض الانتخابات في العام ١٩٧٢ مع المرحوم طوني فرنجية والمرحوم الأب سمعان الدويهي، برغم أن كثيرين توقعوا أن لا يحصل ذلك، وكانت كلما حدثت أزمة كما في العام ١٩٧٣ كان الرئيس معوض باستمرار عند الرئيس فرنجية، وفي بداية الحرب في العام ١٩٧٥ كان يتوجه تحت القصف إلى قصر بعبدا ويرجوه الرئيس فرنجية أن يبقى هناك كي لا يعرض نفسه للخطر.

الرئيس معوض فاز بالنيابة في العام ١٩٥٧، ما فعله في زغرتا هو نموذج لما كان سيطبقه في لبنان، في العام ١٩٥٨ وقعت أحداث دموية في زغرتا، وسقط من العائلات الزغرتاوية أكثر من ١٧٠ شابا، كان معروفا في زغرتا أن حجم الزعامة مرتبط بقوة الشارع، جاء الرئيس معوض وفتح باب الخدمات العامة والخاصة..

علاقة الرئيس معوض بالرئيس شارل حلو:

تقول النائب معوض «كانت علاقة معوض مع الرئيس شارل حلو مختلفة مئة في المئة - ونهائيا - عن علاقته مع الرئيس شهاب، بين الرئيس معوض والرئيس شهاب كان ثمة إعجاب كامل من قبل الرئيس معوض بالشخص، وثقة كبيرة ومعزة كبيرة أيضا. في العامين ١٩٥٧ و١٩٥٨، أي: خلال ما يمكن تسميته المنفى بالنسبة إلى الرئيس معوض، أعتقد بأن العلاقة بقيت قوية مع الرئيس فؤاد شهاب، عبر العميد أنطون سعد (رئيس المكتب الثاني) انتخب الرئيس معوض نائبا في العام ١٩٥٧ مع حميد فرنجية، وبعد حادثة مزيارة كانت العلاقات عاطلة مع الرئيس شمعون ما أدى إلى تدخل الأخير لدى القضاء، وكان ذلك قبل الانتخابات، وتعرض رينيه لضغوط، حادثة مزيارة كانت قبل الانتخابات بنحو شهر صدرت مذكرة بتوقيف رينيه وإعتقلوا كل من الرجال في العائلة، ما دفع النساء إلى تولي مسؤولية الانتخابات.

لم يتح الوقت لمعوض فرصة رسم ملامح جمهوريته، لذلك فإن الحنين إلى جمهورية الـ ١٧ يوما يستند في الواقع إلى ما كان يتوقع أن يفعله الرئيس في ضوء قناعاته الشخصية، وأسلوب وشهود تلك المرحلة قلة، وكل منهم يعرف جانبا من القصة، فمعوض كان على عادة رجال الدولة، من الذين يحفظون سر الدولة حتى عن أقرب الناس إليه وهو ما تؤكده زوجته نائلة[1].

لم يشارك الرئيس معوض في أي حكومة في عهد الرئيس أمين الجميل، فبعد

(١) مجلة الوسط، العدد ١٢٤، تاريخ ١٣ - ١٩ ١٩٩٤، ص(٢٨).

مجزرة إهدن في العام ١٩٧٨ كان هناك شيء من الجفاء بيننا وبين الكتائب، لكن رينيه كان يدعم الشرعية بغض النظر عن شخص الرئيس، أذكر أن موقف الرئيس الجميل منا في بداية عهده لم يكن جيدا، وذات يوم راح يتصل برينيه، فقلت للرئيس معوض: لماذا تتجاوب؟ فقال: في فترة من الفترات كانت علاقة الرئيس معوض مع الرئيس سليمان فرنجية، لم تكن جيدة، وعلى رغم ذلك كان رينيه يصر على الرئيس إلياس سركيس لإبقاء قنوات الحوار مع الرئيس فرنجية والاهتمام بموقفه. بهذا المعنى كانت الدعوة إلى الحوار والمصالحة والتفاهم من الثوابت في تفكير رينيه معوض، بغض النظر عن حال العلاقات مع تولي الرئيس فرنجية وزارة الداخلية، فقد ألح رينيه على الشهابيين لتقريب الرئيس فرنجية والحيلولة دون انتقاله إلى المعسكر الآخر إذا صح التعبير.

فكرة الدولة كانت الأساس في سلوك رينيه معوض السياسي، وكان يوظف علاقاته الشخصية بما يخدم هذه الفكرة، كان وليد جنبلاط بعيدا عن الرئيس سركيس، فسعى رينيه إلى التقريب بينهما، كما شدد لدى الرئيس سركيس على ضرورة إبقاء الجسور مع الرئيس صائب سلام، وذلك في يوم كانت الصحف تحمل انتقادات قوية من الرئيس سلام إلى الرئيس سركيس[1].

استطاعت النائب نائلة معوض أن تكمل مشوار الرئيس الراحل رينيه معوض بترشيحها عن المقعد الماروني في قضاء زغرتا لتبقى الجسور قائمة، لا سيما بعد غياب الرئيس معوض، وقد لاقت النائب معوض تأييدا وتشجيعا كبيرين من الجمهور الشمالي، والدليل على ذلك الأرقام التي حصلت عليها في كلتا الدورتين ١٩٩٢ و١٩٩٦.

المجالس النيابية في قضاء زغرتا

عندما أصدر المفوض السامي القرار في ٢٢ أيلول ١٩٢٠ والذي يقضي بتعيين اللجنة الإدارية الأولى في عهد الانتداب من سبعة عشر عضوا موزعين طائفيا وإقليميا على الطوائف، مثّل المقعد الماروني (بطرس كرم) من زغرتا.

المجلس التمثيلي الأول: من ٢٤/٥/ ١٩٢٢ ولغاية ١٣ /١/١٩٢٣، مثّل فيه قضاء زغرتا عن المقعد الماروني وديع طربيه.

المجلس التمثيلي الثاني: من ٢٣/٥/١٩٢٦ مثل زغرتا عن المقعد الماروني وديع طربيه.

(١) مجلة الوسط، العدد ٩٧، تاريخ ٦ - ١٢ - كانون أول ١٩٩٣، ص(٣٠).

مجلس الشيوخ: من ١٩٢٦/٥/٢٤ مثل يوسف إسطفان قضاء زغرتا عن المقعد الماروني.

مجلس النواب الأول: من ١٩٢٧/١١/١٨ لغاية ١٩٢٩/٥/١٣ مثل قضاء زغرتا عن المقعد الماروني يوسف إسطفان بالتعيين ووديع طربيه انتخابيا.

مجلس النواب الثاني: من ١٩٢٩/٧/١٥ ولغاية ١٩٣١/٥/١٩ مثل قضاء زغرتا يوسف إسطفان بالتعيين قبلان فرنجية انتخابيا.

مجلس النواب الثالث: من ١٩٣٤/١/٣٠ ولغاية ١٩٣٧/٦/٥ مثل قضاء زغرتا حميد فرنجية انتخابيا.

مجلس النواب الرابع : من ١٩٣٧/١٠/٢٩ لغاية ١٩٣٩/٩/٢١ مثل قضاء زغرتا كل من حميد فرنجية ويوسف إسطفان.

مجلس النواب الخامس: من ١٩٤٣/٩/٢١ لغاية ١٩٤٧/٤/٧ وفي أثناء هذا المجلس علق الدستور وتعطلت الحياة النيابية اعتبارا من ٢١ أيلول ١٩٣٩ إثر إعلان الحرب العالمية الثاني كما ذكرنا سابقا، مثل قضاء زغرتا في هذا المجلس كل من السيد حميد فرنجية، يوسف إسطفان، ويوسف كرم.

مجلس النواب السادس: من ١٩٤٧/٥/٢٥ لغاية ١٩٥١/٣/٢٠ مثل قضاء زغرتا كل من يوسف كرم وحميد فرنجية.

مجلس النواب السابع: من ١٩٥١/٦/٥ ولغاية ١٩٥٣/٥/٣ مثل قضاء زغرتا كل من حميد فرنجية أنطوان إسطفان يوسف كرم وفيليب بولس، وذلك عندما أعيد تقسيم الشمال إداريا حيث شكلت أقضية زغرتا البترون وبشري والكورة دائرة انتخابية واحدة.

مجلس النواب الثامن: من ١٩٥٣/٨/١٣ لغاية ١٩٥٧/٨/٢٠ مثل قضاء زغرتا حميد فرنجية فقط بسبب خفض الرئيس شمعون لعدد أعضاء مجلس النواب كما ذكرنا سابقا.

مجلس النواب التاسع : من ١٩٥٧/٨/٢٠ لغاية ١٩٦٠/٧/١٨ مثل قضاء زغرتا حميد فرنجية ورنيه معوض.

مجلس النواب العاشر: من ١٩٦٠/٧/١٨ ولغاية ١٩٦٤/٥/٨ وفي هذا المجلس زيد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ٩٩ عضوا، مثل قضاء زغرتا كل من سليمان فرنجية رنيه معوض يوسف كرم.

مجلس النواب الحادي عشر: من ١٩٦٤/٥/٨ ولغاية ١٩٦٨/٥/٩ مثل قضاء زغرتا كل من سليمان فرنجية، سمعان الدويهي، رنيه معوض.

مجلس النواب الثاني عشر: من ١٩٦٨/٥/٩ ولغاية ١٩٧٢/٥/٣ مثل قضاء زغرتا كل من سليمان فرنجية، طوني فرنجية، رينيه معوض، سمعان الدويهي. انتخب هذا المجلس سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية، ألغيت عضويته في مجلس النواب لذا انتخب ولده المرحوم طوني فرنجية نائبا عن القضاء عن المقعد الذي شغر بسبب نجاح الرئيس الراحل سليمان فرنجية.

مجلس النواب الثالث عشر: من عام ١٩٧٢ ولغاية ١٩٩٢ حيث تعطلت الحياة الدستورية والنيابية في لبنان بسبب ظروف الحرب الأهلية كما ذكرنا سابقا. مثل قضاء زغرتا في هذا المجلس كل من طوني فرنجية، رينيه معوض، سمعان الدويهي.

مجلس النواب الرابع عشر: وهو المجلس الأول في الجمهورية الثانية، انتخب في آب ١٩٩٢ ولغاية آب ١٩٩٦ مثل قضاء زغرتا في هذا المجلس كل من الوزير سليمان طوني فرنجية، السيدة نائلة معوض، الوزير السابق إسطفان الدويهي.

مجلس النواب الخامس عشر: من آب ١٩٩٦ ومن المفترض أن تنتهي ولاية هذا المجلس في صيف عام ٢٠٠٠ مثل قضاء زغرتا في هذا المجلس كل من الوزير سليمان طوني فرنجية، السيدة نائلة معوض، الوزير السابق إسطفان الدويهي.

خلاصة عامة

يمكننا أن نستخلص عدة ملاحظات تتعلق بالحياة السياسية في قضاء زغرتا منها، الصراع على التزعم في منطقة زغرتا التي تتجسد بين عائلات عدة هي آل إسطفان، آل فرنجية، آل طربيه،آل معوض،آل كرم وآل الدويهي.

أول ما بانت ملامح هذا الصراع بين عائلتي إسطفان وفرنجية حول الاستئثار بالنفوذ الزغرتاوي، وفرض الهيمنة والتزعم حيث من غير الممكن أن ينافس آل فرنجية للعب هذا الدور في قضاء زغرتا إلا آل إسطفان، نظرا للقاعدة الشعبية التي كان يحاط بها يوسف إسطفان، ومن بعده أنطوان إسطفان، فهذا النزاع اندرج ضمن إطار القيادة المارونية في الشمال، وبعد انحسار المد السياسي لآل إسطفان، تصدرت عائلة فرنجية العائلات الزغرتاوية وتسلمت زمام الأمور من منطلق الزعامة المارونية في زغرتا على الأقل، لتمتد فيما بعد حتى تطال الشمال، وذلك بغياب الرموز المارونية الأخرى واندثار عائلة كرم إذا صح التعبير، حيث غاب نجمهم فترة ليست بقصيرة عن مسرح الصراع السياسي الزغرتاوي، ولعل السبب هو انحسار

المد الإقطاعي، حيث من المعروف أن آل كرم بزعيمهم يوسف كرم كان حاكما على مديرية إهدن، والتي شكلت فيما بعد مع مديرية زغرتا قضاء مستقلا إبان الانتداب الفرنسي للبنان.

إنفرد آل فرنجية بتزعم قضاء زغرتا فترة تمتد من الثلاثينيات وحتى يومنا الحاضر، رغم ظهور بعض العائلات كآل معوض بشخص الرئيس الشهيد رينه معوض، الذي اغتيل بعد انتخابه رئيسا للجمهورية بفترة لا تتعدى السبعة عشر يوما من إنتخابه. وبذلك لم يتح لآل معوض أخذ هذا الدور. ثم نلاحظ أن زعامة آل فرنجية عادت تتصدر العائلات المارونية في الشمال وبالأخص الزعامة المارونية بشخص الوزير سليمان فرنجية. وفي ظل هذا الغياب للزعامة المارونية الفاعلة خصوصا في جبل لبنان ـ مسرحها التقليدي ـ يبدو الوزير سليمان طوني فرنجية في صورة الزعيم الأقوى، وإن كانت زعامته تقتصر حتى الآن على جزء من الشمال، فالوزير فرنجية الذي ورث عن جده الرئيس الراحل سليمان زعامة راسخة في منطقة زغرتا والشمال، وعلاقة قوية وثابتة مع دمشق، يبدو وكأنه الأقدر بين حلفاء سورية على امتلاك هامش يتيح له التحرك، وعلى رغم الثأر الشخصي ضد جعجع، فإن فرنجية حرص على التصرف في الآونة الأخيرة بعيدا عن الشماتة والتشفي، آخذا في الاعتبار مشاعر القواتيين الشماليين الذين ينتمون إلى بلدة بشري الشمالية وجوارها، وعلى رغم أن موافقة فرنجية على «تطبيع» علاقاته مع حزب الكتائب بدت موجهة أساسا ضد جعجع، فإن إشارات عدة عكست رغبته في توسيع القاعدة التي يستند إليها، لا سيما اضطلاعه بدور «الوزير المشاكس» داخل مجلس الوزراء وسوء التفاهم الدائم بينه وبين رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري[1].



(١) مجلة الوسط، العدد ١٢٤، تاريخ ١٣ ـ ١٩ ١٩٩٤، ص(٢٥).

الفصل الثالث

المجلس الدستوري والطعون النيابية



المبحث الأول

المجلس الدستوري

تمهيد

لعل أبرز ما واجهته الانتخابات النيابية في لبنان، تلك الطعون المقدمة من النواب إلى المجلس الدستوري، وهي إحدى مهماته، وقبل الشروع في الحديث عن المجلس الدستوري ومناقشته للطعون المقدمة من قبل النواب موقعي الطعن، لا بد من أن نتعرف على المجلس الدستوري، وعن صلاحياته، ولماذا أنشىء هذا المجلس؛ كونه آخر المؤسسات الدستورية الرسمية في لبنان.

المجلس الدستوري والرقابة الدستورية على القوانين في لبنان

إن إمكانية إجراء الرقابة الدستورية على القوانين في لبنان، كانت موضع خلاف بين رجال الفقه والباحثين وحتى رجال السياسة، ولقد أبدى كل فريق الكثير من الحجج والأسباب التي تدعم رأيه غير أن الأكثرية الغالبة أفتت بعدم إمكانية حصول ذلك من أي من القضائين في لبنان الإداري والعدلي.

والرقابة على دستورية القوانين في لبنان بدأت اعتبارا من تاريخ صدور التعديل الدستوري في العام ١٩٩٠ والذي نص في المادة (١٩) منه على إنشاء مجلس دستوري، وصدور القانون (٢٥٠) بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٤ الذي حدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه، وكيفية تشكيله ومراجعته. ولقد اعتبر البعض أن هناك أسبابا ودوافع ساعدت على إنشاء المجلس الدستوري يمكن حصرها في ثلاثة أمور مهمة هي:

- الحاجة إلى توفير المزيد من الضمانات لحماية الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية، التي نص عنها الدستور.
- تحصين النظام البرلماني والديموقراطي بضمانات دستورية على غرار الأنظمة العصرية المتطورة، والسعي لإقامة دولة القانون في لبنان[١].

---

(١) منقارة سامي، «المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته العامة»، محاضرات في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المكتبة الجامعية، ص(٢٢٤).

- مواكبة التيارات والمستجدات الدستورية في العالم، والرقابة الدستورية في طليعتها، لأن الدستور هو الوثيقة الأساسية في الدولة ويجب أن تخضع له جميع التشريعات التي تصدر في هذه الدولة[١].

تأليف المجلس الدستوري.

من العودة إلى نصوص القانون (٢٥٠) نجد أن المادة الثانية حددت عدد الأعضاء بعشرة، خمسة يعينهم المجلس النيابي بالغالبية المطلقة (٦٥ نائب على الأقل)، وخمسة يعينهم الوزراء بأكثرية الثلثين.

أما الشروط الواجب توفرها في العضو فإنها محددة في المادة (٣) من نفس القانون وهي: أن يكون «من بين القضاة العاملين أو السابقين الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري لمدة عشرين سنة على الأقل، أو من بين أساتذة التعليم العالي الذين مارسوا تعليم مادة من مواد القانون منذ عشرين سنة على الأقل وأصبحوا برتبة أستاذ أصيل، أو من بين المحامين الذين مارسوا مهنة المحاماة عشرين سنة على الأقل».

وحددت المادة (٤) من القانون مدة صلاحية أعضاء المجلس بست سنوات غير قابلة للتجديد، كما أنه لا يجوز اختصارها.

أما الرئيس فإنه ينتخب من بين الأعضاء بالاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وكذلك يتم انتخاب نائب الرئيس. وفي حال تعادل الأصوات يعتبر منتخبا الأكبر سنا[٢].

تجب الإشارة إلى أن المادة (١٨) من القانون (٢٥٠) نصت عن أنه «خلافا لأي نص مغاير، لا يجوز لأي مرجع قضائي أن يقوم بهذه الرقابة مباشرة عن طريق الطعن، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الدفع بمخالفة الدستور أو مخالفة مبدأ تسلسل القواعد والنصوص»، ومما لا شك فيه أن هذه الصلاحية الحصرية المعطاة للمجلس في مجال الرقابة على دستورية القوانين، تزيده قوة في قيامه بعمله[٣].

---

(١) منقارة سامي، «المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته العامة»، محاضرات في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المكتبة الجامعية، ص(٢٢٥).

(٢) منقارة سامي، «المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته العامة»، محاضرات في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المكتبة الجامعية، ص(٢٢٥)، مرجع سابق.

(٣) منقارة سامي، «المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته العامة»، محاضرات في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المكتبة الجامعية، ص(٢٢٦)، مرجع سابق.

مدى صلاحيات المجلس الدستوري

اعتبر المجلس الدستوري أن صلاحياته ليست شاملة، بل تقتصر على ما هو محدد في الدستور. وبعبارة أخرى: إن رقابته لن تمارس إلا وفقا للأصول وضمن الحدود وعلى النصوص التي أشار إليها الدستور، فالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة لا تطال الرقابة الوضعية والقوانين العادية والأنظمة الداخلية الصادرة عن مجلس النواب والإتفاقات الدولية.

ولقد أثبت المجلس الدستوري في ممارسته الرقابة ضمن الحدود المبينة أعلاه، ووفقا للأصول المرسومة له جرأة كبيرة أعطت لرقابته أقصى ما يمكن من الفعالية، فهو لم يتأخر عن إلغاء قوانين صادرة عن البرلمان لوجود خطأ جلي فيها، أو لأنها تمس حقوق الأفراد وحرياتهم، أو لأنها تتعارض مع مبدأ المساواة، ولقد أدى هذا إلى ضبط التشريع فلم يعد خاضعا لاستنساب مطلق من البرلمان، بل إن خياراته أصبحت خاضعة للمنطق والعقل ضمن حدود المبادىء الدستورية[١].

الطعن بقانون الانتخاب

تميزت الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات النيابية في لبنان دورة عام ١٩٩٦، بالمواقف السياسية الخطيرة التي رافقتها لا سيما على صعيد القانون الانتخابي المعدل، كما نصت عليه وثيقة الطائف، وخاصة فيما يتعلق بالتقسيمات الإدارية لجهة الدوائر الانتخابية، التي لحظ القانون فيها الاستثناءات، لا سيما في محافظة جبل لبنان، الذي أقره القانون الانتخابي لدورة عام ١٩٩٢ بصورة استثنائية ولمرة واحدة، نظرا للظروف السياسية لا سيما بعد اجتياز البلد مرحلة الحرب، وما تركته من مخلفات، كما لحظ القانون الانتخابي فقرة عدم عودة الموظفين إلى وظائفهم بعد فشلهم في الانتخابات إلا بعد موافقة الجهات المعنية بذلك. جاء قانون الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٦ ليضيف مزيدا من التساؤلات حول تعديل هذا القانون الذي لا يتلائم في معظم فقراته مع توجهات جميع التيارات المتواجدة في لبنان، مما خلق جوا من الصراع بين فئات متعددة، ترى في هذا القانون ظلما لها، الأمر الذي أوجد جوا من الاعتراضات من قبل بعض الرموز السياسيين ورضى البعض الآخر، لا سيما أولئك الذين تبنوا المعارضة والمقاطعة، مما حذا ببعض النواب داخل المجلس النيابي إلى توقيع عريضة وتقديمها إلى المجلس الدستوري، مقدمين

---

(١) منقارة سامي، «المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته العامة»، محاضرات في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المكتبة الجامعية، ص(٢٢٣)، مرجع سابق.

فيها طعنا ببعض بنود القانون التي تتعارض مع مصالحهم ومصالح فئات أخرى.

وهنا بدأت تتعقد الأمور وتظهر بعض المخاوف بانتظار قرار المجلس الدستوري الذي يدرس الطعون، خوفا من أن يراعي في دراسته الطعون جهات على حساب جهات أخرى.

وفي متابعة لمجريات المرحلة الانتخابية دورة عام ١٩٩٦، رصدنا بعض المواقف التي تتعلق بالاحتجاجات من قبل بعض السياسيين ولمسنا تخوفا من بعضها الآخر لا سيما بعد أن تقدم عشرة نواب بالطعن بقانون الانتخاب إلى المجلس الدستوري، حيث تريث المجلس بإصدار قرار القبول أو الرفض، واضعا الطعن حيز الدراسة، إذ من مهمات المجلس الدستوري النظر في أساس قانون الانتخابات.

وبعد أن أتم المجلس دراسة الطعن، قبل مراجعة الطعن بقانون الانتخابات في الشكل كما كان متوقعا، باعتبار أن المراجعة قدمت وفق الأصول وضمن المهلة القانونية، وناقش المراجعة الأساس.

وضمن هذه الأجواء، باشر المجلس الدستوري النظر في المراجعة القانونية التي تقدم بها النواب العشرة للطعن ببعض مواد قانون الانتخاب، وعين مقررا عهد إليه دراسة المراجعة وتقديم تقريره في هذا الشأن[١].

إن الدافع الرئيسي الذي حمل النواب العشرة على تقديم طعن بقانون الانتخاب هو أن القانون المذكور أقر من دون تعديل يأخذ في الاعتبارات صهر اللبنانيين في بوتقة واحدة، او تحقيق المساواة فيما بينهم، ولهذه الأسباب لم يؤخذ بالاقتراحات القائلة بضمان أن لا يكون اللبنانيون صنفين أمام القانون. كان من جراء ذلك تأخير البت بقانون الانتخابات[٢].

بعد قبول الطعن المقدم إلى المجلس الدستوري، كان الانتظار ممض وصعب، وما يزيد من صعوبته أنه يتناول مصير الانتخابات برمتها.

البنود التي طعن بها في قانون الانتخاب

أبرز النقاط التي تناولها الطعن هو جعل المحافظة دائرة انتخابية، فيما قانون الانتخاب استثنى محافظة جبل لبنان واعتمد فيها القضاء دائرة انتخابية، وضم محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة انتخابية واحدة، كذلك وحد قضاءي بعلبك

(١) صحيفة الديار، العدد ١٨٤١، تاريخ ٣١ تموز ١٩٩٦، ص(٣).

(٢) الديار، العدد ٢٨٤١، تاريخ ٣١ تموز ١٩٩٦، ص(٢).

والهرمل في دائرة انتخابية واحدة، المجلس الدستوري، أخذ قرار الطعن المقدم من النواب بقانون الانتخاب، وبالتالي لم يعتمد المحافظات جميعها كدوائر انتخابية، فأعيد خلط الأوراق من جديد، وهذا ما كانت تنتظره المقاطعة، فإذا ما اعتمد المجلس الدستوري جعل محافظة جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، سارع المقاطعون إلى المشاركة مستغلين ثغرة التأجيل. بمعنى أنه في حينه كان من الممكن لأركان الحلف الثلاثي العودة إلى المشاركة في الانتخابات، لأنه وفي حال طعن بقانون الانتخابات ستؤجل الدورات الانتخابية المقررة، وتعطى فرصة جديدة للمعارضة من أجل المشاركة[١]، ولعل الإصرار على شطب عبارة استثنائية ولمرة واحدة وأخيرة من قبل الحكومة في مشروع القانون، رغم تمني رئيس الجمهورية - كان الهدف من إبقاء هذه العبارة هي تطمين البطريرك صفير - لكنها شطبت في اللحظة الأخيرة دون تبرير. علما أن شطب عبارة لمرة واحدة وأخيرة، أعطى مجالا للطعن النيابي.

المجلس الدستوري وقبوله الطعن بقانون الانتخاب

إن الطعن الذي صدر عن المجلس الدستوري، هو الذي أطلق المجال أمام الحكومة للمضي في الانتخابات على أساس مخالف للدستور، عندما ترك لها المجال للتصحيح المبتور على أساس اعتماد بدعة إجراء الانتخابات في جبل لبنان على أساس القضاء لمرة واحدة، وتكريس هذا الاستثناء من دون تقديم الأسباب الموضوعية دستوريا له. واللبنانيون رقصوا في عرس القرار الصادر عن المجلس الدستوري، وهو حكم ينطوي في نظره على مغالطات معينة مفضوحة..

قرار المجلس الدستوري ترك مجالا لطعن جديد في التعديل الذي أقره المجلس النيابي، لا سيما بعد إجراء الانتخابات أو بعض المراحل منها، مثل جبل لبنان أو جبل لبنان والشمال، وهذا يعني إلغاء نتائج الانتخابات ودفع لبنان إلى فراغ نيابي شبيه بالفراغ الذي تعرض له لبنان دستوريا في أواخر عهد الرئيس السابق أمين الجميل، وأدى إلى تأليف حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون..

والمجلس الدستوري هو المجلس الذي يضم عصارة القضاء اللبناني خبرة وعلما ونزاهة، ويتألف من قضاة كبار بعضهم بلغ عمر التقاعد، وبعضهم الآخر بلغ وهو بعد شاب سن النزاهة والتجرد، وقد بقي هذا المجلس فوق كل المؤسسات، ولم يستعمل مثل المؤسسات الأخرى[٢].

(١) صحيفة الديار، العدد ٢٧٤١، تاريخ ٣١ تموز ١٩٩٦، ص(٣).

(٢) صحيفة الأديب، العدد ١٢٢، تاريخ ١ آب ١٩٩٦ ص(٣).

وبما أن المجلس الدستوري آخر المؤسسات المستحدثة، ليس فيها أي شيء من إرث الماضي، ولم يكن عند أعضائها سوى العلم، العلم القانوني وحده، صدر القرار وحكم العشرة وكأنهم قاض واحد في عشرة أشخاص، ودخلوا التاريخ من أبوابه الواسعة[1].

المجلس الدستوري لوح بتأجيل الانتخابات

كان الجميع بانتظار قرار المجلس الدستوري، الذي تقول أوساطه: أنه لا يتطلع سوى إلى الدستور وينظر إلى قانون الانتخابات من منظار مخالفته للنص الدستوري فقط، رغم أن هذا القانون جاء نتيجة تسوية، ولأنه ميز بين الناخبين والمناطق، وابتعد عن روح اتفاق الطائف، الذي نص على انتخابات متساوية في المحافظات، وعلى تحقيق الوفاق الوطني وطي كل إفرازات الحرب.

والمجلس الدستوري رأى أن هناك جديدا على القانون الانتخابي لا يمكن عزله عن الرقابة الدستورية وهي الأسباب الموجبة للاستثناء الذي يبرر تقسيم محافظة الجبل إلى ست دوائر ودمج محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة واحدة كمسألة المهجرين بالنسبة للجبل، والاحتلال الإسرائيلي بالنسبة للجنوب، وأن التبريرات التي أعطيت لهذه الأسباب الموجبة، تبقى خاضعة لمراقبة المجلس الدستوري، وعلى الحكومة أن تترك مهلة (١٥) يوما كالتي تحدث عنها الرئيس سليم الحص، من تاريخ صدور القانون الجديد أو المجدد، إفساحا في المجال أمام من يرغب من النواب في تقديم مراجعة جديدة هي من حقهم حتما، لكن ذلك يعني تأجيل انتخابات جبل لبنان على الأقل، وفي ذلك ضيرا إذ طالما أن القصد إنجاز الانتخابات قبل ١٥ تشرين الأول. يمكن إجراء الانتخابات في دائرتين معا عند الحاجة، والمطلوب برأيها إصدار مرسوم جدير بدعوة جديدة للناخبين، بعد تعديل المادتين ٧و٨ من قانون الانتخابات للعام ١٩٩٢ من أجل تقليص مهلة الثلاثين يوما التي يجب أن تفصل بين نشر مرسوم الدعوة وبين اجتماع الهيئات الانتخابية الـ ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة، وحسب الحاجة مع القول استثنائيا ولمرة واحدة بالطبع[2].

إن قرار المجلس الدستوري الذي طعن بعدد من بنود قانون الانتخابات النيابية، أرخى بظلاله على ساحة الصراع الانتخابي ـ من دون التأثير ميدانيا على

(١) صحيفة الأنوار، العدد ١٢٦٨٥، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦ السنة ٣٧، ص(٣).

(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٥، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦، ص(٢).

حركة الاتصالات والاستعدادات والجولات الميدانية ـ غير أن هذا الوضع ترك ارتياحا ملحوظا لدى الناخبين لجهة وجود سلطة قضائية مستقلة، تعيد الأمل ببناء دولة القانون وإحياء عمل المؤسسات، وإن كانت السلطات السياسية قد تلقفت قرارات الطعن في الانتخابات في مواعيدها وإنجازها قبل نهاية الفترة الدستورية، أي قبل منتصف تشرين الأول وبالرغم من أجواء القلق التي خيمت آنذاك على المنطقة، والخشية على مصير الاستحقاق النيابي برمته، من حيث تأجيل العملية الانتخابية التي تفاوتت الآراء بشأنها، لم تثن المرشحين عن متابعة اتصالاتهم لبناء تحالفاتهم ـ على صعيد تشكيل اللوائح[1].

إن الانتخابات في جبل لبنان وهي بالترتيب جاءت الأولى، كانت قد تصبح الأخيرة». وتبدأ الانتخابات في الشمال بموعدها، بانتظار حل الإشكال القانوني والدستوري لمحافظة جبل لبنان، حيث كان سيتغير الكثير من المعادلات والتحالفات في حال اعتمد قانون عام ١٩٩٢، والذي أكد على أن الانتخابات تجرى على أساس المحافظة[2]، ولكن قرار المجلس الدستوري تضمن إجراء الانتخابات في موعدها أو قبل ١٥ تشرين أول بالمطلق، إنما بمن ترشح ضمن المهل الملحوظة في القانون المطعون بدستورية بعض بنوده؛ لاعتبارات عدة، أقلها الخوف من دخول عناصر معينة على خط الترشيح عبر ثغرة المهل، حيث كان هناك من يطالب بتجديدها تبعا لصدور قانون جديد. من هنا يمكن فهم خلفية التوصيفات المتعددة للقانون المنقح الذي صدر عن المجلس النيابي، إذ هناك من يعتبره بحيثياته قانونا جديدا، كالرئيس سليم الحص، والذي يرى بالتالي وجوب إخضاعه للطعن أمام المجلس الدستوري خلال مهلة الـ (١٥) يوما التي تلي صدوره عن المجلس، مما يحتم تأجيل المرحلة الأولى من الانتخابات المقررة. وهناك من يصفه بالقانون المجدد، كالوزيرين ميشال المر ووليد جنبلاط، الذين يريان كما يراه بعض الحقوقيين الرسميين، أن قانون الانتخابات المطعون ببعض بنوده لم يسقط برمته، إنما سقطت بعض المواد فيه، مما يحفظ له كيانه الأساسي، وبالتالي يحميه من شروط إعادة التكوين بما فيها من مجالات اعتراض ومراجعة ومهل لتقديم الترشيحات وسحبها[3]. وفي حال رأى المجلس الدستوري ضرورة لإجراء تعديلات معينة لأن للمجلس قراره المستقل، يمكنه عندئذ أن يدعو المجلس النيابي سريعا إلى الانعقاد لإجراء التعديل اللازم.

(١) صحيفة لأنوار، عدد ١٢٦٨٥، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦، السنة ٣٧، ص(٥).

(٢) صحيفة الديار، العدد ٢٨٤٦، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦، ص(٢).

(٣) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٥، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦، ص(٢).

قرار المجلس الدستوري وضع الحكومة أيضا في حالة ترقب وانتظار لما كان سيقرره آنذاك في موضوع الطعن بالقانون الانتخابي، وعما إذا كان قرار الطعن سيأتي بكافة النقاط أم ببعضها، وهذا ما يحتم إعادة النظر بالقانون الانتخابي بكل مواده، ويكون على مجلس الوزراء الالتآم في جلسة استثنائية لدرس موضوع الطعن وتعديل قانون الانتخابات في النقاط المطعون بها. وإذا اعتبر القانون غير دستوري ووجب إعادة تعديله، فإن ذلك لن يكون بالمسألة السهلة، خصوصا أن التوصل إلى الصيغة الأخيرة للقانون استوجبت مداولات ومشاورات طويلة الأمد.

وقد تخوف المسؤولون من قرار المجلس الدستوري لا سيما إذا أقر بإبطال العمل بالقانون الانتخابي، وتعثر إجراء الانتخابات، أو إعادة وضعها على السكة من جديد[١].

وهذا ما تم تأكيده، بعد ما أبطل المجلس الدستوري مفعول قانون الانتخاب من خلال طعنه بالمادة الثانية والمادة الثلاثين من هذا القانون، "خصوصا لجهة الاستثناء في جبل لبنان، ودمج محافظتي الجنوب والنبطية، إضافة إلى استقالة الموظفين الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم في الانتخابات. كما تناول قرار المجلس حث هؤلاء الموظفين بالعودة إلى وظائفهم، وذلك عندما قرر بالإجماع إبطال قانون الانتخاب، وطلب إجراء بعض التعديلات بعد دراسة تقرير المقرر المكلف بالنظر بالطعن الذي تقدم به عشرة نواب. وبعد أربع جلسات مطولة، استغرقت أكثر من ٢٧ ساعة، جاء قرار المجلس الدستوري الذي عقد جلسته الرابعة والتي استغرقت ثماني ساعات متواصلة برئاسة القاضي وجدي ملاط، ليبطل مفعول القانون وخصوصا في المادتين الثانية والمادة الثلاثين، بإعادة عبارة: «بصورة استثنائية ولمرة واحدة» في جبل لبنان، ومحافظتي الجنوب والنبطية، وأعلن هذا القرار رسميا في ديوان المجلس الدستوري، ونشر في الجريدة الرسمية[٢].

تعديل قانون الانتخابات مقرونا بتأجيلها

إن مصير البدء بالانتخابات كان سيتوقف على حكم المجلس الدستوري، في حال أقر المجلس أن القانون الانتخابي يتضمن انتهاكا للدستور، وأن أي قرار يصدر عن المجلس الدستوري لمصلحة الطعن، سوف يؤجل الانتخابات[٣].

(١) صحيفة اللواء، العدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(٢).
(٢) صحيفة اللواء، العدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(١).
(٣) صحيفة اللواء، العدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(٣).

ومن أبرز مقومات الطعن الجديد، تلك التي ترتكز إلى مبدأ الطعن الأساسي في ذاته ومضامينه، مشيرة إلى أن التبريرات التي طلبها المجلس الدستوري في موضوع الاستثناءات التي اعتمدت في تقسيم الدوائر الانتخابية، ليست هي التي كانت في مرامي الطعن وأهدافه، بل أن هذه التبريرات يعرفها النواب الذين طعنوا بالقانون والذي وافقوا عليه على السواء. كما أن الطعن كان أساسا ضد (قانون فاسد)، وهو قد يتكرر ضد تعديل أبقى هذا القانون على فساده[١].

ولعل هذا القرار المبرم والملزم، فتح الباب أمام إجراء إصلاحات على القانون المذكور، ووضع من جهة ثانية العملية الانتخابية برمتها أمام احتمال التأجيل الذي تفاوتت الآراء والاجتهادات بشأنه. وهذا يعود إلى أن الحكومة مطمئنة إلى أنها استجابت لملاحظات المجلس الدستوري واقتراحاته، وهي تاليا مرتاحة إلى أن هذا القانون سيمر في المجلس النيابي، وهو في منأى عن تقديم أي طعن جديد يرفع إلى المجلس الدستوري، خصوصا وأن المجلس الدستوري نفسه يراقب ما إذا كانت السلطة التنفيذية ومن بعدها السلطة التشريعية تقيدتا بملاحظاته التي تشكل القرار الملزم والمبرم، وتلفت إلى أن الارتياح الحكومي هذا هو وراء تأكيد المواعيد الانتخابية، مع العلم بأن هناك مهلة خمسة عشر يوما مطلوبة من جديد لاستقبال أي طعن. مما يعني أن أهل الحكم مطمئنون إلى أنه لن يكون هناك عشرة نواب هذه المرة لتقديم الطعن، وتاليا فإن فتح مرسوم الدورة الاستثنائية للمجلس لمدة شهر لدرس القانون وإقراره، وتحديد جلسة عامة، تصب في إطار السرعة التي تتوخاها الحكومة لإنجاز المطلوب، على أن يبقى الأسوأ الذي يحصل ويؤدي أو يستوجب التأجيل خارج الإطار القانوني، ويكون بطبيعة الحال السبب الخارج عن إرادة اللبنانيين حكاما وشعبا وقيادات[٢].

وهذا يدل على عدم تدخل السلطة في الضغط على المجلس الدستوري، الذي يبرهن على ديموقراطية العملية الانتخابية. إذا قرر المجلس الدستوري، بأن القانون دستوري بكل معنى الكلمة، دون أي تحفظ، فهناك طعنان اثنان بقانون الانتخاب، أحدهما: يتعلق بالتفاوت في التعامل مع مختلف المناطق، وبالتالي عدم المساواة بين المواطنين أمام القانون، وذلك ناشىء عن أن القانون حدد الدائرة الانتخابية بالمحافظة في كل مكان عدا محافظة جبل لبنان، وبات هناك تفاوت أخذ أساسا في

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٨، تاريخ ١٥ آب ١٩٩٦، ص(٢) السنة ٣٧.
(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٣، تاريخ ١٠آب ١٩٩٦، ص(٣).

الطعن باعتبار أنه لا يساوي بين المواطنين، وأنه يمكن للمجلس الدستوري أن يحكم بأن القانون قد يكون دستوريا فيما لو أضيفت إليه عبارة «استثناء ولمرة واحدة»، فهذه العبارة وردت في قانون ١٩٩٢، وكانت هناك محاولة في مجلس النواب لإضافة هذه العبارة هذه المرة، ولكن هذا الطرح رفض، وإذا كان هذا هو حكم المجلس الدستوري، فإن الأمر بسيط ويمكن أن يترتب عليه تأخير وجيز في مواعيد الانتخابات ـ (أسبوع على الأكثر) ـ، على اعتبار أنه إذا كان هذا هو الحكم فالحكومة ستفتح دورة استثنائية جديدة لمجلس النواب الذي يدعى خلال ٤٨ ساعة لإضافة هذه العبارة، ليصبح القانون دستوري. وأما إذا كان حكم المجلس الدستوري بأن القانون غير دستوري من حيث التمييز بين المناطق ولا يجوز الاستثناء في هذه الحالة، فإن هذا سيؤدي إلى إعادة الحوار والمناقشة إلى ما كانا عليه سابقا، أي يمكن أن يترتب على ذلك تأخير كبير في مواعيد الانتخابات. وأما الطعن الثاني: فيتعلق بالموظفين، حيث سجل أساتذة الجامعة اعتراضا على موضوع الاستقالة، وإذا قبل هذا الطعن من المجلس الدستوري، فذلك يعني أن على مجلس النواب الاجتماع وتعديل النص، ليستثنى أساتذة الجامعة، وإذا فعل ذلك فسيؤدي الأمر إلى تأخير مواعيد الانتخابات، لأنه يجب أن يفتح باب الترشيح مجددا[1].

هذا الإرباك الذي أحدثه قرار المجلس الدستوري من زاوية الطعن بعدد من بنود قانون الانتخابات النيابية على مستوى أهل الحكم، وأحدث بلبلة في المواقف، نجح المسؤولون في الالتفاف عليه وتجاوز قطوعه على أمل أن يحذو المجلس النيابي حذو الحكومة، وينهي درس مشروع القانون الانتخابي المنقح بحسب حيثيات المجلس الدستوري المحال عليه خلال فترة قصيرة. وأنه من الواضح أن باب القلق والخشية على مصير الاستحقاق الانتخابي برمته من حيث تأجيل العملية الانتخابية، التي قد تستجر تغيرات في المواقف والتوجهات المرسومة، كان وراء الحركة الكثيفة لأركان الحكم لتدارك الأمر. وعلى الفور، انعقد مجلس الوزراء، وأقر التعديلات التي أدخلت على القانون، إلا أنه تم الاتفاق على إبقاء الأسباب الموجبة في إطار من السرية[2].

القانون الانتخابي المعدل كما أقره مجلس النواب، يشكل مأزقا جديدا للحكم، فقد قرر عدد من موقعي الطعن الدستوري السابق، تقديم طعن ثان إلى

(١) صحيفة الواء، عدد ٧٨٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(١).

(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٣، تاريخ ٧ آب ١٩٩٦، ص(١).

المجلس الدستوري، معتبرين أن الحكومة أساءت استعمال حقها الدستوري في التعامل مع المجلس الدستوري، إذ يعتبر النواب المعارضون أن الحكومة تلاعبت على النص والتفت حوله وأفرغته من محتواه، بدلا من التقيد بروحية المطالعة والقرار، لأن المطالعة الجديدة، تواجه هي الأخرى مخاضا عسيرا، لأن الحكومة رمت بثقلها نيابيا وسياسيا للحؤول دون اكتمال عدد الموقعين على العريضة الجديدة، والحؤول أيضا دون حصول المعارضين على تواقيع النواب العشرة الذين إذا اكتمل عددهم يصبح المجلس الدستوري ملزما بدرس الطعن الجديد، ولأن الذين وقعوا العريضة الجديدة هم مع الطعن للتصحيح وليسوا مع الطعن الجديد، لأنه إذا مر هذه المرة، فإنه سيضع البلاد أمام خيارين أصعبهما مر، الأول هو إلغاء نتائج العمليات الأنتخابية، أو بتعبير أدق إلغاء الانتخابات، والخيار الثاني هو الوصول إلى انتخاب مجلس نيابي جديد مطعون بشرعيته، وأنه لا يمكن للمجلس الدستوري في حال تسلمه عريضة الطعن الجديدة ممهورة بتواقيع عشرة نواب أن يعطي مطالعته قبل ١٥ يوما على الأقل، وهذا يعني أن لا مجال لوقف العمليات الانتخابية، وأن هناك احتمالا وحيدا، وهو أن يتم الطعن بعد الانتخابات أو في منتصفها، وهذا ما جعل النواب المتحمسين للطعن يترددون في ركوب هذا المركب الخشن، وعلى أبواب المرحلة الأولى من الانتخابات في منطقة جبل لبنان، لأن هذه المنطقة تشهد أشرس المعارك الانتخابية[1].

التعديل الذي أقره المجلس الدستوري على بعض بنود القانون الانتخابي

رأى المجلس الدستوري أن الطعن بدستورية قانون الانتخابات وتعديل المادتين ١ و٣٠ المتعلقتين بالتقسيمات الإدارية، خاصة محافظتي الجنوب وجبل لبنان، واستقالة الموظفين الرسميين والسماح لمن يترشح منهم بالعودة إلى الوظيفة، هي بتعديل المواد المقترحة أو العودة إلى قانون ١٩٦٠ والمعدل في العام ١٩٩٢، انطلاقا من وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

وتجدر الملاحظة هنا (أن القرار الرقم ٤/٩٦ الصادر عن المجلس الدستوري بتاريخ ٧/٨/١٩٩٦ والذي أبطل المادة (٢) وحكما المواد: الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من القانون الرقم ٥٣٠/٩٦ للترابط القائم بينها جاء ليؤكد ثابتتين:

(١) صحيفة الأديب، عدد ١٢٤، تاريخ ١٥ آب ١٩٩٦، السنة الخامسة.

١ ـ تطبيق الدستور والقانون.

٢ ـ إرشاد الشعب من خلال الملاحظات التالية:

أ ـ لايجوز تكرار الاستثناءات التي وردت في القانون الرقم ٩٦/٣٥٠ بعد إبطاله ولا سيما أنها كانت هي السبب الأساسي للإبطال لعدم وجود ما يبررها.

ب ـ يعتبر المرسوم الرقم ٨٧٦٠ الصادر بتاريخ ١٣/٧/١٩٩٦ الصادر تطبيقا له والقاضي بدعوة الهيئات الانتخابية على أساسه باطلا، وهذا الأمر يستدعي في حال صدور قانون جديد مرسومًا جديدًا أيضا بدعوة الهيئات الانتخابية وفتح باب الترشيح مجددا مع احترام كل المهل القانونية بالموضوع.

ج ـ إن أي تجاهل لهذه الأصول يعتبر انتهاكا لمبدأ الشرعية الدستورية والقانونية ويشكل تعطيلا تعسفيا لمهام المجلس الدستوري الأمر الذي سوف يقضي على صدقية قراراته نهائيا[1].

لذلك فإن القرار الرقم ٩٦/٤ الصادر عن المجلس الدستوري بتاريخ ٨/٧/١٩٩٦ الذي قرر إبطال المواد المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية واستقالة الموظفين وتمديد ولاية المجلس، يعتبر منعطفا تاريخيا على الصعيدين السياسي والقانوني في لبنان، ويفتح الطريق أمام بناء دولة المؤسسات المنشودة، ويؤسس لاستقلال القضاء من مداخلات السياسيين وغير السياسيين، تأمينا لمصالح الأزلام والطوائف والمذاهب.

إنها شهادة كبرى لأعضاء المجلس الدستوري الذين رفعوا لواء العدل والمساواة عاليا فوق كل الرؤى.

المجلس الدستوري ابتعد في قراره عن روح العدل والمساواة

ورد في حيثيات القرار ما يلي: وتحقيقا لتكافؤ الفرص بين المرشحين، فإنه لا يجوز أن يأتي المنع مطلقا وعاما، بل عليه أن يحدد فئات الموظفين الذين يجب أن يشملهم المنع، وأن يكون المنع متوافقا مع الهدف الذي يتوخاه المشترع.

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٣، تاريخ ١٠ آب ١٩٩٦، ص(١).

أما الهدف الذي يتوخاه المشترع، فقد ورد في الفقرة السابقة التي نصت على ما يلي: «وحيث أنه إذا كان للمشترع أن يضع موانع وقيودا على ممارسة حق الترشيح للانتخابات، وأن يحدد طبيعتها ومداها بالنسبة إلى من يشغلون بعض الوظائف العامة، منعا من استغلالها لأغراض انتخابية. إذًا فالمقصود بعض الوظائف العامة التي يمكن استغلالها لأغراض انتخابية. فمن هي تلك الفئات التي تنطبق عليها هذه الشروط؟.

كنا نتمنى أن يحدد القرار هذه الفئات التي يمكن أن تستغل الوظيفة العامة لأغراض انتخابية، أو على الأقل تحديد المعايير لهذه الوظائف. علما أن المادة ٣٠ القديمة كانت تمنع الموظفين من الفئتين الأولى والثانية فقط، ولا تمنع عودتهم إلى الوظيفة مجددا في حال فشلوا في الانتخابات، فهل يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على مزيد من التضييق على الحريات، والانقضاض على الديموقراطية عند الفئات الأكثر قدرة على استيعاب مفهوم الديموقراطية وممارستها..

وفيما يتعلق بالعودة، اتخذ المجلس موقفا رافضا لهذا المنع انسجاما مع أحكام المادتين السابعة والثانية عشر من الدستور. لا ندري لماذا أضاف أن هذه العودة ليست حكيمة ولا ملزمة للسلطة التنفيذية، وإنما تخضع لمطلق سلطتها الاستنسابية، في حين كان من المنطق أن يرفض هذه السلطة الاستنسابية في حال وجودها، طالما أنه اعتبر أن ترشيح الموظفين للانتخابات النيابية، هو حق، نص عليه وحماه الدستور في المادتين ٧ و١٢ منه، فكيف يمكن اعتبار ترشيح الموظف ممارسة لحق نص عليه وحماه الدستور، ثم نترك العودة إلى الوظيفة للسلطة التنفيذية التي تمارسها بمطلق سلطتها استنسابية كما ورد في القرار؟

العدالة والمساواة اللتين كرسهما الدستور، وكرستهما القوانين وشرعة حقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية. ثمة خلل جوهري لا بد من البحث عنه والتعرف إليه ومعالجته لكي تستقيم الحياة السياسية في لبنان، لا بل لكي تعود الحياة السياسية إليه. إن العدالة والمساواة اللتين تعرف المجلس الدستوري على هديهما استنادا إلى أحكام الدستور، لا يمكن أن تصبحا حقيقة واقعة إلا إذا أعيد ربط النصوص بالواقع الإجتماعي السياسي للشعب اللبناني، والعدالة والمساواة في لبنان تتعديان في نظرنا المسألة الشكلية والقاعدة المستمدة من واقع مجتمعي، يختلف جذريا عن الواقع المجتمعي اللبناني والعربي، بصرف النظر عما إذا كان هذا الواقع أو ذاك أكثر تقدما او أكثر تخلفا. فالقاعدة القانونية يجب أن تنبثق من الواقع الذي توضع لأجله بعد دراسة عميقة لهذا الواقع، لا أن تنقل من هنا وهناك لتزرع في تربة ليست تربتها، وعلى نمط مختلف من العلاقات الاجتماعية، فتساهم في تزوير

الإرادة وتسويفها وتعميق الخلافات والانقسامات الاجتماعية المحلية[1].

أخيرا أود أن أشير إلى أن ما قلناه عن حيثيات القرار واستنتاجاته، ليس بالقطع تقليلا من أهميته على صعيد بناء المؤسسات الوطنية المستقلة، ولكننا كنا نتمنى أن يعالج المجلس الدستوري قانون الانتخاب انطلاقا من الحقائق الاجتماعية السياسية اللبنانية، لتكريس مفاهيم العدالة والمساواة والتوازن الحقيقي والعقلية المتطورة[2].

جبل لبنان بين المحافظة والقضاء

شكل جبل لبنان جوهر مشكلة قانون الانتخاب الحالي قبل إقراره وبعده، ولم يكن استثناء جبل لبنان خاصا فقط بمراعاة وضع الوزير وليد جنبلاط، بل جاء في تبريراته ليراعي التركيبة الديموغرافية لمحافظة جبل لبنان: من حيث تداعياتها السياسية في مرحلة ما بعد الحرب بشكل أجاز الاستثناء لدى المسؤولين له، إستنادا إلى معطيات منها: اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية واحدة مثل باقي المحافظات «لا ينسجم» ومتطلبات الظروف الحالية: لأن المحافظة تجعل اختيار٣٥ نائباً منهم ٢٤ مسيحياً و١١ مسلماً من المذاهب المختلفة، منوطا في معظمه بجهات محددة سياسيا أو طائفيا، هذا ما لا تسمح به الظروف في الوقت الحاضر نظرا لدقة الوضع من جهة، وحساسية المرحلة التي تمر بها المنطقة من جهة ثانية، إلا أن هذا الاستثناء الذي يراعي متطلبات المرحلة ليس جديدا في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان، فغالبا ما كانت الانتخابات تتداخل والظروف السياسية والقوى المسيطرة منذ أول انتخابات، وهذا ما يظهره التاريخ النيابي في لبنان وفي جبل لبنان تحديداً.

وبالرجوع إلى تاريخ الحياة النيابية في لبنان قبل الاستقلال، يمكن القول أنها لم تكن في تلك الفترة ممثلة تمثيلا حقيقياً لإرادة الشعب، لأن سلطات الانتداب كانت تسمي نواباً خارج إطار الانتخابات، ثم تعمد إلى إجراء الانتخابات بتوجيهاتها، وضغوط، كثيرا ما كانت تعطل معها صوت الشعب في اختيار ممثليه الحقيقيين في الندوة النيابية. وقد تبلورت اللعبة الانتخابية بمفهومها الحديث في عهد (دي مون)، الذي كان مندوباً للحاكم والمفوض السامي في سوريا ولبنان معا[3].

---

(١) صحيفة النهار، عدد ١٩٥١٨، تاريخ ١٦ آب ١٩٩٦، ص(١٧).

(٢) صحيفة النهار، عدد ١٩٥١٩، تاريخ ١٦ آب ١٩٩٦، ص(١٧).

(٣) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(٤).

وفي ظل هذا الانتداب جرت أكثر من عملية انتخاب، كان أولها الانتخابات النيابية عام ١٩٢٦ إبان فترة الجنرال ساراي، والذي كان على خلاف دائم مع البطريركية المارونية آنذاك؛ كونها صاحبة النفوذ في المنطقة وقتئذ، والتي كانت تلتقي على هدف واحد مع الإرساليات الرهبانية. ولعل الجنرال ساراي الذي قاطع قداس بكركي وتقرب إلى العلمانيين وعطل انتخاب إميل إده الذي كاد أن يصبح رئيسا لمجلس النواب، ثم لجأ إلى حل المجلس النيابي، ودعا إلى انتخابات جديدة تحت إشرافه، الأمر الذي أدى إلى فشل إميل إده ولائحته المعارضة، فيما فاز بأكثرية المقاعد النيابية اللائحة الموالية له ولحكومته. وفي ظل هذا النفوذ الفرنسي، جرت انتخابات أخرى في تلك الحقبة كانت السبب الرئيسي لنشوء خلافات سياسية حادة بين أقوى حزبين في البلاد «حزب الشيخ بشارة الخوري (الحزب الدستوري)»، «وحزب إميل إده (الكتله الوطنية)»، منذ ذلك الفترة بدأت أكثرية أبناء الجبل الاهتمام بالأحزاب وسلوكها والانخراط فيها، حيث توجه البعض نحو الكتلة الدستورية المتمثلة بالشيخ بشارة الخوري، والبعض الآخر باتجاه الكتلة الوطنية المتمثلة بإميل إده. وفي كل عملية انتخابية أعقبت ذلك، كانت محافظة جبل لبنان - وهي مركز الثقل السياسي - تتنازع الجدل القانوني وتباين الآراء ما بين مؤيد ومعارض، سواء للقضاء أو المحافظة أو الدائرة الكبرى، انطلاقا من مسلمات تتناسب مع واقع الجبل وخصوصا قضاء الشوف، وأهمها ليس فقط الحدود الجغرافية لهذه المنطقة، بل الحد المطلوب من الانسجام والتوازن والتعايش ضمن الأسس الآتية:

١ - الأخذ في الاعتبار الواقع السوسيولوجي لهذه المنطقة الحساسة، كونها مجموعة طوائف.

٢ - ضرورة الحفاظ في الوقت عينه على حرية العائلات الروحية من جانب، وعلى وحدة الوطن من جانب آخر، وعلى ضرورة العيش المشترك من جانب ثالث.

٣ - ضرورة تمثيل الطوائف وخاصة الدروز والموارنة والسنة، تمثيلا يتناسب مع اختيار ممثليهم ضمن التمثيل الأقرب والأنسب. لذلك رأينا عبر المجالس النيابية الأحد عشرة، التي عرفها لبنان منذ مطلع عهد الاستقلال حتى يومنا الحاضر، عرفت محافظة جبل لبنان تقلبات انتخابية تمحورت حول المحافظة مرة، وحول الدائرة المصغرة مرات، بما يتناسب مع وضعها الحساس ودورها السياسي في مسار الأزمات السياسية، التي عرفها لبنان. فكان المجلس النيابي الاستقلالي الأول الذي تم انتخابه في ٢١ أيلول ١٩٤٣، وشهد أحداثاً بارزةً حيث انتخب في عهده الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية، وتسلم رئاسة

الوزراء رياض الصلح، وفي شهر تشرين الثاني من العام ١٩٤٣ وفي جلسة تاريخية عقدها مجلس النواب، تم تعديل الدستور اللبناني، الأمر الذي أثار السلطات الفرنسية المنتدبة، فأقدمت على اعتقال رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة[1]، كما سبق وذكرنا في الفصل الأول. وقد تمثل جبل لبنان في ذاك المجلس من خلال المحافظة دائرة انتخابية واحدة.

وكذلك جرت الانتخابات للمجلس النيابي الاستقلالي الثاني في ٢٥ أيار ١٩٤٧ على صعيد المحافظة. وفي هذا المجلس تم تعديل الدستور وتجديد الرئاسة للرئيس بشارة الخوري. ومن أبرز أحداث هذا المجلس أيضا أنه اتهم بأنه جاء مزورا، حيث تقدم عدد من المرشحين إلى لجنة الطعون النيابية بطعن في النتائج، ولكن اللجنة لم تبطل انتخابات أحد من الفائزين.

انتخب المجلس الاستقلالي الثالث في ٥ حزيران ١٩٥١ وإستمر لمدة سنتين، أصدر بعدها رئيس الجمهورية الجديد كميل شمعون مرسوما بحله، وقد اعتمدت محافظة جبل لبنان في انتخابات هذا المجلس دوائر على أساس القضاء.

المجلس الاستقلالي الرابع انتخب في ١٣ آب ١٩٥٣ على صعيد القضاء دائرة انتخابية واحدة، وفي عهد هذا المجلس برز دور الجيش في الحياة السياسية، وتبوأ قائده يومذاك الأمير اللواء فؤاد شهاب منصبا وزاريا، بعد أن كان له دور بارز في أحداث عام ١٩٥٢.

وجاء المجلس الاستقلالي الخامس في ٢٠ آب ١٩٥٧ ولم يعش مدته كاملة، حيث رحل في عام ١٩٦٠، من أبرز أحداث هذا المجلس: اندلاع الثورة عام ١٩٥٨ في عهد الرئيس شمعون، واستمرت حتى انتخاب قائد الجيش الأمير فؤاد شهاب رئيسا للبلاد، اعتمد القضاء دائرة انتخابية في محافظة جبل لبنان.

المجلس الانتخابي السادس انتخب في ١٨ تموز ١٩٦٠ وأجريت الانتخابات في محافظة الجبل على صعيد: القضاء دائرة انتخابية واحدة، وكذلك لجميع محافظات لبنان.

فيما المجلس الاستقلالي السابع الذي انتخب في ٨ أيار ١٩٦٤ اعتمدت أيضا محافظة جبل لبنان دوائر على أساس القضاء، انتخب شارل حلو رئيسا للجمهورية في عهد هذا المجلس.

المجلس الاستقلالي الثامن، جرى انتخابه في أيار ١٩٦٨، وانتخب سليمان

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(٤).

فرنجية رئيسا للجمهورية واعتمد جبل لبنان الدائرة الانتخابية الصغرى أي القضاء.

المجلس الاستقلالي التاسع الذي جرى انتخابه في العام ١٩٧٢ تمثلت محافظة جبل لبنان على أساس الدوائر أي القضاء دائرة انتخابية[1].

وفي العام ١٩٩٢ انتخب المجلس الاستقلالي الأول في الجمهورية الثانية، والذي يحمل الرقم العاشر، وكانت محافظة جبل لبنان أيضا على صعيد: القضاء دائرة انتخابية واحدة.

وفي دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية، والذي يحمل هذا المجلس الرقم أحد عشر، جرت الانتخابات في محافظة جبل لبنان على أساس القضاء دائرة انتخابية واحدة، خلافا لما نص عليه إتفاق الطائف، الذي اعتمد الانتخابات النيابية على أساس المحافظة دائرة انتخابية واحدة، باستثناء محافظة جبل لبنان، لاعتبارات سياسية ولكن لمرة واحدة في دورة عام ١٩٩٢، إلا أن الأمر تكرر في دورة عام ١٩٩٦، الأمر الذي أدى إلى حمل عشرة نواب على تقديم الطعن إلى المجلس الدستوري للنظر بهذا القرار، ولاعتبارات سياسية واجتماعية أيضا أبرزها قضية المهجرين.

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(٥).

المبحث الثاني

التفضيل بين اعتماد المحافظة أو القضاء دائرة انتخابية واحدة

تمهيد

إن نظامًا جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، هو النظام الانتخابي الأمثل في مجتمع متحضر، وهو ما درجت على إقراره دساتير معظم دول العالم، وفي لبنان يمكن أن يكون مثل هذا النظام مدخلا حيويا للانصهار الوطني، إذا ما أحسن إعداده وتهيئة الأجواء له مع تحضير اللبنانيين لتقبله في فترة زمنية معقولة، أما إذا أسيء استعمال إقراره، فقد يجر الكوارث على البلد.

ومن مزايا هذا النظام:

- إذابة الفوارق بين اللبنانيين من ناحية الانتماء إلى المذهب أو المنطقة، ليصبح الانتماء إلى الوطن الواحد الجامع.
- اعتماد النظام النسبي للفوز بالمقعد النيابي، بدلا من النظام الأكثري، يحرر المرشح والناخب على السواء من تبعية أحدهما للآخر، فيكون الهدف السياسي المنشود هو الغاية الفضلى لهما، يسعيان إليها معا.
- تصبح القوة السياسية للمناهج والأحزاب القادرة على العمل والانتشار في كل لبنان، فتتضاءل أمامها قوى التشرزم والتجزئة.
- إعادة التوازن إلى الشعب اللبناني مجتمعا وأفرادا، فتزول تدريجيا المفارقة المؤلمة بين قوة الأفراد وعبقريتهم إذا تفرقوا، وبين ضعفهم وخذلانهم داخل مجتمعاتهم، فلا يضطر المواطن الناجح إلى التحليق خارج سربه بل إلى الانتظام في مجتمع متفهم ومنفتح، وهذا النظام الانتخابي «لبنان دائرة انتخابية واحدة»، يمكن أن يحمل البلسم الشافي لجراح اللبنانيين بعد السنين العجاف من القهر والعذاب، كما بوسعه أن يزيد في آلامهم ويجر عليهم كوارث أشد وأدهى إذا ما أسيء إستعماله؛ بأن يعطى لهم جرعة واحدة سريعة فتقع الكارثة المحتمة.

ولضمان انجاح هذا النظام، لا بد من اتباع المراحل التحضيرية وأولها:

- المباشرة بإلغاء الطائفية السياسية من النصوص قبل الممارسة.
- الدعوة إلى مؤتمرات شعبية، تهيء الإخوة لدمج التنظيمات الصغيرة في مجموعة سياسية كبيرة قادرة على الخطاب السياسي على مستوى كل لبنان.
- وضع برنامج زمني لتنفيذ المراحل التحضيرية للنظام الانتخابي الجديد، في فترة زمنية لا تقل عن الأربع سنوات. ويبقى إعداد وتنفيذ مراحل التحضير لقانون الانتخاب الجديد «لبنان دائرة انتخابية»، لا يتعاطى أعضاؤها سياسة المنافع الشخصية، أو حكومة اتحاد وطني تخلف الحكومة الحالية[1].

وبالرجوع إلى وثيقة الطائف، نجد أن التوافق بشأن الانتخابات النيابية قد جرى على ربط المحافظة كدائرة انتخابية بإعادة النظر في حدود المحافظة وتشكيلاتها، بحيث تتعمق الوحدة الوطنية وتتجذر وبحيث يكون التمثيل أصدق وأفضل، على أن يعتبر لبنان دائرة انتخابية واحدة عندما تتوافر الظروف السانحة لذلك[2].

ولئن كان ميثاق الطائف وبالتالي الدستور، قد وزع المقاعد طائفيا ومذهبيا، إلا أنه نص على إمكانية إلغاء الطائفية السياسية عبر هيئة وطنية للحوار، تضع آلية إلغاء الطائفية السياسية، غير أننا نجد وبمناسبة تعديل محتمل لقانون الانتخابات أن الحديث يكبر ويتعود حول اعتماد دائرة انتخابية موسعة، سواء باعتبار لبنان دائرة انتخابية أو استمرار اعتماد المحافظات الخمس ودون استثناء، وذلك من أجل المساهمة في إلغاء الطائفية السياسية والتعديل على الخطاب الانتخابي، وإلى هذا التناقض يعود الاختلاط بين أساسيين متباينين:

أولهما: انتخابات نيابية هي في مصدرها الدستوري وكالة عن مجموعة من الناس إلى وكيل يشارك عنهم وباسمهم في الندوة البرلمانية، من أجل التشريع والمراقبة.

وثانيهما: إلغاء الطائفية السياسية والتعديل في الحوار مع الجمهور الناخب.

ولكي يكون التوكيل حرا صحيحا لا يشوبه تزوير أو تحريف أو إملاء، كان من الواجب أن تتوافر آليات ضمن مناخ يسمح بالتعبير عن إرادة الموكلين، وهذا يكون في إطار حالتين:

---

(١) صحيفة التمدن، عدد ٥٩٣، تاريخ ١٠ نيسان ١٩٩٦ ص(٥).

(٢) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٢١، تاريخ ٥ تموز ١٩٩٦ «مقال لدكتور محمد علي الضناوي».

إطار ضيق يعتمد التعارف الواضح بين الموكل والوكيل، وبين الناخب والمرشح والنائب، أو عند تواجد حياة حزبية شاملة في اعتبارات يراها الموكل في الوكيل.

وفي وضعنا الراهن في لبنان وبغياب أحزاب شاملة، يتعين لكي يكون الانتخاب صحيحا أن يكون الناخب على علم ومعرفة وإطلاع أكيد، على فكر وأسلوب المرشح الوكيل.

وعلى ضوء هذا كان الانتخاب عبر الدائرة المصغرة هو الأنسب والأوفق، أما الدائرة الأكبر فظاهر هذه الوحدة التنوع، وباطنها إملاء الإرادات وتفصيل المقاس، ولن نجد قائمة من مرشحين في دائرة كبيرة كالمحافظة مثلا، يلتقي متحالفوها حول مبادىء ومضامين مشتركة، فالتحالفات تجري في الغالب دون هدف إلا النجاح فحسب، ومن العودة إلى المحافظات كما هي الآن، ولنأخذ الشمال مثلا: نجد أن للمحافظة ٢٨ نائبا، وأن الناخب يملك ٢٨ صوتا لـ ٢٨ مرشحا. وبالتأكيد لو أجرينا إحصاءً دقيقاً بين أهل الشمال الذين صوتوا في المرات السابقة، تكاد لا تجد واحدا بالمائة منهم يعرفون الذين صوتوا لهم أي من وكلوهم إليهم ليكونوا ممثلين عنهم في ندوة التشريع والمراقبة، وإن الـ٩٩٪، صوتوا لأنه قد طلب إليهم التصويت ضمن تعاطفات بين المرشحين، إذا ما التزم هؤلاء بعهد الوفاء كاملا فيما بينهم، ومن فضول الكلام القول، أن هذا ليس بانتخاب ديموقراطي، ويكفي بهذه الحالة أن يكون لكل ناخب صوت واحد لمرشح واحد.

إذن الانتخابات على صعيد المحافظة في الظروف الراهنة ليست إلا تجميعا لكم من المرشحين، قد يختلفون في كل شيء، في نظرتهم إلى الوطن والمجتمع والحياة، وإلى المصالح والقيم، فضلا عن طرق وأساليب معالجة الأمور الكبيرة والصغيرة، وعلى هذا فلا شيء يجمعهم ولا قيمة توحدهم ولا منطلقات تضمهم، ومع هذا فهم تكتل واحد مطلوب التصويت له، فالمصالح الانتخابية الآنية جمعتهم وهذا كاف، وبالتالي فإن كل مرشح يفرض عليه أتباعه انتخاب آخرين رفاق الدرب القصير، قد لا يعرفهم هو شخصيا ولو عاد الأمر إليه لما انتخبهم هو بنفسه، فكيف بتنخيب جماعته لهم.

إن المتتبع لمجريات وأحداث الانتخابات، يجد أن مثل هذا التجميع في لائحة معارضة أو موالات، تفرض يوم الانتخابات تزويرا لإرادة الناس، وخرقا لأبسط قواعد الحرية والعدالة، فضلا عن قواعد التوكيل، ولو أجرينا إحصاء بين الناخبين لقالوا: أعطينا صوتنا لفلان، وهو قد أعطاه لمجموعته، ونحن لا نعرف الآخرين، بل نعرف مرشحا، بينما يفضل كثير من الناخبين الإمتناع عن الانتخابات

ومقاطعة العملية الانتخابية بسبب أنهم لن يتمكنوا من أداء الشهادة على حقها، إذ لا يمكنهم أن يصوتوا دون معرفة. والامتناع هذا سبب آخر أو وجه آخر لعمليات المقاطعة الانتخابية عن طريق رفض الانتخابات، بسبب يعود إلى طبيعة القانون الذي يفصل على مقاسات معينة، دون الاهتمام برأي الناس أو مصلحتهم، أو ما كان الأجدر أن يكون لكل جانب صوت بدل أن يكون له في محافظة ٢٨ صوتا، وفي محافظة أخرى أقل أو أكثر دون أن يعرف وكلاءه وممثليه.

هذا من جانب، ومن جانب آخر: إن توسيع الدائرة الانتخابية، سواء على صعيد المحافظة أو على صعيد لبنان، تحتاج إلى آليات عديدة لعل أبرزها:

أ - اعتماد النظام النسبي لا الأكثري في إعلان الفوز والنتائج.

ب - اعتماد البطاقة الانتخابية.

ج - إدخال المكننة الكمبيوترية الشاملة في الانتخاب وفرز الأصوات .

د - إلغاء الطائفية السياسية في التمثيل النيابي، وهذا يعني انتخاب الأكفاء ويعني أيضا إيجاد مجلس الشيوخ الذي نص عليه الدستور.

هـ - إجراء الانتخابات على صعيد حزبي، مما يوجب قيام أحزاب على مستوى لبنان، تضم في قياداتها وقواعدها مختلف فئات الشعب اللبناني بطوائفه ومذاهبه، إذ إن المرشح المستقل يستحيل عليه ولوج باب انتخابات على مستوى لبنان، وإلى حد ما على صعيد المحافظة .

و - خروج المحتل الإسرائيلي وتحرير البقاع الغربي والشريط الجنوبي، إذ بوجود الاحتلال يصعب على أهل هذين القطاعين، فضلا عن المرشحين المشاركة في انتخابات شاملة.

انطلاقا من قواعد التوزيع الطائفي والمذهبي في توزيع المقاعد النيابية، طرح الدكتور أدمون نعيم فكرة إجراء الانتخابات على صعيد المحافظة، ولكن أن ينتخب المسلمون مرشحيهم، والمسيحيون مرشحيهم، ويكون هذا الاختيار مرحلة التأهيل الأساسية، ليجري بعد ذلك الانتخاب على صعيد وطني للمؤهلين الذين يمثلون الناخبين خير تمثيل..

في حين طرح النائب السابق أوغست باخوس مشروعه، في اعتبار الفائزين في الدائرة المصغرة، كل من نال ٥٠٪ من أصوات الناخبين، ولا يعتد بعد ذلك بعدد الأصوات التي نالوها في المحافظة التي تبقى لرفد المرشحين الذين لم ينالوا هذه النسبة الـ ٥٠٪، فيفوز من يحظى بالأكثرية من أصوات المحافظة بما فيها الدائرة

المصغرة، بينما تصر أكثرية الفريق المسيحي والدرزي على إجراء الانتخابات على صعيد الدائرة لا المحافظة، كما تصر على ذلك بعض الأحزاب والزعماء، وكثيرا من المفكرين الدستوريين، يعتبرون أن الدائرة كلما ضاقت أتت بممثلين حقيقين، وكلما اتسعت انحرف التمثيل وضعف وتلاشى.

إن هذه المشاريع وسواها من الدراسات تدل على أن العدالة والحرية مفقودان في ظل قانون الانتخابات الحالي، العائد لسنة ١٩٩٢ ولا بد من مواجهة الأمور بشجاعة أكبر، قبل أن ندخل في تصوير الحل الأمثل.

لا بد من التأكيد بداية أن قانون الانتخاب لا يحتمل عبء إلغاء الطائفية السياسية، على هذا فلا يجوز أن نخلط بينه وبين آليات إلغاء الطائفية. وتعديل الخطاب الانتخابي، كما لا يجوز أن نكبر الدائرة الانتخابية أو نصغرها بالحجة الطائفية إياها، بينما يجري الانتخاب ضمن المنطق الطائفي إياه، وشأن حله أو معالجته إلى هيئة الحوار العتيدة التي لم تشكل بعد، وأن الخلط بينها وبين قانون الانتخاب نوع من الهرطقة السياسية، فقانون الانتخاب يجب أن يصدر انطلاقا من قواعد الوكالة وصحة التمثيل، وهي القواعد وحدها التي يجب أن تحكم هذا القانون.

إن الدائرة الصغيرة كالقضاء، لم تثبت من الماضي ولا في ظل قانون ١٩٩٢، أنها أتت بطائفيين يستخدمون الخطاب الطائفي والإثارة لذاتها، في الماضي كان النواب كما اليوم، يتعاطون الشأن الوطني باعتبارهم ممثلين عن الأمة وليس عن القضاء فحسب، تبعا لنص الدستور حتى أن النواب في قانون ١٩٩٢ الذين جاؤوا تحت شعارات مختلفة، مارسوا الشأن العام بروحية الأهداف التي اعتبروها الأساس.

وعلى هذا فإن القضاء دائرة انتخابية لا يجوز تحميله أوزار التطرف المتمذهب، إذ أن الدستور نفسه قد فرض الاختيار على المذهبية والطائفية، وهو ما يوجب أن نضمن في قانون الانتخاب وفي مرحلة الانتخاب أحسن الظروف وأوفر الآليات، لتأتي بأحسن الاختيار المعبر عن إرادة الناس، لا أسوأه، فنشكل مجلسا نيابيا لا يعبر عن طموحات الناخبين أو أكثريتهم.

وبغياب الآليات المشار إليها آنفا، التي تسمح بتوسيع الدائرة إلى المحافظة أو إلى لبنان، يبقى الحل الأمثل كما نراه والذي يجمع إلى جوهر وثيقة الطائف حرية الناخب في اختيار ممثليه، هو بإجراء انتخابات على صعيد الدائرة المصغرة، وفقا لقانون ما قبل ١٩٩٢، وهو الإختيار الاستثناء في قانون، ١٩٩٢ بالنسبة للجبل

والبقاع، أي: القضاء دائرة انتخابية واحدة، إن هذا الحل يجعل بين الناخب والمرشح وبالتالي النائب، علاقة مباشرة وعلاقة تبادلية، وهو الاختيار الذي يعبر عن حقيقة اتجاهات الرأي وصدق التمثيل، ويحل كثيرا من معضلات الأزمات السياسية الراهنة، ويبعد إلى حد بعيد كأس التحريف والتزوير المر، ويسمح بإجراء المراقبة الشعبية عبر مندوبي المرشحين بشكل أقدر وأوفر، غير أن هذا الحل يحتاج إلى تأطير جديد، وهو تأطير يسير باتجاهين ـ كما اقترحه الدكتور محمد علي الضناوي ـ :

١ ـ اعتبار القضاء دائرة انتخابية ولمرة واحدة، ريثما توضح ضوابط إدارية جديدة لحدود المحافظات على ضوء تقسيم إداري جديد للبنان.

٢ ـ إضافة عشرين نائبا على عدد مجلس النواب الـ ١٢٨، يجري انتخابهم على صعيد وطني عن كل محافظة من المحافظات الخمس أربعة ممثلين، على أن تجرى الانتخابات في آن واحد في كل دوائر المحافظة الواحدة لاختيار الممثلين على صعيد مذهبي وطائفي، وعلى صعيد وطني بآن واحد، ونكون بذلك حافظنا على صحة التمثيل والتوكيل من جهة، وعلى وثيقة الطائف من جهة أخرى، وأجرينا بآن واحد بالون الاختبار لاختيار ممثلين بلا طائفية سياسية، وهو أمر ضروري كمرحلة أولى نحو الانتقال الأخير المحتمل[1].

وكان للباحث اللبناني جورج قرم رأي آخر في قانون الانتخابات، حيث تحدث في كتابه «مدخل إلى لبنان واللبناني» في ملخص نشرته صحيفة النهار، تحت عنوان «حتى لا يهيمن المال على العملية الانتخابية» بقوله: تعجبت دائما من العدد القليل من النواب، وذلك منذ مجلس المتصرفية المؤسس في القرن الماضي مرورا في ظل حكم الانتداب والاستقلال إلى المجلس الحالي، الذي يصل عدد أعضائه إلى ١٢٨ بدلا من ٩٩ سابقا و٥٥ أيام حكم الرئيس شمعون. صحيح أن لبنان بلد صغير وعدد سكانه محدود، لكن هل إن ضيق رقعته وقلة عدد سكانه سببان مقنعان لتقليل عدد ممثلي الشعب في مجلس منتخب؟». وقد علل ذلك بتسلط فئة من اللبنانيين على المجالس النيابية، ورأى أن الحل يكمن في التزام القانون الانتخابي بمنع تسلط فئة من اللبنانيين على المجالس النيابية، واعتبر أن هذا الوضع الذي نحن فيه هو الذي يزيدني قناعة بضرورة التفكير في زيادة عدد المقاعد النيابية، وفتح المجال أمام تمثيل تعددي حقيقي، يعكس ما في لبنان من أمزجة وآراء ويمنع تسلط فئة على فئات أخرى في التمثيل النيابي، وإذا كانت القوانين الانتخابية وقلة

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٢١، تاريخ ٥ تموز ١٩٩٦ «مقال لدكتور محمد علي الضناوي».

عدد المقاعد النيابية وتوزيعها طائفيا هي التي أمنت في الماضي هيمنة شبه مطلقة للأعيان التقليديين، وللشخصيات الطائفية المزاج، فإن الخطر اليوم يكمن في تسلط المقاولين والأثرياء بالشراكة مع الوجوه الطائفية الجديدة، التي أفرزتها الحرب، وعند التفكير بأي قانون انتخابي جديد، يجب أن يؤخذ في الاعتبار بالإضافة إلى ضرورة زيادة عدد المقاعد، وضع ضوابط صارمة لكي لا يهيمن المال بصورة مطلقة على العملية الانتخابية، ولكي لا ينتج عن ذلك زيادة تهميش فئات واسعة من الرأي العام، قد تنجذب نحو المواقف والأفكار المتطرفة الرافضة لآليات الديموقراطية. والمعلوم من الجميع أن قوة المال في لبنان وتحالفاتها أو تخاصمها مع الرموز الطائفية في الحياة السياسية، أصبح لها من النفوذ والقدرة والتمتع بوسائل إعلامية ضخمة، ما يمكنها من تفريغ العملية الانتخابية من أي محتوى ديموقراطي حقيقي، ولذلك أخشى ألا تكون من صوابية البتة للنقاشات الدائرة حول تعديل قانون الانتخابات، خصوصا هذا الجدل بين من يريد لبنان دائرة انتخابية واحدة للتضييق على الزعامات المحلية، لا سيما الطائفية منها، ومن يقاوم هذا الطرح ويتمسك بالدوائر الانتخابية الصغيرة الحجم التي تؤمن لتلك الزعامات الحفاظ على المقاعد النيابية شبه الموروثة ويتكلم الناس أيضا، وهم على حق في ذلك بضرورة تصويت الناخب في محل إقامته، وليس في مسقط رأسه حيث يحتفظ بنفوسه، فهذا أيضا من الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تغيير المقيدات التقليدية للقانون الانتخابي، لكن كل ما يمكن تحسينه في القانون الانتخابي، لن يكون له أثر هام إن لم تؤخذ في الحسبان ضرورة إيجاد معايير فاعلة لمنع تسلط قوى المال على السيرورة الانتخابية بأكملها، وأعني هنا تقييد حرية المرشحين في صرف الأموال في شتى أنواع الدعاية الانتخابية، وذلك من طريق حصر أماكن ومساحات للصق صور المرشحين وتوزيعها توزيعا عادلا بينهم، وكذلك حصر الأوقات المخصصة للمرشحين في الإذاعة والتلفزة وتوزيعها في شكل عادل بين المرشحين من كل التيارات، ويمكن أن يدخل أيضا نظام تقنين وتوزيع في الصحافة اليومية. فالهدف من كل هذه الإجراءات هو إيصال صوت المرشحين جميعا إلى الشعب وليس حصره بالذين لهم المال والجاه والإمكانات السياسية والإعلامية.

ومن الإجراءات الأخرى المعروفة في الأنظمة الديموقراطية العريقة لتأمين التساوي وتعادل الفرص بين المرشحين، يجب أن نذكر تحديد المبالغ الجائز صرفها في الحملة الانتخابية، وكذلك تقييد أو منع تحويل الحملات الانتخابية من طريق تبرعات الشركات أو الأفراد، وتكريس الدولة اعتمادات في الميزانية لتأمين النفقات الانتخابية، أو جزء منها.

كل هذه الأمور يجب أن تطرح للمناقشة الجدية، باعتبار أن لها في نظره الأهمية ذاتها التي نعطيها لتصغير أو تكبير الدوائر الانتخابية، أو قضية الاختيار بين النظام النسبي والنظام الأغلبي، في حال تعميم نظام اللوائح الانتخابية. والحقيقة أن هم الناس في مناقشة تقسيم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع. عائد إلى القضية الحساسة الأولى، وهي التمثيل الطوائفي، وكذلك تعدد الطائفية هنا لتهيمن على كل المواقف ضمنيا أو علنيا، والخوف العالق في أذهان الكثير من الناس هو مصير الطوائف الصغيرة، ثم هناك بعبع الديموقراطية العددية، أي حكم الطائفة الأكثر عددا وهيمنتها على بقية الطوائف في حال التساهل في توزيع المقاعد النيابية طائفيا أو إلغائه، أو حتى في حال اعتماد لبنان كدائرة انتخابية واحدة، حيث يمكن أن يكون للطائفة الأكثر عددا بالنفوذ المهيمن، والكلمة الفاصلة في انتخاب النواب من الطوائف الأخرى، ونعود هنا لندور في حلقة مفرغة جديدة تحول دون تصور إصلاح العملية الانتخابية، فإدخال العنصر الطائفي في الحسبان بكل مخلفاته التاريخية والأفكار المسبقة والعواطف والهواجس، هو الذي يجعلنا ندخل في حلقة مفرغة جديدة وتتخبط فيها دون إيجاد الحل المناسب، لذلك لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

١ - إن اللبنانيين لا يتصرفون تصرفا سياسيا موحدا، بحسب انتمائهم الطائفي، فمن المعلوم أن الآراء ضمن كل طائفة ليست متجانسة ومتطابقة، ويستبعد عادة أن يتمكن زعيم طائفي واحد من السيطرة المطلقة على كل أصوات الناخبين من طائفة، علاوة على ما هناك من تنافس تاريخي بين زعماء مختلفين في قلب كل طائفة.

٢ - الموضوع الرئيسي الفعلي في الحقيقة قضية الطوائف في شكل مباشر، أمام عدد تمثيلها في الانتخابات النيابية، وإذا أراد اللبنانيون أن يخرجوا من دوامة الطائفية وحلقاتها المفرغة، فلا بد لهم من إيجاد نظام تمثيلي لا يوزع المقاعد بحسب أهمية الطوائف في كل دائرة انتخابية.

٣ - مما لا شك فيه أن نظام احتساب الأصوات على أساس النسبة إلى المجموع، بدلا من الأغلبية، يؤمن تمثيل فئات الرأي العام الصغيرة العدد، أكانت هذه الفئات طائفية الطابع، أو ذات مواقف سياسية معينة. ومن شأن مثل هذا النظام أن يطمئن من يخاف من الذوبان في حكم الأكثرية العددية، وهذا حتى في حال اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة. وتجدر الإشارة مجددا إلى أن نظام الدائرة الواحدة، يصعب تطبيقه في غياب الأحزاب السياسية المنظمة، كما أن قوة المال يمكن أن تستفيد أكثر فتفرض نجاح لوائحها في كل لبنان.

٤ ـ يصعب دراسة أحسن نظام انتخابي للبنان في غياب الإحصاءات الدقيقة عن عدد اللبنانيين المقيمين والمهاجرين، وهم في سن الانتخاب، وتوزيع عدد الناخبين المقيمين بحسب المناطق المختلفة، وكما هو معلوم فإن آخر تعداد لسكان لبنان يعود إلى عام ١٩٣٢، وقد امتنعت الحكومات المتتالية منذ ذلك التاريخ عن إجراء تعداد، خشية إثارة مشاكل طائفية، وهذه حلقة أخرى من الحلقات المفرغة التي نتخبط فيها من جراء ما خلقه النظام الطائفي في لبنان من هواجس ومشاعر سلبية، يجب التغلب عليها.

٥ ـ يمكن أيضا في هذا الإطار اقتراح العمل بمجلسين تمثيليين، مجلس نيابي موسع، كما وصفته ودون قيد طائفي، ومجلس شيوخ تتمثل فيه كل المناطق اللبنانية على قدم المساواة، بغض النظر عن عدد سكان كل منطقة، على أن يكون لمجلس الشيوخ سلطات في الأمور المصيرية، وفي التعيينات الإدارية الهامة، كما هو الحال في الولايات المتحدة، غير أنني أميل إلى الاعتقاد بأن توسيع عدد نواب مجلس النواب، واحتساب الأصوات على أساس النسبة وليس الأكثرية من شأنهما أن يحسنا الحياة الديموقراطية في لبنان، وأن يبعد الجو الطائفي عن عملية التمثيل[١].

النظام الأكثري البسيط المعتمد انتخابيا في لبنان

تختلف نسبة المشاركين في الانتخابات اقتراعا وترشيحا من دورة إلى أخرى، وتؤثر هذه النسبة على شرعية الانتخابات لجهة مشاركة الأكثرية من ناحية، وتمثيل هذه الأكثرية من ناحية ثانية. فالانتخابات النزيهة هي التي يشارك فيها اقتراعا أكثرية المواطنين، وتتمثل فيها بعد فرز الأصوات الأكثرية أيضا، فهل هذا ما يحصل في لبنان؟

في العودة إلى سجل الدورات الانتخابية السابقة، وفيما ترتفع نسبة المشاركة الانتخابية إلى ٦٩,٢٪ عام ١٩٣٧ تتدنى حتى ٢٩,٢٧٪ عام ١٩٩٢. ثم لترتفع إلى ٤٠٪ في دورة عام ١٩٩٦، بسبب اشتراك المقاطعة. مما يعني أن الأكثرية الناخبة لم تقترع في الدورة السابقة، أي دورة عام ١٩٩٢، بينما بلغت نسبة المرشحين إلى المقاعد ٢,٦٪ عام ١٩٦٠، ووصلت إلى ٤,٧٪ عام ١٩٩٢، و٤,٩٪ عام ١٩٩٦، مما يؤدي إلى تشتت الأصوات وفوز نواب لم يحصلوا على أصوات الأكثرية (٥٠+١)، بل على أعلى عدد من الأصوات المقترعة، ومن منطلق الديموقراطية

---

(١) صحيفة النهار، عدد ١٩٥١٧، تاريخ ١٥ آب ١٩٩٦، ص(١٣).

ممارسة وعليها يتوقف التطوير والتغيير، وفي ظل ما تم رصده ميدانيا فيما يتعلق بالتوجهات الشعبية من الانتخابات النيابية التي تمت أبدى الباحثون الأكاديميون رأيهم بموضوع الانتخاب من منطلق شرح ما يتوجبه تقويم الوضع السياسي في الحاضر والمستقبل..

لا ضرر من التذكير بادىء ذي بدء بأن النظام الأكثري المعمول به في لبنان، هو من نوع النظام الأكثري البسيط، أي الذي يعتبر فيه فائزا في الانتخابات، المرشح الحائز على العدد الأكبر من الأصوات بين المرشحين المتنافسين، وإن تكن أكثرية المقترعين قد أدلت بأصواتها لغيره من المرشحين، الأمر الذي يحملنا إلى طرح التساؤل وهو: هل هذا يعني أن النواب الحاليين لا يمثلون الأكثرية الناخبة؟.

بل إن ٩٩٪ منهم في هذا الوضع، والمثال الأبرز على ذلك، هو انتخابات دائرة بعلبك ـ الهرمل، في الدورات الأخيرة، حيث تعددت اللوائح المتنافسة، مما أدى إلى فوز نواب بنسبة ٢٨,٦٪ فقط من أصوات المقترعين عام ١٩٦٤، و ٣١,٨٪ عام ١٩٦٨، و٢٢,٣٪ عام ١٩٧٢، و٢٩,٧ عام ١٩٩٢، ومن الأمثلة على ذلك أيضا أن نائبا واحدا فقط من بين الفائزين عن أحد المقاعد ال١٩ لمحافظة بيروت، قد حاز على أكثر من ٥٠٪ من أصوات المقترعين في انتخابات عام ١٩٩٢ (الدكتور سليم الحص)، وفائزا آخر عن ال٢٨ مقعدا في محافظة الشمال (نائلة معوض) حقق ذات النتيجة، وفي دورة عام ١٩٩٦ نجد النائب (أحمد حبوس) حقق نفس النتيجة.

* ما هو السبب الأساسي لانخفاض النسبة التمثيلية.؟

لعل السبب الأساسي هو ارتفاع عدد المرشحين في الدورات الانتخابية المتعاقبة منذ الاستقلال، حيث أضحت النسبة المئوية من أصوات المقترعين التي يفوز بها النائب في لبنان، على إنخفاض مطرد. فبينما بلغت هذه النسبة ٨٠٪ عام ١٩٤٧، تراجعت إلى ٦١,١٪ عام ١٩٦٤، فإلى ٥١٪ عام ١٩٦٨، ثم إلى دون الـ ٥٠٪ منذ مطلع السبعينيات، فسجلت ٤٩,٤٪ عام ١٩٧٢، و٤٥,٦٪ عام ١٩٩٢ ثم عادت لترتفع إلى ٤٧٪ عام ١٩٩٦ بسبب المشاركة المسيحية، وهذا يعني أن أكثرية المقترعين اللبنانيين لم تتمثل، ولو بنائب واحد في المجلس، أي أن أصواتها كلها ذهبت هدرا. وإحتمال بقاء أصوات غالبية المقترعين غير ممثلة، عندما يرتفع عدد المتنافسين على المقعد الواحد هو من السلبيات الملازمة للنظام الأكثري البسيط.

ويرد أسباب ازدياد عدد المرشحين إلى:

أولا: ارتفاع نسبة المتعلمين في البلاد، وما رافقها من نزعة إلى التحرر من

الروابط التقليدية، ونمو في الوعي السياسي وانتشار للأفكار الديموقراطية. وقد ارتفعت هذه النسبة (أي نسبة المرشحين إلى المقاعد من ٢,٦٪ عام ١٩٦٠، إلى ٢,٨٪ عام ١٩٦٤ وإلى ٢,٩٪ عام ١٩٦٨، و٣,٣٪ عام ١٩٧٢، و٤,٧٪ عام ١٩٩٢، و ٩,٥٪ عام ١٩٩٦، وذلك على رغم المقاطعة التي عرفتها انتخابات تلك الدورة، أي دورة ١٩٩٢[1].

ويعزو البعض الآخر السبب الرئيسي لهذه الوفرة من المرشحين، إلى مرور زمن طويل لم تقم فيه انتخابات نيابية، ولم تتح فيه الفرصة للترشيح للانتخابات، مما جمع مرشحي كل تلك الانتخابات التي لم تجر في جولة واحدة، خصوصا وأن الدورة الانتخابية الماضية كانت المقاطعة فيها هي الغالبة في أكثر المناطق، وبالتالي اجتمع كم هائل من الشباب الطامحين للعمل في الحقل السياسي، أو الخدمة العامة، والراغبين في الوصول إلى المجلس النيابي أو الذين يجدون في أنفسهم كفاءة ليست متوافرة في الحاكمين، أو يشعرون بأن من هم في الحكم ليس أفضل منهم.

وإلى جانب هؤلاء نجد فئة من الطامعين بالمنافع التي توفرها النيابة، وأكثر هؤلاء من أثرياء الحرب الذين ظهروا على الساحة بعدها، لأن المال يأبى إلا أن يتكلم وأن يطل بأنفه، أو كما يقال «تأبى الثروة إلا أن تطل بأنفها»، وبالتالي فالانتخابات النيابية هي شباك يمكن أن تطل منه هذه الثروة، وهؤلاء لا قاعدة شعبية لهم، وأكثرهم قدرة يستمر في حملته الانتخابية، فكلفتها حتى الآن، ربما تكون كلفة بسيطة بالنسبة للأرباح التي حققوها خلال سنوات الحرب. حتى ولو استمر هؤلاء بترشيحاتهم حتى النهاية فما من خسارة في الأمر لأن أغلبهم يريد أن يقال عنه بأنه مرشح نيابي سابق.

وهناك فئة ثالثة من المرشحين، هي فئة السياسيين الذين يطلق عليهم لقب التقليديين، وهؤلاء حتى وإن طوت الظروف السياسية القائمة محليا وإقليميا أوراقهم رغما عنهم، إلا أنهم يرفضون منطق الأمر الواقع ويصرون على الاستمرار لتأكيد زعامتهم التي منها ما انهار منذ زمن طويل، ومنها ما تدفعه المستجدات السياسية إلى الانهيار في هذه المرحلة، وليقولوا للناس فقط: ها نحن هنا..

وهذه الكثرة من المرشحين تبلبل الأوضاع، وتشتت الأصوات وتعرقل تطبيق

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٣٩، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٦، ص(٤).

النظام النسبي، كما أنها تحول دون بروز لوائح متكاملة وهامة وقوية[1].

ولكن هل يوجد نظام بديل للنظام الأكثري البسيط المعمول به في لبنان؟، رغم عيوب هذا النظام فإن معظم الدول التي اعتمدت هذا النظام، إما تحولت عنه تدريجيا نحو أنظمة الاقتراع النسبي، وهي معتمدة حاليا في ٥٧ دولة في العالم، أو نحو الأنظمة المركبة التي تجمع بين نظامين الإقتراع الأكثري، والنسبي. وباتت تأخذ بها أكثر من ٢٠ دولة في العالم. أو أدخلت ضوابط وإصلاحات على صيغ تطبيق النظام الأكثري البسيط بهدف الحد من مساوئه، أهمها التخلي عن الدوائر المتعددة المقاعد لمصلحة الدوائر الفردية، ذلك أنه كلما كبر حجم الدوائر الانتخابية،كلما تضاعفت نتائج مفارقات نظام الاقتراع الأكثري البسيط.

ومن أهم ميزات نظام التمثيل النسبي، أنه يوفر عموما صحة أكبر في التمثيل من أنظمة الاقتراع الأكثري، ويساهم في تحديث الحياة السياسية ورفع مستواها، ويحفز على إنشاء الجبهات والتكتلات القائمة على أساس البرامج السياسية، وينمي الحياة الحزبية، ويدفع في اتجاه إصلاح الحياة البرلمانية، عبر التأثير في قيام كتل نيابية منظمة، ويشجع على إدخال أوسع الفئات الاجتماعية في تشكيل اللوائح الانتخابية، والأهم من ذلك أنه يضمن لجميع المقترعين عدم ذهاب أصواتهم هدرا.

إلى أي مدى يمكن تطبيق النظام النسبي في لبنان؟

لطالما كان هناك الكثير من معارضي هذا النظام، وهم في غالبيتهم من أهل الطبقة السياسية القائمة، لا يعارضونه لأنه صعب التطبيق فحسب، أو لأنه لا يتناسب مع واقعنا الاجتماعي أو السياسي كما يتذرعون بل لأنهم يخشون ما قد يؤدي إليه من نتائج تساهم في تصحيح تمثيل اللبنانيين مع ما قد يعنيه ذلك من تهديد لمصالح الكثيرين منهم.

ولعل من أهم العوامل التي تؤثر على ارتفاع أو انخفاض نسبة المشاركين في الانتخابات (اقتراعا)، كما أكده الباحثون، أنه في كل بلدان العالم نسبة الاقتراع متدنية نظريا، ونسبة الـ ٦٠٪ والـ ٧٠٪ تعتبر مقبولة، وحتى في الدول الديموقراطية، تتدنى النسبة عن الـ٥٠٪ أحيانا، فالمشكلة عالمية، وتفاديا لها تعمد بعض الدول (كالاتحاد السوفياتي سابقا) ولبنان في فترة معينة، إلى جعل عملية الإقتراع إلزامية وتغريم المتخلف عنها، ولكن هذا لم يعد سائدا.

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٤٨، تاريخ ٦ آب ١٩٩٦، ص(٥).

أما العوامل المؤثرة فهي: -

أولا - اللامبالاة وعدم الاهتمام بالشأن العام...

ثانيا - المقاطعة والمعارضة، والموقف السياسي الرافض للوضع القائم، والذي يعتبر الانتخابات مزورة سلفا.

ثالثا - الأشخاص الذين يقترعون لمرشحين مقتنعين بهم، غير موجودين على الساحة.

رابعا - المغتربون والمهجرون ومن ضمنهم أهالي الجنوب المحتل، إضافة إلى أن معظم المقترعين في لبنان يقترعون خارج مكان سكنهم، مما يضطرهم إلى مجهود كبير للاقتراع كثيرا منهم يوفره.

ويبقى العامل الأكثر أهمية وتأثيرا في دورات الـ ٩٢ والـ ٩٦ هو ظروف المعارضة، والطابع المسيحي المعارض، وهذا أثر على نسبة لا بأس بها في الانتخابات، وإذا استثنينا هذا العامل يظهر عامل آخر وهو طبيعة التنافس الانتخابي(مثلا في البقاع، إذ أظهرت المعركة الانتخابية محسومة لطرف، امتنع مقترعو الطرف الآخر عن المشاركة سلفا. ويختلف الموضوع من منطقة إلى أخرى، حيث هناك عامل في السوسيولوجيا اللبنانية، يتمثل بالطابع التقليدي شبه العشائري في بعض الأرياف اللبنانية، إن لم تكن كلها، يؤدي إلى أن يقترع الناخب في إطار مشترك (العشيرة كلها تنتخب لمرشح معين)، مما يعطي نسبة مشاركة عالية ولكن بعيدة عن القرار الفردي الحر.

إن ارتفاع نسبة المقترعين في دورة ١٩٩٦ إلى ٤٠٪ بفعل مشاركة قسم من المعارضة، والنظرة الجدية للاقتراع من قبل الناخبين إضافة لحركة المرشحين وحثهم للتابعين لهم على الانتخابات، إضافة إلى حركة الترشيح القوية، وكذلك حركة الماكينات الانتخابية في مختلف المناطق، وهذا ما لم يكن سائدا عام ١٩٩٢، حيث كان غياب الحركة الانتخابية هو السائد. والناخب اللبناني طبيعي كغيره من ناخبي الدول الأخرى، ولكن المشكلة هي في النظام الذي يرجح دور الأفراد وليس اللوائح أو الأحزاب، وهو النظام الأكثري والترشيح الفردي، فالمنتخب شخص وليس برنامجا، وهناك سبب آخر يكمن في اعتبار النائب في وطننا في ظل غياب الإدارة المركزية «معقب معاملات» وعامل واسطة. ولما كان الناخب اللبناني يحتاج لوسيط في معاملاته، فهو يقوم بانتخاب الأكثر حركة في هذا المجال، إضافة إلى غياب التمثيل النسبي والائتلاف الحزبي والنظام الحزبي القوي، مما يغيب المواقف السياسية والبرامج السياسية، فنجد لوائح مشتركة لأشخاص مختلفين سياسيا.
والخلاصة أن الناخب اللبناني ليس ناخبا سياسيا.

ومن هذا المنطلق أرى أنه من الأهمية بمكان، تطوير نظامنا الانتخابي، فقانون الانتخاب غير شرعي، ويجب إعادة فتح ملفه والتوافق على قانون جديد فعال ومتطور، فمن غير اللائق أن يكون وزير الداخلية مرشحا ومسؤولا عن سير الانتخابات في نفس الوقت، والأفضل إنشاء هيئة أو مجلس مستقل يتعاون مع وزارة الداخلية أمنيا فقط، فيما ينظم هو الأمور الأخرى، ومن ضمنها لوائح الشطب[1].

وبالعودة إلى ما اقترحه الباحثون الأكاديميون فيما يتعلق بالنظام النسبي وطريقة تطبيقه في لبنان، عما إذا كان يتوافق مع الوضع الاجتماعي والسياسي.

أولا: إن النظام الأكثري البسيط المعمول به حاليا في لبنان، له جوانب سلبية وإيجابية، نذكر منها فيما يتعلق بقانون الانتخاب الذي اعتمد المحافظة دائرة انتخابية واحدة، حيث تجري الانتخابات على صعيد المحافظة وتفرز الأصوات وتعلن أسماء الرابحين على صعيد القضاء، الأمر الذي يدل على أن أغلبية المقترعين لا يمثلون في البرلمان، ففي الحالة هذه نجد أن هناك من فاز على صعيد قضائه انتخابيا، لكنه فشل على صعيد المحافظة والعكس بالعكس، فإلى أي مدى يمكن تطبيق النظام النسبي والانتخابات تجرى على صعيد المحافظة، فهذا النظام لا يتلائم مع قانون الانتخاب اللبناني.

لأن النظام النسبي من أهم صفاته التي يمكن تطبيقها في أي بلد، هو إجراء الانتخاب على دائرة كبيرة واحدة، يمثل فيها كل الفئات. وثمة أمر آخر، هل يمكن تطبيق النظام النسبي في بلد كلبنان متعدد الطوائف وكل طائفة لها مقاعدها النيابية، (إلا في حال واحدة هو بإلغاء الطائفية السياسية كما أشار الدكتور محمد علي الضناوي) ، فبطريقة غير مباشرة نجد أن النظام الأكثري البسيط فرض نفسه بغير إرادة الناخبين والمنتخبين. فعندما تقدم رئيس الجمهورية إلياس الهراوي باقتراحه(جعل لبنان دائرة انتخابية وعلى مرحلتين) كان يرمي إلى تطبيق النظام النسبي في الانتخاب، فلا يعقل أن يحصل مرشح عن أي مقعد مثلا خمسون ألف صوت في دائرة انتخابية وينجح، فيما مرشح آخر عن مقعد نفسه يحصل على تسعون ألفا ولا يفوز في دائرة أخرى. إذا مسألة جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ينتخب فيها ابن الشمال ابن الجنوب والعكس بالعكس، أمر يتطلب دراسة وتدقيقا وتعميقا للخروج بدراسة وافية ترضي جميع الطوائف على حد سواء، وتبقى الدائرة الصغرى أي القضاء الأكثر تمثيلا لمختلف فئات الناخبين، ويبقى قانون الانتخاب

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٣٩، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٦، ص(٤).

عرضة للتعديل عند كل دورة انتخابية عادية تتلاءم مع الظروف السياسية، ومن المستحسن أن يوضع قانون انتخابي ثابت يعتمد نوع الدائرة ولا يخضع للتجارب.

وبدعة إجراء الانتخابات في كل محافظة أسبوعا بعد أسبوع، طوال شهر كامل، هل يوجد لها مثيل في غير لبنان؟. هناك بلاد تفوق مساحتها وعدد سكانها مساحة وعدد سكان لبنان بعشرات ومئات المرات، ومع ذلك فإن الانتخابات تحرى في يوم واحد ووقت واحد، وفي جميع أنحاء البلاد.

وفي لبنان بالذات،كانت تجرى الانتخابات في يوم واحد، ثم قرر الحاكمون أنه من الأفضل أن يتفرغوا لكل منطقة، لكي يعرفوا كيف يضبطون اللعبة بها، فتكرس جهودهم وجهود أجهزتهم السياسية والأمنية لها لإنجاح هذه الفئة وإسقاط تلك[1].

في تقسيم الدوائر الانتخابية

اعتمد القرار الرقم ٩٦/٤ لتطبيق المساواة على المادة السابعة من الدستور التي تقضي بأن يتمتع اللبنانيون بالحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة، وكذلك على الفقرة «ج» من مقدمة الدستور التي تقضي باحترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، وعلى الفقرة «د» من هذه المقدمة التي تقضي بمساواة المواطنين أمام القانون.

وتاليا ورد في حيثيات القرار ما يأتي: «وحيث أن القانون يجب أن يكون واحدا لجميع المواطنين، انطلاقا من مبدأ إعطاء كل صوت القيمة الاقتراعية ذاتها في مختلف الدوائر الانتخابية، ومن خلال المساواة في محتوى قانون الانتخاب بالنسبة إلى تقسيم هذه الدوائر، وحيث أن صدقية النظام التمثيلي لا تتوقف فقط على المساواة في حق التصويت، بل ترتكز أيضا على قاعدة تقسيم للدوائر الانتخابية، تكون ضامنة للمساواة في التمثيل السياسي. وحيث إن الاجتهاد الدستوري السائد في قضايا الانتخاب، يعتبر أن المبدأ الأساسي في تقسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل السياسي، يجب أن ينطلق بصورة مبدئية من قاعدة ديموغرافية حتى يتحقق التمثيل الصحيح للإقليم وللمواطنين. إذا ثمة ثلاثة مبادىء يجب أن تستند إليها العمليات الانتخابية لكي تكون متوافقة مع أحكام الدستور ألا وهي:

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٦٤، تاريخ ٢٣ آب ١٩٩٦، ص(٢).

أ - إعطاء كل صوت القيمة الاقتراعية ذاتها في مختلف الدوائر الانتخابية.

ب - اعتماد قاعدة تقسيم للدوائر الانتخابية، تكون ضامنا للمساواة في التمثيل السياسي.

ج - الانطلاق من قاعدة ديموغرافية، حتى يتحقق التمثيل الصحيح للإقليم وللمواطنين.

والسؤال هنا هو: هل أن اعتماد المحافظات في شكلها الحالي يستجيب لهذه المبادىء المذكورة؟.. من جهة أولى ثمة تفاوت ليس يسيرا في عدد نواب كل محافظة، وتفاوت أكبر في عدد النواب من الطوائف المختلفة كما يظهر الجدول رقم (١)، وهكذا نرى تفاوتا كبيرا بين محافظة وأخرى في العدد الإجمالي للمقاعد، بحيث تعادل نسبة عدد المقاعد في بيروت مثلا ٥٤،٣٪ من مجموع المقاعد في جبل لبنان، ونسبة ٦٧،٨٪ من مجموع المقاعد في محافظة الشمال، ونسبة ٨٢،٦٪ من مجموع المقاعد في كل من محافظتي البقاع والجنوب. من جهة أخرى نرى أن القيمة الاقتراعية لكل صوت تفاوت هي الأخرى بالنسبة ذاتها بين محافظة وأخرى ذلك أن الصوت الواحد في جبل لبنان، في حال اعتمدت المحافظة، ينتخب ما نسبته ٢٨،١٪ من أعضاء مجلس النواب في حين ينتخب الصوت الواحد في بيروت ما نسبته ١٤،٨٪ من أعضاء المجلس وينتخب الصوت الواحد في كل من الجنوب والبقاع ١٧،٩٪ من أعضاء المجلس، هذا في حال دمج محافظتي الجنوب والنبطية، وينتخب الصوت الواحد في الشمال ٢١،٩٪ من أعضاء المجلس، كما يبين الجدول رقم (٢).

عدد نواب المحافظات

الجدول رقم (١):

المحافظات	عدد المقاعد الإجمالي	عدد مقاعد المسلمين	عدد مقاعد المسيحين
بيروت	١٩	٩	١٠
الجنوب	٢٣	١٨	٥
البقاع	٢٣	١٤	٩
الشمال	٢٨	١٣	١٥
جبل لبنان	٣٥	١٠	٢٥

القيمة الاقتراعية للصوت الواحد

الجدول رقم (٢):

المحافظة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
جبل لبنان	٣٥	٪٢٨،١
بيروت	١٩	٪١٤،٨
الجنوب والنبطية	٢٣	٪١٧،٩
البقاع	٢٣	٪١٧،٩
الشمال	٢٨	٪٢١،٩

فأين هي العدالة والمساواة اللتان تحققهما المحافظات؟. وهل المهم فقط تطبيق قاعدة واحدة على الجميع، سواء حققت هذه القاعدة المساواة أو لا؟. وأين الضمان للمساواة في التمثيل السياسي، كما ورد في حيثيات القرار؟

٢ ـ والغريب أن القرار أورد في حيثياته أيضا ما يأتي:

حيث أن القاعدة الديموغرافية في تقسيم الدوائر الانتخابية ليست قاعدة مطلقة، إذ يبقى للمشرع أن يأخذ في الاعتبار مقتضيات المصلحة العامة التي من شأنها التخفيف من قوة القاعدة الأساسية.

فلماذا لم ير المجلس في اعتماد القضاء في محافظة جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة بدل المحافظة تطبيقا لهذه الأحكام، وأخذ في الاعتبار مقتضيات المصلحة العامة؟.

إن اعتماد جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، يعني تغليب فئة على أخرى وبالتحديد المسيحيين الذين يتمثلون بخمسة وعشرين مقعدا على المسلمين والدروز، الذين يتمثلون بعشرة مقاعد فقط، وفي هذا الحال هل ثمة مجال للحديث عن العدالة والمساواة بين سائر المواطنين.

إن توزيع المقاعد في أقضية جبل لبنان يعتبر بالتأكيد أكثر توازنا وأكثر عدلا، وليس صحيحا ما يشاع بأن تطبيق هذه القاعدة في جبل لبنان، جاء على قياس الزعامة الجنبلاطية وإرضاء لها، وإنما تلمسا للتوازن والعدل الذي تطالب به هذه الزعامة.

ونتذكر توزيع المقاعد في أقضية جبل لبنان كما في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣):

القضاء	مسلمون	مسيحيون
جبيل	١	٢
كسروان	-	٥
المتن	-	٨
بعبدا	٣	٣
عاليه	٢	٣
الشوف	٤	٤

إن هذه الأرقام تشير بوضوح إلى غلبة مسيحية في قضائي جبيل وعاليه، وإلى مساواة في قضاء بعبدا، وإلى سيطرة تامة في قضائي كسروان والمتن، حيث لا يوجد لأي مقعد غير مسيحي.

وهكذا يصبح التعليل الوارد في الحيثية المذكورة نفسها، والقائل «كما يمكنه (أي المشرع)، بصورة ضيقة الخروج عن تطبيق مبدأ المساواة، مراعاة لأوضاع وظروف خاصة استثنائية، في غير محله المنطقي والقانوني، لأن جعل كل قضاء في محافظة جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، أقرب إلى العدالة والمساواة وليس خروجا عليهما، مراعاة لأوضاع وظروف خاصة استثنائية.

وهكذا فإن تطبيق المعيار الواحد الذي استخلصه القرار من المادة ٢٤ من الدستور في سائر المناطق اللبنانية، لا يمكن أن يتحقق من خلال تطبيق مبدأ المحافظة أو القضاء على الأراضي اللبنانية كافة لتحقيق العدالة والمساواة والتوازن بين المواطنين والمناطق. ولكن يجب التفتيش عن معيار آخر يكون أكثر انطباقا على الواقع الاجتماعي السياسي في لبنان، تحقيقا للعدالة والمساواة والتوازن، ضمانا لصحة التمثيل السياسي وحفاظا على ميثاق العيش المشترك الذي يجمع بين اللبنانيين، كما ورد في متن القرار[1].

(١) صحيفة النهار، عدد ١٩٥١٨، تاريخ ١٦ آب ١٩٩٦ ص(١٧)، بتصرف.

المبحث الثالث

أحداث ومجريات دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية

تمهيد

مع دخول الاستحقاق الانتخابي مرحلة الحسم، تبقى التحالفات الانتخابية وتشكيل اللوائح من المحطات الأساسية التي تدخل في صلب الانتخابات، لا بل أبرزها، وهنا ثمة تساؤلات حول مصير بعض المناطق حيث الحساسية تطغى على علاقات أبناء البيت الواحد، أو إذا جاز التعبير المتداول: «الطائفة الواحدة». ولعل تاريخ البلد السياسي مرتبط بهذا المنحى، وعليه فإن مصير التحالف بين الزعامات اللبنانية التقليدية، أو بين قيادات وتيارات يلتقون انتخابيا ثم يتفرقون سياسيا. من هنا فإن أي تحالف أو ائتلاف قد يواجه مطبات وتناقضات سياسية، إضافة إلى مساع تجرى على أعلى المستويات لضبط أي تحالف، لذا يجب العمل على وضع صيغة ترضي طرفي البيت الواحد، وأبناء الطائفة الواحدة.

وصف الاستعدادات لخوض المعركة الانتخابية

طغت الحمى الانتخابية على معظم مظاهر الحركة السياسية، وجنحت الاستعدادات التي بدأت على أكثر من صعيد رئاسي، سياسي، حكومي، نيابي، وشعبي، نحو المزيد من الحماوة، وغابت معظم الملفات الحياتية والحيوية عن مسرح المشهد السياسي، إلا تلك التي تحولت مادة انتخابية في هذه الدائرة أو تلك، ودخلت بكل مغرياتها كسلاح يحمله أركان السلطة في معاركهم، حيث لم تكن سهلة في كثير من الدوائر الانتخابية، سواء كانت على مستوى القضاء أو المحافظة.

مع اقتراب المواعيد المحددة لبدء العمليات الانتخابية بمراحلها الخمس، ارتفعت وتيرة الاتصالات على أكثر من جبهة نيابية، تارةً من أجل البحث عن إمكان تسوية بعض اللوائح الائتلافية، كما حصل في الشمال والجنوب وبعض دوائر الجبل، والتي على أساسها تقرر الكثير من شكل الائتلافات المحتملة في بيروت والبقاع ونوعها، رغم وجود عقبات أساسية اعترضت الائتلافات الكبيرة، فإنها أشارت إلى احتمال استمرار هذه المساعي حتى اللحظات الأخيرة، مع التأكيد بأن

الحركة الناشطة لتعزيز نسبة المشاركة ودخول بعض المعارضين ساحة الحلبة الانتخابية قد وحدت التكتلات الكبيرة لقطع الطريق على بعض هذه المعارضة، وإن موازين القوى التي تحكمت بالعملية الانتخابية في أقضية جبل لبنان كان لها انعكاساتها القوية على لوائح المحافظات، بدءا من الشمال وصولا إلى الجنوب، مع الاعتراف بخصوصية المعركة الانتخابية بين أقطاب بيروت[١].

تشكيل اللوائح والتحالفات

باديء ذي بدء، إن الحديث عن ما يسمى بتشكيل اللوائح، من شأنه أن يخلق جوا من المشاحنات السياسية داخل المطبخ الانتخابي، فتشكيل اللائحة يحتاج إلى أقطاب سياسيين لهم باع طويل وخبرة جيدة في مجال التعاطي بالشأن العام، يرتكزون بالدرجة الأولى على القاعدة الشعبية التي تكون منطلق أي رجل سياسي يقدم على مثل هذه الخطوة، الأمر يتطلب المزيد من التمهل والتفكير لانتقاء أعضاء اللائحة، الذين يستطيعون تجيير أكبر قدر ممكن من الأصوات، ولكن أية لائحة لا بد لها من نواة تبنى على أساسها، وغالبا ما تكون نواة اللائحة مكونة من مرشحين يتمتعون برصيد شعبي وافر، تكون منطلق اللائحة لجذب مرشحين أقوياء وصادقين، بإمكانهم حصد أصوات الناخبين لصالح اللائحة، لكي تتمكن من منافسة لائحة أخرى، يكون لها نفس الإستعداد، وعادة تشكّل اللوائح يسبق موعد إجراء الانتخاب بما لا يقل عن أربعين يوما تقريباً، تنشط الحركة كلما ضاق الوقت واقترب من الموعد، وتجهز اللوائح قبل أسبوع من إجراء الانتخابات، ولكن ضمن هذه المهلة يكثر الحديث واللغط حول من يدخل اللائحة (أ)، ومن يدخل اللائحة(ب).

الانتخابات الأولى في الجمهورية الثانية

تبقى الانتخابات بعناوينها العريضة، متشابهة في كل مكان، ثمة سعي محموم وبكل الوسائل للوصول إلى كرسي النيابة، ويبدأ الأمر بوتيرةٍ واحدةٍ، إذ تنسحب معظم الاهتمامات العامة للمرشحين إلى التفرغ الكلي لحركة الاتصال بالناخبين عبر لقاءات أو مهرجانات أو حتى تعليق صور هنا وهناك، ويأتي الصراع الديموقراطي ولو رافقته بضع حالات احتقان أو تنفيس عن احتقان، ليأخذ شكل تكثيف الوجود للتمكن من الدخول إلى لائحة توفر لأعضائها أعداداً إضافية قد تؤهلهم للدخول إلى ساحة البرلمان، أو قد تضعهم في حسابات مستقبلية.

---

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٣١، تاريخ ٢١ تموز ١٩٩٦، ص(١).

والمهم في كل العملية الانتخابية أن يحسن المرشح اختيار موقفه، كما يحسن الناخب اختيار ممثليه.

بكل الأحوال وحسب المقياس الطائفي، فإن الجميع قد اقتنعوا بالحصص نسبة إلى عدد سكان كل طائفة ولا مجال لإجراء تعديلات قد تفتح أبوابا موصدة في محافظات وأقضية أخرى، تدخل منها رياح التركيبات الخاصة والمعادلات المدروسة، كما شهدنا منذ فترة اقتراح تعديل عدد النواب، بزيادة في هذه المحافظة أو تلك، وفقا لأمزجة وحسابات معروفة.

إن انتخابات دورة عام ١٩٩٢ حيث تنافس على المقاعد الثمانية والعشرين ثلاثة لوائح، اللائحة الأولى: الائتلاف الوطني: التي ترأسها الرئيس عمر كرامي مع حليفه الوزير سليمان فرنجية، لتؤكد أواصر العلاقة التاريخية بين طرابلس وزغرتا، وضمت اللائحة وجوها سياسية تعاملت مع العمل العام من مواقع متعددة، لكنها التفت على قاعدة رفع الصوت عاليا في المجلس النيابي، لإيلاء الحكومة الاهتمام المطلوب بشؤون الشمال أسوة بباقي المناطق التي كانت تصنف بالمحظوظة.

اللائحة الثانية: التغيير. والثالثة لم تكن لائحة مكتسلة، إذ أنها ضمت مرشحين عن الجماعة الإسلامية وأبقت الخيار مفتوحا للناخبين، وأطلقت على نفسها اسم الإصلاح والتغيير. بالإضافة إلى عدد وفير من المرشحين المنفردين. ويومها ساد اعتقاد قومي وشعبي أن اللائحة الأولى هي التي ستحقق الفوز، إذ أنها تضم كل عناصر القوة التي تخولها خوض المعركة بنجاح، وهذا ما أدى إلى نوع من التراخي إزاء إقبال الناخبين على أقلام الاقتراع، لأن اللوائح المنافسة لم تكن بمستوى الحضور السياسي والأداء كما يرى البعض.

ونضيف أن المقاطعة لعبت دورا في انحسار الأصوات المسيحية المتأثرة بمقولات المقاطعة عن التصويت، وبالتالي الاستقالة من الدور المطلوب لتحقيق التوازن الضروري، من هنا جاءت النتائج ٢٥٪ من الناخبين، أدلوا بأصواتهم وهي نسبة مقبولة قياسا إلى محافظات أخرى.

وإذا كان اختراق لائحة الائتلاف بثلاثة مرشحين: إثنان من لائحة الإصلاح والتغيير وواحد من لائحة التغيير، قد شكل مفاجأة، فذلك يُعزى؟ إلى عوامل عديدة ساهمت في ذلك.

أولها: أن ماكينة المخترقين قد لعبت على وتر المقايضة مع المرشحين (باستثناء اللائحة الإئتلافية).

وثانيها: أن بعض المرشحين لم يلتزموا بشكل قاطع بمنع مناصريهم من التشطيب، وهو ما ترك أثره فيما بعد.

الانتخابات الثانية في الجمهورية الثانية

إن تماسك اللائحة الائتلافية قد فعل فعله في دفع الناخبين إلى الاقتراع لها، فيما برزت فورا على السطح خلافات في اللائحة الثانية، مازالت آثارها باقية حتى اليوم، وعشية الانتخابات الثانية الثالثة بعد الانتخابات الفرعية لكريم الراسي بدلا من والده المرحوم عبد الله الراسي، تتكرر المشاهد فيها، فالرئيس كرامي ـ بما يملك من حنكة ودراية ـ إستطاع وحليفه النائب سليمان فرنجية. من تشكيل لائحة قوية متماسكة الألوان، بعد مخاض أسفر عن إفراج مقبول على الصعيد الشعبي.

لائحة العام ١٩٩٦ والتي ضمت تيارات سياسية تنتمي إلى أحزاب البعث، الإشتراكي، والسوري القومي الاجتماعي والكتائب، لقد فشلوا في تشكيل تيار شعبي لهم، بسبب التناقضات التي ضمتها اللائحة، فهذا الائتلاف المتناقض بالتوجهات السياسية لا يبني قاعدة ولا يستطيع أن يحمي نفسه من حسابات الناس الذين انتزعوا منهم حرية قرارهم،. وفي أغلب الظن أن اللائحة الائتلافية لم تعد قادرة على تشكيل قوة ضغط فاعلة، تمكنها من لعب دور أكثر فعالية نظرا لتشكل لائحة منافسة لها لا تقل شأنا وأهمية من حيث قوتها، خصوصا وأن الشمال محافظة مازالت غير مدرجة في جدول الاهتمام الرسمي[1].

والتقدير العام أن هذه الانتخابات، اختلفت عن العام ١٩٩٢، من ناحية توجه الصوت المسيحي إلى صندوقة الاقتراع، لأن سنوات طويلة من الشعارات لم تقدم لهؤلاء أي أثر، بل جعلت المسيحيين يشعرون برغبة جامحة في التوجه إلى الاقتراع، بعد أن عرفوا أن سياسة التنظير من بعيد لن تجدي نفعا، وأن المشاركة في الانتخابات تعطي فرصة أكبر للتعبير عن مكامن الاستياء من السياسة المتبعة في البلاد.

بين الرئيس الحريري والرئيس كرامي

كان لسياسة الرئيس رفيق الحريري أثر واضح في انتخابات الشمال، وذلك عندما فتح مكتبه الانتخابي في طرابلس، وشكل هيئة انتخابية تعنى بالشأن الانتخابي لخوض المعركة الانتخابية على جبهتين.

---

(١) صحيفة الرقيب، عدد ١٥٣، تاريخ ٦ آب ١٩٩٦، ص(٣).

أولا: دعم فريد مكاري في الأولى.

ثانيا: دعم مجموعة من المرشحين، (منهم سمير الجسر ومحمود طبو)، إلى جانب الوزير عمر مسقاوي

هذه الحقائق الانتخابية أكدت أمرين ثابتين: -

١ - إن ائتلاف الحريري /كرامي، هو ائتلاف قسري.

٢ - التشطيب كان العنصر البارز في صناديق الإقتراع[١].

إستطاع الرئيس عمر كرامي أن يحقق ما يريد، حيث إستبعد النقيب سمير الجسر ومحمود طبو والوزير عمر مسقاوي عن اللائحة التي ترأسها وحليفيه فرنجية وفارس، لكنه لم يستطع إبعاد الوزير فريد مكاري؛ والسبب: الوزير سليمان فرنجية الذي تمسك به. رغم انقطاع العلاقة بين الرئيسين كرامي والحريري، ومن الواضح أن قطبي اللائحة يمسكان بطرفي الحبل فإذا أرخى أحدهما يشد الآخر، وهكذا حافظ الوزير فرنجية على إبقاء العلاقة حسنة إلى حد ما مع الرئيس الحريري فيما الرئيس كرامي - كما يقول - كسرت الجرة، ولا مجال لتلحيمها، ودارت المفاوضات على مقعد الكورة وكان محوره فريد مكاري، ثم لينتقل النزاع إلى الجبهة الأخرى وليفتح الصراع واسعا مع اللائحة الثانية التي ضمت النقيب سمير الجسر والوزير عمر مسقاوي، والتي ضغط الرئيس الحريري لكي تضم محمود طبو، بالرغم من اعتراض البعض على ذلك، خاصة المرشح عن مقعد المنية هاشم علم الدين. لكن هذه المحاولات لم تجد نفعاً، وخاض طبو المعركة في اللائحة الثالثة لائحة القرار الوطني.

يمكن الجزم أن الائتلاف في الأولى هو قسري، وأن حقيقة الموقف هي الصراع المفتوح قبل الانتخابات وخلالها، مما أكد على أن هذا الصراع الحار، هو صراع بين نهجين وتيارين متباعدين.

وعلى الساحة المسيحية، ماذا جرى حتى دخل رئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة جنة لائحة التضامن، مبعدا بذلك مانويل يونس؟، السؤال يوجه إلى الوزير فرنجية، إذ سبق له أن قال في مقابلته التلفزيونية مع c33، أن حزب الكتائب مرفوض في محافظة الشمال بسبب المجازر التي ارتكبها بحق المواطنين؟.

قد تكون الحسابات اللبنانية دخلت على الخط من زاوية من ينظرون إلى

---

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٣، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٦ السنة ٨٩، ص(١).

اللوحة الانتخابية من خلال مجهر لبنان ككل، لا الشمال فقط، أي ضرورة إرضاء المسيحيين باسم لامع كجورج سعادة، أو أنها حسابات انتخابية لها علاقة بالخسارة والربح في محافظات أخرى، حيث لحزب الكتائب نفوذ فعلي مؤثر، إذن دخول سعادة اللائحة أتى بعد المصالحة التي جرت في أنفه بين الوزير فرنجية والدكتور سعادة تمهيدا لدخوله اللائحة، وعلى إثر ذلك جرت تعديلات كبيرة في تركيبة اللائحة، أبرزها إصرار الرئيس عمر كرامي على دخول الدكتور قاسم عبد العزيز، مستبعدا بذلك جهاد مرشد الصمد، رغم اعتراض الوزير فرنجية. ثم ما لبثت أن تغيرت المعادلة واستبدل جهاد الصمد أحد ممولي اللائحة بقاسم عبد العزيز بعد ما تم إقناع الرئيس كرامي بذلك.

إستبدال الحزب القومي السوري للوزير حسن عز الدين، بالمرشح عن المقعد المنية والضنية عبد الناصر رعد، رغم وجود إعتراضات مختلفة على هذا الأخير.

ترشيح عبد الله الشهال، عضو القيادة القومية لحزب البعث.

حلول محمد يحيى مكان الوزير حسن عز الدين، وسبق ليحي أن ترشح عام ١٩٩٢.

إستبعاد مخائيل الضاهر، لمصلحة فوزي حبيش رئيس إدارة التفتيش المركزي.

هذه التبديلات والتغييرات كان لها إنعكاسات سلبية على بعض الأطراف منها: خروج جمعية المشاريع الخيرية من المعادلة السياسية، إذ استبعدت عن الأولى ولا مكان لها في الثانية.

بات وضع الجماعة الإسلامية أكثر تعقيدا، إذ أنهم مضطرون للتحالف مع الحريري في الثانية، أو البقاء منفردين، وقد آثرت التحالف مع اللائحة الثانية التي يدعمها الرئيس الحريري.

استبعد شارل أيوب عن اللائحة الثانية، لأنه يشكل خطرا جديا على مقعد جان عبيد، (جان عبيد ليس له قاعدة شعبية فعلية).

ميخائيل الضاهر، ذو التاريخ السياسي العريق، ينطلق من قاعدة عكارية واسعة، إذا أضيفت لها أصوات لائحة قوية قد يكون من السهل عليه خرق الوزير فوزي حبيش، موظف الفئة الأولى سابقا .

موريس فاضل، معظم الإحصاءات تشير إلى رجحان كفته، ومعظم الوقائع الميدانية في طرابلس والشمال، تؤكد وجود انتشار واسع له، وهو يطل لينافس النائب سليم حبيب، بطرس حرب المعارض النائب المرشح المؤيد لبيان المطارنة

الموارنة، مأزقه أن توبته غير مقبولة، خاصة ونحن على أبواب مرحلة سياسية سمتها أبيض أو أسود، ومأذقه أيضا أنه قوي ويمكن أن يشكل مركز استقطاب مسيحي ماروني، وهذا ممنوع لغير الوزير فرنجية في المرحلة السياسية إنه المرجعية وكل من يلامس وهج نفوذه يحترق؟ استبعد عن اللائحة الثانية.

سمير الجسر بثقل ماكينة الحريري قد دخل من نافذة عمر مسقاوي، وهذا يفسر عدم رضا رئيس الحكومة على تواجد وزير النقل في اللائحة المحظية، وأيضا أسماء كثيرة يمكن أن تشكل احتمالات خرق متعددة.

أحمد مصطفى كرامي، محمود طبو، فتحي يكن، أسعد هرموش، الدكتور أحمد فتفت، هذه الشريحة الواسعة من المرشحين الأقوياء، إذا ما أضفنا إليها ثقل الجماعة الإسلامية، تصبح النتيجة شبه أكيدة، تخرق اللائحة الأولى بستة أو سبعة أسماء على الأقل، المأزق ليس عدديا، وإنما الأسماء التي ستسقط تبدو خطًا أحمرًا، والأسماء التي ستفوز توحي بتجاوز للخط السياسي المطلوب، مما يعني عدم جواز مرورها، أي عدم جواز إعطائها فرصة التواجد في لائحة الأقوياء الثانية.

اللائحة الثالثة محورها قطبين أساسيين، الحزب الشيوعي اللبناني(الدكتور. غسان الأشقر)، وسمير فرنجية، ويرتسم أمام المراقبين سؤالان أساسيان، هل تسمح الاعتبارات العربية الخليجية بوصول الشيوعيين (ولو النوع المودرن) إلى ساحة النجمة؟، طالما شكل هذا الفيتو الخليجي عقبة حقيقية أمام الشيوعيين في الوصول إلى أي من مواقع السلطة في لبنان، خاصة إذا قارنا حجم الحزب الشيوعي الذي يفوق حجم بقية الأحزاب «اليسارية» الممثلة بأعداد تفوق قوتها الفعلية (القومي + البعث + اللجان والروابط).

هل يسمح لسمير فرنجية بخوض معركة قد يسجل فيها أرقاما عالية من الأصوات، أو بشكل آخر أن يشكل منافسا في المستقبل - حقيقيا لنفوذ الوزير سليمان فرنجية، الذي يعتبر الحليف الدائم والثابت لسوريا مهما تبدلت الظروف الداخلية والاقليمية.

إنها تجربة غير مسموح لها أن تمر، فهي تمس إحدى الثوابت الاقليمية في المعادلة اللبنانية

ظاهرة كثرة المرشحين من عائلة واحدة

وطن يضيق بشعبه، وعائلات تضيق بمرشحيها، في بيروت وبعلبك وكل

لبنان. وفي محافظة الشمال أيضا؟ من طوق بشري إلى صمد الضنية مرورا بـ غصن الكورة وعائلات زغرتا الأربعة الأساسية، إلى حرب البترون وصولا إلى كرامي وجسر طرابلس (دون إغفال الأخبار عن ثلاثة مرشحين من بيت واحد وربما أكثر).

نقيب محامي الشمال سمير الجسر ابن النقيب والنائب السابق عدنان الجسر ورئيس مجلس إدارة المستشفى الاسلامي، وحفيد الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب السابق.

الدكتور محمد الجسر، ابن النائب السابق مفتي طرابلس الشيخ نديم الجسر.

صحيح أن مقاعد طرابلس السنية خمسة، لكنها للمفارقة لا تتسع للرئيس عمر كرامي ولا تتسع زغرتا مثلا لإثنين من آل معوض أو الدويهي أو فرنجية.

والمفارقة الأخرى والأكبر هي الشعور الواقع بأن قيصر وتوفيق معوض مثلا مرشحان ضد السيدة نائلة معوض، كما أن سمير فرنجية مرشح ضد ابن عمه الوزير سليمان فرنجية، ويوسف الدويهي مرشح ضد وزير الشؤون الاجتماعية إسطفان الدويهي، والسؤال كيف تنتقل هذه العدوى بشكل عام ؟ ولماذا جسران كنموذج جدير بالبحث والاطلاع. بشكل خاص.؟.

يرتسم سؤال آخر لا بد من طرحه أمام كوكبة الأسماء المتشابهة: هل من فروقات سياسية تسمح بالتمييز بين مرشحين أو ثلاثة من أفراد العائلة الواحدة وبشكل أكثر حصرا ووضوحا، هل من لغة سياسية مختلفة بين المرشح النقيب سمير الجسر، والمرشح الدكتور محمد الجسر؟. مثلا.

عبر صفحات جريدة صوت الفيحاء، حاول الدكتور محمد الجسر التهجم على اللائحة الأولى، يحكمه الأمل في أن يعتبره الرئيس كرامي الشخص المناسب لمواجهة سمير الجسر عائليا وطرابلسيا، ويتحدث عن التغيير في الأشخاص فقط في اللائحة الثانية، وإن كانت اللائحة الثانية تريد أن تسبغ على نفسها صفة التغيير، فإن التغيير فيها يقتصر على إستبدال بعض الأشخاص، أي أنه يحاكم الثانية من منظار سياسي، ويمتنع عن محاكمة الأولى بنفس المنظار، ويتحدث عن مفاجأة من طرف النائب جان عبيد، إذ يمكن تحالفه مع قوى أخرى، وهذا ما لا يمكن أي تسلسل منطقي أن يستنتجه، وخاصة بالنسبة للمرشح الجوكر جان عبيد، ويمر على ذكر عائلة كبارة، زوجة النقيب الجسر هي شقيقة النائب محمد عبد اللطيف كبارة، يشير إلى وجود تخمة مرشحين من هذه العائلة، وهذه الإشارة غير بريئة على الإطلاق، الوجه الآخر لعائلة الجسر، هل تختلف لغته السياسية، أم أنه فقط يعيد

سردها بأسلوب آخر؟، في ندوته مع إذاعة صوت الغد لم يخرج النقيب سمير الجسر عن السياسة، لا بل حاول أن يكون أكثر تجردا إذ يقول، «ولا أؤمن بأن المنطلق العائلي وحده يكفي - مستدركا: أن الإنسان لا يستطيع أن يقطع علاقته بجذوره وخاصة إذا كانت لا تعيبه، إنها محاولة توازن تعبر أصلا عن موقعه السياسي الحقيقي، هو ينتمي إلى مدرسة الحريري السياسية، التي تواجه جميع القوى السياسية التقليدية، من آل سعد في صيدا إلى آل كرامي في طرابلس، مرورا بآل سلام والصلح في بيروت - مستندا إلى تراث آل الجسر العريق في السياسة الطرابلسية واللبنانية، يضع نفسه مباشرة على النقيض السياسي مع القيادات الراهنة، إذ يحملها مسؤولية فقدان الشمال لوزنه السياسي الحقيقي، وهذا موضوعي بعد غياب الرئيس الشهيد رشيد كرامي. وما هو البديل؟.

يقول: والذي يجمعنا مع الحريري، إيماني بخطه وبنهجه، إذًا نهج الحريري الاقتصادي السياسي في لبنان هو البديل لطي الحرمان، بالنسبة لمحافظة الشمال. وانتماؤه إلى الخط السياسي للرئيس الحريري، يجعله حكما في تعارض مع طروحات ابن عائلته المتسمة بالشخصانية الفردية. أنا أعتبر إذا أردت خلق حالة سياسية فمن الطبيعي أن هذه الحالة لا يخلقها الفرد بشكل من الأشكال، وعلى جميع المستويات، لا بد من العمل الجماعي والعمل المؤسساتي..

لغة النقيب أكثر التصاقا باللغة السياسية الواقعية من جهة، وأكثر تأثيرا في التنافس السياسي القائم من جهة أخرى؛ كونه ينتمي إلى تيار يحاول تثبيت جذوره في كل المحافظات اللبنانية، ولطرابلس في هذه المرحلة الحصة الكبرى من الصراع، إذ أن الحريري، يسعى إلى التعويض المزدوج في الشمال، فهو بعمر مسقاوي يكسب نائبا في البرلمان، أما بسمير الجسر، فإنه يخطط لمستقبل سياسي ثابت وقابل للنمو والتوسع، ينافس به هيمنة آل كرامي على مقدرات طرابلس والشمال.

إن التنافس العائلي يمكن له أن يكسب بعض المشروعية، عندما تكون للأطراف المتنافسة لغة سياسية واضحة، أو نهج سياسي واضح، كما هو الحال مع النقيب الجسر، لا أن يكون مجرد استناد إلى اسم عائلي لماع، كما هو الحال مع معظم المرشحين أبناء العائلات، إذ تتشابه الأسماء لدرجة يصعب التمييز بين مرشح وآخر، حتى ولو بالصورة نفس الملامح وحتى نفس الابتسامة، جسر واحد أم جسران في مدينة طرابلس؟، سؤال لا يمكن طرحه على الرئيس عمر كرامي فهو يرفض أصلا كل الجسور[١]، لكن جريدة الإنشاء لم تشر إلى ترشيح الكراميين فهما

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٣، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٦ السنة ٨٩، ص(٥).

منافسان عنيدان وخصمان شرسان، يعتقد كل واحد منهما أن الزعامة من حقه وأنه هو المرجعية.

الرموز والمفاتيح الانتخابية

في انتخابات عام ١٩٧٢، كانت للمرشحين رموز انتخابية في المناطق والأحياء، يعتمدون عليها في تعبيد طريقهم نحو الشعبية، وعرفت هذه الرموز بالمفاتيح الانتخابية، لما لها من نفوذ استقطاب شرائح المجتمع الشعبية وتجييرها لردم الهوة القائمة بين المرشح والمواطنين، فظهرت تباعا الطبيعة الخدماتية، التي ينصهر فيها المرشح، حتى بعد فوزه بالنيابة.

واليوم نجد بأن المعايير الانتخابية باتت قائمة على قاعدة استغلال ضعف الناس ووجعهم، وأصبحت الأصوات الناخبة تتحدد بحجم المساعدات التي يغدقها المرشحون على المناطق الفقيرة، وبناءً عليه، نشأت فئات من الأشخاص ممن يروجون الفكر الخدماتي لأصحابهم المرشحين بصفتهم مفاتيح، إلا أنهم يغلبون مصالحهم المادية فوق كل اعتبار انتخابي، دون وجود الأمانة والمصداقية في التعامل مع المرشح من جهة، ومع المواطنين من جهة ثانية، وهنا ظهر الاستثناء في معالجة القضايا الانتخابية وفقا لمقتضيات الحاجة المعيشية العملاقة للمواطنين، مما شرعن وجود دكاكين انتخابية مختلفة من المرتزقة - وأولئك المرتبطين بالإقطاع السياسي - غيبت دور المفاتيح[١].

الفيتوات

ما هي أسباب وضع فيتو على بعض المرشحين؟ وماذا كان رد المرشحين الذين صدر حق الفيتو بحقهم؟ كيف تلقوا هذا النبأ؟ كيف تعاملوا معه ؟ أسئلة ترتسم أمام مخيلتنا ويدفعنا الفضول لمعرفة أسباب هذه الفيتوات على المرشحين، رغم الادعاء بأن الانتخابات سوف تكون نزيهه وأن تطبيق الديموقراطية هو هدف السلطة، ولكن لا يخفى على أحد أن الفيتو على المرشح هو اغتيال للديموقراطية التي طالما تغنوا بها، فالنزاهة ليست في عملية إجراء الانتخابات فحسب، وإنما في ترك الحرية للمرشحين في اختيار لوائحهم دون وضع فيتو عليهم، إلا أن هذه الفيتوات انعكست إيجابا على بعض المرشحين انطلاقا من تعاطف الجمهور ووقوفهم ضد أولئك الذين يملكون القرار في مثل هذه الظروف، ولكن حساباتهم

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٣، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٦ السنة ٨٩، ص(٧).

جاءت مغايرة لتوقعاتهم، الأمر الذي جعلهم يعيدون النظر في ترتيب خططهم لجهة اتخاذ مثل هذه الخطوات.

تحدث النائب بطرس حرب بقوله: لا أستطيع أن أحدد بدقة ما إذا كان يوجد فيتو لعدم وصولي إلى البرلمان أو بالعكس، وقد راهن على وجوب عدم انحياز السلطة ضد أي مرشح، وعلى الحد الأدنى المطلوب لكي تأتي الانتخابات نزيهة وحرة، حيث أمل في ألا يكون على خطأ في الرهان، وأكد أنه ما يشاع حول الفيتو أو غيره لن يثنيه إطلاقا عن متابعة ترشيحه[1]، وقال أيضا: إن ما أشيع حول موضوع الحظر على اسمي، وهو ما اعتبره المواطنون افتراء على حقوقهم المكرسة في الدستور، لا سيما حقهم في اختيار ممثليهم، وهذا ما جعلني في ذهن الناس رمزا للمعارضة الرافضة للواقع الحالي المشكو منه عموما، مما أدى إلى ردة فعل شعبية كبيرة مؤيدة لي كوني مرفوضا، هذا طبعا إضافة إلى رصيدي السياسي الذي أتمتع به عبر حياتي السياسية، وهي التي تركت في ذهن المواطنين صورة مقبولة، وكانت ممارستي السياسية مرغوبة، فحولت الأنظار باتجاهي. ونهج المعارضة الذي اعتمدته خلال السنوات الأربع كان من بين الأسباب التي ساهمت في وصولي من جديد، إضافة إلى كوني رافضا لمجريات الأمور الحالية، وممارسا لهذا الرفض من خلال معارضة رافضة وواضحة المعالم[2]، ولكن الأمر لا يقف عند حدود فيتو من نوع واحد وإنما هناك فيتوات بالجملة على كل المفارق، تعيق مرور اللوائح والمرشحين، واحد خليجي وآخر إقليمي وثالث رئاسي، ورابع وخامس وسادس، يبدأ من رئيس اللائحة، ولا ينتهي عند عضو في اللائحة ضد عضو آخر.

للعبة الانتخابية حدود سياسية غير مسموح تجاوزها، وثمة سقف للاعبين، ولا يدخل الملعب من ارتكب فولا خلال دورة الأربع سنوات الماضية، ثمة من رفع له الحكم بطاقة حمراء، وهذا بات خارج اللعبة نهائيا، وثمة من حصل على البطاقة الصفراء وهذا ممكن شرط أن يعرف كيف يقنع المعنيين بأنه الخطأ الأخير في حياته السياسية.

الرئيس كرامي يرفع سقف شروطه، فيتو على سمير الجسر، فيتو على محمود طبو، قد لا يقتصر هذا على كرامي وحده، بل يتعداه؛ إذ أن الأستاذ لا يجد له مقعدا حتى في لائحة المهجرين، وفجأة ينجح في إزاحة عمر مسقاوي من الأولى ليستبدله بالعميد عبد الحميد خربطلي. وقد أدلى الوزير مسقاوي بهذا البيان، فور

(١) صحيفة الديار، ٢٨٤٠، تاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٦، ص(٣).

(٢) صحيفة الديار، ٢٨٤١، تاريخ ٢٨ تموز ١٩٩٦، ص(٥).

شيوع استبعاده عن اللائحة الأولى، «قبل موعد الانتخابات النيابية بعشرين يوما، حيث اعتبر أن السياسة التقليدية المهيمنة على مدينة طرابلس، مارست في الماضي حضورا ودورا ساهما بشكل كبير في حجب رؤية المستقبل عن جيل الشباب.
.وأشار مسقاوي إلى أن خروجه من اللائحة الأولى بعد ورود اسمه فيها كان بناء لرغبة الرئيس عمر كرامي، الذي وضع فيتو على مشاركته في اللائحة، وقال إنه يتعاون حاليا مع مجموعة من القيادات السياسية ذات الخط والرؤى الواحدة، مؤكدا أن المشاركة في الانتخابات ستكون كثيفة لأن الوطن حاليا أمام منعطفات خطيرة، حيث يسعى الكل للحفاظ على المكتسبات الوطنية[1].

بطاقة حمراء: ـ النائب مخايل الضاهر يحمل البطاقة الحمراء، خطيئته لا تغتفر موقف صريح وعلني ضد التمديد لرئيس الجمهورية، والعقاب علني: استبداله بالموظف فوزي حبيش، حاول الضاهر التسلل إلى لائحة المهجرين، لكن نقطة سوداء سجلت في ملف أحمد مصطفى كرامي، الذي استدعاه الرئيس الحريري إلى كفريا وأبلغه بالإنذار والبطاقة الحمراء معا.

الضاهر لجأ مؤخرا إلى المجلس الدستوري، عله يستطيع مع زملائه التسعة أن يطعنوا في قانون الانتخاب، فيتجاوز قطوع الترشيح منفردا، والخروج من جنة ساحة النجمة.

بطاقة صفراء: بطرس حرب في الثانية: معلومات مختلفة المصدر، تؤكد: لا مجال لدخوله في الثانية قبل استيفاء الشروط القانونية، يلجأ إلى الديمان متجاهلا أنها أحد أسباب بطاقته الصفراء، يدعو إلى نزاهة الانتخابات، ونسي أن طريق اللائحة الثانية لا تمر عبر بكركي، والبديل هو بهاء حرب.

جبران طوق قريب جدا من القوات والقواتيين، كيفما تحرك تصيبه لوثة الحكيم والعماد وكل المقاطعين، ورصاص بشري الذي أطلق مع حكم البراءة على سمير جعجع، ربما أخر الإفراج عن فيتو بطاقته الصفراء. إنه يسعى بعيدا عن الأضواء.

سمير فرنجية له تاريخ لم يستطع التنصل منه، رغم ميوله الحريرية الأخيرة، وله مستقبل قد لا يكون مناسبا لمن حفظ دروس الماضي بنجاح باهر، ولمن يرسم المستقبل بنجاح أبهى وأبهر. لعنة الفيتو ترافقه من زغرتا إلى إهدن.

فيتو خليجي: وللخليج حصة في التوزيع، طالما احتجت السعودية على امتداد

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٥، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦، ص(٢).

النفوذ الشيوعي في لبنان منذ أيام كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية، وهذا ما يفسر غياب الشيوعيين عن المجلس النيابي، رغم القوة الانتخابية التي تفوق الحزب القومي أو اللجان الشعبية أو حزب البعث.

ليس ممنوعا عليهم الترشيح، ولكنهم محرومون من دخول اللوائح القوية.

في الأولى غير وارد إطلاقا، في الثانية يتوهمون إدخال الدكتور غسان الأشقر، لأنه يشكل إمكانية خرق لكريم الراسي مثلا. في الثالثة لا بأس باللعب مع فريق الممنوعات، ولكن يبدو أن الخلافات دبت لتبدو الأمور وكأنها مجرد صراعات تقليدية انتخابية، وفي العمق الفيتو يحرك كل شيء.

فيتو داخلي: فيتو من نوع آخر يبرز حسابات زغرتا الداخلية، دفعت بروبير بولس وسليم كرم إلى الإعتراض على مشاركة قيصر معوض، أسباب الشيخ روبير نزولا عند رغبة حليفه روبير فرنجية، وأسباب سليم كرم تفكيره السليم بمستقبل علاقته بقصر الرئيس معوض.

أحمد كرامي يصر على حليفه السابق والمرشحان الجديدان يحاولان التملص من هذا الإصرار..

اللوائح الثلاثة تتأرجح، والمرشحون ينامون على لون ليستفيقوا على لون آخر، الكل في عجلة من أمرهم ما عدا صاحب الأصابع الذهبية، فهو بانتظار أخبار المسافرين والمقاطعين، وربما الناخبين في جبل لبنان.

(رياح الثانية غير مستقرة، هبة باردة وهبة ساخنة، الفيتوات تلاحق الكثير من أعضائها المفترضين والمهجرين، أحمد كرامي يعمل على خط سوريا، يذهب برفقة مرشح ويعود بجواب أكثر غموضا، الأبواب مفتوحة للجميع ولا فضل لمرشح على آخر إلا بالالتزام باتفاق الطائف، وكيف يمكن للائحة المهجرين أن تبصر النور، بالسرعة اللازمة، إمكانياتها كبيرة وعقدها أكبر من مخائيل الضاهر، بعض الليونة تظهر على جبهته إلى بطرس حرب، بطاقته تميل إلى الأحمر أكثر فأكثر مرورا بقيصر معوض، تيار يصر على إدخاله وتيار يفضل المركز الثالث في زغرتا شاغرا.

في طرابلس أحمد كرامي سمير الجسر عمر مسقاوي، المقعد الرابع بانتظار التحالف النهائي مع الجماعة الإسلامية، هل يتم أو هل يسمح له بأن يحصل؟ المقعد السني الخامس بين مصباح الأحدب وتركه شاغرا إرضاء لعبد الله الشهال، مارونيا لن يكون شارل أيوب، إنه يشكل خطرا حقيقيا على كوتا جان عبيد، البديل أي كان المهم أن يكون ضعيفا، موريس فاضل عن الأرثوذكس والمقعد العلوي يبقى شاغرا أو يملأ للشكل.

في المنية الضنية كباش حقيقي بين إصرار الحريري على محمود طبو، وإصرار أحمد كرامي على هاشم علم الدين، من يكسب؟.

أحمد فتفت ثابت وأسعد هرموش بانتظار قرار الجماعة الإسلامية.

في بشري: لا مجال لجبران طوق، البديل ابن عائلته سعيد طوق، بالإضافة إلى بطرس سكر.

في عكار: المهجر الدكتور رياض الصراف وحظه في إسقاط كريم الراسي كبير جدا، أي إن إخراج الصراف إلى الثانية لم يكن بتاتا في مصلحة الراسي. جورج موراني في حال إستمر الفيتو على مخائيل الضاهر وإلا فالأفضلية لمن نال ٦٣٧٠١ صوتا في دورة ١٩٩٢.

في الكورة: نقولا غصن نجيب فيليب بولس وجوزاف شيخاني، الذي يسعى الوزير الفضل شلق لترتيب وضعه.

اللائحة الثانية مشدودة إلى رياح الرئيس الحريري، الذي تؤكد مصادره أنه لن يحسم أمرا قبل العاشر من آب، وإلى الإذن بالتحالف مع الجماعة الإسلامية[1].

تشكيل اللوائح

اللوائح والاهتزازات التي رافقتها أزعجت المسؤولين.

نقل عن الرئيس الحريري انزعاجه من إعادة خلط تشكيل اللائحة الأولى في الشمال، وخصوصا أن المحسوبين عليه أصبحوا خارج اللائحة، وبالتحديد الوزير عمر مسقاوي، الذي حل محله العميد عبد الحميد خربطلي. والنائب السابق محمود طبو، الذي حل محله السيد جهاد الصمد. وخرج هؤلاء أي الذين نقلوا عنه أن حساباته بإيصال مجموعة من المقربين إليه إلى البرلمان، تواجه صعوبات واعتبارات عديدة، وهذا الأمر ينعكس أيضا على بيروت، فإن إخراج النائب حسن عز الدين من بروفة التشكيلة الأولى للائحة كرامي ـ فرنجية، أثارت اعتراضات شمالية لدى الحزب القومي[2]، والتي كان بالإمكان أن تتحول بنظر المراقبين إلى معركة كسر عظم، من هنا فإن هذا اللقاء أعاد خلط الأوراق، كما أعاد رسم معالم التحالفات إذ (إن التحالف الانتخابي التقليدي القائم بين عائلتي فرنجية ومعوض بشخص نائلة معوض وسليمان فرنجية، أصبح شبه محسوم، وهذا التحالف يضفي

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٨، تاريخ ٣ آب ١٩٩٦.

(٢) صحيفة الديار، عدد ٢٨٤١، تاريخ ٣١ تموز ١٩٩٦، ص(٤).

جوا من الارتياح والبرودة في وتيرة التحركات الانتخابية في زغرتا، لما لهاتين الزعامتين من تمثيل شعبي واسع في زغرتا والقضاء . أما بالنسبة للمقعد الثالث، فإنه من نصيب الوزير إسطفان الدويهي.

وفي المقابل تحالف لائحة ثانية مواجهة قوامها مرشحون بشعبية نسبية في زغرتا أمثال سليم كرم ـ المحامي يوسف الدويهي ـ روبير بولس ـ وسمير فرنجية، إضافة إلى مرشحين برزوا إما بسبب انشقاق عائلي أو تمثيلا لتيارات عقائدية سياسية أمثال أسعد بولس(ابن عم روبير بولس)، أسعد كرم شقيق (سليم كرم)، جميل كرم الناشط على المقعد الماروني في طرابلس، توفيق معوض الذي أظهر منذ سنوات تباينا وابتعادا عن الرئيس الراحل رينيه معوض، ويسعى لاقتناص الفرص المناسبة للدخول في الجو السياسي والانتخابي في زغرتا، رغم عدم وجود تأييد بارز له داخل عائلة معوض، المحامي يوسف الدويهي الذي ما زال يمثل الشريحة الكبرى من تركة المرحوم النائب الأب سمعان الدويهي في زغرتا والقضاء، وما يتمتع به من تأييد التيارات المسيحية المتحمسة، طلال الدويهي الذي انشق عن الوزير إسطفان الدويهي وراح يعمل مستقلا، طوني هكتور فرنجية الذي ترشح سنة ١٩٩٢ ومن المقرر أن يترشح لهذه الدورة أيضا، وذلك لأسباب عائلية، الدكتور قيصر معوض الذي يوحي بالسعي للعمل من منظار حزبي، ويشكل على تأييد العقائديين في زغرتا، إشارة إلى أنه كان منتسبا إلى أحد الأحزاب الشيوعية ممن هم في الأساس من مؤيدي سمير فرنجية.

في بشري، أما بالنسبة لبشري، فإن الأجواء أوحت بثبات الوضع على ما كان عليه في انتخابات ١٩٩٢[1].

في الكورة: ارتفعت وتيرة الحركة السياسية الانتخابية في الكورة على المستويات كافة، لا سيما على صعيد اللقاءات والاتصالات والتحركات التي قام بها المرشحون الكورانيون في الكورة وفي المناطق الشمالية الأخرى، في محاولات لتسجيل المزيد من احتمالات النجاح، إلى جانب الاحتمالات القائمة على التحالفات السياسية التي بلغت ذروتها في الكورة في اللقاء الذي ضم بدعوة من الوزير فريد مكاري الوزيرين أسطفان الدويهي وقبلان عيسى الخوري، إلى جانب الوزير سليمان فرنجية والنواب فايز غصن وسليم سعادة وجان عبيد وكريم الراسي وسايد عقل ومنويل يونس وطلال المرعبي وحبيب كيروز، وفي الواقع يكتسب هذا اللقاء أهمية كبيرة بالنسبة للهدف المعلن تقريب وجهات النظر، ومصالحة فرنجية ـ سعادة، وبالنسبة لتأثير

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٢٣، تاريخ ٨ تموز ١٩٩٦، ص(٣).

حالة الائتلاف انتخابيا على وضع نواب الكورة إضافة إلى إزالة العوائق التي كانت تحول دون تجيير كامل أصوات السورين القوميين الاجتماعيين في الكورة لصالح الإئتلاف، والتي كانت تسمح بإطلاق كلام يشير إلى دعم نقولا غصن من قبل الحزب على سبيل المثال. في كل الأحوال، إن اللقاء هدف إلى إزالة سوء التفاهم بين فرنجية وسعادة وهو الموضوع الأبرز والطرح الأهم.

وأخيرا تبقى الإشارة إلى أن واقع أحد الأحزاب انتخابيا في الشمال، أدى إلى عزوف أحد المرشحين الكورانيين عن خوض المعركة الانتخابية، الأمر المتداول بشكل ملحوظ في الوسط السياسي الكوراني[1].

في طرابلس: يعتبر الرئيس عمر كرامي، نفسه من مسلمات الواقع السياسي اللبناني والشمالي خاصة، وخطأً أحمراً لا يمكن تجاوزه والتعاطي معه بالشأن الانتخابي، كمرجعية محورية أمر لا مفر منه، وهذا ما أوهم به أنصاره ومؤيديه، وحاكت أوساطه حول ذلك الشائعات، كي تربك معارضيه ومناوئيه، وتكرس حالة الإحباط واليأس من التغيير الذي تنشده الأغلبية العظمى من أبناء طرابلس والشمال، للتخلص من الهيمنة العائلية السياسية. إن القلق الذي ساور الرئيس كرامي من إمكانية حصول مشاركة مكثفة للطرابلسيين في الانتخابات، بحيث قلبت الموازين وغيرت النتائج، خاصة وأن نسبة المقترعين له لم تتجاوز ١١٪، والتي اتضحت في انتخابات ١٩٩٢ رغم الأساليب التي مارسها لكسب التأييد الشعبي، ومنها ما أثير حول قضية الحفاظ على المرجعية الطرابلسية، وإقفال المؤسسات والمحلات التجارية إيهاما بتجاوب وتأييد المدينة، ما هو موقف تيار الحريري، الذي يمثله الوزير الفضل شلق شمالا، والذي سجل له في المرحلة السابقة نشاطا ملحوظا وتحركات مكثفة، أعطت الحركة السياسية الشمالية دفعا وزخما قويين، مما أثار الخوف والقلق لدى الزعامات المحلية، والحذر لدى بعض القوى السياسية، ثم ما لبث أن تجمد، مما طرح تساؤلات كثيرة حول حقيقة موقف هذا التيار من المعركة الانتخابية التي انحصرت بين ثلاث لوائح قوية قابلة للاختراق[2].

اللائحة الثانية.

في طرابلس: لن تستقر بين الرأسين، أحمد كرامي وعمر مسقاوي، الوزير يتغيب عن كافة الإجتماعات، والسبب معروف: رأس اللائحة.

(١) صحيفة للواء، عدد ٨٧٢٣، تاريخ ١٩ تموز ١٩٩٦، ص(٤).

(٢) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٢١، تاريخ ٥ تموز ١٩٩٦، ص(٣).

موريس فاضل لم يستطع تمرير مرشحه غبريال دريق في الكورة، يشعر بالوحدة في هذه اللائحة الفضفاضة، يخوض المعركة منفردا ولن تنقذه سوى التحالفات الجانبية الثنائية. خليل الشمر دخل متأخرا، وإن يكن فهو يعتمد على تاريخ عائلته العريق وعلى مسلسل من الخدمات لن ينتهي، علاقاته السياسية في بيروت جعلته يحتل المقعد الماروني في طرابلس على اللائحة الثانية.

في عكار: تظهر التطورات الانتخابية الأخيرة، أن معركة كسر عظم واقعة لا محالة في الشمال، وأن الاحتمالات متعددة والتكهنات صعبة خصوصا مع ظهور نواة أكثر من لائحة انتخابية قوية، فماذا في هذه التطورات. إن الإعلان المشترك الذي صدر عن النائب مخائيل الضاهر والمرشح أحمد مصطفى كرامي وملخصه، قيام ثنائي يضم قوى وفعاليات شمالية أساسية، جاء ليثبت مدى ضراوة المعركة.

كما أن استبعاد النائب الضاهر عن تشكيلة اللائحة الأولى المتداولة لصالح رئيس هيئة التفتيش المركزي فوزي حبيش وما يحظى به الضاهر من تأييد شرائح شعبية واسعة، أعطى دفعا إضافيا «للائحة الثانية الأقوى.كما أطلق عليها، حيث استطاعت أن تؤمن اختراقا مؤثرا للائحة الأولى في مواقع عديدة.

ولعل انضمام الجماعة الإسلامية التي تتمتع بماكينة منظمة وقوية إلى اللائحة الثانية، أعطاها فرصا مهمة لتحقيق نجاحات واسعة، كما أن تمتع اللائحة الأولى بميزة تشكيلها من تيارات مختلفة ومتعارضة أحيانا كثيرة، وهو الأمر الذي لا يستسيغه الناس في الغالب.

وأخيرا إن انفراط عقد لائحة عام ١٩٩٢ التوفيقية ووجود ربما أكثر من ثلاث لوائح في انتخابات ١٩٩٦ مع منافسة شديدة بينها، أدت إلى حركة تشطيب واسعة قلبت الأوضاع رأسا على عقب[1].

في زغرتا: حاول سمير فرنجية أن يؤلف لائحة بأي ثمن.

فبعد فشل الائتلاف مع الحزب الشيوعي، لم يبق أمامه سوى اصطياد الأسماء من هنا وهناك، وهكذا كان. سليم كرم وروبير بولس ضد قيصر معوض، شرخ من الصعب لحمه، خاصة وأن القواعد العائلية شديدة الحساسية تجاه المواقف السابقة.

في الضنية والمنية: الثلاثي فتفت هرموش وعلم الدين، استمر في التحالف

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٣٧، تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦ السنة ٣٤.

المتين، نجحوا في إبعاد طبو ولم ينجحوا في منع عضو الجماعة الإسلامية السابق محمد شندب من الاستمرار في الترشيح.

في بشري: القوات لن تنتخب جبران طوق، بالإضافة إلى المقاطعة المسيحية الواسعة وبالإضافة إلى تصاريح البطريرك صفير اليومية في الديمان.

في البترون: الصورة بليدة بطرس حرب سرق الأضواء كلها، إنه الأقوى. غير مفاهيم العملية الانتخابية كلها.

في الكورة: شهدت حربا طاحنة محورها جوزاف شيخاني، لأن امتداداته الشيوعية جعلته في موقع متقدم مما أزعج الكثيرين. نقولا غصن اعتبر حظه في خرق ابن عمه فايز أوفر في غياب شيخاني. الرئيس الحريري حسبه مناقضا لوجود فريد مكاري في الأولى، بالرغم من اعتراض الوزير الفضل شلق. معركة الكورة ليست سهلة؛ فعائلة غصن ليست معقودة اللواء للنائب الحالي بوجود ابن زعيمها التقليدي؛ وابن فيليب بولس لا يستهان به، بالرغم من الثغرة العائلية التي فتحها ترشيح فارس مسعد بولس، الذي يوسع بيكار خدماته، لا يقل قوة بخدماته الواسعة من جهة، وبشبكة علاقاته مع الجميع من جهة أخرى.

معركة الكورة لا تقررها أصوات ناخبي القضاء الأرثوذكسي، وإلا لكانت النتائج مغايرة لما يمكن أن ترسو عليه سفن صناديق الاقتراع إذ أن ثقل المحافظة بتعاريجه السياسية يحدث المفاجئات[1]. الوزير فرنجية فضل حماية عضو كتلته بالحد الأقصى الممكن.

في عكار: المرشحون السنة الثلاثة يسعون دون شك للنيل من محمد يحي. الكل يعتبر نفسه المؤهل، رياض الصراف؛ لعل ضعف كريم الراسي قد يؤهله لتكرار نتائج ١٩٩٢.

مخائيل الضاهر ينطبق عليه ما ينطبق على موريس الفاضل، اللائحة لا تكفيه بحاجة إلى اتفاقات ثنائية إضافية....

هزلت تركيبة لائحة المهجرين الأقوياء، من وضعها في الأرجوحة من فيتو إقليمي إلى فيتو رئاسي إلى ثالث حريري، إلى رابع محض داخلي، نجح في إيصالها إلى جسمين غريبين، يصعب الفراق بينهما، ويصعب أكثر الالتحام بينهما، فقد انتقلت حالة الائتلاف القسري. من الأولى بعد أن فك التحالف الكامل مع

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٤٤، تاريخ ١ آب ١٩٩٦، ص(٢).

الحريري، إلى الثانية بعد ظهور سلسلة المواقف المتناقضة في تفاصيل الأسماء المطروحة. الجماعة الإسلامية يتصرفون على أساس هم الطرف الأقوى، فلا يحق للرئيس المفترض أن يقرر في أمور اللائحة المالية دون الرجوع إليهم.

فريق يتشبث بالمهندس جوزاف شيخاني (قيصر معوض، أحمد فتفت، هاشم علم الدين)، وفريق يصر على غبريال دريق (موريس فاضل)، وثالث يطرح حلا وسطا بين مخائيل القاري وحنا عيناتي.

سليم كرم يهدد بالانسحاب علنا من الائتلاف، في حال قبول الدكتور قيصر معوض، ويرد أحمد كرامي بأن معوض جزء لا يتجزأ من اللائحة الثانية، ولكل منهما مؤيدون ومعترضون.

أحمد حبوس حديث الوجود في المدينة، كيف نقبل به؟، عادل محوفض على الأقل مقيم ويعمل في طرابلس ومعروف في أوساط المواطنين.

في البترون: يصعب الاختيار بين بطرس حرب و بهاء حرب، البعض يعترض طمعا في الحصول جانبيا على أصوات بطرس حرب فينبغي مراضاته باستبعاد ابن عائلته أولا، وبقبول المرشح المقرب منه جورج ضو ثانيا. إسم رابع يطل فجأة نبيل الحكيم يستبعد على اعتبار أنه يشكل خطرا على جورج سعادة. كيف يفهم ذلك لمصلحة من تتم مراعاة مرشح في اللائحة الأولى؟؟؟

روبير بولس يعود من بلودان يحمل حلولا للأسماء المتقاطعة، هل يعقل من رتب شؤون اللائحة الأولى أن يراعي بذات الاهتمام ترتيب شؤون الثانية؟ عمر مسقاوي يترك مسافة ود مع الأولى. هذه الاصابات المتعددة في جسمي الثانية هل تتيح لها بعد فرصة كبيرة في تسجيل اختراقات في شباك اللائحة المتماسكة، رغم بعض الثغرات هنا وهناك؟ أكثر ما تفتقده اللائحة الثانية هو بلوك الأصوات الذي يمكن تجييره لـ ٢٨ في كل الظروف، وهو ما تتمتع به الأولى، بلوك كرامي، بلوك فرنجية، بلوك معوض، بلوك المرعبي، بلوك الحزب القومي.

إن النجاح الباهر الذي حققته الجماعة الإسلامية في الدورة السابقة فقد وهجه، باستبدال فتحي يكن بالشيخ فيصل مولوي.

انسحاب محمد شندب في الضنية وترشيحه منفردا يضعف موقع أسعد هرموش في مواجهته لمركز عبد الناصر رعد. وجود مرشحين إسلاميين كثر في الساحة يوزع أصوات المؤيدين لهذا التيار، تعدد الرؤوس ومواجهتها لبعضها البعض (كرامي - مسقاوي) يضعف قدرة مرشحي الجماعة على الخرق أكثر مما يضعف الباقين، ترشيح منى يكن زوجة النائب يكن بما يتركه من أثر سلبي رغم أن الأسباب ليست منافسة انتخابية كما يقال.

ظهور عدة رؤوس تعتبر نفسها المرجعية، الجماعة الإسلامية أولا وأحمد كرامي ثانيا، والوزير عمر مسقاوي ثالثا، بطرس حرب، ومحمود طبو، وشارل أيوب، والحزب الشيوعي، ومصباح الأحدب. هناك إتجاه للتحالف المشترك يبرز بين هؤلاء المرشحين الذين يأكلون من طريقها لا من طريق الأولى. ويفقدها الكثير من الأصوات. كيف عالجت لائحة الإصلاح والتغيير هذه الإصابات البالغة[1].

وبعد تجاذب سياسي انتخابي مناطقي ـ وتجاوز العديد من العقبات ـ ولدت لائحة التضامن الوطني التي تجمع الثلاثي الرئيس كرامي الوزير فرنجية والسيد عصام فارس، ليعلن بدء المعركة الانتخابية في الشمال، وينقلها من معركة مرشحين إلى معركة لوائح، لا سيما بعد أن حسم وضع اللائحة الأولى، وحسم معه وضع من كان ينتظر وبشكل يضغط على الآخرين للانضواء في لائحة منافسة، ورص الصفوف، لأن مواجهة التريو وربما خرقه لم يعد مسألة سهلة[2]، وبعد تأخر بسيط وعقبات رافقت اللائحة الثانية ولدت بعد مخاض عسير وبدا التنافس على أشده بين أقوى لائحتين شهدهما الشمال بالإضافة إلى لائحة غير مكتملة قوامها مرشحون ذو رصيد شعبي وافر. ومن لم يحالفه الحظ في وجود مكان ما في أية لائحة استمر منفردا، وقد تميزت هذه الدورة بكثرتهم.

إعلان اللوائح

لم تكن الانتخابات النيابية في محافظة الشمال مشوارا سهلا كما حصل العام ١٩٩٢ مع اللائحة قطبي طرابلس وزغرتا الرئيس عمر كرامي والوزير سليمان فرنجية، حيث فعلت المقاطعة فعلها في فرض معظم اللائحة، ما خلا الخروقات المحدودة في طرابلس والضنية. وتأسيسا على ما تقدم، بدت المعركة الانتخابية في محافظة الشمال. وقد انطلقت على نحو كبير من الحماوة على مستوى اللقاءات والاتصالات بدءا بتركيب اللوائح، حيث شهدت مراكز الأقطاب سلسلة من الاجتماعات واللقاءات، ولعل الغموض الذي لف الكثير من المواقف، ولعل سياسة الانتظار والتريث التي اعتمدها قادة الأحزاب والأقطاب وممثلي العائلات الكبيرة وأصحاب الماكينات الانتخابية، الذين يشكلون الثقل الأساسي في المعركة الانتخابية، هي التي أخرت ولادة اللوائح، ولعل التدليل على هذه الظاهرة، هو في هذا الفتور الملحوظ في السعي إلى

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٦، تاريخ ١٦ آب ١٩٩٦، السنة ٤٩.

(٢) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٤٨، تاريخ ٦ آب ١٩٩٦، ص(٣).

إعلان اللوائح على مسافة شهر تقريبا من الموعد المقرر للعملية الانتخابية، وأسبوعين على فتح وإقفال باب الترشيحات.

إن هذا الأمر لا يشكل سببا أساسيا في التأخير في تشكيل اللوائح، وأن السبب الأساسي يكمن في مكان آخر، باعتبار أن نواتها من النواب الحاليين يشكلون مادة أساسية في هيكليتها، وأن القوى الحقيقية الكامنة وراء إكتمال اللائحة الأولى لم تكن تجمع بعد على منطق واحد، وذلك لكثير من الأسباب، وإن الزيارة التي قام بها الرئيس عمر كرامي إلى دمشق، لم تأت بالشكل الحاسم نظرا لانشغال المسؤولين السوريين، بما هو جار في المنطقة من تطورات لا تسمح بالانصراف لمعالجة بعض الإشكالات التي تحول دون تكوين اللائحة الأولى، والتي على أساسها تعلن اللائحة الثانية والثالثة.

إن أبرز العقبات التي حالت دون نجاح مساعي الائتلاف - بين الرئيس عمر كرامي والوزير سليمان فرنجية من جهة، والرئيس الحريري من جهة أخرى - هو إعلان الوزير فرنجية تحالفه الانتخابي مع الرئيس الحريري، في الوقت الذي أكد فيه الرئيس كرامي أن تلحيم الجرة مع الرئيس الحريري لم يتم بعد، وذلك لسبب وجيه، وهو أن حصة الحريري التي طالب بها ترفع من نسبة الخسائر في حصة فرنجية مسيحيا وكرامي إسلاميا - وطرابلسيا، تحديدا. وإن مجاراة الرئيس الحريري في مطالبه، يدفع ثمنها أقرب المقربين إليهما في طرابلس وعكار والضنية وغيرها، ومن دون الحديث عن الائتلاف الصعب، إن كثرة الطباخين هذه المرة، جعل الإختيار صعبا بالرغم من تمسك الرئيس كرامي بصديقه النائب سليم حبيب، عدا عن الإشكالات التي أفرزتها عمليات الصراع على بعض المراكز والمواقع الحكومية، وانتخابات الهيئات المدنية وممثلي عائلاتها، دون أن تنسى دور الجماعة الإسلامية فيها، وفي الضنية وقدرتها على جمع آلاف الأصوات الناخبة التي يمكن تجييرها لأية لائحة وإعطائها الزخم الكافي لانطلاقتها، والتي لم تحدد موقفها بعد، وتوازي في اتصالاتها بين أطراف أكثر من لائحة.

برهنت التحركات الانتخابية في الشمال، أمرا حاسما هذه المرة؛ فاللوائح الإئتلافية التي افتقدت الكثير من الانسجام المطلوب على مستوى ثمانية وعشرين مرشحا من ناحية، والرأي العام والناخبين الشماليين الذين تراوحت نسبتهم ٦٠ و٦٥٪ من الناخبين حسب دراسة احصائية دقيقة، لم يشاركوا في لعبة اللوائح من ناحية أخرى، لما جمعته من تناقضات سياسية وعقائدية ومصلحية ومالية أحيانا، وما كان للماكينات الانتخابية الحزبية المنتظمة والمنتشرة، والتي كانت أكثر بكثير من الماكينات الظرفية المحدودة والضيقة، ولعل الحديث عن اتصالات ومشاورات

واتفاقات خارج إطار اللوائح، قد غير الكثير من النتائج المتوقعة، الأمر الذي رجح الكثير من المفاجآت الشمالية ولم تكن عندها اللوائح إلا مظهرا من مظاهر العملية الانتخابية التقليدية[١].

التوقعات والخروقات

قياسا على انتخابات الجبل ونتائجها التي أتت بنواب السلطة إلى المجلس العتيد، وهو استنتاج كان المراقبون توقعوه قبل أن تفتح صناديق الاقتراع في الجبل صباح يوم الأحد، وتقفل مساءه على النواب الخمسة والثلاثين الفائزين، توقع المراقبون لمجريات المعركة الانتخابية حصول مفاجآت في الشمال، كأن يفوز في الانتخابات هناك من ليسوا محسوبين على السلطة، ومرشحين باسمها. وفي هذا المجال يذهب البعض إلى حسابات عدد النواب الذين سيفوزون من لائحة التضامن التي يرئسها الرئيس عمر كرامي وحليفيه الوزير سليمان فرنجية، والنائب عصام فارس، وعدد النواب الذين سيفوزون من اللائحة الثانية التي يرئسها أحمد كرامي، باعتبارهم ينتمون إلى تحالف السلطة، وقد ارتأت لأسباب تتعلق بسياستها في الشمال، أن توزّعهم على اللائحتين المتنافستين، بدلا من أن تحشرهم في لائحة واحدة.

ويدخل الرئيس عمر كرامي والوزير سليمان فرنجية في عداد النواب الذين يحسبهم المراقبون في عداد الفائزين، قبل أن تفتح صناديق الاقتراع، وإن يكونا من أتباع السلطة أو في عداد تحالف أهل الحكم، كما تجلى بوضوح في انتخابات الجبل، إلا أنهما وغيرهما من الأسماء المعروفة في لائحة التضامن الوطني، يمكن أن يشكلوا داخل الندوة النيابية فرقةَ مشاكسةٍ، وإزعاجٍ للحكومة، لكنهم لن يخرجوا في أية حال من الأحوال عن الخط العريض، ولن يتّجاوزوا بالتالي الخطوط الحمر المرسومة سلفا.

ولعل تقبل الرئيس كرامي وحلفائه المقربين من دمشق للائحة الثانية، التي لعب تحالف السلطة دورا ظاهرا في تأليفها، على الرغم من أن قيامها يشكل خطرا على فوز أعضاء لائحتهم، وأن السبب في تقلبهم قيام لائحة قوية تهدد زعامتهم الشمالية، هو أن تلك اللائحة، شكلت من أجل إيصال عدد من المرشحين الذين لم يحالفهم حظهم في الدخول إلى اللائحة الأولى ومن ثم إلى الندوة النيابية[٢].

---

(١) صحيفة الديار، الملف الانتخابي عدد ٢٣، تاريخ ٢٢ تموز ١٩٩٦، ص(١).

(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٩٥، تاريخ ٢٢ آب ١٩٩٦، ص(٣).

نتائج الانتخابات في الشمال فاجأت الرابحين والخاسرين والمنظمين. كانت اللوحة قبيل فرقعة المزاج الجماهيري وقصفه العشوائي هادئة مستقرة، وكان التمرد؛ «أخطأ الرئيس عمر كرامي حين حسب أن طرابلس التي غفت على كتفي عبد الحميد ورشيد كرامي لن تصحو أبدا».

١ - استمر في اختيار الضعفاء، معتبرا أنه قادر على إنجاحهم بأصواته، (أمين الحافظ، عبد الحميد خربطلي، سليم حبيب).

٢ - شاكس جميع الأقوياء في لائحته من نائلة معوض، (العلاقة معها مشوبة بعدم الوضوح)، إلى محمد كبارة (الحديث عن تشطيب متبادل)، إلى عصام فارس (ظل وضع دخوله إلى اللائحة مؤرجحا حتى اليومين الأخيرين)، إلى فريد مكاري، (من ينسى الخطاب الشهير حول الكماشة والكلمة العالقة في فم الوزير).

٣ - أطلق العنان لمسؤولية الإعلاميين في جريدة الرقيب، لإطلاق عناوين لحملته الانتخابية، أقل ما يقال فيها - لحملته الانتخابية - ، أنها بائسة وصبت في خدمة أخصامه دون شك (حملة ١٧ أيار ضد موريس فاضل + تاريخ عدنان الجسر والد المرشح العبوس+ أحمد المصطفى)، وتأكيدا لصحة الاستنتاج فإن القواتي حل في المرتبة الثالثة، إذ فاز بـ ١٠٠٦١٦ صوتا والمصطفى حل الأول في ترتيب مدينة طرابلس السنية ٨١٤٨٩..

٤ - إن الماكينة الكرامية المشهود لها، لم تحسن التقاط تعكر مزاج الناس وشعورهم بالاحباط والخوف من ربط المستقبل بالحاضر المخيف، والماضي البائس، فكان التمرد الذي لم يطح بزعامة الرئيس كرامي، وإنما جرفها معه إلى حيث الموت معا أو الإنقاذ معا.

رغم كل شيء لم يتم الطلاق بين الناس وعمر كرامي، تركوا له الباب وسيعا أمام حاجاتهم، للاحتضان من جديد، إنما قالوا له بالمزاج الفالت عبر الصناديق المقفلة والنتائج المعلنة ما يلي:

أ - لن نتحمل إهمال الشمال، وهذه جرافات الحريري جاهزة، فريد مكاري الأول في الكورة، عمر مسقاوي رغم الحديث عن ضعفه فاز نائبا للمرة الثانية.

ب - الزعامة ليست أزلاماً وهتافين ومستفيدين، وهذا ابن كرامي وصاحب قصر، يقاسمك همومنا وأحلامنا وأصواتنا.

جـ - النيابة خدمات ومشاريع ومال كريم ووفير وإلا كيف نجح.

الحزب القومي:

الحزب القومي مسألة أخرى هو حليف سوريا الرئيسي، وطالما أمن له هذا التحالف مقاعد عديدة في ساحة النجمة حتى صارت نوعا من كوتا تتجدد كل ٤ سنوات، له مقعدان في برلمان الشمال، جرت حروب داخلية متعددة أسفرت بالإضافة إلى حساب المدينة لكل من حمل السلاح في وجهها وفي شوارعها عن هزيمة نكراء للحزب ولمرشحيه الشرعيين: سليم سعادة وعبد الناصر رعد، وغير الشرعيين: حسن عز الدين شارل أيوب ومحمود الحسن.

الحزب ممثلا بأسعد حردان، أصابته الكبرياء فتوهم أنه يستطيع تغيير الأسماء وفرضها على الناخبين دون شورى ولا دستور، استبدل الوزير المقبول حسن عز الدين بالمرشح غير المرغوب به عبد الناصر رعد، لم يستجب لكل النصائح الرفاقية والسياسية، حارب ولو من تحت الطاولة ترشيح سليم سعادة، ولكنه لم يتجرأ الإعلان عن محاربته لأنه ابن عبد الله سعادة أولا، وابن أميون ثانيا، وابن الكورة ثالثا وليس آخرا، أصدر أوامره إثر زيارة رئيس الحزب علي قانصوه إلى الشمال، بسحب المرشحين الثلاثة، حسن عز الدين شارل أيوب ومحمود الحسن، ولكنهم لم يستجيبوا للأمر الحزبي، واستمروا في خوض المعركة الانتخابية، مسجلين عدم مصداقية الحزب أمام حلفاء اللائحة الأولى، ومؤثرين في توزيع الأصوات الانتخابية الحزبية، عبد الناصر رعد هزمه ابن العائلة الدكتور أحمد فتفت، وإذا كان التبرير أن رعد ضرورة لحسابات إقليمية في منطقة الضنية، فإن للناس حسابات أخرى ووجهة نظر أخرى.

سليم سعادة أسقطته اعتبارات متعددة، عناده في تسوية إشكالات التشطيب مع زغرتا، سليمان فرنجية زائد التشطيب الذي أصابه من حليفه في اللائحة والكورة الوزير فريد مكاري، زائد الاضطراب الحزبي الداخلي..

البعث نصف خسارة: حزب البعث استطاع حماية نصفه في عكار، فاز عبد الرحمن عبد الرحمن، نصفه الآخر عبد الله الشهال سقط بالضربة القاضية التي أصابت لائحة الرئيس عمر كرامي في طرابلس.

للمرة الثانية تتكرر تجربة حزب البعث في الشمال عام ١٩٩٢، سقط حمد الصمد في قضاء الضنية وعام ١٩٩٦ سقط عبد الله الشهال في طرابلس هل لهذا علاقة بالمزاج الشمالي فقط أم أن للموضوع صلة.

الحزب الديموقراطي:

خصوصية الحزب الأخير، الذي خرج من البرلمان، هو الحزب العربي الديموقراطي بخروج النائب علي عيد، الذي اكتسحه المرشح القنبلة أحمد حبوس، هزيمة العربي الديموقراطي خاصة جدا ولا تتعدى هزيمة علي عيد الشخصية، لأسباب قديمة معروفة.

الحزب الشيوعي:

ليس جديدا سقوط مرشح الحزب الشيوعي الدكتور غسان الأشقر فهو يكرر التجربة للمرة الثالثة، وإن كانت لهذه المرة نكهة خاصة، في المرتين السابقتين كانت المبررات محاربة السلطة لوصوله، أما تجربة ١٩٩٦ فالرأي للجماهير - على حد تعبير الشيوعيين - ، لم تشفع له خدماته الطويلة ولم ينفع أنه اضطهد في الدورة الاستثنائية عام ١٩٩٤ ضد كريم الراسي، حيث حورب من قبل الجميع دون استثناء، هذا الإطار العام لأسباب فشل الدكتور الأشقر لا يلغي مسؤولية الحزب الشيوعي الكبيرة، فالحزب بدأ حملته الانتخابية بتحالف مع سمير فرنجية، ثم فك التحالف ليبدأ سلسلة مشاورات مع اللائحة الثانية، ثم انتقل بعد اكتشاف وهمه ليفاوض بطرس حرب ومحمود طبو، ليخرج في النهاية - بأقل مصداقية ممكنة - بسلسلة من التحالفات الثنائية، التي لم تساعده حتى على حفظ ماء الوجه. الحزب لم يعد يجوز أو يستطيع أن يكون شيوعيا بالاسم وتقليديا بالممارسة، فهذه المعادلة الوهمية لم تعد تنطلي على أحد، فكيف على مزاج شمالي حاد متقلب وقاطع.

برلمان الشمال يعبر لأول مرة عن نفسه بنسبة كبيرة من الأمانة، فالأحزاب التي تجاوزتها التطورات السياسية من حيث اللغة السياسية والمزاج الشعبي، والتي استمرت في التمثيل النيابي بحكم القرار السياسي، بإيصالهم إلى الندوة النيابية، كان لا بد لها من تلقي هذه الصدمة عل الصدمة، القوية تدفعها إلى إعادة النظر في تكوينها وفي توجهها وفي تواصلها السياسي مع المواطنين. وهذا بات ضرورة ماسة حتى تعود الأحزاب إلى جلدها ويعود الناس إلى الأحزاب[1].

- (علقت صحيفة الأنوار في عددها رقم ١٢٧٠ الصادر يوم الإثنين ٢ أيلول ١٩٩٦ على انتخابات محافظة الشمال واصفة إياها بالقطار الذي سحق المعارضة والمعارضين بقولها:

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٨، تاريخ ٣٠ آب ١٩٩٦، السنة ٤٩.

«من الجبل إلى الشمال، قطار سحق المعارضة والمعارضين، ماشٍ بخطى ثابتةً، وقائد القطار في أوج شموخه يوهم الناس وزير الانتخابات، بأنّ النزاهة تكون بـ التشاوف، والناس شاهدت القطار يقلع من محطته الأولى، ويسحق في طريقه كل الذين استدرجوهم إلى المشاركة، هذا النظام عمل المستحيل لإبعاد المعارضة المقاطعة من خارج النظام خارج الانتخابات، ثم انقّض على المقاطعين العائدين إلى المشاركة في الجبل، وطحنهم تحت عجلات قطار الانتخابات. إن وزير الانتخابات لم يترك أحدا يعتب عليه، فقد حمل في انتخابات ٢٥ أيار الشهيرة العام ١٩٤٧ وحمل في اليد الأخرى انتخابات ١٩٥٧ يوم تم إسقاط زعماء بيروت، وفي مقدمتهم عبد الله اليافي وصائب سلام.

وهكذا مر قطار الانتخابات في طرابلس بعدما طحن في الجبل الدكتور ألبير مخيبر، وبيار حلو، وفؤاد السعد، ومروان أبو فاضل، وفي العاصمة الثانية كان المطلوب سحق زعامة الرئيس عمر كرامي، وإخراج النائب مخايل الضاهر من اللعبة السياسية، ليدفع الرجلان ثمن موقفهما من التمديد، وليكون المجلس النيابي العتيد من دون معارضة لـ الشخص الذي يريد البقاء في رئاسة الحكومة حتى العام ٢٠٠٨، كانت الخطة بالنسبة إلى مخائيل الضاهر إبعاده عن لائحة التضامن الشمالي، وهذه اللائحة تضم المعارضين والموالين في آن، غلاة المناوئين لنهج الرئيس الحريري، وغلاة المؤيدين الذين جمعوهم في بوسطة واحدة. كان أركان هذه القائمة يدركون أن ضعف هذه اللائحة في قوتها، فاستنجدوا بالسيد عصام فارس، وأصبح لها ترويكا قيادية كرامي - فرنجية - فارس، وناموا على حرير.

ضمت هذه القائمة أكبر تجمع سياسي في الشمال ولبنان، لكنه تجمع هش مضروب بالتناقضات العقائدية والسياسية، ففيه مثلا رئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة، والأمين القطري لحزب البعث العربي الإشتراكي السيد عبد الله الشهال، ومرشحان للحزب السوري القومي الاجتماعي سليم سعادة في الكورة وعبد الناصر رعد في الضنية، إضافة إلى مرشحين أقوياء مستقلين. ووجود مرشحين للرئيس الحريري على هذه القائمة، وعلى القائمة الثانية التي تحمل الإنماء والتغيير. كان الانطباع العام أن هذه القائمة لا تقهر، فنام أركانها على الحرير، وعلى حرير الحريري الذي أقفل مكتبه الانتخابي في طرابلس بعدما اكتشف أن رئيسه الوزير الفضل شلق، يعمل ضد الوزير فريد مكاري لصالح المرشح المنفرد جوزيف شيخاني، وأنه لن يتدخل في معركة الشمال؛ «فحصته في هذه القائمة محرزة كونها تضم نوابا محسوبين عليه. قبل ٢٤ ساعة من الانتخابات إكتشف الرئيس عمر كرامي أن الحريري مد أصابعه إلى الشمال، وحركها في اتجاه توجيه ضربة قاصمة

إليه، ويقول المقربون من أفندي طرابلس: أن هناك من أسّر إليه بأن الحكم سيضربه، وأن الرئيس الحريري سيجعله يدفع غاليا ثمن حملاته عليه، ويروي هؤلاء أن حسابات الأفندي تبدلت، ولم تعد تنطبق على بيدر مقره الكائن في كرم القلة..

معلومات تفيد بأن الحريري يحرك أصابعه في طرابلس، وأنه يعمل على إحداث انفصام بينه وبين حليفه الطرابلسي على قائمته النائب محمد عبد اللطيف كبارة ـ المرشح الشعبي القوي ـ وأن للنائب طلال المرعبي ضلعا في هذه الظنون. كان ذلك صباح السبت أي قبل ٢٤ ساعة من موعد الانتخابات، وفورا تحرك الوسطاء، حيث أسفر تحركهم عن لقاء سريع بين الثلاثة عند الرئيس كرامي، للوقوف على حقيقة الشائعات، ومعرفة من يريد اللعب في المياه العكرة، أو بتعبير أكثر دقة: تحديد الجهة الكامنة وراء محاولات تعكير المياه بين الحلفاء والأصدقاء.

الانطباع السائد في الأوساط السياسية الكرامية، أن لائحة الترويكا الشمالية، قد تخرق بواحد أو اثنين أو ثلاثة في حد أقصى، والخوف كل الخوف كان من التصاعد المفاجىء في قوة المرشح الجديد أحمد حبوس (للمقعد العلوي)، والسيد موريس فاضل. (المرشح الأرثوذكسي)، ولذلك فقد ركز حملته على فاضل منذ شهرين. وقبل أن يظهر حبوس في باحة الترشيح وعشية المعركة، كان التركيز على الحؤول دون نيل الاثنين أرقاما جيدة، لأن نجاحهما محتوم، بحسب إحصاء ماكينته الانتخابية، لكن مجرى عمليات الاقتراع ـ يوم الأحد ـ أحدث انقلابا كبيرا في موازين القوى، وفي التكهنات والحسابات الانتخابية، وعند بدء الفرز، أخذت أمائر الغضب تظهر وباتت الأرقام مغايرة للواقع المعاش. ومع فرز أصوات منطقة الحدادين وباب الرمل وهي معقل انتخابي للرئيس كرامي، ظهرت المفاجآت الكبيرة، فقد نال حليفه على القائمة النائب كبارة أرقاما مضاعفة للأرقام التي نالها الأفندي، وكانت هذه الأرقام متقاربة مع الأرقام التي نالها رئيس اللائحة المنافسة السيد أحمد كرامي، والمرشح في اللائحة الثالثة مصباح الأحدب.

هذه المعلومات تداولتها الأوساط السياسية منقولة من القصر الكرامي، مشفوعة بمعلومات وردت على لسان الكراميين، ومفادها: أن الرئيس رفيق الحريري، أوعز مساء السبت وليل الأحد لتنفيذ مؤامرة على كرامي، تقضي بأن يعمل النائب كبارة والسيدان أحمد كرامي ومصباح الأحدب معا في طرابلس، فيقوم الأول بشطب اسم الكرامي الأول من لائحة التضامن الشمالي وضم الكرامي الثاني، والقنصل المستقيل من قنصلية فرنسا الفخرية إليها، ويقوم رئيس لائحة الإنماء والتغيير بشطب زميله المحامي خلدون نجا من قائمته وضم كبارة والأحدب

إلى أسمائها، ويقول الكراميون: إن الوزير فريد مكاري والنائب طلال المرعبي، ساهما في تنفيذ المؤامرة، وعملا على شطب اسم الرئيس كرامي في مناطق لا تنكشف بسهولة.

النائب كبارة ينفي هذه المزاعم، ويقول أن هذه الأمور ليست من شيمه، إلا أن الأوساط الكرامية راحت منذ صباح الإثنين تتحدث عن الخيانة وتأخذ برذاذ اتهاماتها أعضاء بارزين في لائحة التضامن الشمالي، وتردد بأن الكبير في وفائه كان سليمان فرنجية، والواضح أن «القطيعة» حلّت بين كرامي وكبارة على أصداء الشتائم التي وجهت إلى نائب طرابلس القديم الجديد.

وثمة أسبابا أخرى تكمن وراء النكسة الانتخابية التي مني بها الرئيس كرامي، ومعه لائحة التضامن الشمالي، التي خرقت بأحد عشرة مرشحا تسعة منهم من القائمة الثانية الإنماء والتغيير، وإثنان من القائمة الثالثة (القرار الوطني)، التي قادها الوزير والنائب السابق الشيخ بطرس حرب، والنائب المنتخب مصباح الأحدب.

ويورد بارزون في المعسكر الكرامي الملاحظات الآتية عن أسباب النكسة:

أولا: تمسكه بالنائب سليم حبيب عن المقعد الأرثوذكسي، على الرغم من أن حلفاءه نصحوه بعدم تجاهل القوة الكاسحة التي يتمتع بها النائب السابق موريس فاضل. وكان كرامي يقول للجميع: أنه لن يتخلى عن حبيب، ويتساءل: ماذا أقول للناس إذا ما فعلت ذلك؟ وهل أتركهم يقولون: أن عمر كرامي ليس وفيا لرفيق الطريق؟ والناس قدرت له وفاءه، لكنها استهجنت ما وصفته بالحملة الرخيصة التي صدرت في صحيفته «الرقيب»، والتي ارتدّت سلبا على حملته الانتخابية.

ثانيا: حصول الرئيس كرامي على حقه في اختيار رفاقه في طرابلس وقضاء الضنية، لكنه أساء التصرف في استعمال هذا الحق حسب البارزين في معسكره، مثل اختيار الدكتور قاسم عبد العزيز من بخعون، ثم عدوله عن هذا الاختيار، وإختيار ابن بلدته جهاد الصمد نجل النائب الراحل مرشد الصمد مكانه، وبدلا من أن يتصل بالدكتور عبد العزيز ويوضح له الأسباب لإرضائه واسترضاء عائلته الغاضبة من استبعاد مرشحها في آخر لحظة، ردد كرامي ـ والقول للبارزين في معسكره ـ أن الصمد فرض عليه، مما حدا بوالد قاسم عبد العزيز على مطالبة نجله بإكمال طريق الترشيح حتى النهاية.

ثالثا: إن كرامي ـ يقول البارزون في معسكره ـ «استشلق» بالواقع المعاش على الأرض، وربما دفع ثمن وفائه لحلفائه وأصدقائه غاليا، فقد تمسك بالرئيس الدكتور أمين الحافظ ـ النائب عن طرابلس منذ ست وثلاثين سنة ـ وكان يقول للذين يطالبونه

بالتغيير: أنه لا يستغني عنه في رئاسة اللجنة النيابية الخارجية.

رابعا: إن الرئيس كرامي لم يقدر حجم المعارضة له في الشارع الطرابلسي، ولم يعتبر بنتائج الانتخابات الفرعية التي جرت لانتخابات خلف للنائب الراحل عبد الله الراسي، فقد أخفق في تجيير قوة انتخابية كبرى لنجله المرشح والنائب السابق كريم الراسي.

خامسا: إن النقطة الرابعة سحبت على النقطة الخامسة، عندما اختار العميد عبد الحميد خربطلي مرشحا على لائحته، وهو كان يشغل رئيس المحكمة العسكرية، وقد يكون ذا رصيد جيد وصيت حسن، لكنه ليس على تماس بالواقع الشعبي.

سادسا: إعتقاده أن عودة الوزير فريد مكاري إلى لائحة التضامن سيجمد معارضة الرئيس الحريري له في طرابلس، ويجعله على الحياد بين قائمة تضم وزيره وقائمة تضم وزيره الثاني وبعض أصدقائه، خصوصا وأن رئيس الحكومة مّثل دورا أساسيا في تشكيل الثانية، وضمان عدم ضم المرشح كبريال عادل دريق إليها، على رغم محاولات السيد موريس فاضل لذلك، لأنه من بلدة الوزير مكاري[1].

استقالة الرئيس عمر كرامي

ترددت شائعات كثيرة حول استقالة الرئيس عمر كرامي في المجلس النيابي الجديد، احتجاجا على النسبة غير المرتفعة التي نالها عند فرز أصوات الناخبين في محافظة الشمال، محملا رئيس الحكومة الأخطاء في لوائح الشطب قياسا مع غيره من مرشحي طرابلس. جريدة الأنوار وصفت الموقف في القصر حيث قالت: كل شيء كان يوحي بوجود صدمة، والجماهير التي تتدفق إلى القصر الكرامي تقدح عيونها شررا وغضبا وسط حديث عن وجود مؤامرة. وردّدت مصادر الرئيس عمر كرامي لـ الأنوار قصة مؤامرة حيكت عشية بدء عمليات الاقتراع في الشمال، حين أوعز الرئيس الحريري ليلا للسيد أحمد كرامي بالتعاون مع النائب محمد عبد اللطيف كبارة، الذي كان مرشحا على لائحة التضامن الشمالي، وطلب إليه تشطيب زميله في لائحة الإنماء والتغيير خلدون نجا، ووضع اسم المرشح مصباح الأحدب في اللائحة الثالثة مكانه. وبعد هذا الإتصال الليلي «حسب مصادر الرئيس كرامي»، جمع عشاء انتخابي كلا من السيد أحمد كرامي والسيدين محمد كبارة ومصباح الأحدب. إلى ذلك اتهمت أوساط الرئيس كرامي بعض حلفائه بالخيانة عن التشطيب وتوزيع لوائح من دون اسم الرئيس كرامي، بل وحتى استبدال اسمه باسم

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٧٠٦، تاريخ ٢ أيلول ١٩٩٦، ص(٣).

أحمد كرامي. وأفاد المقربون من الرئيس كرامي، أن معظم رؤساء الأقلام الذين ذهبوا إلى الشمال، هم من مؤسسة الرئيس الحريري، وتتابع المصادر بالقول: الحل الأول هو الاستقالة من المجلس، أما الحل الثاني والأكثر احتمالا، ربما هو الاستقالة الحضورية، على غرار ما فعله الرئيس حسين الحسيني طوال الأربع سنوات الفائته، أي مقاطعة مجلس النواب، وعدم حضور الجلسات بتاتا[1].

على إثر إعلان النتائج الانتخابية التي صدرت في ٢٨ آب ١٩٩٦ (نتائج الشمال الفرعية) تبلبلت الأجواء بعد أن صدر عن الرئيس كرامي تمسكه بالاستقالة، من المجلس النيابي الجديد في أول جلسة تعقد له، وهذا القرار كان بعد اجتماع عائلي في منزل الرئيس كرامي. وبعد أكثر من شهر إذ بأخبار جديدة تتنامى إلى الأسماع وهي أن الرئيس عمر كرامي، لبى دعوة نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام، الذي تمنى عليه العزوف عن قرار الاستقالة، لكن كرامي أوضح له أنه أعلن أمام الأهل والمناصرين وسواهم أنه عازم على الاستقالة، فكيف سيبرر أمام الناس عودته عن هذا القرار؟، فكان الجواب «أن يقول الرئيس كرامي أن الإخوة السوريين تمنوا عليه عدم المضي بقرار الاستقالة، لأن ظروف البلد الإقليمية والداخلية لا تحتمل هكذا قرارات. وأخبر الرئيس كرامي بعض المقربين منه تمنيات القيادة السورية، فتم الاتفاق على أن يعقد الرئيس كرامي مؤتمرا صحفيا خلال أيام ليعلن أمام مناصريه أن السلطات السورية تمنت عليه عدم الاستقالة بسبب ظروف البلد[2]، (ومن المعروف أنه في حال تقدم أحد النواب بتقديم استقالته لأي سبب كان، وحسب ما يقتضيه الدستور اللبناني في قانون الانتخابات فإنه في هذه الحالة يحل محله أول الراسبين عن نفس المقعد، لذلك أدرك الرئيس كرامي أن الذي يحل مكانه في حال قدم استقالته، منافسه النقيب سمير الجسر، وهو الشخص الذي لا يرغب بوصوله إلى الندوة البرلمانية، لذا اضطر الرئيس كرامي أن يعدل عن فكرة الاستقالة هذه، إلى جانب تمني القيادة السورية عليه بالعدول عن قراره، لذلك وجد أن الحل هو في الاعتكاف على طريقة الرئيس حسين الحسيني، والتمنع عن حضور جلسات المجلس والتصريحات السياسية. «وهذا ما صدر عن القصر الذي خيم عليه الصمت الرهيب قبل صدور قرار الرئيس كرامي، الذي يقضي على أنه لن يقدم استقالته، وسيعتكف في طرابلس على طريقة رئيس المجلس النيابي السابق الرئيس حسين الحسيني، أي أنه سيقاطع جلسات البرلمان في ساحة النجمة، ويتجنب

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٧٠٢، تاريخ ٢٩ آب ١٩٩٦، ص(٤).

(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٧٢٢، تاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٦، ص(٢).

التصريحات السياسية. ولكن حليفه سليمان فرنجية لن يجاريه في هذا الانسحاب السياسي، ويصر على التحالف والتضامن معه، تاركا بعض الخيوط الإنمائية الضرورية مع الرئيس الحريري. أي أنه سيخفف من المعارضة ويزيد من التعاون الإنمائي[1].

خلاصة وتقويم

الانتخابات النيابية كانت تتحول يوما بعد يوم إلى فصول مضحكة مبكية في آن، مبكية على الوضع وعلى الواقع الذي تتردى الانتخابات في وهاده، حيث المداخلات والضغوط تصل إلى حدود الإهانة، فيما السلطة تبشر بعفتها وعفة الانتخابات، وتحيك للناس حكايات عن تدخل السلطة، وما وراءها وأمامها من القابضين على النظام ووضع الفيتوات على هذا المرشح وذاك، حتى أن اللوائح تطبخ في غير مناطقها وأماكنها، ويجري استحضارها من دون أي خجل أو حياء، ولا حديث في الصالونات السياسية إلا عن أخبار طبخ اللوائح، ومطابخ الشائعات، التي أصبح لها طباخون ماهرون[2].

لم تشهد أي معركة انتخابية سابقة ما شهدته معركة ١٩٩٦ سواء على صعيد وفرة المرشحين الذين تجاوز عددهم المائتي مرشح، أو على صعيد المصاريف والتكاليف المالية التي قدرت بعشرات الملايين من الدولارات، أو على صعيد المظاهر الإعلامية، حيث غطّت جدران الشوارع والميادين والأبنية السكنية، ولفت نظر المراقبين أن نشر المرشحين لصورهم سبق طرح برامجهم الانتخابية، وحتى إعلان ترشيحهم الرسمي بشكل جعل الناخب يقفز حائرا أمام شريط من الصور الملونة، متسائلا إن كان صاحب الصورة مرشحا أم فنانا، ولقد أصبح المواطن يدرك تماما أن العملية الانتخابية هي حالة محاسبة، يقف عندها حكما بين خصومه الذين طمسوا دوره وصادروا قراره، ورهنوا إرادته، وحولوه أداة تحقق مصالحهم، وتكرس نفوذهم، وجعلوا قضاياه ومصالحه تحت وصايتهم، يساومون عليها في علاقاتهم مع السلطة. إذن فالمواطن يدرك أن المعركة الانتخابية، هي حالة تنافس بين النهجين ورموزهما، يحكم بينهما وليست حفلا للتعارف يتنقل بين المشاركين فيه، متفحصا وجودهم فيعجب بهذا وينفر من ذاك مهما كانت وسائل الإغراء، وأيا كانت أساليب الغواية، ومن هذا المنطلق نرى أوساط مختلفة في بعض المرشحين

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٧٠، تاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٦، ص(١).

(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٥، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦، ص(٣).

طاقات علمية وفكرية لا يستهان بها، يمكن أن تلعب دورا ما في المرحلة المقبلة فيما لو استمرت تمارس نشاطها في الحقل العام، ووسعت آفاق حركتها، ولم تكتف بالوقوف عند الحالة الانتخابية، خاصة عنصر الشباب الذي لوحظت ظاهرته المميزة في الترشيح مما اعتبر عامل تفاؤل مستقبلي يجب استثماره وتأطيره حماية له من عدوى الذاتية والشخصانية، التي صبغت بها بعض رموز المرحلة السابقة، وأساءت فيها للعمل السياسي التغييري، وانحرفت بمبادئه وأعاقت تحقيق أهدافه، وأصابت قواعده الشعبية بالإحباط وفقدان الثقة، بإمكانية التغيير، لذا توجهت الأوساط السياسية إلى ضرورة حصر المعركة الانتخابية بين نهجين رئيسيين، والتمحور حولهما، وسعي كل منهما لاستقطاب حلفائه ومؤيديه في مواجهة الآخر.

إن النهج السياسي الذي كان سائدا طيلة السنوات الماضية، تمثل بمرجعية أحادية اختزلت دور طرابلس والشمال وتفردت بقرارهما، ورهنت مصالحهما وشؤونهما بإرادتها ونفوذها، حتى إنها كانت تشغل العملية الانتخابية لتكريس هذا الواقع، من خلال تأليف لائحة من مرشحين، يتنازلون عن دورهم المستقل وتمثيلهم الشعبي الحر، ويلتزمون السمع والطاعة، فيضمنون الفوز والوصول إلى الندوة البرلمانية، لأنها لائحة مدعومة من السلطة الحاكمة، لارتباط المصالح المشتركة بين أركانها، ومن هنا جاءت التسمية اللائحة الأولى.

ورغم الفترة الزمنية الاعتراضية الفاصلة بين المرحلتين السابقة والحالية، والتي تمثلت بسنوات الفتنة الأهلية، استمر هذا النهج بفرض مفهومه وواقعه عبر رموز ورثت النفوذ والمصالح، وإن حاولت التغيير في الأساليب والممارسات. كما أن تأليف لائحة كرامي ـ فرنجية ـ فارس جاءت ترجمة عملية لهذا الواقع السياسي المتوارث، ولكن بصورة متطورة نسبيا، أعطته صفة تحالفية طائفية مناطقية، رفضها الأخير ولكن تجاوب معها مؤخرا لظروف انتخابية.

والقاعدة الثانية أو النهج الثاني اشتهرت بمعارضتها الشديدة للزعامات الفردية التي هيمنت على مقدرات طرابلس والشمال، وتاجرت بقضايا المنطقة وشؤونها ومصالحها، وحولت مرافقها الحيوية إلى واقع لأزلامها ومحاسبيها، وشهدت المدينة معارك سياسية طاحنة، وصراعا محموما بينهما، جمدته الأحداث الأليمة ولم تلغه.

والنتائج التي أفرزتها انتخابات ١٩٩٢ دليل على استمرار تلك المعارضة واستئنافا لحركتها، ولو بصورة سلبية، تمثلت بعدم المشاركة والاقتراع، حين تبين أن نسبة الأصوات التي نالتها رموز الامتداد للنهج السياسي الأحادي رغم الأحلاف الذي إختلقته الظروف حينذاك، بلغت ١٣٪، ونالت المعارضة ٩٪، مما يؤكد على

أن النسبة الحقيقية للمعارضة تتجاوز ٧٠٪، وهي ما تسمى بالأكثرية الصامتة، التي لم تبادر إلى المشاركة لعدم اقتناعها بإمكانية التغيير في ظل الظروف المرافقة للعملية الانتخابية السابقة، عكس ما أشارت إليه الدلائل في الانتخابات ١٩٩٦ من حيث توفير الأجواء الملائمة لتحقيق النزاهة والحياد، مما يؤدي إلى إحداث التغيير المنشود. ولعل كثرة المرشحين في صفوف المعارضة، أضعف موقفها الانتخابي نسبيا إلا أنها لم تعقها من تسجيل اختراق ملحوظ، إن لم تحقق نسبة أعلى في الفوز لمرشحيها، وهو ما سعى إليه أطراف التحالف المعارض من خلال إتصالاتهم ومشاوراتهم المكثفة، التي استهدفت تحصين الموقف وتوثيق الروابط لضمان استمراريته، كتيار تحالفي يعبر عن آمال وطموحات !الأغلبية العظمى من القواعد الشعبية. وما ذكر حول تراجع التحالف والاكتفاء بالأول لصالح توسيع أطر التحالف، اعتبر مؤشرا إيجابيا ساهم في تحقيق الهدف المطلوب، وأما بشأن المرشحين الآخرين وأغلبيتهم ممن ينسجمون بطروحاتهم وبرامجهم السياسية مع تحالف الإصلاح والتغيير، ويلتقون معه في معارضته الزعامات والأحادية السياسية، وتتوحد أهدافهم وتطلعاتهم المستقبلية، ولو اختلفت الأساليب نسبيا، وتناقضت الآراء في تحديد الرموز والأدوات، ولم تسمح لهم ظروف المرحلة والمواجهة بالمشاركة في إطار اللائحة، فإن استمرارهم في خوض المعركة الانتخابية ظاهرة صحية تتطلبها اللعبة الديموقراطية، وخاصة أن منهم مرشحين بارزين، تشهد لهم الأوساط الطرابلسية المختلفة بالمناقبية والنزاهة، ومساهمتهم الإيجابية في المجالات الإنسانية والسياسية المتعددة، وتساءلت الأوساط الطرابلسية خاصة والشمالية عامة، فيما لو توافرت إرادة التغيير وسنحت الفرصة لتحقيقه، كيف يتم في ظل هذه الأوضاع[1].



(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٥٠، تاريخ ٨ آب ١٩٩٦، ص(٧).

المبحث الرابع

الانتخابات النيابية في لبنان والتدخلات الخارجية

دعوة اللبنانيون الخارجية للمشاركة في الانتخابات النيابية.

تمهيد

سبق إجراء الانتخابات النيابية في لبنان عدة مواقف سياسية محلية وخارجية، ولعل أبرزها التدخل الأمريكي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل الأوروبي المتمثل بفرنسا، مما جعل من لبنان بؤرة للنفوذ الغربي حول إحكام السيطرة والتحكم بشؤون المنطقة، عبر وجود الكيان الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، فكان وسيلة بيد أميركا التي تحاول من خلالها أن تكون ورقة تهديد، فيما فرنسا تلجأ إلى أسلوب أكثر دبلوماسية ومن منطلق المصالحة الوطنية، كونها صاحبة الوصايا في المنطقة كما تعتبر نفسها، أما الشأن الداخلي فيتمثل بالمقاطعة والمعارضة من قبل الثلاثي المقيم والمهاجر، والتلويح بعدم دستورية هذه الانتخابات لعدم المشاركة القوية والفعالة فيها، وأنها غير ممثلة لجميع الفئات.

والانتخابات النيابية في لبنان تعتبر حدث هام، وأهميته نابعة من الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي به. وبتقديرنا، إن أهميته الدولية والإقليمية طغت على أهميته المحلية، ونقصد بالاهتمام الدولي (الأمريكي والفرنسي) على وجه التحديد. فهذا الاهتمام ليس بقصد تحقيق المصالح للشعب اللبناني بقدر ما هو اهتمام من أجل تحقيق أهداف كبرى، تتلخص بقضية السلام مع إسرائيل. ولعل السباق الذي يجري بين أمريكا وفرنسا على جعل لبنان مركزا لبسط النفوذ، هو الهدف الذي يسعيا للحصول عليه، ففرنسا تريد أن يكون لها وجود ورأي وموقف حيال قضية الشرق الأوسط، وأمريكا التي تعتبر نفسها شرطية العالم فهي تعتبر نفسها معنية بشكل مباشر في حل أزمة الشرق الأوسط، وبشكل خاص قضية السلام مع إسرائيل.

فهي تعتبر نفسها بمثابة المرجعية لها، كما تحاول فرنسا أن تجعل من نفسها مرجعية لبنان، فالاهتمام الدولي إذن هو بقصد الانعكاس على الوضع الإقليمي،

الذي يتلخص بالمحادثات الدائرة مع العدو الإسرائيلي حول ما يسمى بـ السلام، فالساحة اللبنانية هامة في هذا المجال، من هنا فإن امتلاك هذه الساحة يشكل ورقة هامة في المفاوضات العربية الإسرائيلية .

وفيما يتعلق بالوضع المحلي فالانتخابات النيابية يجب أن تكون إنعكاسا للتغيرات التي طرأت على تركيبة الوضع العام اللبناني، من هنا نرى التداخل الدولي والمحلي والإقليمي في هذا الحدث، نابع أولا من ظروف الانتخابات، إذ ينص اتفاق الطائف على إجراء الانتخابات النيابية، ولكن توقيت هذه الانتخابات هو الذي أثار الاختلاف ما بين القوى المحلية المتمثلة بالمعارضة والمشاركة، وبالتالي امتداداتها الإقليمية والدولية. والأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف تعود إلى: -

١ ـ المجلس النيابي الجديد هو الذي ينتخب رئيسا جديدا للجمهورية .

٢ ـ هو الذي سوف يجعل العلاقة مع سوريا أكثر انفتاحا.

٣ ـ هو الذي سيحدد العلاقة مع العدو الإسرائيلي.

٤ ـ هو الذي سوف يلغي الطائفية السياسية.

جميع هذه الأسباب هي على قدر من الأهمية، بحيث تحتم معها وجود هذا الحجم من الخلاف حول إجراء أو عدم إجراء هذه الانتخابات، وبالتالي تستأهل من الرموز المارونية إتخاذ هذا الموقف الحاد من إمكانية إجرائها، وهذا ما يؤكد حتمية الموقف الضبابي من الولايات المتحدة الأمريكية، والموقف الواضح من الإدارة الفرنسية بمعارضة الانتخابات.

فمن الملاحظ أن الطائفة المارونية سياستها تجبرها على عدم التخلي عن أي موقع من مواقعها، لذلك فهي عندما تعارض وبهذا القدر من التصلب، فإنما للمحافظة على امتيازاتها داخل السلطة اللبنانية، وهي مستعدة للتحالف مع من تشاء، وقد آثرت التحالف مع فرنسا.

فيما الطرف الآخر ـ وهو يشكل مزيجاً من القوى الأخرى ـ يؤمن بالتغيير، وقد اختار التحالف مع سوريا، لأنه رأى أن الظرف الراهن يفرض هذا التحالف، وأنه بقدر ما يقوي هذا التحالف الموقف السوري في المفاوضات، فهو يقوي أيضا الموقف اللبناني فيها، إذن هناك مصلحة مشتركة لبنانية ـ سورية، في قيام مثل هذا التحالف.

أما أميركا فهي تنظر لهذا التصارع من فوق، وهذا هو معنى الموقف الضبابي، فالانتخابات كما تقول الإدارة الأمريكية هي شأن لبناني تقرره الحكومة

اللبنانية، ولكنها أي الإدارة الأمريكية تريدها انتخابات حرة ونزيهة وديموقراطية. وإجراء الانتخابات لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الإدارة الأمريكية، لأنها الوحيدة التي يمكنها الضغط على إسرائيل لمنعها من تعطيل هذه الانتخابات. فلماذا تريد أمريكا إجراء هذه الانتخابات؟.

١ ـ لإفهام فرنسا وأوروبا من ورائها، عدم فعاليتها في لبنان.

٢ ـ للبرهان على أن أمريكا هي المشرفة على ولادة هذا البرلمان.

٣ ـ الاعتراف بشرعية البرلمان اللبناني على المستوى الدولي، وهذا لا يأتي إلا عبر الإدارة الأمريكية، فالمساومة هنا تكون إذن حول شرعية هذا البرلمان، وموضوع المساومة لن يكون إلا المفاوضات مع إسرائيل.

من هنا فلن يضر أمريكا وجود الإسلاميين في هذا البرلمان، بل ربما يسهل مهمتها لأن من عليه أن يفسد اللعبة الأمريكية موجود في مواجهة المفاوض الأمريكي، ونعتقد أن وجود الإسلاميين، ربما يكون أقوى في خارج البرلمان منه في داخله، فالمعادلة التي تريد أمريكا الوصول إليها هي: الاتفاق مع إسرائيل لإعطاء شرعية دولية لهذا البرلمان.

يفهم من ذلك:

أن أمريكا لا تريد مفاوضة الأطراف المارونية السياسية المتمثلة بتكتل «بكركي»، بشأن الاتفاق مع إسرائيل؛ لأنها تريد المفاوضة مع الأطراف المقاومة للوجود الإسرائيلي، وعلى رأسهم المقاومة الإسلامية وممثليها إلى البرلمان الجديد، وطبيعي أن تكون المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع أسهل منها من أن تكون بواسطة وسطاء، وهذا الكلام لا يحد من شراسة أمريكا، ولا من إيمان الإسلاميين، وإذا كانت شرعية البرلمان هي ورقة الضغط الأمريكية، فلا نظن أن مثل هذه الورقة هي من الأهمية بمكان، بحيث تجعل الإسلاميون يتنازلون من أجلها).

الدعوة إلى المشاركة

أن يدعو اللبنانيون بعضهم للمشاركة في الانتخابات النيابية أمر طبيعي، وواجب وطني، أما أن تأتي الدعوة من الخارج، فلا بد من الوقوف عند هذه الدعوة، للكشف عن مكامن هذا الطلب. فعندما تطلب أميركا من المسيحيين المقاطعين، أن يهرعوا للمشاركة في الانتخابات دون سواهم، ترشيحا واقتراعا، فهذه الدعوة لم تكن لمجرد الدعوة فحسب، وإنما لها أبعاد سياسية استراتيجية

وأمنية، فالمسيحيون على اختلاف مواقفهم، إذا أرادوا الانتخابات، فبطبيعة الحال سوف يصوتون للمرشحين الذين لا ينتمون إلى أي تيار ديني متطرف كما يزعمون، علما أن اللبنانيين كافة، أبدوا ارتياحهم للمشاركة المسيحية الكثيفة، معبرين عن ذلك أن البرلمان الجديد يجب أن يتمثل فيه مختلف الاتجاهات، وهم مدركون تماما، أنه بمشاركة المقاطعة المسيحية في الانتخابات، ستكون نتائجها خروج التيارات الدينية من الندوة البرلمانية، وهذا ما تسعى إليه أميريكا لأنها تريد نوابا معتدلين وغير متطرفين، لأن النائب المتطرف كما تدعي أنه يعرقل أي حل من شأنه أن يوصلهم إلى ما يريدون، ولا سيما مقولة لبنان أولا، فالنائب المعتدل قد يكون أكثر انفتاحا ودبلوماسية، لا سيما فيما يتعلق بقضية السلام والاحتلال الإسرائيلي في الجنوب.

أمريكا وفرنسا تدعوان المسيحيين للمشاركة في الانتخابات النيابية

وزير خارجية فرنسا، الذي زار لبنان، ركز ـ في معظم الاتصالات التي أجراها مع القيادات المسيحية واللقاءات التي عقدها ـ على أهمية مشاركة المسيحيين في الحياة السياسية اللبنانية من خلال مشاركتهم الكثيفة في الانتخابات النيابية، ومع وعد بالعمل على توفير كل الضمانات أمام إجراء انتخابات تضمن حرية الناخب، وتبعد كل أشكال الضغط المادي والمعنوي عنها، مثل وضع قانون عصري للانتخابات يحقق التمثيل السياسي والشعبي الصحيح، ومثل تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما عادلا ومتساويا ومتوازنا. وبعد نصيحة الوزير الفرنسي، وعشية لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس الفرنسي جاك شيراك، توالت النصائح والدعوات الأمريكية إلى المسيحيين، بعدم الاعتكاف، وإلى المشاركة بقوة في الحياة السياسية اللبنانية، عبر المشاركة بقوة أيضا في الانتخابات النيابية، لأن لهذه المشاركة تأثيرا إيجابيا كبيرا، وهذا ما أكد عليه السفير الجديد في لبنان، والقائم بأعمال السفارة رون شلايكر[1] وذلك عندما «أطلق دعوته إلى اللبنانيين للمشاركة في الانتخابات النيابية، لكي يأخذ كل واحد دوره. طرح هذا الكلام تساؤلات عن الهدف من وراء تعمده أن يقول الشيء وعكسه في وقت واحد، وفي تصريح واحد، وما إذا كان مخلصا في دعوة اللبنانيين والمسيحيين منهم إلى المشاركة في الانتخابات، وقد وصفت دعوة شلايكر اللبنانيين إلى المشاركة في

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٤٦٠، تاريخ ٣ شباط ١٩٩٦، السنة ٣٧، ص(٣).

الانتخابات على الرغم من عدم عدالة القانون، أنها تعبر حقيقة عن رغبة عند حكومته في إجراء الانتخابات النيابية مهما كانت الظروف، وهي رغبة عبرت عنها في تصريحات عدة وفي إيعازات إلى أصدقائها في لبنان، لأنها أي الحكومة الأميريكية ـ حريصة على عودة الديموقراطية وعلى مجيء مجلس نيابي جديد يمثل الشعب اللبناني.

وقد عبر المسؤولون الأمريكيون، عن هذه الرغبة في لقاءاتهم مع المسؤولين السوريين واللبنانيين، وأكدوا على أهمية أن تجرى الانتخابات النيابية في موعدها، وقد حصلوا على ضمانات من المسؤولين في البلدين، تتعلق بحرية هذه الانتخابات، وديموقراطيتها، وهذه الضمانات كانت كافية بالنسبة إلى الحكومة الأمريكية، لتدعو اللبنانيين إلى المشاركة في الانتخابات، وتبيان حسنات هذه المشاركة، على الرغم من أنها ـ أي الإدارة الأمريكية ـ كانت على اطلاع على الأفكار المطروحة في شأن قانون الانتخاب، والتقسيمات الانتخابية، وتعرف بالتالي أن الدولة لن تأخذ برأي المسيحيين بالنسبة إلى هذه التقسيمات، وسوف تعمد إلى الاستثناءات في جبل لبنان وفي الجنوب، لاعتبارات خارجة عن إرادتها في بعض جوانبها ومتلائمة معها في البعض الآخر.

وتلك الدعوات الأمريكية المتكررة لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها مع حث المسيحيين كما فعلت الحكومة الفرنسية للمشاركة الكثيفة فيها، كانت أسبابها وغاياتها واضحة، وهي الحؤول دون وصول الأصوليين إلى الندوة البرلمانية، كما حصل في انتخابات ١٩٩٢، بسبب المقاطعة المسيحية لتلك الانتخابات، وقد ترجمت الرغبة الامريكية والأوروبية في العمل من خلال تأليف اللوائح الانتخابية على إبعاد واستبعاد الأصوليين منها. وما حصل في بيروت وفي الجبل، إضافة إلى ماجرى في الجنوب والبقاع، ما يؤكد على وجود تصميم على عدم إتاحة أي فرص أمام الأحزاب الأصولية للفوز في الانتخابات.

إن حملة الترويج للإنتخابات التي قادها، القائم بالأعمال الأمريكي شلايكر[1]، ألزمت المقاطعة المسيحية بالمشاركة في الانتخابات، التي أول ما بانت نتائجها في أقضية محافظة جبل لبنان، حيث لم تخلو من المفاجآت بخسارة مرشح حزب الله في قضاء بعبدا، إن هو إلا خير دليل على إسقاط باقي المرشحين في المحافظات، الذين لم يتم إبعادهم عن اللوائح التي شكلت في الشمال، بخسارة مرشحيها النائب السابق أسعد هرموش عن قضاء المنية الضنية، وأمين عام الجماعة

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٨٨، تاريخ ١٥ آب ١٩٩٦، ص(٣).

الإسلامية القاضي الشيخ فيصل مولوي، وبذلك يكون قد خسر الشمال مرشحين للجماعة الإسلامية، ويكون قد خلا كما خلا قبله الجبل من النواب الذين يصفوهم بالمتشددين، علما أن النائبين السابقين الدكتور فتحي يكن، الذي انسحب من الانتخابات لصالح مولوي، وأسعد هرموش، استطاعا أن يفوزا منفردين في دورة عام ١٩٩٢.

وقد ردت المصادر السبب إلى المقاطعة المسيحية لتلك الانتخابات، بقرار اتخذه القادة المسيحيون في اجتماع رعته بكركي يومذاك. ولم يسلم نواب محافظة بيروت من محاولة إبعادهم ليس عن الندوة البرلمانية فحسب بل عن اللوائح، الأمر الذي أدى إلى خروج النائب زهير العبيدي مرشح الجماعة الإسلامية، وعدنان الطرابلسي مرشح الأحباش. وبذلك تكون دعوة الحكومة الأمريكية للمسيحيين في لبنان، لمشاركتهم في الانتخابات قد نجحت، وحققت أهدافهم، وخرجت ببرلمان معتدل نوعا ما. ولكن يبقى السؤال هل تستطيع أمريكا أن تضغط على هذا المجلس، الذي يخلو إلا من القليل، من النواب الذين يقفون بالمرصاد، لأي قرار تتخذه أميريكا وإسرائيل، فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، ومقولة لبنان أولا، وفصل لبنان عن سوريا لجهة قضية السلام مع إسرائيل.

المتتبع لمجريات الأحداث، يدرك تماما مدى خطورة الموقف وما يترتب عليه من ضغوطات خارجية، لإجبار لبنان على التخلي عن المسار السوري في مسألة السلام مع إسرائيل.

الولايات المتحدة وفرنسا اللتان تكرران الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات، خلافا لموقفهما من الانتخابات الماضية عام ١٩٩٢ مع تفهم أمريكا لاحتجاجات البعض في شأن عدم وجود عملية انتخابية عادلة تدفعهم للمشاركة، كما قال القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى لبنان رون شلايكر، قد تجعلان من موضوع الطعن في الانتخابات سيفا مسلطا فوق رأس السلطة، وورقة ضغط ومساومة على موضوع الطعن في الانتخابات، وعلى موضوع السلام، سواء صار تحريك هذا الموضوع انطلاقا من فكرة لبنان أولا أو فكرة أخرى. فما يهم الولايات المتحدة هو ما يحقق مصلحة إسرائيل في السلام، لا سيما الأمن، لتجعل منطقة الشرق الأوسط تنعم بالهدوء والاستقرار، وتبعد عنها كل نشاط إرهابي، وكما جعلت الولايات المتحدة من الانتخابات الماضية ورقة مساومة، فاعترفت بنتائجها وإن مشوهة، من أجل الحصول على ما يسهل سير عملية السلام، فإنها قد جعلت من الانتخابات ١٩٩٦، ورقة أخرى للضغط والمساومة، بعد أن تركت باب الطعن فيها مفتوحا توصلا إلى إنجاز عملية السلام وحمل سوريا ولبنان على الانضمام إليها. وقد

يستمر الجدل ويطول حول مصير مجلس النواب المنبثق من انتخابات مطعون فيها، ولن يحسم هذا الجدل سلبا ولا إيجابا، إلا لاعتبارات سياسية، وفي ضوء التصرف حيال عملية السلام.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد شجعت على مقاطعة انتخابات ١٩٩٢ ترشيحا واقتراعا، لتجعل نتائجها قابلة للطعن في صحة التمثيل، واعتبار مجلس النواب المنبثق منها غير شرعي، وعندما حصلت على ما تريد بالنسبة إلى عملية السلام، تجاهلت هذه النتائج وتعاملت معها بدون أي رادع أخلاقي، فإنها الآن تشجع على المشاركة في الانتخابات رغم معرفتها بسوء إدارتها، وبأسباب الشكوى منها، وذلك كي تبرر ما قد تفعله في الوقت المنبثق منها غير شرعي، إذا لم تحصل على ما يجعل عملية السلام تعاود تحركها، ويعود الأمل في إنجازها لتكتمل بانضمام سوريا ولبنان إليهما.

وكما أخطأت السلطة في إجراء انتخابات ١٩٩٢، على نحو غير مقبول، فانبثق منها مجلس نواب لا يمثل كل الجسم السياسي في البلاد، فاستفادت الولايات المتحدة من وضع هذا المجلس، لكي تساوم عليه وتحصل على ما تريد من أجل عملية السلام، شرطا للسكوت عنه، فإن السلطة تخطىء مرة أخرى بإجراء انتخابات على أساس قانون طعن فيه ولا يزال ينطوي على محاذير يمكن أن تنتج من إمكان إبطاله، وإلغاء نتائج الانتخابات، وبالتالي إبطال نيابة نواب جدد، فسيبقى للولايات المتحدة في هذه الحال ما تساوم عليه لتحصل على ما تريد في عملية السلام، وإلا كان لها موقف من انتخابات كهذه[1].

وعندما أوفد الرئيس الفرنسي جاك شيراك بعد ـ زيارته للبنان ـ موفدا خاصا بعيدا عن الأضواء السياسية والإعلامية، للاجتماع إلى القيادات المسيحية المعارضة، لتشجيعها على المشاركة والتحرر من فكرة المقاطعة، عرف كيف يتسلل إلى قلوب أركان هذه المعارضة، من باب الواقعية، ويروي في هذا المجال «سراً» لا يزال محجوبا عن الكثيرين، وهو أن هذا الموفد أي السيد «لاشير» قد استطاع أن يقنع البطريرك الماروني الكاردينال صفير، بأن يترك للناس وحدها أن تقرر بملء حريتها وبكامل مسؤوليتها، المشاركة أو المقاطعة، وعلنا وجهارا؛ لأن من حق بكركي أن توجه أو أن تترك للناخبين كل الحرية في التوجه إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب أو البقاء في المنازل.

---

(١) صحيفة النهار، عدد ١٩٥١٨، تاريخ ١٦ آب ١٩٩٦، ص(٣).

لكن الموفد الفرنسي، عرف كيف يدخل إلى قلوب المقاطعين السابقين في الانتخابات الماضية من بطونهم قبل عقولهم، على حد المثل العالمي، الذي يقول إن أسهل الطرق إلى الإقناع هي النفاذ إلى قلوب الأشخاص، مخاطبة البطون قبل العقول، على اعتبار أن الزعامات السياسية لا يمكن أن تستمر في ظل بيوت مغلقة وقصور يعمد أصحابها إلى إغلاق مطابخها.

والمقصود بهذه الأمثال أن يفهم القاصي والداني أن الفرنسيين لجاؤوا إلى الطعام السياسي هذه المرة، لتقطيع أوصال المعارضة على عتبة الانتخابات، لأن الرئيس الفرنسي شيراك، يريد أن يساعد الرئيس رفيق الحريري وهوصديق شخصي له على تخطي حاجز الانتخابات بسلام، وصولا إلى مرحلة سياسية متقدمة ومتطورة في لبنان، ولذلك فقد دخل الموفد الفرنسي إلى عقول المعارضين من بطونهم وليس لأنهم جائعون من قلة الطعام، بل جائعون سياسيا إلى المجلس النيابي الذي غابوا عنه بحكم المقاطعة في المرة السابقة، ويتوقون للعودة إليه، وممارسة الدور البرلماني الذي مثلوه بجدارة وقوة، وفي اللقاء الذي جمع المسيو لاشير وأركان المعارضة والمقاطعة سابقا ولاحقا في منزل عميدهم الروحي الدكتور ألبير مخيبر، قال لهم: إنهم قاطعوا قبل أربع سنوات فجاء ممثلون إلى مجلس النواب، ولم يكن أحد يعرفهم، فتعرف عليهم الناس وأقاموا معهم صلات وعلاقات مباشرة، بحكم حاجة المواطنين إلى شخص يحتمون به ويلاحق مطالبهم، ويعالج شؤونهم وشجونهم في الدوائر الرسمية والمجالات العامة المختلفة، فأصبحوا مشطورين بينكم وبينهم. وأضاف المسيو لاشير وكأنه يحك على جرحهم: بعد أربع سنوات أخرى سينساكم الناس ويتعودون على سواكم. وطبعا هذه الأقوال دخلت عقول زعماء المعارضة وفي مقدمتهم الدكتور ألبير مخيبر، الذي بلغ عمرا متقدما يلامس التسعين عاما، وقرر هو وزميله الدكتور بيار دكاش، اتخاذ اجراءات الطلاق بينهم وبين المقاطعة والمقاطعين. وهكذا نجح الفرنسيون في إحداث الانفصام الكبير بين زعماء المعارضة في الخارج، وزعماء المعارضة في الداخل، أي بين التحالف الثلاثي الذي يضم الرئيس أمين الجميل، والعماد ميشال عون، ورئيس حزب الوطنيين الأحرار السيد دوري شمعون.

وبعد إقناع الموفد الفرنسي المقاطعين بالمشاركة تحولت المعركة من صراع بينهم وبين المعارضة على صدقية الانتخابات، إلى صراع بين قادة المعارضة أنفسهم حول المشاركة أو المقاطعة. وصارت هذه المسألة هي العنوان الكبير للصراع الانتخابي الكبير، بين رفاق الأمس، وبين أن يشن المعارضون حربا شعواء على مرشحي الحكم، أو على المرشحين الموالين للنظام القائم على أساس اتفاق

الطائف، أو أن يدعوا إلى المقاطعة؟ وجهوا الحرب إلى رفاق الأمس، ودعوا إلى إسقاط هؤلاء لأنهم خلعوا ثياب المعارضة ولبسوا ثياب النظام، وإن لم يتلوا فعل الندامة أمام أركان هذا النظام.

وبعد إقناع الموفد الفرنسي لاشير المسيحيين بالمشاركة شهدت الساحة المسيحية حركة المرشحين وقرار الأكثرية المسيحية بالمشاركة، وأن مشاركة عدد لا بأس به من القادة المسيحيين في الانتخابات قد قلب الموازين رأسا على عقب، وجعل المنادين بمعارضة هذه الانتخابات لمجرد المعارضة أو لتسجيل موقف ما، يصابون بحالة من الإرباك الشديد، ويبرر الذين عارضوا الانتخابات ١٩٩٢ أن المعارضة من خارج البرلمان لا تجدي نفعا، فعلينا أن نشارك حتى نستطيع أن نحدث تغييراً في التركيبة النيابية، بعد أن وعى الكثيرون أن الحرب بالنظارات هين(١).

إن الانتخابات أصبحت قصة مثيرة للجدل، بين مشاركة مبررة في المنطق السياسي، ومقاطعة مبررة هي الأخرى في المنطق الواقعي، وبين الممارسة والتطبيق، ينتصب الحق للمرة الأولى إلى جانب الفريقين في آن.

وهذا ماجعل الواقعيين، أي رواد الواقعية في العمل السياسي، يقولون: إن المشاركة انتحار، وأن المقاطعة هي الأخرى انتحار.

المعارضة المقاطعة والمعارضة المشاركة.

المعارضة المقاطعة

لا يستقيم حكم بدون معارضة، ولا يستقر نظام بدون ديموقراطية، ولا تتقدم البشرية بدون حرية. هذه مسلمات انعقد عليها إجماع المفكرين والمصلحين، وتشبثت بها كل المجتمعات التي أوتيت نصيبا من الوعي والتقدم، ولكن مفاهيم المعارضة وحدود الديموقراطية وأبعاد الحرية، هي مجال الأخذ والرد وميدان الاتفاق والرد، تبعا لمقاييس الثقافة ومصالح الشعوب، وحظها من التقدم والتخلف لأوضاع الدول الخاصة فتختار من المعارضة والديموقراطية والحرية ما يتفق مع كيانها الاجتماعي، ومع سلم تطورها، ونحن في لبنان نتمتع بالديموقراطية والحرية وحق المعارضة، ولكن بدون ضوابط وبدون معايير وبدون استهداف لمصلحة الشعب والوطن. ونحن كذلك لا نسمع إلا الصراخ والنعي والاحتجاج والرفض

(١) صحيفة اللواء، عدد ٨٧٣٩، تاريخ ٢٦ تموز ١٩٩٦، ص(٢).

والتذمر، ولا نحصد من ذلك إلا الفوضى والتراجع على كل صعيد، والموضوع الذي كان يشغل اللبنانيين هو موضوع المعارضة التي تشكو من الأزمات وتضيف أزمات أخطر، وتندد بالسياسة، وتمارس أسوأ أساليبها، وتدعو للإصلاح وهي الأكثر إمعانا بالإفساد، وتسعى لتجميع فلولها، وهي الغارقة في تشتيت المجتمع وتشكيك بالوطن وتمزيق وحدة الشعب. أما المعارضة في بلدنا في أكثرها حتى لا نجمل النفر المخلص والصادق، فهي معارضة التشفي أو الثأر أو إثبات الوجود أو السلبية الهدامة، فكل من لم ينجح في الانتخابات يصبح معارضا على الفور، وكل من لم يدخل الوزارة، يتحول إلى معارض، وكل من لا تستجيب الحكومة لتوظيف أتباعه، يعلن المعارضة ضدها، وكل من يحرم من التزام مشروع يسلك سبيل المعارضة الاتهامية. فمن خلال الموجة المصطنعة التي ضمت الفاشلين في الانتخابات، والحاقدين على الحكم، والمقصيين من نعمة التوزير، والمرتبطين بجهات مشبوهة، تتشكل جبهة موتورة، تطلق على نفسها لقب المعارضة، وتتصدر منابر الإعلام[١].

هكذا وصفت صحيفة «الأديب» المعارضة في لبنان. فيما صحيفة «الأنوار» علقت بالقول من منطلق تجديد المعارضة حيث قالت: «تذكروا ما جرى في انتخابات الجبل، وقاطعوا ترشيحا واقتراعا» تقول المعارضة «تبصروا بما جرى وشاركوا» تقول السلطة، ومعها مرشحوها. والمرشحون الذين يقدمون أنفسهم كمعارضين، ومن يخاطبه الطرفان هو فريق واحد، يحتاج إلى خيار سياسي عملي، غير الخيارين المطروحين أمامه وهما: إما الذهاب بعيون مفتوحة إلى ما تسميه المعارضة «الانتخابات الفخ»، وإما البقاء في ما تسميه السلطة: الاستقالة من الوطن، وخصوصا أن هذا الفريق يقاطع فيخسر، ويشارك فيخسر، ويجد نفسه في مواجهة خطة كاملة الأوصاف لتشتيته وسط توحيد الآخرين، وخصوصا أن الخسارة ليست على مستوى التمثيل السياسي، بمقدار ما هي على مستوى النظام والوطن، وإذا كان من حق المعارضة أن تذكر وتحذّر من الوقوع في الفخ، فإن من واجبها أن تتذكر وتتبصر بما عليها أن تفعله بعد الانتخابات، ذلك أن الصورة على المدى القريب، هي خسارة المعارضة لمعركة المقاطعة، وربح السلطة من المقاطعة والمشاركة معا، لكن الصورة الأبعد هي أن السلطة التي خدمتها المقاطعة، مرشحة لأن تتحول إلى أكبر حليف للمعارضة[٢].

(١) صحيفة الأديب، عدد ١٣٣، تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٦٧، ص(٤).

(٢) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٦٩٥، تاريخ ٢٢ آب ١٩٩٦، ص(١).

المعارضة الباريسية بحاجة إلى ثقافة

لا تملك المعارضة الباريسية ثقافة معارضة، ولذلك فإنها تورد ملاحظاتها حول سياسة الحكم، لتقفز من ذلك بسرعة نحو المقاطعة، ويستحيل لمن يقرأ أطروحاتها بتمعن، أن يجد مطالعة جدية تقنع بجدوى الاستنكاف، لمن يمكنه أن يجد أسبابا للاعتراض الجوهري على سياسات رسمية، بما في ذلك على قانون الانتخابات الأخيرة، ولكنه لن يتمكن من ردم الهوة بين هذا الاعتراض وبين المقاطعة، تركز هذه الأطروحات على ولاية المجلس السابق، وتوجه اتهامات لا حصر لها، غير أنها لا تتوقف إطلاقا عند تجربة المقاطعة، لتدرس سلبياتها وإيجابياتها، ولا تبدو مهتمة بإجراء أي نقد ذاتي حول ما فعلته، وما لم تفعله.

علما بأنها تنسب إلى نفسها النجاح في إقناع ٨٧٪ من اللبنانيين بموقفها، وهذه النسبة خاطئة أولًا، ولا علاقة لمقاطعة القسم الأكبر منها بالسياسة، إن جوهر الذريعة الداعية إلى المقاطعة هو أن الحكم لم يأخذ برأي المعارضين وملاحظاتهم، ويعني ذلك أن جوهر الاعتراض كامن في عدم تقاسم السلطة التنفيذية إن لم يكن الاستئثار بها، ولا يغير في الأمر شيئا. إن القضية المطروحة اليوم، هي قضية المشاركة في الانتخابات التشريعية، مع ما يعنيه ذلك من احتمال ـ ولو مؤكدا ـ بعدم حيازة الأكثرية، إن الحجة المستخدمة لعدم خوض معركة التحول إلى أقلية نيابية معارضة، هي أن الثلاثي الباريسي، ليس أكثرية حاكمة، وهكذا يتم إعدام هذه الحلقة الوسيطة، ليصبح الخيار الفعلي هو بين لا شيء، أو كل شيء، وهذا هو المقصود بعدم امتلاك هذه المعارضة لثقافة معارضة.

إنها تعيش حالة بسيكولوجية، مؤداها أن الحكم اغتصب منها، وهي تريد استرجاعه كله، والآن وفورا ولذلك فهي ترفض أن تكون معارضة لهذا الحكم بالذات، لأن في ذلك إن لم يكن الإعلاء من شأنه فالانتقاص من شأنها، ومن تفضل أن تقاطع معلنة اعتزامها تشكيل برلمان ظل وحكومة ظل، وفي ذهنها أن صفة معارضة الخارج التي تطلق عليها هي ذم في حقها، لأنها تكاد تعتبر نفسها أنها حكومة منفى، لأن ذلك أكثر التصاقا بذهنيتها الخالية تماما من فكرة المعارضة، ولو بشروط صعبة جدا.

ولأنها أي المعارضة الباريسية، لا تملك ثقافة معارضة، فإنها تملك فهما مغلوطا تماما لممارسة السلطة.

إن انعدام ثقافة المعارضة، هو المسؤول في آن معا عن رفض المشاركة في الانتخابات، وبالتالي المقاطعة، وعن هذه النزعة التسلطية التي لا تقبل أن يخرج أحد عن طوقها، ولا يحتاج المرء إلى كبير عناء، حتى يعرف أن الجميّل وعون وإده وشمعون، لا يشاورون كثيراً قبل اتخاذ قراراتهم، وأنهم يصدرون أوامر أكثر

مما يعلنون مواقف، (نحذر هي الكلمة المفضلة)، وذلك كله في معرض الحديث عن خوض معركة الديموقراطية، القول بأن المعارضة الباريسية لا تملك ثقافة معارضة، ليس موقفا ثقافيا، إن القصد منه التنبيه إلى البقاء خارج المؤسسات، يوحي أن القصد هو أخذها عنوة، عندما تحين الظروف المؤاتية[١].

المعارضة المشاركة

على ضوء ما أفرزته الانتخابات النيابية الأخيرة من واقع سياسي جديد، من أجل مواجهة الحكم وإقامة الحد الأدنى من التوازن المطلوب، منعا لاستئثار لون سياسي ووطني واحد بإدارة شؤون البلاد، وللحؤول دون تغييب وجهة نظر مهمة وأساسية عن القرارات الوطنية والمصيرية الكبرى، وأبرز ما تصطدم به هذه الإتصالات، يمكن اختصاره بنقطتين:

١ ـ التباينات الأساسية في وجهات النظر بين دعاة المعارضة من الداخل والمقاطعين.

٢ ـ الخلافات في الأهداف والمواقع، بالنسبة إلى المعارضين الذين نجحوا في الوصول إلى المجلس النيابي، من خلال الانضمام في اللحظة الأخيرة إلى لوائح السلطة، أو من خلال النجاح في تحقيق خرق هذه اللوائح.

وفي ضوء العائقين المشار إليهما، فإن المصادر السياسية المراقبة، تبدي تخوفا جديا من خطورة عدم نجاح المعارضين في إيجاد مشروع سياسي ووطني، يتحرك الجميع من أجل ترجمة بنوده واقعا بعد تبنيها في شكل صريح وعلني، فيما يبقى وضع المعارضين على ما هو عليه اليوم من تشتت، في مقابل تفاهم أهل الحكم على الحد الأدنى المتمثل باقتسام الحصص، من شأنه أن يترك الساحة السياسية خالية من أي عائق يمكن أن يتم وضعه في طريق تمرير أي صفقة، مما يجعل أيدي أهل الحكم طليقة في ترجمة كل ما يريدون الوصول إليه واقعا وبسهولة لافته، وعلى الرغم من القناعة شبه الشاملة لدى الأوساط المعارضة كافة بوجوب العمل على التخفيف من اندفاع مشروع السلطة، إذا لم تكن إمكانات وقفه وتغيير اتجاهه متوافرة في الوقت الحاضر، فإن أي شيء عملي لم يتضح بعد. إن أخطر ما نجح أهل الحكم في تحقيقه من خلال الانتخابات الأخيرة هو تحجيم القيادات المعارضة للنهج المعتمد، خصوصا بالنسبة إلى كل من الرئيسين سليم الحص وعمر كرامي. اللذين بالكاد نجحا في الاحتفاظ بمقعديهما النيابيين.

(١) صحيفة لسفير، عدد ٧٤٤٢، تاريخ ١٨ تموز ١٩٩٦، السنة ٢٣، ص(١).

في حين أن افتقادهما إلى الكتلة النيابية الداعمة التي تضم عددا من النواب الناشطين، سيترك أثره البالغ على فاعلية الدور الذي سبق أن لعباه على مدى السنوات الأربع الماضية، في تحقيق الحد الأدنى من العمل الرقابي، وأجواء التوازن السياسي داخل مجلس النواب، في مواجهة الحكم والحكومة، ولا تسقط من الاعتبارات السياسية، الوضع الإنفرادي الذي حشر فيه الأمير طلال أرسلان، بعدما بات حلفاؤه المسيحيون وفي مقدمهم النواب بيار حلو وفؤاد السعد ومروان أبو فاضل، الذين كانوا يشكلون كتلة متراصة يجمعها تفاهم وتناغم ملحوظان مع النواب كميل زيادة ونسيب لحود وميشال سماحة خارج اللعبة البرلمانية، في حين أن الطوق السياسي ضاق في شكل لافت على من بقي منهم، وخصوصا النائبين نجاح واكيم وزاهر الخطيب، الذين درجا على العمل والتحرك في شكل منسق من قبل، وقد جاءت الانتخابات الأخيرة لتظهر تباينا بين الإثنين حيال الأسلوب الواجب اعتماده للمواجهة، ففي حين اختار واكيم خوض الانتخابات من خلال تركيبة مستقلة وخاصة في مواجهة التركيبات الأخرى واللوائح المعلبة، سار النائب زاهر الخطيب في اللعبة التآلفية مع خصمه على مدى أربع سنوات، وحليفه على اللائحة الانتخابية الوزير وليد جنبلاط، وقد اختار النائب زاهر الخطيب داخل المجلس النيابي، خصوصا لناحية الخيار الذي اعتمده في مواجهة الرئيس رفيق الحريري وحلفائه وفي مقدمتهم الوزير وليد جنبلاط.

المراقبون للحركة النيابية يلاحظون باهتمام بالغ أن خيارات أهل الحكم وأركانه، تبدو أكثر وضوحا من خيارات المعارضين، وأن أدوات تحركهم وكتلهم النيابية تبدو في موقع قوي نسبيا في مقابل نوع من البلبلة التي تشوب توجهات المعارضين، وهو ما من شأنه أن يضعف من تأثيرهم في اللعبة السياسية والوطنية، ولا شك في أن رهان أهل الحكم، ينصب في جزء كبير منه على انقسام المعارضة لتسهيل تمرير المشاريع والقرارات والتوجهات التي يعملون لها، فهل يتخطى المعارضون التباينات التي تطبع موقعهم ومواقفهم ويجتمعون تحت سقف توجه سياسي واحد.

ولا توحي تجربة اللبنانيين مع أركان المعارضة بالكثير من الاطمئنان إلى المستقبل، غير أن الأمل يبقى معلقا على نجاح المعارضين في تغليب المصلحة الوطنية العليا على حساب الحزبيات والسياسيات الضعيفة[١].

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٩٩٦، تاريخ ٢٤ أيلول ١٩٩٦، ص(٢).

المبحث الخامس

أسباب خروج الأحزاب والجماعات الإسلامية من التمثيل في الندوة البرلمانية

تمهيد

عاشت طرابلس والشمال حمى المعركة الانتخابية وهاجس التشطيب بين اللوائح. مثقفو المدينة يطمحون إلى التغيير، وأبناء الأحياء الفقيرة مشتاقون للدولة، المعركة الانتخابية شهدت غليانا شعبيا بانتظار يوم القرار الوطني، الذي اتخذه أبناء الشمال في قول كلمة الحق، يوم الأحد في ٢٥ آب ١٩٩٦، في مراكز الاقتراع كافة، كلمة الحق التي هي كلمة التغيير والحرية والثورة. هذه الثورة الكامنة في النفوس والتي تفجرت نقمة جامحة على بعض الرموز في الدولة، وعلى بعض المسؤولين، الذين توالوا لسنوات عدة على المقاعد البرلمانية، وفي مراكز المسؤولية، دون أن يقدموا لهذه المدينة العريقة ما يتمناه شعبها، ودون أن يلحظوا أي ناحية اعمارية تنموية تغييرية في الشمال المحروم. حمى المعركة الانتخابية كانت تغلي على نار متأججة بين لوائح خمس، وشكل بعضها بسحر ودونما انسجام أو تناغم بين مرشحين متناقضين في طروحاتهم، والهدف أن تأتي «الطبخة» على ذوق الحكومة، وتكون النتيجة لصالحها متغاضية عن رأي الشعب، بمنع وصول من يمثل أي خط تغييري في المنظومة السياسية السائدة. وبين لوائح خمس. ومرشحين منفردين تجد الناخب الشمالي غير واثق تماما من أن الوعود التي تقدم ستحقق عبر المقعد النيابي، وهو قد مل الأحاديث المكررة من وجوه اعتاد على وجودها، وأخرى باتت معروفة لديه، لا بد لها من أن تستفيق من غيبوبتها، أو تنزل من عليائها إلى الشارع لتطل على أبنائه خصوصا في موسم الانتخابات، حاملة إليه الوعود بالمنى والسلوى والوفاق والتعاون بين الزعماء كافة، من أجل كسب صوته من جديد، وصوت كل من لف لفه وشد على مشده، على أن تعود إلى الغيبوبة ما إن ينتهي الموسم الزاهر بالكلام والصور والبيانات، ولتعود أيضا إلى خصوماتها ونزعاتها الشخصية، متناسية أي وعد قطع هنا أو هناك، إلا أن هذا الواقع بات معروفا لدى المواطنين كافة، وخصوصا الناخبين الذين لا يقبلون أن يساقوا انتخابيا

كما كان يجري في السابق، لأن كلا منهم بات على قدر واف من الثقافة، تخوله رؤية الأمور من منظار جديد، وتخطي قصة تاريخ هذا البيت هنا. أو قليلاً من الزفت هناك، وواضعا نصب عينيه مصلحة الوطن العليا، عبر برنامج متطور، يتخطى الذهنية الطائفية التقليدية المصلحجية الضيقة، مع كل ما يحمله ذلك من معان ومبادرات، يقوم بها الجيل الجديد الطامح إلى التغيير، وإلى إزالة الترسبات الماضية التي تكرسه في مكان دونما حراك أو محاولة للتقدم والتحسن في الشارع الشمالي عموما، والطرابلسي خصوصا، لمسنا أن المواطن لا يبدو مقتنعا اليوم بما يملى عليه من فوق، وبما يأمر به من هنا يطمح إلى المشاركة في الانتخابات النيابية وعدم الالتزام بالمقاطعة، من أجل إيجاد من يوصل صوته إلى الندوة البرلمانية عبر أشخاص يثق بهم وبطروحاتهم السياسية، وهو إن كان وفيا لبعض رموزه القديمة، يود إيصال وجوه جديدة عبر عملية التشطيب في اللوائح[1].

دور الأحزاب وأهميتها في الحياة السياسية

في بلد يشكو من فراغ سياسي، وغياب لدور المؤسسات الحزبية، هل يعتبر هذا مؤشرا للتخلي شيئا فشيئا عن تطبيق النظام الديموقراطي، بحيث ستبقى الديموقراطية عنوانا دون مضمون؟! إن هذا السؤال تنبثق عنه أسئلة عديدة، لا بد من طرحها عليها للوصول إلى كنه الحقيقة وتشريح الواقع القائم.

ما هي أسباب غياب الأحزاب عن الساحة السياسية في لبنان؟.. كيف تنشأ عادةً الأحزاب؟.. ما هي أهمية الأحزاب في الحياة السياسية؟.. ما هي أنواع الأحزاب الفضلى لرفع مستوى المجتمعات؟.. كيف السبيل إلى إعادة دور الأحزاب؟.. ما هو البديل عن الأحزاب في الوقت الراهن، وهل هناك حقا من بديل؟.. هل يفترض حل الأحزاب السياسية في لبنان وإعادة عصرنتها؟.. ما هي سمات الأحزاب العصرية؟.. جملة من الأسئلة وجدنا أنه من الضروري طرحها هنا لنتعرف على دور الأحزاب وعلى أسباب عدم رضى الجمهور عن هذه الأحزاب.

* إن الأحزاب السياسية ليست غائبة بالمعنى المادي، فهي لا تزال موجودة وحاضرة بمراكزها وقياداتها وصحفها، وكل وسائل إعلامها. ولكن الغائب الأبرز هي الفعالية والتأثير السياسيان، ومرد ذلك غياب التأييد والالتفاف الشعبي عنها. إن الأحزاب هي كالسمك لا تعيش إلا في أنهار الجماهير الشعبية، وهذه الجماهير الآن قد حوّلت مسارها وابتعدت عن الأحزاب،

---

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٦٤، تاريخ ٢٣ آب ١٩٩٦.

لاعتقادها بأنها قد منيت بهزيمة بشعة في أحلامها وأهدافها وفي واقعها.

وكثيراً من المواطنين، يعتقدون أن هزيمتهم كان يقف وراءها الأحزاب، التي كانت قد محضتها كل الثقة والتأييد، ولكونها لم تكن وفية، لا للثقة ولا للتأييد، وذلك بارتهانها للغير وبممارستها البشعة لغير حساب المواطنين، فأين الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الآن من تلك الأهداف والشعارات التي خاضت الأحزاب من أجلها الحرب؟ تلك الحرب التي أدت إلى الدمار والتهجير والقتل، والنتيجة كانت اتفاق الطائف الحل الوحيد المتاح لإنهاء تلك الحرب المدمرة، وعلى الرغم من تلك الأثمان الباهظة التي دفعها الوطن والمواطن ضريبة الحرب المدمرة، فإن عليه أيضا أن يدفع أثمان إزالة آثار تلك الحرب من قوت عياله وتعليم أولاده، ودفع الضرائب والرسوم الباهظة، وأن يرهن مستقبل أبنائه بديون ثقيلة لإعادة بناء ما خربته الحرب، والمواطن اللبناني اليوم بات يتجاوز فكرة المؤامرة الخارجية، التي أشعلت الحرب وغذتها، فكانت كلما خف وهجها، تنفخ في جمرها فتشعلها من جديد، ويرى أنه لولا الأحزاب لما كانت لأي مؤامرة أن تحقق هدفها من غير أداة داخلية تكون المنفذ لها، هذه الصورة المأساوية التي يعيشها المواطن اللبناني، يردها في وعيه أو لا وعيه، وبشكل جزئي أو كلي، الدور الذي قامت به الأحزاب في التسبب بالحرب وخوضها حتى النهاية.

نشوء الأحزاب:

تنشأ الأحزاب عادة من تلاقي مجموعة من الناس حول فكرة معينة، أو نتيجة وجود أزمة مستعصية في المكان والزمان، يتولد عنها ظلم اجتماعي سياسي اقتصادي، فيتنادى جمع من المواطنين للمناقشة والحوار من أجل تلمس الحلول لتلك الأزمة، وعندها يتم الاتفاق على برنامج للحل، يتأطر ذلك في هياكل تنظيمية وفكرية، وتنشط لجمع المؤيدين لذلك البرنامج، وتلك الأفكار، وغالبا ما تعبر الأحزاب عن مصالح وقوى فاعلة في المجتمع، تترجم إلى أفكار وبرامج تسعى لتطبيقها من خلال استلام السلطة، وفي المجتمعات المدنية المعاصرة، يتم ذلك عن طريق التقدم بتلك الأفكار والبرامج إلى مجموع الشعب، لكسب تأييده في الانتخابات، واستلام السلطة لتطبيق تلك الأفكار.

أهمية الأحزاب:

بصرف النظر عما حدث في لبنان من تحول الصراع السياسي بين الأحزاب، إلى حرب ساخنة ومدمرة، والتي يعود السبب في تحولها إلى صراع دموي، هو ضعف الدولة اللبنانية وقتذاك، وتشجيع بعض أطرافها، وتورّط قسم آخر منها في دفع

ذلك الصراع إلى ما وصل إليه، بصرف النظر عن ذلك أيضا، فإن الأحزاب السياسية هي ضرورة وضمان لوجود حياة ديموقراطية، من أي مجتمع مدني، ووجودها هو وحده الكفيل بخلق التوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أي مجتمع مدني.

والشرط الأساسي لقيام أحزاب، هو أن تكون هناك دولة قوية، تقوم على قوانين مدنية، لا تميز فيها بين مواطن وآخر. وهذا الشرط قد يكون هو أيضا الدافع القوي لقيام الأحزاب، ومطالبتها بالدولة القوية الحديثة، وفي دولة لا توجد فيها أحزاب، لن تكون هناك ديموقراطية بالمعنى الصحيح والعملي.

أنواع الأحزاب الفضلى:

في هذا العصر الذي نعيش، تخلى المجتمع عن طروحات التغيير الجذري، الذي يتوسل العنف طريقا لذلك، لن تعيش وتستمر سوى الأحزاب الإصلاحية، التي تتقدم ببرامج موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية لمجتمعها، وتعمل على تطويرها وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بوسائل ديموقراطية بحته.

السبيل إلى إعادة دور الأحزاب:

لا يمكن للأحزاب الرسمية المعترف بها أن تكون ذات تأثير فاعل في الحياة السياسية في لبنان، لا الآن ولا غدا، ذلك لأنها بالنسبة للمواطن اللبناني قد أدت دورها على المسرح السياسي وفشلت فيها فشلا ذريعا، فهي ما تزال تعيش في الماضي. وكأنها لم تتعلم من كل ما جرى، فلا يزال خطابها السياسي عاما **وديماغوجيا** تستغل معاناة المواطن اللبناني وآلامه، فتطرح وتصعد آهاته وتشتم الحكم والدولة وتطلق شعارات عامة، في حين أن المواطن يبحث عن الحلول لمعاناته.

إن الأحزاب القائمة تحتضر إن لم تكن قد ماتت، ولم يبق سوى دفنها مع كل الماضي التعيس، ولا بد من أن تنشأ أحزاب جديدة، تعبر فعلا عن مصالح وهموم وتطلعات المواطن اللبناني، آخذة بعين الاعتبار كل المنجزات التي حققتها الإنسانية من علوم وفنون في الإعلام والإدارة، وأن تتحلى فعلا بالموضوعية وتتخلى عن الأيديولوجيات السابقة، إن المواطن اللبناني قد سدد بعض مما عليه للأحزاب السياسية، أثناء الانتخابات الأخيرة، فأسقط بعض الرؤوس، ولم يتح له المجال لاختبار برامج وأحزاب بديلة، لأنه لم تكن مطروحة أمامه بدائل، فكان كل ما فعله هو الانتقام فحسب، وإن كان مطروحا أمامه هو السيء والأسوأ.

لا بديل عن الأحزاب السياسية العصرية، لأن البديل هو ما نراه الآن في حياتنا السياسية من طروحات طائفية ومذهبية ومناطقية، أو بدائل من نوع ما أفرزته

الانتخابات النيابية الأخيرة، من نواب يطمحون لتكوين زعامات فردية، تأمل بأن تحقق بعض المنجزات الخدماتية الفردية أو المناطقية، لكنها لن تستطيع أن تتقدم بحلول عامة لمشاكل المواطن اللبناني، أينما سكن أو انتمى.

إن ما نعيه الآن في حياتنا السياسية، لهو أقسى وأصعب المراحل التي يمر بها مجتمع سياسي معاصر، فلا أحزاب سياسية قائمة تلقى القبول من الناس، ولا أحزاب في طور التكوين أو التأسيس، لا الأحزاب القائمة اكتمل انهيارها، ولا المأهولة باتت ملامحها، والمسرح السياسي ما زال جمهوره قابعا في الصالة، ينتظر من يملؤها[1].

خروج الأحزاب والتيارات الدينية والجماعات الإسلامية من التمثيل في الندوة البرلمانية.... هل هو نابع عن إرادة شعبية ؟

(لعل أبرز ما أفرزته الحرب الأهلية في لبنان، تعدد التيارات الحزبية والعقائدية، التي اتخذت منحا سياسيا ودينيا، والميليشيات التي اتخذت منحا عسكريا بدافع الحماية، وظهرت التكتلات المتعددة الأطراف إلى جانب ما كان من منظمات دخيلة، تفاعلت مع القيادات الحزبية الداخلية وانصهرت معها في بوتقة واحدة، انبثق عنها تيارات متحاربة تارة، ومسالمة تارة أخرى).

منها أحزاب وقيادات وتيارات سياسية وفكرية متعددة المشارب والأهواء، هذه الأحزاب المنغرسة في كل منطقة شمالية، لم تصل إلى مستوى إنمائي معين، يزيل الغبن عن أبناء الشمال، أو عن الغالبية العظمى منهم، مع الإشارة إلى أن تلك المسؤولية، تقع أولا وأخيرا على كاهل الدولة دون سواها، إنما الأحزاب والتيارات المتواجدة على أرض الشمال، كان بإمكانها أن تصل عبر الإمكانات التي توافرت لها إلى بعض المحازبين للسلطة، كان من الممكن أن تغير جزءاً من الواقع الحالي، يطرح السؤال عن دور ومستقبل الأحزاب والتيارات السياسية والأصولية، في حين أن قوى التغيير الشابة فكرا وممارسة، تخوض الانتخابات الشمالية بغية إزالة الحرمان والإقطاع السياسي والزراعي نحو تعزيز الديموقراطية، والخروج من دولة المزرعة والمحسوبيات، أما كيف تتوزع القوى السياسية الحزبية في الشمال، فإن هذه المحافظة كباقي المحافظات الأخرى، الأحزاب لها دور طليعي فيها، وربما تميزت عن سواها بالقادة التاريخيين في العائلات الشمالية، ومنهم ما زالت لهم الكلمة الفصل داخل منطقته وبلدته، إنما وبالعودة إلى الخارطة الحزبية

---

(١) صحيفة الأديب، عدد ١٣٢، تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٦، ص(٨).

والأصولية في الشمال وبشكل خاص في طرابلس فإن هذه المدينة ارتسمت بتاريخ آل كرامي، من عبد الحميد كرامي إلى أنجاله ممن تعاقبوا على المسؤولية، إن في النيابة أو الوزارة إلى رئاسة الحكومات، حيث كان للرئيس الراحل رشيد كرامي الحصة الكبرى في تاريخ تولي الحكومات في لبنان، وفي محطات حرجة، لكن دور آل كرامي لم يحجب الرؤية عن دور الأحزاب العقائدية، التي كان لها ثقل على امتداد عاصمة الشمال - من الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي له إنتشار شمالي متجذر في الكورة، حيث معاقله الأساسية، إلى جرود عكار ومعظم قرى وبلدات الشمال، كما تبرز قوى أخرى في طرابلس كالحزب الشيوعي اللبناني، والحزب التقدمي الإشتراكي، والناصريين، وحزب البعث الإشتراكي، وسابقا لعب حرس ٢٤ تشرين دورا في الفيحاء. وفي إطار الحركات الأصولية، جاءت الجماعة الإسلامية كقوى دينية وسياسية، فرضت وجودها على الساحة الطرابلسية والشمالية، حيث ترسخ في طرابلس من خلال انطلاقة الجماعة الإسلامية، التي يعود تاريخ وجودها إلى ما قبل العام ١٩٦٠، حيث كان لها دورا بارزا في الحياة السياسية وما ساعد في انتشار هذه القوى، وصول قيادات منها إلى الندوة البرلمانية ومحاولات عدة قامت بها بترشيح بعض أعضائها قبل العام ١٩٧٢، ثم بزغ وبفترة متأخرة حركة التوحيد الإسلامية، وهذه الحركة بزغ نجمها منذ العام ١٩٨٢، وبدأت تشكل عامل منافسة للأحزاب العقائدية التي تصادمت معها عسكريا في حروب طاحنة وقتالية، مع الإشارة إلى التحالف الوثيق لحركة التوحيد ومنظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما أن التواجد الفلسطيني على تخوم طرابلس وفي قلبها، كان عاملا مؤثرا ومساعدا لحركة التوحيد، إلى أن هدأت الحرب في لبنان.

فالوجود الحزبي الشمالي لا يقتصر على طرابلس، بل يتعداها إلى سائر الأقضية، وفي موازاة ذلك، ظهرت تيارات سياسية أخرى نتيجة تفاعل الأزمة اللبنانية وتشعباتها، في حقبة الحرب، مثل تنظيم المردة الذي يطغى وجوده في زغرتا وإهدن، حيث الثقل الأساسي للمردة، وقد تكون الحرب التي اندلعت في مرحلة معينة، بين المردة وحزب الكتائب أواخر السبعينيات، أدت إلى تقليص وجود الكتائبيين في الشمال، لا سيما في المرحلة التي أعقبت مجزرة إهدن، وتبعا لذلك، بقي التواجد الكتائبي فاعلا، خصوصا في قضاء البترون، ولعبت صداقة رئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة، مع الوزير سليمان فرنجية، دورا بارزا في إعادة لملمة شمل الكتائبيين في الشمال، ووصل الأمر في مرحلة ليست ببعيدة إلى التنسيق والتحالف، ما بين المردة والكتائب، أما بالنسبة لتواجد التيار العوني وحزب الوطنيين الأحرار في الشمال، فإن هذا التواجد يعتبر محدودا قياسا على الأحزاب الأخرى، لا سيما الحزب القومي.

وثمة عامل أساسي يحد من تحرك الأحزاب وتعاظم دورها في الشمال، لخصوصية مهمة تكمن في عكار، إذ تعتبر هذه المنطقة رافدا أساسيا للجيش اللبناني، بل خزان الجيش، ما يحد نوعا من تحجيم أو تقليص العمل الحزبي[1].

بعد هذا العرض المتسلسل لانتشار الأحزاب والحركات الدينية في طرابلس والشمال، يبقى السؤال الكبير: ما هو المعيار الذي قاست به الانتخابات النيابية الأحزاب في الشمال ؟.

هل اختار الناس «العائلة»، وابتعدوا عن الحزبية، بعد السقوط المريع للأحزاب على اللوائح المتنافسة في الشمال؟.. وهل الأحزاب التي كبا بها جوادها أيام الحرب، «سقطت» في عيون الناس انتخابيا؟.. هذا السؤال الذي ينطوي على إيحاء بجواب سلبي لـ «الحزبية»، وإيجابي لـ «العائلية»، وقد لا يكون دقيقا في أسلوب الطرح، إلا أن الجواب يكمن في مجموعة ملاحظات فيها السلبي وفيها الإيجابي.

أولاً: إن الأحزاب التي تحالفت لخوض الانتخابات لأسباب مفروضة على الجميع، لم تنس عواطفها، ولم تتحرر من تناقضاتها، كما أنها لم تمح ماضيها الحافل بالأحقاد فيما بينها. ولذلك فإن الدكتور جورج سعادة، راهن على أن حلفاءه الانتخابيين سيقدرون الدور الذي مثله في تغيير النهج السياسي للكتائب، حلفاء سياسيين ومنهجا حزبيا، فأعطى في البترون مكان ترشيحه حلفاءه الذين حجبوا أصواتهم عنه، إذ وجد أن الحزبيين الآخرين شطبوا اسمه.

ثانياً: إن الحزب السوري القومي الاجتماعي، كان أكبر الخاسرين بسقوط مرشحيه السيد سليم سعادة، النائب المحبوب والبرلماني البارز، في اتخاذ المواقف التي ترضي النزعة إلى بناء دولة المؤسسات، ولا تكون لها شعبية، أي أنه خلال عمله النيابي، كان يستلهم المصلحة العامة لا المصلحة الفردية أو الذاتية في استدرار عطف الجماهير، وإضافة إلى المرشح الآخر عن منطقة الضنية المنية السيد عبد الناصر رعد، غير المحبوب وغير مرضي عنه وهو بالتالي غير معروف شماليا. ويقول المراقبون: إن إقصاء النائب والوزير السابق حسن عز الدين عن الترشيحات الأخيرة للحزب، لأنه مضى منفردا في ترشيحه ونال أرقاما عالية، ويبدو أنه حجب أصوات الحزب في عكار عن سعادة ورعد، فكان وراء سقوطهما، خصوصا أن هناك من يتهم الوزير أسعد حردان، الرجل القوي في الحزب، بأنه وراء استبعاد عز الدين مع

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٦٤، تاريخ ٢٣ آب ١٩٩٦، ص(٧).

جهات إقليمية آزرت عبد الناصر رعد، ولأن الرئيس الحريري كان يسعى إلى إبعاده عن اللائحة الأولى في الشمال، لأنه كان يشاغب عليه إبان وجوده في الحكومة الحريرية الأولى، وزيرا للتعليم المهني والتقني، ولكن ماذا حدث بعد الخضة التي أصابت الحزب؟

أعاد الحزب القومي ـ الطوارىء ترتيب أوضاعه الداخلية، إثر الخضة الانتخابية التي أثارها دخول عبد الناصر رعد إلى اللائحة الأولى، واستبعاد الوزير حسن عز الدين، فبعد احتجاج مكتب عز الدين ونفيه للحقيقة، متشبثا بقرار الحزب بترشيحه مع سليم سعادة عن مقعد الكورة، يبدو أن التسوية ركبت على الشكل التالي:

- الاستمرار بترشيحه بالشكل مع تبني وتثبيت رعد في الأولى.
- تعيينه عميدا لمجلس الدفاع الأعلى كتعويض عن خسارته للمقعد النيابي.

أما الأسباب التي أدت إلى هذه المبادلة الداخلية، فهي ليست بعيدة عن محاولة عز الدين، أن يكون حزبيا خلال ممارسته للوزارة، أي أن يسمح لنفسه بالتعارض مع نهج الحكومة من وقت لآخر، ومن جهة أخرى، الحاجة إلى نمو تيار عقائدي ملتزم في الضنية، مواجه للتيارات الدينية المتنافسة في هذه المنطقة، وهذان السببان قد تلاقيا مع حسابات أسعد حردان الداخلية[1].

كيف يخرج الحزب القومي الطوارىء من مأزقه الانتخابي؟ أكثر من مسألة أثارتها الانتخابات الشمالية الأخيرة في الحزب القومي ـ الطوارئ، تقف القيادة أمامها عاجزة عن تصور الحلول لها، لأنها في الأساس وليدة موضوعية للتراكم السياسي العقائدي في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية. تمرد الوزير حسن عز الدين أحرج القيادة، وفشل المرشح المضاد عبد الناصر رعد أخرجها، هي مضطرة لمحاكمة عز الدين على عدم انضباطه وخروجه على النظام، وعاجزة في الوقت نفسه عن محاسبته السياسية، لأنه ثبت بالملموس أنه على حق في رفضه لترشيح رعد، لأنه سيؤدي إلى خسارة الحزب للمقعد النيابي.

أزمة سليم سعادة أكثر تعقيدا، فابن الكورة يحمّل قيادة الحزب مسؤولية وصوله ووصول الحزب إلى هذا الموقع الضعيف، فطالما أظهر أسعد حردان عدم قبوله لسياسة سعادة التحالفية في الشمال، ولمواقفه المعترضة في الكورة. وسليم سعادة أيضا، عاتب على حلفاءه في اللائحة الأولى، إذ يحملهم مسؤولية تشطيبه

(١) صحيفة لإنشاء، عدد ٦٤٦٤، تاريخ ٢ آب ١٩٩٦، السنة ٤٩.

ويخص بالذكر الوزير فريد مكاري، الذي أحاله في الفترة الأخيرة على عصام فارس بإشارته إلى الأصوات التي حصل عليها مرشح فارس السيد إبراهيم شومان، بقوله من أين حصل شومان على هذه الأصوات، ومن كان الضحية غير سليم سعادة؟[1].

ثالثا: حزب البعث: إن الأمين القطري لحزب البعث السيد عبد الله الشهال، الذي يتمتع بعلاقات حسنة وصداقات كبرى في الشمال، ربما يكون قد سقط ليكون شاهدا على نزاهة الانتخابات، أمام الأمريكان والفرنسيين.

رابعا: الجماعة الإسلامية: إن الجماعة الإسلامية التي خرقت اللائحة الأولى الشمالية في انتخابات ١٩٩٢ منيت بخيبة أمل مريرة، عندما سقط مرشحوها في انتخابات ١٩٩٦، ومن مرارة الانتخابات وحلاوتها، أن المرشح محمد يحي نحر عشرات الخراف مساء اليوم التالي لصدور النتائج، ونام فرحا بالنتائج التي جعلته نائبا لأول مرة، ثم أفاق في اليوم التالي على فوز السيد خالد ضاهر مرشح الجماعة الإسلامية الذي نام خاسرا وقام في اليوم التالي على أخبار فوزه، وسبب الخيبة يعود إلى أن الجماعة الإسلامية التي تحولت إلى قوة انتخابية ضربوها بخلافات داخلية، كان من أبرز نتائجها انسحاب النائب فتحي يكن، بعد استمرار زوجته الدكتورة منى حداد يكن في الترشيح، وإختيار الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ فيصل مولوي مكانه، ما أحدث بلبلة في صفوف الناخبين الشماليين، وما سقوط أربعة مرشحين لـ الجماعة الإسلامية في محافظات الشمال وبيروت والجنوب، إلا لجعل بعض المراقبين ينظرون إلى هذه المسألة، على أنها شكل من أشكال التحجيم لـ الجماعة الإسلامية في لبنان، خصوصا وأن مرشحي الجماعة خلال انتخابات ١٩٩٢، إستطاعوا اختراق اللوائح على الرغم من ترشحهم منفردين، مراقبون آخرون يردون هذه المسألة إلى خلافات داخلية، نشبت داخل صفوف الجماعة الإسلامية قبل انتخابات الشمال بأيام، حيث ترشح الدكتور محمد شندب، وهو أحد أركان الجماعة في الشمال، في مواجهة مرشح الجماعة النائب أسعد هرموش، كذلك انسحاب النائب الدكتور فتحي يكن من خوض المعركة الانتخابية في الشمال، وهو أبرز شخصيات الجماعة، مما خلق تقولات كثيرة حول تماسكهم وإمكانيات نجاحهم[2]، لقد سبقت المؤشرات الكثيرة ـ لبنانيا وشماليا السقوط المحتم للجماعة الإسلامية، وبقية التيارات الإسلامية من جمعية المشاريع إلى المرشحين المنفردين.

(١) صحيفة لإنشاء، عدد ٦٤٦٤، تاريخ ٢ آب ١٩٩٦، السنة ٤٩.

(٢) صحيفة الديار، عدد ٣٨٣٨، تاريخ ١١ أيلول ١٩٩٦.

وما هو خاص بالشمال، أن الحسابات السياسية اللبنانية الإقليمية العامة التقت عفويا مع المزاج الشعبي، مما أدى إلى خسارة أركان الجماعة ومرشحو التيارات الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تشتت في بناء التيار الإسلامي في طرابلس والشمال، بالرغم من الفوز المتأخر بفارق مئة صوت لمرشحهم في عكار خالد ضاهر، بعد انشقاق محمد شندب في الضنية، ورائد فارس في عكار، والشيخ الصالح في طرابلس، جاءت أصوات الناخبين لتضيف مزيدا من علامات الاستفهام حول مصير التيارات الإسلامية المختلفة؟.

فإذا كان المطلوب ـ على الصعيد الإقليمي ـ تحجيم حزب الله، لضبط حركة المقاومة في الجنوب، وللرد على التقارب التركي ـ الإسرائيلي، ولنزع الفتيل من صاعق تنتياهو المتفجر، فما هو نصيب الحركات الإسلامية الأخرى من هذه الطرطشة السياسية.

إن تصنيف الرئيس الحريري للمعركة السياسية الدائرة، بين الاعتدال والتطرف، لا بد منعكس على التيارات الأصولية، إذ أنه يصب أيضا في محاربة الأصوليين الموارنة المتواجدين في فرنسا إذا صح التعبير، من جهة ثانية إن وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا، والحديث عن علاقة فكرية مع مسلمي المدينة، دفع أيضا إلى ضرورة الاحتياط المبكر، بإضعاف المتواجدين حتى تكون العلاقة إذا صحت، لا تستند إلى التنظيم القوي والمتماسك، هذه الرياح الإقليمية اللبنانية التقت في حرارتها مع مزاج شعبي، هذا المزاج إذا أضفنا إليه حالات الشرذمة التي سبقت الانتخابات، ترشيح منى حداد يكن، وقد شكل ترشيحها صدمة قوية للساحة الإسلامية، بشكل عام ومنها الجماعة الإسلامية، وذلك أن بعض هذه الساحة يرفض أصلا ترشيح المرأة للانتخابات، والبعض الآخر الذي لا يرى مانعا شرعيا في ذلك، لم يقبل أن تتقدم امرأة لترشيح نفسها ضد زوجها، ومع ذلك فإن هذا الترشيح، لم يكن له أثر يذكر على أصوات مؤيدي الجماعة الإسلامية، ومن الواضح أن الدكتورة منى كانت نالت أقل من ستة آلاف صوت، أكثرها في المناطق غير الإسلامية، وهذا يؤكد أنها لم تشتت أصوات الجماعة، أما تأييد ترشيحها، فمن المعروف أنها ليست ملتزمة في الجماعة، وأن ترشيحها كان مبادرة فردية منها، وأن الجماعة الإسلامية لا علاقة لها بهذا الترشيح، ولم تؤيده على الإطلاق، وهذا واضح من نتائج الاقتراع، انسحاب النائب الدكتور فتحي يكن، وعبد الله بابتي، للشيخ فيصل مولوي، نستنتج دون صعوبة خسارة مؤكدة في الانتخابات النيابية.

الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان القاضي الشيخ فيصل مولوي شرح

أسباب فشل الجماعة الإسلامية في التمثيل في الندوة البرلمانية حيث أسند الأسباب إلى:

أولا: التزوير والتلاعب: الذي رافق المرحلة الانتخابية قبل الشروع في العملية الانتخابية أي مرحلة الإقتراع بقوله، من الصعب القول بوجود تلاعب في النتائج، ولم يتحدث أحد من المرشحين عن تزوير بعد وضع ورقة المقترع في الصندوق، ذلك أن فرز الأصوات وجمعها بعد ذلك، يتم بحضور مندوبين عن المرشحين وقضاة يستحيل أمامهم أي تزوير، ولكن التلاعب بالنتائج مؤكدا إلى درجة اليقين في كل مراحل العملية الانتخابية قبل الاقتراع.

ثانيا: تدخل السلطة: عن طريق تسهيل أعمال مرشحيها، وإلقاء المصاعب الإدارية والقانونية أمام المعارضين، ترك أثرا كبيرا على النتائج؛ لأنه كان يؤدي إلى تمكين آلاف الناس إذا كانوا من مؤيدي مرشحين السلطة من الاقتراع بعد تصحيح أوضاعهم، في مقابل الآلاف من الناخبين الذين لم يتمكنوا من الاقتراع بسبب عدم تصحيح أوضاعهم، وهم عادة من مؤيدي المعارضة، ويتأكد هذا الأمر، إذا علمنا أن لوائح الشطب وهي اللوائح التي تتضمن أسماء الناخبين، كانت مليئة بالأخطاء التي تعد بعشرات الألوف، وإن الناخب لا يستطيع الاقتراع إلا بعد تصحيح هذه الأخطاء، وهو أمر يحتاج إلى معاملات إدارية تملك السلطة أن تسهلها، أو تعقدها بحسب مصلحتها.

ثالثا: عنصر المال: كان بارزا جدا، خاصة وأن أكثر المرشحين كانوا من المتمولين ورجال الأعمال، ولنضرب مثلا على ذلك، برئيس الحكومة الأستاذ رفيق الحريري، الذي افتتح في مدينة بيروت أكثر من ثلاثمئة مكتب انتخابي، وكانت ماكينته الانتخابية تتألف من حوالي تسعة آلاف شخص، بينما كانت المكاتب الانتخابية لمرشحي المعارضة، لا تتجاوز العشرة في أحسن الأحوال، أما الماكينة الانتخابية فهي لا تتجاوز المئات لدى أكثر المرشحين، كما أن القدرة المالية جعلت المرشحين المتمولين يقومون بحملات إعلامية واسعة، سواء على شاشات التلفزة أو في الصحف، أو على جدران الشوارع، يضاف إلى ذلك التبرعات السخية التي كانت تعطى للمرجعيات الأهلية، تحت ستار مساعدتها، هذا إذا لم نرد أن نتكلم عن شراء الأصوات المباشر الذي أشيع عنه الكثير، ونترك للقضاء أن يحكم في هذا الأمر.

رابعا: تدخل القوى الأمنية في لبنان: التي كانت تستدعي المفاتيح الانتخابية والمشايخ ورؤساء العائلات في بعض المناطق، وتهددهم وتطلب منهم عدم انتخاب مرشحين معينين، وخاصة مرشحي الجماعة الإسلامية، إن هذه التدخلات التي جرت قبل عملية الإقتراع، أثرت بشكل يقيني على النتائج التي جاءت لمصلحة تعاون

السلطة والمال، ونحن لا نعتقد أن هذه النتائج تبين وجود إفرازات جديدة للمجتمع اللبناني، سوى ظاهرة واحدة وهي: إقدام رؤوس الأموال على الدخول في المعترك السياسي، مما يؤدي لإخضاع السلطات السياسية إلى مصالح رأس المال، على حساب الطبقات الفقيرة المسحوقة.

وقد ردّ مولوي أسباب عدم نجاح الجماعة الإسلامية في الحفاظ على مقاعدها الثلاثة في بيروت والشمال إلى:

- هناك أسباب أخرى لعدم نجاح مرشحي الجماعة الإسلامية، وهي تختلف بين بيروت والشمال كما يلي:

ففي الشمال تجري الانتخابات النيابية على أساس لائحة من ثمانية وعشرين مرشحا، تضم عشرة من السنة واثنين من العلويين، وخمسة عشرة من النصارى، وقد استطاعت الجماعة الإسلامية في انتخابات عام ١٩٩٢، أن تقدم مرشحيها منفردين، وأن ينجحوا في اختراق اللوائح، وذلك في ظل مقاطعة من المسيحيين شبه مؤكدة. لذلك كان الخوف كبيرا من عدم نجاح مرشحي الجماعة، إذا ظلوا منفردين، ولذلك كان التوافق مع مرشحين آخرين على إنشاء لائحة كاملة من ثمانية وعشرين مرشحا، على أمل أن تأخذ الجماعة من هؤلاء المرشحين القليل من الأصوات، فتؤكد فوزها، لكن الذي حصل أن بعض المرشحين أخذوا من الجماعة أصوات مؤيديها، ولم يقدموا لها شيئا، مما أدى إلى هذه الخسارة، علما بأن كتلة مؤيدي الجماعة ارتفع عددها رغم الضغوطات من حوالي أربعين ألفا إلى حوالي خمسة وخمسين ألفا من الأصوات، كما أن اللائحة التي تبنتها الجماعة، نجحت بتسعة نواب من أصل ثمانية وعشرين، منهم واحد فقط من الجماعة، وهو الأستاذ خالد ضاهر من عكار. والكل يعلم أنه لولا دعم الجماعة لما نجح هؤلاء، وهناك ظاهرة بارزة وهي أن مرشح الجماعة في مدينة طرابلس نال حوالي عشرين ألفاً من أصوات المدينة، وهو يعتبر فائزا بالنسبة لمدينة طرابلس، وإن كان خاسرا على صعيد محافظة الشمال، بينما نال مرشح الجماعة في مدينة طرابلس في انتخابات ١٩٩٢، إثنا عشر ألفا فقط، مما يعني أن كتلة مؤيدي الجماعة الإسلامية في طرابلس، ارتفعت بأكثر من ٦٠٪.

وفي بيروت كان الأمر مختلف على عكس الشمال، قدمت الجماعة مرشحين إثنين، وكان من نتائج ضغوط السلطة والمال، أن العشرات من المرشحين المنفردين الأقوياء، انسحبوا من المعركة الانتخابية بعد إعلان رئيس الحكومة لائحته، ولذلك كان التحالف مع مرشحين ضعفاء أمرا واضح النتيجة، ورغم ذلك فإن مرشح الجماعة في بيروت الدكتور زهير العبيدي، نال أكثر من ثمانية عشر ألف صوت،

كما نال مرشح الجماعة الثاني الشيخ أحمد العمري أكثر من ثلاثة عشر ألف صوت، بينما نال مرشح الجماعة في انتخابات عام ١٩٩٢، حوالي إثني عشر ألف صوت فقط.

* وفي الجنوب لم ينجح أيضا مرشح الجماعة الإسلامية الدكتور علي الشيخ عمار، رغم أنه كان متحالفا مع حزب الله، ونال أكثر من خمسة وتسعين ألف صوت، بينما نال في انتخابات عام ١٩٩٢، سبعة وأربعين ألف صوت فقط، وهذا يبين أن كتلة مؤيدي الجماعة الإسلامية تضاعفت أيضا، وإن كانت ضغوط السلطة والمال والقوى النافذة أكبر من ذلك..

والواقع أن الجماعة الإسلامية تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية، وذلك واضح في النقاط التالية.

أولا: من الناحية المالية، إذ من المعروف أن الجماعة تعاني ضائقة مالية، لأنها خاضت المعركة الانتخابية ببعض التبرعات من هنا وهناك، ولم يزد ما أنفقته الجماعة على كل مرشح أكثر من عشرة آلاف دولارا بينما أنفق الكثير من المرشحين على حملاتهم الانتخابية، ملايين الدولارات، وكان متوسط إنفاق النواب الفائزين يقدر بمئة ألف دولار على أقل تقدير.

ثانيا: لم تتقن الجماعة فن لعبة الانتخابات، ولم تقدر - بشكل صحيح - مدى قدرة المتحالفين معها، على إعطاء أصواتهم لها، وقد استجابت لبعض الضغوط في تشكيل قائمتها التحالفية، كما أنها لم تقدر تماما إمكانية غدر بعض الحلفاء، وهذا كله يعتبر دروسا تستفيد منها الجماعة في المستقبل إن شاء الله.

ثالثا: الشائعات التي وردت حول الخلافات داخل صفوف الجماعة.

ينفي مولوي هذا الخلاف بقوله.

حقيقة الأمر أنه لم يكن هناك خلافات داخل صفوف الجماعة الإسلامية أدت إلى عدم ترشيح الأخ النائب فتحي يكن، بل إن قرار ترشيحه اتخذ بما يشبه الإجماع، رغم أنه لم يكن راغبا في هذا الترشيح لأسباب كثيرة، ولكنه نزل عند رأي إخوانه، وباشر نشاطه الانتخابي مدة أسبوعين من الزمن، ثم قدمت زوجته الدكتورة منى حداد ترشيحها في آخر يوم من مهلة الترشيح، ولم يكن ممكنا استمرار ترشيحه على اللائحة المكتملة، وترشيح زوجته كمرشحة منفردة، وكان لا بد أن ينسحب أحدهما. ولما أصرت زوجته على الاستمرار في الترشيح، لأنها تريد أن تؤكد دور المرأة المسلمة في العمل السياسي، فلم يكن أمامه إلا أن يعلن انسحابه، فقررت الجماعة ترشيحي عن مقعد طرابلس، وقام الأستاذ فتحي يكن

بنفسه، بإعلان هذا الترشيح في مهرجان شعبي حاشد، كما كان يحضر معنا كل المهرجانات الانتخابية، ويتكلم فيها داعيا لانتخاب لائحة الجماعة المسماة لائحة الإنماء والتغيير.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع الأطراف الإسلامية الأخرى، يعتبر الشيخ مولوي، أن التنسيق مع الأطراف الإسلامية مقبولا بشكل عام، والمشكلة القائمة هنا هي توزع الأطراف الإسلامية بين كثير من الشخصيات والجمعيات التي يصعب التنسيق معها جميعا لكثرتها، كما يصعب التعاون مع بعضها إلا على حساب البعض الآخر أما المجموعات الكبيرة، فقد تم التنسيق والتعاون معها وخاصة حزب الله، وسبب عدم نجاح مرشحي حزب الله في بيروت وجبل لبنان، هو أن الطائفة الشيعية في هاتين المحافظتين قليلة، أما مرشحو حزب الله في الجنوب فقد نجحوا جميعا، وهم أربعة بعد تحالفهم مع حركة أمل ضمن قائمة واحدة لأسباب لا مجال لذكرها.

وقد رد مولوي أسباب إقصاء الإسلاميين عن التواجد القوي في مجلس النواب واعتبره هدفا من القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسها السياسة الأمريكية في لبنان، كما كان هدفا معلنا لرئيس الحكومة رفيق الحريري، الذي اعتبر المعركة الانتخابية صراعا بين الاعتدال والتطرف، واعتبر أن الإسلاميين يمثلون التطرف كما كان هذا الأمر هدفا واضحا للقوى الأمنية النافذة في لبنان.

إن الخصوم لم يكونوا يحسبون للجماعة الإسلامية أي حساب عام ١٩٩٢، فدخلت البرلمان على حين غفلة منهم، أما في هذه الدورة فقد استعملوا كل طاقاتهم ومؤامراتهم، فنجحوا في تحجيم وجود الجماعة في المجلس النيابي، ولم ينجحوا في إضعاف وجود الجماعة على الساحة الشعبية.

إن المشاركة المسيحية في الانتخابات كانت في هذه الدورة أكثر منها بكثير في دورة عام ١٩٩٢ الماضية، وقد كان لها أثر كبير في إضعاف مرشحي الجماعة، رغم أنهم نالوا من أصوات المسيحيين أكثر بكثير من الدورة السابقة[١].

النائب السابق أسعد هرموش يقول: «لا شك أن تقويما دقيقا لمجريات ونتائج العمليات الانتخابية في المحافظات الثلاث لم يجر بشكل دقيق، ولكن في قراءة أولية، نستطيع أن: نقول أن الساحة الإسلامية لا زالت هي الساحة الشعبية التي تتمتع بحيوية وقدرة على تحريك الشارع السياسي في البلد، نظرا لتجذرها في الواقع

(١) مجلة الأمان، عدد ٢٢٢، تاريخ ١٣ أيلول السنة الخامسة، ص(٥).

المجتمعي، ونظرا لطروحاتها التي تلاقي إقبالا ملحوظا لدى جماهير شعبنا.
وأضاف: إن هذه الحالة الشعبية مازالت تلاقي صدىً مفتعلا من قبل الإقطاع السياسي والمالي، وتأثيرها الكبير على بعض المواقع الشعبية التي تعاني حالة الاستضعاف المعنوي والمادي من جراء التأثير البالغ على قناعاتها السياسية والانتخابية، وذلك من خلال التهويل بالسلطة والترغيب بالخدمات والمنافع المادية الضيقة. معتبرا أن هذا الأمر يدل على العيب الكبير من عيوب العملية الانتخابية، ومن سيف السلطة والمال.

فيما يختص بتحجيم الجماعة الإسلامية بعد ما تم تمثيلها بكثافة في العام ١٩٩٢، يوضح هرموش: أن ظروف انتخابات عام ١٩٩٦ مغايرة لظروف وأوضاع انتخابات العام١٩٩٢. معتبرا أن دور الجماعة الإسلامية في المجلس النيابي الماضي، كان متميزا من حيث الحضور السياسي والتشريعي والخدماتي. وهذا ما أقلق قوى الإقطاع والنفوذ المالي، ودفعها إلى حد محاربة هذا التوجه الجديد، لأنه يطيح بزعاماتها التاريخية (المناطقية ـ الطائفية)، وهذا ما تجلى في تعاونها مع بعضها البعض، لإسقاط مشروع دولة الإنسان، وهو الاسم الجديد للنظام السياسي من خلال التضييق والحصار والسعي إلى تركيب المؤامرات والألاعيب السياسية الانتخابية، وهذا ما تبين في انتخابات الشمال، حيث كنا في لائحة إئتلافية، لم يلتزم بعض أركانها في الوفاء بتعهداتهم، كما سعوا ـ بتشجيع من مواقع النفوذ والتأثير ـ إلى إنشاء تحالفات من عدة لوائح، بهدف الوصول لعناصر من هذه اللوائح مجتمعة تحقيقا لهذه المآرب.

ويشير هرموش أن العملية الانتخابية أفضت بنتائج شكلت مجزرة شعبية حقيقية، ونحن كنا من هؤلاء الذين تعرضوا إلى الآثار السلبية في العملية الانتخابية المطبوخة والمركبة.

النائب زهير العبيدي: أوضح أن هناك ثلاثة عوامل أثرت على نتائج الجماعة الإسلامية في المحافظات الثلاث منها:

١ ـ الأوضاع المادية الداخلية.

٢ ـ الحرص على الالتزام بتعهداتنا ومواثيقنا أمام الآخرين.

٣ ـ الحرب الموجهة ضد الإسلاميين من بعض رموز السلطة[١].

---

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٨٣، تاريخ ١١ أيلول ١٩٩٦، ص(٤).

النائب خالد ضاهر: اعتبر أن أسباب فشل الجماعة الإسلامية في الانتخابات يعود إلى ثلاثة أمور هي:

١ ـ الخلل الذي أدى إلى اعتكاف الدكتور فتحي يكن وعزوفه عن الترشيح، ثم ترشيح الأمين العام الشيخ فيصل مولوي قبل عشرة أيام من الانتخابات، مما ترك أثرا سلبيا وبلبلة في الساحة.

٢ ـ عدم الوفاء لدى بعض الذين تحالفت معهم الجماعة الإسلامية، والذين قاموا بعملية تشطيب كاملة للجماعة، حيث أعطى أحد المرشحين في منطقته (لمرشح جمعية المشاريع الأحباش)، حيث نال الشيخ فيصل مولوي والأستاذ أسعد هرموش وأنا حوالي ١٠٠ إلى ١٢٠ صوتا، بينما نال الأستاذ طه ناجي مرشح الأحباش حوالي ١٥٠٠ صوتا، ومن الواضح أنه جرى تحالف من وراء الكواليس، وكذلك غيره ممن أزالوا أسماء مرشحي الجماعة الإسلامية عن لوائحهم، ولا داعي لذكر الأسماء.

٣ ـ بالرغم من قيام الجماعة الإسلامية والساحة الإسلامية، بإعطاء عشرات الآلاف من الأصوات، لكل الحلفاء والمسيحيين خصوصا متجاوزة بذلك كل العقد والطائفية، حيث نال هؤلاء المرشحون المسيحيون في مناطقنا كما نلنا وزيادة، ولكن في ساحتهم كانت الأصوات شحيحة، ولم تكن عند المستوى المطلوب لأسباب عدة: ـ

أ ـ عدم تجاوب الساحة المسيحية لإعطاء الإسلاميين.

ب ـ ضعف بعض الحلفاء وعدم قدرتهم على التأثير والتجيير[١].

الخسارة المتنوعة: إن الخسارة اللاحقة بمجمل أجنحة الحركة الإسلامية، يختلف تقديرها باختلاف موقع كل منها في العملية الانتخابية.

١ ـ الجماعة الإسلامية هم الخاسر الأكبر من انسحاب مؤسس الجماعة الإسلامية الدكتور فتحي يكن حتى من الحياة السياسية، وترشيح زوجته منى حداد، وإلى تقدم الشيخ فيصل مولوي وهزيمته في الانتخابات.. إن بعض الكبرياء التي أصابت الجماعة في تعاطيها مع موضوع التحالفات، متأثرين بنتائج دورة ١٩٩٢، ساهمت في إيصالهم إلى الوضع الراهن.

٢ ـ المرشحون المنفردون حسبوا أن الحالة الإسلامية التي سمحت للجماعة عام

---

(١) مقابلة مع النائب خالد ضاهر.

١٩٩٢ باختراق اللائحة الأولى القوية بمرشحين ما زالت قائمة، وقد يحالف الحظ كل واحد منهم، لأنه الأجدر والأصلح في تمثيل المسلمين، والواقع أن هذه الانتخابات هي حريرية الطابع، والحريري خاض الانتخابات بهدف احتواء النظام، ولذلك فقد أطلق شعارا يشجع المعتدلين ويخيف المتطرفين، وهو الذهاب إلى انتخابات تصحح انتخابات ١٩٩٢ التي جاءت بالمتطرفين والأصوليين إلى المجلس النيابي، وتؤدي إلى تقليص تمثيل هؤلاء لصالح المعتدلين.

٣ ـ جمعية المشاريع الخيرية، خسرت معركتها قبل نتائج الانتخابات، تقدمت على قياس طه ناجي، فانسحبت حين أبعده الرئيس كرامي، وعادت فترشحت حين توهم رجل الاعتدال والثقة. وجود فرصة متاحة على اللائحة الأولى.

خامسا: الحزب الشيوعي اللبناني: كان أكبر الفائزين في الانتخابات معنويا، وإن كان من بين الخاسرين عمليا، والحزب الشيوعي الذي اختار أن يبقى مرشحه القوي في عكار غسان الأشقر منفردا، لا يدخل في أية قائمة ولا يحمل الفوز إلى أي قائمة ليسقط أو لينجح مع زملائه في قائمة لا تجمعها إلا رفقة هذا الحزب، مارس دوره الانتخابي على أساس مبدئي، فليس النجاح أن يفوز الحزب بمقعد نيابي ويخسر نفسه وثقة الناس، بل النجاح هو أن يربح الحزب ثقة الناس ولو خسر فرصة الفوز بمقعد نيابي.

ويعيش الحزب الشيوعي في الشمال مخاض ما بعد نكسة الانتخابات الأخيرة، خاصة وأنه كان قد شهد صراعا داخليا حول تحديد تحالفه، حتى استقر به الأمر منفردا وحيدا مع بعض التحالفات الجانبية، التي أثبتت هشاشتها.

المحور الأساسي للأزمة الراهنة هي رقم طرابلس المتدني،(٥٧٧٨ صوتا) والسؤال لماذا ؟ ماكينة الحزب لم تعمل كما يجب في المدينة، هل هذا عائد إلى استنكاف دينامو الماكينة عن التحرك بسبب عدم الحماس للمرشح القديم الجديد الدكتور غسان الأشقر؟ مثقفو الحزب الشماليون يرون في الترشيح للانتخابات مضيعة للوقت، وملهاة عن التطور الضروري في حياة الحزب، ويرون في الدكتور الأشقر رمزا لعلاقات حزبية متخلفة، لم تعد تجدي نفعا لا انتخابيا ولا عقائديا، الكادحون يرون في إيصال المرشح الأشقر إلى البرلمان، تجديدا لوجود الحزب السياسي، وزخما ضروريا ولو حماسا للحياة الحزبية، أي محاولة إعطاء بعض الروح لمن دخل الكوما منذ السقوط التاريخي للاتحاد السوفييتي[١].

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٤، تاريخ ٢ آب ١٩٩٦، السنة ٤٩.

سادسا: حزب الكتائب: تكررت مؤخرا الصفعات في حزب الكتائب، من بول الجميل إلى سقوط جورج سعادة، إلى معارضة أمين الجميل الهوائية، حزب الكتائب ـ كيفية الأحزاب اليمينية واليسارية، يشهد تداعياته الأخيرة، لكل حزب، انطلاقا من مميزاته الخاصة إنهياراته الخاصة به شكلا ومضمونا، جورج سعادة حين ترشح كان يهرب أصلا من سقوط الحزب المسبق، ويحاول النفاد بجلده عبر دخوله إلى البرلمان، لكن اللعنة الشمالية على الأحزاب والحزبيين طاردته وطردته، معلنة سقوط الرمز الأخير لبقايا الكتائب اللبنانية. الفشل الانتخابي والاستقالة الحزبية، يحاول الرئيس أمين الجميل العبور منهما لترميم الحزب ووضعه داخل الحزب عبر حركة انتقاله (تسليم كريم بقرادوني بقايا الحزب)، وحركة مستقبلية (إطلاق نشاط ابنه بيار أمين الجميل)، فهل تنفع مأزق اليمين المسيحي اليوم هو الشعار السياسي، كل الأطراف المسيحية، (البطريرك، المقاطعة المهاجرة، المقاطعة المقيمة، الوسط المسيحي، الاعتدال)، تنشط في السياسة كردة فعل على النفوذ السوري لا أكثر ولا أقل، وهم يمارسون في هذا العمل السياسي دور النعامة في طمس رأسها في الرمل، وكأن الناس ليست شاهدة على تاريخهم ورغباتهم.

لو جدد لأمين الجميل، هل كان اعترض على النفوذ السوري؟. لو تم التفاوض مع ميشال عون حول رئاسة الجمهورية، هل أطلق هجومه من فرنسا؟، لو أعطي داني شمعون الحصة الجديرة بالاهتمام، هل كان عمل على خط المعارضة بين الداخل والخارج؟.. تساؤلات تصب كلها في مأزق المعارضة المسيحية، إذ أنها تردد شارا واحدا وهو النفوذ السوري في لبنان، وهذا الشعار السياسي مهما اكتسب مشروعية، لا يستطيع أن يحقق خطا واعدا برسم المستقبل السياسي لهؤلاء الزعماء المعارضين، أو للطائفة التي يحاولون تمثيلها وحصرها في قمقم واحد: الوجود السوري أو بشكل آخر حصتهم الملغاة في ظل الوجود السوري.

السلطة وراء إقصاء الأحزاب والحركات الإسلامية عن التمثيل في الندوة البرلمانية

السلطة عنونت الانتخابات النيابية دورة عام ١٩٩٦ بالصراع بين الاعتدال والتطرف، والمسلمون مرسومون على هذا الخط المتوتر، الناس تعبت من التطرف، القوى الإقليمية اللبنانية ليست مستعدة للدفاع عن معاقل هذه التيارات من الجنوب إلى طرابلس، والثمن المطلوب ليس موجودا في جيوب الناس، ولا في جعبة الديبلوماسية السورية أو اللبنانية[١]، وبالتالي هل يكون ثمن انحسار الأصوليين في

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٦٤، تاريخ ٢ آب ١٩٩٦، السنة ٤٩.

الندوة النيابية حكما من دون معارضة أو معارضين، وهل يبرر شعار الحريري أن يكون حاكما مطلقا في المرحلة المقبلة.

إنه الحكم الأوتوقراطي في ثياب برلمانية، وإنه مرحلة حكم الترويكا من دون معارضة، أو تعليب الحياة البرلمانية على شاكلة اللوائح الانتخابية المعلبة[1].

صحيفة الديار اتهمت السلطة بإخراج الأحزاب والتيارات من التمثيل في البرلمان، لإعتقادها بأنها سوف تسعى إلى إنشاء تكتل نيابي معارض للنهج الحكومي، في عددها الصادر يوم الأربعاء ١٤ أيلول ١٩٩٦ العدد ٢٨٧٦ بقولها، حزب الله يعتبر نفسه مستهدفا من السلطة، لإخراجه من المجلس النيابي، أو في أحسن الأحوال، جعل حضوره خجولا وهشا، وذلك لمنع أي تحالف بينه وبين عدد ضئيل من النواب المعارضين، والذين اعتبروه فلتة شوط، ومنهم بطرس حرب الشمال، نسيب لحود وبيار دكاش جبل لبنان، والرئيس سليم الحص ونجاح واكيم ومحمد يوسف بيضون بيروت، الرئيس عمر كرامي طرابلس، الأمر الذي من شأنه أن يسبب للسلطة الكثير من المشاكل، وهذا ما لا تريده في المجلس الحالي ٩٦ على الأقل لجهة عدم تكرار تجربة الطعن المريرة التي أثبتت أن المجلس الدستوري قادر على أن يكون على الحياد، وأن يصدر أحكامه بتجرد، وإن جاءت ضد مصلحة السلطة.

وفي نظرة سريعة على الخارطة الجيوسياسية للانتخابات، يتبين بوضوح، بصمات السلطة الظاهرة والخفية في آن، لإقصاء الأحزاب والتكتلات السياسية، التي يمكن أن يؤدي تحالفها ضدها إلى إفشال مشاريع كثيرة تخطط لها، وهي عملت على وصول بعض الرموز من السياسيين المنفردين، والذين تصب موافقتهم السياسية في خانة المعارضين لنهج الحكم والحكومة، وبذلك تمكنت السلطة من إقصاء جهات قد تكون سببا لعرقلة مخططات معينة، يصار التحضير لها وفق سياسة مدروسة ومدوزنة بإتقان، وفي الوقت نفسه، ساهمت في وصول عدد من النواب، قد يكون صوتهم تحت قبة البرلمان صرخة في واد، لا تقدم ولا تؤخر، بل على العكس قد يساعد وجودهم لإظهار الوجه الحسن للسلطة أنها تمارس الديموقراطية،والدليل أنها تفسح في المجال أمام هؤلاء ليعبروا عن آرائهم بكل حرية، وهي بذلك تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد، عصفور ظهورها بمظهر ديموقراطي أمام الرأي العام الدولي، وعصفور جعل تصريحات النواب المعارضين بمثابة تنفيس الاحتقان الشعبي.

(١) صحيفة الأنوار، عدد ٩٦ ١٢٧، السنة ٣٧، تاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٦، ص(٣).

وما ينطبق على محافظات جبل لبنان والشمال وبيروت لناحية المحاصصة النيابية، يصح وبنسب كبيرة في الجنوب والبقاع، بحيث لا يصل عدد النواب المعارضين في المجلس العتيد إلى العشرة، مما يعني وصول أربعة نواب حزب الله، موزعين بين الجنوب والبقاع، فيكون الاعتدال قد تغلب على التطرف، وما حصل في جبل لبنان وبيروت لجهة سقوط مرشحي الحزب، علي عمار ومحمد برجاوي، إضافة إلى تراجع نسبة تمثيل الجماعة الإسلامية في الشمال، وانعدام التمثيل الرمزي للأحباش، هو بمثابة رسالة واضحة المضامين والأهداف، تختصر توجهات السنوات الأربع المنصرمة.

ولعل ما صرح به رئيس الحكومة أكثر من مرة، خلال حملته الانتخابية، أكبر برهان على السياسة الجديدة لجهة التعاطي مع الملف الإقليمي، من خلال زوايا غير حادة وغير مسننة، لئلا تكون ملامستها عرضا تسبب أذى لأي طرف من أطراف النزاع في المنطقة، على عتبة مرحلة في غاية الدقة والخطورة، وقد يكون العنوان الرئيسي لسياسة الحكم لمرحلة ما قبل السلام، تحجيم القوى المتطرفة سياسيا، تمهيدا لتدجينها عسكريا إذا صح التعبير، والوصول إلى ما يشبه الهدنة العسكرية في الجنوب، تمهيدا لتدعيم موقف لبنان في مسيرة السلام، انطلاقا من قاعدة لبنان وسوريا أولا.

إذا المطلوب من خلال الترجمة العملية للإنتخابات النيابية، أن تكون الساحة السياسية في لبنان هادئة، بما يؤمن استقرارا ومناخا تسودهما أجواء تختلف من حيث الشكل والمضمون عن المرحلة السابقة، والتي كان من نتائجها في بعض الأحيان، تنافر بين السلطات التشريعية والتنفيذية، انعكس تجاذبا سلبيا بين الرؤساء الثلاثة الذين كانوا يلجأون في كل مرة إلى دمشق لحل خلافاتهم العالقة، مما دفع المسؤولين السوريين إلى إسماع اللبنانيين كلاما، فهم منه أن العاصمة السورية مشغولة بأمور أكثر أهمية من الخلافات السياسية الضيقة على الساحة اللبنانية، وهي تريد أن يكون اللبنانيون إلى جانبها، يواكبونها في معركتها السلمية مع إسرائيل، وهي أصعب من معركتها العسكرية[1].

«يبقى أن نشير، أن الناخب الشمالي، اختار في تصويته، المرشحين المستقلين والعائليين، وقد بنى اختياره على قناعة مسبقة، ترجمت معاناته ومآسيه خلال الحرب الأليمة التي عصفت بلبنان من منطلق اعتقاده أن هذه الظروف هي وليدة النزاع الحزبي في لبنان إبان هذه الفترة.

(١) صحيفة الديار، عدد ٢٨٧٦، تاريخ ٤ أيلول ١٩٩٦، ص(٣).

نستطيع القول، أن المواطن الشمالي خصوصا واللبناني عموما تكوّن لديه انطباع خطير عن الأحزاب، بما تميزت به من طابع دموي دفعته إلى الابتعاد عن كل ما هو حزبي، خوفا منه بأن الوضع الراهن عرضة للعودة إلى الوراء وبث النزاع الداخلي مجددا، من هنا كانت نقمة المواطن على الأحزاب والحزبيين.. نستنتج من ذلك أن الطابع الذي تكوّن لدى المواطن اللبناني عن الأحزاب، هو طابع حربي وليس طابع سياسي، ومسألة إعادة ترميم الأحزاب في لبنان، هي مسألة شبه منتهية، واليوم نرى أن غالبية الأحزاب تتهاوى وتضمحل وتنهار، وإعادة بنائها غير واردة إطلاقا، وترميمها لا يجدي نفعا، ومن المرجح طي صفحات الأحزاب المتعارف عليها، وإنشاء أحزاب جديدة بمنهجية جديدة، تحمل الطابع السياسي والبرامج الإنمائية والإعمارية بشرا وحجرا.».

الخاتمة قراءة أولى لنتائج الانتخابات النيابية تكشف لنا ثلاثة حقائق:

الحقيقة الأولى: الدور الإقليمي البارز والمحدد، فلقد كان القرار الإقليمي متمركز في دمشق، وهو الذي حدد بشكل شبه كامل، مسار العملية الانتخابية ونتائجها، بمباركة دولية وصلت ذروتها في الضغط الأمريكي على إسرائيل من أجل فتح معابر الشريط الحدودي.

الحقيقة الثانية: هي الزعامات المؤقتة، (أي زعامة المال)، فالآلة الانتخابية الضخمة حسمت معركة بيروت كما حسم الائتلاف معركة الجنوب، وفي الحالين تبدو الأمور مؤقتة أي لا تكريس لزعامات سياسية «نهائية» وثابتة، كل شيء معرض للتغيير، وكل شيء ممكن نظرا لما أفرزته العملية الانتخابية من هشاشة الأطراف المحلية.

الحقيقة الثالثة: هي تكريس الاتفاق الثلاثي بكل ما يعنيه من توزع للنصاب السياسي الداخلي، الذي لا يمكن إيجاد لحمته إلا في القرار الإقليمي.

قراءة ثانية:

قوة النظام السياسي الجديد نابعة أساسا من ضعف وتشتت خصومه، فلقد أثبتت الانتخابات أن معركة بيروت لم تكن خسارتها حتمية لو استطاعت المعارضة أن تبلور خطابا سياسيا متماسكا وهجوميا، كما أثبتت معركة الجنوب رغم الائتلاف، أن هناك قوى فعلية تستطيع أن تقود المعارضة، فلقد كان التشتت المعارض هو العامل الأساسي في نجاح لوائح السلطة.

لقد برزت في الانتخابات أربعة تيارات معارضة.

التيار الأول: هو المعارضة ـ المقاطعة،. وهي معارضة باتت تحتاج وخصوصا في تيارها الأساسي أي التيار العوني، إلى إعادة نظر جذرية في ممارستها السياسية، فلقد تأسس النظام الجديد في غفلة عنها، وبالاستناد إلى غيابها النابع من حنين لا مبرر له لماضي سقط وتهاوى.

التيار الثاني: هو المعارضة الليبرالية الديموقراطية، وهي مجموعة معارضات تمتد من سليم الحص إلى نسيب لحود إلى ألبير مخيبر إلى سمير فرنجية وبطرس حرب، وهي معارضات تتنوع خطاباتها السياسية من جذرية مخيبر إلى ديموقراطية لحود إلى دفاعية الحص.

التيار الثالث: هو حزب الله، الذي حاول في معركتي الجبل وبيروت أن يبلور خطابا داخليا اعتراضيا عبر انفتاحه على مختلف القوى، بيار دكاش والحص، لكنه إنكفأ في الجنوب ليعود إلى وضعه الأصلي بوصفه حاجة إقليمية وذراعا سياسيا عسكريا في المفاوضات المعقدة حول السلام في المنطقة.

هذا الواقع أخرج حزب الله من المعارضة وأعاده إلى التحالف الداخلي، الذي سوف يبقيه على هامشه بانتظار تبلور اتجاهات الصراع المحلي في المنطقة، وهذا يحكم على حزب الله بالانتظارية، وسوف يؤثر سلبا على قدرته في المعارضة.

قراءتنا الثالثة:

تتعلق بطرابلس والشمال: فقد حسمت المعركة الانتخابية لصالح السلطة حيث استطاعت أن تجرد الرموز التقليدية من إمكانية تشكيل كتلة نيابية هي بمثابة حكومة ظل، الأمر الذي أدى إلى اعتكاف الرموز التقليدية عن المشاركة البرلمانية الفعلية.

قراءتنا الرابعة:

أفق المعارضة: هل تستطيع المعارضة أن تحدد أهدافها وأن تطرح المواضيع الشائكة بشكل جريء وجديد وعقلاني؟ من العلاقات اللبنانية ـ السورية، إلى الصراع العربي الإسرائيلي، إلى المسألة الاجتماعية الحادة، إلى قضية الحريات الديموقراطية؟ هذا النظام لا يمكن مقاومته إلا عبر طرح سياسي جديد وشامل يتجاوز الطوائف والعشائر والمناطق، ويقدم تصورا لمستقبل لبنان .

فالتركيبة التي تضم إقطاع المال إلى إقطاع الميليشيات، رسمت تصورها لمستقبل لبنان، بالمحدلة والجرافة فماذا ستقدم المعارضة؟.

هل ستبقى مشتتة ملتبسة متناقضة ومحكومة بالندستالجيا، أو التردد والخوف، وهل هناك أرضية فعلية يمكن أن تنطلق منها؟. منذ الاستقلال كانت كل التغيرات الداخلية الأساسية، محكومة بتغيرات إقليمية، من سقوط بشارة الخوري إلى صعود الشهابية وسقوطها، إلى الحرب المدمرة التي أوصلتنا إلى هذا النظام الجديد.

والسؤال الأساسي هو: هل يمكن تغيير النظام عبر حركة ديموقراطية داخلية، لا تستند إلى التغييرات الإقليمية؟.

الجواب هو الذي سيحدد أفق المعارضة، وهو صار أكثر سهولة من الماضي، فبعد كل هذه الحروب، لم يعد لبنان أرضا صالحة للحرب الأهلية، لم تعد الحرب احتمالا واردا في المدى المنظور، وهذا يعني أن النظام لم يعد قادرا على التهديد بالحرب الأهلية في حال تبلور مشروع التغيير.

من هنا فإن التغيير ممكن لكنه يحتاج إلى أكثر من ائتلاف انتخابي وتحالفات مؤقتة وردود فعل، إنه يحتاج إلى بناء حياة سياسية جديدة، تنطلق من الآفاق التي فتحتها المعارضات في جاروفة السلطة[١].



(١) ملحق صحيفة النهار، عدد ٢٣٦، تاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٦.

الفصل الرابع

برلمان ١٩٩٦



تمهيد

تبقى الانتخابات بعناوينها العريضة متشابهة في كل مكان، ثمة سعي محموم وبكل الوسائل للوصول إلى كرسي النيابة، ويبدأ الأمر بوتيرة واحدة إذ تنسحب معظم الاهتمامات العامة للمرشحين إلى التفرغ الكلي لحركة الاتصال بالناخبين عبر لقاءات أو مهرجانات أو حتى تعليق صور هنا أو هناك، ويأتي الصراع الديموقراطي ليأخذ شكل تكثيف الوجود للتمكن من الدخول إلى لائحة توفر لأعضائها أعداداً إضافية قد تؤهلهم للدخول إلى ساحة البرلمان،أو قد تضعهم في حسابات مستقبلية، والمهم في كل العملية الانتخابية أن يحسن المرشح اختيار موقفه كما يحسن الناخب اختيار ممثليه.

شهدت الحركة السياسية الانتخابية في عام ١٩٩٦ محاور متعددة، كان أبرزها الإستحقاق الدستوري (الانتخابات النيابية) حيث كان لها وقعاً وأثراً بالغين على رأي الناخب وتوجه المنتخب، وهذا ما يحذونا لأن نقف عند هذا الإستحقاق وما رافقه من تجاذبات تركت إنطباعا لدى المقترعين حول سير العملية الانتخابية لا سيما فيما يتعلق بحرية الناخب في اختيار ممثليه.

لقد تميّزت دورة عام ١٩٩٦ بحرارتها والحركة التي رافقتها أثناء إعداد اللوائح، وفتح الجبهات على بعضها. ففي تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان ـ منذ دخول الفرنسيين حتى عصرنا الحاضر ـ لم تشهد المعارك الانتخابية في محافظة لبنان الشمالي معركة بضراوتها، ولعل السبب يكمن في المنافسة الشديدة بين لائحتين عملاقتين مكتملتين خلت الساحة لهما إلا من لاوائح استقطبت مرشحين أقوياء لكنها غير مكتملة العدد، وقد أطلقت عليها الصحف «اللوائح التي لن ترى النور»، وبعض المرشحين المنفردين. ومع لقتراب اليوم المشهود تتأجج نار المنافسة على ساحة الصراع الشمالية حيث بلغت المعركة ضراوتها وفتحت الخطوط على بعضها وانتصبت أصابع الإتهام، وتأهبت لتكون رهن إشارة الأحداث، وبدت أجواء المعركة ملبدة بغيوم المفاجآت.

بدأت المعركة في ساحة الصراع الانتخابي بين هاتين اللائحتين الجبارتين المختلفتين في الأهواء والمشارب والتوجه والاعتقاد، وحتى اللائحة الواحدة تشكّلت من نماذج مختلفة ومن تيارات متنوعة، جعلت منها اليد السحرية بوتقة واحدة، انصهرت فيها تيارات متعددة ذات توجهات متناقضة فرضتها الظروف الانتخابية لمصلحة التحالفات، فلم تراع أهواء الناخب، الأمر الذي انعكس سلبا على اللوائح فكان إختيار الناخب مبني على قناعاته الذاتية فخرجت المعركة الانتخابية بعبارة «التشطيب سيد الموقف»، وهذا ما برهنه المنتخب في قدرته على تشكيل لائحته دونما ضغوط أو إكراه، فجاءت النتائج متعددة الألوان أشبه ما تكون بلوحة فسيفسائية، كل فائز له لونه وطبعه الخاص، ولكن الجميع تمسك بهم يد واحدة عبر خيوط شفافة.

لقد شبهها البعض بلعبة كرة القدم، كل لائحة تكوّن فريقاً، وكما هو معروف دارت رحاها على ملعب محافظة الشمال فقد مرر كل فريق أهدافه وكما هو معروف أيضا بأن لعبة كرة القدم الأكثر شعبية كالانتخابات النيابية التي تعتمد أساساً على قاعدة شعبية قد فات الكثيرين أهمية اللاعبين الإحتياط الذين تجسدوا بلائحة القرار الوطني، فقد مررت على اللائحتين هدفين لم يكونا بالحسبان كالهدف الذي يحرزه اللاعبون في الوقت الضائع.

إن ما شهدته المعركة الانتخابية في الشمال دفعنا للوقوف على أحداث ومجريات هذه المعركة لنخوض في التفاصيل، مع الإشارة إلى ما اعترضت هذه المعركة من مشاكل لا سيما فيما يتعلق بإعداد اللاوائح.

فمن المعروف أن اللائحة الأولى التي ترأسها الرئيس عمر كرامي وحليفيه الوزير سليمان فرنجية والنائب عصام فارس والتي أطلق عليها لائحة «التضامن الوطني»، واجهت إشكالات جديدة وبرزت فيها لعبة شد الحبال في اختيار أعضائها، فتارة نرى مرشحا داخلا وتارة نرى مرشحا خارجا. ويذكر أن بعض الصحف علّقت بالقول: أن أحد المرشحين تلقى التهاني لمجرد ورود اسمه في اللائحة الأولى، ثم تلقى الصدمة بعد أن علم أن المزاد لم يرسو عليه. ناهيك عن تشبث بعض أعضاء اللائحة الأقوياء في اختيار مرشحين محسوبين عليهم والتمسك بهم على الرغم من ضعف شعبيتهم، إلا أن إصرارهم على دخولهم اللائحة أفقدها الكثير من شعبيتها وقوتها حتى قيل بشأنها أن ضعف لائحة التضامن الوطني في قوتها، بمعنى أنها تضم مرشحين كبار ومرشحين غير معروفين.

ومن ناحية ثانية نجد أن لائحة التضامن واجهت عقبات أخرى كان لسياسة رئيس الحكومة رفيق الحريري ضلع فيها، تمحورت هذه العقبات في محاولة فرض

مرشحين وإدخالهم في لائحة التضامن الوطني التي يرأسها الرئيس عمركرامي الذي تتناقض سياسته مع سياسة الرئيس الحريري، ولعل خير دليل على ذلك دخول الوزير السابق فريد مكاري الذي يتبع النهج الحريري ثم خروج الوزير عمر مسقاوي المعروف بالنهج الحريري أيضا.

يتبين لنا أن الرئيس رفيق الحريري أراد أن يضمن لنفسه فوز مرشحيه وهو يعلم أن حشرهم في لائحة واحدة قد ينعكس سلبا عليه، لذا لجأ إلى توزيعهم على أكثر من لائحة متخطيا بذلك خط الرئيس كرامي على صعيد مدينة طرابلس. فيما سارع الوزير سليمان فرنجية إلى إعادة تطبيع العلاقة مع الرئيس رفيق الحريري. وقد شكت فعاليات سياسية تسرعه هذا.

أما لجهة لائحة «الإنماء والتغيير الوطنية»، فقد واجهت مشاكل وعراقيل كثيرة ومرت بمرحلة حساسة ودقيقة، كاد أن يتوقف عليها مصير اللائحة بكاملها، ولعل فقدان رأس اللائحة أي خلو اللائحة من رئيس يرئسها شتت أعضاءها.

وبعد أن كادت هذه اللائحة أن يعلن عن ولادتها ثمة أمر طرأ فعرقل هذا المخاض، وهو ترشيح السيدة منى حداد يكن زوجة النائب السابق الدكتور فتحي يكن، والدكتور محمد شندب في اللحظات الأخيرة قلب الموازين، الأمر الذي أدى إلى عزوف الدكتور يكن عن الترشيح بعد أن يأس من إقناع زوجته بالانسحاب، ولعل وضع فيتو على من كانوا سيدخلون في هذه اللائحة أعاق من فرص تقدمها وإعلانها بوقت مبكر، وعلى سبيل المثال النائب بطرس حرب الذي حذّر من دخول هذه اللائحة ومخائيل الضاهر الذي كان ينتظر لعل أصحاب الشأن يعودون عن قرارهم ويسمحون له بالانتساب إلى جنة اللائحة الأولى لائحة «التضامن الوطني».

وبقي الاختيار الحاجز الأصعب الذي استغرق وقتا طويلا في مسألة اختيار أعضاء اللائحة، وبشكل خاص في قضاء مدينة طرابلس وقضاء عكار والكورة، بينما كان الوضع محسوماً بشكل نهائي في أقضية الضنية وزغرتا وبشري والبترون. وبين أخذ ورد وطول انتظار ووضع الأشواك في الطريق وبين رضى أصحاب القرار ورفضهم لانضمام مرشحون إلى اللائحة الثانية، كان قد فات ما يقارب الأسبوع ونيف على وضع الخطوط الرئيسية والثابتة لنواة اللائحة، تخلل هذه الفترة مفاجآت على قدر كبير من الأهمية، مما يستدعي الوقوف عندها مطولا - نظراً لما لها من أبعاد سياسية هي من الأهمية بمكان - وأخيرا استطاعت هذه اللائحة أن تتخطى جميع الصعوبات التي واجهتها والخروج إلى الساحة مكتملة العدد والعدة.

ومن تخلف عن هاتين اللائحتين حاول بعض المرشحين المنفردين أن يكونوا

نواة لائحة ثالثة محورها مرشحون أقوياء كان لنجاحهم المفاجىء أكبر دليل على قوتهم وشعبيتهم أمثال بطرس حرب ومصباح الأحدب. ولعل هذه الأحداث استرعت انتباهنا لندرة تكرارها في المجال السياسي على صعيد محافظة الشمال، وبشكل خاص أن المعركة الانتخابية الشمالية يحكمها قوتين متكاملتين لا يستهان بأحداها على حساب الأخرى.

وهكذا كانت الاستعدادات للمعركة الانتخابية في محافظة الشمال والتي كانت تتأجج كنار حامية على ساحة الصراع السياسي الشمالي. ولكن يوم الاقتراع والذي ساده جو من الانتهاكات والضغوط، كان للناخب رأيه في اختيار ممثليه. حيث فاقت الخروقات كل التوقعات، وجاءت النتائج أن فاز من لائحة التضامن سبعة عشرة عضوا ومن لائحة الإنماء والتغيير تسعة أعضاء ومن لائحة القرار الوطني عضوان.

الشمال لم يخرج عن هذه الصورة، إذ استقر بدءاً من العام ١٩٩٢ على المحافظة كدائرة انتخابية بعد ما كان مؤلفا من أقضية سبع وتتمثل في المحافظة مجموعة نواب يمثلون الشريحة الطائفية فيها.

والشمال دخل بوابة الانتخابات العام ١٩٩٢ كما في باقي المحافظات بعد انقطاع طويل وقسري فرضته سنوات الحرب الطاحنة، التي لم تستطع بالرغم من شراستها من تقويض هذه المؤسسة الدستورية عماد النظام الديموقراطي الحر. وهو يعيد الكرَّة ويجدد مشاركته في دورة عام ١٩٩٦ بعد أن تبلورت المعطيات السياسية وبدت واضحة، حيث انقشع غبار التسلط والخضوع لسياسة الطرف الواحد أو اللون الواحد، وانجلى عنها صدأ المرجعية الذي هو وليد الإقطاع السياسي الذي مر بفترات من الزمن كان فيها حكرا على فئات معينة مستبدة.

لقد وجدت من خلال هذه الدراسة أن أضع بين يدي القارئ العزيز انطباعاً عن ممثليهم وعن شخصيتهم وذلك عبر مسيرة حياتهم الذاتية وبأسلوب قلما تطرق إليه أحد ممن سبقني وتحدث عن هذا الموضوع، فقد استخدمت الأرقام التي حصل عليها النواب، ووضعت لها رسوماً بيانية توضح الفوارق في النتائج التي حصلوا عليها والمناطق التي نالوا منها أعلى نسبة أصوات.

ولعل المسألة الإحصائية تبرهن عن الفارق في الأرقام التي حصل عليها النائب من خلال الرسوم البيانية التي تكشف الفارق في الأصوات بين قضاء وآخر في نفس المحافظة، من جهة أخرى يتبين لنا أن المرشحين ضمن اللائحة الواحدة كم استطاعوا أن يجيروا من الأصوات لباقي مرشحي اللائحة الواحدة، وهذه

النتيجة تخضع لعملية إحصائية يتم شرحها عبر رسم بياني لإيضاح الفارق بين الأقضية وعدد الأصوات التي حصل عليها النائب بصورة متفاوتة بين الأقضية، وعلى هذا الأساس يتم رسم خطوط سياسية جديدة في دورات مستقبلية لاحقة واختيار مرشحين يتمتعون بشعبية واسعة في قضائهم وبمصداقية كبيرة في عملية تبادل الأصوات.

أعضاء المجلس النيابي اللبناني

نواب محافظة بيروت

رفيق الحريري
أغوب جوخدريان
عدنان عرقجي
سليم الحص
نجاح واكيم
إبراهام دده يان
بشارة مرهج
غسان مطر
بهاء الدين عيتاني
أغوب دمرجيان
يغيا جرجيان
خالد صعب
خاتشيك بابكيان
حسين يتيم
تمام سلام
محمد يوسف بيضون
جميل شماس
سليم دياب
ميشال فرعون

نواب محافظة جبل لبنان

ميشال المر
وليد جنبلاط
فارس بويز
إلياس حبيقة
طلال أرسلان
أيمن شقير
منصور البون
أنطوان حتي
أكرم شهيب
نبيل بستاني
علاء الدين ترو
راجي أبو حيدر
باسم السبع
حبيب حكيم
وديع عقل
إميل نوفل
مروان حمادة
رشيد الخازن
شاكر أبو سليمان
أنطوان أندراوس
إلياس الخازن
جورج ديب نعمة
عبده بجاني
زاهر الخطيب
غسان الأشقر
نهاد سعيد
خليل عبد النور
كميل زيادة
أنطوان حداد
بيار دكاش
جان غانم
صلاح الحركة
نسيب لحود
محمود عواد
سيبوه هوفنانيان

نواب محافظة لبنان الجنوبي

نبيه بري — محمد رعد — أسعد حردان — أنور الخليل
حسن علوية — نزيه منصور — ياسين جابر — علي عسيران
سليمان كنعان — علي خريس — أيوب حميد — أحمد سويد
ميشال موسى — عبد الله قصير — عبد اللطيف الزين — سمير عازار
مصطفى سعد — علي حسن خليل — علي الخليل — محمد فنيش
بهية الحريري — نديم سالم — محمد بيضون

نواب محافظة البقاع

حسين الحسيني — إيلي الفرزلي — محسن دلول — شوقي فاخوري
نقولا فتوش — ربيعة كيروز — إبراهيم أمين السيد — غازي زعيتر
عبد الرحيم مراد — إلياس سكاف — بيار غانم — إسماعيل سكرية
محمود أبو حمدان — خليل الهراوي — عاصم قانصوه — حسين الحاج حسن
سامي الخطيب — إبراهيم بيان — محمد الميس — عمار الموسوي
جورج قصارجي — فيصل الداود — مروان فارس



نواب
محافظة لبنان الشمالي



النائب الأستاذ طلال خالد المرعبي

من مواليد بلدة عيون الغزلان قضاء عكار عام ١٩٤٦، نجل النائب السابق خالد بك عبد القادر المرعبي. تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في مدارس طرابلس، الثانوي في مدارس جونية، حصّل تعليمه العالي من جامعة بيروت العربية، وحصل على إجازة في الحقوق عام ١٩٧٢. تسلم عبء المسؤولية السياسية منذ كان طالبا وهو ابن بيئة سياسية عريقة، وابن عائلة جسدت دورا كبيرا في تاريخ السياسة اللبنانية.، يعتبر النائب المرعبي الرجل الذي ما زال محافظا على امتداد عائلته السياسي.

النائب طلال المرعبي

وقد عرف من خلال تعاطيه الشأن العام، بخدماته الواسعة النطاق، إذ ترأس جمعية ونادي شبيبة عكار، مؤسس نادي الجامعيين (ممثل الطلبة في الشمال)، ورئيس رابطة الطلاب. تسلم حقيبة وزارتي الاقتصاد والتجارة، والصحة العامة في ١٦ تموز ١٩٧٩ حتى العام ١٩٨١.

متزوج من السيدة وداد المرعبي. أولاده: محمد، طارق، نور، وبارعة.

انتخب نائبا لأول مرة في دورة عام ١٩٧٢ الانتخابية على لائحة عكار عن المقعد السني في قضاء عكار، وكان أمين سر المجلس. وفي دورة عام ١٩٩٢، انتخب نائبا عن المقعد السني في قضاء عكار على لائحة السعادة، ونال(٦٢٠٦٢) صوتا. ثم أعيد انتخابه في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية حيث ترشح على لائحة التضامن الوطني عن المقعد نفسه في قضاء عكار ونال (٨٢٨١٧) صوتا.

رئيس لجنة الأشغال العامة، رئيس لجنة الإسكان والتعاونيات والمهجرين، عضو لجنة المال والموازنة، رئيس لجنة الصداقة اللبنانية اليابانية..

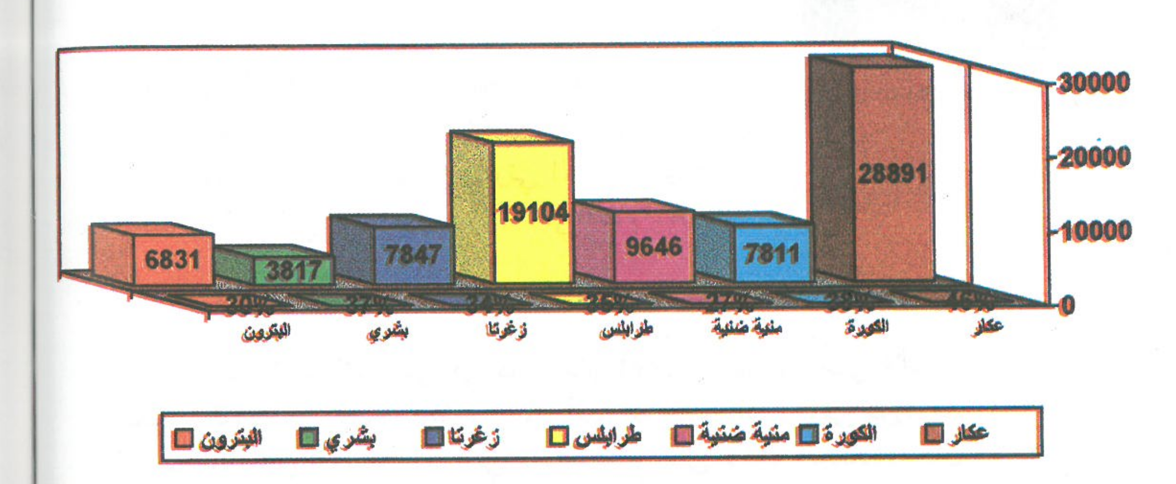
توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب المرعبي، على الأقضية في المحافظة كالتالي:

القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٧٩٨٠	٤٦٦٦	٩٢٦٢	١٧٠١٢	١٠٠٣٩	٦٥٨١	٢٧٢٧٧	٨٢٨١٧

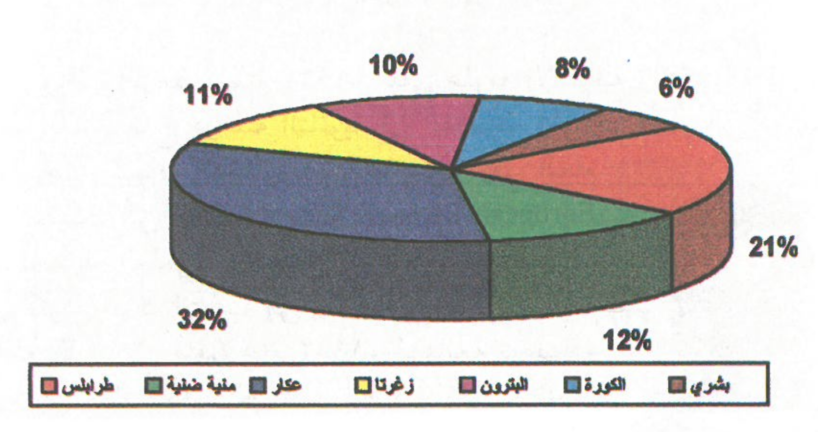
وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب المرعبي من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	عكار	زغرتا	البترون	الكورة	طرابلس	منية ضنية
التوزيع	٤٦٪	٤٤٪	٤٠٪	٣٥٪	٣٢٪	٣١٪	٢٨٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب المرعبي في محافظة الشمال ٣٦٪، من عدد أصوات المقترعين.



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصل فيه النائب المرعبي على نسبة ٤٦٪ من عدد أصواته، يليه قضاء عكار ٤٤٪، ثم قضاء زغرتا٤٠ ٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).



يتضح من خلال الرسم رقم (٢). أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٣٢٪، يليها قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢١٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٢٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب المرعبي، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية. لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ محمد مصباح عوني الأحدب

من مواليد طرابلس سنة ١٩٦٢، تلقى علومه الإبتدائية والتكميلية في مدرسة الفرير طرابلس، تابع دراسته الثانوية في القاهرة، ومن ثم سافر إلى فرنسا بغية الحصول على شهادة البكالوريا من باريس، وفي العام ١٩٧٩، انتسب إلى جامعة European Business School لمتابعة تحصيله العلمي. وقد دفعه الإلمام باللغات للسفر إلى بريطانيا، حيث انتسب إلى جامعة London School of Economies في لندن عام ١٩٨٢، لمتابعة تحصيله العلمي، حيث نال إجازة الليسانس في إدارة النائب محمد مصباح الأحدب الأعمال، وكان له محطة أخيرة في ألمانيا عام ١٩٨٣ حيث انتسب إلى جامعة Schloss reichant, SHausen لمتابعة دراساته العليا فيها.



النائب محمد مصباح الأحدب

يعتبر النائب الأحدب فرنكوفونيا مميزا لإلمامه باللغات الفرنسية، الإنكليزية، الألمانية، الإيطالية، إلى جانب لغته الأم.. وهو أحد رعاة النادي الثقافي الفرنسي، نال شهادة من غرفة التجارة والصناعة في لبنان، عمل في مجالات عدة، أبرزها، إدارة البنوك عند عودته إلى لبنان بدأ التعاطي بالشأن العام غير منتحي أية صفة سياسية.

متزوج من السيدة منى منلا. أولاده: عوني ورشدي.

إن إلمامه بلغات متعددة، ساعده على تبوء منصب قنصل فرنسا الفخري في طرابلس والشمال، من العام ١٩٩٢ ولغاية عام ١٩٩٦ حيث قدّم استقالته من أجل أن يترشح لانتخابات النيابية لدورة عام ١٩٩٦.

حاول النائب الأحدب أن يستعيد ماضي العائلة السياسي الحافل بالمواقف السياسية من خلال دخوله الندوة البرلمانية معتمدا على رصيده الشعبي الواسع.

ترشح النائب الأحدب على لائحة القرار الوطني، وهي اللائحة التي احتلت الرقم الثالث والتي وصفتها وسائل الإعلام باللائحة التي لا تبصر النور، وكان من نواة مؤسسيها، وقد عد فوز المرشح المستقل النائب الأحدب مفاجأة غير متوقعة،

لخرقه لائحتين جبارتين، حيث انتخب نائبا عن المقعد السني في قضاء مدينة طرابلس الإدارية وحصل على ٧٣٤٢٢ صوتا.

عضو في لجنتي التربية والمال والموازنة النيابيتين، يعتبر النائب الأحدب مرشحاً مستقلّا.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب الأحدب على الأقضية في المحافظة كالتالي:

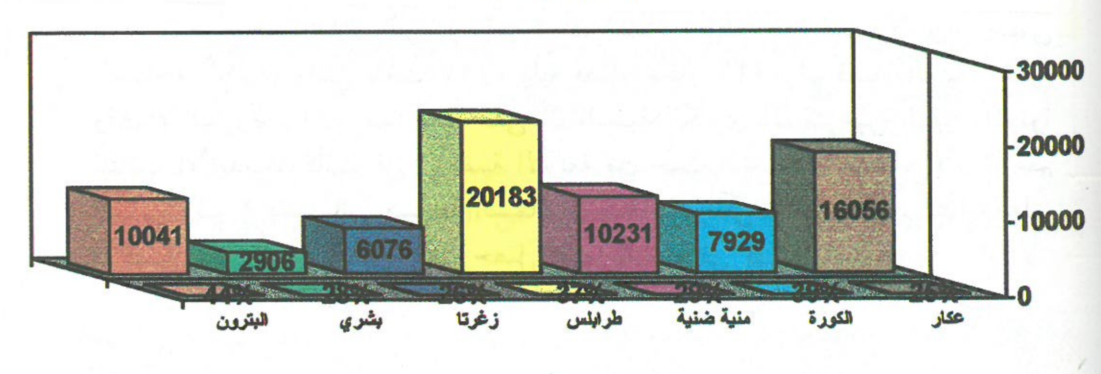
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	١٠٠٤١	٢٩٠٦	٦٠٧٦	٢٠١٨٣	١٠٢٣١	٧٩٢٩	١٦٠٥٦	٧٣٤٢٢

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب الأحدب من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	البترون	الكورة	طرابلس	المنية الضنية	بشري	زغرتا	عكار
التوزيع	٪٤٤	٪٣٩	٪٣٧	٪٢٩	٪٢٨	٪٢٦	٪٢٥

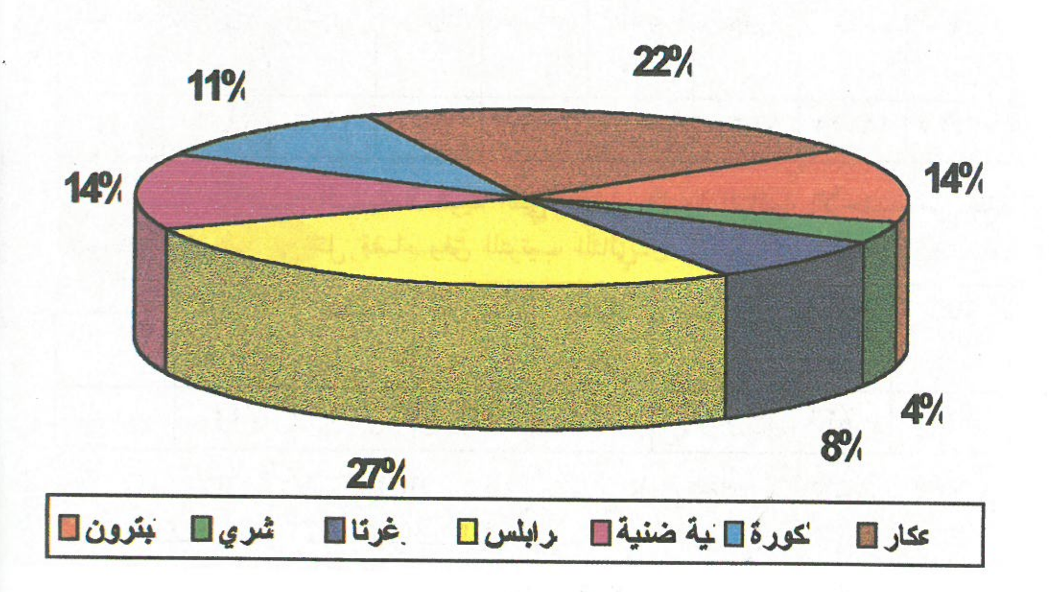
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب الأحدب ٣٢٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء البترون حصل فيه النائب الأحدب

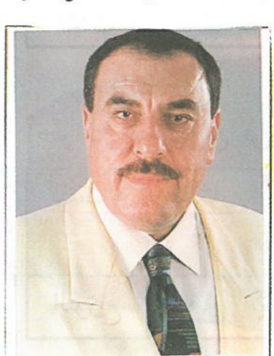
على نسبة ٤٤٪ من عدد أصواته، يليه قضاء الكورة ٣٩٪، ثم قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٣٧٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).



يتضح من خلال الرسم رقم ٢ أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٧٪، يليه قضاء عكار ٢٢٪، ثم قضاء المنية الضنية وقضاء البترون ١٤٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب الأحدب، كانت في الأقضية الأربعة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.

النائب الأستاذ وجيه محمد البعريني

من مواليد بلدة فنيدق قضاء عكار عام ١٩٤٥، إلتحق بمدرسة فنيدق الرسمية وحصل على شهادة المرحلة التكميلية، ثم تطوع في سلك الأمن الداخلي، ومن ضمن هذه المؤسسة كان يعمل على مساعدة الناس وخدمتهم. وقد ساعده ذلك مكان خدمته حيث فصل إلى مستشفى القبة ـ طرابلس الحكومي، إذ من خلال وجوده في هذا المركز استطاع تقديم المساعدات إلى أهالي منطقته والقرى النائية في عكار والضنية، عمل في السياسة إكمالا لمسيرة والده، الذي كان يتصدى للإقطاع السياسي في عكار والذي ترشح للانتخابات النيابية في دورة عام ١٩٧٢ ولم يحالفه الحظ.


النائب وجيه البعريني

بدأ التعاطي بالشأن العام في أوائل السبعينات، من خلال التجمع الشعبي العكاري الذي قاده والده الحاج محمد محمود البعريني، وبعده تسلم المسؤولية منذ العام ١٩٨٠، اشتهر بدعمه للحركة الفلاحية في سهل عكار عام ١٩٧٠، وحمل مطالبهم إلى كل المسؤولين، وقد ساهم في الحفاظ على الأمن والعيش الأخوي في عكار أثناء الأحداث، كما اهتم ومازال بالقطاع التربوي والصحي، يترأس حاليا التجمع الشعبي العكاري.

متزوج من السيدة حلوم نمير. أولاده: وليد، خالد، المحامي محمد، روعة، أحمد، نضال، وجهاد.

شغل مركز نائب بالتعيين عام ١٩٩١ عن المقعد السني في قضاء عكار، انتخب نائبا في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية عن المقعد السني في قضاء عكار على لائحة السعادة وحصل على (٦٨٩٤٢) صوتا.

ثم أعيد انتخابه عن المقعد نفسه في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية على لائحة التضامن الوطني وحصل على (٦٣٥٣٧) صوتا.

رئيس لجنة الزراعة والسياحة النيابية، عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، يعتبر النائب البعريني، مرشحا شعبيا لانتمائه للتجمع الشعبي العكاري.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب البعريني، على الأقضية في المحافظة كالتالي:

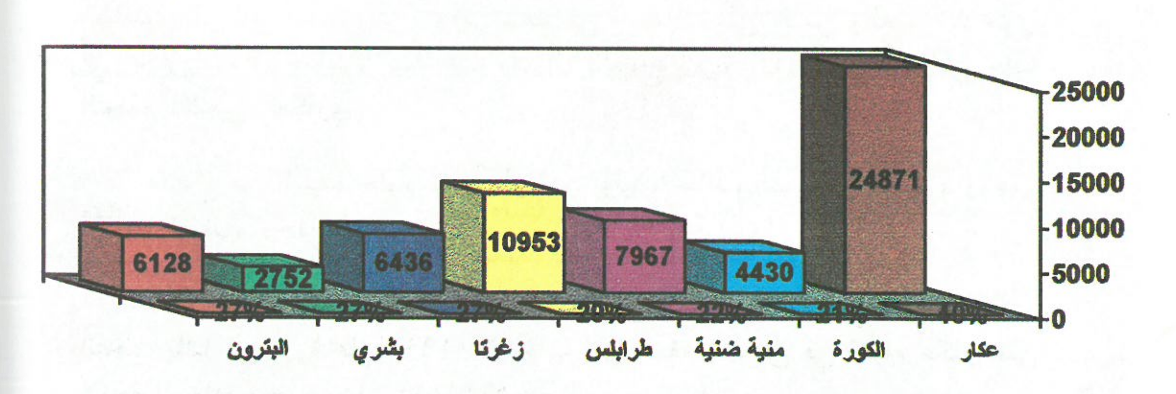
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٦١٢٨	٢٧٥٢	٦٤٣٦	١٠٩٥٣	٧٩٦٧	٤٤٣٠	٢٤٨٧١	٦٣٥٣٧

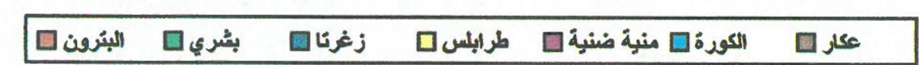
وفيما يلي نبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب البعريني، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	عكار	زغرتا	بشري	البترون	المنية الضنية	الكورة	طرابلس
التوزيع	٤٠٪	٢٧٪	٢٧٪	٢٧٪	٢٢٪	٢١٪	٢٠٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب البعريني ٢٨٪ في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

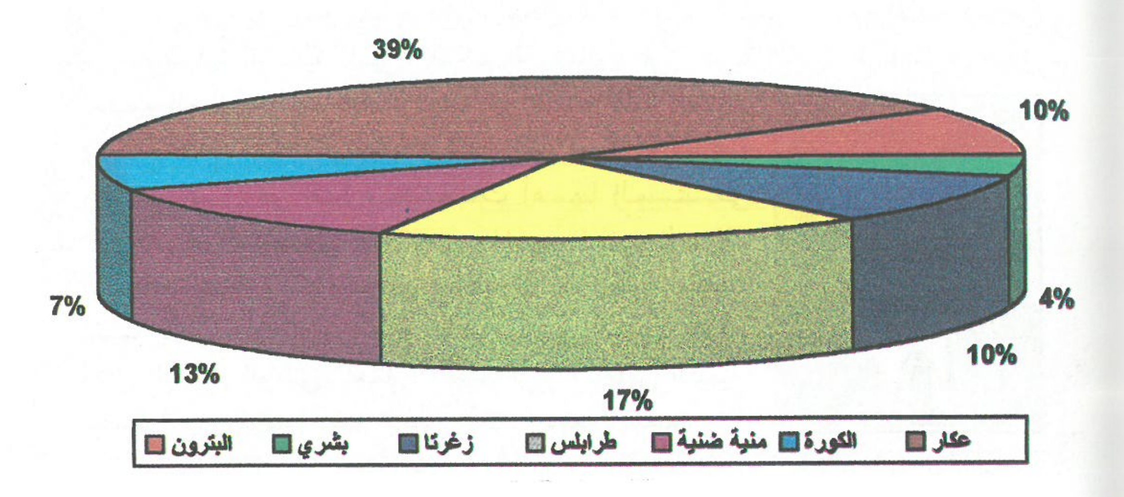
رسم بياني رقم ١





يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء عكار حصل فيه النائب البعريني على نسبة ٤٠٪ من عدد أصواته، يليه يليه أقضية البترون بشري وزغرتا ٢٧٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح في الرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢

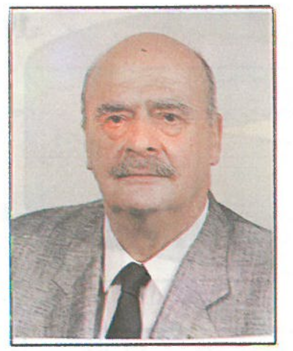


يتضح من خلال الرسم رقم (٢) أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٩٪، قضاء مدينة طرابلس ١٧٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٣٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب البعريني كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢)، يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الدكتور رياض إبراهيم الصراف

من مواليد بلدة منيارة قضاء عكار عام ١٩٢٧، تلقى علومه الابتدائية في مدرسة منيارة الرسمية للبنين، التكميلية والثانوية في مدرسة اللسيه طرطوس، حصّل تعليمه العالي من جامعة مونبيليه في فرنسا كلية الطب، وتخرج عام ١٩٥٣ ثم تخصص في الجراحة العامة عام ١٩٥٨، عمل في عدة مستشفيات أهمها المستشفى الإسلامي، المستشفى الحكومي، اشتهر النائب الصراف بخدماته الطبية وكانت منطلق تعاطيه الشأن العام، انتخب نقيبا لأطباء لبنان من عام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩٢، رئس التجمع الوطني للعمل الاجتماعي، (مجلس التنمية) كنقيب أطباء لبنان، عضو مجلس أمناء جامعة البلمند.



النائب د. رياض الصراف

كان ينتمي سابقا إلى كتلة الإنقاذ والتغيير النيابية برئاسة الدكتور سليم الحص، ساهم في مناقشة وصياغة مواقفها السياسية التي يرتكز عليها نهجه السياسي.

عمل على دعم الاستشفاء ومعالجة الأمراض المزمنة على نفقة وزارة الصحة العامة، وعلى دعم مشروع تنسيب صيادي الأسماك والمزارعين للضمان الاجتماعي، وإقرار مشروع مجالس إدارة للمستشفيات الحكومية، بدل لجان الدعم وغيرها من المشاريع الحيوية لعموم المواطنين.

متزوج من السيدة آني تسو نيار. أولاده: هيلانة، مي، ويعقوب.

وهو ابن عائلة سياسية عريقة ومعروفة في عكار، ونجل النائب السابق إبراهيم الصراف.

ترشح النائب الصراف في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية على لائحة التغيير عن المقعد الروم الأرثوذكس في عكار ونال (٤٢٣٦٩) صوتا، حيث خرق بنجاحه لائحة السعادة بمفرده. ثم أعيد انتخابه في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية حيث ترشح على لائحة الإنماء والتغيير عن المقعد نفسه في قضاء عكار ونال (٧١٥٧٧) صوتا.

عضو لجنة الصحة النيابية، رئيس لجنة الصحة النيابية والعمل والشؤون الاجتماعية منذ العام ١٩٩٣ ومازال. يعتبر النائب الصراف مرشحا مستقلا.

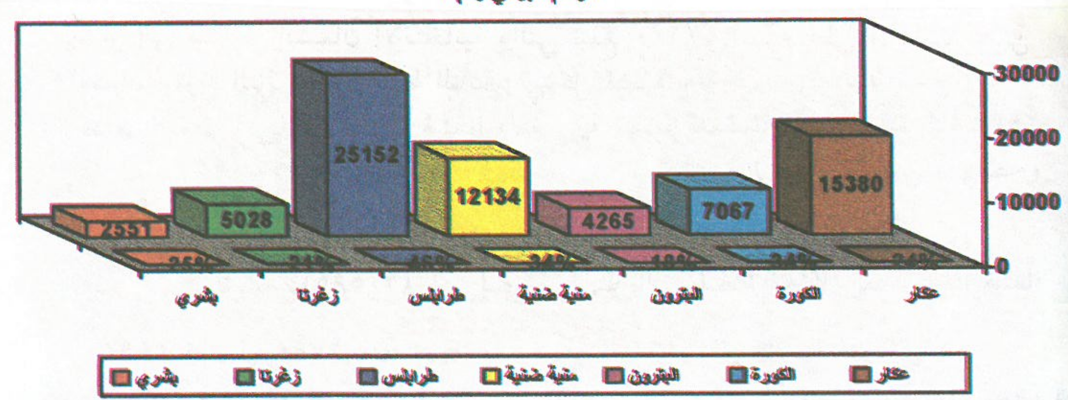
توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب الصراف على الأقضية في المحافظة كالتالي:

القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٤٢٦٥	٢٥٥١	٥٠٢٨	٢٥١٥٢	١٢١٣٤	٧٠٦٧	١٥٣٨٠	٧١٥٧٧

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب الصراف من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

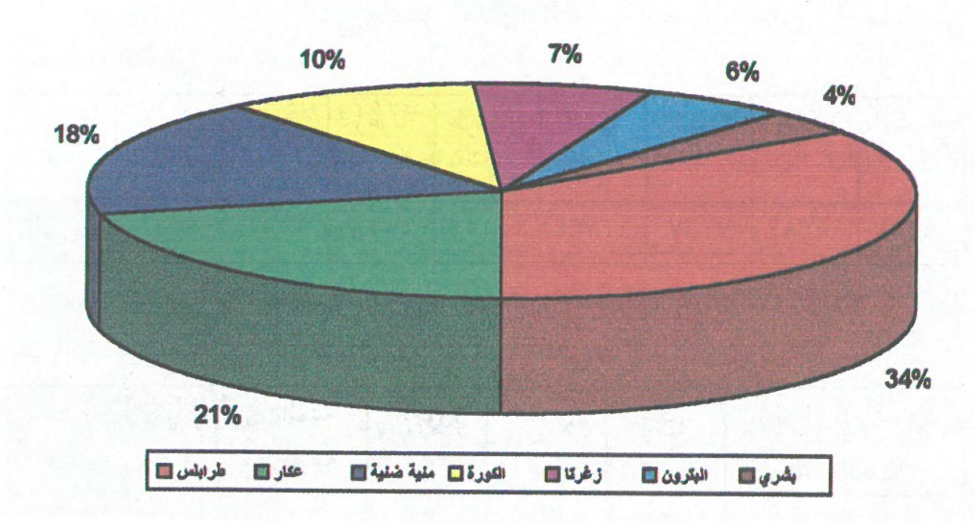
القضاء	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	بشري	عكار	زغرتا	البترون
التوزيع	٪٤٦	٪٣٤	٪٣٤	٪٢٥	٪٢٤	٪٢١	٪١٨

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب الصراف ٣١٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية، حصل فيها النائب الصراف على نسبة ٤٦٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية وقضاء الكورة ٣٤٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٣٤٪، يليه قضاء عكار ٢١٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٨٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب الصراف كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢)، يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.

النائب الأستاذ صالح كاظم الخير

من مواليد منطقة المنية عام ١٩٤٢، تلقى علومه الابدائية في مدرسة ملحم التكميلية والثانوي في كلية التربية الإسلامية في طرابلس، حصل تعليمه العالي من جامعة القاهرة بمصر وحاز على إجازة في الحقوق، مارس مهنة المحاماة بعد تدرجه كمحامي بالاستئناف، تسلم عبء المسؤولية منذ كان شابا، حيث كان في مرحلة التأهيل لأخذ دور أبيه كاظم، الذي ترشح لدورات ثلاث ولم يحالفه، الحظ.


النائب صالح الخير

استطاع النائب الخير أن يحافظ خلال الأحداث على النهج القومي، وقد ساهم في اللقاء الثلاثي، الذي تم بدمشق لحل المشكلة اللبنانية وإجراء النائب صالح الخير المصالحة بين القوى المتنازعة آنذاك، والمتسلطة: (الميليشيات والأحزاب والتيارات)..

متزوج من السيدة إيمان سنجابي. ولده: كاظم.

ترشح النائب الخير لأول مرة في دورة عام ١٩٦٨ ولم يحالفه الحظ.

انتخب نائبا في دورة عام ١٩٧٢ الانتخابية ثم أعيد انتخابه نائبا في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية، عن المقعد السني في قضاء المنية الضنية، على لائحة السعادة وحصل على (٤٩٦٢٣) صوتا.

وفي دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية، انتخب نائبا عن المقعد السني في قضاء المنية الضنية على لائحة التضامن الوطني، وحصل على(٥٩٥٠٣). صوتا..

عضو لجنة المال والموازنة النيابية منذ دورة عام ١٩٧٢ ولغاية ١٩٩٦، وعضو لجنة العدل والزراعة والدفاع، عضو في لجنة التخطيط والإنماء والإعمار النيابية، يعتبر النائب الخير من المرشحين المستقلين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب الخير على الأقضية في المحافظة كالتالي:

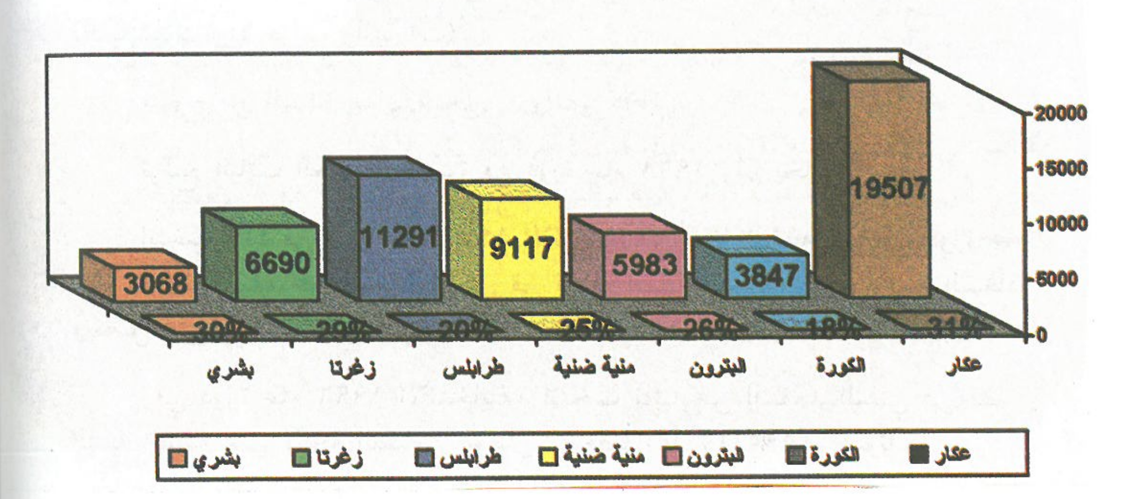
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٥٩٨٣	٣٠٦٨	٦٦٩٠	١١٢٩١	٩١١٧	٣٨٤٧	١٩٥٠٧	٥٩٥٠٣

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب الخير من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	عكار	بشري	زغرتا	البترون	المنية الضنية	طرابلس	الكورة
التوزيع	٪٣١	٪٣٠	٪٢٩	٪٢٦	٪٢٥	٪٢٠	٪١٨

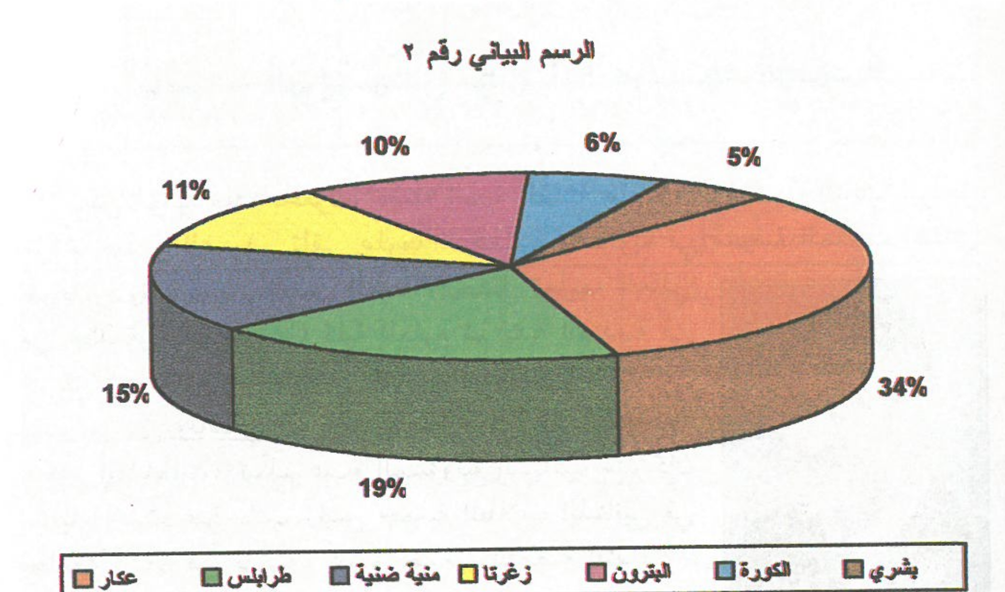
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب الخير ٢٦٪، في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم أن قضاء عكار، حصل فيه النائب الخير على نسبة ٣١٪ من عدد أصواته، يليه قضاء بشري ٣٠٪، ثم قضاء زغرتا ٢٩٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم واحد(١).

الرسم البياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٤٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ١٩٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٥٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب الخير، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب المهندس جهاد مرشد الصمد

من مواليد بلدة بخعون، قضاء المنية الضنية عام ١٩٦١، نجل النائب الراحل مرشد حسين الصمد. تلقى علومه التكميلية والثانوية في مدرسة الملعب البلدي طرابلس وثانوية مار إلياس الميناء. حصل تعليمه العالي من جامعة أميان (فرنسا) كلية العلوم ثم كلية الهندسة في باريس، وحاز على إجازة في الهندسة المعمارية. نشأ في بيت سياسي وبالتالي فهو يعتبر نفسه معني بالشأن العام، متعدد النشاطات، تسلم عبء المسؤولية السياسية منذ كان طالبا، حيث عين نائب رئيس جمعية الطلاب اللبنانين في جامعة أميان في فرنسا، عضو جمعية النهضة الثقافية ـ بخعون، رئيس لجنة الإصلاحات الداخلية في بلدته بخعون، عضو مؤسس في لجنة بناء السفارة اللبنانية في أبو ظبي، عضو في لجنة الإغاثة (مجزرة قانا) أبو ظبي، رئيس مجلس إدارة شركة سوليد للبناء في أبو ظبي، عضو لجنة البرلمانيين الفرنكوفونيين، وعضو اللجنة النيابية لإحياء ذكرى شهداء مجزرة قانا..



النائب جهاد الصمد

غير متزوج..

أحب النائب الصمد أن يكمل مسيرة والده من خلال تعاطيه الشأن العام، إذ سخر قدراته في خدمة الناس ورعاية مصالحهم.

ترشح النائب الصمد لأول مرة في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية على لائحة التضامن الوطني عن المقعد السني في قضاء المنية الضنية وانتخب نائبا، حيث حصل على (٦٦٩١٧) صوتا.

انتخب عضوا في لجنتي الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية النيابيتين. يعتبر النائب الصمد مرشح عائلة.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب الصمد على الأقضية في المحافظة كالتالي:

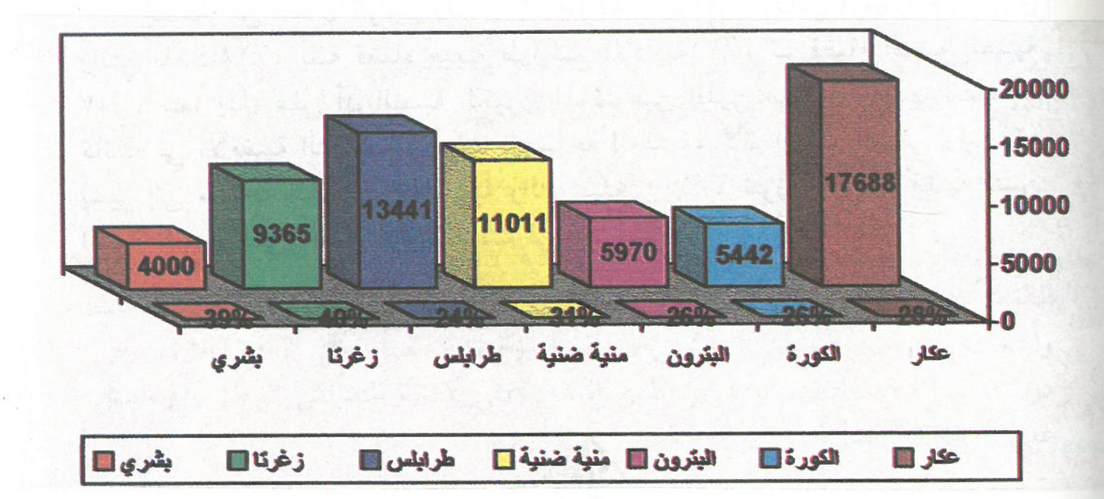
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٥٩٧٠	٤٠٠٠	٩٣٦٥	١٣٤٤١	١١٠١١	٥٤٤٢	١٧٦٨٨	٦٦٩١٧

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب الصمد من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

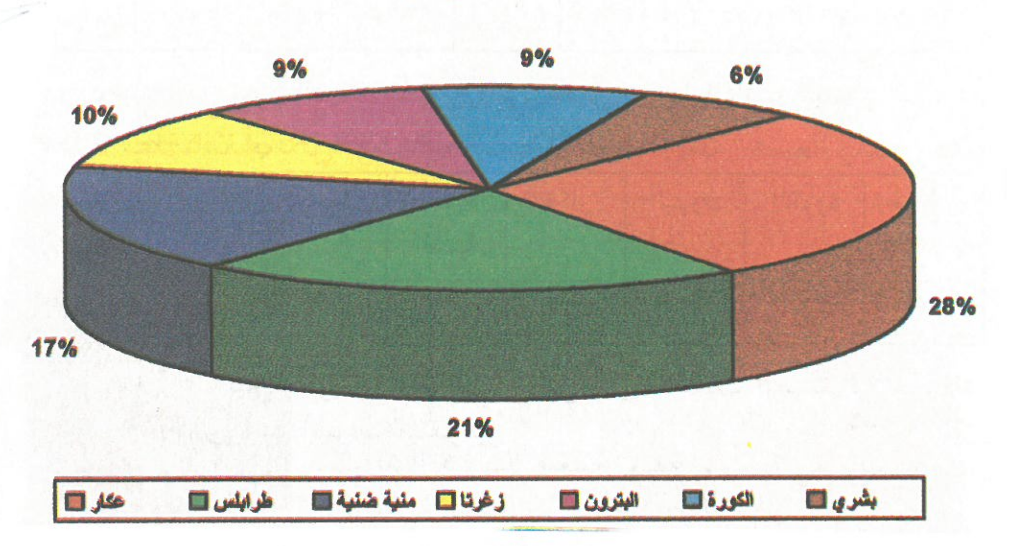
القضاء	زغرتا	بشري	المنية الضنية	عكار	البترون	الكورة	طرابلس
التوزيع	٪٤٠	٪٣٩	٪٣١	٪٢٨	٪٢٦	٪٢٦	٪٢٤

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب الصمد في محافظة الشمال ٢٩٪، من عدد أصوات المقترعين.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم أن قضاء زغرتا، حصل فيه النائب الصمد على نسبة ٤٠٪ من عدد أصواته، يليه قضاء بشري ٣٩٪، ثم قضاء المنية الضنية ٣١٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٢٨٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية٢١٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٧٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب الصمد، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ أسطفان بطرس الدويهي

من مواليد زغرتا عام ١٩٥٣، تلقى علومه الإبتدائية والتكميلية في مدرسة عشاش ومدرسة نادر دده في الكورة، تابع تحصيله العلمي الثانوي في ثانوية زغرتا، حصّل تعليمه العالي من الجامعة اللبنانية كلية الحقوق، وحاز على إجازة في الحقوق، نشط خلال دراسته الجامعية في الحقل الطلابي، حيث كان من المؤسسين للروابط الطلابية، يعتبر النائب الدويهي من النواب القلائل الذين يتميزون بالطابع الديني المسيحي، كونه ابن عائلة ذات منحا دينيا، إذ اشتهرت عائلة الدويهي بطابعها الديني، ومن أبرز رموزها السابقين، النائب الأب سمعان الدويهي نائب زغرتا الراحل. وقد تم تعيين النائب الدويهي نائبا عن المقعد الماروني في قضاء زغرتا، خلفا للنائب الأب سمعان الدويهي عام ١٩٩١، تسلّم حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في أيار ١٩٩٥ ولغاية تشرين الثاني ١٩٩٦ في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري.


النائب إسطفان الدويهي

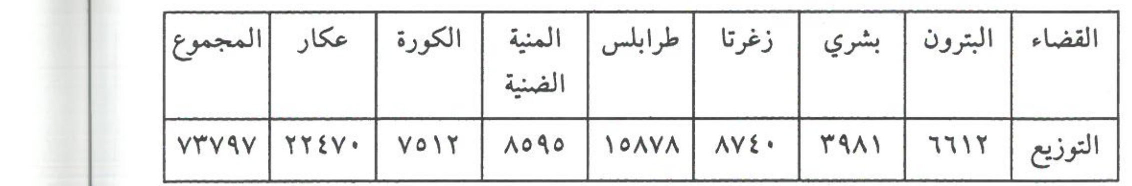
متزوج من السيدة ماري عبد. أولاده: ستيفاني، أنطوان، بشرى.

دخل النائب الدويهي الندوة البرلمانية لأول مرة عام ١٩٩١ بالتعيين عن المقعد الماروني في قضاء زغرتا، ترشح في دورة عام ١٩٩٢ على لائحة السعادة وانتخب نائبا عن المقعد الماروني في قضاء زغرتا وحصل على (٦٨٤٢٠)، وفي دورة عام ١٩٩٦ انتخب نائبا عن نفس المقعد على لائحة التضامن الوطني، وحصل على (٧٣٧٩٧) صوتا..

انتخب عضوا في لجنة المالية ولجنة العدلية ولجنة الدفاع ولجنة الإعلام النيابية، مقرر في لجنة الإعلام، مقرر في لجنة حقوق الإنسان.

يعتبر النائب الدويهي من المرشحين المستقلين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب الدويهي على الأقضية في المحافظة كالتالي:



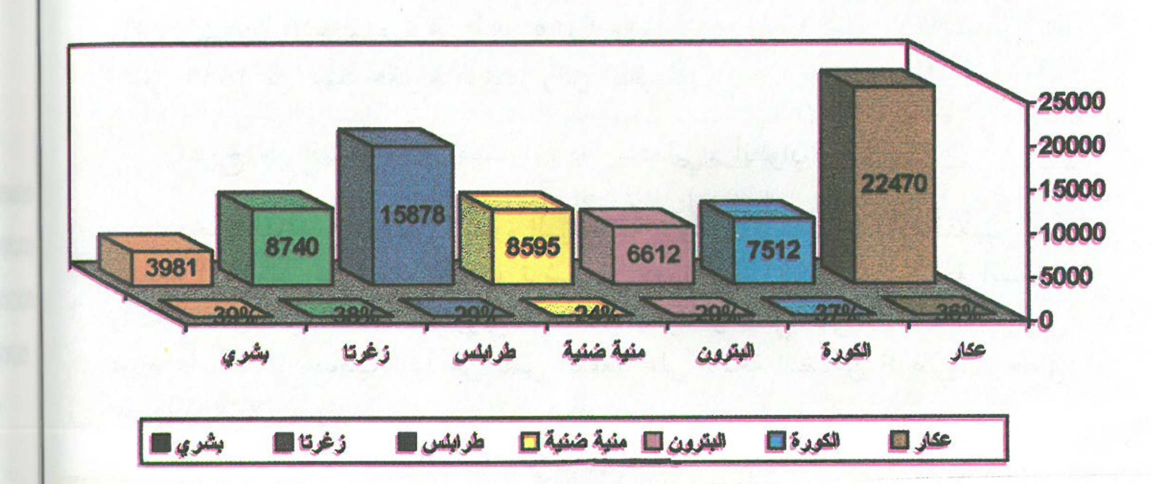
المجموع	عكار	الكورة	المنية الضنية	طرابلس	زغرتا	بشري	البترون	القضاء
٧٣٧٩٧	٢٢٤٧٠	٧٥١٢	٨٥٩٥	١٥٨٧٨	٨٧٤٠	٣٩٨١	٦٦١٢	التوزيع

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب الدويهي من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

المنية الضنية	طرابلس	البترون	عكار	الكورة	زغرتا	بشري	القضاء
٤٢٪	٢٩٪	٢٩٪	٣٦٪	٣٧٪	٣٨٪	٣٩٪	التوزيع

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب الدويهي ٣٢٪ في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصل فيه النائب الدويهي على ٣٩٪ من عدد أصواته، يليه قضاء زغرتا ٣٨٪، ثم قضاء الكورة٣٧٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٣٠٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢٢٪، ثم قضاء المنية الضنية وقضاء زغرتا ١٢٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب الدويهي كانت في الأقضية الأربعة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..



النائب الأستاذ قبلان شبل عيسى الخوري

من مواليد بشري قضاء بشري سنة ١٩١٧، نجل النائب الراحل شبل عيسى الخوري، تلقى علومه حتى المرحلة الثانوية في المدرسة اليسوعية وحصل على الشهادة الثانوية من مدرسة الحكمة، حصل تعليمه العالي من الجامعة اليسوعية في بيروت وحاز على إجازة في الحقوق.

النائب قبلان عيسى الخوري

دخل المعترك السياسي منذ كان شابا، مكملا مسيرة والده النائب السابق شبل عيسى الخوري..

دخل الندوة البرلمانية لأول مرة عام ١٩٥١، وذلك قبل أن يصبح النائب قبلان عيسى الخوري قضاء بشري قضاء مستقلا، حيث كان نائبا عن المثلث زغرتا - بشري - الكورة والبترون. يعتبر النائب عيسى الخوري من النواب القدامى الذين يمكننا أن نصفهم كشاهد عصر، فقد رافقت فترات نيابته التغيرات التي واكبت تغيير الدستور، فهو النائب الأوحد الذي عاصر الفترتين.

عين وزيرا دون حقيبة (وزير دولة)، في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

متزوج من السيدة تيريز كيروز شقيقة النائب السابق حبيب كيروز. أولاده: الشهيد شبل الخوري، ماري نويل.

ترشح النائب عيسى الخوري لأول مرة في دورة عام ١٩٥١ وانتخب نائبا عن المقعد الماروني في الدائرة الانتخابية المؤلفة من زغرتا، بشري، الكورة، البترون، وفي دورة عام ١٩٧٢ ترشح عن نفس المقعد في قضاء بشري.

انتخب نائبا في دورة عام ١٩٩٢ عن المقعد الماروني في قضاء بشري على لائحة السعادة، وحصل على ٥١٢٨٠ صوتا.. ثم أعيد انتخابه في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية على لائحة التضامن الوطني عن المقعد الماروني قضاء بشري وحصل على ٦٧٢٤٧ صوتا.

انتخب عضوا مقررا في اللجنة الخارجية، كما ترأس المجلس النيابي في

أولى جلسات انتخاب هيئة المكتب، بصفته رئيس السن، وهو حاليا رئيس السن.
يعتبر النائب عيسى الخوري مرشحا مستقلا.

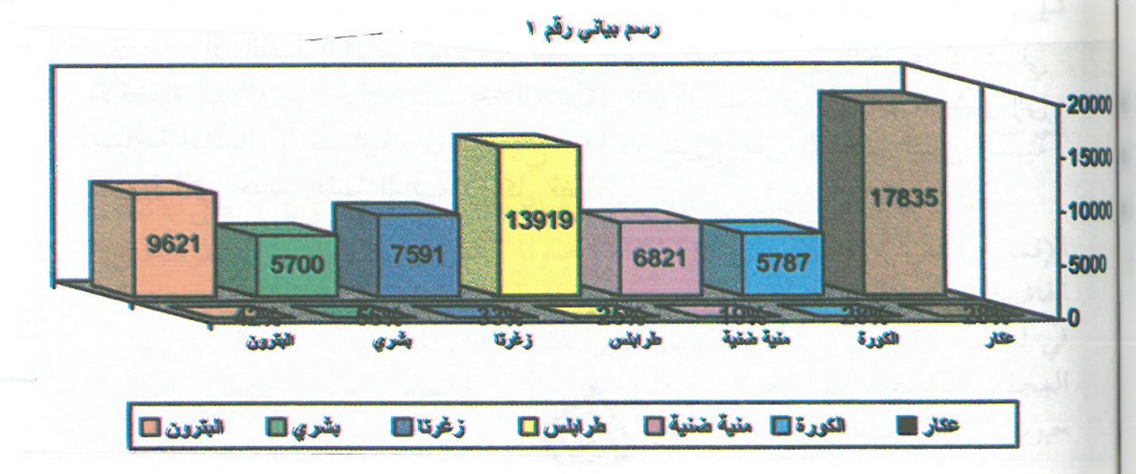
توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب عيسى الخوري على الأقضية في المحافظة كالتالي:

القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٩٦٢١	٥٧٠٠	٧٥٩١	١٣٩١٩	٦٨٢١	٥٧٨٧	١٧٨٣٥	٦٧٢٤٧

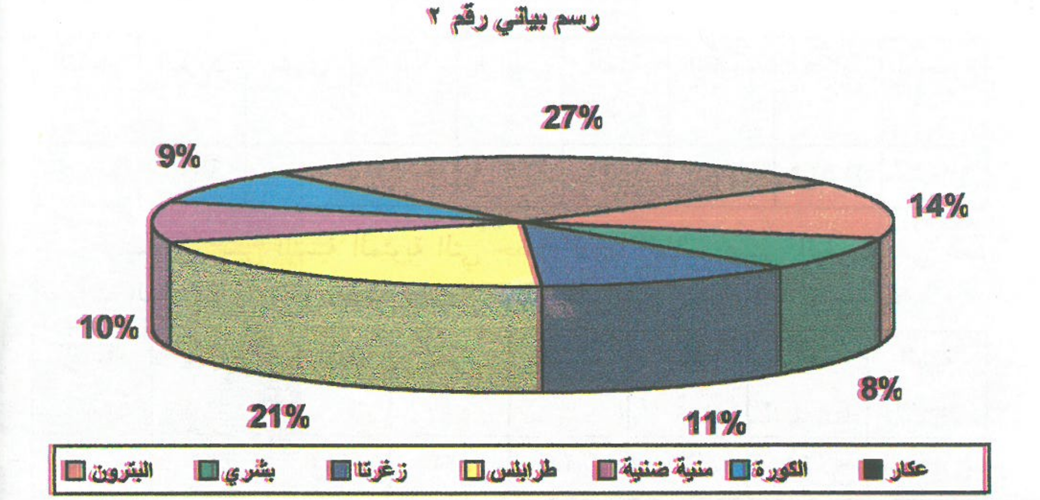
وفيما يلي نبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب عيسى الخوري من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	البترون	زغرتا	الكورة	عكار	طرابلس	المنية الضنية
التوزيع	٪٥٦	٪٤٢	٪٣٣	٪٢٨	٪٢٨	٪٢٥	٪١٩

وبلغت النسبة المئوية العامة، التي حصل عليها النائب عيسى الخوري ٪٣٠ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصل فيه النائب عيسى الخوري على نسبة ٥٦٪ من عدد أصواته يليه قضاء البترون ٤٢٪، ثم قضاء زغرتا ٣٣٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).



يتضح من خلال الرسم رقم ٢ أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٧٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢١٪، ثم قضاء البترون ١٤٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب عيسى الخوري كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ أحمد عبدو حبوس

من مواليد طرابلس عام ١٩٤١. تلقى علومه الثانوية في المدرسة الإنجيلية (الأميريكان). حصّل تعليمه العالي من جامعة بيروت العربية وحاز على إجازة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، . عمل في مجال الأعمال التجارية وحقل المقاولات في لبنان وسورية، قبل انتقاله إلى العمل في دول الخليج والسعودية منذ العام ١٩٧٦.، ترأس عدة شركات عالمية في ميدان التجارة والمقاولات، وشملت أعماله منطقة الخليج وأوروبا وإفريقيا الشمالية. يترأس حاليا مجموعة من الشركات في كندا وأمريكا وآسيا والولايات المتحدة الأميريكية، حيث تعمل هذه الشركات في تعبئة المياه المعدنية. . حاز على جوائز عالمية عديدة من كندا.

النائب أحمد حبوس

متزوج من السيدة سعاد دولان مرعوش. أولاده: شيرين، خديجة، محمد علي، وسالم.

قدم من كندا إبّان فترة التحضير للانتخابات النيابية، حيث التحق بقافلة المرشحين.

انتخب نائبا عن المقعد العلوي في قضاء مدينة طرابلس الإدارية على لائحة الإنماء والتغيير، وحاز على (١٢٣١٤٢) صوتا وهو الرقم الأول بين المرشحين الفائزين في محافظة الشمال، انتخب عضوا في لجنة المال والموازنة النيابية، عضوا في لجنة محاكمة الرؤساء، قام بزيارة البرلمان الكندي تلبيةً لدعوة رسمية من رئيس المجلس الكندي الذي رحب به وطلب منه حضور جلسات المناقشة، يعتبر النائب حبوس مرشحا مستقلا.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب حبوس على الأقضية في المحافظة كالتالي:

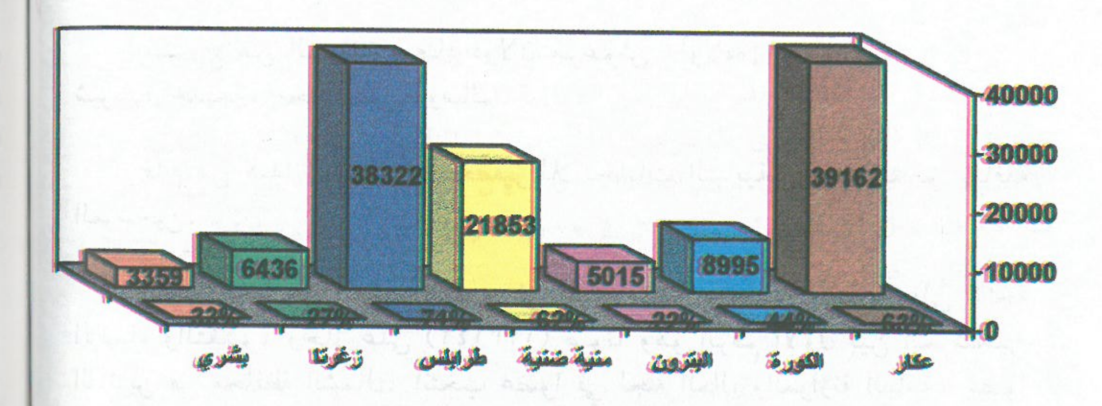
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	الكورة	المنية الضنية	عكار	المجموع
التوزيع	٥٠١٥	٣٣٥٩	٦٤٣٦	٣٨٣٢٢	٨٩٩٥	٢١٨٥٣	٣٩١٦٢	١٢٣١٤٢

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب حبوس من عدد أصوات المقترعين وفق الترتيب التالي:

القضاء	طرابلس	عكار	المنية الضنية	الكورة	بشري	زغرتا	البترون
التوزيع	٧١٪	٦٣٪	٦٢٪	٤٤٪	٣٣٪	٢٧٪	٢٢٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب حبوس ٥٤٪ من عدد أصوات المقترعين في المحافظة.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية، حصل فيها النائب حبوس على نسبة ٧١٪ من عدد أصواته، يليه قضاء عكار ٦٣٪، ثم قضاء المنية الضنية ٦٢٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم ٢

يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٣٢٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٣١٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٨٪، مما يدّل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب حبوس، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ بطرس جوزف الخوري حرب

من مواليد بلدة تنورين قضاء البترون سنة ١٩٤٤، تلقى علومه التكميلية في تكميلية الآباء الكرمليين، والثانوية في ثانوية فرن الشباك الرسمية، حصل تعليمه العالي من جامعة القديس يوسف (اليسوعية) وحاز على إجازة في الحقوق. نشأ في بيت سياسي، فكان من الطبيعي أن يتعاطى السياسة والشأن العام، مكملا مسيرة عمه النائب السابق جان حرب، حيث أسندت إليه مسؤوليات هامة، أبرزها تعيينه وزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة ووزيرا للإسكان والتعاونيات عام ١٩٧٩ وحتى العام ١٩٨٠ - في عهد حكومة الرئيس سليم الحص.


النائب بطرس حرب

وكذلك عين وزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة في ١٩٩٠/١٢/٢٤ حتى ١٩٩٢/٥/٦ في عهد حكومة الرئيس عمر كرامي.

متزوج من السيدة مارلين تابت. أولاده: مجد - هلا - نور.

انتخب النائب حرب لأول مرة في دورة عام ١٩٧٢ عن المقعد الماروني في قضاء البترون، كما انتخب عضوا في لجنة الأشغال العامة والدفاع الوطني والتصميم العام. اتبع نهج المعارضة في عدم مشاركته في الترشيح لانتخابات دورة عام ١٩٩٢، وقد اشتهر بمعارضته لسياسة الحكومة، ثم انتقل من موقع المعارض المقاطع للانتخابات النيابية إلى معارض مشارك، حيث انتخب نائبا عن قضاء البترون للمقعد الماروني على لائحة القرار الوطني وحصل على ٩٩٧٩٣ صوتا .

عضو لجنة الإدارة والعدل النيابية والأشغال العامة والدفاع النيابية، مقرر في اللجنة الخارجية النيابية وعضو في اللجنة الخارجية النيابية، يعتبر النائب حرب مرشحا مستقلا .

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب حرب على الأقضية في المحافظة كالتالي:

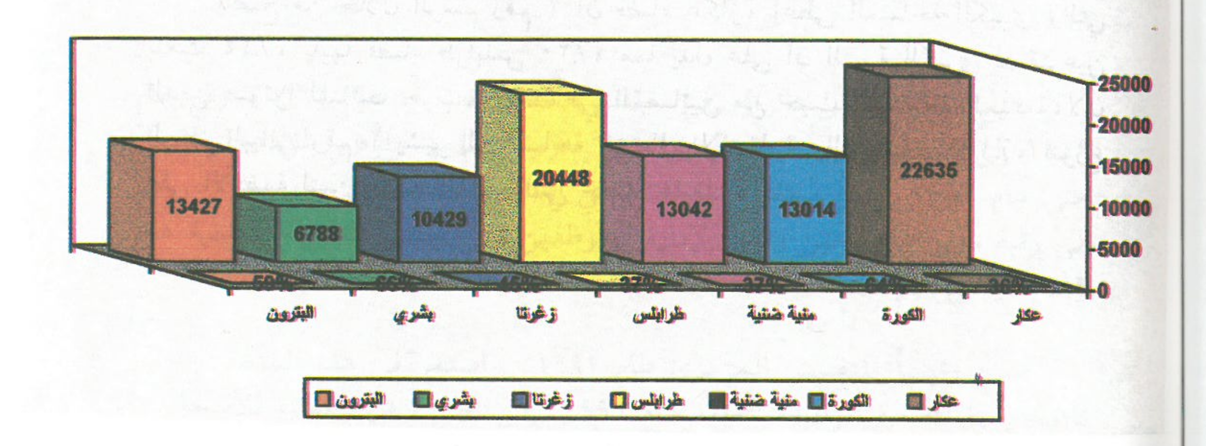
القضاء	المجموع	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	منية ضنية	الكورة	عكار
التوزيع	٩٩٧٩٣	١٣٤٢٧	٦٧٨٨	١٠٤٢٩	٢٠٤٤٨	١٣٠٤٢	١٣٠١٤	٢٢٦٣٥

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب حرب، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي

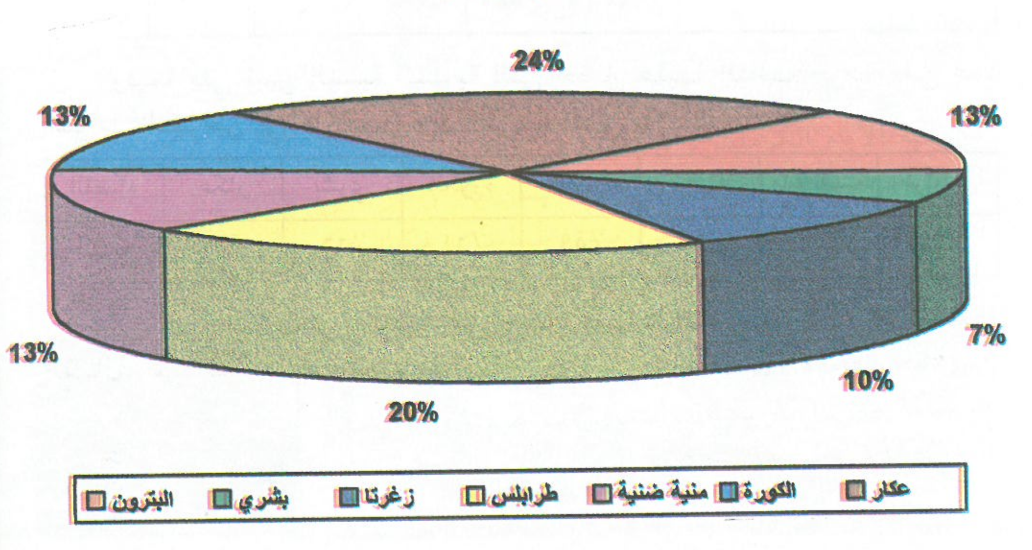
القضاء	عكار	بشري	الكورة	البترون	زغرتا	منية ضنية	طرابلس
التوزيع	٣٦٪	٦٦٪	٦٤٪	٥٩٪	٤٥٪	٣٧٪	٣٧٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب حرب ٤٤٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين

الرسم البياني رقم ٢



يتضح لنا من خلال هذا الرسم أن قضاء بشري حصل فيه النائب حرب على نسبة ٦٦٪ من عدد أصواته، يليه قضاء الكورة ٦٤٪، ثم قضاء البترون ٥٦٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح في الرسم البياني رقم (١).



يتضح من خلال الرسم رقم ٢ أن قضاء عكار، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٤٪، يليها قضاء طرابلس ٢٠٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب حرب، كانت في القضائين من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب..



معالي الوزير
فوزي إسكندر حبيش


الوزير فوزي حبيش

من مواليد بلدة القبيات قضاء عكار عام ١٩٣٧، تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في مدرسة الفرير في بيت مري تخرج من دار المعلمين الابتدائية عام ١٩٥٤، حيث عين مدرساً في وزارة التربية الوطنية لغاية عام ١٩٦٢، حصل تعليمه العالي من جامعة القديس يوسف في بيروت وحصل على إجازة في الحقوق اللبنانية والفرنسية.

حاز على شهادة تخصص في الإدارة العامة وفي شؤون الموظفين من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عام ١٩٦٨.

عين مراقباً (رئيس دائرة)، في مجلس الخدمة المدنية، عام ١٩٦٢، رفع عام ١٩٦٩ إلى رتبة رئيس مصلحة، وعين مديراً لدروس المعهد الوطني للإدارة والإنماء حتى عام ١٩٨٢، عين ممثلا دائما للبنان في المنظمة لمدة سنتين عام ١٩٧٤، رفع إلى رتبة مدير عام وعين رئيساً لإدارة الموظفين في مجلس الخدمة المدنية عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩١.

عين رئيساً للتفتيش المركزي عام ١٩٩٢، واستمر في هذا المنصب حتى تاريخ إستقالته من الوظيفة العامة عام ١٩٩٦، من أجل ترشيح نفسه للانتخابات النيابية عن المقعد الماروني في قضاء عكار محافظة الشمال. شارك خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣ مع خبراء عرب في وضع ميثاق جامعة الدول العربية، وأنظمتها السياسية والإدارية والمالية، مثل لبنان في أكثر من ثمانين مؤتمراً دولياً وإقليمياً ذات طابع إداري قانوني وتنظيمي، بعد فوزه في الانتخابات النيابية في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية، عين وزيراً للثقافة والتعليم العالي عام ١٩٩٦ في عهد حكومة الرئيس رفيق الحرير الحالية، طعن بصحة نيابته من قبل الوزير والنائب السابق مخايل الضاهر، حيث ترشح في الدورة الفرعية التي أجريت على صعيد قضاء عكار عام ١٩٩٧ الفرعية واستعاد مقعده بفوزه على الطاعن بنيابته مخايل الضاهر..

يعتبر الوزير حبيش من الشخصيات العكارية البارزة والتي نشطت عبر أكثر من ربع قرن في مجالات عديدة هامة وحساسة وتبوأ مراكز رفيعة، انتخب نائباً عن المقعد الماروني في قضاء عكار، حيث ترشح على لائحة التضامن الوطني وحصل على ٧٢٩٠٥ صوتا في الدورة العادية، وعلى ٨٢٢١٠ صوتا في الدورة الفرعية، يعتبر الوزير حبيش من المرشحين المستقلين.

توزعت الأصوابت التي حصل عليها الوزير حبيش، على الأقضية في المحافظة كالتالي:

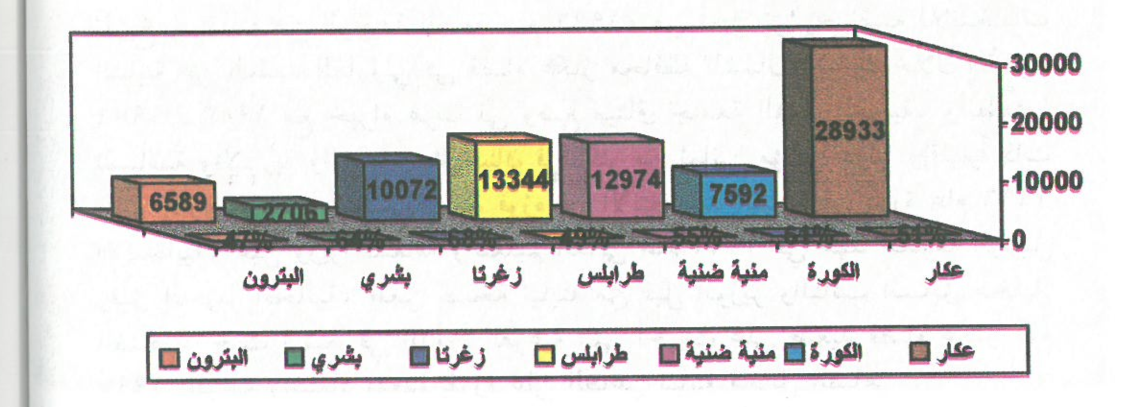
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٦٥٨٩	٢٧٠٦	١٠٠٧٢	١٣٣٤٤	١٢٩٧٤	٥٧٩٢	٢٨٩٣٣	٨٢٢١٠

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها الوزير حبيش، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	زغرتا	بشري	الكورة	المنية الضنية	عكار	طرابلس	البترون
التوزيع	٪٦٨	٪٦٤	٪٦١	٪٥٥	٪٥١	٪٤٩	٪٤٧

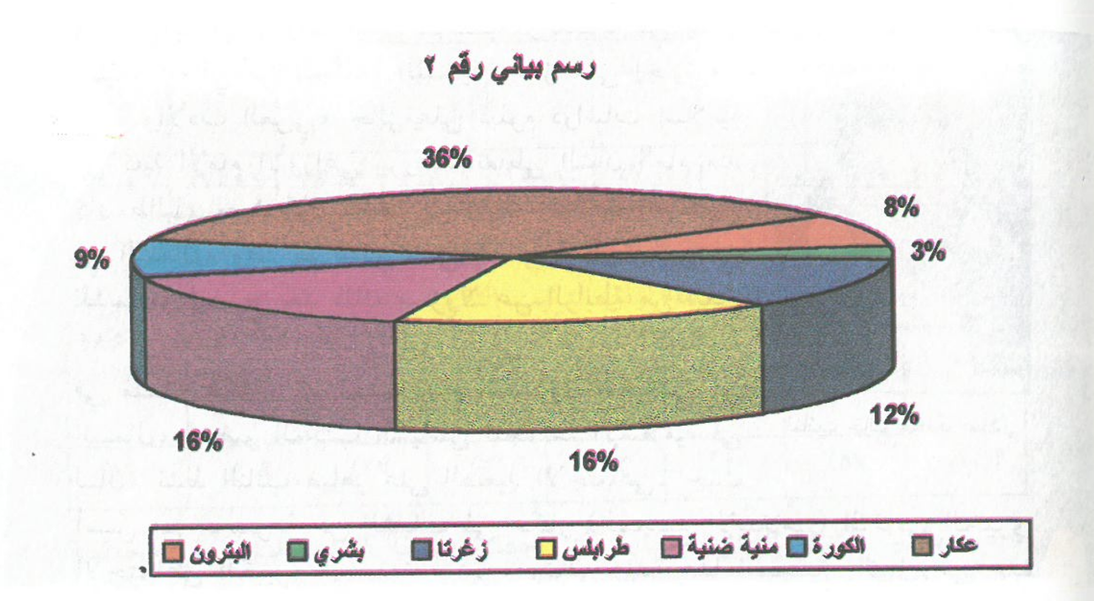
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها الوزير حبيش ٥٤٪، في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء زغرتا حصل فيه الوزير حبيش على نسبة ٦٨٪ من عدد أصواته، يليه قضاء بشري ٦٤٪، ثم قضاء الكورة ٦١٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٦٪، يليه أقضية مدينة طرابلس والمنية الضنية ١٦٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للوزير حبيش، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..

****

النائب الأستاذ خالد محمد ضاهر

من مواليد بلدة ببنين قضاء عكار عام ١٩٥٨، تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في مدرسة ببنين الرسمية، والثانوية في ثانوية ببنين الرسمية، حصل تعليمه العالي من الجامعة اللبنانية وحاز على إجازة في اللغة والأدب العربي، حائز على دبلوم دراسات إسلامية من كلية الإمام الأوزاعي بيروت، تعاطى الشأن العام منذ كان طالبا، حيث كان ناشطا في رابطة الطلاب المسلمين في الشمال، ومن ثم تسلم مسؤولية الطلبة الجامعيين في الشمال، ليصبح بعد ذلك مسؤولا عن الرابطة من العام ١٩٨٤ ولغاية ١٩٨٦ تسلم مسؤولية في الجماعة الإسلامية في منطقة عكار، ثم تسلم مهام المسؤول السياسي في الشمال، وعضو المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، نشط النائب ضاهر على الصعيد الاجتماعي، حيث أسس مع مجموعة من الشباب في عكار (المجمع الإسلامي) الثقافي الخيري الاجتماعي الكبير، في بلدته ببنين، وتولى رآسة هذا المجمع. كما رعى عدة مستوصفات في عكار وهي تابعة للجمعية الطبية الإسلامية.



النائب خالد محمد ضاهر

أسس مدرستين خاصتين للمرحلة التكميلية باسم مدرسة رياض الأطفال.

رشحته الجماعة الإسلامية على الانتخابات النيابية عن المقعد السني في عكار في دورة عام ١٩٩٦.

متزوج من السيدة سوسن المواس: أولاده: إيمان، عبد الرحمن، عبد السلام، بشرى، ساره، ريم.

انتخب النائب ضاهر على لائحة الإنماء والتغيير عن المقعد السني في قضاء عكار ونال ٥٢٣٦٤ صوتا .

وفاز بفارق ١٥٠ صوتا، وقد طعن بنيابته، حيث أعيد إجراء انتخابات فرعية لقضاء عكار على صعيد المحافظة لملء المقعد السني الشاغر، ثم أعيد انتخابه في الدورة الفرعية التي أجريت في ٢٩ حزيران ١٩٦٧ ونال ٥٦١٥٨ صوتا.

انتخب عضوا في لجنتي الدفاع والداخلية والأمن ولجنة حقوق الإنسان والنظام الداخلي النيابيتين.

يعتبر النائب ضاهر مرشح الساحة الإسلامية والجماعة الإسلامية.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب ضاهر على الأقضية في المحافظة كالتالي:

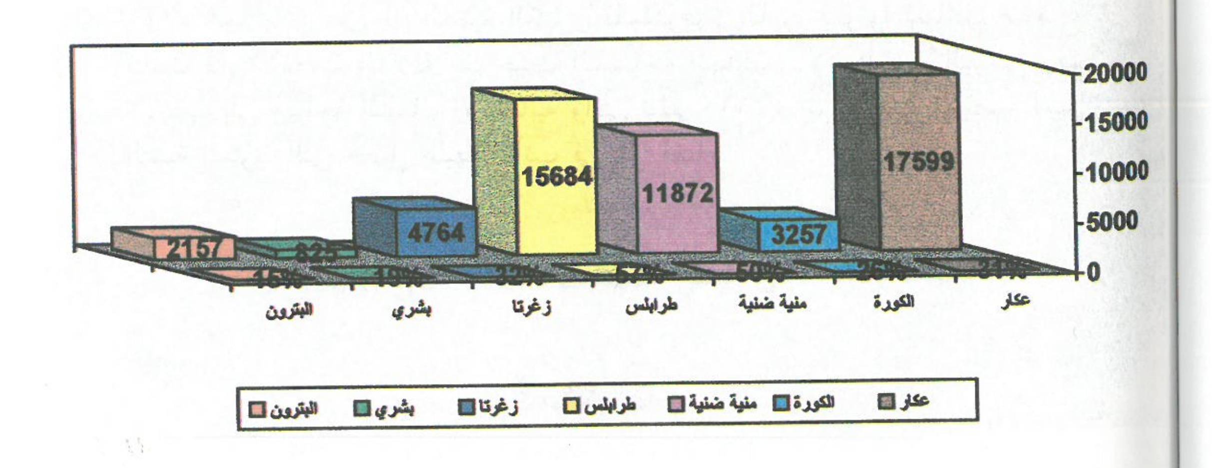
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٢١٥٧	٨٢٥	٤٧٦٤	١٥٦٨٤	١١٨٧٢	٣٢٥٧	١٧٥٩٩	٥٦١٥٨

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب ضاهر، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي

القضاء	طرابلس	المنية الضنية	زغرتا	عكار	الكورة	بشري	البترون
التوزيع	٪٥٧	٪٥٠	٪٣٢	٪٣١	٪٢٦	٪١٩	٪١٥

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب ضاهر في محافظة الشمال، ٣٧٪، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية حصل فيه النائب ضاهر على نسبة ٥٧٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٥٠٪، ثم قضاء زغرتا ٣٢٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم واحد.

رسم بياني رقم ٢

عكار 32%
الكورة 6%
البترون
بشري
4% 1%
زغرتا 8%
منية ضنية 21%
طرابلس 28%

عكار | الكورة | منية ضنية | طرابلس | زغرتا | بشري | البترون

يتضح لنا من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٢٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢٨٪، ثم قضاء المنية الضنية ٢١٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب ضاهر، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢،يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الدكتور جبران ملحم طوق

من مواليد بشري قضاء بشري عام ١٩٣٦، تلقى علومه حتى المرحلة الثانوية، في مدرستي الفرير والأمريكان، حيث حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٥٣، حصل تعليمه العالي من الجامعة الأمريكية في بيروت، وحاز على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد عام ١٩٥٧، ثم سافر إلى لندن لمتابعة دراساته العليا في جامعة لندن، وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والسياسة عام ١٩٦٠، نشط خلال دراسته الجامعية في المجال الطلابي، وكان له نشاطات كثيرة في مجالات متعددة، حيث شارك في مؤتمرات عديدة، منها الاقتصادي ومنها السياسي، كما كان له دور فاعل في الاغتراب منذ كان طالبا.



النائب د جبران طوق

يعتبر النائب طوق ابن عائلة عريقة، لها تاريخها السياسي الحافل بالمواقف الصلبة، وهو حفيد نائب بشري السابق سعيد ملحم طوق..

متزوج من السيدة ماري جوزيف بولس البجاني، أولاده: ميريام متزوجة من النائب إلياس سكاف، هند ووليم.

انتخب نائبا لأول مرة في دورة عام ١٩٧٢ عن المقعد الماروني في قضاء بشري. قاطع انتخابات عام ١٩٩٢ بعدم ترشيحه، أعيد انتخابه نائبا في دورة عام ١٩٩٦ عن المقعد الماروني في قضاء بشري، على لائحة الإنماء والتغيير وحصل على ٨٩٦٤٠ صوتا، ترأس لجنة الاقتصاد، وعضو في عدة لجان نيابية

يعتبر النائب طوق من المرشحين العائليين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب طوق على الأقضية في المحافظة كالتالي:

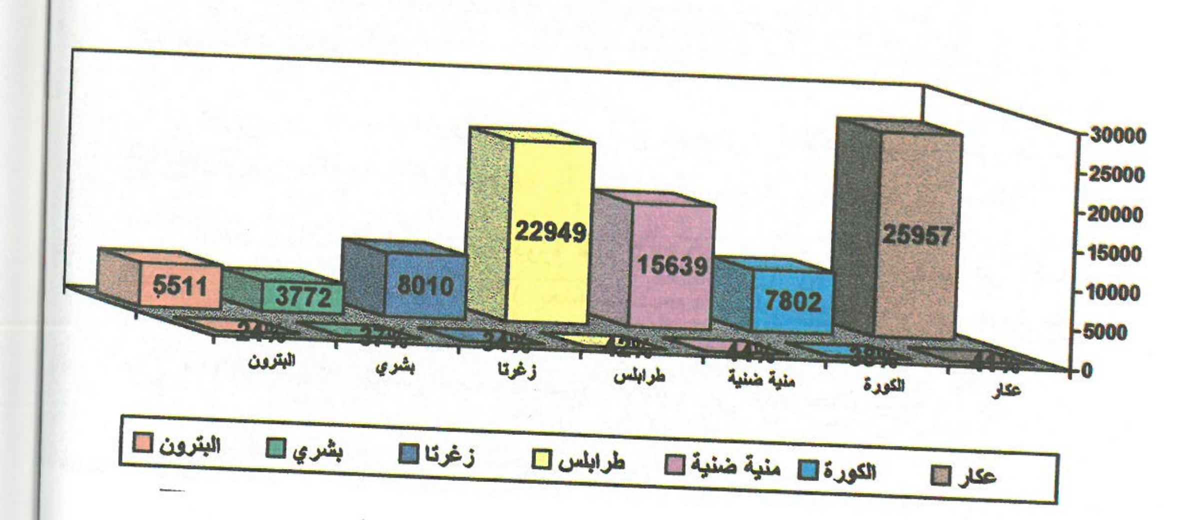
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٥٥١١	٣٧٧٢	٨٠١٠	٢٢٩٤٩	١٥٦٣٩	٧٨٠٢	٢٥٩٥٧	٨٩٦٤٠

وفيما يلي نبّين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب طوق من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	المنية الضنية	طرابلس	عكار	الكورة	بشري	زغرتا	البترون
التوزيع	٪٤٤	٪٤٢	٪٤١	٪٣٨	٪٣٧	٪٣٤	٪٢٤

وبلغت النسبة المئوية التي حصل عليها النائب طوق ٣٩٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء المنية الضنية، حصل فيه النائب طوق على نسبة ٤٤٪ من عدد أصواته، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٤٢٪، ثم قضاء عكار ٤١٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢

29% 6% 4% 9% 26% 17% 9%

البترون بشري زغرتا طرابلس منية ضنية الكورة عكار

يتضح من خلال الرسم رقم ٢، أن قضاء عكار، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٩٪، يليه قضاء مدينة طرابلس ٢٦٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٧٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب طوق كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪ تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن

من مواليد مدينة طرابلس سنة ١٩٤٧، تلقى علومه حتى المرحلة الثانوية في الكلية الإنجيلية (الأمريكان)، حيث حصل على الشهادة الثانوية منها، حصّل تعليمه العالي من جامعة القاهرة بمصر، وحاز على إجازة في العلوم السياسية عام ١٩٧٣، انتسب النائب عبد الرحمن إلى حزب البعث العربي الإشتراكي منذ العام ١٩٦٦. تسلم مهاماً عديدة في القيادة الحزبية، منها: أمانة فرع الشمال، ثم عضواً في القيادة القطرية اللبنانية من عام ١٩٧٣ ولغاية عام ١٩٧٧، وكان آخرها أمانة فرع الشمال. التحق النائب عبد الرحمن عبد الرحمن بالعمل الفدائي من خلال الحزب، حيث شارك في التصدي للعدو الصهيوني سنة ١٩٨٢ وقام بثلاث عمليات فدائية .



النائب عبد الرحمن
محمد عبد الرحمن

شارك في نشاطات اجتماعية متعددة، أهمها عضوية المنتدى القومي العربي، عضو الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان. .

متزوج من السيدة دعد عبد اللطيف شعبان. أولاده: نهى، سوزان، وزينة.

التحق النائب عبد الرحمن بالعمل السياسي لأول مرة كنائب عن المقعد العلوي في قضاء عكار بالتعيين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وفي دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية. انتخب نائبا عن المقعد العلوي قضاء عكار، على لائحة السعادة وحصل على ٦١٢٠٠ صوتا، ثم أعيد انتخابه عن نفس المقعد على لائحة التضامن الوطني وحصل على ٨٣٩٤٧ صوتا.

انتخب عضوا في هيئة مكتب المجلس، عضو لجنة الإدارة والعدل النيابية، عضو لجنة السياحة والبيئة والزراعة النيابية. يعتبر النائب عبد الرحمن مرشحا حزبيا (مرشح حزب البعث العربي الإشتراكي).

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب عبد الرحمن على الأقضية في المحافظة كالتالي:

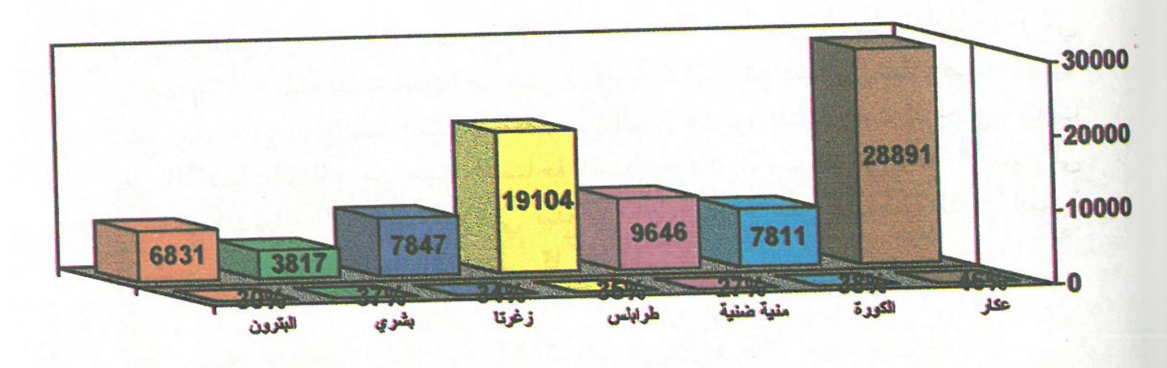
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٦٨٣١	٣٨١٧	٧٨٤٧	١٩١٠٤	٩٦٤٦	٧٨١١	٢٨٨٩١	٨٣٩٤٧

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب عبد الرحمن من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	عكار	الكورة	بشري	طرابلس	زغرتا	البترون	المنية الضنية
التوزيع	٪٤٦	٪٣٨	٪٣٧	٪٣٥	٪٣٤	٪٣٠	٪٢٧

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب عبد الرحمن ٣٧٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء عكار حصل فيه النائب عبد الرحمن على نسبة ٤٦٪ من عدد أصواته، يليه قضاء الكورة ٣٨٪، ثم قضاء بشري ٣٧٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

م بياني رقم ٢

35%
8%
5%
9%
23%
11%
9%

عكار الكورة ية ضنية طرابلس زغرتا بشري البترون

يتضح من خلال الرسم رقم ٢ أن قضاء عكار، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٥٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢٣٪، ثم قضاء المنية الضنية ١١٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب عبد الرحمن، كانت في الأقضية الثلاثة، من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..

النائب الأستاذ سايد خليل عقل

من مواليد البترون قضاء البترون سنة ١٩٣٣، تلقى علومه الابتدائية والمتوسطة في مدرسة الأخوة المريميين، والثانوية في معهد الحكمة في بيروت، حصل تعليمه العالي من جامعات فرنسا (اللسيه الفرنسية) وحاز على دبلوم في التجارة..

النائب سايد عقل

تعاطى الشأن السياسي والعام منذ كان شابا، عرف من خلال نشاطاته المتعددة في المجال الاجتماعي والسياسي، وهو صاحب مؤسسة سيفانوبيتش للسياحة في البترون، انخرط في المجال السياسي منذ العام ١٩٦٨ حيث انتخب نائبا لأول مرة، يعتبر النائب عقل من النواب القدامى في محافظة الشمال.

متزوج من السيدة نهاد جبران مقبل أولاده: خليل، جسي، كارين، وفرنسيين.

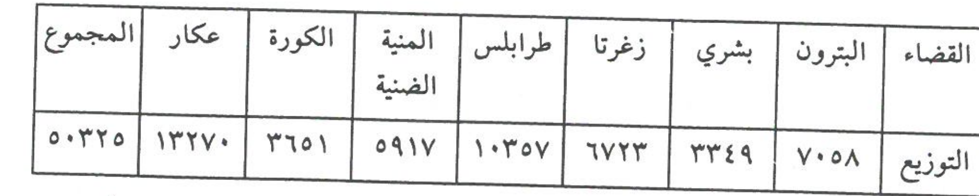
دخل النائب عقل الندوة البرلمانية لأول مرة في دورة عام ١٩٦٨ نائبا عن قضاء البترون، المقعد الماروني، حيث كانت تجرى الانتخابات على صعيد القضاء دائرة انتخابية واحدة.

أعيد انتخابه عام ١٩٧٢ عن المقعد الماروني في قضاء البترون، وفي دورة عام ١٩٩٢ انتخب عن المقعد الماروني في قضاء البترون على لائحة السعادة وحصل على ٤٩٩٥٠ صوتا.

ثم أعيد انتخابه نائبا في دورة عام ١٩٩٦ عن نفس المقعد على لائحة التضامن الوطني، وحصل على ٥٠٣٢٥ صوتا.

وبذلك يكون النائب عقل يشغل منصب نائبا منذ أكثر من ٢٩ سنة، وهو يعتبر من المرشحين المستقلين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب عقل، على الأقضية في المحافظة كالتالي:



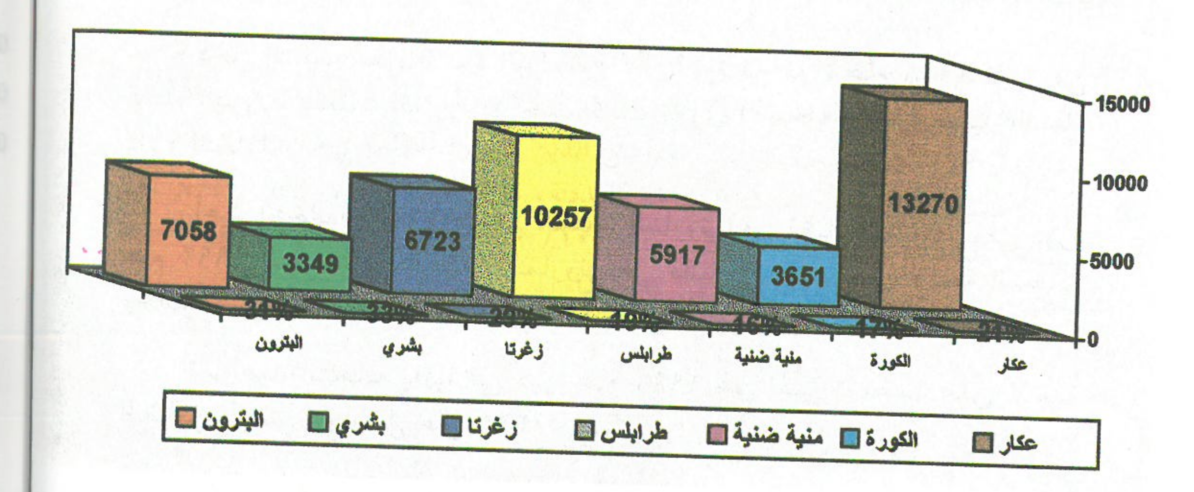
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٧٠٥٨	٣٣٤٩	٦٧٢٣	١٠٣٥٧	٥٩١٧	٣٦٥١	١٣٢٧٠	٥٠٣٢٥

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب عقل من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	البترون	زغرتا	عكار	طرابلس	الكورة	المنية الضنية
التوزيع	٣٣٪	٣١٪	٢٩٪	٢١٪	١٩٪	١٧٪	١٦٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب عقل ٢٢٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصل فيه النائب عقل على نسبة ٣٣٪ من عدد أصواته، يليه قضاء البترون ٣١٪، ثم قضاء زغرتا ٢٩٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر،كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢

26%
14%
7%
13%
21%
12%
7%

البترون بشري زغرتا طرابلس منية ضنية الكورة عكار

يتضح من خلال الرسم رقم ٢، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٦٪، يليه قضاء مدينة طرابلس ٢١٪، ثم قضاء البترون ١٤٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين، الذين صوتوا للنائب عقل، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



معالي الوزير
جان بدوي عبيد



الوزير جان عبيد

من مواليد بلدة علما قضاء زغرتا سنة ١٩٣٨، تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في مدرستي الكرملية والفرير طرابلس. حصل تعليمه العالي من الجامعة اليسوعية، وحصل على إجازة في الحقوق.

عمل في مجال الصحافة والإعلام، حيث شغل منصب مدير تحرير لإحدى مطبوعات دار الصياد.

عين مستشارا للرئيس إلياس سركيس، وكذلك للرئيس أمين الجميل. عين نائبا لأول مرة عن المقعد الماروني في قضاء الشوف عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.

شغل منصب وزير دولة في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى.

متزوج من السيدة لبنى البستاني: أولاده. سليمان، هلا، أمل، جنى، وبدوي.

لم يكن يوجد مقعد ماروني لقضاء مدينة طرابلس، فقد استحدث هذا المقعد خصيصا للوزير عبيد. بعد أن زيد عدد المقاعد النيابية كما نصت عليه اتفاقية الطائف.

انتخب الوزير عبيد نائبا عن قضاء مدينة طرابلس الإدارية في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية، على لائحة السعادة عن المقعد الماروني وحصل على ٥٦٦٨٥ صوتا.

ثم أعيد انتخابه عن نفس المقعد، على لائحة التضامن الوطني وحصل على ٦٢٨٩٠ صوتا.

تسلم حقيبة وزارة التربية والتعليم والشباب والرياضة في تشرين الثاني ١٩٩٦ ولم يزل، في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري الحالية. يعتبر الوزير عبيد مرشحا مستقلا.

توزعت الأصوات التي حصل عليها الوزير عبيد، على الأقضية في المحافظة كالتالي:

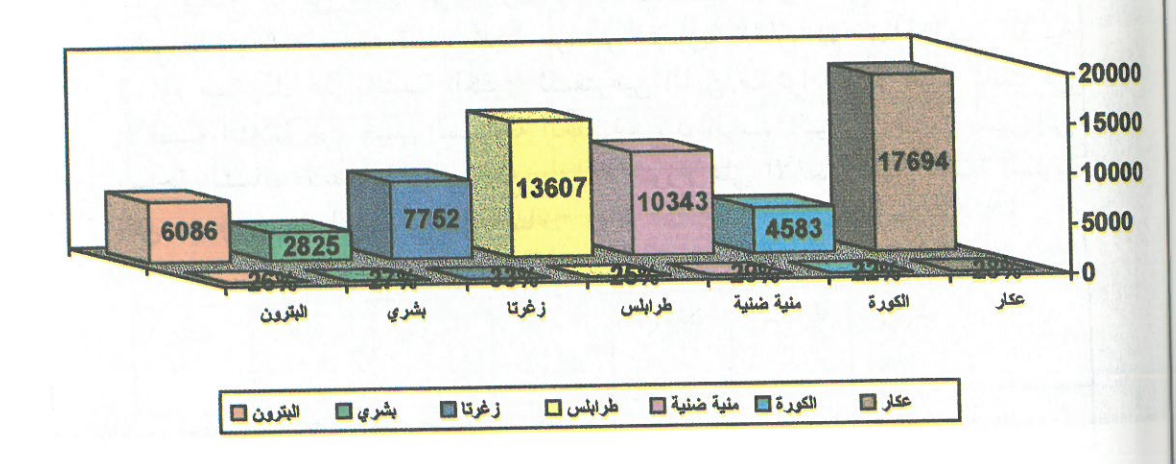
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٦٠٨٦	٢٨٢٥	٧٧٥٢	١٣٦٠٧	١٠٣٤٣	٤٥٨٣	١٧٦٩٤	٦٢٨٩٠

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها الوزير عبيد، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

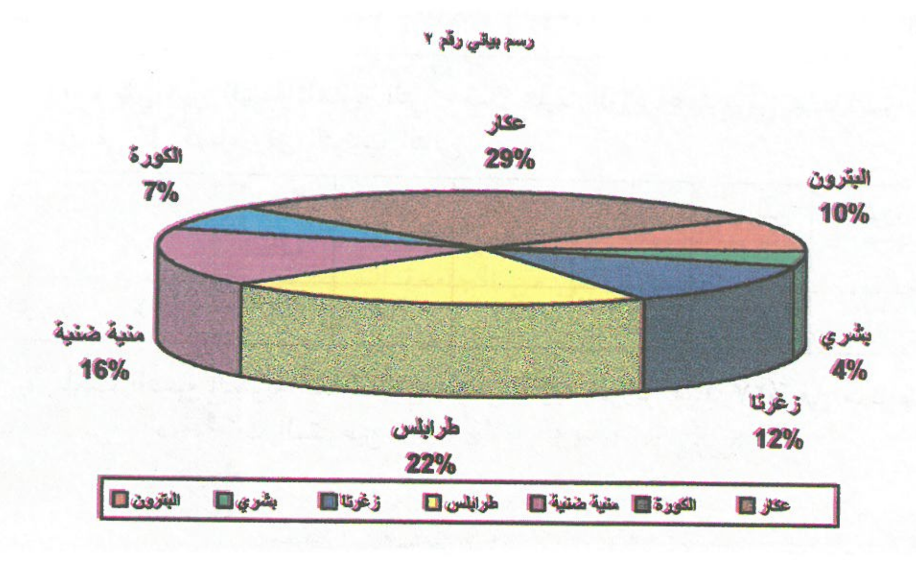
القضاء	زغرتا	المنية الضنية	عكار	بشري	البترون	طرابلس	الكورة
التوزيع	٣٣٪	٢٩٪	٢٨٪	٢٧٪	٢٦٪	٢٥٪	٢٢٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها الوزير عبيد ٢٧٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء زغرتا حصل فيه الوزير عبيد على نسبة ٣٣٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٢٩٪، ثم قضاء عكار ٢٨٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم واحد.



يتضح لنا من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٩٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢٢٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٦٪، مما يدل على النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للوزير عبيد كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ نقولا فؤاد غصن

من موااليد بلدة كوسبا قضاء الكورة سنة ١٩٣٨، نجل النائب السابق فؤاد غصن .



النائب نقولا غصن

ترشح لأول مرة في دورة عام ١٩٩٢ على لائحة التغيير، عن المقعد الروم الأرثوذكس وحصل على ٣٣١٣٣ صوتا.

انتخب نائبا عن نفس المقعد في دورة عام ١٩٩٦ على لائحة الإنماء والتغيير وحصل على ٧١٠٥١ صوتا.

يعتبر النائب نقولا غصن مرشحا تقليديا.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب غصن على الأقضية في المحافظة كالتالي.

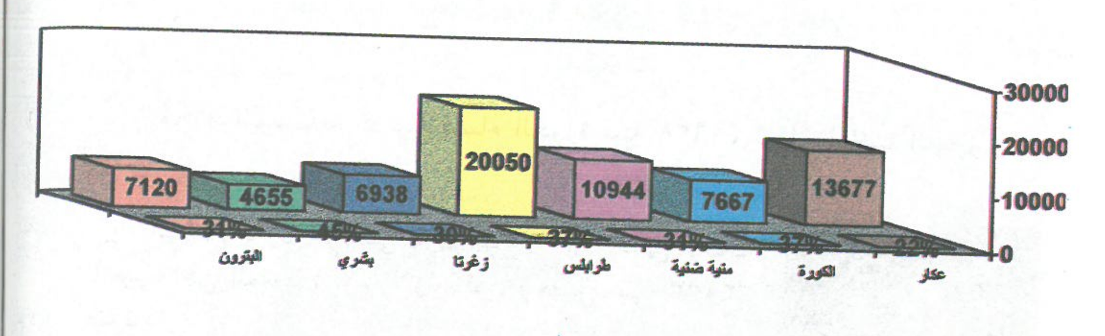
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٧١٢٠	٤٦٥٥	٦٩٣٨	٢٠٠٥٠	١٠٩٤٤	٧٦٦٧	١٣٦٧٧	٧١٠٥١

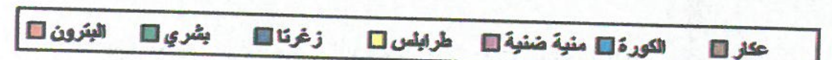
وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب غصن، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	طرابلس	الكورة	المنية الضنية	البترون	زغرتا	عكار
التوزيع	٤٥٪	٣٧٪	٣٧٪	٣١٪	٣١٪	٣٠٪	٢٢٪

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب غصن ٣١٪ في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

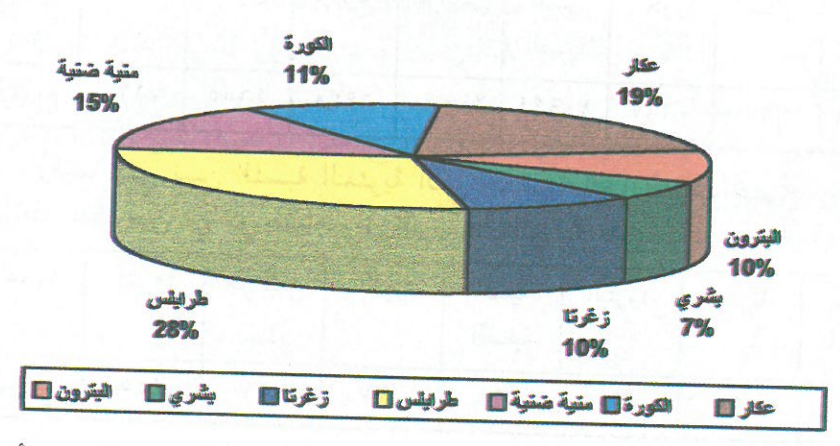
رسم بياني رقم ١





يتضح لنا من خلال هذا الرسم أن قضاء بشري حصل فيه النائب نقولا غصن على نسبة ٤٥٪ من عدد أصواته، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية وقضاء الكورة ٣١٪، ثم قضاء المنية الضنية ٣١٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١)..

رسم بياني رقم ٢



يتضح لنا من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٨٪، يليه قضاء عكار ١٩٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٥٪، مما يدل على النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب غصن كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب قي كل قضاء.

النائب الأستاذ فايز ميشال غصن

من مواليد بلدة كوسبا قضاء الكورة عام ١٩٥٠، تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في مدرسة الفرير طرابلس المرحلة الثانوية في معهد الرسل جونية، حصل تعليمه العالي من الجامعة اللبنانية كلية، الإعلام وحصل على إجازة في الصحافة والإعلام مارس مهنة الصحافة والإعلام، فكانت هذه المهنة منطلق حياته السياسية، بدأ التعاطي بالشأن العام منذ العام ١٩٨٥، اشتهر النائب غصن من خلال تبنيه القضايا المحلية، وهو يؤثر الخدمة على أي نوع من أنواع المساعدة.


النائب فايز غصن

يعتبر النائب غصن ابن العائلة السياسية العريقة في قضاء الكورة، حيث استطاع أن يحقق لنفسه مكانة مرموقة خلال فترة قصيرة، عرف كيف يستغل فراغا سياسيا كان قد خيم على قضاء الكورة.

متزوج من السيدة يونا باخوس حكيم: أولاده: نادين وكارين.

انتخب النائب غصن لأول مرة في دور عام ١٩٩٢ عن المقعد الأرثوذكسي في قضاء الكورة على لائحة السعادة وحصل على ٤٨١٨٨ صوتا.

أعيد انتخابه في دور عام ١٩٩٦ الانتخابية عن نفس المقعد في قضاء الكورة على لائحة التضامن الوطني وحصل على ٦٤٤٦٥ صوتا، مقرر لجنة المال والموازنة النيابية، عضو لجنة التربية النيابية، وعضو لجنة الإعلام النيابية، يعتبر النائب فايز غصن مرشحاً مستقلاً.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب غصن على الأقضية في المحافظة كالتالي:

القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٦٤٧٣	٤٧٩٦	٩١١٠	١١٩٩٧	٨٢٩١	٦٨٠٥	١٦٩٩٣	٦٤٤٦٥

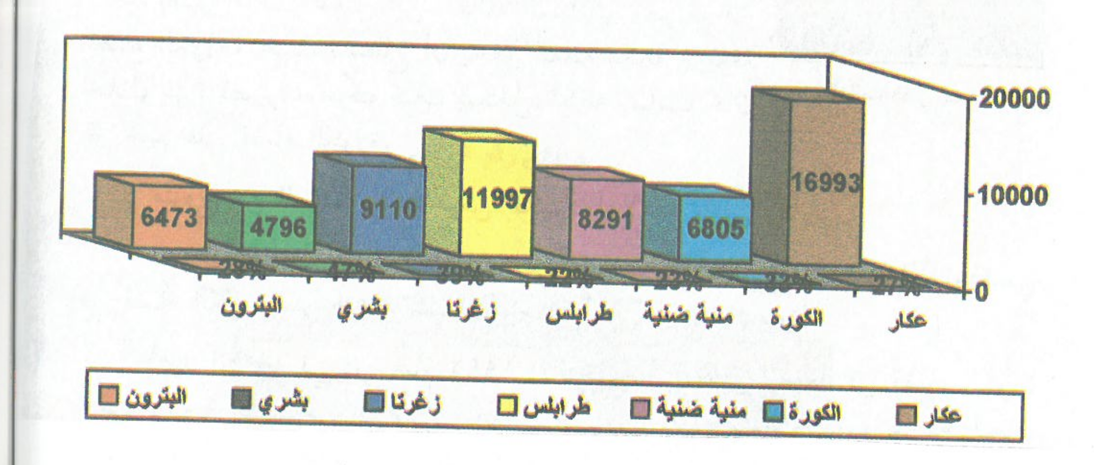
وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب غصن، من عدد

أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	زغرتا	الكورة	البترون	عكار	المنية الضنية	طرابلس
التوزيع	٪٤٧	٪٣٩	٪٣٣	٪٢٨	٪٢٧	٪٢٣	٪٢٢

وبلغت النسبة المئوية العامة، التي حصل عليها النائب غصن ٢٨٪، في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذه الرسم أن قضاء بشري حصل فيه النائب غصن على نسبة ٤٧٪ من عدد أصواته، ليه قضاء زغرتا ٣٩٪، ثم قضاء الكورة ٣٣٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢

26%
10%
7%
14%
19%
13%
11%

البترون بشري زغرتا طرابلس منية ضنية الكورة عكار

يتضح من خلال الرسم رقم (٢) أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٦٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ١٩٪، ثم قضاء زغرتا ١٤٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب غصن، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..



النائب الدكتور أحمد شوقي محمد فتفت

من مواليد بلدة سير الضنية قضاء الضنية سنة ١٩٥٣، نجل النائب السابق محمد خضر فتفت، تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة الفرير طرابلس، حصل تعليمه العالي من جامعة .U.C.L الكاثوليكية في بلجيكا ونال شهادة الدكتوراه في الطب اختصاص طب داخلي وجهاز هضمي.



النائب د. أحمد شوقي فتفت

تسلم عبء المسؤولية السياسية منذ كان طالبا، حيث ترأس اتحاد الطلبة اللبنانيين في لوفان سنة ١٩٧٥.، ثم رأس اتحاد الطلبة العرب عام ١٩٧٦.، وفي نفس العام انتخب رئيسا لنادي الطلاب الأجانب في الجامعة المذكورة، ومن ثم الناطق باسم الحركة الوطنية اللبنانية في بلجيكا منذ العام ١٩٨٢ ولغاية عام ١٩٨٦.

متزوج من السيدة رولا مظلوم. أولاده: سامي، وزياد.

بدأ العمل كطبيب متخصص فور عودته إلى لبنان في العام،١٩٨٦ أحب أن يكمل مسيرة والده من خلال تعاطيه الشأن العام، إذ سخر كفاءته الطبية لخدمة الناس ومساعدتهم.

ترشح النائب فتفت في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية على لائحة التغيير في الشمال ونال ٣١٩٢٨ صوتا.

انتخب نائبا في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية عن المقعد السني في قضاء المنية الضنية، على لائحة الإنماء والتغيير وكان من نواة مؤسسيها. وحصل على ٥٨٢٠٩ صوتا.

انتخب عضوا في لجنتي الصحة والإدارة والعدل النيابيتين، رئيس اللجنة البرلمانية الفرنكوفونية، ورئيس لجنة الصداقة اللبنانية اليابانية.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب فتفت على الأقضية في المحافظة كالتالي:

القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٢٧٥٤	٢٤٩٥	٤٦٤٨	١٩١٤٣	١٠٥٧٣	٣٤٤٥	١٥١٥١	٥٨٢٠٩

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب فتفت، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي

القضاء	طرابلس	المنية الضنية	عكار	بشري	زغرتا	الكورة	البترون
التوزيع	٪٣٥	٪٣٠	٪٢٤	٪٢٤	٪٢٠	٪١٦	٪١٢

وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب فتفت ٪٢٦ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

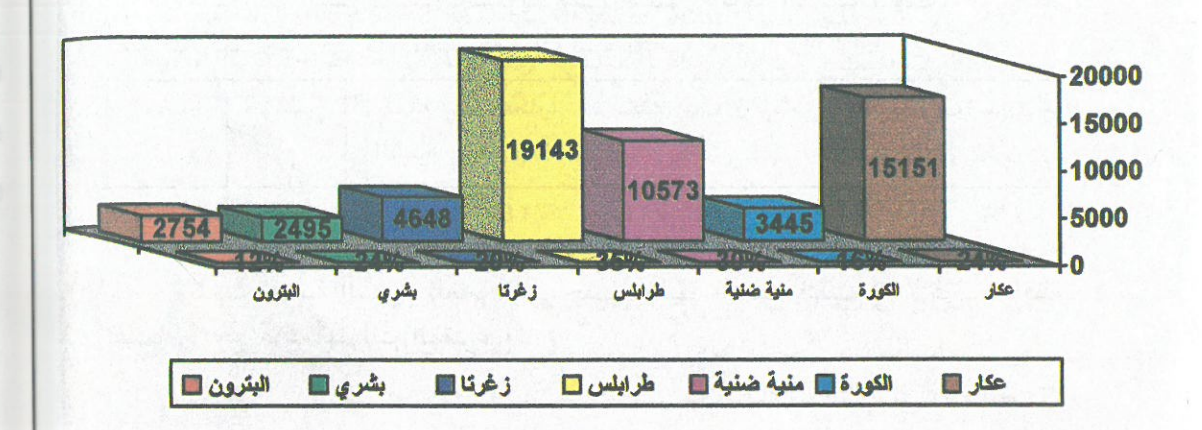
رسم بياني رقم ٢

عكار 26%
الكورة 6%
البترون 5%
بشري 4%
زغرتا 8%
منية ضنية 18%
طرابلس 33%

البترون | بشري | زغرتا | طرابلس | منية ضنية | الكورة | عكار

يتضح لنا من خلال هذا الرسم أن قضاء مدينة طرابلس حصل فيه النائب فتفت على نسبة ٪٣٥ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٪٣٠، ثم قضاء عكار وقضاء بشري ٪٢٤، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم واحد.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٣٪، يليها قضاء عكار ٢٦٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٨٪، مما يدل على النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب فتفت كانت في الأقضية الأربعة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب قي كل قضاء.

النائب الأستاذ عصام مخائيل فارس

من قضاء عكار، مواليد طرابلس عام ١٩٣٧، تلقى علومه حتى المرحلة الثانوية في كلية طرابلس المعروفة حاليا بمركز داوود كرم التربوي، حاز على شهادة الدكتوراه الفخرية في الاقتصاد من عدة جامعات أمريكية وعالمية، ومن أبرزها جامعة تافتس في بوسطن، بدأ حياته العملية في مناصب عدة في مجموعة شركات إيبلا في لبنان وخارجه، بعد أن أصبح مالكا لإحدى أكبر شركات تعهد للبناء في أوروبا التي قامت بتنفيذ أضخم المشاريع في المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى من العالم. باشر في برنامج استثمارات في إمتلاك شركات صناعية وبتروكيميائية، وتأسيس مجموعة مصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى نشاطه الاستثماري في لبنان، وأصبح مالكا لمجموعة تضم ٧٠ ألفا من الموظفين، كرّس نجاحاته في خدمة لبنان والإنسان، فرعى عدة مؤتمرات وشارك في مختلف الندوات الاقتصادية والأكاديمية، والاجتماعية والمالية والإنمائية والسياسية في لبنان، وفي عدة عواصم عالمية، أبرزها سلسلة محاضرات عصام فارس في بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية.


النائب عصام فارس

رعى النائب فارس نشاطات واسعة على الصعيد الاجتماعي، فقدمت مؤسسته المساعدات المرضية والاستشفائية في المستشفيات والمستوصفات التي أنشأتها المؤسسة، وبادرت في إقامة الحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية وشاركت في العديد من المناسبات لتبادل الخبرات بين مختلف الكفاءات الطبية العالمية واللبنانية، كما نظّمت حملات التوعية في القرى والمناطق.

أشرفت مؤسسة فارس على فتح الفرص أمام أكثر من أربعين ألف طالب وطالبة لمتابعة التحصيل العلمي العالي عبر منح جامعية، كما ساهم في تشييد مبنى عصام فارس في جامعة البلمند، ومبنى عصام فارس في الجامعة الأمريكية، ومدرسة التمريض في المستشفى الإسلامي في طرابلس، كذلك ساهم في إنشاء مبنى عصام فارس في مركز داود كرم التربوي، وساهم في إعادة بناء الكولدج هول في جامعة بيروت الأمريكية وغيرها.

يترأس مجموعة «ويدج» في لبنان وخارجه، وبنك ويدج في بيروت، كما يترأس مجالس إدارة العديد من الشركات العالمية في أكثر من عاصمة ومدينة أشهرها في هيوستن ـ تكساس، وفي جنيف سويسرا وفي أمستردام.

تم تكريم النائب فارس بعدة أوسمة أهمها:

وسام الأرز الوطني من رتبة فارس.

وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور.

وسام القديسين بطرس وبولس.

وشاح القديس يوحنا الدمشقي، من أعلى رتبة فضلا عن عدة أوسمة من بلدان أخرى.

متزوج من السيدة هلا فارس، أولاده: ميشال، نجاد، فارس، ونور.

انتخب النائب فارس نائبا عن المقعد الروم الأرثوذوكس في قضاء عكار على لائحة التضامن الوطني وكان ركنا أساسيا في اللائحة، حيث حصل على ٩٢٨٨١ صوتا.

يعتبر النائب فارس من المرشحين المستقلين، والمعتمدين على رصيدهم الخدماتي الواسع.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب فارس على الأقضية في المحافظة كالتالي:

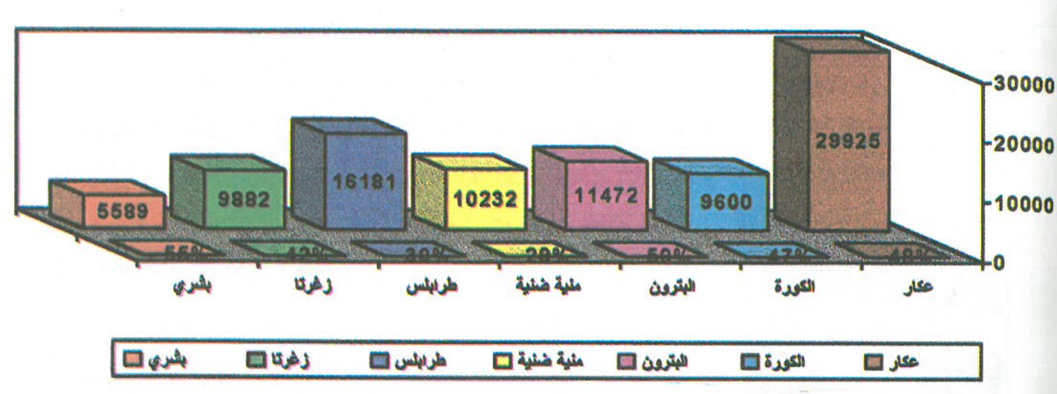
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	١١٤٧٢	٥٥٨٩	٩٨٨٢	١٦١٨١	١٠٢٣٢	٩٦٠٠	٢٩٩٢٥	٩٢٨٨١

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب فارس من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	البترون	عكار	الكورة	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية
التوزيع	٪٥٥	٪٥٠	٪٤٨	٪٤٧	٪٤٢	٪٣٠	٪٢٩

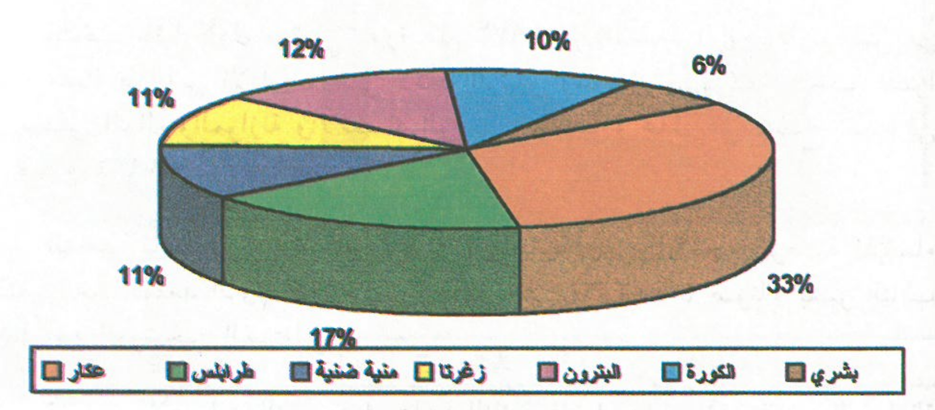
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب فارس ٤١٪ في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصل فيه النائب فارس على نسبة ٥٥٪ من عدد أصواته، يليه قضاء البترون ٥٠٪، ثم قضاء عكار ٤٨٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)،. أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٣٣٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ١٧٪، ثم قضاء البترون ١٢٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب فارس،كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢)، يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..

النائب الأستاذ موريس حبيب فاضل

من مواليد طرابلس سنة ١٩٢٨، تعاطى التجارة بعد أن أنهى دراسته وأصبح من كبار رجال الأعمال، اشتهر النائب فاضل من خلال تعاطيه الشأن العام بالخدمات الكثيرة التي أسداها للناس، أسس شركة.A.B.C الشهيرة، وترأس مجلس إدارتها، له اهتمامات بالشؤون التربوية والاجتماعية، حيث انصبت جلّ خدماته في المساعدات التربوية الطلابية.

النائب موريس فاضل

متزوج من السيدة ديانا صفير، أولاده: حبيب. روبير، كريم، وداني.

النائب موريس فاضل ترشح للمرة الأولى في دورة عام ١٩٦٤ عن المقعد الروم الأرثوذكس عن قضاء مدينة طرابلس الإدارية، ثم أعاد ترشيح نفسه في دورة عام ١٩٦٨ منفرداً عن نفس المقعد.

انتخب نائبا لأول مرة في دورة عام ١٩٧٢ عن المقعد الروم الأرثوذكس في قضاء مدينة طرابلس الإدارية، على لائحة الرئيس رشيد كرامي، كما انتخب عضوا في لجنتي المال والموازنة والاقتصاد الوطني النيابيتين، عدل عن ترشيح نفسه في دورة عام ١٩٩٢ .

انتخب نائباً في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية على اللائحة الوطنية للإنماء والتغيير عن المقعد الروم الأرثوذكس وحصل على (١٠٠٦١٦) صوتا، يعتبر النائب فاضل من المرشحين المستقلين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب فاضل على الأقضية في المحافظة كالتالي.

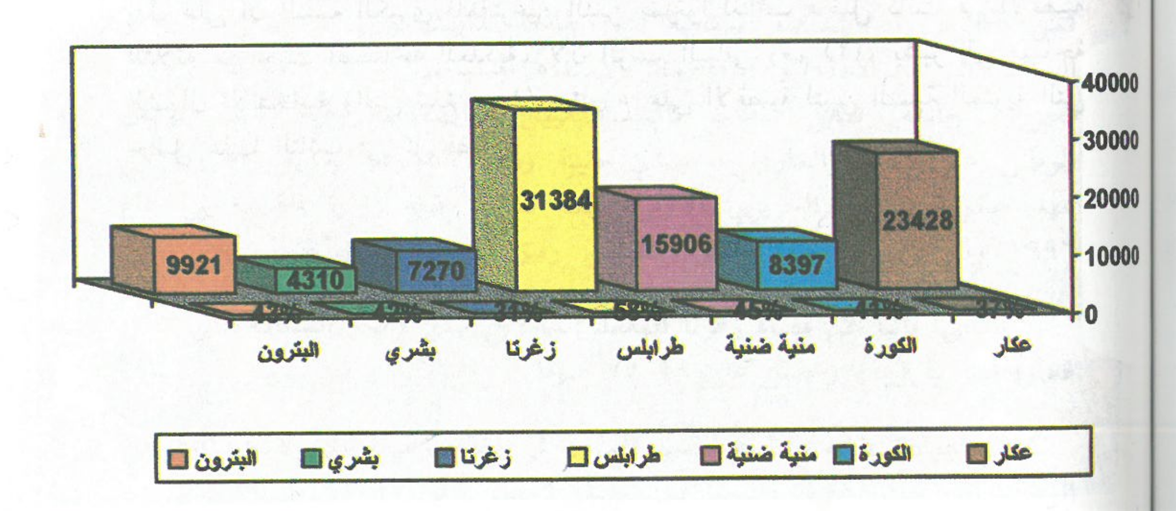
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٩٩٢١	٤٣١٠	٧٢٧٠	٣١٣٨٤	١٥٩٠٦	٨٣٩٧	٢٣٤٢٨	١٠٠٦١٦

وفيما يلي نبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب فاضل من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	طرابلس	المنية الضنية	البترون	بشري	الكورة	عكار	زغرتا
التوزيع	٥٨٪	٤٥٪	٤٣٪	٤٢٪	٤١٪	٣٧٪	٣١٪

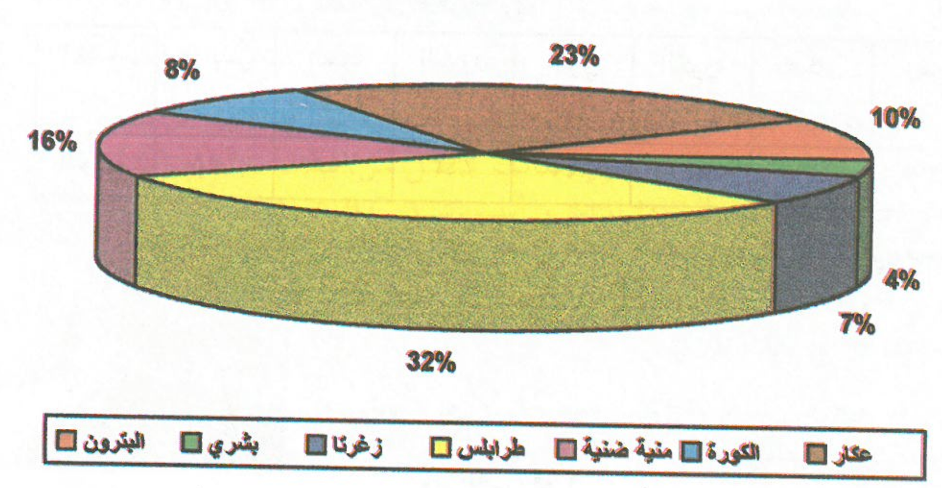
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب فاضل ٤٤٪ في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية حصل فيه النائب فاضل على نسبة ٥٨٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٤٥٪، ثم قضاء البترون ٤٣ ٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢

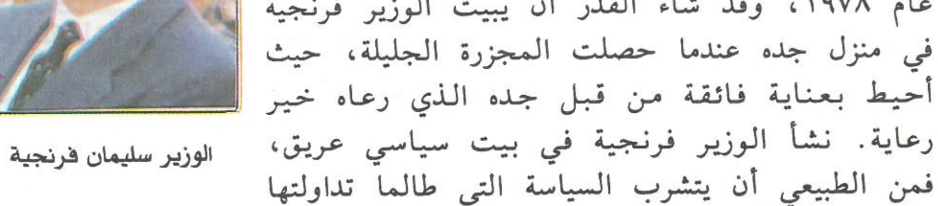


يتضح من خلال الرسم رقم (٢) أن قضاء مدينة طرابلس أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٢٪، يليه قضاء عكار ٢٣٪،ثم قضاء المنية الضنية ١٦٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب فاضل كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢)، يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.

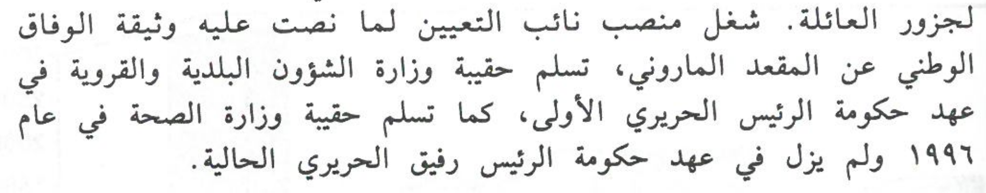


معالي الوزير
الأستاذ سليمان طوني فرنجية

الوزير سليمان فرنجية



من مواليد قضاء زغرتا، نجل النائب الراحل طوني سليمان فرنجية، وحفيد الرئيس الراحل سليمان قبلان فرنجية. نشأ وترعرع في كنف جده الرئيس سليمان فرنجية وهو في سن الحادية عشرة إثر حادثة إهدن المروعة التي استشهد فيها والده ووالدته وأخويه عام ١٩٧٨، وقد شاء القدر أن يبيت الوزير فرنجية في منزل جده عندما حصلت المجزرة الجليلة، حيث أحيط بعناية فائقة من قبل جده الذي رعاه خير رعاية. نشأ الوزير فرنجية في بيت سياسي عريق، فمن الطبيعي أن يتشرب السياسة التي طالما تداولتها العائلة بين أفرادها، وهو يجسد الإمتداد السياسي لجزور العائلة. شغل منصب نائب التعيين لما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني عن المقعد الماروني، تسلم حقيبة وزارة الشؤون البلدية والقروية في عهد حكومة الرئيس الحريري الأولى، كما تسلم حقيبة وزارة الصحة في عام ١٩٩٦ ولم يزل في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري الحالية.



انتخب نائباً عن قضاء زغرتا المقعد الماروني على لائحة السعادة التي شكل عضوا أساسيا فيها، وحصل على ٧٥٠٩٨ صوتا.

ثم أعيد انتخابه نائبا عن نفس المقعد في قضاء زغرتا على لائحة التضامن الوطن والتي شكل عضوا أساسيا فيها أيضاً، وحصل على ٩٥٤٠٧ صوتا.

يعتبر الوزير فرنجية من المرشحين التقليديين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها الوزير فرنجية، على الأقضية في المحافظة كالتالي:

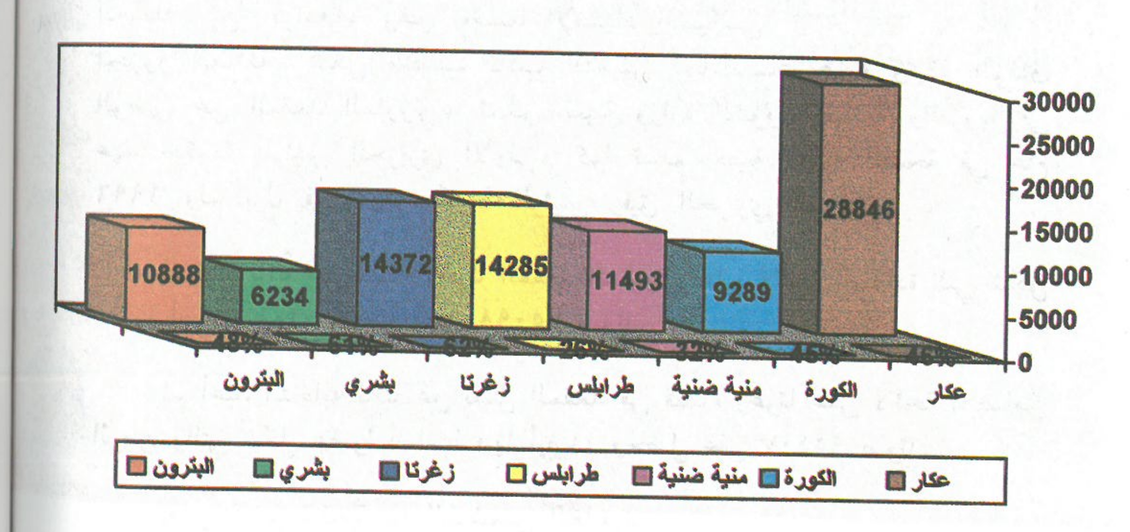
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	١٠٨٨٨	٦٢٣٤	١٤٣٧٢	١٤٢٨٥	١١٤٩٣	٩٢٨٩	٢٨٨٤٦	٩٥٤٠٧

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها الوزير فرنجية، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	زغرتا	بشري	البترون	عكار	الكورة	المنية الضنية	طرابلس
التوزيع	٦٢٪	٦١٪	٤٨٪	٤٦٪	٤٥٪	٣٢٪	٢٦٪

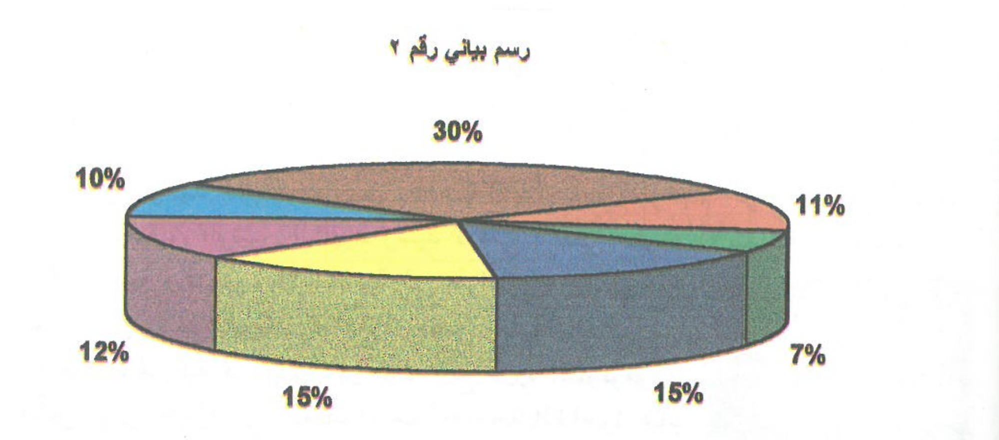
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها الوزير فرنجية ٤٢٪، في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء زغرتا حصل فيه الوزير فرنجية على نسبة ٦٢٪ من عدد أصواته، يليه قضاء بشري ٦١٪، ثم قضاء البترون ٤٨٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢) أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٠٪، يليه قضاءي مدينة طرابلس الإدارية وزغرتا ١٥٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذي صوتوا للوزير فرنجية، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢) يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المشوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..



دولة الرئيس عمر عبد الحميد كرامي

من مواليد مدينة طرابلس عام ١٩٣٥، نجل الزعيم الراحل عبد الحميد كرامي، وشقيق الرئيس الشهيد رشيد كرامي. تلقى علومه الابتدائية والتكميلية في كلية التربية والتعليم الإسلامية في طرابلس، والمرحلة الثانوية في الأنترناشونال كولدج، حصل تعليمه العالي من الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث تابع دورة السوفومور، حائز على إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٦.


الرئيس عمر كرامي

مارس مهنة المحاماة منذ عام ١٩٥٦، وأسس مكتبا خاصا للمحاماة، خاض ميدان الأعمال الحرة، وخاصة في قطاع البناء والإنشاءات، كما ساهم في أعمال مؤتمر لوزان، بصفته مستشارا للرئيس الشهيد رشيد كرامي عام ١٩٧٨.

تولى وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة في عهد حكومة الرئيس سليم الحص عام ١٩٨٩ حتى العام ١٩٩٠، كلف بتأليف الحكومة اللبنانية في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠ حتى ١٦ أيار ١٩٩٢، قلد الوشاح الأكبر للجمهورية اللبنانية عام ١٩٩١.

متزوج من السيدة مريم مصباح قبطان: أولاده خالد، فيصل، يمن، وزينة.

شغل مركز نائب لأول مرة بالتعيين عن المقعد السني الشاغر في قضاء مدينة طرابلس الإدارية، انتخب نائبا في دورة عام ١٩٩٢ عن المقعد السني في مدينة طرابلس على لائحة السعادة التي ترأسها وحصل على ٧٢٣٥٨ صوتا، أعيد انتخابه عن نفس المقعد على لائحة التضامن الوطني الذي ترأسها أيضا وحصل على ٦٩١٨٦ صوتا.

اعتكف الرئيس كرامي عن حضور جلسات مجلس النواب، لاعتقاده بأن انتخابات محافظة الشمال لم تكن بالمستوى المطلوب، مدعيا أن هناك تدخلات من السلطة، عملت على الحد من أصواته، إلى جانب فقدان المصداقية من قبل بعض أعضاء لائحته، يعتبر الرئيس كرامي من المرشحين التقليديين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها الرئيس كرامي على الأقضية في المحافظة كالتالي. :

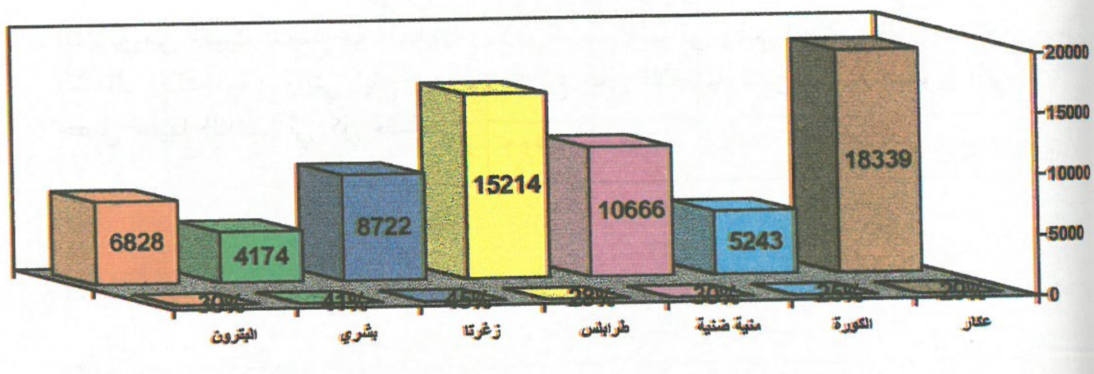
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٦٨٢٨	٤١٧٤	٨٧٢٢	١٥٢١٤	١٠٦٦٦	٥٢٤٣	١٨٣٣٩	٦٩١٨٦

وفيما يلي نبّين النسبة المئوية التي حصل عليها الرئيس كرامي من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	زغرتا	المنية الضنية	البترون	عكار	طرابلس	الكورة
التوزيع	٪٤١	٪٣٧	٪٣٠	٪٣٠	٪٢٩	٪٢٨	٪٢٥

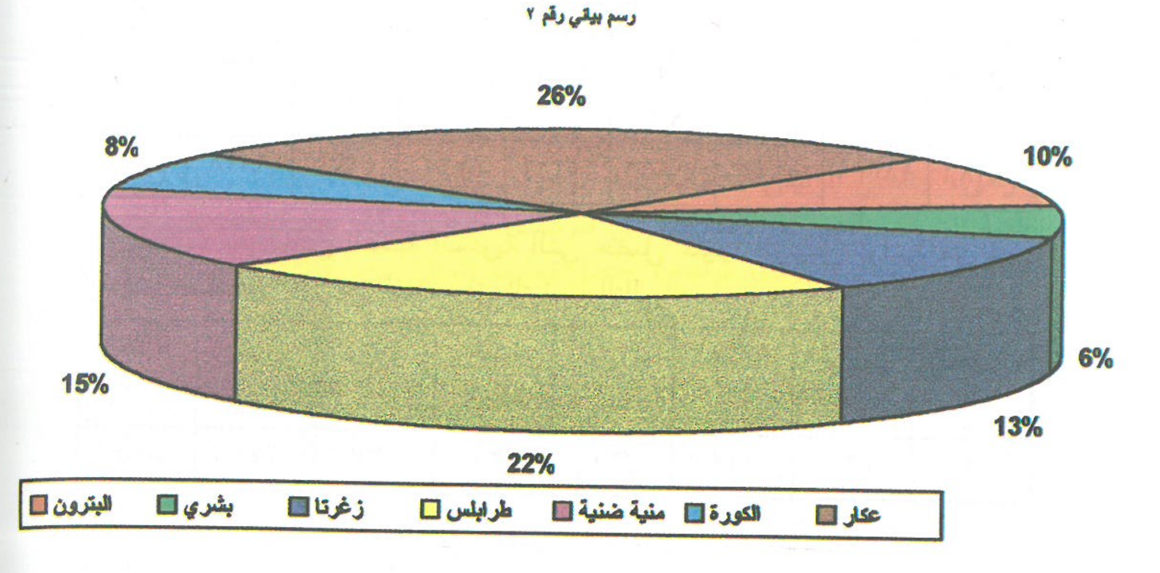
وبلغت النسبة المئوية التي حصل عليها الرئيس كرامي ٣٠٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



البترون بشري زغرتا طرابلس منية ضنية الكورة عكار

يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصل فيه الرئيس كرامي على نسبة ٤١٪ من عدد أصواته، يليه قضاء زغرتا ٣٧٪، ثم قضاء المنية الضنية والبترون ٣٠٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).



يتضح من خلال الرسم رقم ٢ أن قضاء عكار، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٤٪، يليه قضاء مدينة طرابلس ٢٢٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٥٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين، الذين صوتوا للرئيس كرامي، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب الأستاذ أحمد مصطفى كرامي

من مواليد مدينة طرابلس سنة ١٩٤٤، ترشح النائب أحمد كرامي لأول مرة في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية، على لائحة التغيير عن المقعد السني في قضاء مدينة طرابلس الإدارية، وحصل على ٤١٣٤٤ صوتا.



النائب أحمد كرامي

انتخب نائبا عن المقعد السني في طرابلس على لائحة الإنماء والتغيير وحصل على ٨١٤٨٩ صوتا، وكان من نواة مؤسسي اللائحة.

يعتبر النائب أحمد كرامي مرشحا شعبيا.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب كرامي، على الأقضية في المحافظة كالتالي:

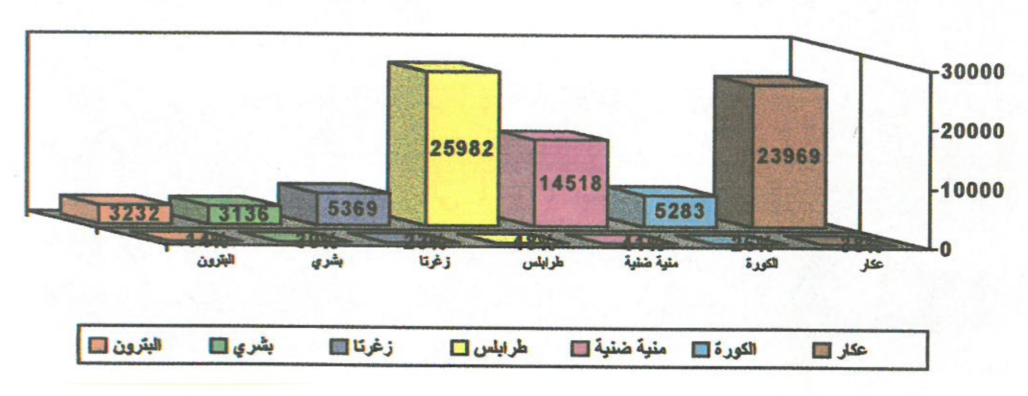
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٣٢٣٢	٣١٣٦	٥٣٦٩	٢٥٩٨٢	١٤٥١٨	٥٢٨٣	٢٣٩٦٩	٨١٤٨٩

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب كرامي من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	طرابلس	المنية الضنية	عكار	بشري	الكورة	زغرتا	البترون
التوزيع	٤٨٪	٤١٪	٣٨٪	٣٠٪	٢٦٪	٢٣٪	١٤٪

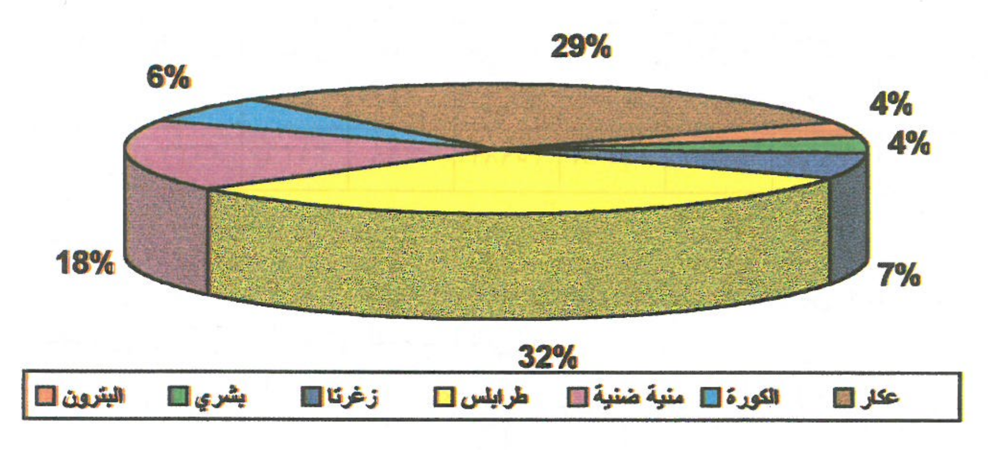
وبلغت النسبة المئوية العامة، التي حصل عليها النائب كرامي ٣٦٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية حصل فيه النائب كرامي على نسبة ٤٨٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٤١٪، ثم قضاء عكار ٣٨٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

رسم بياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم ٢، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٢٪، يليه قضاء عكار ٢٩٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٨٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب كرامي، كانت في الأقضية الثلاث من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪،تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء..



من مواليد طرابلس سنة ١٩٤٤، ترشح عن المقعد السني في قضاء مدينة طرابلس الإدارية على لائحة التضامن الوطني، انتخب نائبا في دورة عام ١٩٩٢ وحصل على (٥٤٢٥٤) صوتا. وفي دورة عام ١٩٩٦ انتخب نائبا عن نفس المقعد، وحصل على (٨١٤٢١) صوتا. يعتبر النائب كبارة من المرشحين الذين يتمتعون بقاعدة شعبية واسعة، حيث يجمع في ترشيحه بين تمثيل العائلة وتمثيل مصالح الفئات الشعبية، لديه اهتمام كامل بقضايا الناس وحاجاتهم، إيمانا منه بقدرات الإنسان اللبناني، حيث يسعى إلى توفير العدالة الاجتماعية. وتحقيق تكافؤ الفرص، ملتزما بقضايا العرب وارتباط لبنان بمحيطه العربي تاريخا وموقعا ومصيرا من منطلق إيمانه بحرية الإنسان وتمسكه بأرضه وتراثه وحضارته، والأخذ بأسباب التطور والرقي واكتساب العلوم.


النائب
محمد عبد اللطيف كبارة

يعد فوز النائب كبارة أمرا واقعا بعيدا عن التنبؤات، وقد حاول من خلال مسيرته النيابية تخطي الاعتبارات السياسية الضيقة والعقلية المتزمتة التقليدية، رافعا شعار مصلحة طرابلس والشمال، وجاهدا لتحريك مشاريعها الإنمائية ورفع الحرمان عنها.

متزوج من السيدة هند السنكري. أولاده: عبد الكريم، وساره.

انتخب عضوا في لجنتي الإدارة والعدل ولجنة الطعون النيابية في دورة عام ١٩٩٢، وفي دورة عام ١٩٩٦ النيابية انتخب مقررا في لجنة الأشغال العامة، وعضوا في لجنة الدفاع الوطني. يعتبر النائب كبارة مرشح عائلة.

توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب كبارة على الأقضية في المحافظة كالتالي:

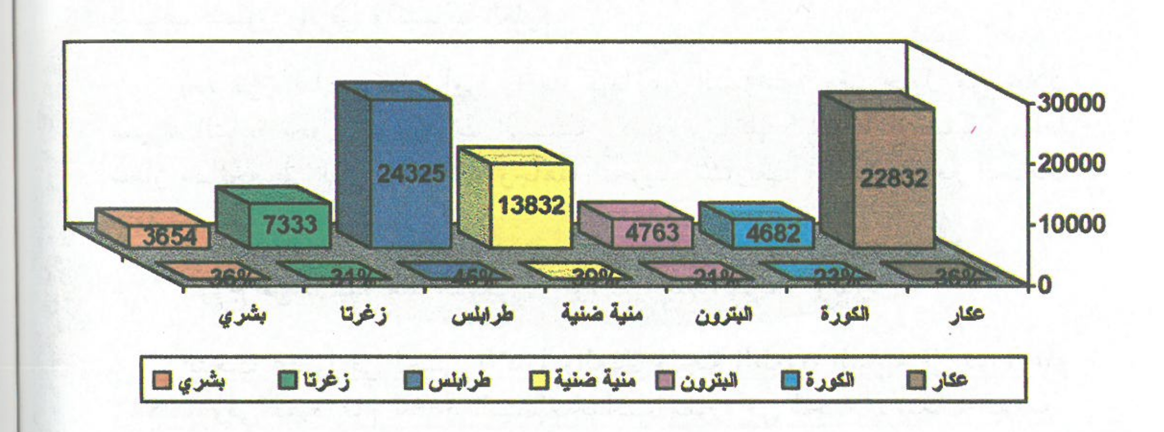
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٤٧٦٣	٣٦٥٤	٧٣٣٣	٢٤٣٢٥	١٣٨٣٢	٤٦٨٢	٢٢٨٣٢	٨١٤٢١

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب كبارة من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	طرابلس	المنية الضنية	بشري	عكار	زغرتا	الكورة	البترون
التوزيع	٪٤٥	٪٣٩	٪٣٦	٪٣٦	٪٣١	٪٢٣	٪٢١

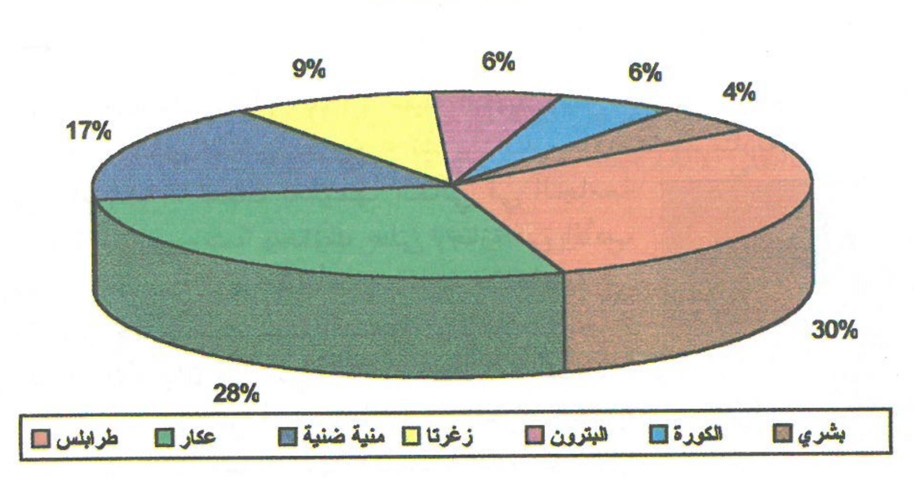
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها النائب كبارة ٣٦٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية حصل فيها النائب كبارة على نسبة ٤٥٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٣٩٪، ثم قضاء بشري ٣٦٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢)، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية، أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت٣٠٪، يليه قضاء عكار ٢٨٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٧٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب كبارة، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢)، يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب السيدة نائلة عيسى الخوري نجيب معوض

من مواليد بشري عام ١٩٤٠، عقيلة الشهيد رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ رنيه معوض، الذي انتخب بتاريخ ٥ تشرين الثاني، واستشهد بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٩. تلقت تعليمها العالي في الجامعة اليسوعية في بيروت، وحازت على إجازة في الأدب الفرنسي. خضعت لدورات تأهيل باللغة الإنكليزية في جامعة كابردج. مارست مهنة الصحافة والإعلام كمحررة في جريدة الأوريان من سنة ١٩٦٣. متعدد النشاطات الاجتماعية والثقافية. من أبرز نشاطاتها في الحركة الكشفية للبنات، حيث كانت مسؤولة فيها. تسلمت عبء المسؤولية السياسية بعد استشهاد الرئيس معوض، حيث عينت نائبا عن قضاء زغرتا عام ١٩٩١.


النائب نائلة معوض

قامت بزيارات رسمية عدة إلى الخارج بهدف حض المجتمع الدولي على المساعدة لإنقاذ لبنان من محنته،كما لبّت دعوات عديدة منها:

دعوة من مؤسسة الحزب الليبرالي في ألمانيا «فريد ريش نومن»، ألقت خلالها محاضرة بعنوان هل من أمل باق للبنان عام ١٩٩٠، لقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش في كانون الأول عام ١٩٩٠، زيارة إلى الفاتيكان في حزيران ١٩٩٠ تلبية لدعوة خاصة، المشاركة في منتدى أطلنطا حول لبنان برئاسة وزير خارجية الجزائر السيد الأخضر الإبراهيمي بدعوة من الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، «أميركان تاسك فورس» في كانون الأول ١٩٩١، شاركت في مؤتمر الأحزاب الليبرالية في العالم، والذي عقد في مدينة لوسان في سويسرا في أيلول ١٩٩١. شاركت في المنتدى الذي استمر ٣ أيام في الولايات المتحدة بدعوة من الأكاديمية للحرية وحقوق الإنسان في أيار ١٩٩١. شاركت في مؤتمر المجموعة الأوروبية في بروكسل في الخامس من شهر تشرين الأول ١٩٩١، زيارة خاصة من رئيس جمهورية كولومبيا وزوجته في كانون الثاني ١٩٩٢. مثلت المجلس النيابي اللبناني في المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في ياوندي في نيسان ١٩٩٢ في الكامرون، زيارة إلى المملكة المغربية في أيار ١٩٩٢ تلبية لدعوة رسمية من جلالة الملك الحسن الثاني. مثلّت المجلس النيابي في مؤتمر قمة الأرض، الذي عقد في ريو

دي جانيور ـ البرازيل في حزيران ١٩٩٢. مثلت المجلس النيابي في القمة الدولية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار ١٩٩٥..

أولادها: ميشال وريما.

انتخبت النائب معوض نائبا في دورة عام ١٩٩٢ عن المقعد الماروني في قضاء زغرتا على لائحة السعادة وحصلت على (٩٠٥٩٩) صوتا.

ثم أعيد انتخابها في دورة عام ١٩٩٦ عن المقعد الماروني في قضاء زغرتا على لائحة التضامن الوطني، وحصلت على (١٠٨٦٣١). صوتا.

انتخبت عضوا في لجنة المال والموازنة، ولجنة التربية النيابيتين. تعتبر النائب معوض مرشحا مستقلا.

توزعت الأصوات التي حصلت عليها النائب معوض على الأقضية في المحافظة كالتالي:

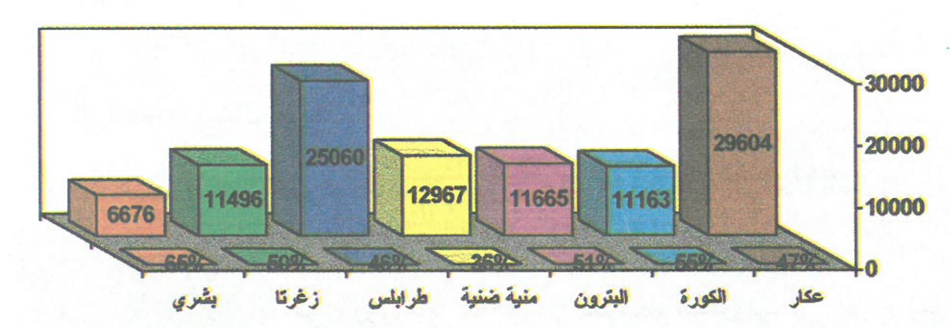
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	١١٦٦٥	٦٦٧٦	١١٤٩٦	٢٥٠٦٠	١٢٩٦٧	١١١٦٣	٢٩٦٠٤	١٠٨٦٣١

وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصلت عليها النائب معوض من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء، وفق الترتيب التالي:

القضاء	بشري	الكورة	البترون	زغرتا	عكار	طرابلس	المنية الضنية
التوزيع	٦٥٪	٥٥٪	٥١٪	٥٠٪	٤٧٪	٤٦٪	٣٦٪

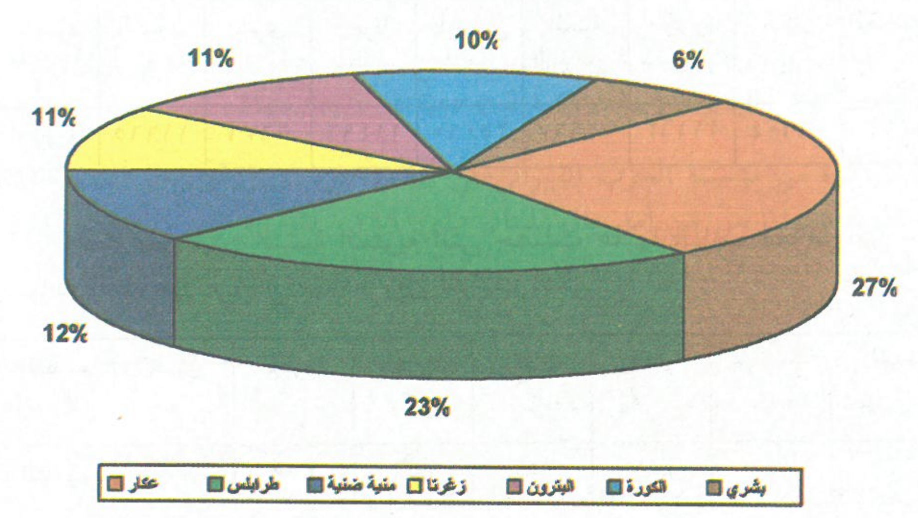
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصلت عليها النائب معوض في محافظة الشمال ٤٩٪ من عدد أصوات المقترعين.

الرسم البياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء بشري حصلت فيه النائب معوض على نسبة ٦٥٪، من عدد أصواتها، يليه قضاء الكورة ٥٥٪، ثم قضاء البترون ٥١٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).

الرسم البياني رقم ٢



يتضح من خلال الرسم رقم (٢). أن قضاء عكار، أعطى المساحة الكبرى، والتي بلغت٢٧٪، يليه قضاء مدينة طرابلس الإدارية ٢٣٪، ثم قضاء المنية الضنية ١٢٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب معوض، كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢). يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية، لتبيّن النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.

معالي الوزير
الأستاذ عمر كامل مسقاوي

الوزير عمر مسقاوي

من مواليد طرابلس عام ١٩٣٥، تلقى علومه حتى المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية في طرابلس، ثم سافر إلى مصر لمتابعة تحصيله العلمي حيث انتسب إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية في القاهرة وحاز على إجازة في الحقوق عام ١٩٦٠، كما انتسب إلى جامعة الأزهر الشريف في نفس الفترة وتابع تخصصه في الشريعة الإسلامية، مارس مهنة المحاماة منذ العام ١٩٦١، اشتهر الوزير مسقاوي بنشاطاته المتعددة، لعل أبرزها عضويته في المقر العام للكشاف المسلم في بيروت عام ١٩٦٣، عضو المجلس الاستشاري لمفتي الجمهورية وأمين عام إتحاد المؤسسات التربوية الإسلامية في لبنان.

متزوج من السيدة منى القبري: وأبٌ لثلاثة بنات.

استطاع الوزير مسقاوي أن يخترق الصفوف متخطياً بذلك حواجز المرجعيات في مدينته طرابلس، وأن يجد لنفسه مكانا بين أقطاب السياسة في المدينة وذلك من خلال انتخابه نائبا عنها.

تسلم حقيبة وزارة النقل منذ العام ١٩٩٢ في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري ولم يزل.

ترشح الوزير مسقاوي عن المقعد السني في قضاء مدينة طرابلس الإدارية على لائحة السعادة وانتخب نائبا حيث حصل على (٤٦٩٨٨) صوتا.

ثم أعيد انتخابه عن نفس المقعد في دورة عام ١٩٩٦ الانتخابية على اللائحة الوطنية للإنماء والتغيير وحصل على (٦٤٨٦٩) صوتا. يعتبر الوزير مسقاوي من المرشحين المستقلين.

توزعت الأصوات التي حصل عليها الوزير مسقاوي على الأقضية في المحافظة كالتالي:

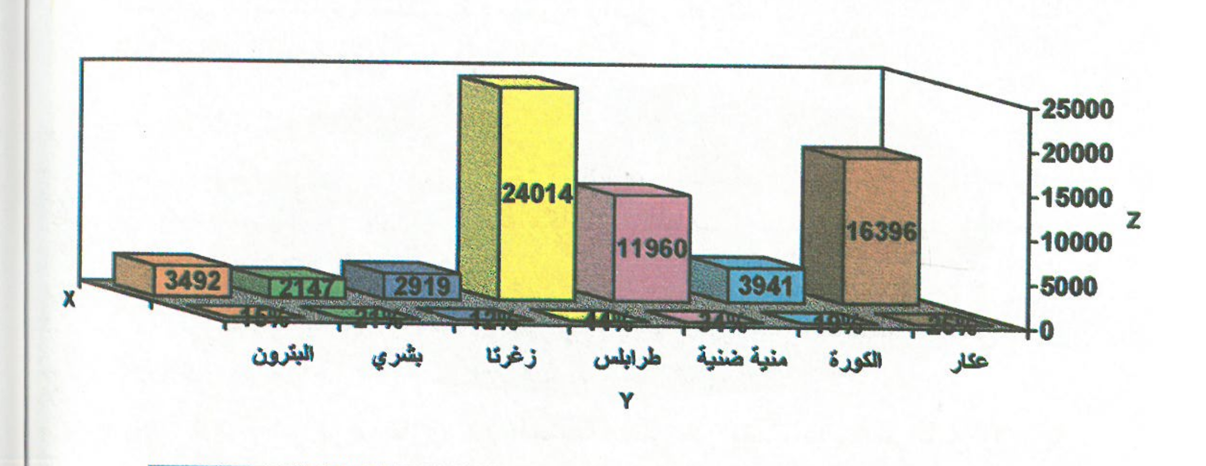
القضاء	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	المنية الضنية	الكورة	عكار	المجموع
التوزيع	٣٤٩٢	٢١٤٧	٢٩١٩	٢٤٠١٤	١١٩٦٠	٣٩٤١	١٦٣٩٦	٦٤٨٦٩

وفيما يلي نبّين النسبة المئوية التي حصل عليها الوزير مسقاوي من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي:

القضاء	طرابلس	المنية الضنية	عكار	بشري	الكورة	البترون	زغرتا
التوزيع	٤٤٪	٣٤٪	٢٦٪	٢١٪	١٩٪	١٥٪	١٢٪

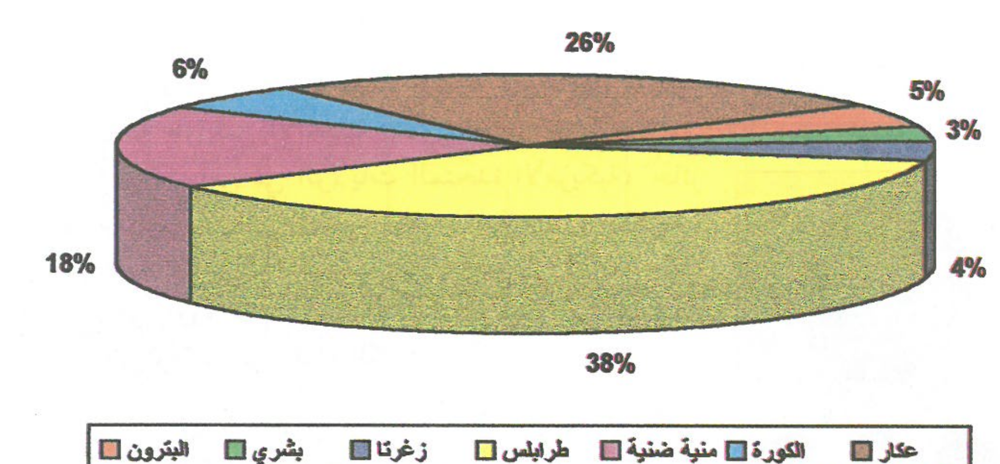
وبلغت النسبة المئوية العامة التي حصل عليها الوزير مسقاوي٢٨٪ في محافظة الشمال من عدد أصوات المقترعين.

رسم بياني رقم ١



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية، حصل فيه الوزير مسقاوي على نسبة ٤٤٪ من عدد أصواته، يليه قضاء المنية الضنية ٣٤٪، ثم قضاء عكار ٢٦٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر كما هو واضح بالرسم البياني رقم (١).



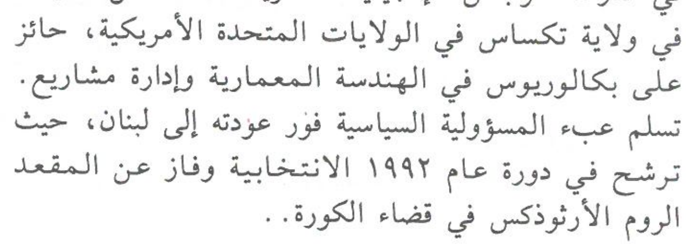


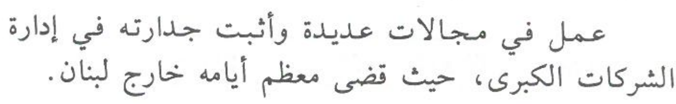
يتضح من خلال الرسم رقم (٢) أن قضاء مدينة طرابلس الإدارية. أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٣٨٪، يليه قضاء عكار ٢٦٪،ثم قضاء المنية الضنية ١٨٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للوزير مسقاوي كانت في الأقضية الثلاثة من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم (٢)، يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



النائب المهندس فريد نبيل مكاري

من مواليد بلدة أنفه قضاء الكورة عام ١٩٤٧، تلقى علومه الإبتدائية والثانوية في مدرسة طرابلس الإنجيلية (الأمريكان)، حصل تعليمه العالي من جامعة أوستن في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، حائز على بكالوريوس في الهندسة المعمارية وإدارة مشاريع. تسلم عبء المسؤولية السياسية فور عودته إلى لبنان، حيث ترشح في دورة عام ١٩٩٢ الانتخابية وفاز عن المقعد الروم الأرثوذكس في قضاء الكورة..





النائب فريد مكاري

عمل في مجالات عديدة وأثبت جدارته في إدارة الشركات الكبرى، حيث قضى معظم أيامه خارج لبنان.

تسلم منصب نائب رئيس مجلس إدارة، ومن ثم رئيس مجلس إدارة شركة سعودي أوجيرو في المملكة العربية السعودية .

يعتبر النائب مكاري من مؤيدي نهج السياسة الحريرية، كما استطاع أن يؤسس قاعدة شعبية خلال فترة قصيرة تجلت في تقديم الخدمات للناس..

تسلم حقيبة وزارة الإعلام بتاريخ ٥/٥/ ١٩٩٥ ولغاية العام ١٩٩٦ في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري الثانية..

متزوج من السيدة مهى إميل بدري. ولده: نبيل خليل فريد.

انتخب النائب مكاري نائبا لأول مرة في دورة عام ١٩٩٢ على لائحة السعادة، عن المقعد الروم الأرثوذكس في قضاء الكورة، وحاز على ٥٠٨٠٠ صوتا، ثم أعيد انتخابه نائبا عن نفس المقعد في دورة عام ١٩٩٦ على لائحة التضامن الوطني، وحاز على ٨٧٣٦٩ صوتا.

يعتبر النائب مكاري من المرشحين المستقلين.

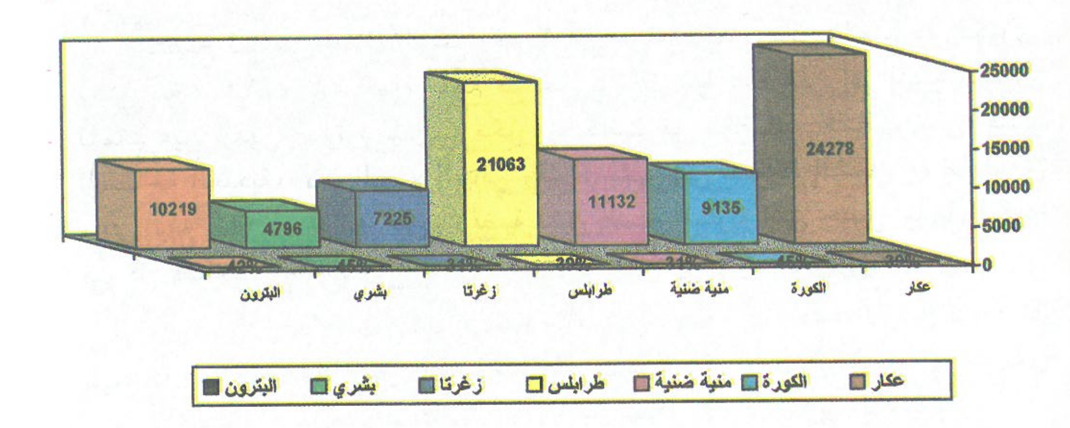
توزعت الأصوات التي حصل عليها النائب مكاري على الأقضية في المحافظة كالتالي:

القضاء	المجموع	البترون	بشري	زغرتا	طرابلس	منية ضنية	الكورة	عكار
التوزيع	٨٧٣٦٩	١٠٢١٩	٤٧٩٦	٧٢٢٥	٢١٠٦٣	١١١٣٢	٩١٣٥	٢٤٢٧٨

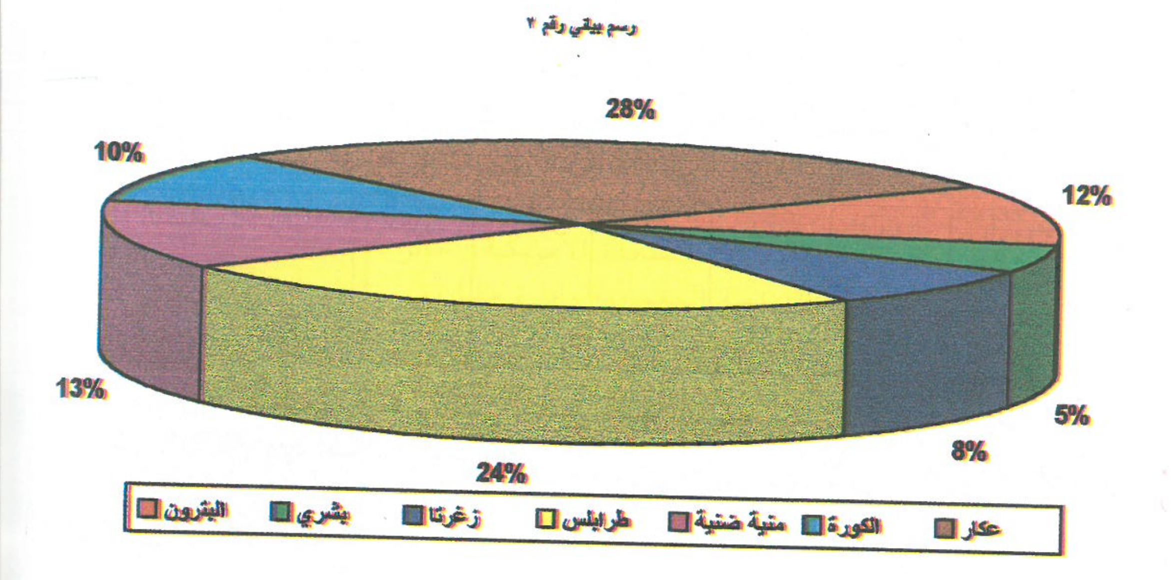
وفيما يلي نبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب مكاري، من عدد أصوات المقترعين في كل قضاء وفق الترتيب التالي.

القضاء	زغرتا	الكورة	البترون	بشري	عكار	طرابلس	المنية الضنية
التوزيع	٪٣١	٪٤٥	٪٤٥	٪٤٢	٪٣٩	٪٣٩	٪٣١

وبلغت النسبة المئوية التي حصل عليها النائب مكاري ٣٨٪ في محافظة الشمال، من عدد أصوات المقترعين.



يتضح لنا من خلال هذا الرسم، أن قضاء الكورة حصل فيه النائب مكاري على نسبة ٤٥٪ من عدد أصواته، يليه قضاء البترون ٤٥٪، ثم قضاء بشري ٤٢٪، يتبع ذلك نسبة المقترعين التي تتفاوت بين قضاء وآخر، كما هو واضح بالرسم البياني رقم واحد.



يتضح لنا من خلال الرسم رقم ٢ أن قضاء عكار أعطى المساحة الكبرى والتي بلغت ٢٨٪، يليه قضاء مدينة طرابلس ٢٤٪، مما يدل على أن النسبة الكبرى للمقترعين الذين صوتوا للنائب مكارى، كانت في القضائين التاليين من حيث المساحة العددية، لأن الرسم البياني رقم ٢ يشير إلى مساحة الشمال الانتخابية، والتي تبلغ ١٠٠٪، تتوزع على الأقضية لتبين النسبة المئوية التي حصل عليها النائب في كل قضاء.



تحليل وتعليق

تخضع العملية الإحصائية إلى دراسة مفصلة للرقم الذي يشكل النواة الأساسية لعلم الإحصاء، كما يترجم الرسم البياني هذا الرقم إلى نتائج وحقائق لا يمكن تجاهلها، من هنا لا بد من الإشارة إلى أهمية هذا العلم الذي أصبح الركيزة الأساسية لمختلف الميادين والعلوم، وربما يدخل في نمط الحياة عند كل إنسان، إذ يعتمد عليه بشكل أساسي وبشكل دائم، فهو أي الإنسان بفطرته يدخر، والادخار أساسه إحصاء وجمع مسائل حسابية، إلخ.

ولا غرابة إذ يدخل علم الإحصاء في التاريخ والسياسة والقانون، فهؤلاء جميعاً يصبون في إطار واحد هو الانتخابات النيابية، والتي لا تصح إلا عبر جمع أصوات وإحصائها ومن ثم فرز النتائج، كما يترتب عليها أمور أخرى لا مكان لذكرها هنا. واستكمالاً لما بدأناه في شرح الرسوم البيانية للنواب، كان حري بنا أن نتناول الجانب الآخر للموسوعة الانتخابية النيابية والتي تدور حول محورين أساسيين هما مقارنة الانتخابات بين القضاء والمحافظة، توزع النتائج بين المذاهب والطوائف والاتجاهات السياسية للمقترعين، حيث استطعنا أن نكشف خلال قراءة الجداول التي أعدها قسم الدراسات الإحصائية بإشراف الأستاذ كمال فغالي ونشرت في جريدة النهار، وقد كشفت هذه الجداول سيطرة المذهبية ثم الطائفية على خيارات الناخبين مما يؤكد أهمية إجراء الانتخابات على مستوى المحافظة.

«حيث يشير، في البداية إلى عرض النتائج في المقاعد وأهمية هذا العرض، تكمن في أنه يظهر لنا المقارنة بين المرشحين للمقعد ذاته، ويبرز لنا من هم المرشحون الذين كانوا ناجحين لمقعدهم في القضاء وخاسرين في المحافظة وهم: حبيب كيروز رابحاً في قضاء بشري وخاسراً في المحافظة حل محله جبران طوق، أسعد هرموش رابحاً في قضاء الضنية خاسراً في المحافظة (حل محله صالح الخير)، فيصل مولوي رابحاً في قضاء مدينة طرابلس خاسراً في المحافظة حل محله (عمر كرامي)، محمد يحيىٰ رابحاً في قضاء عكار خاسراً في المحافظة حل محله (خالد ضاهر) «في الدورة العادية»، رياض رحال رابحاً في قضاء عكار خاسراً في

المحافظة حل محله (رياض صراف)، سليم سعادة رابحاً في قضاء الكورة خاسراً في المحافظة حل محله (فايز غصن).

في جدول خصص لعلاقة الأقضية في ما بينها وهو من أهم الجداول لناحية إبراز خصائص هذه العلاقة (الجدول رقم واحد)، يظهر لنا أن المرشحين الأكثر استقطاباً للأصوات في المحافظة هم مرشحو قضائي زغرتا وطرابلس، إذ نال مرشحو زغرتا (٧٥.١)٪، في وقت نال مرشحو بشري أدنى نسبة (٦١.٩)٪، أي بفارق (١٣.٢)٪ (٣٠ ألف صوت)، ويعود السبب إلى أن مرشحي طرابلس وزغرتا من الأقطاب السياسيين، بمعنى أنه لا يوجد ناخب لا موقف لديه من أي من مرشحي هذين القضائين.

لكن ما يلفت في الجدول هو أن قضاء زغرتا، حصل على أكبر نسبة مشاركة في كل الأقضية الأخرى وراوحت بين (٨٨.٥ و٧١.٥)٪ لكنه كان أقل قضاء مشاركة مع الأقضية الأخرى بنسبة (٥٧.٢)٪ إلى (٦٢.٢)٪، وهذه ظاهرة يجب درسها بتعمق، وقد تعود إلى أن ٤٠٪ من أهالي زغرتا، لا يزالون يعيشون في عزلة سياسية عن بقية الشمال، في المقابل كانت بشري الأكثر مشاركة مع الأقضية الأخرى بنسبة راوحت بين (٦٨.١ و٧٥.٩)٪، في حين كانت مشاركة الأقضية فيها أقل نسبة وراوحت بين (٥٧.٤ و٦٢.٦)٪، مما يظهر علاقة الشمال بقضاء بعيد وفقير وغير فاعل في الحياة السياسية.

لمن اقترعت المذاهب والطوائف

في جدولين مفصلين تظهر الميول المذهبية الطاغية لدى غالبية المقترعين في الشمال (الجدول الرقم١) إذ تناول نسب المشاركة بحسب المذاهب للمقترعين في التصويت للمرشحين الموزعين بحسب المقاعد أو المذاهب.

	مقترعو المحافظة	مقترعو السنة	مقترعو الموازنة	مقترعو مختلف	مقترعو الأرثوذكس	مقترعو مخ مسيحي	مقترعو مخ مسلم	مقترعو العلويون
عدد الناخبين	٥٧٠٨٧٣	٢٢٢٧٥٥	١٦٩٠١٧	٧٣٩٤٤	٧٠٨٩٣	١٣٧٨	٩٢٨٣	١١٢١
عدد المقترعين	٢٢٩١٩٦	٩٩٦٠٥	٦٢٢١٧	٢٩٨٦٥	٢٥٣٣٤	٤٢٨٩	٢٤٧	٣٦٧٩
نسبة المقترعين	١.٤٠	٧.٤٤	٨.٣٦	٤.٤	٧.٣٥	١.٣١	٣.٤٥	٨.٣٢
مرشحو الأرثوذكس	١٦١٦٥٧	٦٥٨٨٣	١١.٤٥	٢١١٧	١٩٩٢٢	٣٢٤٨	٣٢٢٤	٣١٤١
٪	٥.٧٠	١.٦٦	٣.٧٢	٩.٧٠	٦.٧٨	٧.٧٥	٦.٧٦	٤.٨٥
مرشحو السنة	١٦٧٤١٢	٧٩٢٦٢	٤٠٧٩٣	٢١٩٩٥	١٦١٧٤	٢٧٨٨	٣٣١٢	٣١١١
٪	٧٣	٦.٧٩	٦.٦٥	٦.٧٣	٨.٦٣	٦٥	٧.٧٨	٦.٨٤
مرشحو العلويين	١٧٣٢٢٧	٦٨١٦	٣٢٣٥٦	١٩٧٣٣	١٤١٢١	٢٣٧٣	٣٤٣٨	٣٢٧١
٪	٥.٦٢	٣.٦٨	٥٢	١.٦٦	٧.٥٥	٣.٥٥	٧.٨١	٩.٨٨
مرشحو الموازنة	١٦٠٨٠٢	٦٣٨٨٧	٤٨٥٤١	٢٠٥٤٧	١٨٤٢٥	٣١٠٢	٣١٦٨	٣١٢٣
٪	٢.٧٠	١.٦٤	٧٨	٨.٦٨	٧.٧٢	٣.٧٢	٣.٧٥	٩.٨٤

فالموازنة أعطوا أكبر نسبة أصوات إلى المرشحين الموازنة، والتي بلغت (٧٨)٪، ثم إبى الأرثوذكس (٧٢.٣)٪، ثم إلى السنة (٦٥.٦)٪، وأخيراً إلى العلويين (٦٦.١)٪.

- الأرثوذكس أعطوا أكبر نسبة أصوات إلى المرشحين الأرثوذكس (٧٨.٦)٪، ثم إلى الموازنة (٧٢.٧)٪، ثم إلى السنة (٦٣.٨)٪، والعلويين (٥٥.٧)٪.

- السنة أطعوا للمرشحين السنة (٧٩.٦)٪، للعلويين (٦٨.٣)٪، للأرثوذكس (٦٦.١)٪، للموازنة (٦٤.١)٪.

- العلويين أعطوا العلويين (٨٨.٩)٪، والمفارقة أنهم أعطوا المذاهب الأخرى بنسبة متوازية الأرثوذكس (٨٥.٤)٪، السنة (٨٤.٦)٪، الموازنة (٨٤.٩)٪.

إذا قارنا هذه النتائج مع جدول مشاركة المقترعين بحسب الأقضية في التصويت للمرشحين الموزعين بحسب الأقضية، اكتشفنا التأثيرات الجغرافية المتداخلة مع الميول المذهبية والطائفية.

	مقترعو المحافظة	مقترعو عكار	مقترعو طرابلس	مقترعو الضنية	مقترعو زغرتا	مقترعو البترون	مقترعو الكورة	مقترعو بشري
عدد الناخبين	٥٧٠٨٧٣	١٥٨٣١٣	١٤٢٠٧٨	١٩١٥١	٥٨٦٣٢	٥١٢٣٣	٥١١٣٢	٤٠٣٢٤
عدد المقترعين	٢٢٩١٩١	٦٣٥٧٧	٥٣٨٠٥	٣٤٨٨٩	٢٣١٤٦	٢٣٠١٤	٢٠٥٤١	١٠٢٢٤
نسبة المقترعين	١.٤٠	٢.٤٠	٩.٣٧	٥.٥٠	٥.٣٩	٩.٤٤	٢.٤٠	٤.٢٥
مرشحو البترون	١٥٣٠٩٠	٣٨٨٣٧	٣٦٧٦٥	٢١٤٥٥	١٤٢٦٣	١٨٩٠٨	١٤٩٩٤	٧٨٧٥
٪	٨.٦٦	١.٦١	٣.٦٨	٥.٦١	٦.٦١	٢.٨٢	٠.٧٣	٠.٧٧
مرشحو بشري	١٤١٧٦٧	٣٦٧٧٨	٣٤٠٩١	٢٠٠٣٧	١٤٢٣١	١٤٥٦١	١٢٨٥٢	٩٢١٨
٪	٩.٦١	٨.٥٧	٤.٦٣	٤.٥٧	٥.٦١	٣.٦٣	٩.٦٢	٣.٩٠
مرشحو زغرتا	١٧٢٠٣٤	٤٦٢٨٧	٣٩١٥٦	٢٤٩٤٩	١٩١٢٦	١٨٠٤٨	١٥٤١٤	٩٠٥١
٪	١.٧٥	٨.٧٢	٨.٧٢	٧١٠٥	٦.٨٢	٤.٧٨	٠.٧٥	٥.٨٨
مرشحو الضنية	١٦٥٠٦٤	٤٧٢٢٧	٤٠٩٢٨	٢٨٥٥٩	١٣٩١٥	١٤٥٨٨	١٢٨٨٣	٦٩٦٤
٪	٠.٧٢	٣.٧٤	١.٧٦	٩.٨١	١.٦٠	٤.٦٣	٧.٦٢	١.٦٨
مرشحو طرابلس	١٧١٧٠٥	٤٧٨٢٨	٤٥٣٠١	١٧١٨٩	١٤٤٠٥	١٥٤٠٥	١٣٩٩٧	٧٥٨٥
٪	٩.٧٤	٢.٧٥	٢.٨٤	٩.٧٧	٢.٦٢	٩.٦٦	١.٦٨	٢.٧٤
مرشحو عكار	١٥٨٠٤٨	٤٩١٤٧	٣٧٠٧٥	١٣٧٥٩	١٣٢٤٢	١٥٠٤٣	١٢٦٥٣	٧١٣٠
٪	٠.٦٩	٣.٧٧	٩.٦٨	١.٦٨	٢.٥٧	٤.٦٥	٦.٦١	٧.٦٩
مرشحو الكورة	١٥٤٧١٦	٤١٥٥١	٣٥٤١٤	٢١٩٠٧	١٣٦٧٨	١٧٠٥٨	١٦٩٣٩	٨١٦٨
٪	٥.٦٧	٤.٦٥	٨.٦٥	٨.٦٢	١.٥٩	١.٧٤	٥.٨٢	٩.٧٩

- مقترعوا زغرتا أعطوا لمرشحي زغرتا أولاً: (٨٢.٦)٪، ومن بعدهم لطرابلس (٦٢.٢)٪، والبترون (٦١.٦)٪، وبشري (٦١.٥)٪، والضنية (٦٠.١)٪، والكورة (٥٩.١)٪، وعكار (٥٧.٢)٪.
- مقترعو طرابلس أعطوا مرشحي طرابلس (٨٤.٢)٪، والضنية (٧٦.١)٪، وزغرتا (٧٢.٨)٪، وعكار (٦٨.٩)٪، والبترون (٦٨.٣)٪، والكورة (٦٥.٨)٪، وبشري (٦٣.٤)٪.
- وأعطت بشري مرشحيها (٩٠.٢)٪، ومرشحي زغرتا (٨٨.٥)٪، والكورة (٧٩.٩)٪، والبترون (٧٧)٪، وطرابلس (٧٤.٢)٪، وعكار (٦٧.٧)٪، والضنية (٦٨.١)٪.

ويتبين لنا أيضاً، خلال معدل مشاركة المقترعين بحسب الأقضية في التصويت للمرشحين بحسب المقاعد، مثلاً أن أقل نسبة مشاركة نالها العلويون في عكار كانت من البترون، إذ لم تبلغ (٣٥.٨)٪، وهي أدنى نسبة مسجلة، أما أعلاها فهي التي أعطاها مقترعوا بشري لمرشحيهم الموارنة (٩٠.٢)٪.

ويقول كمال فغالي أن «هذه الجداول تظهر مثلاً، أن الرئيس عمر كرامي نجح بفضل الطوائف غير السنية وبفضل الأقضية الأخرى إذ كان على مستوى القضاء خاسراً وحل على مستوى الاقتراع السني في المرتبة ١٣. ويضيف خلال هذه الدراسة: يتأكد لنا وجوب تركيز المسؤولين والسياسيين والزعماء في مختلف عملهم، وخاصة التربوية والثقافية والتنموية، على إزالة هذا الخلل البارز لدى المواطنين في التعاطي مع الانتخابات، وخصوصاً لجهة التأثيرات الطائفية والمذهبية والجغرافية البارزة، إذ أن المناطق المحرومة تعاطت مع الانتخابات على وجه مختلف عن تعاطي المدن معها[1].

(١) المرجع: صحيفة النهار، الأربعاء، ٣٠ نيسان ١٩٩٧، العدد، ١٩٧٣، صـ (٨) بتصرف.

الانتخابات الفرعية في الشمال ١٩٩٧

مقدمة

ما أن انتهى المجلس الدستوري من الطعن بقانون الانتخابات النيابية، وما رافقه من انتقادات وبلبلة سادت الأوساط السياسية، وخرج منها فرقاء متذمرين من القرار بقبول الطعن المقدم من عشرة نواب، الذي اتخذه المجلس، ولم تتح له فرصة الاستراحة من العناء والجهد الناتجين عن هذا القرار، الذي يعتقده البعض أنه جاء مبتورا، حتى يواجه المجلس الدستوري طعونا جديدة ولكن من نوع آخر، قد يكون البت بها بحاجة إلى قسط وافر من الدقة والأناة. وبين قبول المجلس بالطعن بالقانون الانتخابي، والبت بالطعون النيابية التي تقدم بها المرشحون بعد صدور النتائج، تعرض المجلس الدستوري خلال هذه الفترة القصيرة إلى تدخلات خارجية، أثرت تأثيرا بالغا، أدى إلى استقالة رئيس المجلس وجدي الملاط، وقد تحدثت الصحف عن هذه الظروف معتبرة أن السلطة بالغت في الضغط على المجلس الدستوري من خلال محاولاتها بتقليص صلاحياته والتدخل في قراراته، الأمر الذي رفضه رئيس المجلس وأعضاؤه.

أما لجهة التأخير في البت بقرار الطعون المقدمة من المرشحين، فيعلق القائلون والمتحدثون عبر صفحات الجرائد بالقول: إن ضغوطا قد واجهها المجلس الدستوري من أجل تفويت الفرص على الفاشلين في الانتخابات النيابية الذين لم تختارهم السلطة أصلا ليكونوا نوابا، فالمجلس الدستوري، استطاع أن يبرهن أنه سلطة منزهة، وأن قراراته لم تتخذ بشكل عشوائي، أو تكون ناتجة عن ضغوط، وإنما تأتي قراراته بعد دراسة معمقة ومشبعة، كي لا تترك مجالا للنقد، هكذا استطاع المجلس الدستوري أن يتخطى كل العراقيل غير آبه لأي ممارسات ضغوطية من أي جهة كانت.

لأول مرة في تاريخ لبنان السياسي، تؤخذ الطعون النيابية على محمل الجدية، وينظر بأمرها، ويعود الفضل في ذلك إلى المجلس الدستوري، الذي نظر في هذه الطعون وأولاها اهتماما كبيرا، علما أن الطعون النيابية كان يبت بها المجلس النيابي عبر لجان تدرس هذه الطعون، ومن ثم تصدق على صحة نيابة النواب،

ولذلك لم يكن النواب يولون اهتماما بهذه الطعون، خوفا من أن تطالهم. من هنا يمكننا القول، أنه لأول مرة ينظر في تقديم الطعون النيابية، ويتم دراستها ومناقشتها، ثم التصريح بها والإعلان عن رفض أو قبول هذه الطعون، حسبما تكون متوفرة الأدلة والبراهين التي تثبت صحة النيابة أو بطلانها؛ لذلك واجه المجلس الدستوري مشاكل عدة بين أعضائه داخليا، وبين السلطة من الخارج، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى تعطيل هذا المجلس أو التجريد من بعض صلاحياته. وبعد طول انتظار ومضي ما يقارب الثمانية أشهر على انتخاب أعضاء المجلس النيابي، حسم الأمر وصدر قرار عن المجلس الدستوري، وهو أعلى سلطة قضائية في لبنان، يقضي بقبول أربعة طعون نيابية.



الطعون النيابية عبر المجلس النيابي اللبناني

الطعون النيابية في الدستور اللبناني

تحقيق صحة النيابة Verification des Pouvoirs

إن الدول التي تبنت الديموقراطية نظاما للحكم، قد عملت جاهدة ولا تزال تعمل لتنزيه التمثيل الشعبي من الشوائب، وتأمين أوفر قدر من الحرية للناخبين، لاختيار ممثليهم، فإذا أقدم بعض الناس على تشويه هذا التمثيل سواء برشوة الناخبين لتحويلهم عن منحى تصويتهم الحقيقي، أو بالضغط على حرياتهم بالإرهاب والعنف، أو بأي وسيلة أخرى، فإن الفوز الذي يتحقق عن هذه الطرق، لا يكون بوجه من الوجوه فوزا نهائيا، فلكل مواطن أن يعترض على النتائج الانتخابية ويطلب إبطالها، وما عليه ليحصل على قرار الإبطال إلا أن يثبت أن هذه النتائج قد حصلت بوسائل غير مشروعة، غير أن الدساتير وأنظمة المجالس النيابية في العالم، تختلف في تعيين الأصول القمينة بتحقيق هذه الغاية، ففيما تقر هذه الدساتير مبدأ الطعن في صحة الانتخابات النيابية، تضيق في أسباب قبولها، لتصبح مجرد فكرة نظرية، يقرب من المستحيل أمر تحقيقها، وأهم مظهر من مظاهر الاختلاف بين الدساتير، هو تعيين الهيئة الصالحة للبت في صحة الانتخابات، وبالطعن الموجه إليها، وتأتي بعد الدساتير الأنظمة الداخلية التي تعنى بتفصيل الأصول، فيتضاعف من أسباب التضييق، حتى إذا انتقلنا إلى مرحلة التضييق العملي لهذه الأصول، انقطع كل رجاء بالوصول إلى نتيجة إيجابية.

إن عملية تحقيق صحة الانتخابات النيابية بواسطة المجلس نفسه، وهو يخرج في الحال من ضراوة المعركة الانتخابية، تتحول حتما إلى عملية سياسية.

ولقد أثبتت التجارب أن لجان تحقيق الأعمال الانتخابية والمجالس من بعدها، لا تقوم بمهمتها على الغالب، بالتجرد المفترض فيها كهيئات قضائية، بل هي تنقلب إلى هيئات سياسية تعالج قضايا الطعون في ضوء المصالح الانتخابية المتبادلة.

ولقد رأينا أن الدستور اللبناني صريح بإيلاء المجلس النيابي وحده حق الفصل في صحة نيابة أعضائه، ولكن الأمر يهون عندنا لو أن الأغلبية المطلوبة لإبطال الانتخابات، هي الأغلبية العادية المطلوبة في سائر القضايا، أو حتى الأغلبية المطلقة من مجموع الأعضاء، ولكن النص الدستوري قد حصن النيابة من الإبطال، بفرضه أغلبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس، لإبطال الانتخاب، إذ لا يجوز إبطال انتخاب نائب ما، إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء (مادة ٣٠ فقرة ٢)، وعندما كان الانتخاب في لبنان على درجتين، كان المجلس النيابي ينظر بالطعون الموجهة إلى انتخاب أعضائه المباشر من قبل المندوبين الثانويين أما الطعن في انتخاب المندوبين الثانويين أنفسهم، فقد كان مرجعه مجلس شورى الدولة، ولكن مجلس النواب بالاستناد إلى النص الدستوري الذي أولاه وحده حق الفصل في صحة نيابة أعضائه، كان يمارس رقابة عليا على أحكام مجلس الشورى، الأمر الذي يتنافى مع المبادىء الدستورية، ولا سيما مبدأ تفريق السلطات، ولعله اتبع في ذلك خطى مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي كان ينتخب على درجتين.

فإن هذا المجلس كان يسمح لنفسه أن يصدق انتخابات أعضائه قبل أن يفصل مجلس الشورى في صحة انتخاب أعضاء البلدية، الذين يشتركون في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، وبعد الانتخابات النيابية، التي حصلت سنة ١٩٢٩ في لبنان، طعن في صحة انتخابات عدد وفير من المندوبين الثانويين، وقرر مجلس الشورى إبطال انتخابهم، ولكن النواب في جلسة ١٣ تموز سنة ١٩٢٩، تقدموا باقتراح غريب، يرمي إلى تصديق صحة انتخابهم بدون مناقشة، وحتى بدون تقرير في لجنة الطعون، وقد جاء في هذا الاقتراح - بعد سرد الوقائع وتنفيذ قرارات مجلس الشورى القاضية بفسخ انتخاب بعض المندوبين الثانويين - ما يأتي:

«تبين من الإيضاحات التي أوردناها بعد درس مقررات مجلس شورى الدولة، وإثبات ما جاء منها موافقا للقانون، وعدم الاعتداد بما جاء منها مخالفا للقانون، إن مجموعها لا يؤثر بصحة انتخاب النواب لا كلا ولا بعضا».

«وتبين من شكايات ذوي الصلاحية التي عرضت عليكم، أن ما جاء فيها لا يمس بقانون الانتخاب، وأما ما جاء منها طاعنا بقابلية النواب لترشيح أنفسهم ولصحة انتخابهم فظاهر البطلان، وأما القسم الباقي (وهو من الشكايات)، والخاص بوقوع رشوة أو سواها، فهذا لا يمنع المجلس النيابي من إعادة النظر فيه على فرض ثبوته، واكتسابه الدرجة القطعية، فلهذا المجلس الحق في أي وقت كان بإسقاط أي عضو حين ثبوت ما يسقطه من حق النيابة، وهذا لا يمنعه من إعلان صحة الانتخابات).

«وبناء عليه فإننا نطلب من هيئة المجلس، تصديق صحة الانتخابات بأجمعها، وإعلان صحة انتخاب الثلاثين عضوا المنتخبين، وذلك بدون مناقشة وبطريقة المناداة بالاسم» ولقد طرح هذا الاقتراح الغريب للتصويت ونال الأغلبية بأربعة وعشرين صوتا ضد أربعة أصوات.

إن قرار مجلس النواب بالتصديق على هذا الاقتراح، المتضمن عبارة عدم الاعتداد بما جاء منها (أي من قرارات مجلس الشورى)مخالفا للقانون، إن هذا القرار هو الافتئات بعينه على صلاحيات السلطة القضائية».

صلاحيات الهيئة الصالحة

قلنا: إن مجلس النواب هو وحده الهيئة الصالحة للتحقيق في صحة النيابة، فهل يمارس هذا الحق تلقائيا أم لا بد من طعن في الانتخابات، ليضع المجلس يده عليها، ويفصل في صحتها؟ وعندما يمارس المجلس صلاحياته في تحقيق صحة النيابة، فأي الأمور تقع تحت تمحيصه؟.

أولا: إن تحقيق صحة الانتخابات هو من حق القانون.

ثانيا: إن دور المجلس لا يقتصر على التثبت من سلامة عمليات الانتخاب.

حق القانون:

إن التحقيق في صحة الانتخابات النيابية هو من حق القانون، فسواء قدم طعن في هذه الانتخابات أم لم يقدم، يتوجب على المجلس أن يقوم بالتحقيق، ويفصل في صحة الانتخابات، حتى لو استقال الشخص المطعون في نيابته، أو توفي. فإذا كان ثمة غش فيجب على المجلس أن يفضحه، وينذر الناخبين الذين ارتكبوه. وهذا المبدأ خلافا لما هي الحال في بريطانيا، مقرر في المادة ٣٠ من دستورنا المأخوذ من الدستور الفرنسي، وقد فسر العلماء النص الفرنسي تفسيرا يتوافق مع هذا المبدأ..

وضع النائب قبل الفصل في صحة النيابة

إذا كان تحقيق صحة الانتخابات هو من حق القانون، فما هو وضع النائب قبل الفصل في صحة نيابته، وهل تعلق ممارسته العمل النيابي على صدور القرار بصحة النيابة، أم أن الصحة مفترضة إلى أن يقرر البطلان؟.

يعتبر المنتخب نائبا في لبنان منذ إعلان نتيجة الانتخاب، إلى أن تبطل نيابته

بمقتضى القانون (المادة ١٥ من النظام الداخلي)، أما في فرنسا فلا يقرر النائب أن يشترك في جميع الأعمال النيابية، ما لم يثبت أنه يتمتع بنيابة قانونية قطعية...

فالفرق بين نظامنا والنظام الفرنسي إذن بينٌ واضح، فالأصل بموجب نظامنا صحة النيابة إلى أن يثبت بطلانها، أي إن قرينة الصحة، مفترضة لمجرد إعلان نتائج الانتخاب، أما في النظام الفرنسي، فإن إعلان النتيجة قرينة على أن المرشح قد انتخب، ولكنه لا يصبح نائبا بصورة نهائية إلا بعد التصديق على نيابته.

إن المادة ١٣ من نظامنا القديم على ركاكة تعبيرها واختلاط نصوصها، قد فرقت على غرار النظام الفرنسي بين فئتين من النواب الذين لم يصدق على انتخابهم.

الفئة الأولى: وهي تشمل النواب الذين لم يوضع انتخابهم موضع المذاكرة، فهؤلاء لا يملكون المبادرة التشريعية.

الفئة الثانية: وهي تشمل النواب الذين درست لجنة الطعون صحة انتخابهم، وارتأت تأجيلها لإجراء تحقيق بشأنها، وقرر المجلس التأجيل، فهؤلاء يشتركون في جميع المناقشات، ولكن عليهم أن يمتنعوا عن التصويت في جميع المواضيع التي تطرح على المجلس أثناء مناقشته، هذه المادة. «إن انتخابه أصبح شبه مهدد بالنقض»، وأنه قد يساير بصوته لقاء العطف الذي يؤمل أن يكسبه، وأن تقرير اللجنة يتضمن شبهة بصحة نيابته.

إن المادة الخامسة عشرة من نظامنا الحالي، قد عدلت هذه الأحكام استنادا إلى قرينة الصحة التي اعتمدتها. ولكن ألا يبدو هذا الأمر مخالفا لنية الشارع الدستوري، الذي يعتبر تحقيق صحة الانتخابات من حق القانون؟.

كثيرا ما ينقضي وقت طويل قبل أن يبت المجلس بصحة الانتخابات، ويذكرون في فرنسا أن نائبا في انتخابات سنة ١٩١٤، قضى كامل الدور التشريعي(خمس سنوات ونصف)، دون أن يبت المجلس بصحة نيابته.

لقد رأى الشارع عندنا، أن تعليق ممارسة العمل النيابي على صدور قرار بصحة النيابة، من شأنه أن يعرقل الحركة النيابية، فليس يعقل أن يكون النائب نائبا في بعض الأمور، ولا يكونه في البعض الآخر، ولكن مادام التحقيق في صحة الانتخابات، يظل لازما ولو لم يقدم طعنا فيها، فإن غاية المشترع الدستوري تظل محققة، ولا يمكن بالتالي اعتبار المبدأ المقرر بالمادة الخامسة عشرة من النظام مخالفا للدستور، أما العيب الذي يظل ملازما هذا المبدأ، فهو في أنه يفسح

المجال أمام لجان الطعون، لا للتباطؤ في تدقيق الأعمال الانتخابية فحسب، بل لتركها بالكلية، وإلقائها في سلة المهملات[1].

أصول تحقيق صحة النيابة

أولا :لجنة الطعون: تنص المادة ١٦ من النظام الداخلي، «ينتخب المجلس في أول جلسة يعقدها بعد تأليف عمدته لجنة لتدقيق الأعمال الانتخابية، وتمحيص الطعون في صحة الانتخابات عامة كانت أو فرعية، واللجنة تنظم تقريرا بنتيجة أعمالها، ترفعه إلى المجلس في مدة خمسة عشر يوما على الأكثر، تبدأ من تاريخ انتخابها».

إن مهمة اللجنة كما يتضح من هذا النص مزدوجة، فهي تقوم بعملين:

الأولى : تدقيق الأعمال الانتخابية غير المطعون فيها.

الثانية: تمحيص الطعون في صحة الانتخابات.

إن هذا العمل في المجلس الفرنسي عهد الجمهورية الثالثة، لم تكن تقوم به لجنة واحدة، بل المجلس بكامله. وهذا أمر طبيعي طالما أن النواب في فرنسا كما رأينا، لم يكن يمكنهم أن يمارسوا نشاطهم النيابي قبل التصديق على صحة انتخابهم، ولذلك كان المجلس الفرنسي بكامله، ينقسم إلى عدد من المكاتب، يتولى كل مكتب منها تدقيق الأعمال الانتخابية في عدد من الدوائر الانتخابية، لا يدخل ضمنها طبعا دوائر الأعضاء الذين يؤلفون المكتب.

إن من أغرب الأمور في نظامنا الداخلي، أنه لم ينص بشأن هذا الأمر. وتجدر الملاحظة بأن التصديق على الانتخابات دفعة واحدة مخالف للأصول، ولقد جرت سابقات عديدة في المجلس النيابي بهذا الشأن، بالرغم من احتجاج بعض النواب، فالعمليات الانتخابية في دائرة ما ولو كانت تتناول لائحة بأكثر من نائب واحد، يمكن أن يطعن فيها لجهة البعض دون البعض الآخر، ويمكن أن يعزى عمل يشوب العملية الانتخابية إلى أحد أعضاء اللائحة، ولمصلحته الخاصة دون الأعضاء الآخرين، ولذا يتوجب على المجلس عند التصويت، أن يصدق أولا على الانتخابات غير المطعون فيها، وفي هذه الحالة فقط، يجوز في رأينا التصويت الجماعي، ولكن لكل دائرة انتخابية على حده.

---

(١) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، «المجموعة الدستورية ـ القسم الثاني» دستور لبنان (٢)، السلطة العامة، ص(٣٧٧ ـ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ـ ٣٨١ ـ ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، دون تاريخ.

أما الانتخابات المطعون فيها، فيجب أن يطرح تقرير اللجنة بشأنها للتصويت لكل نائب على حده، إذ لو جاز أن يطرح للتصويت انتخاب ما في دائرة ما، يتناول عضوين في اللائحة وكانت الأكثرية الدستورية للإبطال، أي أكثرية الثلثين، نرى إبطال نيابة واحد من الاثنين فقط، والتصديق على نيابة الآخر، فكيف يتسنى لهذه الأكثرية أن تظهر رأيها إذا لم يطرح كل انتخاب على حده؟، وتجب الاشارة أخيرا إلى أن التصويت على صحة الانتخابات هو نهائي، فإذا تبين بعد التصويت أسباب جديدة للطعن فلا تقبل مهما كانت قيمتها..

لقد نصت المادة الخامسة من النظام الداخلي التي أقرها المجلس النيابي المذكور، على «أن المجلس يفصل في صحة الانتخابات والرئيس يعلن نوابا أولئك الذين ثبتت صحة نيابتهم، وهكذا جاء النص الدستوري وكأنه تفسير لما سبق للنظام الداخلي أن أقره، أي: التحقيق من صحة النيابة، ومنها شروط الأهلية النيابية، هذا ما قاله أوجين بيار حيث يتابع:

ومنذ ذلك الحين لم يمس هذا المبدأ مطلقا على اختلاف في الصيغ التي يتبناها المشترع، فإن قانون ١٥ آذار سنة ١٨٤٩، قد نص على أن العمليات الانتخابية تحقق بواسطة الجمعية الوطنية التي هي القاضي الوحيد للفصل بصحتها.

وللمجلس وحده حق النظر في صحة الانتخابات، وفي الطعون الموجهة إليها، تخطى المجلس أيضا تقارير لجان الطعون وصدق على الانتخابات الباطلة. وأبرز حدث من هذا النوع في تاريخ مجلسنا النيابي: انتخابات الخامس والعشرين من أيار سنة ١٩٤٧، فلقد قامت حول هذه الانتخابات ضجة كبرى وشبه قوية، حملت الحكومة على أن تنتدب لجنة من كبار القضاة لدرس ملفات الانتخابات، وتقديم تقرير عنها إلى لجنة الطعون، وبعد أن درست هذه اللجنة عددا من المحاضر، كفّت يدها، فقدمت تقاريرها المتضمنة تحقيق الوقائع المادية فقط، دون أن تناقشها، أو تبدي رأيها القانوني فيها.

ولكن لجنة الطعون درست هذه التقارير وتوسعت في التحقيق، وقدمت بنتيجة أعمالها تقريرا مفصلا، طلبت فيه إبطال عدد من النيابات، ولكن المجلس لم يأخذ بهذا التقرير، بل صدق الانتخابات على علاتها.

إننا ولو أسأنا إلى تاريخنا، يجب أن نعترف أن كثيرا من الانتخابات لم تكن نزيهة، وأنها كانت تتعرض للإبطال دون ريب لو طعن فيها أمام هيئة قضائية، تنظر إلى القضية من زاويتها القضائية المجردة.

ويجب أن نقر أنه إذا جاز لنا أن نأخذ بالاجتهاد الفرنسي، فلا يجوز أن

نأخذ الجانب الواحد الذي يقول بامتهان حرمة القانون للمحافظة على سيادة المجلس.

إن سيادة المجلس في رأينا، تقوم على مدى احترامه لأحكام القانون، ولا يجوز بوجه من الوجوه أن تطعن هذه السيادة على سيادة القانون[١]، فالمجلس الدستوري قد أنشئ حديثا لهذه الغاية، وهي التحقيق بالطعون ودرسها.

صلاحيات المجلس الدستوري

نصت المادة ٤٢ من النظام الداخلي للمجلس الدستوري، أنه في حال أعلن المجلس عدم صحة نيابة النائب المطعون في انتخابه، اعتبر انتخابه باطلا، ويعلن المجلس فوز المرشح الحائز على الأغلبية التي تؤهله للنيابة، وهكذا أيضا نصت المادة ٣١ من قانون إنشاء المجلس الدستوري التي أعطت المجلس في حال إقراره عدم صحة النيابة المطعون فيها الحق بإبطالها، وإعلان فوز المرشح الحائز على الأغلبية التي تؤهله للنيابة.

في إعلان عدم صحة نيابة النائب المطعون بانتخابه وإبطالها، بالعودة إلى نص المادة ٣١ من قانون إنشاء المجلس الدستوري، لا بد من التوقف عند الحالة القانونية التي نصت عليها المادة، والتي لم تلحظها بذات الدقة المادة ٤٢ من النظام الداخلي، إذ ورد في المادة ٣١ أنه في حال قرر المجلس عدم صحة النيابة المطعون فيها، «يحق» له إبطال النيابة المطعون فيها، وإعلان فوز المرشح الحائز الأغلبية التي تؤهله للنيابة، بينما جاء النص في المادة ٤٢ أكثر حسما، إذ قضى في حال إعلان المجلس الدستوري عدم صحة النائب المطعون في انتخابه بأن يعتبر انتخابه باطلا، ويعلن فوز المرشح الحائز الأغلبية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار نص المادة ٥٦ من قانون النظام الداخلي الصادر في العام ١٩٩٦، أي بعد قانون إنشاء المجلس الدستوري الصادر في العام ١٩٩٣، والتي تعتبر ملغاة جميع النصوص المخالفة لأحكام قانون النظام الداخلي أو المتعارضة معه، أي بمعنى أنه في حالة التعارض الموجودة بين نص المادتين ٣١و٤٢ يقتضي الرجوع إلى المادة الأخيرة، أي المادة ٤٢ وبالتالي إعلان فوز المرشح الحائز الأغلبية عند الحكم بإعلان عدم صحة النيابة المطعون فيها.

---

(١) الخطيب أنور، «الدولة والنظم السياسية»، «المجموعة الدستورية ـ القسم الثاني» دستور لبنان (٢)، السلطة العامة، ص(٣٨٨ ـ ٣٨٩ ـ ٣٩٢)، دون تاريخ.

غير أننا بصورة استطرادية، لا بد أيضا إلا أن نتوقف عند النص الدستوري، الذي بموجبه أنشئ مجلس دستوري للبت في النزاعات والطعون عن الانتخابات النيابية، إن هذا النص يتصف بشمولية الصلاحية المعطاة للمجلس الدستوري، فيما يختص بالقرارات التي يتخذها بالنسبة للنزعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية، وهذه الشمولية تفرضها الغاية الأساسية التي من أجلها كان هذا المجلس، وهي اعتباره المرجع الأخير الحامي للدستور، ولكل المبادىء التي يكرسها الإنسان التي يعلنها وبصورة خاصة الديموقراطية والحرية والمساواة، وحق الشعب في تقرير مصيره عبر ممثليه.

وقد تأكدت شمولية صلاحية المجلس الدستوري، عندما لم تتطرق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من الدستور، إلا إلى قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه، وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون، وهي لم تتحدث إطلاقا عن أي قيد أو تحديد صلاحية «البت» بالطعون والنزاعات الناشئة عن الانتخابات النيابية.

وإذا ما ربطنا بين شمولية النص الوارد أصلا في الدستور، وبين نص النظام الداخلي من قانون إنشاء المجلس الدستوري، والمادة ٣١ من قانون النظام الداخلي والتي تتحدث كل منها من جهة عن الفصل في صحة نيابة نائب منتخب ومن جهة ثانية عن البت أو النظر في النزاعات والطعون الناشئة عن انتخابات أعضاء مجلس النواب، لوجدنا أن المجلس الدستوري ليس فقط بإمكانه أن يفصل في صحة نيابة نائب، بل أيضا أن ينظر ويبت في أي طعن أو نزاع ناشىء عن انتخابات أعضاء مجلس النواب، وأن يتخذ بشأنه القرار الذي يريد، فإذا ما أبطل تلك النيابة واعتبرها غير صحيحة، لأنها مشوبة بعيوب جوهرية تمسها في الأساس فلا شيء يمنع من أن يفسح في المجال لانتخابات جديدة للمركز المطعون بصحة انتخابه، وحيث إننا تأسيسا على ما تقدم، وفي حال اتخاذ القرار بعدم صحة النيابة المطعون فيها، نعتبر بصورة استطرادية أنه بإمكان المجلس الدستوري إبطال النيابة المطعون بصحتها، والافساح في المجال لإجراء انتخابات محصورة بمركز النيابة التي أبطلت[١].

كيف يقدم الطعن؟

يرفع المرشح المعترض، مذكرة مفصلة ومرفقة بالوثائق والمعلومات اللازمة إلى رئاسة المجلس الدستوري اللبناني، على أن يحدد أسباب الطعن، «مخالفة العملية الانتخابية للأحكام وللقواعد الدستورية والقانونية، وعدم صحة نيابة نائب

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٧٣٢، تاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٦، ص(٦).

منتخب. ترفع نسخة عن المذكرة إلى كل من رئيس مجلس النواب، ووزارة الداخلية اللبنانية[١].

الطعون التي قدمت في محافظة الشمال:

طعن مخايل الضاهر - ضد فوزي حبيش.

طعن محمد يحيئ وجمال إسماعيل - ضد خالد ضاهر.

طعن جورج سعادة ضد - سايد عقل.

طعن مصطفى عجم ضد - عمر مسقاوي.

المجلس الدستوري قبل اثنين من هذه الطعون نظرا لثبوت الأدلة والبراهين.

المجلس الدستوري والطعون النيابية

واجه المجلس الدستوري مشادات داخلية بشأن البت بالطعون النيابية، وانقسم أعضاء المجلس بين مؤيد لفكرة إعلان الأحكام دفعة واحدة وبين من يؤيد إعلان الأحكام التي كانت موضع تفاهم من قبل الجميع، وهذا الانقسام زاد حدة وعمقا، وقد دار في حدود المواقف في إطار تيارين.

تيار الأكثرية: ويريد الاكتفاء بقبول ثلاثة طعون، انطلاقا من عمليات جمع الأصوات وما اعتراها من أخطاء، وهذا يعني أنه يريد إعلان نيابة روبير غانم بدلا من هنري شديد، لينخرط في حملة قوية ضد المجلس والحكومة، وإعلان نيابة محمد يحيى بدلا من خالد ضاهر، وناظم الخوري بدلا من إميل نوفل.

تيار ثان: يريد إضافة أربعة طعون أخرى، بحيث يحل ألبير مخيبر مكان راجي أبو حيدر، (بحجة أنه يحمل جنسية فرنسية)، ومخايل الضاهر مكان فوزي حبيش (بحجة التزوير والتلاعب والضغوط)، وحبيب صادق مكان علي حسن خليل (بحجة عدم استقالته من مجلس إدارة أليسار في الوقت القانوني)، وعصام نعمان مكان خالد صعب (بحجة عدم استقالته من مجلس إدارة المدينة الرياضية في الوقت القانوني).

وفي حين تدفع الأكثرية داخل المجلس في اتجاه إعلان الأحكام والقبول بالطعون الثلاثة (غانم ويحي والخوري)، تتمسك الأقلية بموقفها، مهددة بنشر كل المخالفات والقرائن والوقائع والتفاصيل التي توصلت إليها التحقيقات، والتي قد تحرج الجميع بمن فيهم أعضاء المجلس الدستوري، وإذ تعتبر الأكثرية أن نشر هذه

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٧٣، تاريخ ٤ تشرين أول ١٩٩٦، ص(٥).

الأمور عملية مؤذية ومدمرة قد تطاول السلم الأهلي، يرد أهل الأقلية بالقول: لماذا مدمرة والقصة قصة غش وتزوير؟، إن المسألة خلافية بين نائب شيعي ونائب شيعي آخر، وبين ماروني وماروني آخر، فما علاقة السلم الأهلي بهذا؟.

عمليا واجه المجلس الدستوري ثلاثة احتمالات مؤلمة وهي:

١ ـ احتمال متعب يتمثل بإعلان الأحكام الـ١٧ فيرد ١٤ منها لبطلان الثوابت، ويقبل ثلاثة (غانم ويحي والخوري)، انطلاقا من وضوح الأدلة الرقمية المتمثلة في الأخطاء الحسابية الفاضحة، ورغم أن معظم أعضاء المجلس يؤيدون هذا التوجه، فإن المعارضين لا يكتفون بالتحفظ عن هذه الأحكام، بل يحضرون لكشف حقائق ووقائع لن تكون في مصلحة المجلس ولا الوضع السياسي الذي أحاط بالانتخابات أصلا، ثم يعمل المجلس الدستوري في إطار الطعون النيابية، وهذا يعني أن فضيحة حقيقية تتجمع في الأفق القريب.

٢ ـ احتمال فاضح يتمثل في إقدام بعض أعضاء المجلس على الاعتكاف، إذا استمرت الخلافات الراهنة في داخله، أو على التنحي، وربما الاستقالة، وإذا حصل هذا الأمر، فإنه يؤكد فعلا رغبة الدولة في نسف المجلس من أساسه، وهو ما يشكل فضيحة صاعقة تضاف إلى سلسلة الفضائح الأخرى.

٣ ـ احتمال خبيث يتمثل في استمرار عجز المجلس عن إصدار الأحكام، في انتظار انتهاء مهلة القرعة التي حددت ضمن مهلة (من ٤ أيار إلى ٤ حزيران)، والتي ستنهي مدة خمسة من أعضائه، وعندها يصبح نصاب المجلس في يد السلطة السياسية التي قد لا تكون مستعجلة إعادة انتخاب البدائل، والتي قد تجد مناسبا تجريد المجلس من بعض صلاحياته الفعالة، فليس سرا أن هناك سعيا جديا إلى إعادة النظر في مهمات المجلس وصلاحياته، وهذا أيضا يشكل فضيحة في حد ذاته.

وإذا كانت الطعون السبعة التي قد استندت في بعض جوانبها على قرائن رقمية، وحجج إدارية ومسلكية، فإن الطعون العشرة المتبقية استندت وفق مصادر شخصية أو حجج غير مسندة، فما هي هذه الطعون؟.

١ ـ أكثر هذه الطعون إثارة للاستغراب، طعن أنطون غنطوس بنيابة إيلي الفرزلي، فقد اعتبر غنطوس أن الفرزلي أشهر إسلامه، ولم يعد يستحق أن يمثل الطائفة الأرثوذكسية في مجلس النواب، وذلك عندما قال (لا إله إلا الله محمد رسول الله) في حفل عشاء أقيم للرئيس حسين الحسيني، وهذا القول يعني أن الفرزلي قد أعلن إسلامه.

٢ ـ طعن منعم بشارة عازار بنيابة أنطون حداد (مقعد الروم الكاثوليك قضاء المتن)، وقد فوجيء أعضاء المجلس الدستوري، بأن الطاعن هو آخر من يحق له الطعن، فقد حصل على ١٧ صوتا.

٣ ـ طعن جورج سعادة بنيابة سايد عقل (المقعد الماروني في قضاء البترون)، بتهمة التزوير والزعبرة وممارسة الضغوط على الناخبين.

٤ ـ طعن علي عمار بنيابة صلاح الحركة (المقعد الشيعي بعبدا)، بتهمة التزوير والضغوط على الناخبين.

٥ ـ طعن مصطفى عجم بنيابة عمر مسقاوي (المقعد السني في طرابلس) والمضحك أن الطاعن حل في المرتبة ١١ من حيث الأصوات التي حصل عليها.

٦ ـ طعن عارف الأعور بنيابة أيمن شقير (المقعد الدرزي بعبدا)، يستند إلى اتهامات التزوير والتلاعب.

٧ ـ طعن رياض رعد بنيابة باسم السبع (المقعد الشيعي بعبدا)، يسوق أيضا اتهامات بالتزوير.

٨ ـ طعن هنري صفير بنيابة كميل زيادة، (المقعد الماروني كسروان) يستند إلى التلاعب والتزوير.

٩ ـ طعن طارق شهاب بنيابة أحمد سويد، والذي يدعو إلى تصحيح جمع الأصوات.

١٠ ـطعن أنطونيوس سعد وإميل شحادة ونجيب عيسى، بنيابة أبراهام دده يان وهي طعون مستندة إلى القول أن دده يان أرمني، انتخب عن المقعد الإنجيلي، ولكن أبراهام أبرز أمام المجلس الدستوري تذكرة هويته تثبت أنه إنجيلي[١].

المجلس الدستوري وقبول الطعون الأربعة

إن ما يزعج الحكم ليس كلفة إعادة تنظيم تلك الانتخابات، إذ أن أموال الخزينة تهدر كل يوم من دون أية شفقة على المكلف الذي يتحملها بالنهاية، إن ما يثير غيظ الحكم وسخطه، ويجعله يريد إعادة النظر في صلاحيات المجلس الدستوري هو اعتبارات أخرى أهمها:

١ ـ إقدام المجلس الدستوري على التوسع في تفسير صلاحياته بما لا يتعارض مع

(١) صحيفة الإنشاء، عدد ٦٤٧٣، تاريخ ٤ تشرين أول ١٩٩٦، ص(٥).

النصوص، بحيث أنه لم يعمد إلى إعلان عدم صحة انتخاب نائب واستبداله بمنافسه الطاعن بنيابته، بل إنه تجاوز ذلك وقرر إعادة العملية الانتخابية على غرار ما فعلت معظم المجالس الدستورية في العالم، علما أنها كانت كالمجلس الدستوري اللبناني، مقيدة بنصوص حصرية صلاحياتها.

٢ ـ أهم من ذلك يتضح أن المجلس الدستوري في الأسباب والحيثيات التي وضعها لقبول الطعون الأربعة، يدين ليس تصرفات المرشحين الفائزين فحسب، بل تصرفات السلطة التي تعمدت إجراء انتخابات لا علاقة لها بالمساواة، ولا بتكافؤ الفرص بين المرشحين، وبعيدة كل البعد عن أجواء الحرية المفترض توفرها، وقد أفسحت في المجال لمرشحيها باستعمال كل وسائل الضغط والتزوير والرشوة، وسخرت وسائل الدولة وأجهزتها لإنجاحهم وإسقاط أخصامها، ضاربة عرض الحائط بأبسط مبادىء الديموقراطية، فجاءت إدانة المجلس الدستوري تطاول ليس فقط المطعون بنيابته، بل العملية الانتخابية بكاملها في الدائرة المعنية، وكان يقتضي لو أفسحت النصوص مجالا بذلك، إلغاء انتخابات الدائرة برمتها، ويتضح أخيرا من تلك الحيثيات ولدى قراءتها والإمعان فيها، أنها تنسحب أيضا على الانتخابات النيابية في المناطق اللبنانية كافة، بدءا بالتي لم تقبل طعونها وصولا إلى التي لم تقدم فيها أية طعون، فجاءت قرارات المجلس الدستوري تدين انتخابات ١٩٩٦ برمتها، وإن إقتصرت على قبول أربعة طعون فقط.

٣ ـ إن قرارات المجلس الدستوري، وإن كانت خجولة ومحدودة، كرست واقعا جديدا لم يعد من الممكن تجاهله، وهو أنه لم يعد بإمكان السلطة الإقدام على ارتكاب التجاوزات التي ارتكبت في إنتخابات سنة ١٩٩٦، دون تعرضها إلى الطعن والإلغاء وإعادة الانتخاب.

٤ ـ أخيرا إن الانتخابات الفرعية أظهرت عدم اكتراث المواطنين في الدوائر الكبرى، (أي المحافظات). وعدم اقبالهم على الاقتراع، سوى في الأقضية التي ينتمي إليها المرشحون، ما يظهر جليا بأن تصميم الحكم على اعتماد الدوائر الانتخابية الكبرى هو تصميم خاطىء، يتجاوب معه المواطنون، وبأنه يقتضي العودة إلى الدوائر الصغرى (القضاء وما دون)، الأمر الذي يزعج السلطة إلى أقصى حد[1].

(١) صحيفة النهار، عدد ١٩٧٣٠، تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٩٧، ص(١٠١٩)، السنة ٦٤.

أحداث ومجريات دورة عام ١٩٩٧ الفرعية

الانتخابات الفرعية في الشمال، جرت في سباق مع المواقف المتصاعدة من هنا وهناك، والشائعات والشائعات المضادة، ملأت الساحة العكارية والشمالية[1].

أربعة عشر مرشحا خاضوا معركة صعبة بسبب ظروفها، . ونتائجها وقد دلت على قوة التيارات التي تصارعت، وهي التيار الوطني العام، والذي يضم مختلف شرائح القوى السياسية على الساحة الشمالية، والتي مثلها في المعركة تحالف حبيش ـ ضاهر.

التيار التغييري للأمر الواقع، والذي يحظى بدعم متناثر من قوى وفاعليات معينة، وبتوجهات مختلفة ويمثلها في المعركة النائب السابق مخايل الضاهر، فيما التيار الثالث يضم عددا من المثقفين والقوى الشبابية، ويمثلهم المحامي جوزف مخايل. ومن الناحية الثانية المحامي ضرار اليوسف، ويدور المرشحون الآخرون في فلك أو ضمن إحدى هذه التيارات الثلاثة[2].

توقفت ردود الفعل على اجراء الانتخابات الفرعية عند قضية التبدلات الحاملة في مجرى السياسة التحالفية بين الأطراف الذين سبق لهم أن كانوا أخصام الأمس، الأمر الذي يطرح ضرورة العمل على إيجاد قاعدة ثابتة لنسج التحالفات، على أساسها تقوم وفق برنامج سياسي واضح وثابت، يستقطب مختلف الأطراف حوله، ويسعى إلى تنفيذه إن من داخل السلطة التشريعية أم من خارجها، ويستمر عبر الزمن، ويتجاوز الفردية والأشخاص، ليصل إلى تحديد الأهداف والغايات من الخوض في معترك العمل السياسي، ذلك ما أكدته فعاليات طرابلس والشمال في دعوتهم، لأن تقوم تكتلات تفرض الالتزام بين أطرافها عند كل معركة سياسية ودستورية، وتوقف الفعاليات عند تخلف بعض الحلفاء ضمن التكتل الواحد من أصدقاء الأمس عن الإيفاء بالتزاماتهم تجاه حليفهم لدى خوضه المعركة الانتخابية الفرعية، وهذا ما أكده تدني الإقبال في بعض المناطق الشمالية، وخاصة الإخلال بالتصويت لصالح التحالف المعلن يوم الانتخابات، ورغم أن سير العملية من الناحية الإدارية والأمنية لم ترافقها أية شوائب تذكر، إلا أن الدعوة تتركز على ضرورة التوصل في يوم من الأيام للوقوف بثبات على أساس برنامج ثابت وواضح وملزم، يسد الفراغ السياسي الحاصل في البلاد، الذي قد يكون هوالسبب فيما

(١) صحيفة الأنوار، عدد ١٢٩٦٤، تاريخ ٢٩ أيار ١٩٩٧ السنة ٣٧، ص(٢).

(٢) صحيفة اللواء، عدد ٩٠١٧، تاريخ ٢٨ حزيران ١٩٩٧، ص(٦).

يحصل، وينعكس على المواطن الناخب الذي يصوت للأضداد في الورقة الانتخابية الواحدة، مما يؤكد وجوب السعي لرفع مستوى العمل السياسي والوعي العام لدى المواطن[١]، بلائحة ثنائية تتمتع بأكبر دعم سياسي نالته لائحة في تاريخ عكار والشمال. ربما حيث اجتمعت مختلف القوى المتوحدة هدفا وتيارا وطنيا جامعا على مستوى البلد، تؤيد تحالف حبيش ضاهر، ولعل هذا التحالف المعلن يفتح الباب أمام تحالفات أخرى؟ هذا السؤال فرضته قوة الائتلاف الجارفة مما يقتضي بباقي المرشحين الإسراع في تكوين لوائح لمجابهة هذه القوة.

عشية الانتخابات الفرعية

عشية الانتخابات الفرعية، كيف بدت خريطة الصراع والتنافس في الشمال على المقعدين الماروني والسني الشاغرين، إثر صدور قرار المجلس الدستوري بإلغاء نيابة الوزير فوزي حبيش وخالد ضاهر، بناء على الطعن المقدم بنيابتهما من قبل المرشحين مخايل الضاهر وجمال إسماعيل ومحمد يحيى.

ما تتناقله مصادر المرشحين وما تداولته الأوساط الشعبية والسياسية المختلفة في طرابلس والشمال، متناقضة في الاستنتاجات ومتعارضة في النتائج، فالجميع يذهبون في تحليلاتهم إلى ما يأملون في تحقيقه وصيرورته؟ ولا غرو في ذلك، إذ يطمح كل من المرشحين بالفوز والوصول إلى الندوة النيابية، ويشاركه في طموحه أنصاره ومواليه، وإن تشابكت خريطتهم وولاءاتهم في هذه المعركة، التي لفتت نظر المراقبين وعدلت من المراهنات والتوقعات التي لا يستطيع أحدا من المحللين التنبؤ بالنتائج، بسبب خلط الأوراق وغموض المواقف العملية، رغم البيانات والإعلانات الصادرة عن هذا أو ذاك أو تلك، من القوى المحلية.

ففي مظاهر المواقف أعلنت الغالبية العظمى من نواب الشمال وقياداته السياسية، دعمها لتحالف فوزي حبيش وخالد ضاهر، بداية من تحالف التضامن ونوابه ونهاية بتحالف الإنماء والتغيير بأغلبية أعضائه وكتلته السياسية، مرورا بالجماعة الإسلامية وبعض الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، رغم ما سببته للبعض من إرباكات وإحراج ناتجين عن انهيار تحالفاتهم السابقة، والتي عزاها المراقبون إلى هشاشتها وافتقارها لقواعد سياسية ثابتة، وهو ما ينطبق على التحالف الوليد.

وفي حقائق التحركات والنشاط الانتخابي الذين شهدهما الشمال، في الواقع

(١) صحيفة اللواء، عدد ٩٠١٧، تاريخ ٢٨ حزيران ١٩٩٧، ص(٦).

لم يترجم التأييد المعلن إلا جزئيا، بحجة عدم القدرة على فرض الاختيار على الناخبين، وإن رافق ذلك تحرك مناقض للمواقف المعلنة، بحيث لم يتقبل الشارع المسيحي هذا التحالف بين حبيش وضاهر نظرا لانتماء ضاهر إلى تيار إسلامي لا يرغبون في التعامل معه، ومن جهة أخرى عارضت الجماعة الإسلامية في البداية هذا التحالف واعتبرته خروجا عن المصداقية في التحالفات، وكانت قد آثرت التحالف مع مخايل الضاهر لكن من منطلق ما فرضته الظروف والمواقف السياسية اقتنعت بذلك.

وذهب المحللون في استنتاجاتهم إلى أن التحركات والاتصالات والنشاطات الانتخابية، صبت جميعها لصالح الوزير حبيش مارونيا، حتى بتحالفه مع الجماعة الإسلامية، دون أن تسجل أي تقدم لصالح المرشح خالد ضاهر، باستثناء الدعم الكامل الذي يلقاه من النائب عصام فارس، الذي استنفر كل ماكينته لصالح التحالف حبيش - ضاهر.

تبقى المواقف الأخرى متناقضة بين العلن والواقع مما يدفع البعض إلى الحذر من مفاجآت تحدثها النتائج لصالح كميل مراد، واستندوا في توقعاتهم إلى:

١ - الارباك الذي أحدثه موقف الجماعة الإسلامية بشأن التحالف، حيث نفوا سابقا حدوث أي تحالف، وهو ما أعلنه النائب السابق فتحي يكن خلال المهرجانات الانتخابية التي أقامتها الجماعة الإسلامية وقال: أن لا تحالف مما اعتبره المراقبون موقفا حياديا وترشيحا منفردا، يحققون من خلاله التحالف الأوسع، والتأييد الأكبر، كما انتقد النائب السابق أسعد هرموش من خلال المهرجان التحالفات، وخص بالذكر بعض حلفائه السابقين في انتخابات ١٩٩٦، واتهامهم بارتكاب الخيانات التي لن تمر بدون عقاب، مما أكد نزعة الاستقلالية لدى الجماعة في خوض معركتهم الانتخابية، أو ليأتي التحالف الأخير مثيرا للجدل في أوساطهم الشعبية والناخبين الشماليين، وقد ينتج عنه آثارا سلبية تهدد أوضاع خالد ضاهر الانتخابية.

٢ - تحفظ ناخبي أقضية البترون والكورة وبشري وزغرتا، على دعم المرشح خالد ضاهر، وميلهم إلى تأييد المرشح كميل مراد، ومن المعروف أن الغالبية العظمى من أهالي المناطق المذكورة مسيحيون، وتتعارض مواقفهم مع توجهات الجماعة الإسلامية[١].

(١) صحيفة اللواء، عدد ٩٠١٧، تاريخ ٢٨ حزيران ١٩٩٧، ص(٦).

أحداث ومجريات اليوم الانتخابي الطويل في ٢٩ حزيران ١٩٩٧:

أكد الشماليون مرة جديدة تمسكهم بالديموقراطية الانتخابية، عبر انتخابات فرعية، هي الرابعة في الشمال بعد دورتين عامتين وثالثة فرعية، وذلك لملء مقعدين ماروني، وسني في عكار، شغرا بقرار من المجلس الدستوري، وقد جرت في جو هادىء أمنيا وحار تنافسيا، ولم تسجل حوادث تذكر، كما لم تسجل شكاوى فعلية وفق الأصول القانونية، وقد يكون أبرز النقاط التي يمكن تسجيلها خصوصا في الشمال الآتي:

١ ـ تفاوت ملحوظ في نسبة الإقبال على الاقتراع بين قضاء وآخر، وهو ما كان مرتقبا .

٢ ـ حماسة اندفاع من السياسين المعنيين بالتحالفات المعلنة وغير المعلنة، ترجمها الناخبون بصورة نسبية.

٣ ـ إقبال لافت من الناخبين الشباب على هذه الانتخابات، على خلاف الانتخابات الفرعية السابقة في العام ١٩٩٤.

٤ ـ اتسام تصريحات السياسيين، اختلاف مواقفهم بطابع المواقف المبدئية، وخلوها من أي انتقادات، بالرغم من حرارة المعركة في بعض الفترات والمناطق.

بلغ عدد الناخبين في محافظة الشمال حسب لوائح وزارة الداخلية ٥٩٩٢٨٧ ناخبا، يتوزعون على ١٣٤٦ قلم اقتراع، وتنافس على المقعد الماروني في الشمال خمسة مرشحين، هم (عصام إلياس الحاج، زياد مسعود بيطار، مخايل أنطونيوس الضاهر، فوزي اسكندر حبيش، وجوزيف جبرائيل مخايل) وتسعة مرشحين عن المقعد السني هم (خالد ضاهر، محمد الزعبي، جمال إسماعيل، محمد يحيىٰ، كميل مراد، صلاح غازي، ضرار اليوسف، محمود المحمود)(١) .

الانتخابات الفرعية المطعون بنيابتهم عادوا أقوياء إلى ساحة النجمة

أعادت الانتخابات النيابية الفرعية التي جرت في التاسع والعشرين من شهر

(١) صحيفة اللواء، عدد ٩٠١٨، تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٧، ص(٣).

حزيران ١٩٩٧ في محافظة الشمال وقضاء جبيل، القديم على قدمه، واستعاد النواب الثلاثة الذين طعن المجلس الدستوري بنيابتهم مقاعدهم بجدارة، ففاز الوزير حبيش بالمقعد الماروني عن عكار، واستعاد النائب خالد ضاهر مقعده السني عن عكار، وكذلك استعاد النائب إميل نوفل مقعده الماروني في جبيل، وظل هنري شديد الخاسر الوحيد من مسألة الطعون، وهكذا جاءت النتيجة عادلة تقريبا بالنسبة للنواب الثلاثة، الذين خاضوا معركة جديدة، لم يكونوا يرغبون فيها، ولكنهم فازوا فيها بشجاعة، بعدما قبلوا التحدي الذي رمى قفازه في وجه خصومهم. قبل المجلس الدستوري فعاد فوزي حبيش قويا بأصوات تفوق أل ١٢ الف صوت عن تلك التي نالها في دورة عام ١٩٩٦، المطعون بنيابته فيها، فيما حافظ النائب خالد ضاهر على أصواته تقريبا،بينما تمكن النائب إميل نوفل من تحقيق فوز كاسح، قياسا إلى انتخاب ١٩٩٦، ففاز بأكثر من ١٥ ألف صوت، فيما كان قد نال في الانتخابات الماضية أكثر من ستة آلاف صوت.

وهذه النتيجة جديرة بالتسجيل بوقفة تقويم ودرس، وإن كانت السلطة قد خرجت منها منتصرة على الوجهين، فإذا قيل إنها تدخلت في انتخابات الشمال لتؤمن فوز جبيش ـ ضاهر، فإن حيادها في انتخابات جبيل دليل على نزاهة هذه الانتخابات وحريتها، فضلا عن أن السلطة انتصرت أيضا في جبيل والشمال، بحسن إدارة العملية الانتخابية، خصوصا لناحية تأمين لوائح شطب شبه نظيفة من الأخطاء، ساهم فيها اعتماد البطاقة الانتخابية، فيما تميز الوضع الأمني بالهدوء الشامل، بالرغم من حرارة المعركة خصوصا في جبيل حيث لم يسجل حادث أمني واحد، واللافت بين كل هذه النتائج، هو استعادة النائب إميل نوفل مقعده في قضاء جبيل، على اعتبار أن المعركة مع منافسه ناظم شهيد الخوري، كانت قوية وشديدة وحارة، وقد حركت بعض العوامل استنهاضا مسيحيا معه، فكان الإقبال على الاقتراع ظاهرة في حد ذاتها، فيما انقسمت أصوات المسلمين بينه وبين منافسه، فربح، وإذا استعدنا التعبيرات السياسية التي كانت متداولة في الستينات، فإن بعض ملامح المعركة، كانت محاولة استعادة التنافس بين الدستوريين والكتلويين، على الرغم من أن المرشحين لم يكونا يريدان هذه الصفة، وإن كانت قد غلبت عليهما، وبخلاف جبيل،كانت معركة تحالف حبيش ـ ضاهر في الشمال مريحة نسبيا، خصوصا بعدما تمكن من جمع تأييد معظم نواب الشمال، باستثناء النائبين بطرس حرب، ونائلة معوض، الأول أعلن وقوفه على الحياد لكنه عمل سرا لمصلحة مخايل الضاهر، فيما أثبتت الثانية، أنها عند كلمتها، فأسقطت ورقة بيضاء عدا أن ماكينات نواب فاعلين، عملت لمصلحة تحالف حبيش ـ ضاهر، وأمنت له الفوز، فيما لم يتمكن منافسه من تأمين مندوبين لجميع أقلام الاقتراع في المحافظة،

ولوحظ أن «الجماعة الإسلامية»، أعطت أصواتها بالكامل لحبيش، فيما لم يتمكن الأخير من تجيير أصوات مؤيديه لحليفه الانتخابي.

الانتخابات الفرعية في الشمال
قربت المسافات وصححت التحالفات

النتائج الرسمية لانتخابات الشمال الفرعية، التي اعتبرت تجديدا للثقة الشعبية التي منحها الناخبون الشماليون لنائبيهما المذكورين بعد ما حاول البعض التشكيك بها عبر الطعن الذي تقدموا به.

وإذا كانت الحكومة قد أعادت الانتخابات في الشمال، تنفيذا لقرار المجلس الدستوري رغم الملابسات التي أحاطت به، فهو اعتراف بحرية القضاء، وحتميته الالتزام بقراراته، كما أن النتائج التي أسفرت عنها، أشارت إلى صوابية القرار بالإعادة وليس بإبدال الطاعن بالمطعون به، فكرست الحق لصاحبه رغم كل الأساليب الملتوية والوسائل المغرية، التي حاولوا ممارستها تأثيرا على إرادة الناخب، وتأكيدا على هذه الثقة نال النائبان حبيش وضاهر الأصوات أكثر مما نالاه في انتخابات ١٩٩٦، رغم انخفاض نسبة المقترعين في الانتخابات الفرعية[١].

القراءة الأولية للانتخابات الفرعية التي حصلت إثر إصدار المجلس الدستوري قراراته بالطعن، جاءت غنية بالدلالات السياسية، مما أضفى على هذه الانتخابات طابع الإثارة السياسية المرتبطة بالمواقف السياسية، التي برزت خلالها وتلتها وليست على مستوى النتائج والأرقام وحسب.

فمنذ اللحظة الأولى لانتهاء العملية الانتخابية، بدت السلطة وكأنها في صدد التشفي والانتقام من المجلس الدستوري، الذي تجاوز من خلال قراراته خطوطا حمرا عديدة، وبدأ نائب رئيس مجلس الوزراء والناطق شبه الرسمي باسم الترويكا أو روحها، يشن حملة كثيفة على المجلس الدستوري تحت عنوان تحصينه والدفاع عنه، داعيا إلى تعديل عدد لا بأس به من المواد في قانون هذا المجلس، مما يوحي بأن هناك رغبة رسمية شاملة بتقييد عمل هذا المجلس، أو بالحد الأدنى الطعن بطعونه الصادرة قبل حوالي الشهرين، وهذا ما تمت محاولة الايحاء به من خلال بقاء النتائج على ما هي عليه في جبيل والشمال، كل ذلك ينبىء بأن الحملة على المجلس الدستوري سيتم استكمالها في المستقبل القريب أو البعيد، وإن معركة

(١) صحيفة اللواء، عدد ٧٩٠٢١ تاريخ ٣ تموز ١٩٩٧، ص(٧).

سياسية ينبغي أن تنشب دفاعا عن هذا المجلس الدستوري، الذي حقق إنجازا مهما في تاريخ لبنان السياسي، عبر إقدامه على إبطال نيابة أربعة نواب، وعلى فرض إعادة الانتخابات النيابية على هذه المقاعد الأربعة، علما أن هذا المجلس لم يأخذ راحته وحريته بالشكل المطلوب، وإلا فإن طعونه كانت ستشمل مقاعد نيابية تمس بعض الوزراء، وبعض المواقع النيابية الموالية للرئيس نبيه بري[١].

ولا أحد يعلم بالضبط، أسباب الكره الذي يكنه وزير الداخلية للمجلس الدستوري، ودوافع الحملة العنيفة التي يشنها على الأعضاء، وهل سبب ذلك كونه وزيرا للداخلية، يزعجه تدخل المجلس الدستوري في بعض الأعمال التي تتقاطع مع صلاحيات ومهام وزير الداخلية، أم أن وراء الأزمة دوافع شخصية وأبعاد ذاتية، تنم عن شخصية الوزير وانزعاجه من كل ما يخالف وجهة نظره، أو يرتبط بالقانون؟

وأيا كان السبب فإن استهداف وزير الداخلية للمجلس الدستوري، بجملة من الانتقادات العنيفة أثناء بت الأخير في الطعون النيابية، تبقى قضية بسيطة، إذا ما قورنت بالتصريحات التي أدلى بها ليلة إعلان نتائج الانتخابات الفرعية، حيث دعا إلى تعديل أنظمة المجلس الدستوري، وقال أن هناك عشرين مادة يجب تعديلها، وأوضح أنه سيحافظ على «المؤسسة التي اسمها المجلس الدستوري». فإن صدور مثل هذه التصريحات عن أهل الحكم، تجعل استمرار وبقاء المجلس في صورته المستقلة أمرا مستبعدا، وذلك يجعل إفراغ المجلس من مضمونه أمرا مؤكدا[٢]،

ويسجل في سياق القراءة الأولى للانتخابات النيابية الفرعية، حالة تكريس للقوة الشعبية التي بات يتمتع بها الإسلاميون في لبنان، مما كاد حزب الله أن يعلن حياده في انتخابات المقعد الماروني للبقاع الغربي، حتى أعلن النائب السابق هنري شديد انسحابه من المعركة، مما أفسح في المجال أمام عودة روبير غانم إلى المجلس النيابي، وتم الاستغناء عن العملية الانتخابية هناك، وذلك بعد سلسلة اتصالات ملحة أجراها هنري شديد ومنافسه مع قيادة حزب الله، التي قيل إنها اعتمدت هذا الموقف بناء على تراجع هنري شديد عن تعهداته السياسية السابقة، التي جرى على أساسها دعمه في انتخابات صيف ١٩٩٦.

أما في الشمال، فقد حصل تهافت وتسابق جديين على التحالف مع الجماعة الإسلامية، هناك من قبل حليفها السابق مخايل الضاهر، ومن قبل الوزير فوزي حبيش على حد سواء، نتيجة إدراك كل من الضاهر وحبيش للوزن الشعبي الذي

(١) مجلة الأمان، عدد ٢٦٢، تاريخ ٤ تموز ١٩٩٧، السنة ٦، ص(٣).
(٢) مجلة الأمان، عدد ٢٦٢، تاريخ ٤ تموز ١٩٩٧، السنة ٦، ص(٢).

تتمتع به الجماعة في كامل المحافظة الشمالية، وهذا ما أكدته بالفعل النتائج الأخيرة للانتخابات الفرعية، حيث بات التحالف مع الإسلاميين على مستوى الشمال، ورقة رابحة لأي مرشح في هذه المحافظة.

وقد برز في سياق الانتخابات الفرعية في قضاء جبيل، ترنح عملي لما تبقى من المقاطعة المسيحية للانتخابات النيابية، فعلى الرغم من إعلان العميد ريمون إده إصراره على مقاطعة الانتخابات الفرعية، فإن مفاتيحه الانتخابية دخلت المعركة في جبيل، ورجحت كفة النائب المطعون في نيابته إميل نوفل، مما أدى إلى فوزه بشكل كاسح على خصمه ناظم الخوري، وقد شكل هذا الموقف الميداني للكتلة الانتخابية الموالية للعميد ريمون إده، انسحابا عمليا من حلبة المقاطعة من قبل أكثر مراكز المعارضة الباريسية عنادا واختلافا مع الحكم اللبناني الحالي.

وفي موازاة كل ذلك، أثبتت السلطة اللبنانية قدرتها على تشكيل معظم القوى السياسية الشمالية حول المرشح فوزي حبيش، دونما حاجة إلى تدخل مادي يورط هذه السلطة في عملية تزوير أو تدخل فاضح، مما أكد فعالية هذه السلطة وقدرتها على التأثير على نواب الشمال والقوى السياسية الأخرى، خاصة بعد ما برزت بعض معالم التعاطف الخفي بين المرشح والنائب السابق مخايل الضاهر، وقوى المعارضة الباريسية. وهذا ما دفع بقوى أساسية شمالية إلى مراجعة حساباتها وإعادة دراسة الموقف، لأن القضية خرجت عن كونها معركة انتخابية وحسب، وأصبحت على تماس مباشر ببعض الثوابت السياسية. الوطنية التي ينبغي الحفاظ عليها، ويأتي الإسلاميون في مقدمة هذه القوى التي أعادت حساباتها وتحالفاتها، التي جاءت وفق اعتبارات سياسية أولا، وانتخابية ثانيا، وفي نهاية العملية الانتخابية، ظهر للعيان تلاقي عدد من النواب والقوى السياسية المسيحية على اغتنام فرصة الانتخابات الفرعية، بغية القول بأهمية تصغير الدائرة الانتخابية، وبالتالي الانقلاب على صيغة المحافظة كدائرة انتخابية، تحقق الانصهار الوطني وفق ما تم ترويجه سابقا، وهذا ما يشكل إسهاما جديا في التحضير للقانون الانتخابي الذي ينبغي أن يتم اعتماده، وقد وصل الأمر بالنائب عصام فارس إلى الدعوة صراحة إلى العودة إلى نظام القضاء، مستدلا بارتفاع وتيرة المشاركة في انتخابات قضاء جبيل، وبرودتها الواضحة في بعض أقضية محافظة الشمال[1].

طرحت هذه الانتخابات كثيرا من نقاط النقاش والتحليل أبرزها: ـ

(١) مجلة الأمان، عدد ٢٦٢، تاريخ ٤ تموز ١٩٩٧، السنة ٦، ص(٣).

* بالنسبة للتحالف الانتخابي بين الجماعة الإسلامية والوزير فوزي حبيش: انقسمت الكتل الانتخابية في الشمال ثلاثة أقسام.

قسم أعطى والتزم بالتعهد المعلن بتأييد التحالف.

قسم حاول الوفاء ولم يستطع.

وقسم آخر لم يلتزم بما أعلنه، وكان ارتداده عن وعوده فاقعا.

وتأكد مصادر الجماعة أن قيادتها أصبحت على اطلاع بالنسبة لما جرى في ٢٩ حزيران، وأنها تملك دراسة تحليلية مفصلة حول مدى الالتزام بالتحالف، وإن كان المصدر لم يخف امتعاضه من واقع أن مرشح الجماعة تعرض لحملة تشطيب، ومن اكتفاء العديد من الفعاليات بالدعم العلني دون الوصول إلى المستوى الجدي المطلوب.

ملاحظة أخرى نبرزها، وهي الفارق بين قطبي التحالف، ضاهر وحبيش، والواقع أنها عائدة إلى انقسام ساحة المعركة السنية بين تسعة مرشحين، وهذا ما أفقد مرشح الجماعة حوالي سبعين ألف صوت، اجتمعت لكل من (كميل مراد ـ محمد يحيى ـ جمال إسماعيل، ومحمد الزعبي) وبالتالي خفضت سقف الرقم الذي يمكن أن يناله ضاهر، بينما انحصرت معركة فوزي حبيش مع منافس واحد هو مخايل الضاهر.

وبالتالي فقد كان طبيعيا إزاء عجز المعنيين على الساحة المسيحية عن تسويق مرشحها بالشكل الكافي، أن يبرز هذا الفارق في الأصوات. وتشير مصادر الجماعة هنا إلى ضرورة أن تعمل الفعاليات المسيحية الساعية إلى فتح الخطوط والانفتاح على الساحة الإسلامية إلى ترسيخ هذا التوجه في قناعات الشارع المسيحي، لتصل الرسالة واضحة وجلية في مرات مقبلة[1]، باختصار يمكن القول أن معركة الشمال الانتخابية، كانت معركة ناجحة للجماعة الإسلامية على المستويات كافة، السياسية والإعلامية والشعبية، وأثبتت أنها الناخب الأول في الشمال، وأنها الحركة الأكثر التزاما بتحالفاتها وعهوده، والأكثر تماسكا في جسمها التنظيمي، وأنها استطاعت تطوير خطاب إسلامي وطني جامع، أرسى وحدة الساحة الإسلامية، وبعث رسالة إلى الساحة المسيحية التي استجابت بشكل محدود، رغم أنها أرسلت في العام ١٩٩٢، وكذلك عام ١٩٩٦).

(١) مجلة الأمان، عدد ٢٦٢، تاريخ ٤ تموز ١٩٩٧، السنة ٦، ص(٤).

محتويات الكتاب

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الفصل الرابع

الموضوع	الصفحة

الانتخابات الفرعية في الشمال ١٩٩٧ ٤٥٥

